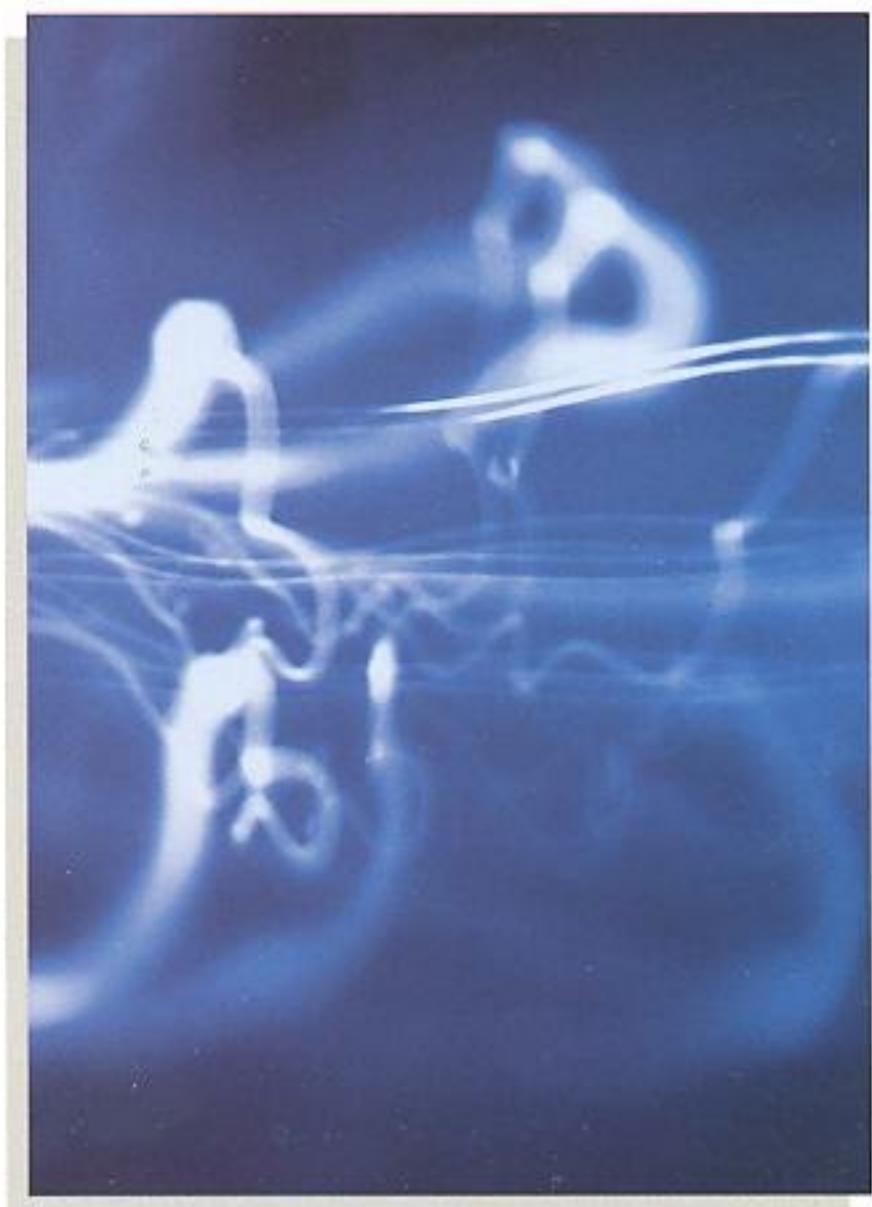


د. حافظ إسماعيلي علوى

# اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة

دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالياته



# **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**

**دراسة تحليلية نقدية  
في قضايا التلقّي وإشكالياته**

**حافظ إسماعيلي علوى**

**دار الكتاب الجديد المتعددة**

**اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**  
حافظ إسماعيلي علوى

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2009  
جميع الحقوق محفوظة للناشر بالاتفاق مع المؤلف

الطبعة الأولى  
أذار / مارس / الربيع 2009 بفرنسي

موضوع الكتاب لسانيات  
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة  
الحجم 17 × 24 سم  
التجليد برش مع ورق

رقمك 8 ISBN 978-9959-29-454-8  
(دار الكتاب الوطنية/بنقازى - فيينا)

رقم الإيداع المعنوي 2008/767

دار الكتاب الجديد المتحدة  
الصنائع، شارع جوستينيان، ستر أرسكون، الطابق الخامس،  
هاتف + 961 1 75 03 04 + خليوي 961 3 93 39 39  
+ 961 1 75 03 05 + هاكسن  
ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان  
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb  
الموقع الإلكتروني www.oabooks.com

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة  
إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل  
أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواءً كانت  
الإلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو  
التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي  
سبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be  
reproduced, or transmitted in any form or by  
any means, electronic or mechanical, including  
photocopyings, recording or by any information  
storage retrieval system, without the prior  
permission in writing of the publisher.

توزيع دار آؤيا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية  
زنوجة الدمشقاني، شارع أبي داود، بعبدا سوق المهاجري، طرابلس - الجبلية  
هاتف وفاكس: + 218 21 34 07 013 + نقال + 218 81 21 45 463  
بريد إلكتروني: oabooks@yahoo.com

## الإهداء

إلى روح والدي الطاولة  
إلى والدتي وأخواتي  
إلى فرقة العين ابني محمد أمين  
وإلى والدته إشراق  
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع  
عُربون محبة وتقدير ووفاء



## تقديم

منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت عبارة «اللسانيات العربية» تشق طريقها تدريجياً إلى الأدبيات اللغوية العربية الحديثة، وقد أسهمت بعض الدراسات الأكademية العربية في لفت الانتباه إلى القيمة النظرية والمنهجية المتفاوتة لهذه الكتابات اللغوية العربية الحديثة. وتعد دراسة الأستاذ حافظ إسماعيلي من أهم ما أنجز في رصد الحركة اللسانية بما لها وما عليها في الثقافة العربية الحديثة.

ولعل أولى حسّنات هذا الرصد النظري والمنهجي أنه يجعل القارئ العربي يعاني واقعه اللغوي في علاقته باللسانيات الحديثة التي أثّرت مجالات فكرية عربية أدبية وفلسفية ونقدية منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي. وثاني الإيجابيات أنها تسهم تاريخياً في التعريف بمجهود العديد من اللغويين العرب المحدثين بعيداً عن موقع التفوه في رحاب مراكز البحث والتدريس. والأمر الثالث الذي يثير الإعجاب والتقدير في هذه الدراسة وصاحبها هو ثراء الأسئلة أو التساؤلات المنهجية المعروضة علينا. وهي تساؤلات أبقى صاحب الدراسة إلا أن يتقاسمها بكل شغف وحب وصدق مع القارئ العربي الذي ما عادت أطنان المعلومات تثيره اليوم بقدر ما باتت في حاجة ماسة ولها مزيدة إلى المساءلة المنهجية والبحث عنها فيما يُعرض عليه. ولليقين أن القارئ سيجد في هذه الدراسة ضالته المنهجية في مجال اللسانيات واللسانيات العربية.

وتأتي الدراسة الحالية تكميلاً للبرنامج الفكري الذي قدمته في كتابي *اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية* (1998). وهكذا عمل الأستاذ حافظ بكل موضوعية على تمحیص العديد من التصورات التي كانت في البداية عبارة عن ملاحظات أولية، فعالج تلقي الثقافة العربية الحديثة للنماذج اللسانية معالجة شاملة بيّنت بما لا يدع مجالاً للشك أننا

أمام دارس متزمس له من الأدوات المعرفية والمنهجية ومن القدرة ما يؤهله لتحليل التصورات وتفكيرها وربطها بجذورها الثقافية العامة والخاصة. فجاءت دراسته حافلة برؤية نقدية تستند إلى التأثير النظري والوضوح المنهجي.

في هذا العمل المتميز صدق في التعبير عن إشكالات اللسانيات العربية وما يرتبط بواقع الثقافة العربية الحديثة من عوائق مادية وضورية تحول دون التطور والتوفّق نحو فكر أفضل. نشعر ونحن نقرأ حافظ في هذه الدراسة بحرقة السؤال / سؤال المنهج القائم على تماسك نظريٍّ متكاملٍ، وهي حرقة لا تتحصل إلا لأولئك الذين يتلزمون بقضايا هويتهم الفكرية ويترسمون أنفسهم عن كل أصناف المزايدات النظرية ويحلّمون بمعانقة المجد والعزة لأمة بكمالها: ثقافتها ولغتها ولسانياتها.

وفي الدراسة صبرٌ وكُدُّ، إذ ليس في متناول أي كان أن يطلع على كلّ هذه الأدبيات اللغوية واللسانية فيرثيها وينظمها في اتجاهات وتوجهات، ويقف على سماتها وخصائصها ويضبط إمكاناتها وحدودها النظرية والمنهجية بما لها وما عليها دون مزايدة أو تطاول وإنما بالمحجة والاستدلال.

إنّ هذه الدراسة جولة في عمق المعنى الفكري العربي قبلناه أم رفضناه، تجثم صاحبها عناء التقرير والتنقيب والتبشّر في بعده اللغوي بكل تؤدة وطول نفس مسلحاً بمعرفة شاملة ودرائية تامة قلل نظيرها في الثقافة العربية الحديثة بالنظريات اللسانية ومفاهيمها وتوجهاتها، غير مبال بما يمكن أن يناله من عتاب الأصدقاء أو غضب الأعداء على حد سواء هنا وهناك؛ إذ ما زلتنا نتعامل بوجданية مفرطة وحساسية زائدة مع التحليل النقدي الموضوعي.

وأخيراً فإنّ الدراسة الحالية تشخيص شامل ودقيق لواقع اللسانيات في الثقافة العربية يقدم مقاربة منهجية عامة لواقع فكريٍّ معتقد غالباً ما لا ينتبه لعيوبه ولا يقرّ بها ولا يعمل على تجاوزها.

والأمل كُلّ الأمل أن يقرأ كُلّ من يهمه أمر اللسانيات العربية وشأن الثقافة العربية ويامعان، ما بين سطور هذا التحليل العميق والهادف الذي أتحفنا به الأستاذ حافظ إسماعيلي وأن يسائل نفسه بحسب موقعه ومسؤوليته، وأن يعمل الجميع

على الاستفادة من هذا الكشف الواقعي وذلك بالتخلي عن المواقف الفكرية المُلتبسة وما أكثرها.

غايتنا جميعاً من المراجعة المستمرة لذواتنا المعرفية هي التصالح مع المنهج العلمي الرصين لمقاربة موضوعية ومحدية للغة العربية من أجل انطلاقه جديدة للسباقات العربية ومعها الثقافة العربية.

أ. د. مصطفى غلقان

الدار البيضاء/المغرب



## المقدمة

يصلـر هذا العمل عن افتراض نظريٍّ مفاده أنَّ نظرـة فاحصـة إلى راهـن اللسانـيات في المـجال التـداولـي العـربـي، تـكـشف عنـ أنـ اللسانـيات العـربـية لمـ تـبلغ بعدـ مـسـتـوى النـضـج الذيـ بلـغـته نـظـيرـتها فيـ الغـرب؛ وـذـلـك عـلـى الرـغمـ منـ مرـورـ زـدـحـ منـ الزـمـنـ علىـ اـتصـالـ تـقـافـتاـ بالـلـسانـياتـ، وـعـلـى الرـغمـ أيـضاـ منـ وجـودـ بـحـوثـ لـسانـيةـ عـربـيةـ لـهاـ قـيمـتهاـ وـمـنـزلـتهاـ.

وبـنـاءـ عـلـيـهـ، فـإـنـ وـعـيـ رـاهـنـ اللـسانـياتـ العـربـيةـ المـوـصـوفـ بـالـاخـلاـلـ أـوـ عـدـمـ النـضـجـ لاـ يـمـكـنـ إـلـاـ باـسـتـحـضـارـ قـضـايـاهـاـ وـشـروـطـ تـلـقـيهـاـ.

إـنـ بـلـوغـ هـذـاـ الـمـعـنىـ يـقـنـصـيـ دـرـسـ صـورـةـ وـاضـحةـ الـمـعـالـمـ لـمـسـارـاتـ اللـسانـياتـ العـربـيةـ الـجـديـدةـ، وـرـصـدـ أـهـمـ خـصـوصـيـاتـهاـ، سـوـاءـ مـنـ جـهـةـ الـاـخـبـارـ عنـ مـرـجـعـيـاتـهاـ، أـمـ مـنـ جـهـةـ فـعـلـهاـ الـإـنـجـازـيـ وـماـ لـزـمـ عـنـهـ مـنـ تـراـكـمـ أـوـ أـزـمـةـ، أـمـ مـنـ جـهـةـ الـغـرـفـنـ الـمـاـلـيـ فـيـ وـجـاهـةـ اـسـتـمـدـادـ مـبـادـئـهاـ وـاقـتـبـاسـ آنـظـارـهاـ. وـكـلـ هـذـهـ الـجـهـاتـ لـيـسـ سـوـىـ صـوـرـ لـحـالـةـ تـعـيـشـهاـ الذـاتـ أـمـامـ الـمـوـضـوعـ الـذـيـ هـيـ بـصـلـدـهـ، وـهـيـ حـالـةـ لـيـسـ هـنـاكـ مـنـ وـصـفـ أـبـلـغـ وـأـيـنـ مـنـ وـصـفـهاـ بـالـتـلـقـيـ.

وـعـنـدـمـاـ نـتـحدـثـ عـنـ التـلـقـيـ فـإـنـ ذـلـكـ لـاـ يـكـونـ ذـاـ مـعـنىـ إـلـاـ بـرـبـطـهـ بـالـعـوـافـلـ الـفـاعـلـةـ فـيـهـ وـأـهـمـهـاـ: تـارـيـخـ التـلـقـيـ وـسـيـاقـ التـلـقـيـ وـشـخـصـيـةـ الـمـتـلـقـيـ . . . ، وـهـيـ ماـ تـحرـرـيـناـ بـعـثـهـ بـغـيـةـ رـصـدـ مـدـيـ اـسـتـيـعـابـ الـثـقـافـةـ العـربـيـةـ لـهـذـاـ الـوـافـدـ الـجـديـدـ (الـلـسانـياتـ)، وـطـرـيقـةـ اـسـتـمـارـهـ لـهـ. وـبـذـلـكـ يـكـونـ هـذـاـ الـكـتـابـ بـمـثـابـةـ مـرـاجـعـةـ تـقيـيمـيـةـ لـلـتـجـرـيـةـ الـلـسانـيـةـ العـربـيـةـ، وـمـوـقـعـهاـ ضـمـنـ خـانـاتـ الـفـكـرـ الـعـربـيـ، مـنـ خـلـالـ ضـبـطـ رـدـودـ الـفـعـلـ الـمـتـراـكـمـةـ، وـتـنـظـيمـهـاـ، وـتـحـلـيلـهـاـ، وـتـفـسـيرـهـاـ، وـتـقوـيمـهـاـ، سـعـيـاـ وـراءـ خـلـقـ وـعـيـ نـظـريـ يـتـبعـ اـسـتـمـارـاـ أـسـلـمـ لـلـسانـياتـ فـيـ ثـقـافـتـاـ.

وـلـأـنـ أيـ عـلـمـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـحـوزـ قـيمـتـهـ إـلـاـ بـحـواـفـزـهـ، فـإـنـ مـنـ الدـوـافـعـ الـتيـ حـفـزـتـنـاـ عـلـىـ اـخـتـيـارـ هـذـاـ الـمـوـضـوعـ مـاـ هـوـ ذـاتـيـ وـمـاـ هـوـ مـوـضـوعـيـ.

### فمن الحوافر الذاتية:

- الرغبة في الانفتاح على اتجاهات البحث اللساني، وتعزف أهم منطلقاتها وأهدافها، والابتعاد عن التخصص الضيق الذي يجعل الباحث متقيداً باتجاهه بعينه متحرراً من الاتجاهات الأخرى التي لا يربطه بها إلا صراعات مفتعلة اشتتدت بين العديد من اللسانين العرب.
- الحرص على معرفة قضايا ذات صلة بالبحث اللساني، فالثقافة العربية كما هو معروف تسيّح متشابك من القضايا التي يصعب الفصل بينها؛ ولذلك يتعمّن لفهم الواقع اللساني العربي، بل وتغييره، ربطه بقضايا تاريخية وفكريّة وحضارية ونفسية انتصهرت في بوتقة واحدة لتفرز واقعاً يشكّل صورةً عن الواقع الحالي لبنيّة الفكر العربي..

أما أهم الحوافر الموضوعية فيمكن اختزالها فيما يلي:

- غياب مقاريبات تؤرخ للبحث اللساني العربي بالكشف، من جهة، عن ملابسات التلقي المتصلة بكل مرحلة من مراحل تطور الفكر اللساني في الغرب، ومن جهة أخرى، بكيفية استثمارها في الثقافة العربية، وهو ما سيكون - لو حصل - قميّناً يرسم صورة واضحة المعالم لخصوصيات التلقي التي ميزت كل مرحلة، وبالتالي تجاوز الإشكالات بحلها لا بمراكمتها. صحيح أن هناك محاولات اهتمت بالتاريخ للبحث اللساني العربي، بيد أنّ أغلبها لم يلامس قضايا التلقي في علاقتها ببنيّة الفكر العربي؛

- إشارات بعض اللسانين العرب إلى غياب بحوث تُعنى بقضايا تلقي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ومثل هذا الحكم عُبر عنه عز الدين المجدوب في كتابه *المنوال النحوي العربي* قائلاً: «عن لا نملك بحثاً مفصلاً حول كيفية تقبل العالم العربي لهذا العلم الوافد»؛

- الحاجة إلى إدراك وفهم وتفسير القضايا والإشكالات التي تحدّ من تقدّم البحث اللساني العربي ومن وثيره نموه لأجل تجاوزها واجترار حلول عملية لها... .

## أما بعده،

فقد انتهينا إلى تنظيم المضمون الفعلي لهذا الكتاب في ثمانية فصول، مهذنا لها بمقدمة عرّضنا فيها لأهداف البحث والإشكالات التي يسعى إلى الإجابة عنها، كما ضمنناها عرضاً تفصيلياً لمحتوى العمل. وجاء الفصل الأول لتتابع بوادر نشأة اللسانيات في الثقافة العربية وبعض الخصوصيات التي وسمتها. وخصصنا الفصل الثاني للحديث عن الوضع الراهن للسانيات في الثقافة العربية والعوامل الفاعلة في عملية التلقي والموجّهة لها، وقد انتهينا إلى حصر إشكالات البحث اللساني العربي في عوائق موضوعية أبرزنا عواملها النسبية والحضارية، وعوائق ذاتية تفرزها اللسانيات العربية من الداخل. أما الفصلان الثالث والرابع فقد توسلنا في صياغة محاورهما بتقنية العribات، وبخاصة العنوان وخطاب المقدمات، فكشفنا في الفصل الثالث عن أهم الخصوصيات التي طبعت تلقي اللسانيات التمهيدية في الثقافة العربية، بتحليل عنوانها وخطاب مقدماتها، ليتضح أنّ الغاية التعليمية هي الموجّهة لهذا النوع من الكتابة اللسانية. ويتبعنا لمحفوّبات هذا الصنف من الكتابة اهتمينا إلى اختلافات واضحة بين ما تصرّح به عنوانها ومقدماتها وبين ما تعبر عنه مضامينها؛ إذ إنّ معظم الكتابات التي تدرج ضمن هذا التوجّه لم تهتم إلى فهم دقيق وإدراك عميق للغایة التي لأجلها وُضعت، ولا يشُدُّ عن هذا إلا كتابات قليلة جداً.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه للسانيات التراث مُبيّنين أهم تجليات التلقي التي ميزت هذا الاتجاه الذي يقوم في عمق تصوره على وجود طرفين متقابلين: طرف أول، تمثّله الكتابات اللغوية التراثية؛ وطرف ثان، تمثّله اللسانيات. وتكمّن غاية هذا الاتجاه في محاولة إثبات مماثلة ما أنجزه اللغويون العرب لما جدّ في مجال البحث اللساني، بل سبقهم وتفوقهم.

وأما الفصل الخامس فقد درسنا فيه إشكاليات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية في محاولة لتقدير حصيلتها، من خلال بعض النماذج التي اعتبرناها كافية لقياس مؤشرات الإخفاق والنجاح.

وخصصنا الفصول الثلاثة الأخيرة (السادس والسابع والثامن) للحديث عن الخصوصيات التي ميزت اتجاهات البحث اللساني الحديث في الثقافة العربية؛ فقد تضمن كلّ فصل عرضاً مفصلاً لأحد تلك الاتجاهات (الوصفي (البنيوي)،

التوليدية، الوظيفي). وهكذا، رصدنا أهم تجليات التلقّي التي وسمت الاتجاه الوصفي، بالتنقيب عن أصوله في مظانها الأصلية (أقصد الغربية)، ثم قارنا بين كل ذلك وبين ما طبع تلقّي هذا الاتجاه في الثقافة العربية. وقد تبيّن لنا أنَّ أعمال الوصفيين العرب كانت في مجملها إسقاطاً لعيوب التراث النحوي الغربي على النحو العربي. ورغم مراهنة الوصفيين العرب على تجديد منهج البحث اللغوي العربي، فإنه لم يبرح حدود معطيات التراث؛ بحيث جامت منطلقاته تراثية في عمقها، بل أسمهم الوصفيون العرب، من حيث لا يشعرون، في بعث التراث اللغوي العربي وإحيائه. وأما ما ورد عندهم من انتقادات فلم تضف جديداً لأنها مما انتبه إليه النحاة أنفسهم، وبالتالي لم يكن التجديد والتقدّم في أعمال الوصفيين إلا شكلياً لم يتعدّ حدود مصطلحات الوصف.

ثم انتقلنا إلى الحديث عن الاتجاه التوليدي، وميزنا فيه بين محاولات جزئية تكتفي بتقديم أحد النماذج التوليدية وتعرض في ضوئه لبعض قضايا اللغة العربية، ومحاولات شاملة تتبع مسار الدرس التوليدي وتطوراته المتلاحقة، راصدين أهم المحاولات المُمثّلة لكل اتجاه على حدة كاشفين عن خصوصيات التلقّي التي تميزه. وختمنا كل ذلك بمبحث تقويمي بيّنا فيه بعض إشكالات تلقّي اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية.

أما الفصل الثامن فقد تناولنا فيه أهمَّ خصوصيات التلقّي التي وسمت اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية. مهدنا لهذا الفصل بمقدّمات أساس تضمنت عرضاً لأهم المبادئ النظرية والمنهجية التي يقوم عليها هذا الاتجاه، مرتكزين في إبراز أهمِّ تجلياته على كتابات أحمد المتوكل، فكشفنا عن إسهاماته ودورها في إغناء اللسانيات الوظيفية، ثم قفينا على ذلك بمبحث خصصناه لإبراز أهمِّ إشكالات التلقّي في هذا الاتجاه مع التركيز على القضايا ذات الطابع الإستيمولوجي، وذيلنا الكتاب بخاتمة تضمنت أهمَّ النتائج التي انتهينا إليها.

وقد سلّكنا في هذا العمل منهاجاً يقوم على العرض والوصف والمقارنة فالتحليل، ثم التقييم والتقدّم، وهذا ما استوجب استحضار مجموعة كبيرة من النصوص، قد تثير كثرتها، وطولها أحياناً، انتباه القراء، إلا أنَّ هذا فرضته طبيعة الموضوع؛ إذ كانت حاجتنا مائة إلى الاستشهاد بأقوال اللسانين، حتى لا يكون كلامنا تقولاً ومتّحداً.

إن الهدف من هذا الكتاب، إذن، يندرج ضمن مقام معرفيٍّ مخصوصٍ بروم مراجعة نصيب الفكر العربي من المعرفة اللسانية، وهي مراجعة ستمكننا من استقراء السياقات التي تحكمت في توجيهه تأثيри للسانيات في الثقافة العربية؛ حيث لاحظنا بوضوح أنَّ معظم الكتابات تفتقر إلى شروط الوعي الإستيمولوجي بإشكاليات تاريخ العلوم، ومناهجها وتطوراتها.

لا يأبه العديد من اللسانين ومن المهتمين بالشأن اللسانى لمثل هذه القضايا ولا يولونها أهمية تذكر، والحال أنَّ تشذيب الثقافة العربية منها من المفروض أن يشكل أولى الأولويات في اهتماماتهم درءاً لكل التباس، ودفعاً لكل الزعوم والمعجالطات التي تحول دون الاهتداء لفهم اللسانيات فهماً سليماً، وهذا ما حاولناه في هذا الكتاب الذي قد يفتح المجال للتفكير ملياً فيما تعشه اللسانيات في ثقافتنا المعاصرة من نكوص.

غايتنا إذن، أن نقف وقفة تأنُّ وتأمل ومساءلة للسانيات في الثقافة العربية، فعلم اللسانيات، كما هو معروف، تتنظمه قوانين وأسس علمية لا يمكن بلوغها إلا بالكشف عما لا يراه من قضايا وإشكالات، وهذا هو القصد من هذا الكتاب الذي نأمل أن يكون لبنةً من لبناتِ تجديد الثقافة العربية، وأن ينضاف إلى جهود أخرى سابقة سلكت منحي النقد والتقويم، ونشير هنا على وجه التحديد إلى محاولة الدكتور مصطفى غلavan في كتابه: *اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية*<sup>(1)</sup>، ومحاولة الدكتور عز الدين المجدوب في كتابه: *المنوال النحوی العربي: فراغة لسانية جديدة*. وقد استفدنا كثيراً من هاتين الدراستين<sup>(2)</sup>، وتوسعتنا في الكثير من الأفكار الواردة فيهما.

(1) غرض الدكتور مصطفى غلavan في هذه الدراسة القائمة لمشروعه الندي الإستيمولوجي، وقد حاولنا في مجموعة من الدراسات أن نسير على النهج نفسه وأن نطور بعض جوانبه، ونذكر من ذلك: حافظ إسماعيلي علوى وامحمد الملاخ، *قضايا إستيمولوجية في اللسانيات* (كتاب خيد الطبع)، كما أنَّ بعض الزملاء من جامعات مغربية وعربية (تونس والجزائر ولibia والأردن والمملكة العربية السعودية...) يستغلون في الإطار نفسه بتبني المطلقات الأساسية التي أرسى قواعدها الدكتور مصطفى غلavan.

(2) أخذنا من دراسة الدكتور مصطفى غلavan منهجاً في هذا العمل، واستفدنا كثيراً من العدة المصطلحية التي صاغها. أما كتاب الدكتور عز الدين المجدوب فهو دراسة نقدية لأعمال =

ومما يجدر ذكره أن إنجاز هذا العمل لم يخلُ من بعض الصعوبات، ومن ذلك شساعة الموضوع، وصعوبة حصر ببليوغرافيا جامعة مانعة له؛ إذ كان من المفروض أن نتعامل، في الكثير من الأحيان، مع عينة من الكتابات، حرصنا كل الحرص على أن تكون ممثلة لكل اتجاهات البحث اللساني في الثقافة العربية، كما حرصنا على تفادي الانتقائية والإقصاء، خصوصاً عندما نجد أنفسنا أمام كتابات عديدة تصب في الاتجاه نفسه. وما قد يلاحظ على هذا العمل أن النماذج الممثلة لبعض الاتجاهات تنحصر في بعض اللسانين المغاربة، غير أن التحليل يبين أن اختيارنا لم يكن انتقاء ولا تكريساً للإقليمية الضيقّة في البحث اللساني العربي؛ فتلك النماذج هي التي فرضت نفسها عن جدارة ويكلّ موضوعية.

وفي الختام لا بد من كلمة عرفان وشكر أرجيبها إلى أستاذي الدكتور مصطفى غلavan الذي بث في نفسي عزيمة وتشجيعاً على إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والشكر موصول إلى كل الزملاء الأساتذة على مساعداتهم: الدكتور محمد خطابي، والدكتور حسن حماتز، والدكتور عبد السلام أفلمون، والدكتور حسن خميس الملاع، والدكتور وليد العناتي، والدكتور عزالدين المجدوب، والدكتور أحمد يوسف، والدكتور عزالدين البوشيشي، والدكتور احمد الملاع، والدكتور عبد المجيد الزهير، والدكتور البشير التهالي، والأستاذ محمد أسماء، والأستاذ عبد الرحمن التمارة، والأستاذ نبيل مومني، والأستاذ محمد عماري - والترتيب عفوياً - الذين أسهموا في مراجعة مسّودة هذا الكتاب، كما أتوجّه بشكر خاص إلى الطالب المُجدع أخي عبد العزيز إسماعيلي علوى، الذي عاش معى اللحظات الصعبة في القراءة والمراجعة وضبط النصوص، فإلى كل هؤلاء أرجي عبارات الود والتقدير.

كما لا يفوتي أن أعبر عن خالص الشكر والامتنان للأستاذ سالم الزريقاني الذي وفر للكتاب كل الشروط الضرورية ليخرج بهذه الحلة الرائعة.

والله من وراء القصد

---

الوصفيين العرب، وقد وجئنا في الفصل الذي خصصناه للاحتجاه الوصفي على وجه التحديد.

## **الفصل الأول**

### **اللسانيات في الثقافة العربية: ملابسات النشأة**

#### **0.1. توطئة**

##### **1.1. يوادر الحركة اللسانية في الثقافة العربية**

###### **1.1.1. النهضة الفكرية العربية**

###### **1.1.1.1. المشكلة اللغوية في المرحلة العثمانية**

###### **2.1.1.1. إرهاصات التغيير**

###### **3.1.1.1. جوانب من تحظيرات الإصلاح اللغوي النهضوي**

###### **2.1.1. المرحلة الاستشرافية**

###### **3.1.1. إرهاصات تشكُّل الخطاب اللساني الحديث**

###### **1.3.1.1. الاتجاه التاريخي - المقارن**

###### **2.3.1.1. الاتجاه الوصفي**

###### **2.1. من أسباب إخفاق تجربة التحديث في الثقافة العربية**



## ٠.١ توطئة:

لا يمكن فهم الواقع الراهن للسانيات في الثقافة العربية إلا «بالاستمراء الدقيق للملابسات التي تحف بعملية الالتفاء بين الثقافتين: الوافدة والمقبلة»؛ لأن من شأن قنوات التقبل أن تشكل المعرفة على نحو ربما انتهى إلى صياغتها صياغة مفارقة لهيئة تشكلها الأولى، لأن استثمارها في مقام جديد يطعمها من رواسب المقام بما يحقق فيها وجهاً ما من الجدلة. ثم إن قنوات تقبل المعرفة موصولة بالسنن المعرفية التي تترسخ في المجتمع فتفتح للمعرفة أفق تقبل بمقتضاه يعرض عن تلك المعرفة أو يقبل عليها، ويسارع إليها أو يحترز منها، ومن ثم تتحدد بحكم تلك الملابسات المسارب التي تبقى وحدها طبيعة لسلوكها المعرفة الوافدة<sup>(١)</sup>.

لهذه الاعتبارات نرى الخوض في تاريخية تكون الخطاب اللساني في الثقافة العربية، وفي ملابساته ضرورياً؛ لأن طرائق التشكّل الأولى هي التي تحكم - عادة - في رسم صور التلفي، وخصوصاً عندما يتبع التلفي ببنية فكرية عامة توارث دون إعمال للعقل أو النقد والمساءلة.

يستوجب استقراء ملابسات تلفي الفكر العربي للسانيات مسحاً تاريخياً يمكن من سبر الوضع القائم والإحاطة بأدق تفاصيله. ولتحقيق هذا المسعى، سنتطلق من المقاربة التاريخية (التطورية)، وهي مقاربة تمكّناً من النبش في ذاكرة الماضي لوصله بالحاضر؛ وهذا من الجوانب التي ظلت مُهمَّة في البحث اللساني العربي، رغم أهميتها في الكشف عن الكثير من إشكالات الواقع الحالي للسانيات في

(١) حسين السوداني، البر فريند دو سوير في البحث اللغوي العربي، ص ١٧. (نشير إلى أننا سنكتفي في الإحالات بالإشارة إلى اسم المؤلف والعنوان والصفحة. وسيجد القارئ توثيقاً كاملاً في قائمة المصادر والمراجع. والتشديد في النصوص من عندنا، وإذا كان من المؤلف أحطنا عليه في موضعه).

الثقافة العربية<sup>(2)</sup>، «يد أن إثارة المتظور التاريخي لا يعني البتة الرغبة في العودة إلى الوراء، أو البكاء على الماضي، وتمجيده والتعلق به، كما أن هذا لا يعني إلقاء مشاكل الحاضر وهمومه على الماضي في أشكاله المختلفة وموافقه المتباينة، إن تناول علاقة اللسانيات بالثقافة العربية الحديثة في بعدها التاريخي يساعدنا على فهم أعمق لما جرى وما يجري الآن وبالتالي استنطاق أدق وأوضح للعلاقة القائمة بينهما»<sup>(3)</sup>.

### 1.1. بوادر الحركة اللسانية في الثقافة العربية:

يمكننا أن نحصر، على غرار ما فعل مصطفى غلغان<sup>(4)</sup>، أهم المحطات التاريخية التي هيأت للثقافة العربية فرص الانفتاح على الدرس اللساني في ما يلي:

- النهضة الفكرية العربية الحديثة، وما رافقها؛
- المرحلة الاستشرافية وما رسمته من أعراف لغوية؛
- إرهاصات تشكل الخطاب اللساني الحديث<sup>(5)</sup>.

ولن اختلف ملابسات التلقي تلك، فإن بينها وشائج قربى تمكنا من الكشف عن المتناخ المعرفي العام لتلقي اللسانيات في الثقافة العربية.

#### 1.1.1. النهضة الفكرية العربية:

لاحظ روينز (Robins) أنَّ معظم السمات التي تميَّز التاريخ المعاصر في

(2) لا نعدم كتابات أشارت إلى هذا الجانب، ومن ذلك: مصطفى غلغان، *اللسانيات العربية الحديثة دراسة تقييدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية*. عبد القادر الفاسي الفهري، وخصوصاً كتابه: *اللسانيات ولغة العربية* (في جزأين)، وحلمي خليل في كتابه، *اللغة العربية وعلم اللغة البنائي: دراسة في الفكر الملغوي العربي الحديث*...

(3) مصطفى غلغان، *اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة*، حفريات الشاة والتكون، ص. 6.

(4) المرجع السابق نفسه.

(5) إنَّ هذا التحديد ليس تهائياً، فقد اكتفيت بما رأيناه يصبُّ في قنوات موضوعنا ويساعدنا على تلمس أوجه إشكالات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية. وما تجدر الإشارة إليه أنَّ الترتيب الذي اعتمدناه إجرائي لا غير؛ لأنَّ هذه المراحل متداخلة ويصعب تحديد تاريخ نهاية مرحلة وبداية أخرى.

الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن، وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد<sup>(6)</sup>. الواقع أن ما لاحظه روبنز، فيما يتعلق بعصر النهضة في الغرب، يمكن أن نلاحظه من جهتنا بالنسبة إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. وبذلك فإن فهم الإشكالية اللغوية المعاصرة فهماً دقيقاً لا يمكن أن يكون إلا بالرجوع إلى مراقبة حركية المجتمع العربي ابتداءً من عصر النهضة إلى اليوم. إلا أنها لن نهتم، بتفاصيل البداية الفعلية لعصر النهضة، وما تثيره من خلافات خارجية يذهب فيها الناس مذاهب غير ذات جدوى فيما يتعلق بهذا العمل. وعلى هذا الأساس، فإننا سنهتم بالخصوصيات التي وسمت التفكير النهضوي ذات العلاقة بالجانب اللغوي على وجه التحديد.

#### 1.1.1.1. المشكلة اللغوية في المرحلة العثمانية:

عرفت الثقافة العربية إبان الحكم العثماني درجةً من التقوّع والانكماس لم تشهد لها مثيلاً عبر تاريخها الطويل، وقد كان الجانب اللغوي من أبرز الجوانب التي جسدت بوضوح التخلف الفكري والانحطاط الثقافي في تلك المرحلة. ويمكن أن نفسر ذلك الركود، على المستوى اللغوي خصوصاً، بإدراك العثمانيين «للعروة الوثقى» بين العربي ولغته، وأهمية الواقع الديني في تعزيزها وتوسيعها. كما يمكن أن نفسر ذلك بشعور الأتراك بضعف لغتهم مقارنة باللغة العربية، وهذا ما حدا بهم إلى إيجاد ستائر عازلة بين العرب ولغتهم ظهر أبرز تجلياتها في غياب وسائل التعليم وندرة الكتب، مما أسهم في قطع أواصر العلاقة الروحية بين العربي وتراثه، «وزاد الأمر سوءاً أن أدب العصور الزاهية قد تسيّه ذاكرة الناس واندرس واندثرت نماذج البيان الأدبي وانمحى ما كان لهذه الثقافة العظيمة من أثر روحي»<sup>(7)</sup>. وقد وازى تخلف اللغة العربية تخلف الكتابة وفسادها، حيث كان هذا الجانب على قدر من «الانحطاط والركاكة يتصل بأساليب عصر الانحطاط (... ) فالإنشاء

(6) ينظر: ر.ه. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، ص 165.

(7) جورج أنطونيوس، يقطة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة إحسان عباس وناشر الدين الأسد، ص 102.

في مطلع القرن العاضي سقيم لا يجري على قواعد اللغة وعلومها، بل فيه من العامة والرطانة والأعجمية ما يجعلنا في سأم ومطل من تناول تلك النصوص التي لا تبين فيها لغة معربة ولا عبارة صحيحة<sup>(8)</sup>.

ويكفي للاستدلال على تخلف الثقافة العربية إبان المرحلة العثمانية أن نشير إلى أن كتب تاريخ الأدب المهمة بالجانب الفني تهمل عصر السلطة العثمانية وتجاهله، وتعتبر السُّيوطي (849-911هـ/1445-1505م) آخر صوت لغوي قوي ينال المشكلة اللغوية.

#### 2.1.1.1 إرهاصات التغيير

شكلت حملة نابوليون بونابارت (*Napoleon Bonaparte*) (1769-1821م) على مصر (1798-1801م) البداية الفعلية لافتتاح الثقافة العربية على الثقافة الغربية، كما كانت إيزاناً بتحولات جذرية عميقه مهدت للتخلص من ضائقة الاستبداد العثماني. ويمكن أن نلخص أهم التحولات التي كان لها علاقة بالجانب اللغوي في مسائلين جوهريتين:

أ - الإحساس بأهمية الماضي الحضاري: وقد حفز على ذلك تمكّن جان فرانسوا شامبليون (*Jean-François Champollion*) (1790-1832م) من فك رموز الحروف الهيروغليفية (المصرية القديمة)، حيث «فتح أمام المصريين الطريق لمعرفة عظمتهم الحضارية التي تبعث فيهم التعالي على الأتراك والاستيلاء على المماليك، بل واحترامهم وازدرائهم»<sup>(9)</sup>. فكان ذلك بداية بودر التحول التي عرفتها الثقافة العربية.

ب - تنامي الشعور القومي: انصب الاهتمام على هذا الجانب لأهميته في وصل الحاضر بالماضي، والمعاصرة بالإرث الحضاري، واعتباره الذخيرة الروحية للأمة واستباب الوعي القومي، والشعور بالجوانب القومية الموحدة، سواء أكانت عرقية أم لغوية أم ثقافية<sup>(10)</sup>. فشكّلت هذه الأسس مركبات السياسة والفكر

(8) رياض قاسم، *اتجاهات البحث اللغوي الحديث*، ج 1، ص 24.

(9) رفاعة رافع الطهطاوي، *الأعمال الكاملة*، الجزء الأول: «التمدن والحضارة وال عمران»، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ص 15.

(10) يمكن أن تستشف بعض مظاهر الاهتمام بهذا الجانب في أحد خطابات الجغرافي =

والمجتمع. واستأثر الإصلاح اللغوي باهتمام زائد؛ لأن اللغة هي وعاء الحضارة ولأن ثورة التجديد تبدأ من اللغة وطرائق دراستها واستخدامها<sup>(11)</sup>.

اعثيرت المشكلة القومية خلال القرن التاسع عشر، إذن، أولى الأولويات، وقد زاد من تعميق فكرة القومية العربية، كونها جاءت موازية في نشوئها لقيام القوميات الأخرى كالأرمنية واليونانية وغيرها، وكان ظهورها جزءاً من الحركة العامة الداخلية التي تهز جسم الكيان العثماني المريض<sup>(12)</sup>.

غايتنا من الاهتمام بالمشكلة القومية أن نبين أن الإشكالية اللغوية تهتان لها ظروف مواتية لجلب اهتمامات الباحثين النهضويين، حيث كان الشعور بالقومية دافعاً مباشراً للاهتمام بهذه القضية. ومن ثم تساءل: ما هي الانشغالات اللغوية التي استأثرت باهتمام اللغويين النهضويين؟ وما هي مرجعياتهم؟ وكيف ستؤثر في مسار الوعي اللغوي العربي؟

### **3.1.1.1 جوانب من تمظيرات الإصلاح اللغوي التهضمي**

ارتبطة جوانب الإصلاح اللغوي، كما أسلفنا، بالمسألة القومية، فكان طبيعياً أن يسعى اللغويون إلى إعادة الاعتبار للغتهم، وبعث الروح فيها من جديد، حتى تستجيب لمقتضيات الحضارة الحديثة. وقد حمل لواء الإصلاح ثلة من الباحثين الذين عملوا في إطار فردي أو إطار جماعي تحت سقف المجامع اللغوية.

الفرنسي جومار (Edem François Jomard) (1777-1862م)، وهو من علماء الحملة الفرنسية كلف بالإشراف على نشر كتاب *Description de l'Egypte* وصف مصر. كان جومار يتحدث إلى أعضاء الجمعية العلمية المصرية، وفيها الطهطاوي - في باريس - فيذكر المصريين بأمجادهم القومية والحضارية، ويدعو هذه النخبة المثقفة إلى أن تجعل من حاضر مصر ومستقبلها الامتداد لذلك التراث العريق فيقول: «أمامكم مناهل العرفان، فاغتربوا منها يكلنا يديكم... اتبوا من فرنسا نور العقل الذي رفع أوريا على أجزاء الدنيا، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التي ازدان بها عدة قرون في الأزمان الماضية. فمصر التي تنويون عنها سترد بكم خواصها الأصلية، وفرنسا التي تعلمكم وتهنئكم تقى ما عليها من الدين الذي للشرق على الغرب كله». (نفسه، ص 15).

(11) زكي، نجيب محمود، تحديد الفكر العربي، ص 205.

(12) لطيفة حليم، «الانجاه البراغماتي»، مجلة عالم الفكر، ص224. (تثير إلى أننا نضع عناوين المقالات بين مزدوجين تمييزاً لها عن عناوين الكتب).

إن اللحاق بالغرب المتقدم استوجب الاطلاع على العلم المادي الغربي، وهذا مطلب لا يمكن أن يتحقق إلا بالترجمة عن اللغات الغربية، فشكلت قضية الترجمة ومشاكلها أحد الاهتمامات البارزة عند النهضويين، وخصوصاً ما تعلق من ذلك بزيجاد المقابلات العربية التي تعبر عن لفظ الأجنبي تعبيراً دقيقاً، فكانت القضية التي استأثرت باهتمام النهضويين قضية معجمية بالأساس.

ولما كان المعجم أحد الأسس المكينة التي يمكن أن تنطلق منها عملية الإصلاح، فقد حظي بعناية واهتمام كبيرين، من خلال الاهتمام بالجانب الجمالي للغة العربية، في محاولة جادة لتخلصها من رواسب عصر الانحطاط، والعودة بها إلى سالف عهدها، وهذا ينبع عن إدراك عميق لدور اللغة الفاعل في حياة الأمة. ومن اللغويين الذين ركزوا على هذا الجانب: أحمد فارس الشدياق (1804-1887م) وبطرس البستاني (1819-1883م) وإبراهيم البازجي (1847-1906م) وأحمد الشرتوبي (1849-1912م) وغيرهم، الذين أولواعناية كبيرة لتنسيق المعجم وترتيب مواده ترتيباً سهلاً يسيراً يمكن الباحث من الوصول إلى المعنى المراد.

وتنظر القراءة الفاحصة لمعاجم النهضويين معرفتهم العميقة واطلاعهم الواسع على المعاجم القديمة، وطراائق وضعها وتصنيف موادها، وهذا ما نلمسه في عمل أحمد فارس الشدياق: *الجاسوس على القاموس* الذي انتقد فيه معاجم التراث، ورأى أنها لم تعد تستجيب لمتطلبات العصر؛ لأنّ القدماء، في نظره، قد صنفوا ونفعوا وأفادوا، غير أنهم أفسدوا كتبهم على حسب أفهامهم وأذهانهم، وأفهام أهل زمانهم، فاختصرروا وأوجزوا، وأشاروا ورمزوا وأنه لا عيب عليهم في ذلك<sup>(13)</sup>.

نجد في هذه الإشارات ما يفيد أن أحمد فارس الشدياق يقدر جهود النحاة الذين أفسدوا على قدر أفهامهم وأفهام أهل زمانهم، وهو ما يعني ضمنياً ضرورة تغيير طراائق التأليف لاختلاف الزمن واختلاف الأفهام، ولاختلاف مقتضيات العصر ومتطلباته.

إلى جانب اهتمام النهضويين بقضايا المعجم والترجمة فقد اهتموا أيضاً

(13) أحمد فارس الشدياق، *الجاسوس على القاموس*، ص. 3. يمكن الاطلاع على أفكار الشدياق اللغوية في كتاب محمد علي الزركان، *الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق*.

بقضاياها تعليم اللغة العربية، خصوصاً بعد انتشار التعليم على نطاق واسع، مما فرض البحث عن مناهج جديدة تستجيب لحاجات النشء، ولتحقيق هذا المسعى انصبت عنايتها على تيسير العربية متنا، وقواعد كتابة، وعلى استنكار العلل النحوية. وزاد من الاهتمام بقضايا التيسير اطلاع بعض اللغويين على طرائق التأليف عند الغربيين، كما هو الحال بالنسبة إلى رفاعة الطهطاوي (1801-1873م) في كتابه *التحفة المكتبة* (1868م)، الذي ألفه بأمر من علي باشا مبارك (1823؟-1893م)، حين تولى نظارة ديوان المدارس وطلب منه «تأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية»<sup>(14)</sup>.

ألف الطهطاوي كتابه «على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها إعجاباً أثناء بعثته إلى فرنسا فخرج فيه على طريقة معاصريه من علماء الأزهر في الشروح والحواشي والتعمليقات والتقريرات، فجاء الكتاب بسيط العبارة سهل العرض، ليس له متن أو شرح كما استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية»<sup>(15)</sup>.

وقد وجد الطهطاوي عند أستاذة الشيخ حسن العطار (1776-1835م) ما هيأ له الفرصة للثورة على مناهج التأليف التقليدية؛ فقد كان هذا الشيخ يميل إلى وضع شروح تعليمية مختصرة مختلفة عن المعهود والمأثور<sup>(16)</sup>.

(14) رفاعة رافع الطهطاوي، *التحفة المكتبة*...، ص. 3.

(15) حلمي خليل، *العربية وعلم اللغة البنجوي*، ص. 60.

(16) قد يكون من الصعب الجزم أن بداية التيسير كانت مع الطهطاوي، أو أنها ظاهرة تهضوية، لأن البحوث التي تؤرخ للنحو العربي تلاحظ أن الغاية التعليمية كانت من الأسباب الرئيسية لوضع النحو العربي، خصوصاً بعد اعتماد لغة غير العرب الإسلام. وتظهر الغاية التعليمية في التعريف التي أعطيت للنحو، ومن ذلك تعريف ابن جنبي: «انتقام سمت كلام العرب... نيلحق... إن استغلنا النحو وتوعر طرقه حتى على النحاة أنفهم أدى إلى ظهور ردود فعل تمثلت في تخليص النحو من مستقلاته». وقد ظهر ذلك بشكل جلي خلال القرن الهجري السابع، حيث ظهرت موجة تصديق بالتبسيير عبرت عنها المدون والمنظومات النحوية التي نرجم إيماناً بمبادئ النحو وتسهيل معرفتها، ومن أشهر تلك المدون، الفية ابن معطى (ت 628هـ)، والكافية لابن الحاجب (ت 646هـ)، والكافية الشافية والأكفيه والتسهيل لابن مالك (ت 672هـ)، والأجرامية لابن آجريم (ت 723هـ)، ومشلور النهب لابن هشام (ت 761هـ)... وقد ظهرت محاولات التيسير من جديد إبان عصر النهضة نتيجة للأوضاع التي عرفتها مرحلة ما قبل النهضة، فمرحلة النهضة، ثم تابعت تلك المحاولات إلى يومنا =

ويمكن اختصار أهم ما تميز به كتاب الطهطاوي من جهة تيسير النحو وتجديده في المسائل الآتية<sup>(17)</sup>:

- نضمُّن الكتاب لأغلب أبواب النحو التي يحتاجها الدارس في دراسته للإلمام بالقواعد النحوية، وقد عرضت الأبواب الموضوعات بطريقة سهلة مباشرة ومحررة، إلى حد كبير، من الأساليب والطرائق المألوفة في كتب النحو التي كانت سائدة في ذلك الوقت؛
- استخدام وسائل إيضاح كالحروف الكبيرة في كتابة عنوانين الأبواب والفصول والمصطلحات النحوية، لجذب انتباه الدارس للفرق بين المصطلح النحوي وتعريفه، هذا بالإضافة إلى استخدامه الجداول لتلخيص القواعد النحوية ليسهل حفظها، وهي وسيلة لم تعرفها كتب النحو السابقة. وقد بلغت هذه الجداول أربعين جدولًا في كتاب لم تتجاوز صفحاته إحدى وسبعين ومائة صفحة؛
- ابتعاده عن الخلافات النحوية، وتعدد الآراء التي تشتبه الذهن، وعدم الاستطراد والتعلق بأوهى الأسباب، والتكلف في صناعة الأمثلة، وهو ما كان سائداً في ذلك الوقت.

كل ذلك جعل كتاب الطهطاوي يستجيب لمتطلبات العصر ومقتضياته. واهتمت كتابات أخرى بفئة الطلاب الجامعيين، وهذا ما نلمسه في كتاب: الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية لحسين المرتضىي، وهو كتاب فيه: فقه اللغة، والصرف، والنحو، والبلاغة، والعروض، والإملاء...<sup>(18)</sup>.

---

= هذا، ومن ثم نستنتج أن قضية التيسير من القضايا المتواترة في الثقافة العربية، وإن اختلفت مظاهرها وأسبابها كما سرر. يمكن تعقب محاولات إصلاح وتسهيل النحو في كتاب عبد الوارد مبروك سعيد في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية.

(17) يُنظر: إبراهيم السيد، حركة تجديد النحو وتيسيره في المصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية، ص42-43.

(18) حسين المرتضىي، الوسيلة الأدبية، حفظه وقدم له عبد العزيز الدسوقي، ص34. والمؤلف بحسب ما جاء في تقديم الدكتور عبد العزيز الدسوقي للمكتاب: «ظاهرة باهرة من الظواهر العلمية والأدبية في مصر، في القرن الناسع عشر، والكتاب نقطة تحول في مجال النقد والدراسة الأدبية في هذا القرن أيضاً، أثر تأثيراً عميقاً في الحياة الأدبية والفكرية، وشكل ذوق رواد النهضة الأدبية والفكرية في مصر». ص11.

ويظهر من تتبع الكتاب أن المَرْضِفِي عمد إلى بعض المداخل النظرية، التي ركز فيها على بعض التعريفات الموجزة مثل تعريف اللغة<sup>(19)</sup> والصرف<sup>(20)</sup> والاشتقاق<sup>(21)</sup> والنحو<sup>(22)</sup>... كما عمد الكاتب إلى التركيز على الأمثلة التوضيحية. وقد أومأ المَرْضِفِي في أكثر من سياق إلى بعض عيوب الطرائق التقليدية في التعليم<sup>(23)</sup>، كما ذكر بعض المعوقات الأخرى كثرة التأليف في الفن الواحد، وتکلیف الطالب أن يقرأ جميع تلك المؤلفات<sup>(24)</sup> وحمل المتعلم على التطبيق قبل المعرفة<sup>(25)</sup>.

إن هذه المعوقات جعلت المَرْضِفِي يرى من الواجب «دباتنة وعقلًا تدارك هذا الخلل، واختيار أقرب الطرق ومثلاها؛ لتصل طلبة العلم إلى حقيقة المعرفة، ويعود لهم شرف العلماء، ويظهر عليهم رونق التهذب، وجمال السيادة ويكونوا قد حفظوا جوهرة العقل...»<sup>(26)</sup>.

تلك إشارات تكشف عن بعض جوانب التيسير والتتجديد في عمل المَرْضِفِي. وبذلك يكون هذا العمل حلقة مهمة في تطور التأليف العربي، فهو انتقال من

(19) «علم بين صور الألفاظ وتعيينها للأشياء، التي يفهمها العالم بوضعها لها».

(20) «علم بين صيغ الألفاظ وكونها أصولاً وزواياً متداولة الحروف وكيفية التعلق بها».

(21) «علم بين جعل بعض الألفاظ أصولاً وتفريع بعض آخر عنها».

(22) «علم بين أحوال أواخر الكلمات عند تركيبها، وتقديم بعض الكلمات عنده على بعض، جوازاً ووجوباً، وحذف بعض، وذكر بعض وجوباً وجوازاً».

(23) يقول المَرْضِفِي: «... فقد تصفت العلوم وتهلبت وأمكنت من نفسها، فلا معطل عن سرعة تحصيلها إلا سوء طريقة التعليم والغفلة عن المعوقات التي يجب اجتنابها والحذر من الوقوع فيها، فمن المعوقات: المناقشة قبل فهم الأصل فربما تسمع المعلم يقول: قال المؤلف كذا وكذا، فقبل أن يفسر الفاظه وبين الغرض منها يقول: وفيه شيء أو بحث، أو إشكال، أو اعترافات، إلى غير ذلك من الألفاظ، ومنها نقل عبارات الكتب الكبيرة في الكتب الصغيرة عند تفهمها، ويجمع الناقل تلك النقول في كتاب ويسميه حاشية، وربما صعب عليه نفسه بعض ما ينقله فيكون التلميذ كمن يتعلم السباحة في نهر صغير، فيكلف أن يخرج إلى البحر يقطنه بالسباحة». حسين المَرْضِفِي، الوسيلة الأدبية، ص213-214.

(24) «لأن الطالب إذا تكرر استماعه للمسألة الواحدة مل وانصرف ذهنه». المرجع السابق، ص214.

(25) المرجع السابق، ص214.

(26) المرجع السابق، ص215.

مرحلة القواعد والضوابط والمعتون والحوashi، إلى مرحلة الثقافة الواسعة والتلوك البصير<sup>(27)</sup>.

ونظراً إلى أهمية التيسير، ودوره الفاعل في إحياء التراث النحوي العربي وتمكين الناشئة منه، اتّخذت الفكرة طابعاً رسمياً، ومثال ذلك ما قررته وزارة المعارف المصرية<sup>(28)</sup>. ثم استمرّت محاولات التيسير بشكل متواتر في الثقافة العربية، على أنَّ ما يميّز المحاولات التي أعقبت محاولتي المُرَضِّفي والطهطاوي، سيرها على الخط الذي رسماه: خط التيسير بالنسبة إلى الطلاب المبتدئين في عمل الطهطاوي، وخط علاج المشاكل اللغوية بالنسبة إلى طلاب المراحل العليا عند المُرَضِّفي.

ومع بداية القرن المنصرم تحت محاولات الإصلاح منحى مغايراً بتركيزها على نقد النحو العربي، بيد أنَّ معظم تلك الكتابات لم ت تعد حدود الملاحظات الجزئية. وقد ظلَّ الأمر على ما هو عليه إلى حدود النصف الثاني من الثلاثينيات وعلى وجه التحديد إلى سنة 1937م؛ حيث كان للثقافة العربية موعد مع ظهور كتاب إبراهيم مصطفى إحياء النحو، وهو أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي العربي، سيستمر حضورها في الثقافة العربية عند بعض الباحثين الذين سيردون الكثير من آرائه. فما هي أهم الخصوصيات التي ميّزت هذه التجربة؟<sup>(29)</sup>

اهتمت المحاولات التي سبقت إحياء النحو بإصلاح النحو وتيسيره بشكل

(27) مirok سعيد عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي، ص. 66.

(28) فقد شُكِّلت عام 1930م. «لجنة من كبار أساتذة النحو والأدب للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، واقتراح قواعد جديدة»، على أن لا يمس عمل اللجنة أصلاً من أصول اللغة، ولا شكلاً من أشكال الإعراب والنصريف. فلم تمس اللجنة أصلاً من الأصول، وتخيرت من مذاهب القدماء أقربها إلى العقل الحديث وأيسرها على الناشئين، وحاولت أن تخليص النحو من فلسنته التي قامت على التعليل والافتراض، ومن قواعده ومصطلحاته الصرفية، وأن تربطه بالأدب والاستعمال الحسي». لطيفة حلبي، «الإنجاه البراغماتي»، مرجع سابق، ص. 232. [أنظر: ص 232-233 من المقال للاطلاع على بعض اقتراحات اللجنة في مجال النحو].

(29) نعرض لأهم خصوصيات هذه التجربة لميّزها ولتأثيرها الملحوظ في مجموعة من التجارب اللاحقة.

يتيح للناشر تعلم أصوله بيسر وفي غير تكلف. أما إبراهيم مصطفى فقد كان همه تغيير منهج البحث النحوي وتغيير أصوله<sup>(30)</sup>.

وقد بنى إبراهيم مصطفى محاولته على أساس واضحة المعالم تقوم على طرح الفكرة ونقدها ثم إعطاء البديل الأوفق. ويمكن أن نلخص مرتزقات الإصلاح عنده فيما يأتي :

- تقد تعریف النحو كما ورد عند النحاة، واستعاضته عن ذلك بتعریف آخر.
- سعيه إلى استبعاد الشوائب الفلسفية عن النحو والمتمثلة في نظرية العامل وما يترتب عليها، ولذلك ينتقد أعمال النحاة في الإعراب ويرى أن «أساس كل بحثهم فيه أن «الإعراب أثر يجعله العامل»<sup>(31)</sup>.

إن النحاة شغلوا كثيراً بدراسة حركات الإعراب، لكن ما يُعبّر عليهم - بحسب إبراهيم مصطفى - أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته. وقد حاول أن ينذرناه عن آراء القدماء بالبحث عن معانٍ هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى. وهو ما يمكن أن يقيناً من اضطراب النحاة، وأن يكون حكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبية إذ لم

(30) يقول: «أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها... اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده الذي يدرس فيها بمصر، وكان اتصالاً طويلاً وثيقاً، ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، هي التبرم بالنحو والضجر بقواعد وضيق الصدر بتحصيله... كانت الخصومة قاسية هادنة بين طبيعة التلميذ وبين هذا المنهاج والفاسدين عليه... ولكن طبيعة التلميذ الصادقة في إيماء هذه القواعد، والنعمل بحفظها، لم تحف شهادتها، ولم يستطع جحدها، فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه، قد كان في هذا الشهادة الصريحة بفشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلم العربية والمفتاح لبابها. ولقد بذل في تهرين النحو جهود مجيدة... على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها، وإلى طريقة وضعها، فيسأل: إلا يمكن أن تكون الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية». إبراهيم مصطفى، «إحياء النحو»، صص: أ ب ج د.

(31) المرجع السابق، ص 22.

يتساءل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ما تشير إليه من معنى<sup>(32)</sup>. وهو بذلك يركز على الجوانب المعقولة في النحو، ويسعى إلى تيسيرها وتمكن المريدين منها، وهذا منطلقه وغايته<sup>(33)</sup>.

لقد اهتم إبراهيم مصطفى من خلال بحثه عن معانٍ للعلامات الإعرابية إلى:

- أن الرفع علم الإسناد، والدليل أن الكلمة يتحدث عنها؛
- أن الجر علم الإضافة؛ سواء أكانت بحرف أم بغير حرف؛
- أن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختتموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة؛
- إن علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلا في بناء، أو نوع من الإتباع<sup>(34)</sup>.

وهكذا جاءت فصول كتاب *إحياء النحو* للأستدلال على تلك النتائج وتفصيل القول فيها، ومن أهم ما انتهى إليه:

- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل من أصلها، وإلغاء ما يترتب عليها من تقدير وتعقيد؛
- التوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، واعتبار كل واحد من هذه المعرفات «مسندًا إليه»، وليس هناك ما يدعوه إلى تفريقها؛

(32) المرجع السابق، ص 41-42.

(33) وقد عبر عن مطلقاته وأهدافه بالقول: «القد تميز عدلي نوعان من القواعد، نوع لا تجد في تعليميه عسرا ولا في التزامه عنا... وذلك كالعدد... ونوع آخر لا يسهل درسه ولا يؤذن بالزلل فيه... كرفع الاسم أو نصبه... ثم رأيت علامات العدد تصور جزءاً من المعنى يحسه المتكلم حين يتكلم ويدركه السامع حين يسمع. أما علامات الإعراب فقل أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى، وقل أن يشعرنا النحو بفرق بين أن تنصب أو ترفع...»، وهذه العلامات الإعرابية معانٍ تشير إليها في الفول؟ أتصور شيئاً مما في نفس المتكلّم، وتؤدي به إلى ذهن السامع؟ وما هي هذه المعانٍ؟»، (نفسه، *إحياء النحو*، ص 4-5).

(34) المرجع السابق، ص 6-7.

- إنكاره أن تكون الفتحة علم إعراب جعله يشكك في كل المفاعيل، ويرى أنها قائمة على التأويل والتغدير والإضمار وتعبر عن اضطراب؛
- رفضه تقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وعلامات فرعية، لعدم وجود حاجة تدعو إلى هذا التفصيل والتطويع. وهو ما جعله يعتبر الأسماء الستة وجمع المذكر المبالم لا تعرّب بالحروف، وإنما تعرّب بحركات طويلة. وقد لاحظ أن المثنى يشدّ عن رأيه، غير أنه يفسر هذا الشذوذ بغرابة باب الشذوذ<sup>(35)</sup>؛
- عرضه للتواضع كما ذكرها النحاة: العطف، والتعت السببي، والخبر... وما انتهى إليه أن التواضع هي النعت والبدل لا غير، ويدخل في النعت خبر المبتدأ.
- اصرافه عمّا قررها النحاة بخصوص التنوين.

هذه أهم الأصول والمبادئ التي أقام عليها إبراهيم مصطفى كتابه إحياء النحو، وكان هدفه من ذلك تخلیص النحو من الشوائب الفلسفية، ونزع تلك الهالة التي ظلت تعطى لأراء النحاة من خلال نقدنا وإمعان النظر فيها.

وليس غائباً هنا الوقوف على آراء الرجل بغية تقييمها<sup>(36)</sup>، بل كل غايتنا تبيّن أن الإحياء كما تصوره إبراهيم مصطفى «ربما كان بمعنى من المعاني من حيث طرحه لقضية اللغة والنحو والدعوة إلى البحث فيها بعيداً عن الفلسفة والعلل المتطبقة وكذلك من حيث اكتشاف أوجه القصور في النظرية اللغوية التقليدية التي اكتسبت هيبة واحتراماً بمرور الزمن، ولكن هذا الإحياء رغم هذه الدعوه الواضحة إلى إعادة النظر في درس العربية انتهى إلى الإبقاء على الجانب التعليمي وحده، وإبرازه بغض النظر عن الأصول ومنهج البحث في الفقه، وهذا كله لا يدخل في باب التجديد الذي يقوم على أصول جديدة ومنهج جديد ونظرية جديدة»<sup>(37)</sup>.

(35) يقول: «فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر نقر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها». المرجع السابق، ص 113.

(36) اهتمت مجموعة من الكتابات بتقييم تحرير إبراهيم مصطفى ومنها محاولة محمد عرفة في كتابه النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، القاهرة، 1937م. ومن الكتابات الحديثة الجادة كتاب عز الدين المجدوب المتوازن النحوي العربي.

(37) حلبي خليل، العربية وعلم اللغة البنبوى، ص 65.

لذلك ظل الكتاب بعيداً عن تحقيق هدفه المتمثل في تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية.

### 2.1.1. المرحلة الاستشرافية

إذا كانت الثقافة العربية قد عرفت أول ملامح التحدث اللغوي على يد بعض اللغويين النهضويين من أمثال إبراهيم البازجي ورفاعة الطهطاوي وجرجي زيدان (1861-1914م)، فإن أبواب التحدث لم تُفتح على مصراعيها إلا بعد انداب مجموعة من المستشرقين للتدرис في الجامعة المصرية (1907) من أمثال: برجشتراسر، وجويدي، وليتمان، وغيرهم...، فكانت الفرصة مواتية بشكل أكبر للاطلاع على مبادئ علم اللغة في مفهومه الجديد، وهي الدعوة التي حملتها كتابات أغلب المستشرقين، كما يظهر، مثلاً، في كتاب برجشتراسر التطور النحوي للغة العربية<sup>(38)</sup>، الذي ضم بين دفتيه مجموعة من الإشارات التي تتبّع المتألف إلى الفائدة المحيّبة من هذا النوع من الدراسة، يقول: «إن النظر إلى اللسان العربي من وجهة تاريخية له فائدتان: أولهما إكمال معرفة اللغة العربية وشأنها، والأخرى هي التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي على العموم بأسهل وجه. ذلك أن علم اللغة العربي له طرقات السؤال والبرهان بعيداً عن تعليم اللغات العادي في المدارس»<sup>(39)</sup>.

ولئن سارت الدراسات الاستشرافية، بوجه عام، على هذا المنوال، فإن المجدير بالتسجيل هنا أن هذا الرجل كان سابقاً إلى التعريف بالمنهج الناشئ وقتنة في البحث اللغوي الغربي (...). بدأ برجشتراسر محاضراته مشيراً إلى أن ثمة أكثر من وجهة نظر لدراسة اللغة العربية وهي: الوجهة التاريخية، والوجهة التاريخية المقارنة، والوجهة النظامية. وقد ارتبطت الوجهتان الأولى والثانية بعلم

(38) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصاغه وعلق عليه رمضان عبد النواب، مكتبة الخاتمي، 1402/1982م. والكتاب عبارة عن محاضرات العاية منها التعريف بالمنهج التاريخي، وهذا ما نقرأه في مقدمة الكتاب: «إن الغرض من محاضراتي التي سألقبها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية، أي من جهة شأنه ونكره وأصول حروفه وأبياته وأنواع الجملة فيه، والتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان».

(39) المرجع السابق، ص.4.

اللغة التاريخي، وعرفتا في الأوساط الفكرية في الشرق العربي مع بحوث ودورس بعض المستشرقين أمثال ولفسون ودي رعد وفيشر وإنو ليتمان وجويدي ونيلينو وشاده وقد درسوا كلهم باللغة العربية. أما الوجهة النظامية المشار إليها، فهي التي سترتبط بالمنهج الوصفي أو البنوي كما نصطلح على ذلك اليوم<sup>(40)</sup>.

ويميز برجمشترايسر بين الوجهتين التاريخية والنظامية بشكل أكثر دقة بقوله: «الوجهة النظامية قريبة من الصرف والنحو العاديين. ويكمن الاختلاف بينهما في أن الوجهة النظامية علمية محضة لا عملية، وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا وكذا، بل يكتفى بإثبات الموجود حقيقة في السمع دون التفريق بين المقبول والمردود»<sup>(41)</sup>.

نلمس في حديث برجمشترايسر عن المنهج التاريخي، ثم مقارنته بالمنهج البنوي، فيما بعد، تأثراً واضحأً، وفهمـا دقيقـاً لـ«جملة الأفكار الأساسية في اللسانيات الحديثة التي أصبحت متداولة في بداية العشرينيات من هذا القرن [نقصد القرن XX]. إن الفاظاً مثل 'النظامية' وعبارات من قبيل 'لا رعاية إلى أن يجوز' و'إثبات الموجود' و'dون تفريق بين المقبول والمردود' وما شاكل ذلك لا علاقة لها البـنة بالـوجهـة السـائـدة في الـدرـاسـات النـحوـية التقـليـدية آنـذاـك، وإنـما تـرـتـبـطـ أساسـاـ، كـماـ هوـ مـعـرـوفـ، بالـدرـسـ اللـسـانـيـ الذـيـ أـرـسـىـ مـعـالـمـهـ وأـسـسـهـ الجـديـدةـ دـوـ سـوسـورـ»<sup>(42)</sup>.

ولم تكن أهمية النحو ومكانته في ثقافة العرب لخفى على بعض المستشرقين، فقد استوقفت ظروف نشأته الكثير منهم، ومما أثار انتباهم، بشكل خاص، سرعة اكتمال العلوم اللغوية العربية قياساً إلى حضارات أخرى، فاستكثر بعضهم على النحو العربي ذلك النضج والاكمال الذي عبر عنه كتاب مسيبويه، وهذا صنيع بروكلمان، الذي ربط بين التراث النحوي العربي والنحو الهندي<sup>(43)</sup>.

مهـدتـ الـدرـاسـاتـ الـاستـشـراـقـيةـ إذـنـ، لمـجمـوعـةـ منـ أـوـجهـ التـعاملـ حـيـالـ الـظـاهـرـةـ

(40) مصطفى علنان، اللسانيات والثقافة العربية الحديثة، ص.11.

(41) برجمشترايسر، للتطور النحوي للغة العربية، ص.3.

(42) مصطفى علنان، اللسانيات والثقافة العربية الحديثة، ص.12.

(43) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد الثواب.

اللغوية، حيث تعرف الباحثون العرب على أهم المقاربات في مجال الدراسات التي سادت في الغرب؛ وخصوصاً ما تعلق من ذلك بالدراسات التاريخية - المقارنة بين الألسن، عقب اكتشاف اللغة السنسكريتية<sup>(44)</sup>، فتدعمت بهذا الاكتشاف خجية المقاربات بين اللاتينية واليونانية، وهذا ما جعل الاتجاه التاريخي، والمقارنة بين اللغات السمة البارزة التي وسمت لغويات القرن التاسع عشر.

هذه أهم سمات الاستشراق اللغوي التي طبعت الثقافة العربية إبان هذه المرحلة، وهي العوامل التي سيكون لها عميق التأثير في مناحي التفكير اللغوي في المراحل اللاحقة، وذلك ما سنفصل القول فيه لاحقاً.

### 3.1.1. إرهاصات تشكُّل الخطاب اللساني الحديث:

#### 1.3.1.1. الاتجاه التاريخي - المقارن

لم يكن تشَيُّع لغوي عصر النهضة بالتراث اللغوي العربي، وببعض القضايا المرتبطة به، كالمعجم والتيسير...، ليحول دون انتهاجهم على بعض الاتجاهات اللغوية التي كانت معروفة في الغرب آنذاك، وبصفة خاصة الاتجاه التاريخي - المقارن.

لقد ظهرت ملامح هذا الاتجاه في كتابات بعض النهضويين من أمثال إبراهيم البازجي، ورفاعة الطهطاوي وجرجي زيدان... وغيرهم. أقى البازجي منذ سنة 1881م محاضرة بعنوان: «أصل اللغات السامية»<sup>(45)</sup>، وقف فيها على حدود الأصل

(44) يُؤرخ لبداية الدرس المقارن باكتشاف اللغة السنسكريتية على يد وليام جونز 1768م، والملاحظ أن الثقافة العربية عرفت بعض ملامع المقارنة خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وخصوصاً في بلاد المغرب والأندلس، وكان ذلك على يد علماء يهود، ومن أشهر هؤلاء يهودا ابن قريش وابن بارون صاحب كتاب: الموازنة بين اللغة العربية واللغة العربية الذي خصصه للمقارنة بين اللغتين من جانبي اللغة والنحو، كما اهتم ببيان أوجه الشبه والخلاف بين اللغتين. غير أن هذه المحاولات انقطعت عنها السند ولم يتبه إليها لأسباب كثيرة. حافظ إسماعيلي علي، المسانيد في الثقافة العربية وسلطة النموذج، بحث غير منشور.

(45) إبراهيم البازجي، مجلة المقتطف، ج6، السنة السادسة، 2 تشرين الأول 1881م، ص 324-329. نفلاً عن رياض فاسن، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج 1، ص 49.

المشترك الذي يجمع العربية والعبرية والأرامية<sup>(46)</sup>. ويظهر المنهج التاريخي في عمل البازجي وأصحاً في تركيزه على تصنيف اللغات بحسب قرابتها ووجود لغة أصل لكل أسرة على حدة.

كما تجلّى ملامح التأثر بالمنهج التاريخي - المقارن وأصحاً عند الطهطاوي<sup>(47)</sup>، من خلال محاولته تصحيح بعض الاعتقادات المغلوبة التي كانت مستشرية بين أبناء قومه، وخاصة في الأزهر. ويقوم أساس التمييز الذي أرساه على اختلاف اللغة العربية عن اللغة الفرنسية وغيرها من اللغات، ومن ثم لا يجوز الحكم على لغة من اللغات انطلاقاً من لغة أخرى بسبب اختلافهما. وبذلك يكون التمييز الذي يقيمه مبنئاً على المقارنة. ويعقد الطهطاوي في سياق آخر مقارنة بين اللغتين العربية والفرنسية من خلال حديثه عن المحسنات البدعية في اللغتين ويقارن بينها<sup>(48)</sup>. وهي مقارنة يمكن أن تقوم على أكثر من مستوى، فهو لا يتوقف

(46) «وإذا اعتبرت العبرانية مثلاً مع العربية لم تجد بين ألفاظ اللغتين فرقاً يزيد كثيراً عما بين لغة هذيل مثلاً ولغة أسد...»، وكل طائفة من اللغات مهما تبدل هيئتها وتعددت فروعها في الظاهر، فالالأصل متتحقق في كل واحد من تلك الفروع، مستصحب في جميعها على السواء...، ويعزو ما يعتور ذلك الأصل من التباين وتفرق اللهجة إلى «تفريق المتعلمين له وطول انقطاع بينهم، مع ما يضاف إلى ذلك من تلون الشذون وتعاقب الأحباب». ورغم هذا التباين، فإن المناسبة - كما يرى البازجي - باقية بين الكثير من ألفاظ اللغتين: العربية والعبرية، وخاصة «الألفاظ الطبيعية التي لا تتغير بتبدل المواطن، واختلاف الحالة الاجتماعية». نفسه، ص 324-329.

(47) سعى الطهطاوي إلى تصحيح بعض الاعتقادات اللغوية الخاطئة التي كانت منتشرة بين قومه، وخاصة في الأزهر، حيث ساد الاعتقاد أن اللغة الفرنسية، مثلها كمثل كل اللغات «الأعممية»، لا نصيب لها من «الفصاحة والبلاغة والبيان»، بل لا نصيب لها من «القواعد» التي تحكم أصولها ومبانيها وتصريفاتها مفردةاتها! فحاول أن يصحح لقومه هذا الوهم الغريب الذي كرسه استعلاء العزلة والتiquوq ف قال: «إن اللغة الفرنساوية كغيرها من اللغات الإفريزية، لها اصطلاح خاص بها، وعليه ينبغي تحوها وصرفها وعروضها وقوافيها وبيانها وخطها وإنشاها ومعانيها وهذا ما يسمى أغراماً يتيقى فحيثند سائر اللغات ذات القواعد لها فن يجمع قواعدها، فحيثند ليست اللغة العربية هي المقصورة على ذلك». رفاعة الطهطاوي، الأعمال الكاملة، ص 98.

(48) يقول عن الفرنسيين: «السانهم (لغتهم) من أشبع الألسن وأوسعها بالنسبة لكثره الكلمات غير المترادفة، لا يتلاعب العبارات والصرف فيها ولا بالمحسنات البدعية اللفظية، فإنه =

في مقارنته بين العربية والفرنسية عند حدود بعض «الأصول» و«المباني» و«تصريفات المفردات»، بل ينبع ذلك إلى بعض القضايا البلاغية كـ«الجنس» وـ«التورية»... .

مُكِّن نهج الطهطاوي لأسلوب المقارنة بين اللغتين العربية والفرنسية من فك طرق العزلة عن اللغة العربية، وأدخلها في حوار مقارن مع لغات أخرى، والغاية التي يرومها من ذلك هي محاولة تخلص أفهام بعض معاصريه من الأحكام الموروثة، ومنها القول بأفضلية اللغة العربية عن اللغات الأخرى، وبأعجمية كل اللغات.

نستشف من كتاب الطهطاوي أيضاً، مدى تمكّنه من أصول الاتجاه-المقارن، وهو أمر نعتبره طبيعياً بالنظر إلى ثقافة الرجل الواسعة، واعتباراً لكونه تعرّف «إلى شيخ المستشرقين دي ساسي وتلامذته، وأدركَ بوضوح المسار الجديد الذي اتخذه البحث اللغوي الغربي في إطار المناهج اللغوية الجديدة التي بدأَت ملامحها تبدو في الأفق، ويتعلق الأمر أساساً بالمنهج المقارن مع بوب (Bopp) تلميذ ساسي في العربية»<sup>(49)</sup>.

وقد بُرِزَتْ تجليات المنهج التارِيخي - المقارن بشكل أكثر وضوحاً عند جرجي زيدان في كتابه **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**<sup>(50)</sup>، الذي ضمَّنه بعض الملاحظات التي عُثِّرتْ له أثناء مطالعته لبعض العلوم اللغوية<sup>(51)</sup>. إنَّ استعمال جرجي زيدان لعبارة «العلوم اللغوية» يدلُّ على اطلاعه على جديد البحث اللغوي الذي عرفه أوروبياً آنذاك.

ومن تحليات الاتجاه المقارن عند زيدان مقارنته بين العربية والعبرانية ولغات

=  
حال عنها، وكنا غالباً المحسنات البدعية المعروبة، وربما حد ما يكون من المحسنات في العربية ركاكة هند الفرسبيين، مثلاً: لا تكون 'التوربة' من المحسنات الجيدة الاستعمال إلا نادراً، فإن كانت فهي من هزليات أدبائهم، وكذلك مثل 'الجناس التام والناقص'، فإنه لا معنى له عندهم... . نفسه، ص98. والتشديد في النص الأصل.

(49) مصطفى غفان، *اللسانيات والثقافة العربية الحديثة*، ص.30.

(50) ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة 1886م.

(51) جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والأنماط العربية، مراجعة وتعليق عراد كامل، ص.56.

آخرى من جهة الألفاظ<sup>(52)</sup>. ولا يكتفى بالإشارة إلى تشابه اللغات أو اختلافها، بل يعرض لأسباب ذلك. ويظهر إمامه بالاتجاه المقارن في عدم اقتصاره على ما هو عام، واهتمامه بالقضايا الجزئية في اللغات لتدعم طروحاته، ومن ذلك اهتمامه بأقدم ألفاظ اللغة كالضمائر<sup>(53)</sup> والأعداد<sup>(54)</sup> وأسماء ضروريات الحياة<sup>(55)</sup>.

(52) يقول: «إن المتشابهة بين ألفاظ العربية والعبرانية، وطرق التعبير والاشتقاق فيما ظاهرة جلية، وهكذا بين اللغات الأوربية المترعة عن اللاتينية، لأن كلاً من هذه اللغات تفرعت عن أنها بعد أن نمت فيها أنواع التعبير والاشتقاق، فبقيت المتشابهة ظاهرة فيها. وأما المتشابهة بين العربية واللاتينية فلابعد لأنهما افترقا قبل تمام ذلك النمو، ونمّت كل منهما على حدة وعلى أسلوب مختلف لأسلوب الأخرى، فبعدت المتشابهة. وللهذا السبب أيضاً كانت المتشابهة بين العربية والصينية أبعد من ذلك كثيراً، لأن الصينيين انفصلوا عن الأمة الأصلية قبل الساميين بدهور مطابولة». جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص.42.

(53) بخصوص الضمائر يرى زيدان أنها «ترجع إلى ثلاثة: المتكلم، والمخاطب، والغائب. وكل من هذه تصرف مع علامات الجمع والتائث وغيرها، فإذا جردنها من تلك العلامات ومن النون التي تلحق بها في بعض اللغات، ظهرت المتشابهة بينها كلها». ويمثل لذلك بضمير المتكلم وهو مقطع حلقي محصور بين الباء والكاف، فهو في العربية الباء والباء وتظهر في الجمع (نحن) وكذلك في السريانية. «أنكى» تلفظ «أتوخى» في العبرانية و a أو anok في المصرية القديمة و «أنكى» تلفظ «أتوخى» في العبرانية ego في اللاتينية و ego في اليونانية و aha أو ahom في السنسكريتية و a في الإنجليزية و ich في الألمانية و ega أو ga في الصينية و na في المغولية. كما لاحظ أن ضمير المخاطب إذا تجرد من مميزات الجنس والعدد، فهو حرف التاء في سائر اللغات... ففي العربية وأخواتها، التاء في أنت، وفي اللاتينية tu وفي اليونانية su (والباء والسين تبادلان). وفي الفرنسية tu وأخواتها، وفي الإنكليزية thou وفي الألمانية du وفي السنسكريتية aha وفي الفارسية تو ومثل ذلك في ما باقى من اللغات الشرقية والمصرية. (نفسه، ص.43).

(54) إن الأعداد هي «أحدث عهداً في اللغة من الضمائر، فالتشابهة بينها أبعد مما بين الضمائر». وقد مثل لذلك بالألفاظ الأعداد من (الواحد) إلى (السبعين) وبين تشابه الطائفتين السامية والأرية في هذه الأعداد، «أما ما وراء السبعة فلا سبيل إلى تطبيقه، فالظاهر أن الطائفتين الأرية والسامية انفصلتا قبل تولد ما بعد السبعة، وهناك أمم متوجهة لا تزال إلى اليوم ليس في لغتها من الأعداد ما بعد الخمسة». (نفسه، ص.44). ويفسر اقتصر الشبه فيما يتعلق بالأعداد، على الطائفتين الأرية والسامية تكون «اللغات غير المرتفعة انفصلت عن أصلها قبل تولد الأعداد، بعبارة أخرى أن أجداد الصينيين والمغول نزحوا من بين النهرين قبل أن تولد الأعداد في لغة أهلهم... فتولدت الأعداد عندهم مستقلة، فجاءت بعيدة عن ذلك». (نفسه، ص.44).

(55) ساق زيدان أمثلةً عن تشابه أسماء ضروريات الحياة ويفقصد بذلك «أقدم لوازם المعيشة»، =

ولا يخلو فصل من فصول كتاب الفلسفة اللغوية من المقارنة، وخصوصاً بين العربية وأخواتها من اللغات السامية، أو بين الساميات وفصائل أخرى. كما تكشف فرامة الكتاب عن تأثر زيدان الواضح بالمذهب الطبيعي عند شلايشر، وهذا ما تبينه من تمييزه بين لغات «مرتفعة» ولغات «غير مرتفعة»، وهو تقسيم توصل إليه فيبولوجيو<sup>(56)</sup> العصر بحسب زيدان. وهو التقسيم نفسه الذي اعتمدته للكشف عن اللغات التي يتضمنها كل قسم، وطبيعة ألفاظها، من حيث بساطتها وتعقيدها ومقاطعها، وما لاحظه بخصوص اللغات المرتفعة، أنها «تمتاز بسعة نطاقها واحتواها على أكثر ما يحتاج إليه الإنسان من أنواع التعبير، ومنها لغات العالم المتمدن، وتقسم باعتبار قابليتها للتصريف والاشتقاق إلى 'متصرف' و'غير متصرف'»<sup>(57)</sup>.

والشاهد في النص قول زيدان «متصرف» و«غير متصرف» الذي يحيل ضمئياً على فهم عميق، وإدراك دقيق لتقسيم شلايشر للغات من ناحية التطور والارتقاء إلى ثلاث مجموعات تختلف درجة رقيها، وتمثل كل واحدة منها مرحلة خاصة من المراحل التي مرت بها اللغة وهي في سهل تطورها: اللغات غير المتصرف أو العازلة، واللغات الملصقة أو الوصلية، واللغات المتصرف أو التحليلية<sup>(58)</sup>. وقد جاءت ملامح التأثير بنظرية شلايشر واضحة في كتاب زيدان اللغة العربية كائن حي، الذي يبحث في حياة اللغة العربية بدءاً بالعصر الجاهلي وانتهاء بعصر

الإنسان أول عهده بالتكلم وضع أسماء لما احتاج للدلالة عليه ليس عوزه التعباس للبقاء. وقد كان ذلك قبل تولد الضمان والآباء فيجب أن تكون المثابهة بينها في سائر اللغات ظاهرة». (نفسه، ص45). وما عرض له اسم الأم: *فُؤْن* لغظها واحد في سائر لغات العالم لأنه أول ما نطق به الإنسان، وأقليم ما تعلمه، فهو *mater* في اللاتينية، *وَاتِّا* في اليونانية، *matri* في السنكريتية، ونحو ذلك في سائر اللغات ونحو ذلك في سائر اللغات الآرية، والأصل فيها كلها الميم لأنهم يدللون على الأم أيضاً بقولهم *mama* وهكذا في اللغات الأخرى. ففي العربية وأخواتها (أم)، وفي لغة تبنت بين الهند والصين (يم) وفي الصينية (مو) وفي القبطية (ماو).

(56) يلاحظ أن زيدان استعمل مصطلح «فيبولوجيو» العصر، ولم يستعمل فقهاء اللغة، وهذا ينمُ عن إدراك عميق للاختلاف بين المصطلحين.

(57) جرجي زيدان، *الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية*، ص21.

(58) يُنظر: تفصيل ذلك في تعليق مراد كامل، *الفلسفة اللغوية*، ص21، هامش 2.

النهضة الحديثة<sup>(59)</sup>. كما يوظف زيدان بعض العبارات التي تبيّن تأثُرَه بالمنذهب الطبيعي<sup>(60)</sup>.

ونتهي حديثنا عن أهم تجليات الاتجاه التاريجي-المقارن عند زيدان بالإشارة إلى القضايا التي ضمّنها كتابه، وهي خمس:

1. إن الألفاظ المترابطة لفظاً ومعنى هي تنوّعات لفظ واحد؛
2. إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها، إنما هي بقايا ذات معنى في نفسها؛
3. إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها، يُردُّ معظمها بالاستقراء إلى أصول ثانية تحاكي أصواتاً طبيعية؛
4. إن جميع الألفاظ المطلقة قابلة الرد بالاستقراء إلى لفظ واحد أو بضعة ألفاظ؛
5. إن ما يستعمل للدلالة المعنوية من الألفاظ وضع أصلاً للدلالة الحسية ثم حمل على المجاز لتشابهه في الصور الذهنية<sup>(61)</sup>.

ويكفي أن يورد زيدان عبارات من قبيل: «تنوّعات لفظ واحد»، «الدالة على معنى في غيرها»، «الدالة على معنى في نفسها»، «الدلالة الحسية»، «الصور الذهنية»... لندرك مدى تمكّنه من بعض المفاهيم التي تضرّب في عمق التحليل اللساني.

وبالرجوع إلى كتاب إبراهيم مصطفى نجد أنه صدر سنة 1937م، فكان من المفترض أن يتأثر صاحبه بالاتجاهات اللغوية السائدة في ذلك العصر؛ وهذا ما يبدو جلياً في تمهيده لأراء المستشرقين في أصل الإعراب حيث يقول: «يجب أن تعرض لرأي في أصول الإعراب رأء المستشرقون واستعانتوا فيه بدرسهم علم اللغات ومقارناتها»<sup>(62)</sup>.

(59) جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، مراجعة مراد كاعل، دار الهلال، القاهرة، د. ت.

(60) ومن ذلك قوله: «التماس للبقاء»، قوله: «افتراضيات ناموس الارتفاء الجاري في الطبيعة».

ص 45 - 49.

(61) جرجي زيدان، القاعدة اللغوية والألفاظ العربية، ص 56.

(62) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 42. وقد عزّزَنْ إبراهيم مصطفى في الموضوع، =

ويظهر من عرضه لآراء المستشرقين في علامات الإعراب معرفته بأصول الاتجاه المقارن، إلا أنه لم ينبهر به، بل انتقد آراء المستشرقين في الإعراب نقداً موضوعياً، ورأى أنهم «في هذا متأثرون بنظام لغاتهم، وسبيل الإعراب والتصريف فيها. فقد يكون ذلك عندهم بمقاطع لا بحركات، وربما خفت هذه المقاطع واختزلت بتأثير التبر واختلاف النطق، أو بغيره من الأساليب، فثبتت منه حركة. هنا واضح في لغتهم مقرر في علمها؛ ولكن العربية لها منهاج آخر مخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب وفي التصريف. فإن العربية تدل بالحركات على المعانى المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً مقطعاً أو بقية من أدلة. ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وأخرها»<sup>(63)</sup>.

اعتمد إبراهيم مصطفى، حسب منطوق هذا النص، أصول الاتجاه التاريخي-المقارن، كما يفهم من بعض العبارات التي وظفها، من قبيل: «العربية لها منهاج آخر مخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب وفي التصريف». كما نقف على عبارات أخرى في الكتاب تبيّن تأثيره بهذا المنهج، ومن ذلك قوله: «وكم من عبارات لا إعراب فيها، ولا تبدل لآخر كلماتها»<sup>(64)</sup>. كما تظهر في الكتاب ملامح الاتجاه الوصفي واضحة في تعريفه للتحوّل؛ حيث يستعمل كلمة «النظام»، كما يمكن أن نعتبر قوله بالتأثير السلبي للفلسفة في التحوّل من مظاهر تأثيره بالاتجاه الوصفي، وإن كنا لا نستبعد أن يكون ذلك نتيجة لتأثيره بعواقب بعض القدماء الذين عارضوا الأصول الفلسفية والمنطقية في التحوّل<sup>(65)</sup>.

والمحير للانتباه أن إبراهيم مصطفى، حتى وإن خُصّ كتابه لتقدّم أعمال

= لرأي ريت في محاضراته «فقه اللغات السامية»، كما أشار إلى كتاب بروكلمان مقارنة اللغات السامية، ص.43.

(63) المرجع السابق، ص.45.

(64) المرجع السابق، ص.2.

(65) يشير عز الدين المجدوب إلى صعوبة تحديد الفتوّات التي أوصلت الاتجاه الوصفي إلى إبراهيم مصطفى، ويقدر أن ذلك صدى من أصداء هذا العلم الوافد تلقيها السمع وغيّرت فرضية معتمدة لدى المهتمين باللغة، ويقرّ في الوقت نفسه بإمكانية إرجاع هذا الموقف إلى التراث التحوي العربي ممثلاً في أبي علي الفارسي. عز الدين المجدوب، المتواذ التحوي العربي، ص.24.

النحو، فإنه ظلّ وفياً للتقاليد اللغوية التليدة، تعبّر عن ذلك إشاراته المتكررة إلى آراء أئمة النحو واستشهاده بها، وخاصة المتقدمين منهم، ومن هؤلاء محمد بن المستبر المعروف بقطرب، تلميذ سيبويه، المتوفى سنة 206 هـ، الذي يفضي رأيه إلى إبطال الإعراب، كما أشار إلى أبي إسحق إبراهيم بن السري الزجاج الذي كان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلّم من إرادة الإخبار عنه، وإلى أبي القاسم الزجاجي ويرى في رأيه أصلًاً لما ذهب إليه<sup>(66)</sup>.

نتهي من الملاحظات السابقة إلى أن إبراهيم مصطفى لم ينبع بالمناهج الحديثة على الرغم من تعرّفه إليها؛ إذ ظلّ مشدوداً إلى التقاليد النحوية، حتى وإن كان عمله يقوم أساساً على تقدّها. ولكل ذلك، فإنّ ما قام به لم يتعدّ حدود حركة الإصلاح والتيسير.

وقد أعقّت محاولة إبراهيم مصطفى محاولات أخرى لم تخرج على النهج الذي سلكه، وهي محاولات لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا. ولعلّ أبرز محاولة ظهرت بعده هي تلك التي نجدها عند تلميذه مهدي المخزومي<sup>(67)</sup>، التي تعتبرها استمراً لآراء إبراهيم مصطفى، بيد أنّ أهم ما يميّز محاولة المخزومي تأثيرها الواضح والصريح بـ«الدروس اللغوي الحديث»<sup>(68)</sup>. وتنظر المتابعة الدقيقة لكتاباته أنّ معرفته لم تتعدّ حدود بعض الإشارات العابرة، فهو لا يستطيع تميّز حدود المناهج السائدة آنذاك، ونعني بذلك الاتجاه التاريخي - المقارن، والاتجاه الوصفي. وما يؤكد زعمنا هذا قوله: «ليس من وظيفة النحو الذي يريد أن يعالج نحواً لغة من اللغات أن يفرض على المتكلّمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوباً، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدي ذلك بحال. النحو عارضة لغوية تخضع لـما تخضع له اللغة من حوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبداً، لأن اللغة متطرورة أبداً».

(66) المرجع السابق، ص.52.

(67) يمكن الاطلاع على خصوصيات هذه التجربة في مؤلفاته:

- مدرسة الكوفة.

- في النحو العربي: نقد وتجزّه.

- في النحو العربي: قواعد وتطبيقات على المنهج العلمي الحديث.

(68) تردّدت هذه العبارة كثيراً في كتاب مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.

والنحو الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتبع مسيرتها ويقفه أساييه<sup>(69)</sup>.

إن الأفكار اللغوية الحديثة المتمثلة في الاتجاه التاريخي - المقارن على الخصوص، ظهرت منذ بدايات عصر النهضة، كما أوضحتنا، وبهذا يمكننا القول إن البحث اللغوي التهضوي، وإن انشد إلى التراث اللغوي العربي لأهداف قومية فرضت الاهتمام ببعض القضايا دون غيرها، فإنه لم يكن بعيداً عن مستجدات الدراسات اللغوية في الغرب التي برزت بعض مظاهرها عند مجموعة من المفكرين، الذين حاولوا تحديد الفكر العربي من خلال وصله بالحضارة الحديثة وإخراجه من عزلته. وقد تعزز ذلك بظهور الاتجاه الوصفي في الثقافة العربية الذي جاء تأثيره واضحاً والإعلان عن التأثر به صريحاً.

### 2.3.1.1. الاتجاه الوصفي

عرف الاتجاه الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية بعدما شرع العديد من أفراد البعثات الطلابية إلى الجامعات الأوروبية في العودة إلى أوطانهم، وقد كان من بين العائدين من تخصصوا في اللسانيات أو في أحد فروعها، ومن تلذموا، خصوصاً على يد فيرث (Firth) في مدرسة لندن. وبعد عودة هؤلاء تصدوا للتدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية التي كانت بذلك منطلقاً لبلورة الاتجاه الوصفي في الثقافة العربية، بعدما كانت مهد المنهج التاريخي-المقارن من قبل. وبذلك استمرت بحمل لواء التجديد اللغوي في الثقافة العربية<sup>(70)</sup>. فما هي أهم سمات هذا التوجه الجديد؟ وما هي أوجه العلاقة التي سرتبطه بالاتجاه التاريخي-المقارن الذي ساد المرحلة السابقة؟ وما هي انعكاسات ذلك على تلقي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة؟ . . .

(69) مهدي المغزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص.19. ويعلّق عز الدين المجدوب على هذا النص بالقول: «لاحظ غياب التمييز بين 'فقه أسلوب لسان' ووضع قواعد تمثل نحواً (أي اشتغال اللسان آلياً) و'الجري وراء اللغة وتتبع مسيرتها وتطورها' أي وصفها زمانياً». عز الدين المجدوب، المتناول النحوي العربي، ص.27.

(70) تنظر: الكتابات التالية: مصطفى خلفان، اللسانيات العربية في الثقافة العربية الحديثة؛ ومحمود فهمي حجازي، اتجاهات البحث النحوي في مصر المعاصرة.

انتهى بنا التحليل السابق إلى وجود إشارات في محاضرات برجشتراسير إلى المنهج الوصفي، من خلال حديثه عن النظامية، غير أنَّ ما تضمنه تلك المحاضرات لم يكن ذات قيمة نظرية هي إمكانها أنْ تُعجل ببلورة اتجاه وصفي في اللغة العربية من جهة، ومن جهة ثانية بالنظر إلى الملابسات التي طبعت السياق التاريخي العام لتلك المرحلة، والمتمثل، بشكل خاص، في سيادة الاتجاه التاريخي في البحث، بسبب هيمنة المستشرقين، وتركيزهم على هذا الجانب من الدراسة.

وقد ظلَّ الوضع على ما هو عليه حتى سنة 1941م؛ وهي السنة التي شهدت أول محاولة تأليف في مجال الدراسات اللغوية الحديثة ممثلة بكتاب علي عبد الواحد وافي علم اللغة. وعلى الرغم من كون هذا الكتاب تعليمياً يفترض فيه بسط الاتجاهات اللغوية على اختلافها وتبنيتها، فإنَّ صاحبه استلهم، كمعاصره، المنهج التاريخي-المقارن الذي كرمه المستشرقون في الجامعة المصرية. وهذا ما تكشف عنه القراءة المتأنية لكتاب علي عبد الواحد وافي ولمسادره<sup>(71)</sup> التي تُنمُّ عن تأثر واضح ببعض قواعد المنهج الوصفي، والتمييز بينه وبين المنهج المقارن، واعتماده المستويين الصوتي والدلالي في تقسيم مستويات البحث اللغوي<sup>(72)</sup>. لكنه، رغم ذلك، لم يهتد إلى الفروق الدقيقة بين المنهجين، ويشير ذلك في «الفصل الذي عقده لتاريخ البحوث اللغوية»، إذ لم يرد فيه ذكر أي علم من علماء الدراسة الوصفية، أو مدارسها. بل كان معظمهم من أصحاب الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة مثل «ماكس مولر» و«فراizer بوب» و«لاسكن» وغيرهم. والمرة الوحيدة التي ذُكر فيها اسم «دي سوسير» و«أنطوان ميه» اكتفى بقوله إنهم من أصحاب علم الاجتماع اللغوي<sup>(73)</sup>.

إنَّ ما يعنينا من هذا الكلام على وجه التحديد هو أنَّ مباحث علم اللغة ظلت إلى حدود سنة 1941م. حكراً على الاتجاه التاريخي-المقارن، على الرغم من

(71) قدم مصطفى علغان جرداً لمصادر وافي اللغوية تثبت بما لا يدع مجالاً للشك تأثره الواضح بالاتجاه التاريخي. ينظر: اللسانيات والثقافة العربية الحديثة، ص 15-17.

(72) المرجع السابق، ص 8.

(73) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنائي، ص 145.

ظهور إرهاصات المنهج الوصفي في الثقافة العربية. ولم تنقشع هذه الرؤية السائدة إلا بعدها شرع بعض أفراد البعثات الطلابية في العودة إلى بلادهم، كما ذكرنا، ويتزوج ل بهذه البداية بعودة إبراهيم أنيس (1906-1976م). وقد ساد هذا الاتجاه وترسخ في الثقافة العربية بفضل الجهد التي أعقبت [إبراهيم أنيس]، والتي عرفت أبرز تجلياتها في جهود تلامذته، وجهود بعض العائدين الجدد من المدرسة نفسها التي تخرج منها، وكان من أبرز هؤلاء عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وكمال بشر، ومحمد السعراي... وقد مارست هذه «الاتجاهات» في تيارات ثلاثة واضحة صاحبت تقديم النظرة اللغوية وهي:

1. الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي.

2. التحليل البنائي للغة.

3. تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية<sup>(74)</sup>.

أولى الوصفيون اهتماماً خاصاً بالتراث اللغوي العربي، وهو اهتمام كانت له أسبابه الواضحة من أهمها الوقوف على جوانب النقص التي تخللت أعمال النحاة، وحرثي بنا أن نتساءل: ما هو المتنطق الذي صدر عنه نقد الوصفيين العرب للتراث اللغوي العربي؟ وما هي مرجعياته (مرجعياته) في ذلك؟

نشير - بدءاً - إلى أن الساحة اللسانية العالمية، في المرحلة التي تتحدث عنها كانت على موعد جديد مع توجهات أخرى في البحث اللسانی، تمثلت في مرحلة أولى في النظرية التوليدية، وفي مرحلة لاحقة في نظرية النحو الوظيفي<sup>(75)</sup>.

(74) المرجع السابق، ص 167.

(75) كان ذلك خلال بداية السبعينيات من القرن الماضي، ويلاحظ أنها لم تفصل في هذين الاتجاهين على غرار ما فعلنا في الاتجاه الوصفي، ويرجع السبب إلى أن تلقي هذين التوجهين لم يخضع للمحددات نفسها التي وسمت المرحلة الوصفية والمراحل التي سبقتها، وما ترتب عليهما من تتابع كانت لها علاقة مباشرة بتلقي اللسانيات في الثقافة العربية. أما خصوصيات التلقي التي تكشف عنها اللسانيات التوليدية واللسانيات الوظيفية فقد تهيأ لها من الظروف ما ساعد على فهم صحيح وإدراك عميق لا يختلف في شيء عما طبع تلقيهما في مطانئهما الأصلية، فالقراءة هنا يفترض أنها عالمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ ويمكن أن نصر ذلك أيضاً باستفادة الثقافة العربية من هفوات المراحل السابقة، وهذا ما سنكتشف عن خصوصياته لاحقاً.

بناء على ما تقدم نخلص إلى أن المراحل السابقة قد قادت إلى ترسيخ بعض الأعراف اللغوية، تجلّى أبرز خصوصياتها في تكريس الاتجاه التاريخي-المقارن، الذي عرف أبرز نجاحاته في الجامعة المصرية. وكان من أبرز ما ترثّب على هذا الاتجاه:

أ - الاهتمام بالدراسات اللغوية القديمة وإعادة الاعتبار لها في ضوء مستجدات البحث اللغوي، والتي نشطت معها المقارنة بين اللغات والتراث الملغوي للأمم؛

ب - حصر دائرة البحث اللساني في مبحثي اللهجات والصوتيات؛ حيث شُكّل الاهتمام بدراسة اللهجات أقرب للمباحث ارتباطاً بالاتجاه التاريخي-المقارن، الذي تحقّق أهم نجاحاته في هذا المجال. ونشير هنا إلى أن برجشترايسن أعدَّ أطلساً لغويّاً (*Atlas Linguistique*) لسوريا وفلسطين موازاة مع قيامه بالتدريس في الجامعة المصرية.

كان من الطبيعي، إذن، أن تستأثر اللهجات العربية بحظ وافر من الدراسة وفق هذا المنهج. يُضاف إلى ذلك بعض الأعراف اللغوية المترسخة التي ترجع إلى المرحلة السابقة، كربط اللغة العربية وقضاياها بالشعور القومي، والدعوة إلى إحياء التحرو وتنسيبه.

ولئن ترأت لنا أهمية هذه العوامل في توجيه الدراسات اللغوية، فإنها، مع ذلك، جرّت تبعات كثيرة على البحث اللساني العربي الحديث، ووجهت عملية التلقّي نحو أهداف محددة.

هذا أهم تجلّيات تشكّل اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، وأهم النتائج التي ترثّبت عليها، وستعزّز هذه الاتجاهات بظهور مدارس لسانية حديثة.

## 2.2. من أسباب إخفاق تجربة التحديث في الثقافة العربية

مررت الثقافة العربية، بدءاً بمرحلة عصر النهضة، مروراً بالمرحلة الاستشرافية، ووصولاً إلى العصر الحديث، بمجموعة من التجارب اللغوية يمكن اختزال مميّزاتها فيما يلي:

1- الانشداد إلى التراث الملغوي العربي.

2- التعرف إلى التجارب اللغوية التي عرفها الغرب إبان المرحلة النهضوية العربية، وبشكل خاص الاتجاه التاريخي-المقارن الذي جاءت مياسمه واضحة عند العديد من النهضويين.

### 3- الانفتاح على البحث اللغوي الحديث...

وإذا كان الانشداد إلى التراث اللغوي العربي أمراً بدءياً بالنظر إلى الملابسات التي فرضتها المرحلة النهضوية، فإن ما يثير الانتباه هو التهميش الملحوظ الذي طال الاتجاه التاريخي-المقارن، الذي بدت إرهاصاته واضحة في كتابات رفاعة الطهطاوي وجرجي زيدان وإبراهيم مصطفى. وما لا مرأة فيه أن الثقافة العربية لو استثمرت نتائج الأبحاث اللغوية، كما عبرت عنها تلك الكتابات، الاستئثار الأولي، لاستطاعت أن تمسك بتلايب المذ المساندي من بداياته الأولى، ولتمكنت من خلق وعي لساني لا يقل شأناً ومتزلاً عن نظيره في الغرب. ويزيد من تعزيز هذا الطرح أن المؤرخين في الغرب يختلفون حول تحديد البداية الفعلية لظهور اللسانيات، فالإجابات بهذه الخصوص متعددة والمواقف متباينة والسجل حول هذا الأمر ما زال محتدماً إلى اليوم؛ إذ نجد من الباحثين من يربط بداية اللسانيات سنة 1816م. مع فرانز بوب، ومنهم من يجعل بدايتها مع كريم 1819م. وراسك، ومنهم من يؤجل ذلك إلى سنة 1916م. سنة ظهور كتاب سوسير، كما نجد من يعطي قصب السبق لتروبيتسكوي، ومنهم أيضاً من يرجع البداية الفعلية لعلم اللسان إلى سنة 1957م مع شومسكي<sup>(76)</sup>.

(76) يقول عز الدين المجدوب: «فالذي يجعل بوب سنة 1816م بداية علم اللسانيات محقّاً بشكل ما لأنّه أول من صاغ فرضيات عامة حول جانب من جوانب الألسنة البشرية (تطورها وقرباتها)... فهذا الموقف يراعي أول فرضيات عامة، وتحويتها من مجرد حدس أو تخمين إلى فرض علمي متيّن». أما الذي يعتبر كريم بداية علم اللسانيات فهو محقّاً أيضاً لأنّ كريم هو أول من صاغ متوالاً إجرائياً يستند إلى فرضيّتي التحوّل المقارن وهو فائزون العطابفة الصوتية. أما الذي يعتبر دروس دي سوسير بداية علم اللسانيات فهو يراعي شمول الفرضيات العامة في هذا الكتاب لمختلف جوانب الظاهرة اللغوية. بينما يراعي قوله من فضل قول الأمير تروبيتسكوي جانب المتناولات الإجرائية، وأخيراً نقول عن اختار شومسكي البداية الحقيقة لعلم اللسانيات إنه راعى نوعية المتناولات الإجرائية وضرورة شكلتها شكلة صورية أو رياضية. عز الدين المجدوب، المقال النحوي العربي، ص 59.

وسواءً أكان صاحب قصب السبق هذا المساني أم ذاك فإنَّ ما يهمُّنا هو أنَّ الثقافة العربية قد تعرَّفت إلى البحث المساني في بناءِه الأولى، على وجه التحديد بتعرفها على الاتجاه التاريقي-المقارن. إلا أنَّ هذا الاتجاه لم يحظَ بالأهمية المطلوبة، لأسباب ارتبطت بخصوصيات عصر النهضة بالأساس، ويمكن تفسير تلك الأسباب في نظرنا بما يأتي:

أ - التجدد على مستوى منهج الدراسة اللغوية: يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى التقليد الذي سَّئَمَ مرحلة عصر النهضة، الذي تمثل في ترسیخ الشعور بالإحساس القومي، وما استتبع ذلك من اهتمام متزايد بالتراث اللغوي العربي، وقد كان هذا سبباً في البحث عن كل ما من شأنه أن يجعل العرب بهوية متميزة لها قوتها وحضورها، ولعل الاعتداد بالتراث التحوي أبرز مظاهر ذلك. وعلى هذا الأساس لم يستطع المحافظون منهجاً جديداً في البحث مُبتدعاً ومستمدَاً من ثقافة الآخر بحسب اعتقادهم<sup>(77)</sup>؛

ب - طبيعة الاتجاه التاريقي-المقارن: الذي يرتكز على البحث عن أوجه المقارنة بين اللغات، وعن أصلها ووجود أصول مشتركة (الأصوات والأبنية والتركيب...). ولذلك لم يستطع المتشددون من اللغويين الجمع بين العربية وأخواتها من اللغات كالعبرية والسريانية والآشورية والبابلية؛ لأنَّ ذلك مما لا يخدم الوعي القومي الذي شَكَّلَ أولى الأولويات في الفكر النهضوي<sup>(78)</sup>. كما أنَّ المقارنة بين العربية وبين غيرها من اللغات قد تفتح الباب على مصراعيه لمقارنات أخرى

(77) هذا لا مسوغ له في نظرنا، لأنَّ الاهتمام بالتراث يعني الاطلاع على جوانب المقارنة في التراث اللغوي العربي، وهذا ما لم يهتم به النهضويون. علماً أن ظروف عصر النهضة هيأت الفرصة لظهور أول إرهاصات المقارنة بين التراث اللغوي العربي واتجاهات البحث المساني التي سادت في الغرب إبان المرحلة النهضوية، وهذا ما لم يحصل.

(78) وقد عبر عبد المجيد عابدين عن عدم إجرائية المقارنة بين العربية وغيرها من اللغات - في نظر المتشددين - بقوله: «ثم لا تنس هذه العصبية العميماء، اللغة العربية لغة يهود واللغة السريانية لغة نصارى وصائبية، واللغات الحبشية لغات نصارى وعبدة أصنام. واللغات الآشورية والبابلية لغات مسامية سحرية في القدم ولكنها لغات عبدة أصنام وكواكب. أفسوبي بين لغة القرآن وبين لغات نجمة مرسومة نطق بها ألسنة الكفار؟». عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على خبره اللغات السامية، ص 22-23.

يكون طرفاها الثاني اللهجات العربية وهذا أمر غير مقبول آنذاك لتعارضه مع الأبعاد القومية والحضارية للأمة؛

ت- الأصول الاستدلالية التي اعتمدتها بعض الباحثين: فقد استدأ جرجي زيدان مثلاً، على جملة من القضايا التي عرض لها في كتابه الفلسفة اللغوية بالتوراة<sup>(79)</sup>، وأسفار العهد القديم<sup>(80)</sup>، وهذا من الأسباب التي أدت إلى عدم الالتفات إلى كتاباته اللغوية؛ حتى وإن كانت تلك الكتابات تحمل كلّ مقومات الدفاع عن اللغة العربية<sup>(81)</sup>.

كما عُرف زيدان بموافقه الرافضة للعامية<sup>(82)</sup>، غير أنّ هذا لم يشفع له، نظراً إلى معتقده الديني، وبذلك فإنّ الهدف القومي لم يكن سبباً وحيداً لرفض بعض القضايا اللغوية، بل نجد إلى جانبه البعد الديني الذي أسهم في تبنّي آراء وموافق العديد من اللغويين على أساس أصولهم الدينية غير الإسلامية<sup>(83)</sup>.

(79) يقول: «وقد ذكرت التوراة أكبر مهاجرة نشأ عنها تعدد اللغات سمعتها حكاية تبلييل الأسنة وذكرت في مكان آخر تفرق الأمم في الأرض، ولكنها لم تذكر إلا الأمم التي تشعبت من نسل نوح بعد الطوفان وأنضمت عن الأمم التي نشأت قبل زمن الطوفان، فأين نسل قايين وفروعه وأين الأمم الأخرى التي نشأت قبل زمن الطوفان غير الذين كانوا بين النهرين وأغرقهم الطوفان...». جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص40. ويمكن الوقوف على استشهادات أخرى بالتوراة في صفحة 41 من الكتاب.

(80) ومن ذلك حديثه عن اللغات السامية وأصولها؛ إذ يرجعها إلى أصل واحد لتشابهها أصولاً وقواعد، وذلك ما استدجنه من أسفار العهد القديم يقول: «ويستنتج مما نقره في أسفار العهد القديم أن تلك اللغات كانت كثيرة التشابه في الأزمنة الأولى إلى زمن خروج الإسرائييليين من مصر وما بعده فان الإسرائييليين قضوا أربعين سنة في بربة ميتاه وجزيرة العرب وكانت لغتهم العبرانية... ولكتهم عاشروا العرب وخالطوهم وكانتوا يتفاهمون بلا ترجمان. وهناك حوادث كثيرة ذكرتها التوراة تدل على تفاهم العرب وال عبرانيين»، نفسه، ص50-49.

(81) يقول: «هي إحدى اللغات السامية وأرقاعها مبني ومعنى وانتقاما وتركيا وهي من أرقى لغات العالم...». نفسه، ص48.

(82) غير عن ذلك في مجلة الهلال التي كانت تعتبرا للدفاع عن العربية الفصحى في الوقت الذي كانت بعض الأصوات التي عدت على التحرر والوطنية تدافع عن ثقافة عربية شعبية مصرية قوامها العامية المحلية، أثور الجندي، العربية بين حماتها وخصوصها، ص227.

(83) من مؤلأء المترجمي والدومينيكي وغيرهم. وقد تبئنا الدكتور حسن خميس الملغ =

نستنتج مما سبق أن الثقافة العربية إبان المرحلة النهضوية قد تهيأت لها فرص مواطنة لنجاح بحث لغوي حديث، وزاد من تعزيز فرص نجاح هذا الاتجاه استباب الوعي القومي الذي كان من المفروض أن يدفع إلى البحث في الثقافة العربية الإسلامية، عن أصول لأبحاث ودراسات تصاهي ما توصل إليه الغربيون من نتائج آنذاك، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدراسات المقارنة بين اللغات السامية من المواضيع التي استأثرت باهتمام الباحثين واللغويين من العرب القدماء<sup>(84)</sup>. وقد كان من شأن كل ذلك أن يعطي تميّزاً واضحاً للأبحاث اللغوية العربية التاريخية-المقارنة.

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الباحثين لم يهتمُوا إلا بعماً بهذا الموضوع، والمؤكد أنَّ ذلك لم يكن عن جهل يكتب التراث التي اهتمت بالمقارنات بين اللغات السامية، بل كان عن علم ودرأة؛ فكيف يمكن أن يكون ذلك ونحن نعلم أن لغوبي عصر النهضة كانوا على دراية بالتراث اللغوي العربي وقضاياها الدقيقة، غير أن الإلمام بملابسات عصر النهضة يكشف عن عمق هذا الإشكال؛ فإذا كانت الدوافع، التي كان من شأنها أن تفرض اهتماماً بالدراسات التاريخية والمقارنة، ذات أهداف قومية، فإن عدم الالتفات إلى تلك الدراسات كان لأبعاد قومية، ذات أولوية في تصور اللغويين النهضويين.

---

= مشكوراً إلى أن الإهمال الذي طال كتابات جرجي زيدان ليس بسبب ديناته فحسب، بل يرجع إلى تزويره لبعض الأحداث في التاريخ الإسلامي مما أثار الناموس بشدة كما في كتابه تاريخ التمدن الإسلامي، قصة العباية.

(84) للاطلاع على تلك الدراسات يمكن الرجوع إلى كتاب هاشم الفرعان: مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية. حيث ذكر المؤلف أسماء بباحثين اهتموا بهذا الموضوع وعرض لهمجهم في البحث. وفي السياق نفسه يقول رمضان عبد التواب: «ولم تكن اللغات السامية، مجهملة تماماً بالنسبة للعربية؛ فقد فطن الخطيب بن أحمد في كتابه: 'العين' إلى العلاقة بين الكتعنائية والعربية، فقال (١/٢٣٢): 'وكتعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكتعنائيون، وكانت يتكلمون بلغة تصارع العربية'، كما فطن ابن حزم الأندلسي إلى العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية، فقال في كتابه 'الإحکام في أصول الأحكام' (٣٠/١): 'من تدبر العربية والسريانية والعبرية، أیقن أن اختلافها، إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل'». من تقديمه لترجمة كتاب كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص. ٦.

لقد اهتم النهضويون بالفكرة القومية فوجدوا في اللغة العربية أُسس الأسس لهذا الاتجاه، لأنها وعاء الحضارة، فلم يكن مستساغاً إدخال اللغة العربية في مقارنات عقيمة بلغات مع لهجات أخرى من شأنها أن تتجهض المشروع القومي العربي، وتنهي من أساسه.

وخلالصة ما نتهي إليه أن الثقافة العربية ظلت متتشبة بالتراث اللغوي العربي ومنشدة إليه لظروف فرضتها مرحلة عصر النهضة، ولم يتحقق ذلك دون ظهور مفكرين حديثين، إلا أن الجهود التي بذلت على هذا المستوى (مستوى التحديث) لم تقدر إلى التغيير المنشود؛ إذ ظلت الثقافة العربية في السنوات اللاحقة وفيه للتراث اللغوي العربي ومتتشدة إليه، وبذلك ظلت البحوث اللسانية غريبة على ثقافتنا. وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى بعد الانفتاح على اتجاهات البحث اللساني الحديث.

وما هو جدير بالإشارة هنا أن «رد الفعل» هذا لم يكن من فئة معينة، بل كان رد فعل عم المتخصصين وغير المتخصصين (مثقفين أو متعلمين)، فقد لاحظ إبراهيم مصطفى أن «بعض المتخصصين في علم العربية، والمهتمين بأمر هذه اللغة في بعض المجامع اللغوية، مازالوا ينظرون إلى هذا العلم نظرة الشك والارتياح؛ لأنه علم أجنبي لم ينجب في أرضنا، أو هو لون من التغرير، إذا ما طبق على لفتنا، يحاول هدمها والقضاء عليها، بنظريات ومنابع لا تصلح لها، وإنما كانت تصلح مثل هذه النظريات لغير العربية من اللغات الإنسانية الأخرى»<sup>(85)</sup>.

وهو الوضع نفسه الذي عبر عنه أنيس فريحة: «ما يُؤسف له، أن يظل هذا العلم الحديث مجھولاً عند عامة المتأدبين، وموضع استهزاء عند عامة الناس، الذين ينظرون إلى اللغة وعلمها أنها من الدراسة الفارغة التي لا علاقة لها بواقع الناس، أو أنها من جملة الكماليات التي تتلهى بها العقول الخاملة»<sup>(86)</sup>.

ويُشخص محمود السعران الواقع نفسه بالقول: «إن هذه الدرامة في البلاد العربية لا تزال غريبة على جمهور المتخصصين في المسائل اللغوية، المتناطعين لها، المنصوفين إليها [...] أما جمهور المشتغلين بالدراسات اللغوية عندنا

(85) إبراهيم مصطفى، أصول النحو، ص 145.

(86) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، ص 58.

فأغلبهم يرفض النظر في هذا العلم الجديد، أو لا يحاول تفهمه، أو يعجب أن ما في يده من علم قد يحل محله علم حادث وافق في "البلاد العربية" وخيرهم ظنًا بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية يعد علم اللغة أو بعض فروعه كعلم الأصوات اللغوية "ترفاً" علميًا لم يؤمن الأوان بعد للاتئماس فيه أو التطلع إليه!»<sup>(87)</sup>.

وقد طال رد الفعل ذاك أيضًا، الجامعات، أعلى مؤسسات البحث العلمي، كما نفهم من كلام تمام حسان: «حين كنت أولى تدريس علم الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم بالقاهرة - فيما بين عامي 1953 و1959م - كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو إلى التشكيك في قيمة الدراسات اللغوية الحديثة، ولا سيما عند تطبيق منهجها وأذكارها على دراسة اللغة الفصحى (... لأن الأول ما ترك للأخر شيئاً حتى إن النحو قد نضج حتى احترق)»<sup>(88)</sup>.

والسؤال الذي يُطرح هو: هل وجدت هذه الدعوات التي تجهر بالتحديث آذاناً صاغية في الثقافة العربية في المراحل اللاحقة؟ وحتى، إن حدث ذلك فعلًا، هل تمثلت تلك المحاولات البحث اللسانية تمثلاً صحيحاً؟ ..

قبل أن تتحرى الإجابة عن هذا السؤال، نشير بداءً إلى أن مثل هذه الدعوات استمرت بالثقافة العربية فيما بعد بظروف مواتية جداً، هيأت المناخ المطلوب وحملت كل مؤشرات نجاح تلقي اللسانيات؛ تلك الظروف أجملها مصطفى غلقان<sup>(89)</sup> في:

- أ - تنامي إرسال البعثات الطلابية إلى الجامعات الغربية، مما أتاح التعرف إلى مبادئ اللسانيات وفروعها بشكل أدق؛
- ب - القيام بدراسات وأطروحات جامعية من قبل طلاب عرب في جامعات أوروبا وأميركا، وقد تناولت تلك الدراسات الواقع اللغوي العربي من وجهة نظر مختلف المدارس اللسانية الغربية؛
- ج - إنشاء كراسي خاصة بعلم اللغة؛

(87) محمود المغراني، علم اللغة، ص 21-22.

(88) تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، ص 7.

(89) مصطفى غلقان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، الفصل الأول.

د - ظهرت كتابات لغوية تعرف بعلم اللغة الحديث وبنمادنه العامة. وعرفت الساحة اللسانية العربية، موازاة مع ذلك، نشاطات لسانية مكثفة في شكل ندوات ولقاءات علمية، عززت أواصر القربي بين اللسانيين العرب<sup>(90)</sup>.

لا ريب أن هذه المعطيات ثبّتت بانفجار في البحث اللسانوي العربي، لكن ما حصل كان مخالفًا تماماً لكل التوقعات؛ حيث ظلت اللسانيات في ثقافتنا العربية تتخطى في إشكالات كثيرة تكرّس الوضع الذي غير عنه سابقاً كلّ من أنيس فريحة وتمام حسان ومحمود السعران، وغيرهم، وهذا ما سنتوقف على أهم أسبابه في الفصل الموالي.

(90) من ذلك ما أشار إليه مصطفى غلقان:

- 1965م. تونس، ندوة الاتصال اللغوي ومستويات اللغة.
- 1966م. تونس، ندوة الحالة اللغوية في تونس.
- 1977-1975م. تونس، حيث نظم مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية ندوتين أشرف عليهما عالم اللسانيات الفرنسي أندريه مارتييه.
- 1976م. الرباط، ندوة البحث اللسانوي والسمعي.
- 1978م. الدورة العالمية الرابعة للسانيات.
- 1978م. تونس، ندوة الألسنية واللغة العربية.
- 1979م. الرباط، المؤتمر العالمي السادس للسانيات الوظيفية.
- 1980م. دمشق، الدورة العالمية الخامسة للسانيات.
- 1981م. دمشق، الدورة العالمية السادسة للسانيات.
- 1981م. ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية.
- 1981م. ندوة البحث اللسانوي في خدمة اللغة العربية.
- 1983م. الدورة العالمية السابعة للسانيات.
- 1983م. الرباط، مؤتمر اللسانيات التطبيقية ومعالجة الإشارات.
- 1985م. تونس، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات.
- 1987م. الرباط، ندوة دولية حول وضعية اللسانيات في الأقطار العربية.
- 1987م. الندوة العالمية الأولى للسانيات.
- 1987م. البيضاء، الدورة العالمية الأولى للمعهد الدولي للسانيات.

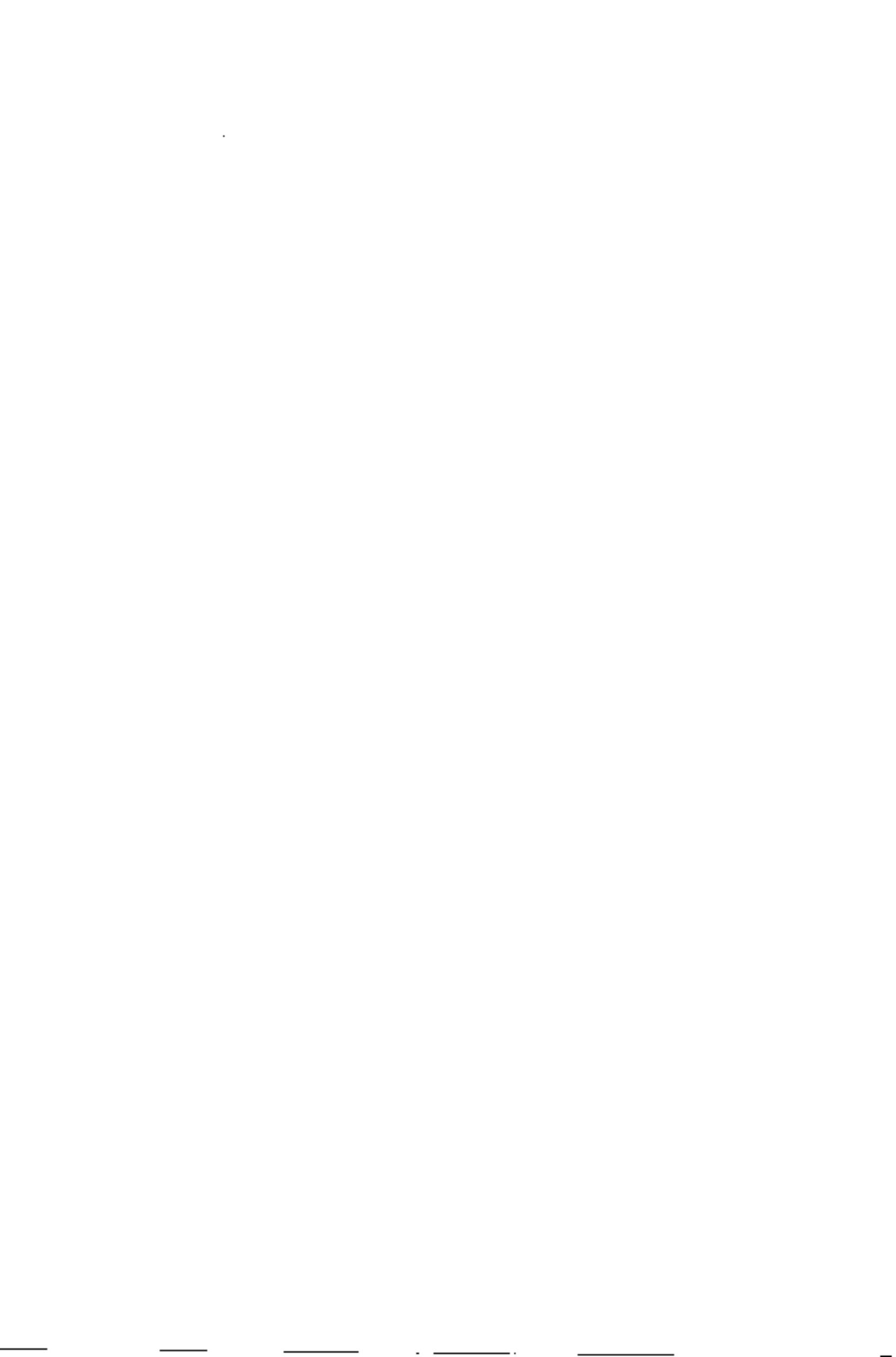
هذه نماذج من الملتقيات والندوات اللسانية التي احتضنها بعض الأقطار العربية، وهي تشي بالتنوع، خصوصاً إذا استحضرنا ملتقيات أخرى، للاطلاع بتفصيل على هذه التظاهرة وعلى المجلات التي نشرت أعمالها، انظر: اللسانيات والثقافة العربية الحديثة،

## الفصل الثاني

### فنون واللسانيات: بحث في خصوصيات التلقي

0.2. توطئة:

- 1.2. حول أزمة اللسانيات في الثقافة العربية
- 2.2. اللسانيات في الثقافة العربية ومشكلات التلقي
  - 1.2.2. العوائق الموضوعية: عوائق التلقي، عواملها النفسية الحضارية
    - 1.1.2.2. صورة الغرب في المُتخيّل العربي
    - 1.1.1.2.2. صورة الغرب الفكري في المُتخيّل العربي وتلقي اللسانيات
      - 1.1.1.1.2.2. اللسانيات علمًا غربياً
      - 2.1.1.1.2.2. اللسانيات رمزاً للحداثة
  - 2.2.2. العوائق الذاتية: اللسانيات واللسانيون وتكريس الوضع القائم
    - 1.2.2.2. اللسانيات وعوائق التلقي
    - 1.1.2.2.2. العوائق السوسيولوجية
      - 2.1.2.2.2. العوائق الإبستيمولوجية
    - 2.2.2.2. اللسانيون والتلقي
  - 3.2. تلقي اللسانيات في الثقافة العربية: محاولة للتقييم



## 0.2. توطئة

لقد صدق حدس الأنثربولوجي الفرنسي كلود ليفي ستروس (*Claude Levi Strauss*) عندما أشار إلى أن اللسانيات، بحكم توجهها العلمي، ستصبح جسراً تعبّر جميع العلوم الإنسانية (علم الاجتماع وتاريخ وفلسفة وأدب...) في محاولة لتحقّيق مواقعها ونتائجها. وهذا ما حصل بالفعل في الغرب؛ فقد غدت اللسانيات رائدة العلوم الإنسانية بإطلاق، وهي تحقق لنفسها طابع الشمول والتفرد والخصوصية، حتى أصبح من «فضول الفول لدى ذوي العلم والرجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللسانيات وواجهة شأنها، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوه بالرياضيات الحديثة، وبين أهل العلوم الدقيقة أو شأن من يمتدح قيمة التحاليل العضوية وكشف الأشعة في حقل العلوم الطبية»<sup>(1)</sup>.

لقد أربكت اللسانيات حسابات وأفراضاً الرافضين لعلمية العلوم الإنسانية، بل وأعادت النظر في الكثير من المفاهيم المتداولة، ومن ذلك مفهوم العلم وشروط تحققه<sup>(2)</sup>.

(1) عبد السلام المسدي، *اللسانيات وأسها المعرفية*، ص. 7.

(2) إن علمية اللسانيات أصبحت من المسلمات، بالنظر إلى التداخل الكبير بين اللسانيات والعلوم الطبيعية، وهو تداخل يمكن أن ترجع بدايته إلى المراحل الأولى من القرن التاسع عشر مع شلايشر، ولا سيما بعد ظهور كتاب داروين *أصل الأنواع*، سنة 1859م، فتشيع شلايشر بمبادئ الداروينية فاده إلى اعتبار اللسانيات من العلوم الطبيعية، واعتبر اللغة جهازاً عضوياً لا يختلف عن الكائنات الحية، فهي (اللغة)، تنشأ وترتّب ثم تكبر وتشيخ وتموت. للمزيد من الأطلاع على آراء شلايشر، انظر: ميلكا إفينش، *اتجاهات البحث اللساني*، ترجمه عن الإنكليزية سعد عبد العزيز مصطفى ووفاء كامل فايد، ص 57-64.

وقد تقوّت العلاقة بين اللسانيات والعلوم الطبيعية أكثر في عصرنا الحديث، إذ اعتبر مونتاغيو (*Montague*) الدراسة اللسانية جزءاً من الرياضيات وهذا ما عبر عنه طوماسون (*Thomason*) في تقديمه لمقالات مونتاغيو. يقول: «كثير من اللاتين لا يدركون

وعلى طرف تفيف، يلاحظ المتتبع لخريطة البحث اللساني في المجال التداولي العربي، أن اللسانيات في ثقافتنا لا تزال «ذلك المجهول الذي يشير فيها ربأً وشكأً، وتوجساً وخوفاً، أكثر مما يشير فيها نزعة - ولو قصورية - لمعرفة موقفنا من واقع الثقافة، والعلم، والمعرفة في العالم»<sup>(3)</sup>. فعلم اللسانيات لم يحظ بعد بالأهمية التي حظي بها في الغرب؛ إذ على الرغم من «مرور نصف قرن، على معرفته، والعلم به، والبحث فيه، وتدريسه في الجامعات العربية، ما زال علماً

مدى اختلاف تحليل مونتاغيو جوهريا عن التصورات اللسانية الحالية [...] ففي رأي مونتاغيو أن التركيب والدلالة والتريبيات في اللغات الطبيعية جزء من الرياضيات لا من علم النفس». انظر، عبد القادر الفاسي الفهري، *اللسانيات ولغة العربية*، الجزء 1، ص 42. فاللغات البشرية تقوم على علاقات معقدة ومجردة، وعلى معاير تفاعلية، ومن ثم فإن «الهدف الأخير لهذه المعاير التفاعلية هو وصف الخواص والمميزات اللسانية للغات البشرية في إطار وأنظمة رياضية دقيقة (...). كلما اقترب العلماء في نظراتهم من الدقة والموضوعية المتناهية كان من الممكن تقدير المنهج الرياضي الذي يجعل النظرية أكثر علمية، وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نقوم بالنظرية اللسانية من وجهة نظر تجريدية رياضية بحثة». مازن الوعر، *قضايا أساسية في علم اللسان*، ص 369.

وقد ظهرت ملامح التأثير واضحة بين اللسانيات والعلوم الطبيعية بصفة خاصة في أعمال تشومسكي الذي بنى نماذجه على أساس علمي محض، وهذا ما سعى إليه لينيرغ أيضاً. فقد دعا هذان العمالمان إلى أنه ينبغي على علم اللسانيات أن يكون فرعاً من العلوم الطبيعية، وبالخصوص فرعاً من علم البيولوجيا يدرس دراسة علمية تشريحية». نفسه، ص 369.

ونجد هذه الدعوة عبارتها الصريحة في قول تشومسكي: «يجب ألا تستغرب من أنه لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحث عقلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غاليلي في البحث اللغوي».

- N.Chomsky, *Règles et Représentations*, p.19.

للمزيد من التفاصيل حول الأسلوب غاليلي في النظرية التوليدية ينظر مقالتنا: حافظ إسماعيلي علوى وأحمد الملاع، «الأسلوب غاليلي في النظرية التوليدية، مقارنة إيستيمولوجية بين غاليلي وتشومسكي»، مجلة فكر وفقد.

ولمعرفة المزيد عن علمية اللسانيات يمكن الرجوع إلى:

- J.C.Milner, *Introduction à une science du langage*.

- S.Auroux, *La place de la science de la linguistique parmi les sciences empirique. Fondement de la linguistique. Perspectives épistémologique*.

(3) متفر عياشى، *قضايا لسانية وحضارية*، ص 11.

غريباً على جمهور المثقفين في الوطن العربي، ناهيك بجمع غير من القائمين على تعليم اللغة العربية في المدارس والمعاهد، وتلك - لا شك - آفة من آفات انسحاب الجامعات العربية عن مجتمعها<sup>(4)</sup>.

أثار الواقع الراهن للسانيات في ثقافتنا العربية، ولا يزال يثير، أسئللة كثيرة عن الأسباب الكامنة وراءه؛ في زمن أصبحت فيه اللسانيات رائدة العلوم الإنسانية، وإليها يُسند دور قيادتها. وهذا ما قاد مجموعة من الباحثين - لسانيين وغير لسانيين - إلى القول بوجود أزمة في البحث اللساني العربي، او تتمثل هذه الأزمة في مجالاته النظرية، والمنهج والموضوعات البحثية، والجوانب المؤسسية المتصلة بأقسام تدريس اللسانيات، وبالأستاذ، ومترب الطالب. كما نجد أن هذا العلم لا يزال هامشياً مقارنة مع العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى بالرغم من الارتفاع المطرد للمتخصصين فيه، وبالرغم من الأهمية المركزية لموضوعه: اللغة في المجتمع<sup>(5)</sup>.

إن الأزمة شملت كل مجالات البحث اللساني وكل القطاعات المرتبطة به، وهذا ما يعبر عنه أحد الباحثين بالقول: «إننا نشكو من أزمة لغوية حادة تلتفع جبينا الحضاري، أزمة على جميع الصعد تنظيرياً وتعليمياً، نحواً ومعيناً، استخداماً وتوثيقاً، إيداعاً ونقداً»<sup>(6)</sup>. إنها أزمة تطول أعلى المؤسسات في البلدان العربية، أعني المؤسسة الجامعية، والمسؤولين عنها، وهذا يعمق الإشكال أكثر ويزيد من حدته، ويجعلنا نحس بنوع من التناقض الصارخ بين واقع البحث اللساني العربي ونظيره في الغرب. بيد أن الإجماع على وجود أزمة في البحث اللساني العربي لا يوازيه تصور واضح لطبيعتها ومسبياتها، ومن ثم إمكانية اجتراح حلول ناجعة لتجاوزها.

## 1.2. حول أزمة اللسانيات في الثقافة العربية

يرتبط مفهوم الأزمة في مجال البحث العلمي، وعلى وجه التحديد عند

(4) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص.9.

(5) أحمد محمود عشاري، «أزمة اللسانيات في العالم العربي»، ص.9.

(6) نبيل علي، الثقافة العربية ومصر المعلومات، ص.236.

توماس كون (Thomas Kuhn)<sup>(7)</sup>، بأمرتين اثنين:

- أ - بلوغ العلم حداً من التراكم،
- ب - سيادة نموذج إرشادي<sup>(8)</sup>.

يرى توماس كون أن «العلم في فترة من الفترات يحقق ارتباطاً كلّياً بين نظرياته المختلفة؛ بمعنى أن هذه النظريات تؤلف كلاً متماسكاً هو ما يطلق عليه النموذج Paradigme. والعلماء في هذه الفترة يسيرون في أبحاثهم العلمية وفق هذا النموذج، ويعملون من خلاله، إلا أنه يحدث أثناء وجود هذا النموذج، والتزام العلماء به، أن يأتي أحد العلماء ويضع يديه، بطريقة أو بأخرى، على كشف علمي هام يخالف الآراء السائدة في النموذج العلمي المعهول به فعلاً فتتغير نظريات العلماء المعهول بها في ظل النموذج السائد لتحول مكانها نظريات جديدة»، ترتبت على الكشف الجديد، ويبدأ العلم مسيرة أخرى وفق أفكار وأراء جديدة من خلال نموذج جديد مخالف تماماً للنموذج الذي ألفه العلماء فيما مضى<sup>(9)</sup>.

إن نظريات العلم ونماذجه قائمة على التجاوز والإقصاء، لا تثبت الصورة ظرفاً حتى يتراهى تفككها فتبرز معطيات جديدة، وتحدث الأزمة. والعالم يتضرر هذه الأزمات دائماً ويطرد لها، بل يبحث عنها ويخلقها لأنه لا يستمر إلا بها، وإلى هذا يشير كون: «إن رجل العلم الذي يعيش في أزمة سوف يحاول في دأب ومثابرة تصور نظريات شاملة يمكن لها، إذا ما نجحت، أن تحيط اللثام عن الطريق إلى نموذج إرشادي جديد، وإذا ما فشلت أسقطها من حسابه في سهولة ويسر نسيين لخسق الطريق لغيرها»<sup>(10)</sup>.

(7) تتحدث هنا عن الأزمة بالمعنى الذي نجده عند توماس كون دون أن يعني ذلك عدم وجود معانٍ آخرى لهذا المفهوم.

(8) كل الإشارات إلى مفهوم الأزمة استقى منها من كتاب توماس كون، *The Structures of Scientific Revolutions* وقد استعن بالترجمتين العربيتين لكلٍ من شوقي جلال بعنوان «بنية الثورات العلمية»، وماهر عبد القادر محمد علي، بعنوان «فلسفة المعلوم، تركيب الثورات العلمية»، وقد صدرت الأولى ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 168، 1992م؛ بينما صدرت الثانية عن دار النهضة العربية، 1988م.

(9) توماس كون، «فلسفة العلوم (المشكلات المعرفية)»، الجزء الثاني، ص 76-77.

(10) توماس كون، «بنية الثورات العلمية»، ص 13.

وينبغي ألا يُفهم التجاوز هنا بالمعنى السلبي للكلمة، لأنَّه خصيصة علمية؛ إذ يفترض في كل معرفة علمية أن يتجلد بناؤها باستمرار، لأنَّ التوصل إلى العلم معناه، روحانياً، التجدد والقبول بطفرة مبالغة يفترض فيها أن تناقض ماضياً، وأن يتجدد بناؤها في كل لحظة؛ لأنَّ استدلالاتها الإبستيمولوجية سيكون أمامها المجال الكافي لكي تتطور، على مستوى الأمور الخاصة، دون اهتمام بالمحافظة على النسق التاريخي، وهذا ما يشدد عليه غاستون باشلار (1884-1962م) <sup>(11)</sup>.

يبقى مفهوم الأزمة في مجال العلم، إذن، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحقق التراكم أولاً، وسيادة النموذج الأكفي ثانياً.

وعطفاً على ما سبق، فإنَّ الصيغة الثورية التطورية عند توماس كون تخضع لمراحل محددة ومضبوطة:

1. النموذج الناجع.

2. مرحلة الشذوذ التي تقتضي:

- التساؤل.

- عدم التأكد.

- الشك

3. الأزمات

4. سقوط النموذج الناجع لذلك النموذج

5. النموذج الجديد.

وبناء عليه، فالأزمة تنزل منزلة وسطى بين مراحل سابقة وأخرى لاحقة، وهذا يقودنا إلى التساؤلات التالية:

هل بلغت اللسانيات العربية مرحلة الأزمة حقاً؟ وهل هي أزمة بالمعنى الذي تحدثنا عنه آنفاً؟ وإذا كان الأمر كذلك فإننا نتساءل أيضاً بمعية مازن الوعر:

«أين يقف علم اللسانيات الحديث في الوطن العربي في ضوء البعد الفلسفى الذى اقترحه توماس كون<sup>(12)</sup>، وما هو النموذج الإرشادى السائد حالياً؟»

يقتضي الحديث عن أزمة أن تكون اللسانيات العربية قطعت أشواطاً بعيدة في كل المجالات، وبلغت حدًا من التراكم، ثم عجزت عن بلوغ مرحلة أخرى تفك المأزق الذي بلغته. الواقع أن اللسانيات في ثقافتنا لا زالت تبحث عن نفسها وتتلمس طريق الانطلاق، وحتى وإن انطلقت في كثير من الأحيان، فقد كان ذلك في اتجاه غير مرغوب فيه<sup>(13)</sup>. كما أن اللسانيات في ثقافتنا «كميدان بحث علمي لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب مسافات كبيرة، اللهم إلا ومضات تلمع بين العين والعين، ترتفع إلى ذلك المستوى، ولكنها في الأعم نتاج جهد فردي خالص»<sup>(14)</sup>. صحيح أنها لا تعدد وجود بعض المحاولات التي تشكل استثناء، لكن الحالات الاستثنائية لا يمكن إلا أن تثبت ما هو عام، ومن ثم فإن «هذا الضرب من الكتابات اللغوية المتميزة غالباً ما يضيع في وسط التراكم الموجود من الكتابات التي تفتقر، في معظم الحالات، إلى حد أدنى من مقومات العمل اللساني السليم»<sup>(15)</sup>.

إن النظرة السائدة هي انعدام بحث لساني عربي يضاهي نظيره في الغرب، وهذا يعزى إلى غياب تراكم فعلى، وحتى إن وجدنا من الباحثين من يفترّ بوجود هذا التراكم، فإنه يعتبره تراكمًا سلبيًا لا يختلف في شيء عن الفقر المعرفي؛ إذ يشكل ما تراكم حتى الآن من التأليف في اللغة وتحولها القديم والحديث في مختلف اللغات الأكثر انتشاراً في عالمنا العربي عقبة لا تقل حدتها عن صعاب الفقر المعرفي في نفس الميدان. إذ كلامها يشكل عائقاً يحد من ونيرة نمو العلم في الاتجاه السليم، ويعوق بناء معرفة تشكل حفاظاً موضوع الدراسة»<sup>(16)</sup>.

فالتراكم، إذن، اصطلاح إستيمولوجي يفترض الاستمرارية في الزمن أكثر

(12) مازن الوعر، *قضايا أساسية في علم اللسان*، ص. 387.

(13) عبد القادر الفاسي الفهري، *اللسانيات الطواهر وباب التعليق*، ص. 31.

(14) مبروك سعيد عبد الوارد، في *اصلاح النحو العربي*، ص. 17.

(15) مصطفى غلغان، *اللسانيات العربية الحديثة*، ص. 11.

(16) محمد الأوراغي، *الوسائل اللغوية 1 - أنواع اللسانيات الكلية*، ص. 31.

مما يفترض القطعية، إذ القطعية عنوان لبداية نهاية نموذج إرشادي قائم وسائله. إلا أن مفهوم التراكم في اللسانيات العربية يبقى بعيداً عن جوهره، فبدل أن يكون عاملأً أساساً في الدفع بالدراسات اللسانية وتقديمها، يتحول إلى عقبة كاداء تحدُّ من كل تطور، ليصبح من عوائق البحث اللساني؛ وعلى هذا الأساس نتساءل: كيف يصبح التراكم عائقاً أمام تطور النظريات اللسانية؟

ليكون التراكم عائقاً يكفي أن تجتمع فيه مواصفات من قبيل: 1. أن يعتبر، عند بحث الظاهرة اللغوية، كل ما خلفه النظار في اللغة من أعمال تعبر عنها وتصفها، بصرف النظر عن اللغة المدرورة ولغة البحث أو عصرهما، فلا يهمل من تلك الأعمال ما يكون في متناول اليد تحت أي علة أو حجة، لأنه يوضع أي فريق من اللسانين تلقيق مبررات اختلاف أسباب من أجل إبعاد تصورات غيرهم.

2. أن ينبعث من فحص البعض من تلك التأليف تعارض قوي بين عدٍد غير قليل من التصورات المختلفة التي كونها النظار حول أي مسألة لغوية (...).

3. أن ينشأ حول موضوع الدراسة الواحد المتعين بذاته أكثر من نظريتين متغايرتين، يصل اختلافهما إلى درجة التضاد. لأن تعدد النظريات والشمادج المتنافسة وكثرة الآراء والتصورات المتزاحمة، مع وحدة موضوع البحث ووحدة هدف علمه كاللغة واللسانيات بالتالي ليقوتان إمكان الاهتداء في أقصر وقت وبأقل جهد، إلى أنسب النظريتين الواقعتين على طرفي التقىض حتى امتنع أن تقوم معهما نظرية ثالثة.

4. أن تفتuel الشهرة لنظرية لغوية في حقبة معينة، ويصطنع لها التفوق العلمي أو التقني على غيرها، بحيث ينجذب إليها عدد كبير من المهتمين بالمسألة اللغوية رغبة في تحقيق منفعة خاصة، ولا يكون التفاهم حولها لمبلغ مستوى علميتها كما يزعم أصحابها ويدعوه أعونهم<sup>(17)</sup>.

أمام هذه الأسباب يصعب الحديث عن تراكم على مستوى الدراسات اللسانية في الثقافة العربية، وموازاة مع ذلك، نسجل غياباً للنموذج الأكفي، فإلى حدود اليوم نجد الواقع اللساني العربي واقعاً تيارياً، وليس واقعاً هادئاً متواحداً. إذ لا

(17) المرجع السابق، ص.3.

يجمع اللسانيون على نموذج واحد ووحيد، يمكن أن نعتبره نموذجاً إرشادياً، بعبير توماس كونز، بل نجد كمّا هائلًا من النظريات والمناذج، تدعى كلها امتلاك أعلى مستويات الكفاية، وحججية النظر، إنّ وضعاً من هذا القبيل يمكن أن يكون صحيحاً ومفيداً، لكن شريطة أن يوظف بطريقة علمية تبذر الاختلافات والصراعات المذهبية الضيقة التي تحدّ من فاعلية المعرفة.

تقوينا الملاحظات السابقة إلى وجود اختلاف بين الوضع الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية، وبين مفهوم الأزمة في النظريات العلمية، وبناء عليه فإنّ الوضع الحالي للسانيات العربية يدفعنا إلى البحث عن تفسيرات جديدة لما تعشه من نكوص. وهي ما وجدناه فعلاً فيما نعبر عنه بـإشكالات التلقّي؛ إنها إشكالات سابقة عن حدوث الأزمة كما يتحدث عنها؛ إذ ليس من المعقول أن تتحدث عن أزمة علم ما وعائه بالقفر عن مراحل تشكّله الأولى وما يتبع عنها من إشكالات، فالأزمة عادةً ما تكون نتيجةً لا سبباً، وحتى إن صح الحديث عن أزمة، فإن إدراك حقيقتها لا يمكن أن يكون إلا يجعلها أزمة انطلاق لا أزمة نمو<sup>(18)</sup>؛ أي أنّ نتصورها في سياق النهايات لا في سياق البدايات، وهذه هي الحلقة المفقودة في اللسانيات العربية .

## 2.2. اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي

يظهر لمتابع واقع البحث اللساني في المجال التدولي العربي، أنّ أغلب الإشكالات المثارة لا تخرج، في عمومها، عن المحددات العامة التي واكبّت مراحل التلقّي وخصوصيات كل مرحلة على حدة، الأمر الذي شكّل لدى المتكلّمي العربي ريبة على هيئة صراع نفسي حضاري، تعبر عن مظاهر التلقّي تلك، ونتيجة من نتائجه المباشرة.

وما زاد من تعميق الإشكالات المثارة التفاصيل الذي ظلّ يطبع البحث اللساني العربي في المراحل المعاصرة، وهذا يفرض ضرورة التمييز في عوائق البحث اللساني في الثقافة العربية الحديثة بين نوعين اثنين من العوائق:

(18) هذه الملاحظة يمكن تعديتها إلى كل العلوم الإنسانية في الثقافة العربية باطلاق.

- العوائق الموضوعية ذات أبعاد نفسية حضارية:
- العوائق الذاتية المرتبطة بطبيعة البحث اللساني في الثقافة العربية.

**1.2.2. العوائق الموضوعية: عوائق التلقي، عواملها النفسية الحضارية**  
يمكن أن نجمل أهم العوائق المطروحة على هذا المستوى فيما يلي:

#### 1.1.2.2 صورة الغرب في المتلقي العربي

يرجع هذا الصنف من العوائق إلى سبب مباشر يكمن في الصورة التي ترسخت في متلقي المتكلمي العربي عن الغرب، وما تولد منها من ردود فعل مشتلة زكت حضور بعض الأعراف اللغوية المترسخة في الثقافة العربية، وللكشف عن تجليات هذه الصورة لا بد من التوقف أولاً عند مقصديه هذا العنوان، وتفكيك الدوال المشكّلة لتسويجه:

##### أولاً - صورة:

- الصورة «تعبير أو تعبير ذات دلالات معينة ومقصودة نرسم بواسطتها صفات فرد أو شعب، أو مجموعة شعوب»، حيث ترك انطباعا سلبيا أو إيجابيا لدى القارئ أو متلقي هذه التعبيرات.

- الصورة المقولبة (*Stereotype*) إنها التعبير اللفظي لاقتناع موجه إلى جماعة اجتماعية أو إلى فرد من أفرادها. ومن ناحية الشكل المنطقي تبدو حكماً تمنع طبقة من الأشخاص، أو تمنع عنها صفات محددة أو طرقاً مسلكية معينة بطريقة مبسطة تعميمية غير مسوغة ومغلقة بقيم عاطفية<sup>(19)</sup>.

وقد تعني الصورة أيضاً:

- الحكم المسبق (*Préconception*) موقف أو موقف سلبي أو رافض تُشَدَّد تجاه شخص أو جماعة من الأشخاص حيث تحصل هذه الجماعة بسبب المواقف

(19) نمر فريحة، «صورة الغرب في الكتب المدرسية اللبنانية»، ضمن كتاب الغرب في المجتمعات العربية، تأملات ونقاشات، ص 287.

الجاهزة على صفات محددة أصلاً، يصعب جداً تصحيحها بسبب الجمود والعناء والشحذات الانفعالية.

- الموقف: هو تعبير كلامي أو سلوكي فعلي يوحى إلى رأي صاحبه، ويعكس تصرفاته تجاه شخص ما أو مجموعة ما، أو وحدة معنوية (دولة، وطن...) وكما يقول إيرل ديفيس (Earl Davis): «إن الأحكام المسبقة، والصورة المقولبة، والتشبيهات ليست إلا جوانب جزئية من مصطلح أساسى أكثر شمولاً هو المواقف سواء أكانت هذه المواقف في حالة الإدراك، أو في حالة الانفعال، أو في حالة التزوع»<sup>(20)</sup>.

### ثانياً - الغرب:

كتب عبد الله العروي يقول: «منذ ثلاثة أرباع القرن يطرح العرب على أنفسهم سؤالاً واحداً، يظل هو نفسه: 'من هو الآخر، ومن أنا'. في شباط/ فبراير من عام 1952 وضع سلامة موسى لأحد مقالاته هذا العنوان 'لماذا هم أقوياء؟' والـ 'هم' لم تكن بآية حاجة للتحديد. 'إنهم' 'هم' الآخرون الذين هم دائماً إلى جانبنا، وفي ذاتنا، حاضرون. التفكير هو، بدئ ذي بدء، التفكير بالآخر: هذه القضية، الصحيحة أو الخاطئة بالنسبة للفرد، تستوثق من صحتها كل لحظة في حياتنا الجماعية، وبها بالضبط ينبعي البدء. من هو الآخر بالنسبة للعرب؟ إنه بعد أن سمي خلال زمن طوبل مسيحية وأوروبا، يحمل اليوم اسماء غامضاً ودقيقاً في الوقت نفسه، وهو الغرب»<sup>(21)</sup>.

إن ما يدفعنا لإدراج نص العروي هنا هو تمثيله العميق للعلاقة بين العرب والغرب، هذه العلاقة التي طبعت فكر العربي، وأصبحت مكوناً من مكونات شخصيته، بل المكون الذي يجب أن تبدأ منه.

وإذا كان الآخر في ثقافتنا المعاصرة هو الغرب، فإن مفهوم «الآخر» اتخذ صوراً مختلفة عبر مراحل تاريخية متباينة، ويبدو أن «الصدمة الاستعمارية» هي التي جعلت الآخر في الثقافة العربية غريباً بعد أن كان متعيناً.

(20) المرجع السابق، ص 287-288.

(21) عبد الله العروي، الإيديولوجية العربية المعاصرة، ص 28-29.

### ج- المتخيل - المخيال:

يُقصد بالمخيل عادةً مجموعةً من التصورات المشتركة لدى شعب ما أو فئة اجتماعية ما تجاه فئة أخرى أو شعب آخر، وهي تصورات تُنقل بواسطة الثقافة. ويحدد محمد أركون المتخيل بقوله: «إنه ملكة استحضار شيء ما كنا قد رأيناه سابقاً».

2. إنه ملكة خلق صور لأشياء غير واقعية، أو لم تر أبداً في السابق، أو ملكة التركيب، لصور معروفة سابقة ولكن بطريقة جديدة.

3. إنه الملكة التي تمكّنا من بلورة المفاهيم والتصورات والنظريات الجديدة، وإيجاد تجارب عملية في كل المناسبات.

4. إنه عبارة عن العقائد الخاطئة التي تتصورها النفس وتتجسد في المخيال خارج كل رقابة أو سيطرة للعقل»<sup>(22)</sup>.

نروم من هذه التحديدات الكشف عن بعض التمثيلات التي تحدد أفق انتظار المتكلّمي العربي (متلقي اللسانيات)، وعلاقتها بالتلفي العام، وبأشكال المثقاف، حتى إذا ربطناها بتلفي اللسانيات كانت الصورة أجمل وأعمق روئية وتفسيراً. وتتجدر الإشارة إلى أن استعمالنا لفظ «الصورة» بصيغة المفرد، لا يعني أن هذه الصورة واحدة موتّفة، بل هي جمع بصيغة المفرد، وهي كذلك لأنها، في الواقع مركبة ومتغيرة، ولأنها لا تكون هي في كل مناسبات التلفي.

ينبغي أن نؤكّد أيضاً أن الكشف عن بعض تجلّيات هذه «الصورة»، لا يعطينا فكرة واضحة عن علاقتنا بالغرب فقط، بل يُمكّنا في المقام الأول من استجلاء بعض مُحدّدات بنيّة الفكر العربي؛ لأنّ الصورة تعبر عن أوضاع المجتمع التي تُرسّخها الثقافة السائدة؛ وهذا ما عبر عنه تودورو夫 (T. Todorov) بقوله: «من المهم (...) إدراك أن صورة الآخر تحيل إلى الواقع من يبيها وتعبر عنه، أكثر مما تحيل إلى الواقع من بنىت صورتها»<sup>(23)</sup>. ويقول في موضع آخر: «إن معرفة الآخر

(22) محمد أركون، الإسلام عالم وسياسة، ص 16-17.

Todorov, T., *Nous et les Autres, La réflexion Française sur la Diversité Humaine*, (23) p.32.

ترتبط بهويتي الخاصة بي، وتحدد معرفتي بذاتي، وكل إضافة في معرفة الآخر إضافة إلى معرفة الذات<sup>(24)</sup>، وهذا ما نروم الوصول إليه.

إن صورة الغرب، إذن، على الرغم من تعقدتها وتركيبتها واختلافها، تألف وتتوحد لتشكل صورة واحدة في العقل العربي تتراوح بين اللاوعي الجماعي، والتحليلي الحضاري أو الأنثروبولوجي، غير أن الجامع أو المنطلق هو الجرح العربي الذي لم يندمل<sup>(25)</sup>. فكيف أسهمت هذه الصورة في توجيه تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية؟

### ١.٣.١.٢.٢. صورة الغرب الفكري في المُتَخَيل العربي وتلقّي اللسانيات

تأخذ صورة الغرب الفكري في المُتَخَيل العربي كل أشكال التعريف التي حددناها آنفًا، حيث ترسخ في هذا المُتَخَيل وشعوره «أن الغرب غاز في طبيعته أو في تاريخه، وهذا الشعور يتأسس على أن الغرب اقتحم دار الإسلام التي كتب الله لها الفتح والنصر (...). الشعور العربي المعاصر يرى في هذا حرثاً كولونيالية استيطانية في دنيا العرب»<sup>(26)</sup>. فالغرب هو المغتصب والمستعمِر، والناهب لخيرات الأمة، وبذلك فهو القرية الظالم أهلها التي يعيش فيها الطاغوت. فلم يكن في الإمكان الفصل بين قمع الغرب وأهدافه العسكرية، وبين ثقافته وإنتاجه الفكري، التي لا يمكن أن تكون إلا ثقافة غطرسة واعتداء...؛ وهذا ما عَبَر عنه عبد الله العروي بالقول: «الغرب الحالي يبدو في آن واحد استغلالاً اقتصادياً وهيمنة سياسية ومنهجاً فكرياً وسلوكاً أخلاقياً. والمثقفون العرب الذين يتهمون سلوكه ويستعملون منطقه يعتبرون متحالفين معه»<sup>(27)</sup>. زُد على ذلك أن علاقتنا بالغرب قائمة على تبادل الواقع؛ فكلُّ أخِذ عنه أو استعظام لإنتاجه الفكري حكم بالضياع على ثقافتنا واستمرار لحصارها. وهذا كفيل برفض كل ما هو غربي رفضاً مطلقاً؛ لأنَّه يُجَل بانتهائه، ويُفْسِح المجال لمستوِجنا الثقافي ليكتمل في إطار تبادل الأدوار<sup>(28)</sup>.

Todorov, T., *La connaissance d'autre*; In *Les morales de l'histoire*, p.48. (24)

(25) المطران جورج خضر، «صورة الغرب في المجتمعات العربية»، ص 256-257.

(26) المرجع السابق، ص 25.

(27) عبد الله العروي، «العرب والفكر التاريخي»، ص 7.

(28) هذا ما عَبَر عنه الطاهر لبيب بالقول: «إذا كانت دورة الآتا في الفمة تكون دورة الآخر =

لقد شكلت هذه المعطيات أسباباً كافية للحد من أهمية كل منتوج ثقافي غربي فكري أو مادي ومقاومته مقاومة غريزية، وهذا النوع من المقاومة أعمق تأثيراً بسبب تفوق الغريزة على العقل بتعير نيشه (Nietzsche) (1844-1900).

#### 1.1.1.1.2.2. اللسانيات علمًا غريزاً:

اللسانيات علم انبثق من الحوض المعرفي الغربي؛ إذ «لا يمكننا - نون العرب - معرفة هذا العلم الجديد إلا من خلال نافذة اللغات الأجنبية الإنكليزية أو الفرنسية ذلك أنه للحق وللتاريخ، وإنصافاً للعلم والعلماء لا يمكننا إلا أن نعرف بأن اللسانيات الحديثة هي محض العقلية الغربية التي أنتجتها»<sup>(29)</sup>. وهذا ما جعل البعض يعتقد أن البحث اللساني لا يمتد بصلة إلى الثقافة العربية واللغة العربية؛ لأنه «بحث أوجدهته ظروف اللغات الأوروبية التي تختلف في انتظاماتها وتكون منها وبياتها وشعوبها المتكلمة بها وتاريخها عن العربية وظروفها، اختلافاً كبيراً، يجعلنا في موقف رافض لكل ما يراد من الباحثين المعاصرين العرب أن يسلكوه، أو يتعاملوا به مع العربية»<sup>(30)</sup>.

ولهذا كانت اللسانيات معنية بشكل مباشر بهذه الصراع وبهذه المقاومة. فقد اعتبرت شكلاً من أشكال الإمبريالية العالمية لأنها «تسعى جاهدة إلى تشجيع كل صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللغة العربية الواحدة، والثقافة العربية الأصلية بشتى الأشكال الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية (اللسانية)»<sup>(31)</sup>.

يُعبّر عن هذه النظرة الكثير من الكتابات العربية سواءً أكانت لسانية أم غير لسانية؛ فاللسانيات علم غير نافع، بالنظر إلى أهدافه الاستعمارية التي يتوحد معها ويخدم غاياتها؛ لأن «في نشأة الدرامة اللغوية في ‘أوروبا’ ما يدل على أن للاستعمار، وحملات التبشير المسيحية دوراً رئيساً ساهم على ظهورها وانتشارها،

= «في القاعدة، وإذا كانت دورة الآتا في القاعدة تكون دورة الآخر في القمة». «الآخر في ثقافة مقهورة»، ضمن بحثات، ص 262-268.

(29) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 21.

(30) رشيد عبد الرحمن العيدى، «الأسئلة المعاصرة والمعربة»، ص 31.

(31) مازن الوعر، المرجع السابق، ص 379.

وتطورها، للوصول إلى شعوب العالم التي يقصدونها. ويرجون من ورائها السيطرة والنفوذ<sup>(32)</sup>.

يرى محمد محمد حسين بين الصوتيات، أحد فروع البحث اللساني، وبين الاستشراق وأهدافه الاستعمارية بقوله: «افتربت الدراسات اللغوية الحديثة على الطريقة الغربية - والصوتية منها بنوع خاص - بالدعوة إلى العناية باللهجات العامة وآدابها، أو ما يسمونه 'الأدب الشعبي'، والدعوة بشكلها هذا جديدة على الدراسات العربية، لم يسمع لداع بها صوت قبل القرن الأخير، وقد نشأت أول ما نشأت باقراض بعض المستشرقين من رجال الاستعمار»<sup>(33)</sup>.

إن الحفاظ على اللغة العربية يحتم إبعادها عن مناهج اللسانيين المحدثين التي تتسم بالتناحر والتناقض: «إن العربية، مع ما وصل إلينا من دراسات في اللسان العربي، وقوامه هذه الدراسات، وإيقاعها بما يحتاجه البحث المعاصر من معرفة، وفهم، وإدراك لما كانت عليه، وما أتت إليه الدراسة اللغوية الحديثة - ولا سيما الأوربية - ينبغي لها أن تكون بمنأى عن أن يف quamها الباحثون العرب في تلك المآذق والمجاهل التي لا تخرج منها إلا بتناحرات وتناقضات مذهبية، ليست العربية بحاجة إليها، ولا هي بعلاقة بصلة إليها، فكيان العربية وشخصيتها، وأصولها، وضوابطها، وتصوّرها الأصلية وأثارها الواصلة إلينا، قد اكتسبت درجة الاكتفاء الذاتي، وحملت معها عناصر بقائها وديمومتها واستمرار قوتها، وسر حيويتها وحركتها وإنعاشها، ببقاء كتاب الله العزيز، وبهذا التراث العظيم الواعظ إلى أبنائها مدوناً ومحفوظاً ومدروساً، مكوناً زاداً ثراً ومعيناً لا ينضب، يستمد منه أبناؤها ما هم بحاجة إليه من التغذية والتوعية والتقييف»<sup>(34)</sup>.

وقد وجدت مثل هذه الدعوات قبولاً عند بعض الباحثين - لسانيين وغير لسانيين - الذين روجوها دون تمحیص أو تدقیق. يقول منذر عیاشی: «القد وجد البحث اللغوي العربي نفسه تبعاً لم عدد من الممارسات الاستشرافية، التي أرادت فرض سيطرتها عليه، والانحراف به عن النهج العلمي، بغية التشكيك في الجدل

(32) عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص.70.

(33) محمد محمد حسين، مقالات في الأدب واللغة، ص.48.

(34) رشيد عبد الرحمن العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية»، ص.25.

التاريخية للاتجاح المعرفي في الحضارة العربية الإسلامية. كما وجد نفسه أيضاً تبعاً لعدد كبير من النظريات والمناهج والمدارس الغربية. وذلك لأنّه لا يملك نظرية خاصة به مستوحة من الحضارة التي يريد أن ينطق باسمها<sup>(35)</sup>. وهذه واحدة من المشكلات التي أرّقت البحث المغوي في ثقافتنا وحالت دون أخذة لموقعه الصحيح بحسب الباحث، وهذا ما يؤكده من خلال الربط بين الاستشراق والاستعمار وبين اللسانيات. يقول: «أما البعثات التبشيرية فقد تجلّى دورها في الإلحاد على قطع صلة الشعوب المستعمرة بماضيها الحضاري، وأما حركة الاستشراق، فقد سمت حيثاً لتحرّيف وتشويه تاريخ الفكر العربي والشكّك فيه. كما أنها ركزت جهوداً جباراً للتقليل من أهمية اللغة العربية ودورها الحضاري حتى بدت في عيون بعض (المثقفين) العرب لغة ميّنة لا علاقة لها بالعصر الحاضر، ولا تجيء بحاجات التطور العلمي»<sup>(36)</sup>.

ويميل عبد السلام المسني إلى الطرح نفسه، عندما ربط بين أهداف الاستشراق وبين الدراسات اللسانية ممثّلة بدراسة اللهجات؛ يقول: «لا مهرّب لنا من الإقرار موضوعياً بأن بعضهم [يقصد المستشرقين] قد عمل على إزدهار علم اللهجات العربية بباعث إما سياسي غایته استعمارية، وإما عقائدي يهدف إلى تفليس البعد الديني والوزن الروحي الذي للغة عند أهلها، وإما مذهب يرمي إلى نقض التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقاً من دكّ بناته الفكرية»<sup>(37)</sup>. وهذا يعني أنّ العناية بدراسة اللهجات كان لأهداف ميّنة. ويربط باحث آخر بين العناية باللهجات وبين الأطماء الاستعمارية بقوله: «ولكن لما ظهرت ملامح أطماء الأوربيين في استعمار العالم العربي، والبحث عن كل الوسائل والأساليب التي تسهل لهم التسلل بين الجماهير العربية، تبيّنت لهم ضرورة الاهتمام باللهجات العربية العامية وتعلّيمها، فأدخلوا تدرّيس العربية في مدارسهم وجامعتهم مستعينين في ذلك ببعض العرب، الذين كانوا يعملون في بلادهم أو يزورونها من حين إلى آخر، والمستشرقين الذين كانت لهم معرفة دقيقة باللهجات العربية، وكان هدفهم تعليم

(35) منذر عباشي، *قضايا لسانية وحضارية*، ص.15.

(36) المرجع السابق، ص.33.

(37) عبد السلام المسني، *اللسانيات وأسها المعرفية*، ص.16.

القناصل والمبشرين والجوايس الأوربيين المرسلين إلى البلاد العربية»<sup>(38)</sup>.

والحال أنَّ هذا الاهتمام أملأه طبيعة البحث التي كانت سائدة في تلك الفترة بالدرجة الأولى، ورغم ذلك فإنَّ مثل هذه الدعوات ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا؛ إذ نجد من يربط بين الاستشراق واللسانيات ربطاً آلياً، ويعتبر اللسانيات لبساً جديداً للاستعمار، وهذا ما نستشفه من قول محمد حسين الأعرجي: «علينا أن نفرق بين مدرستين في الاستشراق: مدرسة أوروبا الغربية، ومدرسة أوروبا الشرقية. [...] نجد أن المدرسة الغربية لا تخلو من أهداف استعمارية، بقيت عالقة بها إلى اليوم، ولكن بلوس آخر، بسم لسانيات، تركز على دراسة اللهجات المحلية، وبنوية تنتهي إلى قتل حامة تلوك الجمال الأدبي حيناً آخر...»<sup>(39)</sup>.

إنَّ اهتمام اللسانيات بدراسة اللهجات، ودراسة الأصوات جرًّا عليها تبعات كثيرة بالنظر إلى الدور السلبي الذي كرسه الاستعمار في اهتمامه بهذا النوع من الدراسة، ومن ثم فالنظرية السائدة هي أنَّ كل دراسة تهتم بهذه الجوانب هي دراسة استعمارية. وعلى هذا الأساس فإنَّ هذا النوع من الآراء يربط بشكل عفوياً وألي الاستشراق والاستعمار بالبحث اللساني، دون الانتباه إلى ما يقوم عليه هذا الربط من مغالطات.

رفضت اللسانيات أيضاً، بذرائع أخرى، منها أنها منهج بحثي خاص بلغات أخرى، ومن العسير والمعنقر أن يُطبق هذا المنهج الذي وضع مناسباً للغة - أو لغات ذات سمات خاصة - على لغة امتلكت في ذاتها قوة خلودها وبقائها راسخة على خصائصها<sup>(40)</sup>، وأي تطبيق من هذا القبيل يشكل انحرافاً عن البحث اللغوي العربي الأصيل، وهذا رأي رشيد العبيدي الذي يقول: «ولعلني لا أبالغ إذا قلت: أنَّ ثمة غلوا محموماً ينهض به نفر من المغزفين بالبحث الألسي الأوربي في هذا القرن، يهدف إلى الانحراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولا سيما المعتدين بالعربية، ومن تعلموا شيئاً عند الغربيين، أو اطلعوا على ما جاءت به الترجمات من كتب البحث اللساني في فرنسا وغيرها من أقطار أوروبا بعد

(38) عبد الله بوخلخال، «الدعوة إلى العامة، أصولها وأهدافها»، ص 165-166.

(39) محمد حسين الأعرجي، «أهداف الاستشراق ما لها وما عليها»، ص 17.

(40) رشيد عبد الرحمن العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية»، ص 22.

سوسير (1913م) وهو بحث مقدم على العربية، بعيد عن انفاسها وخصائصها، وإدخال أهلها في ميدان غير مناسب لها، ولا متلائم مع طبيعتها، في الوقت الذي كانت الدراسات العربية الأصلية قد آتت أكلها، وخدمت الحرف العربي خدمة لا مثيل لها، وأبرزت خصائص هذه اللغة إبرازاً متكاملاً، لا يحتاج معه أبناءها إلى مزيد من المدخلات والتعقيدات التي يتسم بها البحث الأوروبي الحديث<sup>(41)</sup>.

#### 2.1.1.2.2. اللسانيات رمزاً للحداثة:

إذا كانت اللسانيات معرفة غربية، فإنها علاوة على ذلك، تدخل في دائرة المعارف الحديثة، فلم تسلم من دائرة الصراع بين القدامة والحداثة، أو ما يُعرف بالأصلية والمعاصرة، قضية الفكر العربي الأولى والأساسية على حد تعبير محمد عابد الجابري<sup>(42)</sup>. وترجع جذور هذا الصراع - كما هو معروف - إلى بداية عصر النهضة؛ فقد كانت الدراسات اللغوية معنية بشكل أكبر بهذا الصراع لاعتبارات ترتبط بالدين، واللغة، والقومية...، فانخرط اللغويون في هذه الدائرة كليًّا من موقعه الخاص.

يتأسس البيان العربي كله على سحر الكلمة ووقعها، لذلك لا تستغرب إذا وجدنا طغيان الموقف الحضاري على كل قضايا اللغة؛ فقد اعتبر العديد من الباحثين العرب الدراسة اللسانية أساساً للبرهنة على صحة التراث ونفوذه وقوته. وهذا ما تعبّر عنه الكتابات اللسانية العربية التي حاولت الربط بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي وبطا آلها (لسانيات التراث)<sup>(43)</sup>، فلم تخرج بذلك في مجملها عن دعوات معاشرة أطروحت الفكر العربي في كليتها.

وعلى طرف نقىض، نجد من اللسانيين من يرفض الرجوع إلى الماضي، فالمعروفة اللسانية معرفة حديثة يجب أن تجردها من أي تاريخية ممكنة؛ لأن ذلك مما يُسيء إلى الفهم، ويُبعدنا عن الانخراط في منجزات العصر، فالطريق الأمثل لتفادي الاستلاب

(41) المرجع السابق، ص 22.

(42) محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، ص 34.

(43) يُنظر: الفصل الثالث من هذا الكتاب؛ حيث عرضنا بتفصيل لتجليات هذا الاتجاه في البحث اللسانوي العربي.

التراخي، هو الخضوع للوعي التاريخي الذي سيفتح أعيننا على الواقع.

لقد انخرط اللسانيون العرب في قضايا الفكر العربي بشكل مباشر لا يختلف في شيءٍ عن باقي أشكال الفكر الأخرى، وبذلك ظلت القضايا المرتبطة بأسئلة النهضة هي نفسها موضوع نقاش بين اللسانيين؛ إذ على الرغم من مرور سنوات عديدة على الأسئلة المثاررة، فإنَّ استخلاص جواب نهائي يُعجل بحل الإشكال المطروح ظلَّ بعيد المنال، وبخاصة في ظلِّ المتغيرات المتلاحقة التي تمثلت مؤخرًا في العولمة وما تطرحه من قضايا فكرية وثقافية «وتحكم في رقاب هذا الموضوع أسئلة عديدة من قبيل: بأي وضع لغوي نستقبل ما يسمى بعصر العولمة؟ وبأي وعي لساني ناج هذا العصر؟ فهو وضع (وعي) لغوي متاخر أم متقدم؟ وهل يسمح أو لا يسمح بالتحديث؟ وما دور اللغة (ات) في التحديث؟ وبأية لغة (ات) نتجز هذا التحديث؟ وكيف حال اللغة (ات) التي يراد لها أن تحدثنا؟ وهل عمل كل ذلك التراكم اللساني العربي (... ) على بدء لبيات التحديث»<sup>(44)</sup>.

لا شك أنَّ هذه الأسئلة تضمِّر الإجابة عن سؤال إشكالي واحد: أي لسانيات عربية لعصر العولمة؟ إلا أنها (الأسئلة) لا يمكن أن تخفي عنا حقيقة أساسية وهي إعادة صياغتها للأسئلة التي طرحت إبان عصر النهضة، وهذا يعني أنَّ الذي تغيَّر هو سياق السؤال لا غير.

يُفهم من ذلك أنَّ الأسئلة نفسها التي طرحت سابقًا ستعود الظهور بقشيش جديد، يخضع لمتغيرات القول لا لجوهره. فمن أي وضع لساني ستتحدث في عصر العولمة، وماذا أعددنا لذلك؟

الأكيد أننا سنجترُّ أسلة الماضي، وسنركن إلى إطلاق الأحكام الجزافية، وستربط العولمة بانتشار الثقافة الأوروبية وبالاستيطان والاستعمار والمحاكاة الثقافية؛ وهذا غير جديد على ثقافتنا، ما دامت هذه الأطروحة قد ترسخت في متخيلنا، ونُقشت بحبر يصعبمحوه. فما هي المتنزلة التي سينزلها اهتمام اللسانيين العرب بالتراث أو الحداثة؟ وما هي الطريقة التي سيفكرون بها في ذلك؟ وما هي أبرز تجليات هذا التفكير؟

(44) مبارك حنون، «اللسانيات والعلمة»، ص 112.

لقد ولدت العوامل السابقة إحساساً عند المتكلمي العربي بضرورة الاعتماد على المعطيات الحضارية التي ترسخت عبر التاريخ، وهو إحساس سيمجد له في ذاكرته الفردية والجماعية ترسبات تدعيمه، فكانت أولى الاهتمامات، تلك التي همت الجانب البياني العربي متمثلة في مكانة اللغة العربية و منزلة النحو العربي.

### أولاً. مكانة اللغة العربية:

ارتباطاً بالأسباب النفسية والحضارية، نشير إلى «العباهة والتقديس اللذين يباشر العربي - ولا سيما اللغوي - بهما لغته والتراكم البياني الذي نشأ حولها؛ فمن المسلم به أن علوم البيان تشكل في الفكر العربي الأساس المعنين الذي وازى الفترة التأسيسية لعلوم العرب، فقد اغتنى البيان من كل معارف العرب وأخصبها؛ فلن ذلك تأسس حيال حلوم العربية من الاحتداد ما لا يعادله إلا تقديس العربية ذاتها»<sup>(45)</sup>. في هذا السياق يقول عبد السلام المذني: «فمن هذا الواقع الحضاري المعرفي نشأت لدى العربي رؤية من القداسة تجاه لغته النوعية وتتجاه علمته اللغة ذاتها كما نشأ سياج من المحظورات ترسخت بموجبه عقدة الاستغناء»<sup>(46)</sup>. فـأين تظهر هذه القداسة؟ وكيف أثرت سلباً على تلقي اللسانيات؟

إذا كانت اللغة وسليتنا لإدراك العالم، فإن المعادلة تقلب هنا ليصبح إدراكنا للعالم هو ما يتحكم بشكل أو بآخر في قضايا لغتنا، ونظرتنا إليها، ويحدد أفق انتظارنا. فاللغة العربية ترتبط بكيان المتكلمي العربي ارتباطاً لا يضاهى، لأنها نابع من اعتبارات دينية، وحضارية، ونفسية... لأن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم المعجزة الربانية الخالدة التي شرف الله بها أمّة العرب، وكرّمها لما أنزل آخر كتاب سماوي - وهو كتاب ناسخ للكتب السماوية السابقة - بلسانها<sup>(47)</sup>. إن

(45) حسين السوداني، ثور فريديناند دي سوسير في البحث اللغوبي العربي، ص 30.

(46) عبد السلام المذني، الفكر العربي والألسنية، ص 12.

(47) «إِنَّا أَنزَلْنَا فِرْقَةً عَرَبِيَّاً لِتُلَقِّيَ نَعْلَمَاتٍ» [يوسف: 2].

«وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا حَكَمًا عَرَبِيًّا» [الرعد: 37].

«وَلَقَدْ قَلَمَ أَهْمَمَ بَقْلَوَاتٍ إِنَّمَا يَعْلَمُ بَشَرٌ لِكَاثِرٍ الَّذِي يَلْعَمُونَ إِلَيْهِ أَغْبَسُوا وَهَذَا يَسَانُ عَكْرَفَ شَيْئَتْ» [النحل: 1103].

التشريف الذي حظيت به اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن الكريم؛ جعل قدسيتها من قدسيّة القرآن ومكانتها من مكانته، فربط العَرب بين اللسان العربي والأعمال الإيمانية<sup>(48)</sup>.

وهذا يفرض بالضرورة الحفاظ على هذه اللغة، والاعتناء بها لأن حُبَّ العربية من حُبِّ القرآن، وحُبُّهما من حُبِّ الله<sup>(49)</sup>.

وتسند اللغة العربية المعاصرة التي حظيت بها من مجموعة مقومات، فهي:

أ- لغة القرآن الكريم: تكفل الله سبحانه باللغة العربية وبرعايتها وحفظها، فكان في حفظ القرآن حفظ للغة العربية، وكل من يؤمِّن بأن القرآن حقيقة خالدة مجبر على أن يؤمِّن بأن لغة القرآن - وهي العربية الفصحى - هي أيضاً حقيقة خالدة، لأن خلودها مرتبط بخلوده وبقاءها ببقاءه<sup>(50)</sup>. يشهد على ذلك كون العربية هي اللغة «الوحيدة بين المجموعة السامية التي ثبتت على مر العصور في حين لم تثبت تلك اللغات»<sup>(51)</sup> التي عاصرتها أو تكونت بعدها.

«نَزَّلْتَ بِهِ الْأَرْجُونَ عَلَى قَبْلِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُذَكَّرِينَ يَلْتَمِسُ عَرْقَهُ ثَيْنَ» [الشعراء: 193-195].

«وَكَذَلِكَ أَرْزَلْتَهُ فَرَمَّاً عَرَبَّيَا» [طه: 113].

«فَرَمَّا عَرَبَّيَا عَرَبَّيَا دِي عَوْجَ» [الزمر: 28].

«كَتَبْتَ مُصْلِحَتَ مَا كَانَ فَرَمَّا عَرَبَّيَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» [فصلت: 3].

«وَكَذَلِكَ أَوْجَيْتَ إِلَيْكَ فَرَمَّا عَرَبَّيَا لِتَبَدِّلَ أَمَّ الْقَرَى وَمَنْ حَوْلَهُ» [الشورى: 7].

«إِنَّا جَعَلْنَاهُ فَرَمَّا عَرَبَّيَا لَمَلَكَتْمَ تَفَلُّتَ» [الزخرف: 3].

«وَقَدْنَا كَتَبْتَ مُصْدِقَ لَسَانًا عَرَبَّيَا لِتَبَدِّلَ أَلْيَنَ طَلَمُوا وَيَسْرَى لِتَخْبِيَنَ» [الأحقاف: 12].

(48) يقول الإمام الشافعي: «على كل مسلم أن يتعلم لسان العرب ما يبلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويكتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأسم به من التسبيح والشهاد وغير ذلك». الإمام المطابي محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد شاكر، ص.50.

(49) «إن من أحب الله أحب رسوله المصطفى، ومن أحب الرسول أحب العرب، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العرب والعلماء، ومن أحب العربية يعني بها وثابر عليها وصرف عليها همتنا». أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص.2.

(50) عبد العلي الودغيري، اللغة والدين والهوية، ص.20.

(51) إبراهيم السامرائي، اللغة والحضارة، ص.149.

بـ- رمز العروبة والإسلام: فتعلم اللغة العربية أمرٌ واجبٌ على كل مسلم، إذ «لا حرمة ولا إسلام لمن لا يحسن اللغة العربية يوغرها من أبناء العرب»، وإذا حيت اللغة العربية حي معها الاعتزاز بالشخصية العربية، والتعلق بكتب التراث، وعلى رأسها القرآن والحديث وسير الأبطال والصالحين<sup>(52)</sup>. وهذا الارتباط بين «العروبة والإسلام من أروع ما تفتقت عنه حقيقة الإسلام وهو وجه من وجوه إعجازه»<sup>(53)</sup>.

جـ- لغة الحضارة والقومية: فحضارة العرب في كُلِّيتها مبنية على الكلمة وسحرها وبيانها، أو لنقل بالكلمة الواحدة إنها حضارة لغو، لغو لا قبح فيه، فلما كانت العربية شاملة لكل ميادين الحياة أخذت اللغة أيضاً هذا الطابع الشمولي، وهي ميزة أخرى لا تعدلها فيها لغات أخرى، وإلى هذا يذهب صاحب كتاب دفاعاً عن العربية، حيث يقول: «أما الحضارة العربية- الإسلامية التي تحملها وتحويها اللغة العربية فإنها عنبت بنواحي الحياة كلها وبأسى معانٍ الإنسانية، فهي أولاً حضارة روحية وأخلاقية. ثم إنها حضارة تشريع، ثم إنها حضارة فلسفة وفكر متفتح، ثم إنها حضارة علمية درست الطبيعة والإنسان دراسة تجريبية، ثم إنها حضارة آداب وفنون جميلة، ثم إنها حضارة صناعة وتجارة. فاللغة العربية تحمل ثروة من الثقافة الإنسانية لا تفسب»<sup>(54)</sup>.

إن الارتباط مكين بين لغة العرب وحضارتهم، وكلٌّ منها مبني على الآخر؛ وبينما عليه فإن «الحضارة لا تتأتى لأحد إلا عن طريق اللغة... الحضارة في نوع من التعريف الموجز، هي لغة، وعن طريق اللغة يكون التفكير كله، ويكون التفاهم كله، ويكون التواصل كله، ويكون التفاعل بين العقول والأنكاد، اللغة هي أضخم عملية حضارية، تشنّ الحضارة وتتمثلها وتعبر عنها، وهي ذات رصيد حضاري لا حدود له، ولهذا فإن نمو لغتنا وازدهارها وقيامها بدورها الفكري هو معلم من معالم حياتنا الحاضرة، وطريق أساسى من طرق بناء المستقبل»<sup>(55)</sup>.

(52) محمد محمد حسين، مقالات في الأدب واللغة، ص.13.

(53) شكري ف يصل، «قضايا اللغة العربية»، ص.16.

(54) فاضل الجمالى، دفاعاً عن العربية، ص.23.

(55) شكري ف يصل، «قضايا اللغة العربية»، ص.1.

للاعتبارات السابقة تكون الوحدة اللغوية للأمة هي سبيل لوحدتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، وهي أساس تميّزها الحضاري «فليس تتم الوحدة السياسية، وتستقيم النظم الاجتماعية في شعب من الشعوب إلا على أساس الوحدة اللغوية التي تصمّح للشعب بمثابة رباط سحري يجذب أفراده بعضهم إلى بعض، ويوثق الصلة بينهم فيفكرون في عقل واحد، ويشتركون في مشاعر وأحساس موحدة، ويتعاونون على ما فيه خيرهم، وما يكفل لهم الأمان والاستقرار والرخاء»<sup>(56)</sup>، فكانت اللغة بكل ذلك «أس الأساس في كل قومية»<sup>(57)</sup>، وهي لغة تحمل في كيانها كل مقومات الاستمرارية والبقاء، والتتجدد الذائي والتلقائي...، ومن ثمة لا ضرورة تدعو إلى هذا العلم الغربي الاستعماري الوافد!<sup>(58)</sup>

على هذا الأساس تكون المكانة التي تحظى بها العربية ذات أسباب نفسية ترتبط بالحظوظة التي نالتها من القرآن الكريم، كما أن لهذا الاهتمام جذوره في التراث العربي، ومن ثمة يمكننا أن نفهم أن آراء بعض المحدثين هي استمرار لأراء القديمي وتمسك بها.

غايتنا من النصوص التي سقناها أعلاه الربط بين الأسباب ومسبياتها، فلا شك أن ما تتصدح به تلك النصوص يعطينا فكرة واضحة عن علاقة العربي بلغته، وهي علاقة تشمل كل جوانب الحياة، فكان من الطبيعي أن ينظر العربي إلى لغته نظرة خاصة، ويبحث لها عن كل أشكال التميّز، وأن يُعدّ عليها أجمل الأوصاف وأجلّها، فهي «لغة ذات عصرية»<sup>(59)</sup>، وهي «匙ولة لغات العالم القديم»<sup>(60)</sup>، بل هي «أبرز ملامح ثقافتنا العربية»، وهي أكثر اللغات الإنسانية ارتباطاً بالهوية وهي اللغة الإنسانية الوحيدة التي صمدت سبعة عشر (17) قرناً سجلاً أميناً لحضارة أمتها<sup>(61)</sup>. فهل من المعقول أن يفترط العرب في لغتهم «الرابط الذي بقي لهم بعد أن خسروا

(56) إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، ص.7.

(57) المرجع السابق، ص.8.

(58) هذا ما عبر عنه رشيد عبد الرحمن العبيدي في نص سابق.

(59) إبراهيم السامرائي، اللغة والحضارة، ص.149.

(60) المرجع السابق، ص.149.

(61) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص.229.

أكثر المعارك؟»<sup>(62)</sup>. وهل من الموضوعي أن نقارن ونساوي بين اللغة العربية ولغات أخرى في ضوء مستجدات البحث اللساني؟ وهل تصح المقارنة في ضوء التفاوت العاصل بين لغة العرب ولغات غيرهم؟... هذه الأسئلة وغيرها كثير تلخص جوانب من إشكالات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية، وهي الإشكالات التي ظلت المحدد الأول لأفق انتظار المتكلمي العربي في علاقته باللسانيات.

### ثانية. منزلة النحو العربي:

يحتل التراث النحوي العربي مكانةً متميزةً في الثقافة العربية، لحجمه الهائل، وكثرة العلماء الذين أقبلوا على دراسته والتأليف فيه، ثم خاصةً لحضوره الدائم في ذاكرتنا الجماعية وتوجيهه لكثير من اختياراتنا وسلوكياتنا مهما تنوّعت إشكال هذا الحضور والتوجيه<sup>(63)</sup>، فقد ثبتَ هذا النحو عند العرب كما ثبتت الشجرة في أرضها<sup>(64)</sup>، كما أنه «أنقى العلوم العربية عروبة»<sup>(65)</sup>؛ وبكفي هذا النحو فخرًا أن ينبع كتاب مسيوني، وهو أول كتاب نحوى بالقرآن النحو<sup>(66)</sup> ففي هذا الوصف إشارة واضحة إلى القداسة والاحترام اللذين يحظى بهما النحو في ثقافة العرب.

زاد من مناعة النحو وقوّة حضوره في ثقافة العرب ارتباطه العكفين باللغة العربية، وبقضاياها، لذا كانت أهمية النحو من أهمية اللغة، وقداستها. تشير إلى هذه اللحمة القروية تلك الروايات الكثيرة التي تربط نشأة النحو العربي بصون القرآن الكريم من اللحن، بعد اختلاط العرب بالأعاجم وفساد الألسنة.

لقد كانت نشأة النحو لأجل هذا الغرض الديني الذي يروم الحفاظ على الكتاب المُنزل، المعجزة الخالدة، وهذا على وجه التحديد ما جعل من الدراسات النحوية واللغوية عموماً أثقل مظهر عقلاني عربي، وهذا ما حدا بأحد الباحثين إلى وصل الحضارة العربية في كليتها بالدراسات اللغوية مبيناً أنه: «إذا كانت الحضارة العربية قد انطلقت مما سمي ‘الأصجوبة اليونانية’ التي قفزت بالفکر من المستوى الخرافي

(62) شكري فضل، «قضايا اللغة العربية»، ص 18.

(63) عمر الدين المجدوب، المتناول النحو العربي، ص 11.

(64) عبد الرافع، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص 9.

(65) المرجع السابق، ص 9.

(66) المرجع السابق، ص 9.

إلى المستوى العقلي، فإن الأصيوجوية اللغوية هي التي صنعت الحضارة العربية<sup>(67)</sup>.

إن المكانة التي يحظى بها التراث النحوي في الحضارة العربية لا تبعث على الدهشة بالنظر إلى حضورها القوي في ذاكرتنا الجماعية، فحسب، بل بالنظر أيضاً إلى مقاومتها القوية للكثير من التيارات الجارفة، وهي مقاومة لم تُبدِّها الثقافة العربية في مجالات أخرى عديدة، فقد اصطدم العرب بالغرب وبمنتجاته الفكرية في مجالات متعددة، مادية ونظيرية، لكن ما يلاحظ هو أنَّ العرب استسلموا أمام الغرب بعد أن «انهزموا أمام علمه المادي»، فنسوا طبيعتيات ابن سينا وغيره، وانهزموا أمام علم اجتماعه، فأصبح ابن خلدون وغيره في ذمة الدين التاريخي، وانهزموا أمام علم نفسه، فنسوا علم النفس لأبن باجه، ولكن جزءاً كبيراً منهم لم ينهزم أمام علم اللغة الغربي<sup>(68)</sup>.

إن أسباب هذا الصمود ليست طبيعية، ولا شك، لأنها لو كانت كذلك لتبلاشت بسرعة، ولكن الانهزام كما حصل في مجالات أخرى عديدة. إن هذه المقاومة لا يمكن أن تفسر إلا بالعوامل التالية:

1. ضخامة التراث اللغوي العربي، وارتباطه في الذهن باللغة العربية؛ فالتخلي عنه تخل عن العربية (...).

2. سوء تقويم الوافد الغربي (...).

3. الحساسيات القومية التي يظهر مفعولها في الموضوع اللغوي ويختفي مع الموضوعات الأخرى<sup>(69)</sup>.

ترتبط هذه الأسباب بما أسلفنا الحديث عنه في الفقرات التي خصصناها للحديث عن أهمية اللغة العربية، كما تجد تفسيرها في الأهمية التي حظي بها النحو أيضاً، غير أنَّ أسباباً أخرى لهذه المناعة التي حظي بها النحو العربي تبقى واردة، ومن ذلك ما يرتبط بالجانب النفسي على الخصوص. فقد كان لظهور النبوة

(67) علي حرب، «الحقيقة والمجاز، نظرية لغوية في العقل والدولة»، ص.41.

(68) لطيفة حلبي، «الاتجاه البراغماتي»، مرجع سابق، ص.243.

(69) المرجع السابق، ص.243.

في المجتمع العربي آثار بسيكوس Sociology يعبر عنها أحمد العلوi<sup>(70)</sup>، ومن تلك الآثار ما يفسر مناعة النحو في الثقافة العربية. فالذهنية الإسلامية تميل إلى تقسيم الاختصاصات بين الأمم؛ وعلى هذا الأساس ربطت الفلسفة بفروعها بالمجتمع اليوناني، والحكمة والحساب بالهند...، والشعر والأداب بالعربية، فلما كان ظهور النحو وعلوم الدين كان من المفروض ربطهما بأمة العرب. يقول أحمد العلوi: «ليست العربية في صورتها النحوية أو المعجمية نظاماً محللاً له مثيل عند الأمم الأخرى، ولكنه علم عربي يصنف بجانب العلوم الأخرى التي تشارك في إقامتها الشعوب والأجناس (...)، إن الشعب العربي، في فهن المجتمع الإسلامي، قد حمل معه علمين هو الحقيق بأن يؤخذان عنه هما علم الدين وعلم العربية، وهو علمان يضافان إلى العلوم الأخرى التي عرفتها الإنسانية من قبل»<sup>(71)</sup>. وهي أسباب كافية لجعل الوجود اللغوي والوجود القرآني حقيقة متوازيتين قائمتين في ضمير المجتمع الإسلامي، بحسب أحمد العلوi دائمًا.

من الطبيعي إذن، أن تفرض هذه الأسباب مجتمعة، نفسها وحضورها على الذهنية العربية، وأن تحضر، بهذا الشكل أو ذاك، كلما تعلق الأمر بدراسة نحو منحى الدراسات النحوية كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات. لقد كان لكل ذلك بالغ التأثير في توجيه عملية التلقي. وبما أن اللسانيات نتاج غربي ممحض، لم يكن من المستساغ، ولا من المقبول أن يُسلم العربي أمره اللغوية إلى اللسانيات بعدما ظل تراثه اللغوي صامداً لقرون عديدة حتى بلغ درجة النضج والاكتمال، وكل تفريط في هذا الإرث الزاخر يُعدّ طمأنة لمقوماته الحضارية، وتفريطاً في نصيبيه من تركة العلوم بعد تقسيم الاختصاصات بين الأمم.

(70) يقول أحمد العلوi: «نحن اليوم ندرس ظاهرة النبوة وظهورها في العجاجز بشيء من الموضوعية والهدوء، ونستعظم، مع ذلك، الانقلاب الذي أحدثه في بقاع من العالم من الناحية التاريخية - الاجتماعية، ولكننا ننسى الآثار البسيكوس Sociology التي تكون قد تركتها في المجتمع الناشئ، مجتمع المسلمين وغيرهم من استظل بظل الدولة الإسلامية». ينظر: مقاله، «أسس منهج البحث في اللغويات العربية»، ص. 36.

(71) المرجع السابق، ص. 38.

### 2.2.2 العوائق الذاتية: اللسانيات واللسانيون وتكرير الوضع القائم

نقصد بالعوائق الذاتية مختلف الأشكال المرتبطة بتلقي اللسانيات في الثقافة العربية في علاقتها باللسانيات واللسانين، وهدفنا من ذلك الاستدلال على أنَّ الوضع الراهن للسانيات في الثقافة العربية اليوم لا يرتبط بالإشكالات المطروحة على صعيد الفكر فحسب، بل يتعدى ذلك إلى اللسانيات نفسها. ويمكن أن نميز - على مستوى العوائق الذاتية - بين نوعين من العوائق: بعضها يتصل باللسانيات، وبعضها الآخر يرتبط باللسانين.

#### 1.2.2.2 اللسانيات وعوائق التلقي<sup>(72)</sup>:

يمكن أن نجمل أهم العوائق التي تطرحها اللسانيات العربية، وتسهم من خلالها في تكرير الوضع القائم فيما يأتي.

#### 1.1.2.2.2 العوائق السوميولوجية

##### أ. غياب اهتمام واضح بقضايا المجتمع:

مما يُعاب على العلوم الإنسانية عامةً في الثقافة العربية، علاقتها المضطربة بالمجتمع العربي، وهذا ما وسمها بوضع غير مطمئن من حيث المصداقية، ومن حيث المردودية التنموية، وهذا ما طبع مسيرتها بملامح الضعف على مستوى الإبداع والإنتاج وعدم الفعالية في الحصيلة والتراكم. ويبدو أن اللسانيات لم تشدُّ عن هذا الواقع، على الرغم من المكانة التي تحظى بها، مقارنة بباقي العلوم الإنسانية الأخرى.

ومن هنا يصعب الفصل بين راهن اللسانيات في الثقافة العربية، وبين إشكالات التلقي الناجمة عنه، فهناك منطق يجمعها.

تبعد اللسانيات عاجزة عن الإسهام في حل المشكلات اللغوية ذات الارتباط الوثيق بموضوعها، فالمجتمعات العربية، كما هو معروف، غنية بتنوعها الثقافي

(72) اعتمدنا في استخلاص هذه المعطيات مقال أحمد عشاري، «أزمة اللسانيات في العالم العربي»، ص.13.

وتعدها اللغوي، وهو ما قاد إلى مجموعة من المشكلات اللغوية المتداخلة على مستويات مختلفة منها: المستوى التعليمي والاجتماعي والثقافي والسياسي... والملاحظ أن اللسانيات ظلت غير آبهة بهذه المشكلات، وكأنها لا تمتصلة إلى مجالات اهتماماتها، وهذا ما قد يفسر بعجز اللسانيات عن الانخراط في القضايا العامة للمجتمع، وعدم امتلاك الآليات والأدوات الكفيلة بإيجاد مخرج للكثير من المشاكل المطروحة؛ وكل ادعاء من هذا القبيل يبقى مفتقداً إلى حجج تؤديه على المستوى العملي، وعليه لا تجد المشكلات اللغوية «الاهتمام اللازم من علم اللسانيات كما هو ممارس في العالم العربي»، هذه المشكلات تتصل بمحاجلات الحياة العامة في القانون (...)، وفي الطب (...)، والصناعة (...)، والإدارة (...)، والإعلام (...) إلخ. وهذه مشكلات قد لا نجد وعياً مباشراً بها، ولكن هذا لا يعني أنها غير موجودة، أو أنه لا أثر لها، أو أنه لا ضرورة لإثارتها في غبار الوعي الشعبي بها كمشكلات. بل مهم تماماً أن يتدخل اللسانيون وأن يعملاً بالمعرفة اللسانية التخطيطية للدراسة هذه المشكلات، وتفسيرها والتقدم بحلول عملية لها<sup>(73)</sup>.

#### بـ. هامشية اللسانيات في القضايا والتحديات التي تواجه الأمة:

تفى القضايا والتحديات التي تواجه الأمة العربية الإسلامية أقلًّا وطنًا، إذا ما ثورنت تحديات أكبر اتتصل بقضايا الوحدة والتجزئة، على المستويين القومي والقطري، ويقتضي الاحتلال الإسرائيلي، ونقل التكنولوجيا وكذلك بقضايا الشرعية وحقوق الإنسان، وتنطوي كل واحدة من هذه القضايا على بعد لغوي يكون خصيصة لازمة لها أو ناتجاً سلبياً منها، أو عاملًا جوهرياً في فهمها وتفسيرها، بل وفي تغييرها.

في بينما تفرض هذه الإشكالات حضورها يوماً عن يوم، تسجل اللسانيات غياباً يكاد يكون شبه كامل عن هذه القضايا. ولا تمثل الجوانب اللغوية في هذه القضايا موضوعات بحثية قارة في جدول الأبحاث اللسانية. لا تتوافر في هذا العلم أصولية معرفية لإدراك وتفسير تعقيدات البعد اللغوي في تداخله مع تلك القضايا<sup>(74)</sup>.

(73) المرجع السابق، ص 13.

(74) المرجع السابق، ص 14.

إذا كان الوضع اللغوي هو أول ما يجب أن يُطرح بصفته إشكالية للبحث، فإنه يظل هامشياً، بل لا يُناقش على الإطلاق وكأنّ واقعنا وحده متجانسة لغويًا. ويمكن أن يفسر غياب الاهتمام اللازم بالقضايا الكبرى للمجتمع بالحساسيات التي تشيرها بعض القضايا المعروفة؛ كما هو الحال بالنسبة إلى تدريس اللهجات، هذا الموضوع الذي ظلّ دائمًا «غائباً في أجندة البحث اللساني في العالم العربي». ولكن لا تزال مشروعية وجوده محلّوبة. ولبيت محدودية هذه المشروعية بسبب التصورات حول الاستعمار والمستشرقين، ونأرّهم ضد الفصحي فحسب، ولكن لأن الدراسات اللهجية اقتصرت في أغلبها على البنية اللغوية: الأصوات، النحو والمجمّم، وأهمّلت، نسبياً، الجوانب الاجتماعية<sup>(75)</sup>. وهذا يؤكد ما ذهنا إليه آنفًا عندما ألمحنا إلى تأثير العديد من اللسانين بـ«الوعي الشعبي» السادس.

#### 2.1.2.2.2 العوائق الإستيمولوجية:

##### عجز اللسانيات عن حل مشاكلها الخاصة:

إذا كانت اللسانيات العربية عاجزة عن إيجاد حلول ممكنة للكثير من إشكالات وقضايا المجتمع، فإنها تبدو عاجزة أيضاً عن حلّ الكثير من الإشكالات المرتبطة بموضوعها، ومن ذلك إشكالية المصطلح اللساني، وإشكالية تعرییف المفاهیم اللسانیة، وهو ما إشكاليتیان غير منفصلین.

##### أ. إشكالية المصطلح اللساني:

تبقى قضية المصطلح من القضايا التي أولتها اللسانيات أهمية خاصة، بالنظر إلى أهميتها في تيسير العلوم وبناء صرحها، وخلق نوع من التقارب بين العلماء وتوفير الجهد على الباحثين وتقليل مجالات الاختلاف بينهم. وكل نجاح للعلم يتوقف في جانب منه على تحديد جهازه المصطلحي وضبطه؛ لأنَّ «افتتاح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى»، فهي مجمع حقيقة المعرفة، وعنوان ما يتميز به كل واحد عما سواه. وليس من مسلك يتوصل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى كأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من

(75) المرجع السابق، ص 26.

الدوال ليست مدولاً له إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعرف وحقائق الأقوال<sup>(76)</sup>.

لا يزال الرصيد الفني للسانيات العربية في مجال الدراسة المصطلحية يشكو من عقبات حقيقة؛ لغياب رصيد اصطلاحي مشترك يوحّد اللسانين ويؤلف بينهم. فرصيدنا المصطلحي في مجال اللسانيات يبدو ضرباً من الأهواء النابعة من الميل والابتکار الشخصي الذي لا يتقيّد بمنهجية علمية دقيقة.

إنّ اللساني الذي يضطلع بمسؤولية تطوير ومواكبة وتوليد اللغة - في جميع الحقوق المعرفية - يبقى عاجزاً عن البدء بال المجال الأقرب إليه والمعني به بشكل مباشر، وهذا يولد شعوراً بالإحباط وإحساساً بالخيبة.

#### ب. إشكالية التعرّيف:

ليست قضية التعرّيف قضية حديثة، كما قد يعتقد البعض، بل هي واحدة من القضايا والباحثات المتشعبية التي ظلت تلقي بعينها التشكيلاً على الثقافة العربية. وقد ظهرت ملامح تشكيلاً لها منذ بداية القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نجد إلى حدود اليوم إجماعاً حول دواعي التعرّيف ودوافعه، فهذه القضية «مرتبطة بجواهر اللغة وفلسفتها عند فريق، وهي مرتبطة بوفاء مسيرة العصر وتقنيته عند فريق. ثم، هي دواعي وظيفية، أقلها طبيعة العمل الخاص، عند نفر قليل منهم»<sup>(77)</sup>.

إلى جانب الاختلاف الحاصل على صعيد الرؤية، تسجل اختلافات أخرى لا تقلّ أهمية، وهي ذات ارتباط بالجانب المنهجي. وقبل أن نمضي في الكشف عن أهم تجليات إشكاليات التلقي المطروحة على هذا المستوى (المنهجي)، نشير بدأً إلى أنّ العوائق المثارة، بخصوص قضية التعرّيف، تبقى مرتبطة في جوانب كثيرة منها بالعامل النفسي والبنية الفكرية.

وبالنظر إلى هذه الصعوبات، ظلت القضايا الكبرى، المطروحة على مستوى التعرّيف، بعيدةً عن كل الحلول الممكنة، على الرغم من الجهد المبذولة. وحتى

(76) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ج 11.

(77) رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوی الحديث في العالم العربي، ج 2، ص 153.

لا ندخل في مناهات التفاصيل سنحصر الحديث على القضايا الأكثر ارتباطاً باللسانيات.

يتخلص مصطلح التعريب في الثقافة العربية دلالات كثيرة منها:

أ. هو عند العرب اقتراب، وعمل على إصهار المقترب ليصبح من صميم النظام العربي؛

ب. في معناه اللساني الاجتماعي (*Sociolinguistique*) قد يعني إحلال اللغة العربية محل لغة أخرى غير العربية (وهذا يدخل في إطار التخطيط اللغوي وخطط التدخل)؛

ج. تهيئة اللغة وتنميتها وتطوريها لتصير ببنظامها قادرة على أن تقوم بالوظائف التعبيرية التي تقوم بها لغات أخرى؛

د. نقل النصوص أو مصطلحات من لغة غير عربية إلى اللغة العربية، وهذا ضرب من الترجمة، ويدخل في هذا الباب أيضاً تعريب الأدوات التكنولوجية كالبرامح الحاسوبية، مثلاً، لتصير قابلة لاستقبال العربية أو تحليلها؛

هـ. إدخال اللغة العربية في قطاع تهيمن فيه اللغة الأجنبية دون أن يكون للعربية حظ في هذا المحيط. فيجعل العربية حاضرة إلى جانب لغات أخرى لا شك أنه يدخل ضمن تحسين مكانتها وتطوير نشرها<sup>(78)</sup>.

تعطينا هذه التحديدات فكرة واضحة عن المقصود بالتعريب من الوجهة اللسانية، كما تحدد الأهداف المتواخدة منه، وهي ما يمكن أن نلخصه استناداً إلى رأي الفاسي الفهري في: «تطويع وضع اللغة الداخلي، وإعادة النظر في وضع اللغة المحيطي أو الخارجي»<sup>(79)</sup>.

إن تحديد الأهداف وتوجيهها لم يواز في الثقافة العربية باتفاق بين اللسانيين، بالنظر إلى تباين الاقتراحات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وهذا ما تسبّب في نوع من الخلط والاضطراب.

(78) عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 158.

(79) المرجع السابق، ص 15.

### 2.2.2.2 اللسانيون والتلقي

إلى جانب العوائق السالفة الذكر، يسهم العديد من اللسانيين العرب في تكريس تأخر ركب البحث اللساني العربي وتعزيز إشكالياته؛ ويتبين ذلك من خلال:

#### أ. الموقف السليبي من واقع اللسانيات:

تكشف الملاحظات التي سقناها سابقاً عن الواقع المتردي للبحث اللساني في الثقافة العربية لكن، ورغم ذلك، لا يأنه اللسانيون العرب لهذا الوضع، وكأن الأمر لا يعنيهم من قريب أو بعيد. إنَّ وضعاً من هذا القبيل أساء إلى اللسانيات، وإلى اللسانيين أنفسهم؛ حيث فتح المجال لتداول الكثير من المغالطات في الساحة اللسانية العربية، والأكيد أنَّ اللسانيين العرب «لو امتهلوا لوصايا العلم الكلي لبيان لهم أنَّ من أشد ما يقتربون إليه تعقب الطرق التي تقدم بها معارفهم إلى من يعرفها من الناس ومن لا يعرفها»<sup>(80)</sup> وهذا ما لا نجد وعياً به.

#### ب. التراث والحداثة اللسانية:

لم يستطع الكثير من اللسانيين التخلص من وهم الصراع بين القدامة والحداثة، وهو صراع نفسي بالدرجة الأولى، إلى هذا يوصي مازن الوعر بقوله: «إن أساس الصراع بين الأصالة اللغوية والمعاصرة اللسانية ليس صراعاً بين الأعمال اللغوية التراثية التي وضعها العرب القدماء، وبين الأعمال اللسانية المعاصرة التي وضعها علماء اللسانيات المحدثون في الغرب. إن الصراع في جوهره يكمن بين الباحثين العرب أنفسهم، (كامتداد للأزمة النفسية الفردية، التي يعاني منها إنساناً عربي) بين الباحثين الذين يشدهم التاريخ القديم إلى أقصى مسافات اليدين، وبين الباحثين الذين يشدهم التاريخ الحديث والمعاصر إلى أقصى مسافات اليسار، وبهذا فإن المعادلة الثقافية ستكون عرضة للاهتزاز والتفكك، وستتحقق معاناة إقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة»<sup>(81)</sup>. وبهذا يغدو الصراع بين القديم والحديث من الإشكالات التي تؤرق البحث اللساني العربي، شأنه في ذلك شأن الثقافة العربية

(80) عبد السلام المسني، اللسانيات وأسها المعرفية، ص 18.

(81) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان، ص 354-355.

برمتها. وعلى هذا الأسس فإنَّ أحد أشكال المشكلة العلمية لللسانيات في العالم العربي هو التجزئة على محور القديم التراثي والحديث، وليس المشكلة في وجود التجزئة في ذاتها، لكن في مصاحباتها ونواتجها المؤسساتية، من صراعات بين اللسانين ليست كلها علمية، ومن إهدار للطاقات، ومثلاً ما يكون للقديم، كما للحديث موضوعاته البحثية المفصلة ونظرياته ومتاهجه، فقد ظهرت محاولات للتوليف والدمج. ولكن هذه المحاولات قليلة ويكتنف تعزيزها صعوبات ومعوقات تتصل بالتشتت المؤسسي للسانين<sup>(82)</sup>.

إنَّ الصراع بين التراث والحداثة يلقى بثقله على توحد اللسانين وتقليل المسافات بينهم، ويشهد على ذلك تجدده بتجدد اللقاءات والندوات العلمية، وفي ذلك خير تعبير عن عمق امتداده، إذ «يلاحظ المرء أنه في كل مؤتمر أو دورة لسانية كثيراً ما تدور الأحاديث والمناقشات حول التراث اللغوي العربي المتمثل بالأعمال التي وضعها الصوتيون والنحاة والبلاغيون العرب القدامى، وحول اللسانيات الحديثة كعلم قائم برأسه والمتمثل بالأعمال اللسانية التي وضعها وطورها الصوتيون والنحاة والدلاليون الغربيون في الولايات المتحدة أو في أوربة<sup>(83)</sup>، وهذا ينمُّ عن تجلُّ الصراع واستفحاله.

#### ج. غياب ثقافة المجموعة العلمية:

مهما يحاول اللسانى سير أغوار الظاهرة اللغوية، فإنه لن يتوصى إلا إلى حقيقة ما هو جزئي؛ نظراً إلى الشعب الكبير لقضايا اللغة، وهذا يقتضي توحد الجهد وتقسيم الاختصاصات بين الباحثين للتغلب على العقبات المثارة، ولنا في عمل اللسانين الغربيين أسوة حسنة؛ فالمعروف أنْ تشومسكي، مثلاً، استطاع تطوير نماذجه التوليدية اعتماداً على آراء منتقديه ومعاونيه، كما استند في الوقت ذاته إلى أطروحات علماء من تخصصات أخرى مختلفة أو غير مختلفة، مما أكسب النحو التوليدي قدرة فائقة على تطوير نماذجه واستمرار تجدها.

وعلى طرف تقىض نجد الصراع على أشدِّه بين اللسانين العرب، وهو صراع

(82) المرجع السابق، ص 359 وما بعدها.

(83) المرجع السابق، ص 352-353.

ابعد في كثير من الأحيان عن حدود اللباقة وتجاوز اللسانيات إلى التلاسن<sup>(84)</sup>. وقد ترتب على هذا عزوف اللسانيين عن كتابات بعضهم، وحتى إن حصل نوع من الإقبال أحياناً فإنه لا يكون إلا بنوايا مُبيِّنةً تهدف إلى التقليل من الكاتب ومن قدراته العلمية والمعرفية لا غير. وقد لا يحصل ذلك بين اتجاهات لسانية مختلفة فقط، بل كثيراً ما نجده داخل الاتجاه اللساني الواحد.

#### د. الكسل المعرفي:

يرتبط هذا الإشكال بـ «المستوى المعرفي» لكثير من اللسانيين العرب الذين لا يواكبون ما يطرأ على الدرس اللساني من تطورات نظرية هامة. اضطجع ذلك مثلاً في الندوة التي عقدها منظمة اليونسكو بالرباط سنة 1987 حول (تطور اللسانيات في البلدان العربية) حيث إن كثيراً من اللسانيين العرب المشاركون في هذه الندوة لم يتمكنوا من متابعة بعض البحوث اللسانية لا سيما بحوث المغاربة. وللإشارة فإن المشاركين في هذه الندوة يعودون من صفوة اللغويين العرب المحدثين وأكثريهم تأليفاً<sup>(85)</sup>. وقد عبر أحمد المتوكل عن هذه المسألة بوضوح، يقول: «شعرت من خلال العرض الذي ألقيته حول ما أتيحته في إطار النحو الوظيفي أن الجسر اللساني بيننا وبين إخواننا العرب لم يوجد بعد، وكان ذلك واضحاً من خلال الأسئلة التي أقيمت عليّ بعدما انتهيت من العرض»<sup>(86)</sup>.

ويعبر بعض الكتابات اللسانية عن هذا العجز الواضح عن مسيرة مستجدات البحث اللساني، كما هو الحال في بعض المؤلفات اللسانية التمهيدية<sup>(87)</sup>. فعدد لا يستهان به من مؤلفي هذا النمط من الكتابة يُرددون الكثير من مبادئ الدرس اللساني التي تُجوَّزت منذ أمد بعيد.

### 3.2. تلقي اللسانيات في الثقافة العربية: محاولة للتقييم

تبيننا في الفقرات السابقة، مختلف الإشكالات التي تعوق تلقي اللسانيات

(84) من العبارات التي تعبر عن هذا: «اللسانيات الريعية، لسانيات هل، لسانيات الاشتراك إلى المناصب... وقد تحاشينا ذكر الواصل والموصوف درءاً لكل أشكال الصراع».

(85) مصطفى علنان، «اللسانيات العربية الحديثة»، ص 40.

(86) حوار مع أحمد المتوكل في جريدة «المحور الثقافي».

(87) ينظر: تحليلنا للكتابة اللسانية التمهيدية في الفصل المخصص لها من هذا الكتاب.

في الثقافة العربية، وأبرزنا أهم تجليات ذلك، كما حاولنا الكشف عن أبرز أشكال العلاقة بين الفكر العربي وتلقي اللسانيات. إن الخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها من كل ذلك هي أن أشكال التلقي التي وقفت على أهم تجلياتها قائمة في كثير من جوانبها على سوء الفهم والمعالجة. ويمكن أن تُبرز أهم أشكال المعالجة تلك في الجوانب الآتية:

### 1.3.2. نحن والأخر: من أجل مراجعة الذات

كشفنا سابقاً عن تصورنا للغرب بصفته استشراقاً واستعماراً وحداثة فكرية، وهي مستويات من النظر غير مفصلة في مُتخيل العربي، لأن كل مقاربة لتصورات الآخر في ثقافتنا مبنية على الامتدادات الحضارية ومستتبعاتها النفسية؛ فصورة الغرب مائلة في ذهاننا بهذه الترسيعة، التي تسند له حصيلة المساوى المتراكمة بناء على أحکام مسبقة.

إن تحديث الثقافة العربية لا يمكن أن يكون إلا في ظل حوار بناء، بعيداً عن كل أشكال الصراع مع النفس، التي تأخذ صورة صراع مع الآخر. إننا نتساءل هنا: هل تعارض اللسانيات مع التراث اللغوي العربي؟ وهل الغرب واحد متوحد، ومن ثم نقول إن اللسانيات تستمد أهدافها وتوجهاتها من مخططاته؟ وهل كانت المعرفة اللسانية في مراحل تشكلها الأولى قائمة على خدمة المصالح الغربية (الاستعمارية) كما يعتقد؟

يفتئد علي أوهيلل الأفراخ الأول بقوله: «كثيراً ما تطرح مسألة التراث طرحاً يقوم على الماطفية والمعالجة، وكان المسألة تؤول إلى هذا السؤال: هل تريدون أيها الناس أن تكونوا بغير جذور، لا هوية لكم، ضائعين في الغرب الذي لن يتوازي، بعد أن نهب خيراتكم واستبعادكم اقتصادياً وسياسياً، عن أن يمحو كل شخصية لكم ثقافية وتاريخية؟ طبعاً إذا طرح السؤال هكذا فلن يكون الجواب سوى كلاماً وحتى الذين ليسوا تراثيين على نحو مطلق سيجيبون نفس الجواب، إذ من هو هذا الذي يرغب في أن يفقد هويته عن سبق إصرار؟»<sup>(88)</sup>.

(88) علي أوهيلل، التراث والتجاوز، ص.15.

إن ربط اللسانيات بالغرب والاستعمار ينبع عن موقف خاطئ، لأن اللسانيات شأنها شأن كل العلوم، علم إنساني، ومن الصعب أن نقول إن الغرب هو من أوجد هذا العلم بشكل مطلق، لأن ترسيخ العلم مبني على تراكمات. وبناء عليه فإن البحث اللساني، على غرار ما هو متاح اليوم لا يمكن أن يكون دون تلك التراكمات. «صحيح أن اللسانيات هي نظرية غريبة ولكن منطلقها الفلسفية وهدفها النفي البراغماتي لا يتمانع إلى الغرب، وإنما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر الخارج عن نطاق الجنس والهوية والعرق. إن الاختلاف الواحد بين الأمم يمكن في كيفية استخدام ‘نتائج’ علم من العلوم وتوظيفها في ناحية معينة. وهذا فإن اختلاف الاستخدامات لنتائج العلم تتبع اختلافات الإيديولوجيات في العالم. أما قضية استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات العلمية والتوصيل إلى هدف أو غاية علمية معينة، فإنها مسألة مشتركة بين جميع الحضارات الحديثة»<sup>(89)</sup>، وهو الاعتبار الذي يجب مراعاته في جميع عمليات المثقفة.

### 2.3.2. نظرة غير موضوعية إلى اللغة العربية

إن عوائق التلقي السابقة يُحرّكها هاجس الخوف على اللغة العربية وعلى التحور العربي من اللسانيات، ومن التغيرات التي قد تطرأ عليهم، وما قد ينجم عن ذلك من فساد للسان العربي. فلا شيء تأخذ باللسانيات وفي تراثنا ما يكفي لوصف اللغة العربية دراستها؟ وهل من المعقول أن نترك تراثنا الزاخر ونستبدل به هذه الدراسات الحديثة العهد؟

ليس هناك داع لذلك، ما دامت «اللغة العربية – بحمد الله – غنية بهذه الدراسات عريقة فيها، وقياسها على الدراسات اللغوية في أوروبا، التي لا يزيد عمرها عن ثلاثة قرون، والتي ليس لها مثيل هذا التراث العريق الممتد في العراقة طولاً وعرضًا خطأً فادح لا يكون إلا عن جهل أو سوء قصد»<sup>(90)</sup>. مفاد هذا القول ارتباط نشأة الدراسات اللغوية في أوروبا بلغات لا ترقى إلى مستوى اللغة العربية ومكانتها، وهذا أمر لا يستقيم؛ ما دامت القواعد المستخلصة في مجال اللسانيات

(89) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 39.

(90) محمد محمد حسين، مقالات في الأدب واللغة، ص 48.

صالحة لوصف اللغات الأوروبية، وبناءً عليه، فإنه من غير المقبول أن نطبقها على اللغة العربية؛ لأنها تختلف في طبيعتها وفي ظروفها التاريخية والاجتماعية اختلافاً أساسياً عن هذه اللغات، وكل تطبيق من هذا القبيل بداع شاذ فليل الجدوى، بل هو إفساد مصر وقلب للأوضاع، لأنه لا يصدر عن حاجة في الواقع الأمر تدعوه إليه، ولأنه يحاول أن يفرض قواعد نابعة من خارج اللغة العربية على طبيعتها اللغوية بدل أن يستنبط من واقعها اللغوي وطبيعتها المستقرة<sup>(91)</sup>.

وتتخذ المسألة بعداً أخطر عندما يتم الجمع بين تطبيق اللسانيات على اللغة العربية، وبين مخالفة سنن الله في الكون؛ ولأن اللسانيات من مخطوطات الصهيونية: «الدعوى التي ينادي بها دعاة التطوير على نمط الدراسات اللغوية الحديثة عند الغربيين باطلة (...). لأنها تتجاهل سنة الله حين خلق الناس شعوباً وقبائل، وكان من آياته وسننه فيهم اختلاف السنتهم. وطبعي حين تختلف الألسنة أن تختلف قواعدها، لأن القواعد التي تنظم كل لغة - بل كل مجتمع - تتبع من واقعها وتلائم طبيعتها ونظامها. ومحاولة توحيد القواعد والنظم في اللغات أو في الجماعات البشرية على وجه العموم - من حيث يعلم الناعون بها أو لا يعلمون - فرع من محاولات متعددة تتجه كلها إلى هدف واحد هو طمس الفوارق المميزة بين الأجناس والجماعات البشرية، دينية كانت هذه الفوارق أو فنية جمالية أو لغوية، مما تسمى إليه الصهيونية العالمية، حتى تتحل الروابط التي تقوم عليها المجتمعات البشرية المختلفة فلا يبقى على وجه الأرض مجتمع متماسك غير المجتمع الإسرائيلي»<sup>(92)</sup>.

إن أعز ما يطلب هو البحث عن وجوه للتشابه والتواافق بين العربية ومبادئ اللسانيات، وكل محاولة من هذا القبيل محكوم عليها بالفشل من البداية، لأنها لا تقود إلا إلى لغة غريبة، فـ«كلما رجع الدارس المهتم بالبحث اللغوي من أحد النحويين، العربي والغربي إلى الآخر، نقوى إحساسه الأولي بكون لغة الوصف المستعملة في كلا النحويين غير متطابقة. فما يجوزه نحو سبئونه قد يمنعه نحو تشومسكي مثلًا، وبالعكس. وأغلب ما يقدمه تشومسكي من القواعد والمبادئ التي

(91) المرجع السابق، ص 48.

(92) المرجع السابق، ص 43-44.

يصفها نحوه بالكلية ليس له من العربية مثال إلا بإدخال ذلك التركيب عليها. ولأجمال القول في الموضوع، فإن توظيف نحو نشومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربية أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربية سبؤنه وما وصف<sup>(93)</sup>. معنى هذا الكلام أن اللسانيات التوليدية بشكل خاص، واللسانيات بشكل عام لا تصلح للغة العربية، وأنّي وصف أو تعطّيق من هذا القبيل هو تشويه وتحريف للعربية. فهل هذه الأحكام المُسيقة صحيحة؟ وهل هناك ما يسوعها في نظر أصحابها؟

لا أحد يمكن أن يجادل في المكانة التي تحظى بها اللغة العربية في ثقافتنا، وهي مكانة تستمد مشروعيتها من اعتبارات دينية وقومية وحضارية ونفسية. ومن هذا المنطلق كان التحفظ على اللسانيات، شأنها في ذلك شأن كلّ واحدٍ جدید «خوفاً من تغريب اللغة في حال إخضاع دراستها لأساليب لم يكن القدماء هنا أصيحاً بها»<sup>(94)</sup>.

إن اعتقاداً من هذا القبيل اعتقاد مغلوبٌ؛ نظراً إلى عدم تمثّله الصحيح لمبادئ التراث التي اعتمدتها بعض المحدثين منطلاقاً وسندًا نظرياً لتبرير ادعاءاتهم بشأن قدسيّة اللغة العربية وأفضليتها على باقي اللغات الأخرى؛ فالآيات القرآنية التي يتم الاستناد إليها، والتي تؤكّد عربىة القرآن لم تشر أى واحدة منها إلى أفضليّة اللغة العربية على اللغات الأخرى، كيف يمكن أن يكون ذلك والقرآن الكريم يعتبر اختلاف الألسنة من آيات الله... لقوله تعالى: «وَمِنْ مَا نَصَّبَهُ خَلَقَ  
الشَّمْوَاتِ وَالْأَرْضَ وَخَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ إِذَا فِي ذَلِكَ لَكَتِبْتَ لِلْعَذَابِمِنَ» [الروم: 21].

إن التقديس الذي يعطي اللغة العربية ينْمَ عن فهم مغلوط للكثير من أقوال علماء العربية، وتجاهل بعضها أحياناً، فكثير من نصوص التراث تشير إلى عدم أفضلية لغة على أخرى<sup>(95)</sup>، كما أن التعامل مع النصوص التي تتحدث عن تميُّز

(93) محمد الأوراغي ، الوسائل اللغوية ١- أقول للسائبات الكلية، ص. ٩.

(94) عبد الفتاح الزين، قضايا لغوية في حبوب الألسنة، ص.5.

(95) هذا ما أشار إليه ابن حزم بقوله: «وقد توهם قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات، وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يُلَمِّسَنَّ قَوْمَهُ لِتُبَيَّنَ لَهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا يَعْلَمُ مَا تَكُونُ مِنْ أَهْلِهِمْ يَكْحُلُونَ﴾. فأخبر تعالى أنه لم ينزل القرآن بلغة العرب إلا ليفهم ذلك قومه صلى الله عليه وسلم لا غير ذلك. وقد غلط في

اللغة العربية وأفضليتها لم تفهم حق فهمها، فالكثير من النصوص التي تتحدث عن هذا النوع من التمييز إنما ثبتت تفوق العربية على بعض اللهجات، وهذا التمييز ظلّ غالباً على أفهم البعض؛ فمما يجب التأكيد عليه أن العرب القدماء لم يميزوا تميضاً واضحاً بين اللغة واللهمجة، «وكثيراً ما عبروا باللهجة عن اللغة واللسان»<sup>(96)</sup>.

إلى جانب عدم القدرة على التمييز بدقة بين عبارات بعض القدماء، يظهر بعض الاضطراب في فهم مقاصد اللسانيات؛ فمن المعروف أن من أعمق مؤاخذات اللسانيات على الدراسات اللغوية التقليدية تميزها ومقاصدتها بين اللغات. إن البحث اللساني الحديث، لا يقيم فرقاً بين هذه اللغة وتلك، وكل ما يؤدي التوابل فهو لغة بغض النظر عن القيم الحضارية والتاريخية لهذا اللسان أو ذاك. ومن هذا المنطلق لا يصح النظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغة متميزة عن باقي اللغات الأخرى؛ لأن كل اللغات متساوية، «وليس العربية»، كما يدعى بعض اللغويين العرب، لغة متميزة تتفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات «الغربية» التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها «لغة» تتسم إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها «عربية» تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات. وإنما توجد في بعض اللغات. وكونها «عربية» لا يعني أنها تتفرد بخصائص لا توجد في آية لغة من اللغات. بل لا تكاد تجد ظاهرة في اللغة العربية إلا وتجد لها مثيلاً في لغة أو لغات أخرى، هنالك أوروبية كانت أو غير هنالك أوروبية<sup>(97)</sup>.

= ذلك جاليوس ف قال عن لغة اليونانين إنها أفضـل اللغـات، لأن سـائر اللـغـات إنـما هـي تـشـبه بـنـاحـيـة الـكـلـابـ، أو نـقـيـن الصـفـادـعـ. وهذا جـهـلـ شـدـيدـ، لأن كـلـ سـامـعـ لـغـةـ لـيـسـ لـغـهـ ولا يـفـهـمـهـاـ فـهـيـ عـنـهـ فـيـ النـصـابـ الـذـيـ ذـكـرـ جـالـيـوسـ وـلـاـ فـرـقـ...ـ وـقـالـ قـومـ العـرـبـ أـفـضلـ اللـغـاتـ لـأـنـهـ يـهـاـ كـلـامـ اللهـ تـعـالـىـ، وـهـذـاـ لـاـ مـعـنـىـ لـهـ، لـأـنـ اللهـ...ـ فـدـ أـخـبـرـنـاـ أـنـهـ لـمـ يـرـسـلـ رـسـوـلـ أـلـاـ بـلـسـانـ قـوـمـهــ. ابنـ حـزـمـ الـظـاهـريـ، الـإـحـكـامـ فـيـ أـصـوـلـ الـأـحـكـامـ، صـ32ـ.

(96) نادية رمضان التجار، قضايا في الدرس اللغوي، ص127-128.

(97) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، ص56.

وليس الاحتجاج بارتباط العربية بال المقدس بمُتوجّه في هذا السياق؛ لأنَّ العربية لغة القرآن والإسلام، فهذا حق لا مراء فيه، غير أنَّ علاقة العربية بالقرآن والإسلام لا ينفي عنها أنها لغة مثل سائر اللغات، إذا ما احتجمنا إلى المعايير اللغوية الخالصة، لا إلى المعايير الدينية أو الحضارية، لأنَّ اللغات الإنسانية، طبقاً للمعايير اللغوية لا تتفاصل<sup>(98)</sup>.

لا نريد أن ننكر هنا التشريف الذي حظيت به اللغة العربية، بيد أنَّ التمييز واجب بين «دراسة اللغة بوصفها نموذجاً معيناً، (... ) ودراسة اللغة من حيث هي معيّنٌ بشرى وظاهرة كونية وهو منطلق البحث الأساسي فيما يسمى باللسانيات النظرية أو العامة»<sup>(99)</sup>. فمثل هذه التمييزات تعتبرها ضرورية لتفادي كلِّ ما يؤذِّي إلى فهم خاطئ.

### 3.3.2. في علاقة النحو باللسانيات

ينجم عن الخلط المفاهيمي بين بعض المفاهيم التراثية والمفاهيم اللسانية علاقات وهمية تبعد المفهوم عن المقصود وتحرفه عن موضعه، فكلُّ مقارنة من هذا القبيل تتمُّ في إغفال شبه تمام للخصوصية الإبستيمولوجية للمفاهيم ولأبعادها الخاصة، ومن ذلك ما نلاحظه من خلط واضطراب بين النحو واللسانيات.

تنطلق أغلب الأبحاث، التي تناصر السلطة التحويية في الثقافة العربية، من اعتبار أساس، وهو أنَّ كل افتتاح على الدرس اللساني حكم بالضياع على النحو العربي<sup>(100)</sup>؛ للتعارض القائم بين مبادئ النحو ومبادئ اللسانيات. والواقع «أنَّ النحو واللسانيات ليسا ضدّين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة التواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية... فائت تعني نظامها، أو لقولك النحو

(98) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص.10.

(99) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأمسها المعرفية، ص.13.

(100) يمكن الرجوع إلى الفقرات السابقة حيث أثبتنا بعض التصورات التي تعبّر عن هذا الموقف.

العربي أو النحو الفرنسي فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة<sup>(101)</sup>.

إن اللسانيات يمكن أن تسهم في تطوير فضايا النحو وتحديثها، ومن ثمة لا تعارض بين اللسانيات والنحو. ومن الأمور التي يمكن أن تقدمها اللسانيات للنحو:

١- المبادئ العامة التي تقوم عليها البنية الذهنية للغات الطبيعية؛ أي الآليات المعرفية والإدراكية للغة (...).

٢- الأرضية المنهجية لبناء الأ纽اء، وبرير اختيارها من حيث صياغتها وأشكالها وعلاقتها باللغات انطلاقاً من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في الأ纽اء مثل التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح (...).

٣- اللسانيات تساعده في الكشف عن حقيقة البنية النحوية بشكل أعم وأوسع وأبسط وبالتالي يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغة تتحقق فيها درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح.

٤- فهم أعمق للغة ذاتها مما يمكن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة مثل تركيب اللغة...<sup>(102)</sup>.

إن ما تم التفصيص عليه سابقاً من خلال حديثنا عن العوائق الموضوعية ينطلق من «اعتبار اللسانيات علماً دخيلاً على الثقافة العربية»، ومن ثم بدأ الترويج لجملة من الأحكام المسيرة الزائفة والمغلوطة في مجملها وال المتعلقة بطبعية البحث اللساني وأهدافه<sup>(103)</sup>. فهل تسيء اللسانيات فعلاً إلى النحو العربي؟

يكتفف القول بتعارض النحو واللسانيات الغموض والتسرع، لأنه يغفل عن أهمية تحديد المفاهيم وضبطها، ومن ذلك مفهوم النحو واللسانيات، كما أنه يربط بشكل مباشر بين المفاهيم النحوية القديمة والمفاهيم اللسانية الحديثة؛ والحال أن لكل مفهوم خصوصياته الإستيمولوجية وأبعاده الخاصة به. إن المفهوم ليس معطى ولكنه بناء نظري، إنه جزء من شبكة تصورية عامة. وبذلك نلمس وجود فرق

(101) عبد السلام العسدي، اللسانيات وأسها المعرفية، ص.15.

(102) مصطفى غلغان، النحو واللسانيات آية علاقة؟، ص.9.

(103) المرجع السابق، ص.9.

جوهرى بين هوية النحو وهوية اللسانيات لاختلف مناهجهما؛ غير أن هذا الاختلاف لا ينفي التعاون والتكميل بينهما<sup>(104)</sup>.

لقد حاولنا من خلال ما سبق أن نكشف عن أهم خصوصيات علاقة اللسانيات بالثقافة العربية، وأن نبيّن سياق تلقيها لهذا العلم الوافد (= اللسانيات)، وأن نرصد في الوقت نفسه إشكال الممانعة المحائلة دون تطوره ونضجه. وقد تبدى لنا أنَّ أهمِّ الإشكالات المطروحة، قائمة في معظمها على عدم الوعي بالكثير من مبادئ اللسانيات وأهدافها.

إنَّ البحث اللساني في ثقافتنا لا يمكن أن يتتطور ما لم يخلص من الأحكام المُسبقة التي تعنى بطبع جُلُّ مناحي الفكر العربي، وبالتالي فإنَّ الإشكالات المطروحة، ليست إشكالات لسانيات فحسب، بل هي إشكالات محدّدات ورؤى فكرية تحتاج إلى إعادة التشكيل بطريقة صحيحة تساير وتواكب تقدم الحضارة الإنسانية في مناحيها المتعددة.

---

(104) المرجع السابق، ص.3.



## **الفصل الثالث**

### **اللسانيات التمهيدية**

0.3. توطئة:

1.3. قراءة في عتبات الكتابة اللسانية التمهيدية

1.1.3. العناوين

1.1.1.3. وظائف العناوين

1.1.1.1.3. الوظيفة التواصلية

2.1.1.1.3. الوظيفة الانفعالية/التأثيرية/الإغرائية

3.1.1.1.3. الوظيفة المرجعية/الإحالية

4.1.1.1.3. الوظيفة الإيديولوجية

2.1.3. خطاب المقدّمات

1.2.1.3. وظائف المقدّمة

1.1.2.1.3. الوظيفة الانفعالية/التأثيرية/الإغرائية

2.1.2.1.3. الغاية التعليمية التبسيطية

3.1.2.1.3. الوظيفة المرجعية/الإحالية

4.1.2.1.3. الوظيفة الإيديولوجية

5.1.2.1.3. الوظيفة الإخبارية/التفوييمية/النقدية

2.3. إشكالات التألفي في الكتابة اللسانية التمهيدية

1.2.3. أي قارئ لا يكتبه لسانية تمهيدية؟

2.2.3. الكتابة اللسانية التمهيدية وأفق انتظار المتلقي

3.2.3. الإشكال الموضوعي

4.2.3. إشكالية التأصيل

5.2.3. الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء

### 0.3. توطئة:

الكتابة التمهيدية (أو التيسيرية) طريقة في التأليف لا يمكن لأي علم أن يذيع وينتشر بدونها؛ لذلك من الطبيعي أن يشكل هذا النوع من التأليف أحد الاهتمامات الأساسية لنشر العلوم وتقريرها إلى القراء. فهل نجحت الكتابة اللسانية التمهيدية العربية في تقرير اللسانيات إلى القارئ العربي؟

تشكل الغاية التعليمية الهدف الذي تروم تحقيقه اللسانيات التمهيدية، وهذا يستوجب أن يكون كل مؤلف من المؤلفات اللسانية التمهيدية بنيّة خطابية متكاملة علمياً ومنهجياً، بدءاً بعنوان الكتاب، مروراً بـمقدمة، وعنوانين أقسامه، وأبوابه، وفصوله، وصولاً إلى خاتمتها. وسنحاول بتبعنا لبعض المؤلفات اللسانية التمهيدية أن نكشف عن إشاراتها الخارجية والداخلية، وما تحمله من وظائف دلالية وتداويم معتمدين، في ذلك، منطلقاً في التحليل يرتكز على العتبات (*seuils*) أساساً قد يسعفنا في إرساء قواعد جديدة للكشف عن تجليات حضور هذا النوع من الكتابة في الثقافة العربية الحديثة، وسترتكز، بشكل خاص، على عنوانين المؤلفات اللسانية التمهيدية وخطاب المقدمات.

أولت المناهج الحديثة والمعاصرة، في نظريات القراءة، وسمعيائيات النص، وجماليات التلقي، أهمية كبيرة لعنوان النص ومقدمة، واعتبرتهما مكونين أساسيين، وذلِك؛ فقد جعلهما جيرارد جينيت (Gérard Génette) من النصوص الموازية *Paratextes* الدالة التي ترافق النصوص الرئيسية<sup>(1)</sup> والتي لا يمكن الاستغناء أو التغاضي عنها.

ونكمّن أهمية هذين المكونين (العنوان والمقدمة) في كونهما أول المنشرات

التي تتحاور مع المتلقي، فتشير فيه نوعاً من الإغراء، والفضول العلمي والمعرفي، وإليهما توكل مهمة نجاح الكتاب في إثارة استجابة القارئ بالإقبال عليه وتداؤله، أو التفور منه واستهجانه.

### أولاً: العنوان:

العنوان مكوّنٌ نصيٌّ لا يقلُّ أهميةً عن المكونات النصية الأخرى، إنه سلطة النص وواجهته الإعلامية، وهذه السلطة تمارس على المتلقي «إكراهاً أدبياً، كما أنه الجزء الدال من النص»<sup>(2)</sup>، وهذا ما يؤهله «للكشف عن طبيعة النص والإسهام في فك غموضه»<sup>(3)</sup>، بل يعين مجموع النص ويُظهر معناه. وهذا يعني أنَّ العنوان هو مرآة النسخ النصي، وهو الدافع للقراءة، وهو الشرك الذي ينصب لاقتناص المتلقي، ومن ثم فإنَّ الأهمية التي يحظى بها العنوان نابعة من اعتباره مفتاحاً في التعامل مع النص في بعديه الدلالي والرمزي<sup>(4)</sup>؛ بحيث لا يمكن لأي قارئ أن يلع عوالم النص أو الكتاب، وتفكيك بنائه التراكيبية والدلالية، واستكشاف مدلولاته ومقاصدها التداولية، دون امتلاك المفتاح؛ أعني العنوان.

وبناءً عليه فالعنوان هو الشريا التي تضيءُ فضاء النص، وتقود إلى استكشاف أغواره، فيكون بكل ذلك ضرورة كتابية تساعد على اقتحام عوالم النص؛ لأنَّ المتلقي «يدخل إلى العمل» من بوابة «العنوان» مؤولاً له، وموظفاً خلفيته المعرفية في استنطاق دواله الفقيرة عدداً وقواعد تركيب وسياقاً، وكثيراً ما كانت دلالية العمل هي ناتج تأويل عنوانه، أو يمكن اعتبارها كذلك دون إطلاق<sup>(5)</sup>، كما يستمدُ العنوان أهميته من كونه علامةً كاملةً تحمل دالاً ومدلولاً.

ولا تخضع العنوانين لبنية تركيبية متماثلة إلا في حالات نادرة، وتتوزع بين الطول والقصر والتوسط، وتتألف من كلمة واحدة أو كلمتين أو أكثر، وقد تكون عنواناً رئيساً فقط، وقد تجمع بين عنوان رئيس وعنوان فرع، وقد تكون غير هذا.

Ch. Grivel, *Production de l'Intérêt Romanesque*, p.166.

(2)

*Ibid.*, p.169.

(3)

(4) عبد الرحمن طنكول، «خطاب الكتابة وكتابه الخطاب في رواية مجرنون الألم»، ص.35.

(5) محمد فكري الجزار، *العنوان وسمعيوطيقا الاتصال الأدبي*، ص.19.

ويقسم ح. جينيت (G. Génette) العنوان إلى «1. العنوان (الأساس أو الرئيس)، 2. العنوان الفرعى، 3. التعيين الجنسى»<sup>(6)</sup>.

### ثانياً: المقدمة:

المتلقى هو الغائب الحاضر في كل عملية تأليف، والمقدمة هي الصورة المثالية التي يتطلع الكاتب إلى إنجازها؛ إذ عليها يترتب نجاح المتلقى أو فشله، وإليها توكل مهمة «توجيه القراءة وتنظيمها، وبالتالي تهيئ» القارئ لاستقبال مشروع قيد الإنجاز، سيكون مجاله – لا محالة – متن الكتاب. وهذا يعني أن المقدمة هي نوع من التعاقد بين المؤلف والقارئ<sup>(7)</sup>.

ولم تكن أهمية المقدمة لتخفي على النقاد العرب القدامى، فهي قديمة أصيلة في الثقافة العربية، فقد حدّدها ابن منظور (630-711هـ/1232-1311م) لغة بقوله: «من قدم بمعنى تقدم، وقدم استعير لكل شيء، فقبل مقدمة الكتاب، ومقدمة الكلام بكسر الدال»<sup>(8)</sup>. أما اصطلاحاً فهي ما تتوقف عليه المباحث الآتية، مباحث الكتاب طبعاً.

للមقدمة إذن، وظيفة إقامة الاتصال (*phatique*) التي قال بها مالينوفسكي (Malinovski) (1884-1942) وتبناها رومان جاكوبسون (Jakobson.R) (1896-1982)، حيث اعتبرها من الرسائل التي تؤدي إلى ربط التواصل أو إطالته أو قطعه<sup>(9)</sup>. وبذلك تكون المقدمة بمثابة العبة أو المدخل أو البهلو الذي يلتج منه المتلقى إلى دهاليز النص أو الكتاب ليمسك بخيوطه الأولية والأساسية ليتحاور معه<sup>(10)</sup>. ولهذه الأهمية يعتبرها ح. جينيت (G.Génette) من النصوص الموازية للنصوص الرئيسية، وعناصرها من عناصر التعالى النصي (*Transtextualité*، ومنجمما من الأسئلة التي

(6) جعيل حمداوى، «السيميوطيقا والمعنى»، ص106.

(7) المرجع السابق، ص170.

(8) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قدم)، دار صادر، بيروت.

R. Jakobson, *Essais de Linguistique Générale*, Traduit de l'anglais et préface par Nicolas Ruwet, p.2. (9)

(10) محمد مفتاح، «بنية النص»، ص72.

ليست لها أجوبة، وجنباً قائماً بذاته له ميادنه التكوينية ومميزاته التجنيدية<sup>(11)</sup>.

### 1.3. قراءة في عتبات الكتابة اللسانية التمهيدية

#### 1.1.3. العناوين:

تحضر الغاية التعليمية بكثافة في الكتابة اللسانية التمهيدية، كما يظهر من هذه العناوين التي نسوقها هنا تمثيلاً لا حصرأ:

المؤلف	العنوان
علي عبد الواحد وافي	علم اللغة
محمود السعراوي	علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي
توفيق محمد شاهين	علم اللغة العام
عبد الصبور شاهين	في علم اللغة العام
عادل فاخوري	اللسانيات التوليدية والتحويلية
ميشال ذكرييا	الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام
رمضان عبد التواب	المدخل إلى علم اللغة ومناجع البحث فيه
صالح الكشو	مدخل في اللسانيات
محمود فهمي حجازي	مدخل إلى علم اللغة
محمد علي الخولي	مدخل إلى علم اللغة
مبارك حنون	مدخل للسانيات سوسير
إدريس السعروشني	مدخل للصواتة التوليدية
مبارك حنون	دروس في السيميائيات
البدراوي زهران	مقدمة في علوم اللغة
عاطف فضل	مقدمة في اللسانيات
عيسي برهومة	مقدمة في اللسانيات
التهامي الراجي	توطئة لدراسة علم اللغة
أحمد محمد قدور	ميادئ اللسانيات

المؤلف	العنوان
خولة طالب الإبراهيمي	مبادئ اللسانيات
الطيب دبة	مبادئ اللسانيات البنوية
المعتمد بن رشد و محمد خريص	مدارس علم اللغات
عبد العزيز حلبي	اللسانيات العامة واللسانيات العربية
أحمد المتوكلي	اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري

### 1.1.1.3. وظائف العنوان

تُعدُّ العناوين منطلقات ضرورية للقراءة بالنظر إلى الوظائف التي تؤديها، والتي يحدُّدها جيرارد جينيت في «أربع وظائف هي: الإغراء - الإيحاء - الوصف - التعيين»<sup>(12)</sup>. ونجد من الباحثين من يذهبُ أبعدَ من ذلك، حيث يتم الربط بين الوظائف التي يؤديها العنوان ووظائف اللغة كما يحدُّدها جاكبسون، فيعطي العنوان بذلك وظائف أخرى هي: «الوظيفة المرجعية (المُركزة على الموضوع)، والوظيفة الندائية (المُركزة على المُرسل إليه)، والوظيفة الشعرية (المُركزة على الرسالة)؛ وقد تتسع هذه الوظائف لدى هنري ميتران (Henri Mitterand) لتشمل 'الوظيفة التعينية، والوظيفة التحريرية (حتى فضول المُرسل إليه ومناداته)، والوظيفة الإيديولوجية' وهي جميعها تدور العنوان بسلطة تروم إخضاع المُرسل إليه»<sup>(13)</sup>.

إن العنوان هو البنية الرحيمة لكل نص؛ تمارس على المتكلّم إكراهاً أدبياً يسهم بشكل أو باخر في توجيه عملية القراءة. فكيف تحضر الوظائف السابقة في الكتابة اللسانية التمهيدية؟

#### 1.1.1.3.1. الوظيفة التواصلية

إن الهدف من الوظيفة التواصلية هو تبصير انتباه المتكلّم وربط نوع من التواصل بينه وبين المقرء، إضافة إلى خلق نوع من التقارب بينهما؛ لتحرير

(12) جميل حمداوي، «السيميوطيكا والعنونة»، ص 106.

(13) محمد بنيس، *التخلidia*، ص 107.

المتلقّى على القراءة والتلقّي، ومحاولة تقليل المسافة بينه وبين الكتاب، وهي وظيفة تؤديها عناوين الكتابة اللسانية التمهيدية بدون استثناء.

#### 2.1.1.3. الوظيفة الانفعالية/ التأثيرية/ الإغرائية

إنّ متلقّي الكتابة اللسانية التمهيدية قارئٌ مبتدئٌ غايته التعرّف إلى مبادئ اللسانيات باعتبارها علمًا جديداً، لذلك يجب على من يوّلُف في هذا اللون من الكتابة أن يختار ما يراه مناسباً لجلب القارئ، وإثارة انتباذه، وإغرائه بعبارات محبوبة توحّي إلى التبسيط والتسهيل، وتروم الانفاع، لخلق نوع من التفاعل والانسجام بين النص والقارئ. وتؤدي عناوين الكتابة اللسانية التمهيدية هذه الوظيفة بدرجات مختلفة ومتغيرة، كما يتمّ التركيز على كلمة مفتاح تشكّل بؤرة العنوان وهدف الكتاب الأسمى، وتمثل لذلك بالعناوين الآتية:

عنوان الكتاب	الكلمة المبيرة
مدخل إلى علم اللغة مدخل للسانيات سويسير مدخل في اللسانيات مدخل إلى الألسنية مدخل إلى السيميانيات السردية مدخل للصواتية التوليدية	مدخل
المدخل إلى علم اللغة و蔓اهج البحث فيه	المدخل
مبادئ اللسانيات	مبادئ
علم اللغة مقدمة إلى القارئ العربي	مقدمة
توطئة لدراسة علم اللغة	توطئة
دروس في علم اللغة العام	دروس

فالكلمات المبيرة للعنوان تُظهر بوضوح الرغبة في التأثير والتسهيل، وخلق نوع من تجاوب القارئ والنص.

### 3.1.1.3. الوظيفة المرجعية/ الإحالية

هدفها تعين موضوع الكتاب وتحديد غايته، فتشكل هذه الوظيفة بذلك نوعاً من التعاقد بين المؤلف والقارئ، وتؤدي عنوان الكتابة اللسانية التمهيدية هذه الوظيفة بطرق مختلفة:

- الإحالة على اللسانيات بطريقة عامة:

- مدخل إلى علم اللغة
- مدخل إلى الألسنة
- توطئة في علم اللغة
- مبادئ في اللسانيات
- مبادئ في علم اللسانيات الحديث . . .

- الإحالة على مدرسة لسانيات محددة:

- اللسانيات البنوية
- اللسانيات الوظيفية
- اللسانيات التوليدية التحويلية . . .

- الإحالة على قطاع خاص من قطاعات اللسانيات:

- علم الأصوات
- علم الدلالة
- السيميائيات . . .

- الإحالة على فرع داخل قطاع معين:

- مدخل للصواتية التوليدية
- مدخل إلى السيميائيات السردية . . .

- التعريف بإسهامات علم من أعلام اللسانيات:

- مدخل للسانيات سوسر
- النظرية الأمريكية في اللغة: تشومسكي . . .

### 4.1.1.1.3. الوظيفة الإيديولوجية

وهي ذات حضور لافت في كل المؤلفات التمهيدية التي تضع نصب عينيها هدفاً معيناً، سواء عبر عن ذلك المؤلف تصريحاً أو تلميحاً، وهذا ما تومن إليه عنوان هذه الكتابة. ويأتي في طبيعة تلك الأهداف التعريف باللسانيات باعتبارها علمًا قائم الذات. ويتخذ التعريف شكل تحديد شامل لأهداف ومقاصد اللسانيات، أو لأحد قطاعاتها، والمهدى هو جعل القارئ ينخرط في دائرة البحث اللساني.

### 2. خطاب المقدمات

المقدمة إذن، هي الصورة المثالية التي يتطلع الكاتب إلى إنجازها؛ إذ عليها يترتب نجاح النفي أو فشله، كما أنها تؤدي وظائف مختلفة.

#### 1.2.1.3. وظائف المقدمة

إذا كان العنوان يؤدى وظائف مختلفة انتفعالية وتأثيرية وإغرائية، ومرجعية إحالية، وشعرية جمالية إيحائية، وإيديولوجية، وتاريخية إخبارية، فإن هذه الوظائف تحضر أيضاً في خطاب مقدمات الكتابة اللسانية التمهيدية<sup>(14)</sup>.

#### 1.1.2.1.3. الوظيفة الانفعالية/ التأثيرية/ الإغرائية

تحضر هذه الوظيفة بشكل لافت في مقدمات الكتابة اللسانية التمهيدية بالتركيز على الغاية التعليمية التبسيطية، مع الإشارة إلى أهمية الدرس اللساني ومكانته.

#### 2.1.2.1.3. الغاية التعليمية التبسيطية:

تُمثل الغاية التعليمية الهدف الأساسي الذي يستائز باهتمام كُل مؤلف تمهيدي، ومن هذا المنطلق تلُّح مقدمات المؤلفات اللسانية التمهيدية على هذا

(14) لن نكتفي هنا بمقدمات الكتب التمهيدية المكتوبة بالعربية، بل سنركز أيضاً على مقدمات بعض الكتب اللسانية التمهيدية المترجمة إلى العربية. فهدف هذه الكتب وغاياتها تعليمية بالأصل، ومن ثمة خطاب المقدمات للمترجم (أو المתרגمين) يتفاوت في غایاته ومراميه مع خطاب المقدمات للكتب المؤلفة بالعربية.

الجانب، وتوليه ما يستحق من اهتمام، خصوصاً أنّ هذه المقدّمات هي أول ما يقرأ، فتكون بمثابة تعاقد بين الكاتب والقارئ؛ تعاقد على الإقبال من لدن القارئ، وتسهيل وانتفاع من لدن الكاتب، فمن البديهي أن تعرف كلُّ الكتابات التمهيدية على هذا الوتر الحساس عند القارئ، وأن تعبّر عن ذلك بشكل صريح، كما تُظهر هذه النصوص: «هدفنا الوحيد الجدوى التربوية والإبلاغ التعليمي، وبهذا الصنيع يغدو الكتاب أداة ثقافية إذ بواسعه أن يمكن القارئ العادي من الاسترسال مع صفحاته متبعاً قصة اللسانيات في يسرٍ، وعلى غير تراكم فني»<sup>(15)</sup>.

و جاء في مقدمة كتاب تمهيدي آخر: «أقدم للقارئ العربي توطة نساعده على معرفة اللغة، وتهيءه لطبع الخطوات اللاحقة بيسرٍ ومردود كبيراً»<sup>(16)</sup>.

والى الغاية نفسها تشير كتابات تمهيدية أخرى. يقول صاحب كتاب مدخل إلى علم اللغة: «هذا كتاب يضم فصولاً تمهيدية في علم اللغة، تقرب حفاظه الأساسية»<sup>(17)</sup>. وهو الغرض نفسه الذي يرومها عبد العزيز حليلي من تأليف كتابه. يقول: «الغرض من مواضيع هذه المجموعة التعريف بأسس اللسانيات العامة، ووصف بعض أدواتها الإجرائية وتوضيح أهم أهدافها، وكذا المساهمة في تطوير وإغناء أساليب بحثها»<sup>(18)</sup>.

ولا تكتفي بعض الكتابات بمثل هذه الإشارات الواضحة، بل تسعى إلى إغراء المتلقي بعبارات محفزة لاستدراجه إلى خبايا المقروء، كما نقرأ في هذا النص: «قصدنا دعوة القارئ العربي إلى تلوق هذا العلم الحديث، والإلمام به، من أجل ذلك هو كتاب تمهيدي»<sup>(19)</sup>.

إنّ الغاية التعليمية لا تقتصر على الكتابات التمهيدية ذات الصلة باللسانيات العامة، بل تظهر بوضوح في باقي أصناف الكتابة اللسانية التمهيدية كالصواتية التوليدية: «هذه المراسة تمكّن القارئ من التعرّف على مختلف الاتجاهات الصواتية

(15) عبد السلام المسني، اللسانيات من خلال النصوص، ص.6.

(16) التهامي الراجي، توطة في علم اللغة، ص.5.

(17) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص.7.

(18) عبد العزيز حليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، ص.3.

(19) ميشال زكريا، الأكسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص.16.

في إطار الصواتة التوليدية التي تكون جزءاً من النحو التوليدي التحويلي<sup>(20)</sup>، والسيميائيات: «لا أتوخى من هذا الكتاب سوى تقديم مجموعة من المعارف الضرورية والمفاهيم الأساسية للسيميائيات»<sup>(21)</sup>.

وتشير الغاية التعليمية بشكل أكثر كثافة في مقدمات الكتب اللسانية التمهيدية المترجمة، وربما يعود سبب ذلك إلى أن هذه الكتب موجهة، في الأصل، إلى قارئ غير القاري العربي، إذ يلتجأ المترجم إلى هذا التكثيف والتركيز لدرء كل أشكال الالتباس، ولاستقطاب أنظار القراء. جاء في مقدمة كتاب تمهيدي مترجم: «هو مرجع بسيط، يصل إلى حقائق الاتصال الشفهي، دونما الكثير من التعميق الذي تميز به بعض الكتب الأخرى في هذا الموضوع، إذ إنه يحتوي على العديد من الصور والجدواط والأشكال الإيضاحية، وهو مهم بشكل رئيسي بكيفية إيصال الفكرة من دماغ المتكلم إلى دماغ المستمع»<sup>(22)</sup>.

والى الهدف نفسه يشير مبارك حنون في تقادمه لأحد الكتب المترجمة، يقول: «ومن الأكيد أن القيام باختيار هذا النص وتعريبه يخدم هدفين اثنين: الهدف الأول ويكتمن في تقديم المعرف المحدثة الجديدة وتعديلمها على أوسع القراء، والهدف الثاني يتجلّى في محاولة تأصيل هذا العمل وجعله جزءاً لا يتجزأ من بنية الثقافية عملاً على استنهاضها، وذلك انطلاقاً من معاودة النظر في مكوناتها، وفي بيانها على أسس معرفية صلبة وجديدة»<sup>(23)</sup>.

تشير هذه النصوص المقتطفة من مقدمات بعض الكتابات اللسانية التمهيدية، إلى الوظيفة التعليمية التبسيطية باعتبارها وظيفة غايتها تقديم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ، بالتركيز على مفاهيم غايتها الإثارة والإغراء وجلب المتلقى كما يظهر من خلال هذه العبارات: الجندي التعليمية...، الإبلاغ التعليمي...، تهيئة (القارئ)...، تقرب حقائقه (علم اللسان)...، توطئة نساعده (المتلقى)...، تهيه لتبّع...، تقرب حقائقه...، توضح أهم أهدافها (اللسانيات)...، تعريف الدارس

(20) إدريس السعري وشني، مدخل للصواتة التوليدية، ص.1.

(21) مبارك حنون، دروس في السيميائيات، ص.5.

(22) بيتر، وأخرون، المنظومة الكلامية، ص.13.

(23) مارسيلو داسكار، الاتجاهات السيميوЛОجية المعاصرة، ص.11.

العائد بأصول... ومناهج... تدوق... هذه الدراسة تمكّن القارئ... هو مرجع بسيط...<sup>(24)</sup>

ويتّحد حضور الوظيفة الانفعالية التأثيرية في التعريف باللسانيات أشكالاً مختلفة:

#### أولاً: تعريف اللسانيات بالإشارة إلى أهميتها:

تُعرَّف اللسانيات في بعض الكتابات اللسانية التمهيدية بالإشارة إلى أهميتها، والمكانة التي تضطلع بها بين العلوم الإنسانية، فقد «أصبحت اللسانيات تحتلّ موقعاً مركزياً داخل المعلوم الإنسانية الشيء الذي جعلها تفرض عليها نموذجها التحليلي ومعجمها المفهومي»<sup>(25)</sup>، وتُفسّر تلك الأهمية بالإقبال المتزايد عليها، حيث اكتسبت قضايا علم اللغة الحديث رواجاً في الجامعات العربية، وأقبل كثير من الدارسين على متابعتها، والتخصص فيها، من حيث كانت مخرجاً من الحائط المسود الذي وقفت عنه دراسات النحو والصرف واللغة من بعيد»<sup>(26)</sup>.

وقد شمل هذا الاهتمام كل مجالات البحث الإنساني، وأخذ «يزداد مع مرور الأيام كما وكيفاً، وهذا ما يفسّر حصول طفرة كبيرة في عدد الكتب والأطروحات والمحاضرات والندوات في هذا الحقل المعرفي، مما يدلّ بلوره على مدى تأثير اللسانيات في الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية»<sup>(27)</sup>. وهي أهمية تجعل اللسانيات في مقدمة كل العلوم الإنسانية مما يوجب، بل ويحتم، على القارئ الإمام بمبادتها وأصولها إنّ هو أراد مسيرة الركب والانخراط في دائرة الثقافة المعاصرة.

على النهج نفسه تسير بعض الكتابات الأخرى، تقرأ في مقدمة كتاب تمهيدي يُعرف بالنظرية التوليدية: «لا أقصد بهذه الترجمة أن أدفع إلى نظرية أو أروج لمذهب، وإنما هي محاولة لمعارفة نظرية علمية أثرت في الفكر اللغوي الإنساني

(24) هذه العبارات مستوحاة من المؤلفات المذكورة آنفاً.

(25) مبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، ص.5.

(26) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص.3.

(27) ابن رشد المعتمد ومحمد خريص، ملارس علم اللغات، ص.3.

أكثر من ربع قرن، وما زال أثراها واضحًا، حتى اليوم، في دراسات وأبحاث علماء اللغة المعاصرین، حتى قبل إن مكانة أي نظرية لغوية لا يمكن أن تتجاهل نظرية شومسكي، بل إن مكانة أي نظرية وإنجازها في حقل الدراسات اللغوية المعاصرة يتحدد بعده صلتها بنظرية شومسكي، فربما وبعداً، أو نقداً وتعديلًا<sup>(28)</sup>.

ويشير إلى هذه الأهمية وهذه المكانة حمزة بن قبلان المزيني في تقادمه لترجمة أحد كتب شومسكي (1928): «يتبوأ نعام شومسكي مكانة في تاريخ اللسانيات لا يدانيه فيها إلا القلة من العلماء. فلقد بدأ توجهاً جديداً في دراسة هذا الموضوع منذ أن نشر كتابه البنى التركيبية في سنة 1957، فأحدث بذلك ما يشبه الانفصال عن المناهج التي كانت تتبعها اللسانيات، وعن الأهداف التي كانت ترسمها نفسها. فلم يعد الهدف وصف العادة اللغوية التي يجمعها النادرس، بل صار تفسيراً يقصد إلى اكتشاف ما يكمن وراء الظاهر الذي تمثله هذه المادة اللغوية. وكان هذا الهدف هو الدافع وراء كل التغيرات التي طرأت على اللسانيات منذ 1957م. فكل نموذج مقتراح يقترب خطوة من ذلك الهدف، ذلك أنه يمهّد السبيل إلى اقتراح نموذج آخر أكثر إحكاماً وكفاءة»<sup>(29)</sup>.

وهو النهج الذي يسلكه مؤلف آخر في إشارة واضحة إلى أهمية الدلالية: «إن الاهتمام يتركز اليوم على «قطاعات» دلالية أدنى مما تتصف به هو التمدد، والتنوع، والتباين، والتشعب، ويتوفر أغلبها على أعمال رائدة»<sup>(30)</sup>.

فالإشارة إلى أهمية اللسانيات، أو أحد قطاعاتها يُشكّل بؤرة اهتمام الكتابة اللسانية التمهيدية دون استثناء.

### ثانياً: تعريف اللسانيات من خلال موضوعها:

تقدّم اللسانيات إلى القارئ العربي أيضاً بالإشارة إلى موضوعها يقول علي عبد الواحد وافي: «موضوعات علم اللغة موضع عناية عدد كبير من أعلام الباحثين في أمم الغرب. وقد بذلت في هذا السبيل جهود قيمة مشكورة، بلغ بفضلها هذا

(28) جون ليونز، نظرية شومسكي اللغوية، ص.7.

(29) نعام شومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ص.5.

(30) رولان بارت، مبادئ في علم الأدلة، ص.6.

العلم درجة راتية من النضج والكمال، فوضاحت حدوده ومناهجه، وهنلت أساليبه وطرق دراسته، وتميزت فروعه بعضها من بعض، واختص في كل فرع منها عدد كبير من العلماء، فتوفروا على دراسته، وقلوا مسائله بحثاً. من ثم أصبحت مراجع هذا العلم من أكثر مراجع العلوم عدداً، وأوسعاها نطاقاً، وأدقها بحثاً، وأجلها قيمة<sup>(31)</sup>.

إنَّ موضوع اللسانيات هو دراسة اللغة «واللغة التي تدور حولها مباحث علم اللغة وعلومها، وتتخنلها موضوعاً لدراستها ليست لغة بعينها، وإنما هي اللغة التي تتمثل في كل الكلام الإنساني، فالأصول والخصائص الجوهرية التي تجمع بين سائر اللغات في كل صورها هي موضوعات علم اللغة... وليست لغة بعينها بل اللغة من حيث هي وظيفة إنسانية عامة»<sup>(32)</sup>.

وهذا ما يذهب إليه مؤلف كتاب علم اللسان عندما يشير إلى أنَّ اللسانيات تدرس «كل أشكال اللغة وألوانها وتغيراتها وتطوراتها، وتركز اهتمامها على كل ما يرتبط بموهبة الكلام التي تميز الإنسان عن سواه (... ) وبهم اللسانيون إلى جانب اللغات الحية - باللغات الميتة - التي لا تتكلم بها آية جماعة بشرية»<sup>(33)</sup>.

ييدُّ أننا نجد من يجعل موضوع اللسانيات أعمَّ وأشملَ، فهي «العلم الحديث الذي موضوعه اللغة في ذاتها، ولذاتها (وهو مفهوم فردينان دو موسور) وينطوي تحته كل المصطلحات المعروفة، وهي: علم اللهجات *Dialectologie*، وعلم الاستقراق التاريخي *Etymologie*، والنحو *Grammaire*، والمعاجم *Lexicologie*، والصرف *Morphologie*، والأعلام *Onomastique*، والفيلولوجيا *Philologie*، وعلم الأصوات العام *Phonétique*، وعلم الأصوات التشكيلي *Phonologie*، وعلم الدلالة *Sémantique*، وعلم الأسلوب *Stylistique*، وأسماء البلدان *Toponymie*»<sup>(34)</sup>.

إنَّ أغلب التعريفات التي تقدمها الكتابة اللسانية التمهيدية ترتكز على موضوع اللسانيات، إلا أنَّ الموضوع لا يقدُّم دائمًا بالدقة المطلوبة كما سنبيِّن لاحقاً.

(31) علي عبد الواحد وافي، *علم اللغة*، مقدمة الطبعة الأولى.

(32) الببراوي زهران، *مقدمة في علوم اللغة*، ص.5.

(33) رضوان القضماني، *علم اللسان*، ص.11.

(34) عبد الصبور شاهين، *في علم اللغة العام*، ص.7.

### ثالثاً: تعريف اللسانيات من خلال منهاجها:

نحا هذا المنحى غير واحد من مؤلفي الكتابة اللسانية التمهيدية؛ إذ تقدم اللسانيات إلى القارئ العربي باعتبارها منهاجاً علمياً تطبعه الدقة والوضوح، فقد نجحت في «تطوير منهاج علمي» متماسك، له أدوات واضحة، وإجراءات قوية، ومصطلحات مستقرة، وقد أصبح علم اللغة دون نزاع سيد العلوم الاجتماعية، و«نموذجاً لتطبيق مناهج «العلم» عليها»<sup>(35)</sup>.

إن منهاج اللسانيات غير مسبوق في مجال الدراسات اللغوية، والسر في ذلك ما يعتمد من «مناهج ووسائل محدثة لا تقتصر على هذه اللغة دون غيرها»<sup>(36)</sup>.

### رابعاً - من مبادئ الدرس اللغوي إلى اللسانيات:

يأخذ التعريف باللسانيات، ومحاولته تقريبها من القارئ العربي شكل مقارنة بين مبادئها ومبادئ التراث اللغوي؛ إذ يعتقد أصحاب هذا التوجه أنّ من شأن ذلك مساعدة القارئ على فهم مبادئ اللسانيات الحديثة، وقد تحول ذلك إلى افتتاح يُعبر عنه سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي بالقول: «افتتاحاً بضرورة الربط بين التراث ومناهج علم اللغة الحديث، كان لا بد من المقارنة وال مقابلة لعل في هذا تأصيل علم اللغة»<sup>(37)</sup>.

وتحضر هذه الرغبة بحماس أكبر عند التهامي الراجحي، يقول: «إن لنا - نحن العرب - في هذا الباب علماً قديماً، بل ركاماً من هذا العلم، فهل من الصواب أن نفرط في هذا الكنز بدعوى أنه جد جديد في الموضوع؟ أفلًا يكون من الرصانة أن نحاول ربط الماضي بالحاضر، لا سيما وأن هذا الماضي مشرق وواسع (...). لهذا كان لزاماً علينا أن نربط الحديث بالقديم»<sup>(38)</sup>.

كثيراً ما نقع على مثل هذه الآراء، وإن كنا نجد مواقف أخرى تقف على طرف نقىض مع ما ذكرناه؛ إذ تعتبر التوفيق خلطاً واضطراباً لا يساعد على فهم

(35) سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي، *مبادئ علم اللسانيات الحديث*، ص.5.

(36) محمد قدور، *مبادئ اللسانيات*، ص.6.

(37) سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي، *مبادئ علم اللسانيات الحديث*، ص.6.

(38) التهامي الراجحي، *توطئة في علم اللغة*، ص.5.

القارئ بل يشوش عليه ولا ييسر له متابعة التصورات والمناهج الحديثة في علم اللغة<sup>(39)</sup>. الواقع أن الاتجاه الأول قد ساد في ثقافتنا العربية حتى غدا يشكل اتجاهًا قائم الذات، هو ما يُعرف بلسانيات التراث<sup>(40)</sup>.

وإذ يتضح أن تقديم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ في الكتابة اللسانية التمهيدية يأخذ صوراً مختلفة، فإن ذلك لا يعني الخروج عن المقاصد العامة التي ترومها تلك الكتابة، وهي تقريب اللسانيات من القارئ وإثارة انتباذه لها باعتبارها معرفة حديثة، لتبقى تلك التعريفات متداخلة ومتكاملة، وكل تمييز بينها تمييز إجرائي لا غير.

### 3.1.2.1.3. الوظيفة المرجعية/الإحالية

إن إحالة المؤلف على مصادره ومراجعه يكون بهدف كسب ثقة المتلقي واستدراجه إلى خيال الكتاب، فمراجع الكتاب ومصادره تُكسب الكتاب مصداقية أكبر عند القارئ، لأن أهمية المؤلف وقيمة تتحدد على الأغلب بالمصادر التي اعتمدتها منطلقاً في دراسته، ونعني بالمصادر هنا كلّ ما يعتمد الباحث في دراسته، وتحدد هذه المصادر الأبحاث التي انطلق منها الباحث أو استند إليها للوصول إلى نتائج معينة. ويتدرج في هذا السياق إحالات الباحث إلى غيره من الباحثين المشغليين بنفس القضية، أو العاملين معه في نفس الحقل، أو في حقول معرفية أخرى يكون في حاجة إليها<sup>(41)</sup>.

وبتتبعنا لمصادر الكتابة اللسانية التمهيدية، يمكن أن تُميّز في مرجعياتها بين مرجعين:

#### \* مرجعية غربية:

يُتم التركيز - هنا - على مصدر واحد دون سواه، أو على مجموعة من المصادر الغربية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الكتاب والمواضيع التي يعالجها، فإن كانت هذه المواضيع متنوعة كانت المصادر كذلك؛ أما إذا كان الموضوع يصبُّ

(39) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص.7.

(40) ينظر: الفصل المعايلى.

(41) مصطفى غلقان، اللسانيات العربية الحديثة، ص.65.

في اتجاه واحد فإنَّ المصدر المعتمد يكون واحداً. وإنْ كانت هذه المسألة لا تحضر بهذا الشكل المعياري دائمًا.

يشير مؤلفاً كتاب علم اللسانيات الحديث إلى مصادرهما بالقول: «إن الفلسفة والمبادئ التي يقوم عليها هذا الكتاب، والمحاور التي تدور حولها إطاراته النظرية مبنية على الأسس والأفكار والفلسفة التي يقوم عليها المرجع التالي: R.H Robins, <sup>(42)</sup>*General Linguistics, An Introduction, third edition, New York, Longman Inc, 1980*».

#### \* مرجعية مزدوجة:

تظهر ازدواجيتها في جمعها بين ما هو عربي وما هو غربي، (بين ما هو تراثي، وما هو حديث)، وتنعدى ذلك أحياناً إلى الجمع بين ما هو عام وما هو خاص. فـأحمد محمد قدور، وهو مؤلف أحد الكتب التمهيدية، يشير إلى مصادره بالقول: «أما مصادر هذا الكتاب فهي مجموعة من المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية، ومجموعة أخرى من مصادر عربية لغوية متنوعة منها ما هو منحى لساني عام متاثر بالدرس الأجنبي، ومنها ما هو ذو منحى لغوي خاص بالعربية وعلومها. إضافة إلى جملة من الكتب القديمة والحديثة مما كان مجالاً لاستمداد الأنكار الجزئية، أو الأمثلة والشواهد المتعددة، وهناك أيضاً مجموعة من الدوريات العربية التي حوت دراسات مهمة، وكذا أجنبية موضوعة باللغتين الإنجليزية والفرنسية»<sup>(43)</sup>.

#### 4.1.2.1.3. الوظيفة الإيديولوجية

إنَّ الوظائف المحددة آنفًا تعود لتألف وتتوحد لخدمة وظيفة أساس هي الوظيفة الإيديولوجية، وهي الوظيفة الاستراتيجية التي تصبُّ فيها كل فنون الوظائف الأخرى، وتتركز عليها أهداف الكاتب ومقاصده العامة؛ فالمؤلف يسعى جاهداً إلى جلب القارئ من خلال التأثير فيه، وحثّه على اقتحام فضاءات النص، وكأنه يشير من خلال كلِّ ما يقوله إلى القارئ بالقول: «ألا يستحق ذلك محاولة القراءة والمناقشة؟»<sup>(44)</sup>.

(42) سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي، علم اللسانيات الحديث، ص.8.

(43) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص.8.

(44) عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونتيكا، ص.14.

ويغلب على مقدمات الكتب اللسانية التمهيدية كلًّا أشكال الإشادة بعزاها وتفردُها موضوعاً ومنهجاً، وهي دعوة صريحة إلى الإقبال على قراءة الكتاب وتبني أفكاره.

#### 5.1.2.1.3. الوظيفة الإخبارية/ التقويمية/ النقدية

لا تخلو الكتابة اللسانية التمهيدية من وظائف إخبارية تفيدها كثيراً في تكوين صورة، ولو عامة، عما يطبع اللسانيات داخل ثقافتنا من قضايا وإشكالات، ومن المعطيات التي نستشفُها:

**المُعطى الأول:** اختلاف اللسانيين حول تصورهم للبحث اللساني، وهو اختلاف يتعذر حدود الاختلافات القائمة بين المدارس والتوجهات اللسانية - لأنَّه لو كان كذلك لكان اختلافاً مشروعاً - إلى اختلافات في الأصول والمبادئ، وهذا مكمن الإشكال؛

**المُعطى الثاني:** تخلف اللسانيات في الثقافة العربية، مقارنة بمعطياتها في الغرب، وهذا ما يُستخرج من مضمون الكتب اللسانية التمهيدية؛

**المُعطى الثالث:** غياب التنسيق بين اللسانيين داخل القطر الواحد، وداخل الأقطار العربية عموماً؛

**المُعطى الرابع:** عدم مراعاة «القطاع» في مجال اللسانيات، التي خلخلت الكثير من معطيات علم اللغة التقليدي، ويرتُب على ذلك عدم مراعاة «نقطة اللاعودة التي يبدأ منها علم ما»؛

**المُعطى الخامس:** الخلل المنهجي في التحليل، وهذا يجعل الكثير من الكتابات التي تنسب نفسها إلى اللسانيات بعيدة كلياً عن البحث اللساني بمعناه العلمي الدقيق.

إنَّ المعطيات السابقة، وإنَّ عرضناها بيايجاز، فهي تلوح بإشكالات البحث اللساني في الثقافة العربية، لتؤكد ما ذهبنا إليه في المباحث السابقة؛ حيث عرضنا لبعض عوائق البحث اللساني العربي ولبعض إشكالياته. وهذا يحملنا على الظن أنَّ العوائق المطروحة أكبر من أن تُحصر في جوانب معينة، لكنَّ السؤال الهام هنا

هو: ألا تحمل الكتابة اللسانية التمهيدية، في بعض جوانبها، قسطاً من المسؤولية في تخلف البحث اللساني العربي، خصوصاً أنَّ هذا النوع من الكتابة موكول إليه - قبل غيره من أصناف الكتابة اللسانية الأخرى - مهمة إثارة المتلقي العربي، وتزويده بمعرفة سليمة منهجاً وموضوعاً. فهل نجحت الكتابة اللسانية التمهيدية في معاها هذا؟ وهل كانت وفية لتعاقداتها مع القارئ؟ أم أنَّ الشعارات التي تفيض بها عنوانتها وخطاب مقدماتها ردود متتشحة تستر بها على نفائصها؟ هذا ما سنجيب عنه في المبحث المولى الذي سنخصصه لإشكالات التلقي في الكتابة اللسانية التمهيدية.

### 2.3. إشكالات التلقي في الكتابة اللسانية التمهيدية

تبليغ العناية بالقارئ ذروتها في جمالية التلقي، ويبدو أنَّ ما أولته الكتابة اللسانية التمهيدية من عناية بمتلقيها لا يخرج عن ذلك، لكنَّ الملاحظ أنَّ عناية جمالية التلقي بقارئها تتأسس على مبدأ التفاعل بين النص والقارئ وعلى ناتج التلقي. وناتج التلقي هو ما مستوقف عنده من خلال التساؤل التالي: هل يخدم ناتج التلقي في الكتابة اللسانية التمهيدية الغايات التي سطرتها هذه الكتابات؟ وهل جاءه مستحيلاً لها؟ أو لنقل بعبير أدق: إذا كان القارئ بعيد النظر في تنظيم ما يتلقاه ليخدم وظيفة معقولة قبلَ (الوظيفة التعليمية التبسيطية هنا)، ليصل إلى فهم ترتيبية الذات القارئة وترتاح إليه، فهل نجحت الكتابة اللسانية التمهيدية في تحقيق هذا الهدف؟

إنَّ الإجابة عن هذه التساؤلات تقضي بالضرورة متابعة متأنية لمحتوى الكتابات اللسانية التمهيدية، والربط بينها وبين ما تشير إليه عنوانتها وخطاب مقدماتها، وسنعتمد في تحليلنا على ما تسميه نظرية التلقي: الواقع والتلقي باعتبارهما «حجرًا الزاوية لنقد استجابة القارئ حيث تجمع مناهجهما بين (التلقي) الاجتماعي التاريخي و(الواقع) النظري النصي، ولا يمكن لنقد استجابة القارئ أن يكون مثمراً إلا إذا كان تياراه المختلفان هذان يتضادان ويتفاعلان»<sup>(45)</sup>.

يفتح التلقي آفاقاً واسعة لدراسة المؤلفات، والنصوص، والكشف عن

(45) فولفغانغ إيزر، «نقد استجابة القارئ»، ص211.

إمكاناتها وقدراتها على التأثير في القراء من خلال التركيز على الكتاب/النص، وترعيته، وأفق الانتظار، ونوعية القاريء وقراءته...، وبذلك يكون التلقّي مؤشراً على أنواع التفضيل وضروب الميول التي تظهر استعداد القاريء<sup>(46)</sup>، أو على أنواع الإخفاق وضروب النفور التي تُظهر استهجانه ونفوره.

### 1.2.3. أي قاريء لأي كتابة لسانية تمهيدية؟

نعتبر قاريء الكتابة اللسانية التمهيدية قاريءاً ضمئياً بالمعنى الذي حدده أميرتو إيكو (Umberto Eco) لهذا القاريء، فهو موجود بالنسبة إليه داخل النص، وعلى الباحث أن يستخرجه منه. وهو بالنسبة إلى فولفغانغ إيزر (Wolfgang Iser) ليس شخصاً خيالياً مدرجاً داخل النص، ولكنه دور مكتوب في كل نص، وعلى هذا الأساس يعني نقد استجابة القاريء، كما يقدمه إيزر، بما يحدّثه النص في أذهان المتكلمين.

إن تحديد طبيعة القاريء المتكلمي بالنسبة إلى الكتابة اللسانية التمهيدية أسواء من حيث نوعية ثقافته العامة، أو من حيث مستوى المعرفي في مجال البحث اللغوي، يلعب (...) دوراً كبيراً في مدى تحقيق المهمة الملقاة على هذا الضرب من الكتابة والمتمثلة في تيسير المعرفة وتقريبها من ذهن القاريء العربي، سواء كان قاريءاً عادياً أم له معرفة نسبية باللسانيات. فكل كتاب كما نعرف جمهور معين من القراء، ويبدون تحديد لطبيعة الجمهور القاريء من حيث مستوى ووعيه لا تتصور أن عملية التأليف ستكون مجديّة<sup>(47)</sup>.

ورغم نجاح بعض المؤلفات اللسانية التمهيدية في تحديد قارتها، فإنَّ الملاحظ أنَّ مؤلفات كثيرة أخرى لم تهتم إلى تحديد صائب ودقيق لهذا القاريء، حتى وإن كانت مؤلفات تمهيدية تبسيطية. هذا ما نقرأه مثلاً، في مقدمة كتاب علم اللسان: «لا أستطيع أن أشكّن من يكون قاريءِ الآن، ولا أستطيع أن أخمن أية عيّنٍ تتابعُ الآن حروف كتابي هذا وكلماته وأسطره، ولا أدرى في أية بد وقع، أهي يد يافع ينوق للمعرفة، ويشحرق لها، أم يد شاب بدأ يحدد موقعه في حياة

(46) المرجع السابق، ص211.

(47) مصطفى علغان، اللسانيات العربية الحديثة، ص101.

مجتمعنا، أم أنها يد كهل اعتاد على موقف محدث من كل جديد أو قديم؟<sup>(48)</sup>. كهل محتوى الكتاب بكل هذا التعقيد وهذا الغموض؟ وهل حجم الكتاب بهذه الصخامة التي تحجب وضوح الرؤية؟

### 2.2.3. الكتابة اللسانية التمهيدية وأفق انتظار المتنلقي

تلتزم الكتابة اللسانية التمهيدية بالجانب التعليمي التيسيفي، ويعطى القارئ المبتدئ المفاسيح التي تمكّنه من فك مُستخلقات اللسانيات، وتمكينه من مبادتها، وهذا ما تنطق به عنواناتها وخطاب مقدماتها كما رأينا. غير أنّ ما يُعبر عنه منّ بعض هذه الكتابات يبقى، في غالبيته، مغایراً بل مناقضاً لتلك الأهداف المعلنة، وهذا يخلق فجوة بين ما يُحفّز المتنلقي على القراءة وبين ما يقرأه فعلًا، مما يشوش على أفق انتظاره. فأغلب المؤلفات اللسانية التمهيدية لم تحرص على انسجام عنوانها وخطاب مقدماتها مع متنها، بحيث لا تفي أغلب المتنون بما جاء في المقدّمات، التي تجعل من كلّ ما ترخر به، من آراء وأفكار، ومشاريع نظرية، وهمّا. فيلفي القارئ نفسه غير مشدود إلى ما يقرأ مما يُوجّه القراءة نحو أهداف غير معلنة فيتحول ذلك إلى إشكالات للتلقّي.

وبالنظر إلى التعريفات التي تقدّمها الكتابة اللسانية التمهيدية نلاحظ اختلافاً واضحاً في تصوّرها لمستوى القارئ المبتدئ، كما نجد اختلافاً في منطالياتها النظرية والمنهجية، ونلاحظ بهذا الخصوص طغيان الاتجاه الوصفي على غيره من الاتجاهات الأخرى، إذ نكاد نعدم تعريفات للغة من وجهاً نظر توليدية مثلاً. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى المكانة التيحظيت بها اللسانيات الوصفية خلال فترة من الفترات، فطال هذا التأثير مجالات البحث اللغوي، كما طال مجالات أخرى، (الأدب والفلسفة...). كما يمكن أن يعزى ذلك إلى حداثة الاتجاهات اللسانية الأخرى في ثقافتنا، وإن كان من غير المقبول أن نتحدث اليوم عن هذه الحداثة ما دامت اللسانيات التوليدية قد رسمت أقدامها، وإليها تُوكّل مهمة قيادة البحث اللساني المعاصر.

ويلاحظ من تتبعنا للكتابة اللسانية التمهيدية أنّ الاتجاه البنّيوي لم يستأثر

(48) رضوان القضماني، علم اللسان، ص.5.

باهتمام المؤلفات ذات الصلة بعلم اللغة العام فقط، بل طال أيضاً بعض القطاعات اللسانية الأخرى، كعلم الدلالة؛ إذ إن بعض المؤلفات التي تروم تقرير هذا الاتجاه من القارئ العربي، تكتفي بما يدخل في علم الدلالة البنائي، يظهر ذلك في كتاب *علم الدلالة* لأحمد مختار عمر، الذي لم يسع إلى تطوير كتابه وفق آخر مستجدات النظريات الدلالية، رغم أن الكتاب طُبع عدّة مرات. ويُعلّم المؤلف أسباب ذلك بقوله: «القضايا المطروحة في علم الدلالة ليست مما يمكن الإلمام به، أو صرّه في كتاب واحد، وبخاصة منذ تداخلت مناهجه مع مناهج النحو، بعد مقالة Fodor و Katz الرائدة عام (١٩٦٣م)، التي قادت إلى دمج الفرعين داخل إطار القواعد التحويلية، وتوسعت اهتمامات هذا العلم لتشمل التراكيب وتحليل الجمل بيان علاقات كلماتها بعضها ببعض، وإظهار كيفية ارتباط الجمل منطقياً بالجمل الأخرى»<sup>(٤٩)</sup>.

لقد انتبه المؤلف لهذا النقص، غير أنه حاول تجاوزه بالالتزام بإصدار مؤلف مكمل لما جاء في كتابه، يقول: «رأيت أن أذكر، في هذا الكتاب، على الجانب الأول من الدراسة الدلالية، وهو المعانى المعجمية، مع بعض إشارات سريعة إلى الجانب الآخر حين يكون ذلك ضرورياً، مؤجلاً المعالجة التفصيلية إلى كتاب مستقل، أرجو أن أفرغ من مادته قريباً»<sup>(٥٠)</sup>؛ وهو وعدٌ فرّ عليه حين من الدهر، ومع ذلك لا نعرف إلى حدود اليوم مؤلفاً في علم الدلالة يُكمل هذا المؤلف، وهذا يعني تحلل الكثير من المؤلفين من مسؤولياتهم تجاه القراء، وذلك لا يخرج عن عوائق التقليدي.

### 3.2.3. الأشكال الموضوعي:

يلاحظ قارئ الكتابة اللسانية التمهيدية ارتباكاً واضحاً في تحديد موضوع الدرس اللساني تحديداً دقيقة، فقد أشرنا آنفًا إلى التعديل الذي يعطيه عبد الصبور شاهين لعلم اللغة والمواضيع التي يدرجها تحته، غير أن ما أدرجه المؤلف تحت اسم «علم اللغة» و«علم اللغة العام»، يحتاج إلى وقفة مطولة لإزالة ما تحمله مثل

(٤٩) أحمد مختار عمر، *علم الدلالة*، ص.٦.

(٥٠) المرجع السابق، ص.٧.

هذه التحديدات من غموض وخلط. هل تندرج الفيولوجيا وعلم اللهجات وأسماء الأعلام وأسماء البلدان وعلم الاشتغال التاريخي تحت مصطلح *linguistique*? إنها علوم لغوية مساعدة لللسانيات، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال من اللسانيات العامة، وهذا - على الأقل - منذ أن أصبحت اللسانيات إطاراً لغرياً مستقلاً عن غيره من المعارف اللغوية في بداية هذا القرن<sup>(51)</sup>.

من المواضيع التي يناقشها المؤلف أيضاً: «النظريات المختلفة في أصل اللغة»<sup>(52)</sup>، و«الصراع اللغوي» و«اللغة المشتركة»<sup>(53)</sup>، و«مقاييس الصواب والخطأ في اللغة»<sup>(54)</sup>، و«القرآن والعربية»<sup>(55)</sup>، وأزمة اللغة المعاصرة»<sup>(56)</sup>، و«جذور الدعوة إلى العالمية»<sup>(57)</sup>. فهل كل هذه القضايا من علم اللغة (اللسانيات) فعلًا؟

ويحدد مؤلف آخر موضوع علم اللسانيات بأنه كل: «أشكال اللغة والوانها وتغيراتها وتطوراتها وتركز اهتمامها على كل ما يرتبط بموهبة الكلام التي تميز الإنسان عن سواه. هذه الموهبة التي تمكن الإنسان من نقل أفكاره باستخدامه أصواتاً معينة. يحاول اللسانيون فهم هذه الموهبة المكتسبة والطريقة التي وضع بها لغتهم. إنهم يريدون فهم القوانيين التي تخضع لها ولادة اللغة وحياتها وموتها. وبهتم اللسانيون - إلى جانب اللغات الحية - باللغات الميتة التي لا تتكلم بها أية جماعة بشرية»<sup>(58)</sup>.

إن القضايا التي يعرض لها المؤلف ويعتبرها في صميم علم اللغة ليست واضحة بما فيه الكفاية، وما أوقعه في هذا الخطل هو عدم تمييزه بين ما يدخل في إطار البحث الفيولوجي، وما يدخل في إطار البحث اللساني، وهذا ما يتأكد

(51) مصطفى غلavan، اللسانيات العربية الحديثة، ص.110.

(52) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص.29.

(53) المرجع السابق، ص.211.

(54) المرجع السابق، ص.231.

(55) المرجع السابق، ص.241.

(56) المرجع السابق، ص.255.

(57) المرجع السابق، ص.26.

(58) رضوان القضماني، علم اللسان، ص.11.

من تحديده الغرائي والكُرْنَفَالِي (carnavalesque) لمهمة اللسانى. يقول: «ونجد اليوم بين علماء اللسان رحلة وكشافين يقطعون المسافات الشاسعة حاملين حقائبهم وخياهم على ظهورهم ليدرسوا لغات ولهجات قبائل وشعوب تعيش على خط الاستواء، أو تقطن غابات الأمازون، أو تسكن في سيبيريا والمناطق القطبية، أو على قمم جبال باميير. ويتنقل هؤلاء اللسانيون بالطائرة أحياناً، وعلى الجمال أحياناً أخرى، بالزوارق طوراً وعلى الرحالات التي تجرها الكلاب طوراً آخر، تراهم يتسلقون الجبال كما يفعل الأبطال الأولمبيون متوجهين نحو هدف محدد لهم، إلى تجمع بشري ناه حيث لا يزال يعيش حتى يومنا هذا من يتكلّم بلغة كانت ذات يوم واسعة الانتشار»<sup>(59)</sup>. فهل يدخل هذا ضمن اختصاصات اللسانين؟!!

لم تخرج باقي مواضيع الكتاب نفسه عن مثل هذه التحديّدات، التي يحاول المؤلّف من خلالها تقديم علم اللغة إلى القارئ، حيث يعرض لمواضيع من قبيل «هل للحيوان لغة؟»<sup>(60)</sup> (ما هي نظريات المعلومات؟)<sup>(61)</sup> «اللغة الإذاعة ولغة الكتابة»<sup>(62)</sup>.

إنّ هذه المحاور بعيدة عن البحث اللسانى في ثوبه الجديد، على الأقل، ولذلك فهي ليست ضرورية بالنسبة إلى كتاب تمهدى الغرض منه تقديم مبادىء اللسانيات إلى القارئ المبتدئ، وهو الهدف الأساس الذي لأجله ألف الكتاب: «إن بي رغبة عارمة لأن أفت اهتمام قارئي إلى علم جديد ما يزال في ريعان الشباب، هو علم اللسان ‘أو اللسانيات أو الألسنية’، عليه يجد ما يفيده فيستفيد ويُفيد، ويُجهّه كما أحببته أنا، أو على الأقل دون أن يتخلّ منه موقفاً لا مبالياً. وكلّي أمل أن تثير كلماتي اهتمام بعضهم فيتابعوه أو يتخصصوا به»<sup>(63)</sup>.

إنّ ما جاء في محتويات الكتاب يجعل أمل المؤلّف صعب التتحقق، بالنظر إلى الكيفية التي عرض بها اللسانيات، والتي توقع القارئ في الكثير من اللبس يصعب معه فهم اللسانيات في معناها العام والبسيط، بله التخصص فيها.

(59) المرجع السابق، ص.15.

(60) المرجع السابق، ص.27.

(61) المرجع السابق، ص.37.

(62) المرجع السابق، ص.117.

(63) المرجع السابق، ص.5.

ونجد من مؤلفي اللسانيات التمهيدية من يجعل موضوع علم اللغة هو «البحث في نشأة اللغة الإنسانية (... ) علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني والنفس البشرية (... )، وأخر مجالات هذا العلم هو حياة اللغة وتطورها (... )، وكذلك البحث في صراع اللغات وانقسامها إلى لهجات، وصراع اللهجات مع بعضها، وتكون اللغات المشتركة»<sup>(64)</sup>.

أما محمود فهمي حجازي فيحصر مجالات علم اللغة في دراسة: «بنية اللغة من الجوانب التالية:

1. الأصوات: *Phonetics Phonology*

2. بناء الكلمة: *Morphology*

3. بناء الجملة: *Syntax*

4. الدلالة: *Semantics*<sup>(65)</sup>.

ومما جاء في هذا الكتاب أيضاً الحديث عن «الأسرة اللغوية الأفروآسيوية»، و«فروع اللغات السامية وخصائصها المشتركة»، كما يعرض لفروع لغوية أخرى كـ«اللغة المصرية القديمة واللغة الكوشية»، و«اللغات الشامية»، و«اللغات الهندية الأوربية»، و«الأورالية الآتائية»، و«اللغات الإفريقية»، وأسرات لغوية أخرى في آسيا والمحيطات والعالم الجديد بما في ذلك لغة الهنود الحمر<sup>(66)</sup>.

وقد تضمن كتاب محاضرات في علم اللغة الحديث فصلاً خصصه المؤلف لعرض قضايا وإشكالات المصطلح اللساني في الثقافة العربية الحديثة تأسيساً، أو متناسياً، أنْ كتابه تمهيدي وليس هناك داع لشحن القارئ بمثل هذه الإشكالات التي قد تصرفه عن الهدف العام الذي لأجله أقبل على قراءة الكتاب، فقضايا وإشكالات المصطلح اللساني تبقى من القضايا الشائكة في اللسانيات العربية، إلى يومنا هذا.

بمثل هذا الخلط والارتباك في تحديد موضوع اللسانيات يواجهنا أغلب الكتابات اللسانية التمهيدية. ولا شك أنَّ لهذا الوضع أسبابه، ويمكن أن نذكر

(64) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه، ص 10-11.

(65) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 18.

(66) المرجع السابق، ص 186-182.

منها: غياب تقنيات البحث اللساني، والكسل المعرفي الذي يحول دون مواكبة بعض الباحثين للمستجدات اللسانية... .

إن الغاية التعليمية التي تتصدح بها أغلب الكتابات اللسانية التمهيدية تغيب بشكل ملحوظ عن جُلُّ هذه الكتابات، وهو غياب يمكن أن يعزى إلى جهل واضح بالمقصود من هذه الغاية، مما يعمق إشكالات التلقي ويزيدها تعقيداً.

#### 4.2.3 إشكالية التأصيل

يَعْمد بعض المؤلفات اللسانية التمهيدية بداعِي التأصيل إلى المقارنة بين التراث اللغوي العربي ومبادئ الدرس اللساني الحديث، وهي مقارنة لا تخلي من تعسف وإفراط في التأويل.

إن التأصيل الذي تتحدث عنه مثل هذه المقارنات يقوم على تجاهل الأصول الاستيمولوجية لكل علم، والتي من المفترض أن ترتكز عليها القراءة. فهل من المقبول أن نكلف القارئ المبتدئ عناء الدخول في مثل هذه المقارنات، ونشحنه بمقاربات مبنية على تأويلات هدفها إثبات التقاطع بين خطابين مختلفين، بل متباينين زمناً ومكاناً ومنطلقاً ومنهجاً وغاية؟

إن مقارنة من هذا القبيل تخطي هدفها لاعتبارين اثنين على الأقل:

- إما أن يكون متلقيها مُلماً بالتراث اللغوي، وفي هذه الحال لن يجد داعياً للرجوع إلى اللسانيات أو تعميق معرفته بها، لأن هذا النوع من المقارنة يجعله يعتقد أن مبادئ اللسانيات هي ما حفظه وعرفه من مبادئ تراثه اللغوي، كما نوحي إلى ذلك هذه المقارنات؛

- وإما أن يكون قارئاً جاهلاً بالتراث اللغوي فيجد في التطابق الوهمي الذي تعاول أن تثبته هذه الكتابات سبيلاً كافياً لقطع كل إشكال التواصل مع تراثه اللغوي، لأن اللسانيات - كما تعلم له - تكشفه هم الرجوع إلى المصادر النحوية، وفي كلتا الحالتين، فإن الكاتب يخطئ الهدفين، فلا هو أثبت مكانة التراث اللغوي ولا هو أثبت أهمية اللسانيات.

ويزيد الأمر استشكالاً حين تتجاوز المقارنة حدود الفهم والإفهام وتروم

أهدافاً أخرى؛ حيث يتحول الكتاب إلى عرض لمبادئ اللسانيات من أجل نبذها وتجائزها، وتركيز سلطة القديم وتأكيدها، وهذا ما يتطرق إليه مؤلف أحد الكتب التمهيدية؛ الذي حاول أن يبيّن «كيف أن علماءنا الأجلاء القدامى - إبان نهضتهم - أولوا تلك الأبحاث اللغوية جهوداً فائقة، خدمة للغة الصاد، التي هي وعاء مقدساتنا، وعلى أساس سليمة في جملتها، وعلى قدر وسعهم وامكانياتهم. إن أبحاث العلماء العرب القدامى كانت النيرasmus الذي أمه الغرب - حين نهضته حدثنا - بما أوصله الغاية، وساعدته على الرقي... فإذا ما غض الطرف بعدد بعض علمائهم على ما صنع علماؤنا... فمرجعه جهل مبين، أو حقد دفين»<sup>(67)</sup>.

عندما يطالع القارئ المبتدئ مثل هذا النص سيتبدّل إلى ذهنه، منذ الوهلة الأولى، وجود صراع وتناقض صارخين بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي، وما أكثر مثل هذه الإشارات في الكتابة اللسانية التمهيدية التي تنحرف عن غايتها التعليمية لتنساق وراء قضائياً وإشكالات تفتح أفق انتظار المتكلّمي على جوانب من الصراع الوهمي بين اللسانيات والتراث اللغوي، وهذا ما يسيء إلى الفهم والتلقي بوجه عام.

في إطار الإشكال المنهجي دائمًا لاحظنا خلال حدثنا عن الوظيفة المرجعية للكتابة اللسانية التمهيدية الأهمية التي يكتسبها الإعلان عن مصادر الكتاب (وما يلقاه من ثناء)، غير أن التعامل مع المصادر والمراجع لا يتم دائمًا بطريقة علمية مضبوطة. فبعض اللسانيين يشيرون إلى مصادرهم ومراجعهم بطريقة مجملة، سواء أكانت عربية أم غربية، قديمة أم حديثة، ولا يكلّفون أنفسهم عناء الإحالة على تلك المراجع والمصادر في متن الدراسة بالطريقة المعهود بها علمياً. لاحظنا ذلك عند غير واحد من مؤلفي الكتب اللسانية التمهيدية. يقول توفيق محمد شاهين: «استفدت في هذا الفصل، من عدة مراجع، سأذكرها مجملة، وقد لجأت إلى هذه الطريقة - هنا - بإغفال ذكر المرجع والصفحة لكل اقتباس لأنها كثيرة أولاً، ومنتفقة أحياناً ثانياً، وخشية تضُم<sup>(68)</sup> الحاشية وكثرة الأرقام والأقواس ثالثاً، بلا داع، فليرجع إليها من شاء مزيداً من الفائدة»<sup>(69)</sup>.

(67) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص.10.

(68) هكذا وردت في الأصل، ولعل المقصود «تضخم» كما يفهم من السياق.

(69) توفيق محمد شاهين، في علم اللغة العام، ص.48.

والرأي نفسه نجده عند عصام نور الدين الذي يعتبر «العزو إلى المصادر والمراجع لا يقدم في هذا البحث جديدا... لكنه قد يرهق القارئ في هواش هو بمعنى عنها، ما دعنا قد قدمنا له لائحة تكاد تكون كاملة بمصادر بحثنا ومراجعه، ويستطيع العودة إليها متى شاء... ولنا في ذلك أسوة حسنة بعض كبار العلماء من حرب وأجانب»<sup>(70)</sup>.

فهل الإحالات على مراجع البحث ومصادره يرهق القارئ فعلا؟ وهل من المعقول أن يسير على خطى العلماء الكبار وكتابه مُرْجَحة إلى قارئ يصعب عليه قراءة كتاب تمهدى؟

ومما يعمق هذا الإشكال أكثر أن المصادر والمراجع التي يحيل عليها كل كتاب من الكتابين السابقين متنوعة، ولا شك أن ما سيرهق القارئ هو التمييز في تلك الكتب بين آراء المؤلف وأراء القدماء وأراء المحدثين.

### 5.2.3. الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء

تنهض أغلب المؤلفات اللسانية التمهيدية التي بين أيدينا على مبدأ نفي بعضها البعض بأسلوب ذكي ومتاذب، يعمد فيه المؤلف إلى الإشادة بكتابه ليضمن له حظاً وافراً من القبول والاستحسان عند جمهور واسع من المتلقين. ولا يكتفي مؤلفو أغلب المؤلفات اللسانية التمهيدية بذكر محاسن مؤلفاتهم، بل يتصدرون للكتب الأخرى بالنقد - إذ صرخ أن تسمى هذا نقداً - والكشف عن عيوبها ليقدموا بعد ذلك مؤلفاتهم باعتبارها بدلاً علمياً موضوعاً. وكثيراً ما يطال الإقصاء البحث اللسانى في ثقافتنا برمتها، يقول علي عبد الواحد وافي: «موضوعات علم اللغة هي موضوع عنایة عند كبير من الأعلام الباحثين في أمم الغرب (... ) وعلى الرغم من ذلك لم يكتب فيه باللغة العربية مؤلف يعتمد به»<sup>(71)</sup>.

وغير بعيد عن هذا الرأي نقرأ في مؤلف تمهدى آخر: «أقدم للقارئ العربي هذا المؤلف الذي يفتح سلسلة من الدراسات اللغوية، وهي سلسلة أقصد من

(70) عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونتيكا، ص. 11.

(71) علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، مقدمة الطبعة الأولى.

وراءها سد الفراغ الخطير الذي يشتكى منه علم اللغة في عالمنا العربي<sup>(72)</sup>.

وإذا كان ما يشير إليه علي عبد الواحد وافي مقبولًا بالنظر إلى كونه ألف في مرحلة حد متقدمة من مراحل التأليف اللساني في الثقافة العربية، وعلى وجه التحديد إلى سنة 1941م، فإنه لا مسوغ لحديث الراجي الهاشمي عن فراغ خطير في الكتابات السانية العربية المتأخرة.

إن هذه الإشارات إلى ضعف البحث الساني، وإلى غياب مؤلفات لسانية يُعتدُّ بها في الثقافة العربية، هي إشارات ضمنية إلى أن مؤلف الكتاب يتتجاوز الدراسات السابقة، ويتدبر أخطاءها وهفواتها، ويطرح نفسه بدليلاً موضوعياً عنها.

ويتعدد النفي والإقصاء شكلاً آخر حين يلجم الكاتب إلى إغلاق كل أشكال المدح والثناء على مؤلفه ومنهجه في البحث، مع الاستغراق في مدح الذات، يقول مؤلف علم الأصوات اللغوية: «منهج البحث الذي يميز كتابنا هذا من الكتب التي سبقته هو منهج وصفي حواري، ونظن أننا لم نسبق إلى مثل هذا المنهج، في هذا المجال من قبل... لأننا نرى أن المعلومات الصوتية مطروحة في الكتب التي ذكرناها، ويستطيع كل من حصل قدرًا من الدرية على القراءة والكتابة أن يعود إليها... ولأننا نفتقر، في الوطن العربي، وفي جامعاتنا العربية، إلى المعامل الصوتية والمخبرات... فلم يبق أمامنا إلا الأسلوب العلمي الذي نخرج فيه المعلومات التي نريد»<sup>(73)</sup>.

وهذا أيضًا رأي مؤلف كتاب علم الدلالة أحمد مختار عمر الذي يقول:

«ورغم كثرة ما كتب ويكتب بغير العربية في "علم الدلالة" ومناهج دراسة المعنى من وجهة النظر اللغوية، فالملكتبة العربية فقيرة أشد الفقر في هذا النوع من الدراسات، فمنذ أن صدر كتاب المرحوم إبراهيم أنيس "دلالة الألفاظ" (عام 1958) حتى الآن لم تقدم للقارئ العربي أي دراسة علمية للمعنى بمفهومه اللغوي، تستفيد مما جد من نظريات، وما قدم من أبحاث، وما ظهر من نتائج. ولا يغنى

(72) الراجي الهاشمي، توسيع في علم اللغة، ص.3.

(73) عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونتيكا، ص.13.

في هذا المقام كتاب الدكتور كمال بشر ‘دور الكلمة في اللغة’، والدكتور مراد كامل ‘دلالة الألفاظ العربية وتطورها’ (1963)، فأولها ترجمة لكتاب صدر في فترة مبكرة من تاريخ العلم (1951) والثاني يعالج زاوية واحدة من زوايا العلم الكثيرة<sup>(74)</sup>.

هذا هو الطابع العام الذي يميز الكتابة اللسانية التمهيدية، والحال أنّ ما تقوم عليه هذه الكتابة من نفي وإقصاء، كان في الإمكان أن يستغل بشكل إيجابي ليسهم في تطوير الكتابة اللسانية بالتركيز على ما جدّ في مجال البحث اللساني فيكون التجاوز مشروعًا والنفي مقبولًا، أما أن يكون الكتاب من قبيل المعاد المكرر ففي ذلك قتل للبحث اللساني. والأكيد أنّ كلّ مؤلف يبقى محكوماً بالزمانية اللسانية والسياق التاريخي للقراءة، وهذا يجعله جديداً في مرحلة من المراحل، لكنه سرعان ما يصبح متجاوزاً بالضرورة في مرحلة أخرى، وهذا أمر محظوظ، وهي المسألة التي يجب أن يركّز عليها كل باحث فتكون نقطة بدايته هي النقطة التي انتهت منها الآخرون، حتى لا تضيع الجهد وتكون كل بداية لدينا هي بداية البداية.

ولا شك أنّ أفق انتظار القارئ المبتدئ الذي يتلقى هذا النوع من الكتابة سيختيب؛ وتخييب أفق انتظار القارئ هنا لا يؤدي وظيفة جمالية، كما تنص على ذلك مبادئ نظرية التلقي، بل يؤدي وظيفة إبعادية. فإذا كان هذا حال الكتابة اللسانية التمهيدية فالأكيد أن الكتابة المتخصصة، في نظر هذا القارئ، ستكون أدهى وأمّ، وهذا يدعو إلى الابتعاد والنفور والتفرّز من اللسانيات، وقطع كل خيوط التواصل معها. فت تكون الكتب اللسانية التمهيدية وسيلة للتغافر والترهيب فنزاح عن وظيفتها الأساسية التي تدعو إلى التحفيز والترحيب.

بهذه الطريقة تقدم الكتابة اللسانية التمهيدية اللسانيات إلى القارئ العربي؛ وقد تبيّنا من تتبعنا لبعض تلك المؤلفات الحضور اللافت للوظيفة الانفعالية/ التأثيرية/الإغرائية التي هدفها التأثير في المتلقي وإقناعه بتصوراتها، وبأنها بدائل علمية موضوعية، فطغى هذا الجانب على الجوانب الأخرى، وتحول، في أحيان

(74) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص.6.

كثيرة، إلى هاجس يجعل أغلب الكتابات اللسانية التمهيدية لا تلتزم بتعهداتها مع قرائها، فما تصرّح به عنوانها ومقدّماتها شيء، وما تقدمه محتوياتها يبقى شيئاً آخر، وهذا يفسّر إشكالات البحث اللسانى، ويجعلها نتيجة حتمية لهذا الارتباك الذي يعني الإشكالات السابقة، فحتى وإن استطاع القارئ أحياناً التخلص من الضغوطات والإكراهات التي تفرضها البنية الفكرية التي ينتهي إليها، فإنه يُصدّم بهذه العوائق مما يجعل التلقي مستعصياً أكثر؛ لأنّ من «قدموا هذا الواقع الجديد للعرب المحدثين لم يقدموه في صورته الحقيقة من ناحية هدفه، قدموه كعلم جديد وهو ليس علماً جديداً، إنما هو مناهج جديدة». وفي حالات أخرى قدموها التائج ولم يقدموا المقدمات، وكانت صورة التقديم هذه سبباً في إعراض الموروث القديم عن هضم الموروث الجديد، وكانت صورة التقديم تزداد سوءاً كلما تعلّدت العناوين واختلفت»<sup>(75)</sup>.

نقول هذا دون أن ننكر وجود كتابة لسانية تمهيدية نجح أصحابها في خلق تواصل صحيح مع القراء<sup>(76)</sup>.

(75) لطيفة حلّيم، «الاتجاه البراغماتي»، مرجع سابق، ص 243.

(76) تعمّدنا عدم الإشارة إلى بعض العناوين تفادياً لأي سوء فهم، وعموماً يمكن أن تُرجع نجاح بعض الكتب اللسانية التمهيدية في تقديم اللسانيات إلى القارئ العربي على الوجه الصحيح إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها:

- مراعاتها لمستوى القارئ المستهدف؛ ولذلك لم تختبره في قضيّاً هو في غنى عنها كما لاحظنا في مؤلفات تمهيدية سابقة<sup>٤</sup>

- توكيلها على القضايا الأساسية التي من شأنها أن تساعد القارئ على الفهم؛

- الإكثار من الأمثلة التوضيحية التي تُقدم المحتوى بالشكل المطلوب؛

- أنّ بعض هذه الكتب تُذيل كل فصل بمجموعة من الأمثلة التي تخبر فهم القارئ بما يقرأ، وهذا متّبع في التأليف نجده في معظم الكتابات اللسانية الغربية التي تستهدف الفئة نفسها؛

- تذليل البحث بقائمة من عناوين الكتب التي يمكن أن يهتدى بها القارئ إلى بعض القضايا التي يهمه تعميق البحث فيها... .

## **الفصل الرابع**

### **لسانيات التراث**

0.4. توطنة

1.4. لسانيات التراث ومسوغات القراءة

1.1.4. الشيئُ التارِيخيُ والحضاريُ

2.1.4. العامل الديني

3.1.4. الأصول التراثية للسانيات

2.4. لسانيات التراث وأهداف القراءة

1.2.4. قراءة في العناوين

2.2.4. خطاب المقدّمات

3.4. لسانيات التراث وتجليّات التقرير

1.3.4. القراءة الشعورية

1.1.3.4. أصول بنوية في التراث اللغوي العربي

2.1.3.4. أصول توليدية في التراث اللغوي العربي

2.3.4. القراءة القطاعية

1.2.3.4. الأصول الإبستيمولوجية

1.1.2.3.4. تعريف الموضوع

2.1.2.3.4. المنهج

3.1.2.3.4. الفروع

2.2.3.4. البحوث التطبيقية

1.2.2.3.4. دراسات صوتية

2.2.2.3.4. دراسات تركيبية

3.2.2.3.4. دراسات دلالية

3.3.4. النموذج الواحد

1.3.3.4. الخليل بن أحمد الفراهيدي

2.3.3.4. سيبويه التوليدي التحويلي

3.3.3.4. الجاحظ (4157 أو 158-255هـ)

4.3.3.4. قدامة بن جعفر (377-265هـ)

5.3.3.4. ابن جنبي (392-322هـ)

6.3.3.4. عبد القاهر الجرجاني (471هـ)

4.4. لسانيات التراث: محاولة للتقييم

#### ٠.٤. توطئة:

تنزل قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات منزلة ذات بعد حضاري، تقوم على أساس استرداد هذا التراث لبريقه بحمله على المنظور الجديد في محاولة جادة لتأسيس الحاضر والمستقبل على أصول الماضي، وتأصيل البحث اللساني المعاصر في الظاهرة اللغوية العربية، أو بعبارة أخرى البحث في أصول الفكر العربي وإقامة «الجينالوجيا» لهذا الفكر. وبهذا المعنى وحده يبرز الاهتمام بالتراث، وبه يصبح التراث معاصرنا<sup>(١)</sup>.

لقد استوى هذا النمط من القراءة اتجاهًا قائم الذات، يمكن أن نطلق عليه مجازاً للدكتور مصطفى غلقان: *لسانيات التراث*.

يتحذّل هذا الصنف من الكتابة اللسانية «التراث اللغوي العربي القديم في شموليته موضوعاً لدراساته المتعددة. أما المنهج الذي يصدر عنه أصحاب هذه الكتابة فهو ما يعرف عادة بمنهج القراءة أو إعادة القراءة. ومن غابات لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية القديمة وتأويلاتها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلقة جديدة تبين قيمتها التاريخية والحضارية»<sup>(٢)</sup>.

(١) مُنيه الحمامي، «التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة»، ص ٢٠-٧، والنص الذي تحيل عليه عبد السلام بنعبد العالى، «التراث والهرية»، سلسلة المعرفة الفلسفية. ونشير هنا إلى بعض المراجع التي رجحناها في هذا الفصل:  
- مصطفى غلقان، *اللسانيات العربية الحديثة*.  
- ألمة يوسف، المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين. وقد آثرنا الاختلاط ببعض العناوين الواردة في هذه الدراسة القائمة بالنظر إلى تغييرها الدقيق من القضايا والإشكالات المعروفة.

(٢) مصطفى غلقان، *اللسانيات العربية الحديثة*، ص ٩٢.

## 1.4. لسانيات التراث ومسوّغات القراءة

تسوّغ التقرّب والمعاشرة بين مبادئ التراث اللغوي العربي ومبادئ اللسانيات، في نظر لسانيني التراث مجموعة من المعطيات يمكن أن نجملها فيما يلي:

### 1.1.4. السبق التاريخي والحضاري للعرب في مجال الدراسات اللغوية:

إن الحضارة العربية حضارة لغة وبيان، ولذلك «اتسمت قبل كل شيء بالمقوم اللغظي»، حتى كاد تاريخ العربي ينطابق وتاريخ اللفظ في أmente، ولم تكن معجزة الرسول إليهم إلا من جنس حضارتهم في خصوصيتها النوعية، وهذا ما استقر لدى المفكرين منهم منذ مطلع نهضتهم<sup>(3)</sup>. لهذا اهتدى اللغويون العرب إلى أدق تفاصيل اللسانيات؛ فالناظر في مسيرة البحث اللغوي عموماً يجد نفسه «أمام شريط ممتد يحوي سلسلة من المشاهد، يكاد يشهده فيها المشهد الأخير، فيحاول استعادته في حركة بطيئة يكتشف خلالها أن هذا المشهد ما هو إلا تكثيف لما سبقه من مشاهد، وتبلور لما سبقه من جهود، وكأنما الأمر فيه أصبح بمثابة قضية منطقية لها مقدماتها التي تتبعها بالنتيجة مترتبة عليها»<sup>(4)</sup>.

واستناداً إلى هذا السبق التاريخي والحضاري يقيم عبد السلام المسدي مقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات؛ إذ يلاحظ أن «العرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اندراج نصهم الديني في صلب هذه المميزات قد أفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخراً، بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين»<sup>(5)</sup>.

### 2.1.4. العامل الديني:

كان لهذا العامل بالغ الأثر في توجيه اللغويين العرب، فقد اهتدوا إلى أدق تفاصيل اللسانيات أو هم يرسون قواعد لغتهم، ويضمون قوانينها، من خلال العمل

(3) عبد السلام المسدي، *التفكير اللساني في الحضارة العربية*، ص.24.

(4) محمد عبد المطلب، *النحو بين عبد القاهر وشومسكي*، ص.25.

(5) عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص.26.

اللغوي الجاد الذي قام به فحول علمائهم لخدمة كتاب الله العزيز. وقد استطاعوا - بتأييدهم على البحث والدرس - أن يقيموا الدعائم الوطيدة لـ (علم اللغة)<sup>(6)</sup>.

#### 3.1.4. الأصول التراثية للسانيات:

إلى جانب العاملين السابقين تستمدُ لسانيات التراث مشروعية القراءة من السانيات نفسها؛ إذ لم يكن في مقدور اللسانيات أن تبلغ ما بلغته من درجات التقدُّم لولم تعتمد منطلقات تراثية، فقد «جاء كتاب ‘الألسنية الديكارتية’ ليكون مثلاً حياً على اهتمام العلماء اللغويين المحدثين بضرورة العودة إلى التراث اللغوي»، من أجل إظهار مواضع التقارب بين بعض جوانبه المهمة، وبين المفاهيم اللغوية الحديثة. لقد استطاع تشومسكي (N.Chomsky) في هذا الكتاب أن يقف على عديد من العناصر التي تمثل التقاء واتفاقاً بين معطيات نظريته التوليدية التحويلية وبين القواعد التي أرماها ‘ديكارت’ فيما يعرف باسم قواعد بورت رویال<sup>(7)</sup>.

ويعتبر ميشال زكريا كتاب نوام تشومسكي **الألسنية الديكارتية** (*Linguistique Cartésienne*) من أهم الأعمال التي ارتدت إلى التراث اللغوي لإظهار التقارب بين بعض جوانبه المهمة، وبين المفاهيم الألسنية؛ ففي هذا الكتاب أظهر تشومسكي التقارب الممكن ملاحظته بين بعض عناصر نظريته، وبين بعض آراء المذهب الديكارتي المعروف باسم ‘قواعد بور رویال’<sup>(8)</sup>.

ولا ينحصر الربط بين القديم والحديث في ماجاه به تشومسكي وحده، بل يشمل هذا الربط سائرين آخرين «ربطاً بين الفكر اللغوي القديم، ونظريات البحث اللغوي الحديث والذين أرخوا له»، من منطلق اهتمامهم بهذا الجانب، نذكر كلاً من لوروا (M. Leorry) ولبيتشي (G. C.Lepscy)، وكذلك جورج مونان (G. Mounan) وكريستيفا (J. Kristeva) وروينز (R. M.Robins)<sup>(9)</sup>.

(6) عبد الغفار حامد هلال، *علم اللغة بين القديم والحديث*، ينظر: التقديم.

(7) حسام البهناوي، *أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث*، ص.2.

(8) ميشال زكريا، *المملكة الثانية في نقدمة ابن خلدون*، دراسة أنسية، ص.6.

(9) حسام البهناوي، *أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب...*، ص.2.

ولم يكن اهتمام الغربيين منحصراً في تراثهم فحسب، بل شمل أيضاً التراث اللغوي الإنساني، بما فيه التراث اللغوي العربي، فالعديد من العلماء الغربيين قد أولوا تراثنا العربي اهتماماً واعتباراً، وجاءت جل أعمالهم من العمق والتحليل والدراسة بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أنهم استطاعوا الإجابة عن كثير من القضايا والمشاكل اللغوية، في لغتنا العربية، مكتنهم من الوصول إلى هذه الإجابات، إحاطتهم الواسعة باللغات السامية الأخرى، ومن ثم جاءت دراساتهم في الربط بين التراث اللغوي العربي القديم، ونظريات البحث اللغوي الحديث، فقد جاءت هذه الدراسات على نحو من الدقة<sup>(10)</sup>.

إن دقة الأبحاث اللسانية، من هذا المنظور، متأتية من اعتمادها التراث اللغوي، عموماً، والعربي منه، خصوصاً، منطلقاً في البحث، وبذلك كانت «بحوث العرب (... ) الأساس الذي بني عليه الغربيون مستحدثاتهم في مختلف الدراسات اللغوية، وهي - إن نسبت إلى علماء الغرب في مظهرها الحالي - فإن الناظر في جوهرها، يلمح فيها الأصل العربي، الذي نمت وتفرعت من جذوره والفضل - كما يقولون - لمن بدأ الطريق الشاق»<sup>(11)</sup>.

إن الرجوع إلى تراثنا اللغوي يكشف - بما لا يدع مجالاً للشك في نظر لسانيني التراث - «أن كتب فقه اللغة العربي من تراثنا اللغوي، حقاً تبعث على الإعجاب والإكثار؛ إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها سبق بعض العلماء القدامى لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث بألف عام أو يزيد (... ) ففي هذه الكتب وغيرها علم كثير، ونظريات لغوية تكشف شامخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء في حصر التكنولوجيا الحديثة والعقول الإلكترونية»<sup>(12)</sup>.

إن القراءة التي تقدمها لسانيات التراث لا تخرج عن الرغبة في مواكبة متضيّفات الحداثة، وبذلك فهي موقف حضاري غايتها إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي العربي، ثم تحقيق التواصل بالنسبة إلى العرب بين الماضي

(10) المرجع السابق، ص.9.

(11) عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص31-32.

(12) رمضان عبد التواب، التراث العربي ومناهج المحدثين...، ص101.

والحاضر<sup>(13)</sup>؛ فما هي أهم تجلّيات هذا التفريغ؟

#### 2.4. لسانیات التراث وأهداف القراءة

##### 2.4.1. قراءة في العناوين

يُؤكِّدُنا سابقًا أنَّ العناوين لا تُردُّ خاليةً من خلفية ثقافية ترتبط بوظائف معينة، وهذا ما يتأكُّدُ من عناوين لسانیات التراث<sup>(14)</sup>.

المؤلف	العنوان
محمد أحمد أبو الفرج	المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث
حام البهنساوي	تراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث
عيمام كربلائية	مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث
صحيحي الصالح	أصول الألسنية عند النحاة العرب
نهاد الموسى	نظريّة النحو العربي في ضوء متاهج النظر اللغوي الحديث
راجي رمزي	مصطلح التعليق، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية
عبدالله الراجحي	النحو العربي والدرس الحديث
عبد السلام المسندي	التفكير اللساني في الحضارة العربية
خليل عمابرة	البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وجو مسكي
عبد الله الراجحي	النحو العربي واللسانيات المعاصرة
عبد الجليل مرتابض	بوادر الحركة اللسانية عند العرب
محمد عبد المطلب	النحو بين عبد القاهر وتشو مسكي
الصغير محمد بناتي	النظريّات اللسانية والبلاغية عند العرب
عبد الرحمن الحاج صالح	المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي
عاطف مذكور	علم اللغة بين التراث والمعاصرة
بوشني العطار	علم اللغة عند ابن جنبي في ضوء منهج اللسانيات الحديثة

(13) عبد السلام المسندي، *التفكير اللساني في الحضارة العربية*، ص 12.

(14) ما تورده هنا هو على سيل التمثيل لا المحصر.

المؤلف	العنوان
عبد الغفار حامد هلال	علم اللغة بين القديم والحديث
رمضان عبد التواب	تراث العربي ومناهج المحدثين في درس اللغوي
كريم زكي حسام الدين	أصول تراثية في علم اللغة
عبد القادر مرعي الخليل	المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر
حسام البهساوي	أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث
محمود نهمي حجازي	علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة
صلاح الدين محمد قناوي	التفكير الصوتي عند العرب بين الأصلية والتحداث
نور الدين محمد دنابجي	التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني
محمد عبد العزيز عبد الدايم	المفاهيم النحوية بين الدرسرين العربي التراثي والغربي المعاصر
عدى الحديبي	جوانب من النظرية اللغوية العربية في ضوء الدراسات الحديثة
رشيد العبيدي	الألسنية المعاصرة والعربية
عبد الله الجهاد	السلبية اللغوية بين ابن جنی وتشومسکی
عبد الرحمن علي مشتل	التفكير اللساني في رسائل إخوان الصفا
محمد العبارك	ملامح لغوية تحويلية عند العرب

انطلاقاً من هذه العناوين يمكن أن نميز في لسانيات التراث بين ثلاث مراتب من القراءة: القراءة الشمولية، القراءة القطاعية، وقراءة النموذج الواحد<sup>(15)</sup>.

#### أ. القراءة الشمولية:

يتحاور هذا النوع من القراءة حول التراث اللغوي العربي في كليته، وما يتصل به من قضايا<sup>(16)</sup>، وتعكسها على سبيل المثال العناوين الآتية:

(15) مصطفى غلغان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 136-137.

(16) المرجع السابق، ص 136.

- علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية
  - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث
  - أصول الألسيّة عند النحاة العرب
  - النحو العربي والدرس الحديث
  - التفكير اللساني في الحضارة العربية
  - أصول تراثية في علم اللغة
  - النظرية اللسانية والبلاغية عند العرب
  - بوادر الحركة اللسانية عند العرب
  - الأنحاء القديمة واللسانيات الحديثة
- ب. القراءة القطاعية:

تُركَّز القراءة القطاعية على «قطاع معين من التراث اللغوي، كأن يتناول المستوى النحوي أو الصRFي أو الدلالي باعتبارها مستويات تحليل تشكل في حد ذاتها «نظرية» محددة المعالم تقوم على مبادئ متوجهة خاصة بها»<sup>(17)</sup>. ومن أهم الدراسات المعتبرة عن هذا النمط من القراءة:

- مصطلح التعليق، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية الإنسانية.
- مفهوم الجملة في النحو العربي ونظرية الكلمات اللغوية.
- عن الوصل والفصل بين النحو العربي والنماذج النحوية المعاصرة... .

ج. قراءة النموذج الواحد:

تتجه القراءة هنا إلى دراسة «شخصية لغوية عربية قديمة يدرس فكرها اللغوي، وطريقة تصورها، وكيفية تناولها لقضايا اللغة العربية في مجال من مجالات البحث اللغوي»<sup>(18)</sup>. ونمثل لها بـ:

(17) المرجع السابق، ص136.

(18) المرجع السابق، ص137.

- نحو قراءة جديدة لنظرية النظم
- نظرية الإمام الجرجاني
- المدرسة الخليلية الحديثة
- السليقة اللغوية بين ابن جنی وتشومسکی
- من المضامين اللسانية في تراث ابن سينا
- مصطلح التعليق للجرجاني ...
- التحوّل بين عبد القاهر وتشومسکی
- البنية التحتية بين عبد القاهر وتشومسکی
- الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون ...

لأنه اختلفت صيغة العناوين فإنها تتفق من حيث الغاية الرامية «إلى إبراز قيمة التراث العربي وإعطائه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني الحديث». وتتفق لسانيات التراث حول هذا المنطلق، لكنها تختلف بعد ذلك في ما تنتهي إليه من نتائج أو على الأصح فيما تهدف إليه من وراء «قراءة التراث اللغوي»<sup>(19)</sup>، كما يلاحظ أنَّ جُلَّ «الكتابات المنددرجة في إطار لسانيات التراث لا تقدم أي تصور للمنهج المتبع في القراءة، بل لكل باحث طريقته وأدواته التي يسير عليها في قراءته للتراث اللغوي العربي القديم في ضوء اللسانيات الحديثة»<sup>(20)</sup>؛ وهذا ما سنبيه في حينه.

#### 2.2.4. خطاب المقدمات

إذا كانت العناوين تعرض الغاية (الغايات) التي ترومها لسانيات التراث، فإنَّ هذه الغاية يُفصح عنها بشكل لافت في الخطاب المقدّماتي، بحيث يهدف التقرير والمماطلة بين التراث اللغوي واللسانيات إلى الكشف عن الصلة بين علوم العربية في تراثنا العربي، ودورها في الدرس اللغوي من جهة، وعقد الصلة بين تراثنا

(19) المرجع السابق، ص137.

(20) المرجع السابق، ص140.

اللغوي القديم، ومعطيات علم اللغة الحديث (= اللسانيات) في محاولة لتأصيل هذا التراث من جهة أخرى<sup>(21)</sup>.

إن هذا الربط غدا مطلباً أساسياً لتغطية جوانب النقص المائلة في البحث اللغوي العربي؛ لأن «درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصاً، وأنه لا بد لنا، في هذه المرحلة، من استئناف النظر، وأن تبصر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق»<sup>(22)</sup>.

فاستئناف النظر والتبصر بمستجدات اللسانيات هو ما قاد هذا الباحث إلى اكتشاف وجود التقارب والتوافق بين اللغويين واللسانيين، يقول: «تشكل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشكلاً الأول على هيئة إحساس قوي بأن كثيراً من الأنظار التي وجدها في كتب المحدثين من الغربيين، ولا يلبسها في محاضراتهم ومقالاتهم، يواافق هذه عناصر كثيرة منه ما قرأ عند النحويين العرب مصريين به حيناً وصادرين عنه – فيما يقدر الباحث – كثيراً من الأحيان».

وانطلق البحث، خلال جل مراحله، يتوكأ على مثل العدس بأن بين مناهج النظر اللغوي، على اختلاف الزمان والمكان والإنسان، قدرًا مشتركاً يقع بالضرورة، لعله يوازي، على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يلتمس في هذه الأزمنة بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم»<sup>(23)</sup>.

ومن لسانيني التراث من لا يتوكأ على هذا العدس، بل يعتبر الاتصال بين التراث اللغوي والمنهج الحديث واجباً علمياً وقومياً. وهذا رأي عبد الرافع الراجحي الذي يقول: «الاتصال بالتراث من ناحية، والاتصال بالمنهج الحديث في تطوره السريع من ناحية أخرى، واجب علمي، وواجب قومي، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف، ولعلنا من البحوث في المنهج أن نصل يوماً إلى منهج علمي للدراسة العربية»<sup>(24)</sup>. ومنهم من يجد في التقرير والمماطلة بين القديم والحديث فرصة لإظهار إسهام العرب في بناء الحضارة الإنسانية؛ فـ«فهم تراثنا العربي ونشره في

(21) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص. 7.

(22) نهاد الموسى، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*، ص. 9.

(23) المرجع السابق، ص. 9.

(24) عبد الرافع الراجحي، *النحو العربي والدرس الحديث*، ص. 7.

ضوء منجزات العلم الحديثة هو السبيل لانتزاع اعتراف العالم بعدي المساهمة الإيجابية للأمة العربية في الحضارة الإنسانية»<sup>(25)</sup>.

كما نجد من يعتبر التقرير والمماثلة إكراماً لقدامى نحوينا المسلمين الذين مهدوا لنا السبيل، وتركوا لنا الطريق مهيناً بما أودعوه في أمهات كتبهم من لباب عقولهم جمعاً ومنهجاً<sup>(26)</sup>، فقد «ترك العرب آثاراً لا يستهان بها (... ) من واجبنا الاطلاع عليها لإبراز دورهم في تاريخ النراسات اللغوية ولبيان مكانة بحوثهم من علم اللغة الحديث»<sup>(27)</sup>.

فكُلُّ هذه الآراء تكشف عن غَايَة لسانيات التراث، التي تحاول أن تنفتح روح العدالة في التراث اللغوي، وتؤكِّد حَمْلَه لروح العصر ونبضات المعاصرة، وبالتالي سبقه إلى الكثير من مبادئ اللسانيات.

### 3.4. لسانيات التراث وتجليات التقرير

يفيد مصطلح التقرير في هذا السياق، الدلاله على المماثلة الجزئية، إذ رغم سعي لسانيات التراث لل حيث إلى إقامة مماثلة شاملة بين اللغويات واللسانيات، فإنَّ هذه المماثلة تبقى جزئية لصعوبة الإلعام بكل مجالات البحث اللغوي من جهة، وبمجالات البحث اللساني من جهة ثانية، ويسعى إلى الكشف عن بعض تجليات هذا التقرير.

#### 1.3.4. القراءة الشمولية

يتناول هذا الصنف من القراءة النظرية اللغوية عند العرب في شموليتها، بهدف إثبات السبق والتتفوق العربيين في هذا المجال. ويمكن الوقوف على مثل هذا المسعى عند صبحي الصالح، في مقاله: «أصول الألسنية عند النهاة العرب»، حيث يُعمل اختباره لهذا العنوان بالقول: «قد يكون مثل هذا العنوان الذي اخترناه

(25) جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث، ص.7.

(26) نور الدين رais، «الأتجاه القديمة واللسانيات الحديثة، حصيلة وآفاق»، ص.39.

(27) هياں كريديہ، «مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث»، ص.67.

لبحثنا مدهشة للدهشة عند علماء اللغة المعاصرین، لأنهم يستكثرون على قدامی نحويينا ولغويينا العرب منذ قرون وأجيال أن يخوضوا في علوم لم تستقر تسميتها إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولم تستقل فروع التخصص فيها إلا في منتصف القرن العشرين، وما تبرح، على ما بلغته من نتائج، أحوج ما تكون إلى مزيد من التحقيق والتمحيص. وترداد الدهشة من إثارة موضوع كهذا إذا توهم القارئ أنها تقصد بأصول الألسنة منهجها ومبادئها على السواء، غير مكتفين بالجزئيات التي يشهد بوفرتها عند نحويينا ما تنقله وينقله عنهم غيرنا من النصوص<sup>(28)</sup>.

لقد اهتدى اللغويون العرب إلى أدق جزئيات البحث اللساني، في نظر صبحي الصالح، وهي تعلن عن نفسها بنفسها، وكل إغفال لها هو من ضعف الذاكرة الذي بات يصيب الأوساط العلمية اللغوية الحديثة؛ لأنها تبدي إعجابها بتعريفات الدارسين المعاصرین للغة، وبالنتائج المتربة على تعريفاتهم، بينما نسى رد جمهورة تلك التعريفات إلى أصولها الأولية عند أسلافنا العرب الخالدين<sup>(29)</sup>.

إن فضل اللغويات العربية على اللسانيات كبيرة، وبذلك يكون للفكر اللغوي العربي «فضل البيق» في كثير من القضايا والباحثين اللغوية، التي توصلت إليها مناهج البحث اللغوي الحديث - سواء أكانت هذه المناهج الوصفية البنوية، التي تربعت على عرش الدراسات اللغوية الحديثة، زمناً ليس بالقصير، منذ أن أصل معطياته اللغوي السويسري دي سوسيير، في أوائل القرن العشرين، أم كانت هذه المناهج التوليدية التحويلية، أحدثت المناهج اللغوية الحديثة وأدفها، والذي نال من الشهرة والذيع والاهتمام قدرًا كبيراً في الربع الأخير من القرن العشرين<sup>(30)</sup>، لهذا لا يتردد لسانيو التراث في الكشف عن أصول البنوية والتوليدية في التراث اللغوي العربي.

#### 1.1.3.4. أصول بنوية في التراث اللغوي العربي

ترجم أصول الاتجاه البنوي إلى اللساني السويسري فردینان دی سوسيير،

(28) صبحي الصالح، «أصول الألسنة عند النحاة العرب»، ص.59.

(29) المرجع السابق، ص.9.

(30) حسام البهساوي، «أهمية الربط بين الفكر اللغوي عند العرب...»، ص.7.

غير أن النش والتقريب في التراث اللغوي العربي قد يكشف عن معرفة العرب بأصول هذا الاتجاه، فهذا تمام حسان يذهب إلى أن الاتجاه البنائي «يرى اللغة بنية منظمة متكاملة، فيمعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتراكية وصورها الإسنادية والإلصاقية، من حيث الفصل والوصل، مع إبراز الطابع المضوي لأنماط اللغة distribution، وما يترتب على ذلك من الاعتماد على فكرة المعاقة substitution في الموقع المعين، ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تزدديها الصورة في النظام (...). ولكن النحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك وبخاصة في الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقتها وتصريفاتها والمنفصل والمنفصل من الضمائر ونسبة المعاني (الوظيفية) إلى الصيغ المجردة حتى قبل أن تصاف الكلمات على نمطها»<sup>(31)</sup>.

وقد استشهد باحث آخر بالنص نفسه ليخلص إلى أن «كل هذه الأمور، والمسائل المختلفة، حفلت بها كتب النحو العربي وتأليفه، ولم تكن خافية على أذهان النحاة العرب، بل إنهم أدركوها وعالجوها باقتدار يحسب لهم»<sup>(32)</sup>.

كما عرض عبد الرافي في بعض مؤلفاته<sup>(33)</sup> لمبادئ الاتجاه الوصفي، وعما انتهى إليه في هذا الصدد أن «كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جداً عن العربية، وهذه المادة – وإن تكون في مستوى لغوي وزمانى ومكانى معين – تتفنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية، وهي طريقة لا تبتعد – في جوهرها – عن كثير مما يقره الوصفيون»<sup>(34)</sup>.

#### 2.1.3.4. أصول توليدية في التراث اللغوي العربي

ترجع نشأة المدرسة التوليدية، التي تدين بمبادئها وأصولها وتطوراتها المتعاقبة للعالمي شومسكي، إلى بداية الخمسينيات من القرن المنصرم، وما إن رسخت هذه النظرية أقدامها على خريطة البحث اللساناني، حتى تهافت عليها

(31) تمام حسان، «تعليم اللغة بين النظرية والتطبيق»، ص.113.

(32) حام البهساوي، المراجع السابق، ص.27.

(33) نشير هنا على وجه التحديد إلى مؤلفي، فقه اللغة في الكتب العربية، والنحو العربي والدرس اللغوي.

(34) عبد الرافي، النحو العربي والدرس الحديث، ص.53.

لسانيو التراث في محاولة لتلمس السُّبُل التي يمكن عبرها الربط بين التراث اللغوي العربي وبين هذه النظرية الجديدة.

عرض حسام البهنساوي المنهج التوليدى التحويلي عرضاً ضافياً، ومما انتهى إليه أنَّ انظرة مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية، وبين القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب، لتفؤد لنا أنَّ النحو العربي لم يكن بعيداً عن هذه الأسس والأفكار<sup>(35)</sup>. وهو المنحى الذي سلكه الراجحي، الذي وجد أنَّ «طريقة النحو التوليدى تتبع عدداً من «العمليات النحوية» تشبه شيئاً غير بعيد كثيراً مما جاء في النحو العربي»<sup>(36)</sup>. كما لاحظ نهاد الموسى «أنَّ مجمل استدراك تشومسكي على البنبوين مستشعر في استطلاعات سيبونه في «باب اللفظ للمعاني» من أوائل كتابه»<sup>(37)</sup>.

#### 2.3.4 القراءة القطاعية

تكشف القراءة القطاعية بعمق عن التوجه العام للسانيات التراث، وعن الغايات التي يرومها، وستكشف عن تجلّيات التقرّب في هذا النمط من القراءة من خلال مستويين :

\* المستوى الأول: ونخصّصه للأصول الإبستيمولوجية من جهة الموضوع والمنهج والقروح.

\* المستوى الثاني: وستتحدد فيه عن البحوث الإجرائية متمثّلة في البحوث الصوتية والتركيبية والمدلالية.

#### 1.2.3.4 الأصول الإبستيمولوجية

##### 1.1.2.3.4 تعريف الموضوع:

تلقي اللغويات واللسانيات من منظور لسانيات التراث من جهة الموضوع

(35) حسام البهنساوي، أهمية الربط بين الضمير اللغوي عند العرب...، ص.30.

(36) عبد الرّاجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص.140.

(37) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي...، ص.46.

المدروس وهو اللغة، ومن ثم كان يدهيًّا أن يُوسع هذا الاهتمام المشترك إلى تعامل واضح من خلال التقرير بين تعريف اللغة قديمًا وتعريفها حديثًا. فتعريف ابن جنبي للغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>(38)</sup> يقترب اقترباً كثيراً من تعريفات المحدثين<sup>(39)</sup>؛ وهو رأيٌ كريمٌ زكيٌ حسام الدين الذي لاحظ أن هذا التعريف «يتضمن أربعة عناصر أساسية لتعريف اللغة تمثل في نفس الوقت أربع قضایا يتناولها علم اللغة الحديث بالدراسة، وهذه العناصر أو القضایا هي طبيعة اللغة من حيث إنها أصوات، ووظيفة اللغة من حيث إنها تعبير، والطابع الاجتماعي للغة وارتباطها بالجماعة اللغوية، والطابع المعنوي والتفسري الذي يتمثل في علاقة الفكر باللغة، أما العنصر الأول الذي اشتمل عليه تعريف ابن جنبي فيتمثل في تأكيده على الطبيعة الصوتية للغة، وهذا ما قوله علماء اللغة المحدثون في تعريفاتهم...»<sup>(40)</sup>.

يصدق هذا أيضًا على تعريف ابن خلدون (732-1332هـ/1406م) للغة<sup>(41)</sup>، فهو «تعريف دقيق، يتفق في كثير من جوانبه مع أحدث ما توصلت إليه قرائح علماء اللغة الغربيين المعاصرين، على الرغم من التباعد الزمني فيما بينه وبينهم»<sup>(42)</sup>، كما يرى زكرياً أنَّ هذا التعريف أقدّ تضمن عدداً مهماً من المسائل الألسنية الأساسية»<sup>(43)</sup>.

من الأمور الأخرى التي يدور حولها كلُّ حدٍ تعريفية للغة محور الهوية الذاتية ومحور الهوية الوظيفية<sup>(44)</sup>، وهذا ما تتفق عليه تحديدات القدماء وتحديدات المحدثين في نظر لسانيي التراث.

(38) ابن جنبي، *الخصائص*، الجزء الأول.

(39) عبد الراجحي، *فقه اللغة في الكتب العربية*، ص. 60.

(40) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص. 79.

(41) يقول ابن خلدون: «اعلم أنَّ اللغة، في المتعارف، هي عبارة المتكلِّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني نافذة عن الفصد لإفادة الكلام. فلا بد أن تصير ملكرة متفردة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان. وهو في كل آمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكرة المحاصرة للعرب من ذلك أحسن الملكرات وأوضحتها إيانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير المعانٰ». عبد الرحمن بن خلدون، *المقدمة*، تحقيق علي عبد الواحد وافي.

(42) حسام البهساوي، *أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب*، ص. 11.

(43) ميشال زكريا، *الملكرة اللسانية في مقدمة ابن خلدون*، ص. 20.

(44) عبد السلام المسدي، *اللسانيات وأسها المعرفة*، ص. 26.

### ١- هوية اللغة الذاتية:

إن الاتفاق بين اللغويين واللسانيين واضح من جهة الطبيعة الصوتية للغة<sup>(45)</sup> ، فقد أشار زكريا إلى أن ابن خلدون اهتم إلى قصد اللسانيين من تعريفاتهم<sup>(46)</sup> ، والمتمثل في التمييز بين اللفظ والمعنى، «إن اللغة إثبات أن اللفظ كذا لمعنی كذا والفرق في غایة الظهور»<sup>(47)</sup>.

ولم يفت اللغويين العرب البحث عن علاقة الأصوات بالدلائل، وهي علاقة اعتباطية بتعبير سوسيير، ييد أن النظر في أبحاث القدماء يكشف أن سوسيير لم يأت بفتح جديد، فالاعتباطية هي مما تحدث عنه اللغويون العرب، يقول أحد الباحثين في هذا الصدد: «إذا أردنا أن نبحث عن ماهية العلاقة بين العلامات اللغوية وما تشير إليه، أو ما عبر عنه القدماء بالصلة بين المبني والمعنوي، أو الألفاظ والدلائل، فإننا سنجد أن الصلة أو العلاقة بينهما كما قرر سوسيير علاقة عشوائية أو اعتباطية *Arbitrary* ترجع إلى السلوك الجماعي *Collective behavior* المستند إلى الموضعة *Convention* التي تقف وراء إطلاق الأسماء على المسميات، ولقد سبق بعض اللغويين المسلمين دو سوسيير عندما فطنوا إلى هذه الحقيقة ومن هؤلاء ابن سينا (ت505هـ.) والإسقراطيني<sup>(48)</sup>.

ويستعرض حسام الدين تعريفات مختلفة ليماثل بينها فيما بعد، في تركيب

(45) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص.78.

(46) ميشال زكريا، *المملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون*، ص.15-16.

(47) المراجع السابق، ص.12.

(48) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص.85. يحضر مفهوم الاعتباطية عند ابن سينا في قوله: «... فعلمتنا بذلك أن اللغة اخترارية، وإن كانت موضوعات ألفاظها اختيارية، فإن الواضع الأول المسمى الأقل جزءاً وللأكثر كلاً، والمون الذي يفرق شعاع البصر فيه وينشره بياضاً، والذي يقضيه وبضميه سواداً، لو قبلت هذه التسمية فتصنيع الجزء كلاً، والكل جزءاً، والبياض سواداً والسواد بياضاً، لم يخل بموضوع ولا أحش لسماعنا من مجموع». (ابن سينا، *المخصص*، ج.1، ص.3). أما اعتباطية العلامة عند الإسقراطيني فتبعد واصحة جلبة في قوله: «الأسماء لا تدل على مدلولات لها لذاتها؛ إذ لا مناسبة بين الاسم والمسمى؛ ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها، والثوب يسمى في لغة العرب باسم، وفي لغة العجم باسم آخر، ولو سمي الثوب فرساً والفرس ثوباً ما كان ذلك مستحيلاً». (نفسه، ص.85-86).

عطفي يكشف عن غایته من المقارنة يقول: «رأينا سوسيير وابن سینه والإسپراییني بنکرون الصلة بين الكلمة ومعناها، أو بين الدال والمدلول»<sup>(49)</sup>، ثم يعمد بعد ذلك إلى الموازنة بين موقف القدماء وموقف سوسيير، لينتهي إلى القول: «وما هذه الاختيارية التي قال بها ابن سینه إلا قول سوسيير بعده بالعشوانية أو الاعتراضية وما قول الإسپراییني عن اللغة أنها تدل بوضوح واصطلاح إلا قول سوسيير بعده بالموافقة التي تقف وراء إطلاق الأسماء على المسميات»<sup>(50)</sup>. وما استعمال الباحث لكلمة «بعده» مرّة في مقارنته بين ابن سینه وسوسيير ومرةً بين الإسپراییني وسوسيير إلا تأكيداً على سبق اللغوين العرب وتفوقهم.

في إطار البحث عن خصوصيات اللغة الذاتية ميّز اللسانيون بين اللغة والكلام، هذا التمييز الذي شُكّل عماد إحدى الثنائيات السوسييرية، كما نجد من الباحثين من يُقيّم الشبه بين هذا التمييز وتمييز تشومسكي بين القدرة والإنجاز؛ وما يهمنا من أمر هذا التمييز أنّ من لسانين التراث من اعتبره قائماً في بحوث اللغوين، وهذا شأن حسام الدين الذي عرض بتفصيل للغة والكلام، ثم حلّصَ بعد ذلك إلى أنّ العلماء المسلمين قد أحسوا بهذا الفصل الذي قال به سوسيير<sup>(51)</sup>، كما أشار تمام حسان إلى أنّ للشيوطي في المُزهِر كلاماً وجيزاً يفرق بين اللغة والكلام<sup>(52)</sup>. أما زكريا فقد اعتبر تمييز تشومسكي بين القدرة والإنجاز، مماثلاً لتمييز ابن خلدون بين الملكة اللسانية وصناعة العربية<sup>(53)</sup>.

#### ب - هوية اللغة الوظيفية:

لئن اختلف اللسانيون حول وظيفة اللغة<sup>(54)</sup>، فإن التركيز على الجانب

(49) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص.86.

(50) المرجع السابق، ص.95.

(51) المرجع السابق، ص.95.

(52) تمام حسان، مناجح البحث في اللغة، ص.55.

(53) ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، ص.24.

(54) نشير هنا على وجه التحديد إلى الاختلاف بين الوظيفيين وغير الوظيفيين، فإذا كان الوظيفيون يعتبرون الوظيفة التواصلية هي الوظيفة الأساسية للغة، فإن التوليديين يزرون أنّ اللغة لا تفهم في التواصل إلا بقدر إسهامها في اللاتواصل. للاستزاده في هذا =

التوأصلي ظلّ قائماً في الكثير من البحوث اللسانية، وعلى هذا المستوى يجد لسانيو التراث تماثلاً ظاهراً بين اللغويات واللسانيات.

إنَّ تعريف ابن جنِي للغة بأنها «أصوات يعبر بها كلُّ قوم عن أغراضهم» فيه إشارة واضحة إلى أنَّ وظيفة اللغة هي التواصل؛ لأنَّه يتطرق مع غالبية علماء اللغة المحدثين الذين يرون أنَّ وظيفة اللغة هي التعبير أو التواصل أو التفاهم<sup>(55)</sup>، ولا يشير حسام الدين إلى الاختلاف القائم بين الوظيفيين وغير الوظيفيين، فيتحدث عن وظيفة اللغة التواصلية، وكأنَّ الإجماع واقع عليها في اتجاهات البحث اللساني الحديث.

وإلى الرأي نفسه يذهب الراجحي، يقول: «ونقطة التعبير، هذه التي يضمنها ابن جنِي تعريفه باللغة... يمكن فهمها على أنها التوصيل أيضاً»<sup>(56)</sup>. فوظيفة اللغة عند ابن جنِي، والمتمثلة في التوصيل أو التعبير، تتفق - في نظر حسام الدين والراجحي - مع تعريف اللسانين ولا تختلف عنه في شيء. وفي اتصال بهذا الرأي يذهب زكريا إلى أنَّ تعريف ابن خلدون لا يختلف عن تعريف اللسانين<sup>(57)</sup>.

وغير بعيد عن وظيفة اللغة، المتمثلة في التوصيل أو التعبير، يتم التأكيد على مجال قيام اللغة، وهو المجتمع الذي اتفق اللغويون واللسانيون على ضبطه، كما عبر عن ذلك الراجحي: «الواقع أنَّ كون اللغة بنت 'المجتمع' إنما هو من القوانين التي يتحقق عليها اللغويون المحدثون دون استثناء»<sup>(58)</sup>.

وقد أشار مؤلف آخر إلى العلاقة الوثيقة بين اللغة والمجتمع من خلال الجمع بين رأيي ابن جنِي وابن خلدون، إذ يقول: «القد فطن ابن جنِي وغيره من علماء المسلمين، مثل ابن خلدون، إلى ارتباط اللغة بالمجتمع فيبتما يستخدم ابن جنِي في تعريفه كلمة 'قوم' نجد ابن خلدون يستعمل كلمة 'أمة'»<sup>(59)</sup>، وهو كلمتان

= الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب *اللسانيات الوظيفية*، مدخل نظري، لأحمد المتوكل؛ وكتاب عبد القادر الفاسي الفهري، *اللسانيات واللغة العربية*.

(55) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص 91.

(56) عبد الراجحي، *فقه اللغة في الكتب العربية*، ص 71.

(57) مثال زكريا، *الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون*، ص 11.

(58) عبد الراجحي، *فقه اللغة في الكتب العربية*، ص 72.

(59) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص 78-79.

ترادفان كلمة مجتمع أو الجماعة اللغوية بالمعنى الحديث في نظره.

وخلاصة رأي لساني التراث أنَّ العلماء العرب قد جمعوا، في تعريفاتهم، عدداً من المسائل التي تمثل ما نجده عند اللسانين، وتکاد تقاريهم من حيث الكمية، وهذه المسائل هي:

- اللغة عبارة عن أصوات؛
- اللغة تتألف من كلمات؛
- اللغة وسيلة التعبير عن أغراض القوم؛
- اللغة تتسع وتحتلي باختلاف أصحابها؛
- اللغة مواضعة واصطلاح؛
- اللغة وضعت للدلالة على المعاني؛
- أصوات اللغة محدودة متاهية وكذا مفرداتها؛
- الاصطلاح قائم بشكل أو بأخر ضمن اللغة؛
- تكون كلمات اللغة من وحدات منفصلة؛
- اللغة قائمة على مستويين: مستوى الأصوات ومستوى الكلمات؛
- اللغة فعل لساني؛
- اللغة ملكة لسانية؛
- اللغة عملية مقصودة بذاتها؛
- اللغة عيزة إنسانية مكتسبة<sup>(60)</sup>.

يُظهر هذا الحصر للمسائل التي ذكرها العلماء العرب، في تعريفاتهم للغة، أنها تمثل إلى حد كبير، ما ذكره علماء اللغة الغربيون من مسائل مختلفة للغة، وهذا يؤكد في نظر لساني التراث، (مدى إعاظة العلماء العرب القدامى بمفهوم اللغة وإدراکهم للعديد من المسائل الهامة التي تختص بها اللغة - آية لغة - وأن الفروق يسيرة للغاية فيما بينهم وبين العلماء الغربيين)، على الرغم، من بعد

(60) حسام البهساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب...، ص 18-19.

الرمزي الكبير، وقلة وسائل البحث، واعتماد العلماء العرب على إمكانات ذاتية خاصة تمثل في عمق إدراكيهم وثاقب نظرهم، تلك الإمكانيات والقدرات ينبغي أن تبعث فينا الحافز والهمة من أجل إبراز هذه الجهد العظيمة، لتحظى بالمكانة اللاحقة التي تستحقها<sup>(61)</sup>.

#### 2.1.2.3.4 : المنهج :

يُحدّد المنهج، في كثير من الأحيان، هوية العلم المعرفية؛ إذ تتميز العلوم بمناهجها مثلاً تتميز بمواضيعها، واللسانيات، وإن انتصب ضمن تصور منهجي يستيمولوجي مُحدد، فإنها تفرّعت إلى جملة من المدارس اللسانية يجمع بينها انتماقها إلى العلم الواحد، وتُميّزها طرائقها في التعامل مع اللغة؛ حيث تجد المدرسة الوصفية، والمدرسة التوليدية، والمدرسة الوظيفية، وغيرها<sup>(62)</sup>. فهل تراعي لسانيات التراث هذه الفروق المنهجية الدقيقة القائمة بين المدارس اللسانية؟

١- الاتجاه الوصفي: يشكّل المنهج الوصفي أو البنوي منطلق لسانيات التراث في الكشف عن تماثلات واضحة بين اللغويين والوصفيين. فقد أشار تمام حسان إلى أن النحاة العرب نهجوا منهج الوصفية التي يباهي بها المحدثون<sup>(63)</sup>. هذا المنهج نشأ في قول أبي عمرو ابن العلاء الذي سئل عما يفعل بما خالفت فيه العرب قواعد النحاة فأجاب: «أعمل على الأكثر وأسمى ما عداه لغات»<sup>(64)</sup>. وذهب الراجحي إلى أن العرب درسوا لغتهم على أساس المنهج الوصفي<sup>(65)</sup>، كما قرر إميل بدیع يعقوب أن النحاة العرب انشأوا منهجاً وصفياً<sup>(66)</sup>.

ولا يكتفي لسانيو التراث بإقرار التمايز بين اللسانيات الوصفية واللغويات على مستوى القضايا الكبرى، بل يتجاوزون ذلك إلى أدق الجزيئات، فاتصال

(61) المرجع السابق، ص 19.

(62) ألفه يوسف، المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات، ص 38.

(63) تمام حسان، «اللغة العربية والحداثة»، ص 131.

(64) المرجع السابق، ص 131.

(65) عبد الرؤوف، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 55.

(66) إميل بدیع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص 91.

النحوين بالمصدر البشري (*informant*) هو أصل من أصول النحو الوصفي<sup>(67)</sup>، كما أنَّ اعتماد النحاة على الملاحظة المباشرة لقراءة النص، هو أيضاً عمل وصفي ممحض<sup>(68)</sup>، كما أشار الراجحي إلى أنَّ مدرسة الكوفة قد عرفت بأنَّها مدرسة وصفية<sup>(69)</sup>.

ويُعتبر نهاد الموسى عن هذه الآراء فيماثل بين مبادئ الاتجاه الوصفي وما اهتدى إليه اللغويون العرب؛ فبعد أن عرض بتفصيل لمبادئ الوصفية، انتهى إلى وجود تماثل واضح بين اللغويين واللسانيين الوصفيين؛ يظهر ذلك فيما يعرف بـ«التحليل إلى المؤلفات المباشرة»، فقد مهد المقصود بهذا التحليل ليستنتج أنَّ «معطيات هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استشعره النحوين العرب في الإعراب وصيروا عنه، حتى إنها من قبيل تحصيل العاصل لدى المشغلي بالعربية ومملئها»<sup>(70)</sup>.

وقد أثَّر النهج نفسه في الحديث عن «التوزيع»، إذ وجد أنَّ النحوين العرب قد وقفوا «على هذا المبدأ في حقيقته، وذلك في غير وجه، ف منه أنهم أخذوا به تمييز أقسام الكلمة. ومعروف أنَّ الاسم عندهم يتعمَّن بدخول (ال) التعرِيف عليه، أو بوقوعه بعد (ال)، كما يتعمَّن بدخول (با) ودخول حرف الجر... ومعروف أنَّ الفعل عندهم يتعمَّن بدخول (قد) ودخول (لم) الخ. وليس هذا ما يحتاج إلى التكثير بالتمثيل والتوثيق»<sup>(71)</sup>.

كما لاحظ النحوين العرب هذا المبدأ في سياق استدلالهم على كثير من المسائل، ومن ذلك أنَّ البصريين جعلوا عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم أو حلوله محله<sup>(72)</sup>. ويزيد الأمر كله تأكيداً بالقول: «إنَّ هذا الإرهاص بمبدأ التوزيع ظاهر في كثير من وجوه التحليل النحوي عند العرب، ولكن النحوين كانوا

(67) عبد الرؤوف، *ال نحو العربي والدرس العلبي*، ص.55.

(68) المرجع السابق، ص.55.

(69) المرجع السابق، ص.58.

(70) نهاد الموسى، *نظريَّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر*...، ص.34.

(71) المرجع السابق، ص.33-34.

(72) المرجع السابق، ص.36.

يتحكمون إليه بقدر ما يكون مساعدا دون قصر. وهو لا شك 'منطلق' جزئي نافع، ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقا<sup>(73)</sup>.

من مبادئ الاتجاه الوصفي الأخرى، التي عرض لها المؤلف أيضاً «المعلم وغير المعلم»، وهذا المبدأ الذي لحظه النحويون، وتصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم، ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير معلم، واعتبارهم المؤذن معلما<sup>(74)</sup>. كما لاحظ نهاد الموسى أن مبدأ «الخانية» متحصل ضمناً وصراحة في معطيات النحو العربي، حيث تكاد المعرفة والابتداء من جهة، والنكرة والحال والتمييز من جهة ثانية، والمصدر والمفعول المطلق والمفعول لأجله من جهة ثالثة، تمثل تعددًا في إطار التوحد، وذلك من جهة انتضاظ العلاقة الصرفية النحوية فيها على نحو شبه مطلق، بحيث تكون المعرفة باباً ينتظم الضمير والعلم والمعرف بآل أو بالإضافة...، فكان ذلك قائمة بمفردات خاتمة المبتدأ، بحيث يكون المبتدأ على اختلاف صور المفردات منه وصيغها، رفعاً، ويكون المضاف إليه جراً. وتلك معطيات متعارفة لا تحتاج إلى إثبات يكون تزيداً وخشواً، وهي معاونة لمعطيات هذا المنهج، وإن اختلف المصطلح والمطلق<sup>(75)</sup>.

ب - الاتجاه التوليدى: وكذا لهم في متابعة كل ما جد في البحث اللسانى، للكشف عما يماثله في اللغويات العربية، وجد لسانيو التراث الكبير من مبادئ المنهج التوليدى قائمة في النحو: فالجوانب التحويلية فيه هي - في الحق - أغلب عليه؛ لأن هناك أصولاً مشتركة بين المنهجين، أهمها صدور النحو العربي - في معظمها - عن أساس عقلي<sup>(76)</sup>.

وقد خصص الراجحي فصلاً من كتابه النحو العربي والدرس الحديث لعرض أوجه القرابة والتماثل بين اللغويين ومنهج التوليديين. ومن القضايا التي رأها مشتركة بين المنهجين:

(73) المرجع السابق، ص38.

(74) المرجع السابق، ص41.

(75) المرجع السابق، ص43-44.

(76) عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص143.

### ب.أ. قضية الأصلية والفرعية<sup>(77)</sup>:

وقد عبر عنها اللغويون من خلال حديثهم عن التكراة والمعرفة، فقرروا أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل الجمجم، وأن المذكر أصل للمؤنث... وأن التصغير والتكسير يرددان الأشياء إلى أصولها<sup>(78)</sup>، كما تحضر قضية الأصل والفرع في حديثهم عن ظاهرة «القلب المكاني»<sup>(79)</sup>.

### ب.ب. قضية العامل:

وهي القضية التي عادت الآن، في المنهج التحويلي، على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي<sup>(80)</sup>، حيث نجد تماثلاً بين التعبيرات التي ترتبط بقضية العامل مثل تعبير «In the scope of» وبين التعبيرات التي جاءت في النحو العربي الحديث عن العامل<sup>(81)</sup>.

### ب.ج. قواعد الحذف:

إن الطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف، هي نفسها التي قدمها النحاة العرب، فقد «التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي»، وليس على مجرد التقدير المتعسف<sup>(82)</sup>. ويستدلُّ الراجحي على ذلك بما جاء عند سيبويه<sup>(83)</sup>، ثم يتهم إلى

(77) المرجع السابق، ص 143.

(78) المرجع السابق، ص 143-144.

(79) المرجع السابق، ص 145.

(80) المرجع السابق، ص 149.

(81) المرجع السابق، ص 148.

(82) المرجع السابق، ص 150.

(83) يقول سيبويه: «واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تفسر بعدما أضمرت فيه العرب من العروض والمواضع وتظهر ما أظهروا، ونجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحلفون من نفس الكلام، ومعما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه ويشتت فيه نحو يك و يكن، ولم أبل ولباي، ولم يحملهم ذلك على أن يفعلوه بمثله ولم يحملهم إذا كان يشتون فيه فيقولون في مر أو مر أن يقولوا خذ أوخذ وفي كل أوكل قفف على هذه الأشياء حيث وقروا لهم نفس بعده». ينظر: الكتاب، ج 1، ص 134.

أن كلام العرب يوحي بشيء قريب من فكرة «البنية العميقه عند التحويليين»<sup>(84)</sup>.

#### ب.د. قواعد الزيادة أو الإقحام:

عرض «نحواء العربية لظاهرة «الزيادة» في الجملة، وأشاروا إلى أن ما يزيد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه، وإنما هو زيادة قد تضفي فائدة تركيبية كالتوكيد، أو قوة الربط، أو الفرق أو غير ذلك، وهكذا كان حديثهم عن الواو المقصم، وعن حروف الجر الزائدة، وعن ضمير الفصل، وعن زيادة (كان) أو (إن) أو (ما)<sup>(85)</sup>.

#### ب.هـ. قواعد إعادة الترتيب:

يقول الراجحي عن هذه القواعد، في إشارة واضحة إلى تعرّف العرب إلى هذا المبدأ من مبادئ المنهج التحويلي، «والحق أن العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عنابة باللغة، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها، فبحثوا قضية «التقديم والتأخير»، وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلقاء، ومن حيث التغيير الدلالي، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم الخبر، وعن وجوب تقديم المبتدأ، وعن جواز الأمرين، ونذكر تحليلهم (للتمييز) فيما يشبه الإشارة إلى البنية العميقه حين يبعدون التمييز إلى الفاعل في «(وأشتعلَ الرأسُ متىً)» أو المفعول في «(وَفجَرَتِ الأرضُ عِيْنَاهُ)». وأخذت القضية بعد ذلك حظها الوافر في الدرس البلاغي على أنها تجد عند سببيته حديثاً مبكراً عن تأثير التركيب في الجملة من ناحية معناها ومن ناحية أخرى»<sup>(86)</sup>.

وقد انتهى الراجحي من حديثه عن المبادئ التوليدية في التراث اللغوي العربي إلى أن الجوانب التي ذكرها لغويونا تقرب من المنهج التحويلي في العصر الحديث، كما وجد أن (الأصل العقلي) فيها كان حقيقةً أن يُفضي إلى هذا التقرير.

(84) المرجع السابق، ص 152.

(85) المرجع السابق، ص 153.

(86) المرجع السابق، ص 155.

ومن الواضح أيضاً أنَّ ما سُمِّي افتراضات أو تقديرات نحوية، يمكن أن يُفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة إنسانية، ومن ثم كان النظر في «المعنى» ملزماً لهم عند النظر في «الأشكال والتركيب».<sup>87</sup>

إنَّ اتجاه بعض العرب إلى القول بـ«التوقف» في اللغة لم يكن مبنياً على اعتبارات دينية فحسب، وإنما أملأه تأملهم حال اللغة وابهارهم بدقة نظامها وتعقيد تركيبيها، حتى غلب على ظنهم أنَّ دقة النظام لا تكون من صنع الإنسان<sup>88</sup>.

ويؤكُد المماثلة والتقرير، كما وردت في كتاب الراجحي، ما ذهب إليه حسام البهساوي وكريم زكي حسام الدين؛ فقد أشار الأول إلى أنَّ نظرة مقارنة دقيقة بين الأسس التي أرساها العلماء العرب، لتؤكد أنَّ النحو العربي لم يكن بعيداً عن الأسس والأفكار التي أرستها اللسانيات الحديثة<sup>89</sup>؛ ومن تلك الأسس فكرة التفسير العقلي للغة<sup>90</sup> والقدرة اللغوية<sup>91</sup>، أما الثاني فقد لاحظ وجود تماثل واضح بين نظرية النظم والمنهج التحويلي<sup>92</sup>، وبين نظرية العامل والمنهج التحويلي<sup>93</sup>.

ومهما حاولنا استقصاء أوجه التماثل والتقرير، بين مبادئ التراث اللغوي ومبادئ اللسانيات، فإننا لن ننتهي إلى حصر جامع مانع؛ بالنظر إلى افتتاح مناهج اللغويين العرب، وهو افتتاح يجعل هذه المناهج قابلة لاحتضان كل المقاربات اللسانية المعروفة، وحتى تلك التي سمعناها، وهذا ما يُفهم من كلام تمام حسان: «مناهج اللغويين العرب من السلف تحمل في طبعها الاستقراء، والتصنيف والتجريد والختمية، والوصفيّة، وربط الصوت بالمعنى، والمقارنة، والتاريخ، والمعايير، والتفسير، وتحقيق صدق النتائج، وغير ذلك من اتجاهات المناهج»<sup>94</sup>، وستظلُّ القائمة مفتوحة بافتتاح النظر اللساني والتأويل الإنساني.

(87) المرجع السابق، ص 159.

(88) حسام البهساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب...، ص 31.

(89) المرجع السابق، ص 31.

(90) المرجع السابق، ص 31.

(91) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 252.

(92) المرجع السابق، ص 159.

(93) تمام حسان، «العربية والحداثة»، ص 131.

يختلف لسانيو التراث حول فروع الدراسة اللسانية، لكنهم يتفقون على إقامة مماثلة بين هذه الفروع وبين ما يمثلها في أبحاث اللغويين، فقد توصل الراجحي إلى أنَّ دراسة القدماء «لم تقتصر على 'مستوى' واحد، وإنما شملت ما يدعو إليه المنهج الحديث، فدرسوا الأصوات والصرف والنحو والدلالة»<sup>(94)</sup>، ومثل لذلك كتاب **الخصائص لابن جنبي**، الذي تضمن جوانب تشمل مستويات الدراسة اللغوية من صوتية، وصرفية، و نحوية، ودلالية<sup>(95)</sup>.

وإذا كان الراجحي لا يفسر تفسيراً واضحاً كيف يربط بين هذه المستويات، فإنَّ معظم ما وصل إليه من مقررات يعتبره متساوياً مع ما استقر عليه علم اللغة في العصر الحديث<sup>(96)</sup>. وفي السياق نفسه أشار كمال بشر إلى أنَّ علماء العربية تناولوا في بحوثهم كل فروع المعرفة التي تدعها اليوم جوانب متعددة لعلم اللسان<sup>(97)</sup>، وهذا ما يؤكد إيميل بديع يعقوب الذي لاحظ أنَّ دراسة فقهاء اللغة شملت مستويات اللغة كافة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهذا ما يدعو إليه المنهج الحديث<sup>(98)</sup>. وهي جوانب تكشف عن مماثلة واضحة بين فروع الدرس اللغوي وفروع الدرس اللساني كما يزعم لسانيو التراث.

### 3.1.2.3.4. الفروع

#### أ. المستوى الصوتي:

لا تحضر المماثلة عند لسانيي التراث بهذا الإجمال، بل تأخذ طابع التخصيص، من خلال ربط فرع من فروع اللسانيات بما يقابلها في اللغويات. حدد محمد المبارك ماهية علم الأصوات ثم خلص إلى اعتناء العرب قديماً بهذا العلم<sup>(99)</sup>، وقد أطلقوا عليه اسم تجويد القرآن أو علم التجويد<sup>(100)</sup>. وهذا رأي

(94) عبد الرؤوف الراجحي، *فقه اللغة في الكتب العربية*، ص.183.

(95) المرجع السابق، ص.53.

(96) المرجع السابق، ص.53.

(97) كمال بشر، *دراسات في علم اللغة*، ص.21.

(98) إميل بديع يعقوب، *فقه اللغة العربية وخصائصها*، ص.95.

(99) محمد المبارك، *فقه اللغة وخصائص العربية*، ص.21.

(100) المرجع السابق، ص.43.

الأنطاكي أيضاً الذي عرف علم الأصوات (الفونتيك)، ثم أشار إلى أنَّ القدماء سُمِّوا بأسماء مختلفة أشهرها علم التجويد<sup>(101)</sup>، وبهذا التحديد يكون علم الأصوات (الفونتيك) في اللسانيات مماثلاً للقراءات أو تجويد القرآن في التراث اللغوي العربي.

#### بـ. المستوى الصافي :

يرى زكي حسام الدين أنَّ «علم الصرف»، كما جاء عند سيفونه ومن تبعه، هو العلم الذي يختص بدراسة القواعد التي تخضع لها الكلمة، من حيث الصيغ، وما يحدث لها من متغيرات في بنيتها ومعناها، وهذا الفرع من الدرس يعرف في علم اللغة الحديث باسم *Morphology* أي دراسة بنية الكلمة أو شكلها *Form*<sup>(102)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الأنطاكي عندما قرر أنَّ بحوث الصرف عند العرب تسمى عند الغربيين بعلم المورفولوجيا<sup>(103)</sup>.

#### جـ. المستوى التركيبـي :

يُقيِّم حسام الدين مماثلة واضحة بين علم التركيب *syntax* وعلم النحو، فقد كان كتاب سيفونه حجر الأساس الذي قام عليه الدروس اللغوية العربية، وتحللت من خلاله معالم علوم اللغة، فعلم النحو عنده يعني علم التركيب الذي يختص بدراسة القواعد التي تحكم بناء الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربط هذه الجمل وأنواعها، وهذا النوع من الدرس يعرف في علم اللغة الحديث باسم *syntax*، أي دراسة بنية التركيب *Structures* أو الجمل<sup>(104)</sup>. أما الأنطاكي فقد اعتبر البحوث نحوية العربية شاملة لجميع البحوث التي يطلق عليها الفرنجة اسم *الستكس*<sup>(105)</sup>.

(101) محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص.13.

(102) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص.24.

(103) محمد الأنطاكي، فقه اللغة وخصائص العربية، ص.37.

(104) كريم زكي حسام الدين، المرجع السابق، ص.24.

(105) محمد الأنطاكي، المرجع السابق، ص.37.

## د. المستوى الدلالي:

يقابل «بحث الدلالة في علم اللغة الحديث» (*Semantics*) (...) ما قام به اللغويون من جهود لجمع مفردات اللغة، فكما نعرف أن هؤلاء اللغويين الأوائل قد خرجوا إلى البداية لجمع ألفاظ اللغة حينما اتفق، وكما تيسر لهم سماعها، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى تبويب هذه المفردات وتصنيفها حسب الموضوعات في رسائل متضمنة تحمل عناوين مختلفة مثل: *الخبل، الإيل، المطر، النبات، السيف، وغيرها*<sup>(106)</sup>. وهو ما يظهر وجود تماثل واضح بين علم الدلالة في اللسانيات وجامع المادة في اللغويات، وهذا على خلاف ما رأه الراجحي حين اعتبر علم الألفاظ المفردة عند الفارابي مقابلاً لعلم الدلالة الحديث<sup>(107)</sup>.

وسواء أكان علم الدلالة هو جمع مفردات اللغة أم علم الألفاظ، فإن ما يعنينا هو المعاملة التي تُعقد بين فروع اللسانيات وفروع اللغويات، والتي تنص على أن العلماء العرب قد اهتموا بمباحث علم الدلالة قبل الغربيين<sup>(108)</sup>.

وتبرّح المعاملة مجالها من التعميم إلى التخصيص فالترتيب، ف تمام حسان اعتمد منطلاقاً وصفيًا في دراسته، وهو المنطلق الذي وجهه إلى البحث عن ترتيب خاص في أعمال بعض اللغويين تماثل منطلقه الوصفي، حيث لاحظ «أن النحاة قد قطعوا إلى أن اللغة العربية لا يمكن فهم نحوها وصرفها فيما صحيحاً إلا بعد دراسة أصواتها»<sup>(109)</sup>. وبذلك يؤمن إلى أهمية المستوى الصوتي وأسبقيته عند النحاة، وهذه الأهمية كانت منطلاقه في تحديد مجالات البحث اللساني يقول: «حتى إذا فرغنا من دراسة الصوت ووظيفته، والحرف ووظيفته، والموقع ووظيفته، والمقطع ووظيفته انتقلنا إلى علم الصرف»<sup>(110)</sup>.

غير أن هذا الترتيب لا يُجمع عليه لسانيو التراث، فقد أثبت حسام الدين ترتيباً آخر يتوافق والمنهج الذي اعتمدته في الكشف عن أوجه المعاملة بين القديم

(106) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص 25-26.

(107) محمود فهمي حجازي، *علم اللغة العربية*، ص 68.

(108) عبد الغفار حامد هلال، *علم اللغة بين القديم والحديث*، ص 235.

(109) تمام حسان، *اللغة بين المعيارية والوصيفية*، ص 168.

(110) المرجع السابق، ص 121.

والحديث، وهو المنهج التوليدى؛ فقد وجد عند سيبوئه إشارات واضحة إلى هذه المماثلة؛ «بدأ سيبوئه كتابه بدراسة قضايا التركيب فقضايا بنية الكلمة، ثم ختم كتابه بباب الإدغام الذي عالج فيه القضايا الصوتية، وهذا المنهج الذي اتبّعه سيبوئه يساير أحد أحدث اتجاهات التحليل اللغوي عند تشومسكي الذي رأى أن التحليل اللغوي يجب أن يبدأ من التراكيب فال Morphemes ثم الأصوات»<sup>(111)</sup>.

#### 2.2.3.4. البحوث التطبيقية

##### 1.2.2.3.4. دراسات صوتية:

بني العرب دراساتهم الصوتية على القراءات القرآنية، وهذا ما جعل النتائج المتوصل إليها أقرب إلى المنهج العلمي - في نظر لسانيات التراث - يقول الراجحي: «من الحقائق المقررة أن الدرس الصوتي عند العرب من أصل الجوانب التي تناولوا فيها دراسة اللغة، ومن أقربها إلى المنهج العلمي؛ ذلك أن أساس هذا الدرس مبني على القراءات القرآنية، وهو علم وإن كان متاخرًا - من حيث الوضع النظري - عن بعض العلوم العربية الأخرى كالنحو، فإنه أسبق منها من حيث الواقع العملي»<sup>(112)</sup>.

وتأخذ المماثلة في هذا الجانب شكل تقارب بين البحوث الصوتية عند اللغويين العرب وما يقابلها عند الغربيين، وهي مماثلة يمكن أن تميّز فيها بين ما له علاقة بالجانب الأصواتي، وما يرتبط بالجانب الصوتي.

##### أ. على المستوى الأصواتي (القونيبيكي):

أشار كمال بشر إلى أنّ اللغويين العرب اعتمدوا في دراستهم الصوتية «ما يسمى الآن بالملاحظة الذاتية»<sup>(113)</sup>، فبني على هذه الملاحظة مماثلته بين القديم والحديث، إذ ما تزال «الدراسات الصوتية الحديثة... تعد منهج الملاحظة المباشرة... الأداة الأساسية في البحث الصوتي»<sup>(114)</sup>. واستناداً إلى المبدأ نفسه نُرِّجُ

(111) كريم زكي حسام الدين، *أصول القراءة في علم اللغة*، ص 23.

(112) عبد الرافي، *فقه اللغة في الكتب العربية*، ص 129.

(113) كمال بشر، *دراسات في علم اللغة العام*، الفصل 2، ص 53.

(114) المرجع السابق، ص 53.

الراجحي أبحاث اللغويين الصوتية متزلة نظيرتها عند اللسانين، مبيناً أنَّ الخليل وسيبُوئه تناولاً «الأصوات اللغوية من مبدأ صحيح»، وهو دراستها دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل<sup>(115)</sup>. وبذلك شُكِّل مبدأ الملاحظة المباشرة أحد منطلقات لسانىي التراث في المعاملة بين القديم والحديث فيما يتعلق بالبحوث الصوتية.

من أوجه المماثلة التي تعقد على مستوى الأبحاث الصوتية أيضاً، وجود قوائم مشتركة بين الصوتيات في بحوث اللغويين وبحوث اللسانين، ويشير ذلك في التقسيمات الآتية:

#### أ. الصوامت – الحركات:

بني ابن جنٰي تمييزه بين الصوامت والحركات على أساس مجرى الهواء عند النطق، وهذا يساير وجهة نظر المرس الصوتي الحديث الذي «يقسم الأصوات هذا التقسيم على هذا الأساس أيضاً»<sup>(116)</sup>. ويُلاحظ أنَّ الراجحي يركز على جوهر التصنيف لإظهار المماثلة، ويتأكد ذلك من خلال عرضه لنظرة ابن جنٰي وما قدّمه من وصف «للأصوات حسب ‘موقع النطق’ أو حسب ‘الأحياء والمخارج’، وتصنيفه هذا يؤدي به إلى تقسيم الأصوات إلى ما يعرف الآن بالأصوات الصامتة والحركات (الأصوات الصائبة *vowels*) و(*Consonants*)<sup>(117)</sup>. وهذا ما يؤكد عليه في موضع آخر بإشارته إلى نهج سيبُوئه الذي «واصل طريق أستاذه فقدم دراسة للأصوات أوفى، وأكثر دقة حيث نرى تصنيفه لها حسب المخارج، وحسب ما يُعرف الآن بوضع ‘الأوتار الصوتية’»<sup>(118)</sup>.

سار بعض الباحثين على النهج نفسه؛ فقد وجد بشر أن «السكاكيني صاحب المفتاح يقدم لنا رسمًا بيانيًا لجهاز النطق، ويوزع الأصوات على أجزائه»<sup>(119)</sup>. وإلى

(115) عبد الرؤوف الراجحي، *فقه اللغة في الكتب العربية*، ص.131.

(116) المرجع السابق، ص.137.

(117) المرجع السابق، ص.130.

(118) المرجع السابق، ص.131.

(119) كمال بشر، *دراسات في علم اللغة*، ص.21.

نظير ذلك ذهب حسام الدين أيضاً عندما قرر أن «السكاكى وضع أول رسم تشريحى يبين مخارج الأصوات العربية»<sup>(120)</sup>.

### أ.ب. الجهر والهمس:

يعتمد علماء الأصوات، في تقسيمهم للأصوات إلى مجهرة ومهموسة، على درجة الانفتاح؛ فالأخوات تأتي انحباسية إذا كان جهاز النصويت منغلقاً، واحتكاكية إذا كان منفتحاً. وقد رأى المبارك في بحوث اللغويين ما يماثل هذا التصنيف، فتحدث عن الجهر والهمس عند القدماء<sup>(121)</sup>، وخلص إلى أن «الغربيين من أتوا في هذا العصر... يسمون النوع الأول بالفرنسية (*Occasives*)، ومعناها المغلقة، والثاني (*Spirantes*) ومعناها النافخة»<sup>(122)</sup>. ويستدل على ما ذهب إليه بالمقابلة بين الحروف الانحباسية والاحتكاكية والحرروف المجهرة والمهموسة<sup>(123)</sup>.

ويرى صبحي الصالح أن تصنيفات علماء الأصوات المحدثين لا تخرج في جوهرها عما اهتدى إليه علماء الأصوات العرب في اهتماماتهم بالقراءات القرآنية، يقول: «ما يرجح علماء الأصوات المصريون يبحثون الأحرف المستعملة في كل لغة بحثاً مردداً بين أفقين: أحدهما حركي عضوي، والأخر تنفسي صوتي؛ فلا يخرجون في كلا الأفقين عن المنهج الثنائى الذي رسّمه علماء التجويد حركياً عضوياً في المخارج، تنفسياً صوتياً في الصفات»<sup>(124)</sup>.

### أ.ج. المماثلة:

تعنى المماثلة، في أبسط تعريفاتها، تقريب صوت من آخر، أو فناء فيه تحت تأثير صوت آخر في الكلمة المفردة أو في الجملة، وهي نوعان:

- مماثلة تقدمية: وتعنى تأثر الصوت الثاني بالصوت الأول.

(120) كريم زكي حسام الدين، *أصول تراثية في علم اللغة*، ص. 6.

(121) محمد المبارك، *فقه اللغة وخصائص العربية*، ص. 50.

(122) المرجع السابق، ص. 51.

(123) المرجع السابق، ص. 51.

(124) صبحي الصالح، *دراسات في فقه اللغة*، ص. 277.

- مماثلة رجعية: وتكون بتأثير الصوت الأول بالثاني<sup>(125)</sup>.

استناداً إلى هذا التحديد يقيم لسانيو التراث أوجهها للتماثل بين القديم والحديث. فقد تحدث ابن جنكي عن الإدغام الأصغر فعرض من خلاله مختلف جوانب التأثر التي يتعرض لها الصوت، وهذا ما استنتجه الراجحي من كلام ابن جنكي الذي أفضى في «بيان أوجه التأثير التي يتعرض لها الصوت في الكلام المتصل»، ومن الواضح أن الأمثلة القليلة التي قدمتها تشير إلى إدراكه لظواهر التأثير وأسبابه، وهانت رأيت تردداته لعبارة «تقريب الصوت من الصوت» وهذا ما يعرف في الدرس الحديث بالمعاتلة *Assimilation*<sup>(126)</sup>.

أما حسام الدين فلاحظ أن مفهوم المماثلة هو مما تداوله اللغويون العرب، وقد عرفت هذه الظاهرة عندهم باسم «المضارعة أو التقريب» عند سيبوئه، والمناسبة عند ابن الحاجب والمشاكلة عند ابن يعيش<sup>(127)</sup>. وقد عرض لرأي سيبوئه عند حدشه عن الإتباع الذي عنى به اميل الحركات إلى التعامل وقد تناوله تحت باب «ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار»<sup>(128)</sup>.

#### أ.د. المخالفة:

المخالفة عكس المماثلة تقوم «عندما يحدث التعامل الشام في صوتين متباينين، وذلك بإدخال تعديلات على أحدهما»<sup>(129)</sup>; فهذه التحديدات الحديثة نجد لها مائلة في بحوث لغويينا الذين عرفوا «هذه الظاهرة تحت مسميات مختلفة منها كراهة اجتماع المثلثين، كراهة التضييف، أو كراهة اجتماع حرفين من جنس واحد»<sup>(130)</sup>.

(125) ينظر على سبيل المثال: كتاب إبراهيم أليس، الأصوات العربية، ص 178-179؛ وكتاب إدريس السعري، مدخل للصوات التوليدية.

(126) المرجع السابق، ص 140.

(127) كريم زكي حسام الدين، أصول نرالية في علم اللغة، ص 193.

(128) المرجع السابق، ص 197.

(129) عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونتيكا، ص 239.

(130) كريم زكي حسام الدين، المرجع السابق، ص 200.

### أ. هـ القلب المكاني:

يُقصد بالقلب المكاني «أن يتبادل صوتان مكانهما، داخل الكلمة الواحدة»<sup>(131)</sup>، وقد لاحظ حسام الدين تمثلاً واضحاً بين القدماء والمحدثين على هذا المستوى من النراسة الصوتية، يقول: «اعتم اللغويون القدماء والمحدثون بهمه الظاهرة الصوتية التي تمثل في تبادل فونيدين لمكانيهما وحلول أحدهما مكان الآخر»<sup>(132)</sup>. وقد استدلّ على ذلك بنصّ لابن فارس جاء فيه: «من سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة في مثل قولهم: جذب وجبد، وبكل ولبك، بمعنى خلط، وقلقل ولقلق، ومكبل ومكبّل»<sup>(133)</sup>.

### بـ. على المستوى الصواني (الفونولوجي):

من أبرز المفاهيم التي يتم التركيز عليها، في المجال الصواني، مفهوم الفونيم، هذا المفهوم الذيحظى باهتمام الفونولوجيين بدأياً بما قدمته «حلقة براغ».

وبالعودة إلى التراث اللغوي العربي يجد لسانيو التراث هذا المفهوم متداولاً في أبحاث القدماء؛ فقد وجده حسام الدين مثلاً عند سيبوئه من خلال تمييزه بين الحروف الأصول، وهي تسعة وعشرون حرفاً، والحرروف الفروع، وهي خمسة وثلاثون حرفاً، ثم أشار إلى أن ما ذهب إليه سيبوئه باسم الحروف الأصول يقابل ما يُعرف في الدرس اللغوي الحديث باسم الوحدة الصوتية *phonème*<sup>(134)</sup>. وإلى الرأي نفسه يذهب صلاح الدين فناوي الذي اعتبر تقسيم سيبوئه للحروف إلى أصول وفرع تقسيماً أفاد منه الغربيون وأثار فيهم التفكير في ظاهرة الأصوات المختلفة نطقاً التي يعبر عنها كتابة برمز واحد، ولا يؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف المعنى، والأصوات المختلفة نطقاً وكتاباً هي سياقات صوتية، فيؤدي اختلافها إلى الاختلاف في المعنى، وذلك في إطار المعيار الصوتي: الحروف الأصول والحرروف الفروع، وهو ما يسمى عند الغربيين بنظرية «الفونيم»<sup>(135)</sup>.

(131) عصام نور الدين، المرجع السابق، ص 239.

(132) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 196.

(133) المرجع السابق، ص 196.

(134) المرجع السابق، ص 138.

(135) صلاح الدين محمد فناوي، التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة والتحديث، ص 14.

كما يشير الراجحي إلى أن ابن جحني التفت النفاء واضحة إلى ما يعرف الآن بالفونيم «*Phonème*<sup>(136)</sup>»، وعرض لرأي بعض اللسانين المحدثين، يقول: «فالنون مثلاً صوت أساس في العربية، ولكن في الواقع درجات متعددة من (النون) بحسب سياقها الصوتي، فالنون في (نهر) من الناحية الصوتية الحالصة، أي من حيث تكوينها الفيسيولوجي غير النون في (منك) و(عنك) مثلاً... إن أصوات أي لغة من اللغات لا حد لها في واقع الأمر. إن ما نسميه صوتاً (واحداً) قد يتعدد بنفسه أكثر من مرة في الكلمة من الكلمات، ولكنه ينطق في كل مرة بصورة خاصة، فالفتحة الأولى من قولنا (بطر) مثلاً، غير الفتحة الثانية من الناحية الصوتية، وغير الفتحة الثالثة»<sup>(137)</sup>.

وتبين مقارنة النص بما جاء عند ابن جحني أن أي الفتح قد توصل إلى هذه «النظرية» في الفونيم على ما يفصل فيها المحدثون، وعلى ما يختلفون فيه أيضاً<sup>(138)</sup>.

إلى جانب تحديد اللغويين للمقصود بـ«الفونيم» تمكّنوا من التمييز بينه وبين «الألوقيون»<sup>(139)</sup>. فقد ميّز سيبوئه بين الحروف الأصول، والحراف الفروع «وما أشار إليه باسم الحروف الفروع يعرف باسم الصورة الصوتية *Allophone*<sup>(140)</sup>».

كما أن المماثلة واضحة بين ما اهتمى إليه سيبوئه منذ مئات السنين وبين ما قرره فندريس<sup>(141)</sup>. وهذا يعني أن حسام الدين لا يكتفي باظهار مماثلة بحوث القدماء لبحوث المحدثين فقط، بل يدافع عن مبتئهم أيضاً للكثير من الحقائق.

بقي أن نشير إلى أن جل لسانين التراث لا يخفون أهمية الوسائل والتقييدات الحديثة المتاحة لعلماء الأصوات في العصر الحديث، لكنهم - على الرغم من

(136) عبد الرافي، *فقه اللغة في الكتب العربية*، ص 140.

(137) المرجع السابق، 140-141، والعن للعران من كتابه، *علم اللغة*، ص 212.

(138) المرجع السابق، ص 146.

(139) الألوقيون هو مجموعة من التحققات الصوتية لصوت واحد.

(140) كريم زكي حسام الدين، *أصول نوائية في علم اللغة*، ص 138.

(141) يحيل على وجه التحديد على كتاب فندرис، *اللغة*.

ذلك - لا يعتبرون تلك الوسائل عامل نقص في أعمال لغويينا، بل يعتبرونها خير دليل على حنكتهم ودقة ملاحظاتهم؛ فإذا كان الاختلاف قائماً من جهة الأدوات المستعملة، فإن المماثلة ظاهرة من جهة النتائج. وبذلك فهذا النقص يُحسب لهم لا عليهم. يقول تمام حسان: «الست أشك لحظة واحدة في أن هؤلاء العلماء الأجلاء قد استطاعوا بالمشاهدة فقط (...) أن يصلوا إلى وصف دقيق للأصوات العربية، دون أن يكون لهم من الوسائل الآلية التي يستخدمها المحدثون ما يستطيعون بواسطته توثيق نتائج مدركائهم الحسية، ولقد بينوا مخارج الأصوات، وصفاتها، واحتسب ذلك عند الكثرين منهم على أصوات غير عربية شاعت في البيئة العربية في القرن الثاني الهجري<sup>(142)</sup>»، فكان بذلك سبّق اللغويين إلى مجموعة من الحقائق في مجال الدراسة الصوتية بحسب ما تقرّره لسانيات التراث.

#### 2.2.2.3.4 دراسات تركيبية:

تبقى البحوث التركيبية من أهم مجالات البحث اللساني التي حظيت باهتمام كبير، وقد نالت دراسة الجملة حظاً وافراً من ذلك الاهتمام، حتى غداً من العبادى العلّامة في علم اللغة الحديث أن تتحلّ الجملة أساس كل دراسة نحوية، وأن تكون بداية كل وصف لغوي ونهايته<sup>(143)</sup>.

وبالنظر إلى أعمال اللغويين العرب، يظهر أن مفهوم الجملة لم يكن غائباً عن أنظارهم، بل أجادوا أيّاماً إجادة في تحديدتها «ولذا قد يحسن أن نراه كل محاولة لإحياء نحو العربية، وتغذيته بالنظريات اللغوية الحديثة ما جاءت به أمهات الكتب النحوية القديمة»<sup>(144)</sup>. وعلى هذا الأساس يقيم لسانيو التراث مماثلتهم بين القديم والحديث على مستوى البحوث التركيبية، فالبحث في الجمل من حيث تأليفها وعلاقتها كلماتها بعضها بالآخر، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو، إن لم تكن أهمها في نظر البحث اللغوي الحديث، كما هو واقع فعلاً في كتب النحو العربية، وكما فهمه على ذلك بعض أئمّة النحو<sup>(145)</sup>.

(142) تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، ص 49.

(143) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 31.

(144) المرجع السابق، ص 32.

(145) كريم زكي حسام الدين، أصول نوائية في علم اللغة، ص 260.

لقد جمع الراجحي بين درامة النحو ودراسة الجملة بهدف المقارنة بينهما، يقول: «إن النحو هو درامة الجملة، وهذا التعبير البسيط - أي دراسة الجملة - هو غاية الدرس اللغوي كله لا شك؛ لأن اللغة الإنسانية لا تكون لغة لها معنى إلا إذا كانت موضوعة في جمل، ونحن نفكّر 'بجمل' كما يقولون»<sup>(146)</sup>. ونظهر المقارنة واضحةً بين بحوث اللغويين التركيبة ومثلتها في اللسانيات فيما عرض له الراجحي من رأي لابن جنبي: «إن حصره النحو في 'كلام' العرب دليل على إدراكه الواضح أن النحو مجاله 'الجملة'، وذلك واضح من مواضع كثيرة من الكتاب، منها ما يقرره فيه 'أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجني من الكلمة الواحدة، وإنما تجني من الجمل ومدارج القول'»<sup>(147)</sup>.

ويعقد حسام الدين مماثلةً بين نظرية شومسكي في التحويل والتوليد، ونظرية عبد القاهر الجرجاني، فهما نظريتان تعتمدان الأساس نفسه: «تعتمد نظرية النظم عند عبد القاهر على نفس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية شومسكي في التحويل والتوليد، وتعني بهذا الأساس النحو بالمفهوم الذي حدّدناه، يقول عبد القاهر: 'إن أمر هذا النظم يتوقف على معانٍ النحو، وعلى الوجوه والفرق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها أزيداً بعدها'»<sup>(148)</sup>.

إن هذا التماض لا يقتصر على نظرية النظم، بل يشمل مجالات أخرى، وهذا ما يؤكد عليه الباحث نفسه: «فإذا حاولنا أن ننظر إلى جهود العلماء المسلمين، من البلاغيين واللغويين، للدراسة التراكيب فسنجد عند هؤلاء وأولئك نظرات وأراء تتفق مع معطيات علم دراسة التراكيب في الدراسات اللغوية الحديثة، بل وتقترب هذه النظريات والأراء من المنهج التحويلي اقترباً ملحوظاً»<sup>(149)</sup>. وهذه الآراء تقابلنا بصفة خاصة عند البلاغيين في دراستهم للتراكيب، والطاقات التعبيرية التي تحملها. وفي هذا السياق يشير حسام الدين

(146) عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 145.

(147) المرجع السابق، ص 151.

(148) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 253.

(149) المرجع السابق، ص 252.

إلى إنجاز العالم البلاغي عبد القاهر الجرجاني المتمثل في نظرية النظم، التي تؤكد على دور قواعد النحو Grammar في تحويل وتوليد ما لا نهاية له من التراكيب<sup>(150)</sup>، وبكل ذلك يكون عبد القاهر قد فطن إلى أن «الأبنية الصافية أو الكلمات المفردة لا تؤدي أي معنى، وأنها تحتاج إلى شيء هام لتكون قادرة على جعل المتكلم يفي بمقصوده»<sup>(151)</sup>.

#### 3.2.2.3.4 دراسات دلالية:

يشمل تقريب لسانى التراث بين الدراسات اللغوية والدراسات اللسانية مجال البحث الدلالي، ويظهر التقريب بين هذه الدراسات من خلال مفاهيم تدرج في الدلالات المفتوحة على التداو利ات، من جهة الإحالة على مقتضى ربط المعنى بالاستعمال. ويمكن أن نجمل أهم نقط التماثل فيما يلي:

##### أ. سياق الحال:

يشمل سياق الحال في مجال البحث الدلالي «جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية)»، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية: 1-شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما (الثقافي)، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي... 2-والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي، ومكان الكلام... 3-أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم؛ أو الإغراء أو الضحك...<sup>(152)</sup>. وبذلك يتشكل سياق الحال من مجموع الظروف التي تحيط بالكلام، ويفى تحديد المعنى المقصود به هنا بمعرفتها.

لقد أدرك اللغويون العرب معنى سياق الحال، ومنهم ابن حنني الذي كان أعلى إدراك واضح بهذا الجانب فعرض له في أكثر من موضع، منها ما قرر فيه أن

(150) المرجع السابق، ص252.

(151) المرجع السابق، ص252.

(152) محمد السعراي، علم اللغة، ص311.

المعاني قد لا يوصل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها، ومن ثم لا ينبغي أن يكتفي اللغو بـ«السماع»، بل ينبغي أن يجمع إليه «الحضور والمشاهدة»، أي يحيط بظروف «الكلام»<sup>(153)</sup>.

ويؤكد إدراك ابن جنبي لـ«سياق الحال»، في نظر الراجحي، ما ذكره في موضع آخر حيث يتناول العوامل التي تؤثر في «المعنى» كـ«النبر» و«التنفيم» والاستعانة بإشارات من الوجه أو اليدين، أو غير ذلك<sup>(154)</sup>.

وارتباطاً بـ«سياق الحال» تناول تمام حسان «فكرة المقال» (*Speech event*)، وـ«فكرة المقام» (*Context of situation*)، في علاقتهما بعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع. يقول: «إذا علمنا أن علم المعاني يتناول المعنى الوظيفي، وأن علم البيان يتناول المعنى المعجمي، وأن علم البديع يتناول صنعة فنية يتحتم فيها أن تصل بالمعنى، علماً أن البلاغة العربية لا تتناول المعنى الاجتماعي تناولاً مقصوداً، ولكنها - على الرغم من ذلك - قدمت لدراسة المعنى الاجتماعي أو المعنى الدلالي، كما أسميه في هذا البحث فكرتين تعتبران اليوم من أ Nigel ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي»؛ وأولى هاتين الفكرتين فكرة المقال (*Speech event*)، والثانية فكرة المقام (*Context of situation*)، وأنجل من ذلك أن علماء البلاغة ربطوا بين هاتين الفكرتين بعباراتهن شهيرتين أصبحتا شعراً

(153) عبد الرافع، فقه اللغة في الكتب العربية، ص168، والنصل لابن جنبي من كتاب *الخصائص*، ج2، ص370-371.

(154) المرجع السابق، ص168. ويُستدلُّ على هذا بنص لابن جنبي يقول فيه: «وقد حذفت الصفة ودللت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قوله: سير عليه ليلى، وهو يريدون: ليلى طويل. وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسن في كلام القائل لذلك من التطريج والتطريج والتضخم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك؛ وأنت تحسن هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول كان والله رجلا! فترى في قوة اللفظ بـ«الله» هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريعاً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدهناه إنساناً! وتسكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن فهمته وصفته بالضيق فقلت: سأله وكان إنساناً! وتزوي وتنطبه فيعني ذلك عن قولك إنساناً لئلاً أو لرجلاً أو بخلاً أو نحو ذلك». ابن جنبي، *الخصائص*، ج2، ص370-371.

يهدف به كل ناظر في المعنى: العبارة الأولى 'لكل مقام مقال' والعبارة الثانية 'لكل كلمة مع صاحبها مقام'<sup>(155)</sup>.

إن حسان يطابق بين «سياق الحال» عند اللسانين، و«المقام» عند البلاغيين، وبذلك أسهمت البلاغة العربية في تقديم فكرة هي من أ Nigel ما وصل إليه علم اللسان في نظره.

#### بـ. الحقول الدلالية: *Les champs sémantiques*

الحقول الدلالية مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها<sup>(156)</sup>، وتبقى أهم غايات الحقل الدلالي في اللسانيات «دراسة العلاقات بين المفردات داخل الحقل أو الموضوع الفرعي»<sup>(157)</sup>.

بالنظر إلى التعريفات السابقة، يجد لسانيو التراث أن بحوث «الحقل الدلالي» لم تكن غائبة عن بحوث اللغويين، فقد أفرد حسام الدين أحد فصول كتابه للحديث عن «المجال الدلالي» ونشأته، ومكوناته، وأهميته في الدراسات الدلالية واللسانية عموماً، ليخلص بعد ذلك إلى أنّ اللغويين المسلمين قد اهتدوا «إلى فكرة المجال الدلالي وقطنوا إليها، وسبقوا بها الأوروبيين بعده قرون، وإن لم يعطوا أحد منهم هذا الاسم، وكما رأينا محاولات الأوروبيين المحدثين من الفلسفه أو اللغويين لتصنيف قطاع من المعجم يشمل عدداً معيناً من الكلمات أو المعاني المتصلة بموضوع واحد، فإننا نرى الرسائل التي قام بتصنيفها اللغويون المسلمون انتصر بعضها على مجال دلالي واحد كخلق الإنسان والإبل، والخييل، والشاة... . وكما اشتمل بعضها الآخر على أكثر من مجال دلالي، كما وصل بعض هذه المؤلفات إلينا تحت عناوين مختلفة مثل كتب الصفات، أو الغريب أو الألفاظ»<sup>(158)</sup>.

(155) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 20.

(156) الحقل الدلالي عند أولمان (Ullmann) هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة (Ullmann, *Meaning and Style*). ويعتبر لاينز الحقل الدلالي: «مجموعة جزئية لمفردات اللغة».

J.Lyons, *Semantics*, Vol 1, Cambridge University Press, 1977, p.268.

(157) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 80.

(158) كريم زكي حسام الدين، أصول تراجمة في علم اللغة، ص 298-299.

### 3.3.4. التموزج الواحد:

من أبرز اللغويين الذين استأثروا باهتمام لسانيات التراث:

#### 1.3.3.4. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 أو 175 هـ):

ارتبط اسم الخليل بن أحمد الفراهيدي بمجال العروض، إلا أن المتابعة الدقيقة لمزارات الرجل تكشف عن عمق حسه اللغوي (اللسانى). فقد وجد لسانيو التراث في أفكار الخليل ودراساته ما يعنى أحدهما ما توصلت إليه الدراسات اللسانية، فكانت بذلك «أفكار الخليل وتعليلاته» وأكتواراته نبراساً وهدياً لعلماء اللغة، والنحو، والصرف، والعروض، والعلوم اللسانية بصفة حامة<sup>(159)</sup>؛ فقد كان الخليل أول من نظر إلى البحث اللغوي نظرة عميقه واتجه إليه اتجاهها جدياً<sup>(160)</sup>. فما هي أوجه التماهى التي يقيمه لسانيو التراث بين جهود الخليل والنظريات اللسانية؟

#### أ. الدراسات الصوتية عند الخليل

يبعد التماهى ظاهراً بين الخليل واللسانيات الحديثة على المستوى الصوتي. فقد عزف قيمة الدراسات الصوتية، وصلتها باللغة، فرتب الحروف الهجائية على نحو صوتي من العلق والقم إلى الشفتين، وبين مواطن إخراج الحروف من حلقة، وشجرة، وأسنانة، ونطعية، وذلقة، وشقوية، وقد حدد مخرج كل حرف على وجه دقيق، ثم بين صفاتها، وخصائصها؛ وهو عمل لا ينبع له إلا المتخصص، والباحث الذي يرجو من وراء بحثه ثمرة في دراسة اللغة، أما الترتيب الأبجدي فهو من سمات المبتدئين<sup>(161)</sup>.

#### ب. نظرية العامل بين الخليل وتشومسكي

عرف الخليل «نظرية العامل» كما هي متداولة في النحو التوليدى التحويلي وأدرك أهميتها قبل تشومسكي، وهذا ما حاول أن يثبته البهنساوي. فقد اهتمى

(159) عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 34.

(160) المرجع السابق، ص 33.

(161) المرجع السابق، ص 32-33.

النحاة، على حد زعمه، إلى إدراك قدرة التفاعل والتأثير بين مكونات التركيب النحوي بعضها مع بعض<sup>(162)</sup>، واستأنرت آراء الخليل بن أحمد باهتمام خاص عند هذا المؤلف، فهو يعتبره «من أوائل النحاة الذين أدركوا فكرة العامل وأولوها الأهمية والاعتبار، فقد جاءته هذه الفكرة – في أغلبظن – من ملاحظاته ذلك التفاعل بين الحركات والحرروف والحركات والكلمات، مما جعله يطمئن إلى أن هذه الظواهر اللغوية، سواء أكان منها ما يتصل بالبناء أم ما يتصل بحركات الكلام، ترجع إلى هذا التأثير الكامن في طبيعة الحروف والكلمات، والذي لا شك فيه أن نظرة الخليل إلى العامل كانت في ضوء تلوّن الحروف، ومراقبته الكلمات في ثنياً التأليف، وملاحظته التفاعلات اللغوية بين الأصوات والكلمات»<sup>(163)</sup>.

فإذا كان شومسكي قد فطن لأهمية العامل، بعد تطورات متلاحقة لنظرية التوليدية، فإنَّ الخليل قد أدرك ذلك منذ أمد بعيد دون حاجة إلى تغيير أو تطوير، وهذا ما نفهمه من محتوى هذا النص «إذا كانت هذه النظرية وهي تمثل الكفاءة التوليدية المثلثي، التي توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية، بعد جهد وعمل ومحاورة امتد إلى ما يقرب من ربع قرن. فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف لتخلل هذا الجهد وتلذق المثابرة، فإنَّ الخليل بن أحمد قد أدرك أهمية العامل وقدرته قبل ألف عام أو يزيد، وأنه أدرك أهميته منذ البداية في دراسته للأصوات، ومن ثم فإنَّ شومسكي وإن كان قد انتهى بنظرية العامل، فإنَّ الخليل قد ابتدأ بها»<sup>(164)</sup> دون أن يكون في حاجة إلى تطوير أو تعديل.

#### 2.3.3.4. سينيويه

##### أ. سينيويه البنوي

خُطّصَ أحمد سليمان ياقوت كتابه الكتاب بين المعيارية والوصفيَّة للحديث عن الوصفيَّة والمعيارية في كتاب سينيويه، فوُجِدَ فيه قسمات لسانية وصفية واضحة، وخصوصاً في تناوله لبعض المسائل النحوية، واللهجات، ولغة الشعر.

(162) المرجع السابق، ص.58.

(163) المرجع السابق، ص.58.

(164) حسام البهساوي، أهمية الربط بين الضمير اللغوي، ص.60.

يقول: «إذا أردت أن تبين ملامح المنهج الوصفي عند سيبوئن، أو قل اتباعه المنهج الوصفي، تبنا لا مجال فيه للشك، فاقرأ النص التالي»<sup>(165)</sup>... فسيبويه يفرق هنا بين مجالين: مجال الصحة المفترضة أو المتصرورة التي وضعها النحاة، ومجال الواقع اللغوي المستعمل فعلاً عند العرب بغض النظر عن المعايير التي وضعها النحاة»<sup>(166)</sup>.

ويضيف في السياق نفسه: «وعندما يتعارض المجالان فإن سيبويه يحكم على الأول بأنه قبيح، وعلى الثاني بالحسن؛ لأنك أجريته على ما أجرته العرب. وهذا هو أساس المنهج الوصفي، وصف كلام العرب كما هو، لا كما يجب أن يكون حسب معاييرهم، وإلا فإننا نكون كالنحاة ‘عندما وضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب، وكان سيبويه يريد أن يقول: يجب أن تضع اللفظ على الموضع الذي وضعته العرب. فهذه هي الوصفية في أجمل صورها»<sup>(167)</sup>.

ونقف على عبارات أخرى للمؤلف تؤكد الفكرة نفسها، ومن ذلك قوله: «الذي نظنه أن سيبويه كان مدركاً المنهج الوصفي لا من حيث اسمه أو من حيث هو اصطلاح *Terms*، بل إنه كان مدركاً إيهام من حيث كنهه وكيانه وملامحه وسماته، وأية ذلك تكراره لهذا المعنى في أكثر من موضع من كتابه» «وبناءً على سيبويه المنهج الوصفي عندما لا يقر جواباً لفعل الشرط، فيما لا يوجد فيه جواب» «وفي الكتاب نص يدل على أن سيبويه يقدم ما يقوله النحاة على ما يقوله النحاة إذا كان

(165) يحيل هنا على نص سيبويه جاء فيه: «هذا باب استكريه النحويون، وهو قبيح، فرضعوا الكلام فيه على غير ما وضعته العرب. وذلك قوله: وبح له وتب، وتب لك وبخاء، فجعلوا التب بمنزلة الوبع وجعلوا وبع بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعته العرب. ولا بد لوبع من قبحها من أن نحمل على تب؛ لأنها إذا ابتدأت لم يجز حتى يبنى عليها الكلام، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها. فإذا قلت: وبح له، ثم أحققتها التب، فإن النصب فيه أحسن، لأن تبا إذا نصبتها فهي مستحبة عن (لك)، فإنما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت وتب لك، فأجريتها على ما أجرتها على العرب». الكتاب، ج ١، ص 167.

(166) أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ص 43.

(167) المرجع السابق، ص 44.

بين القولين اختلاف، ويرى أننا لو أخذنا بكلام النحاة في هذه الحالة لفسد كثير من كلام الناس. وهذه هي الوصفية في أجيال صورها «ومن ملامح الوصفية عند سيبوئه أنه يستقرئ القرآن الكريم وكلام العرب ثم يستبط من هذا الاستقراء نماذج لغوية...»<sup>(168)</sup>.

### بـ. سيبوئه التوليدي التحومي

سيبوئه هو المؤسس الحقيقي للدرس النحوي العربي، وهو في الوقت نفسه رائد من رواد اللسانيات الحديثة، في نظر لسانيني التراث، فالتقاطع بين آرائه وآراء شومسكي تحضر في أكثر من مستوى:

#### أ. النحوية والمقبولة/ السليقة

من المبادئ التي تنص عليها النظرية التوليدية ما يسميه شومسكي «النحوية» و«المقبولة»، وهو ما يماثل عند سيبوئه مفهوم «السليقة»، فاعتماد سيبوئه على سليقة العربي السليمة هو اعتماد على كفاءة هذا العربي ومقدراته اللغوية الصحيحة، وتمثل هذه الكفاءة اللغوية المعرفة الضمنية لدى المتكلّم بقواعد اللغة، والتي تتبع له إنتاج الجُمل على النحو الذي نجده عند شومسكي، وأنّ اعتماده على نطق الأعراب البدو دون سواهم، هو اعتماد على أدائهم الكلامي، واعتداه بقواعد هذا الكلام المنطوق والأداء الفعلي الصحيح، يأتي هذا الاعتماد متفقاً مع ما حده شومسكي من قواعد الأداء اللغوي أو الكلام المنطوق الذي يأتي متفقاً مع قواعد الكفاءة اللغوية، أو مختلفاً عنه<sup>(169)</sup>.

### بـ. تصنيف الكلام

قدم سيبوئه في كتابه وصفاً دقيقاً لأصناف الكلام، وهو تصنيف يتفق مع ما جاء به شومسكي: «إن اعتماد سيبوئه في تصنيفه الكلام على أساس نحوية تركيبية، كما هو الحال عند شومسكي وأتباعه، أمر لا يخفى على كل ذي نظر ويصر بأراء سيبوئه وأقواله، حيث إن الكلام المستقيم في نظره، هو الكلام المركب أو المبني، وفق الأصول اللغوية النحوية، والكلام المحال هو الكلام الذي

(168) المرجع السابق، ص 44، 47-50...

(169) المرجع السابق، ص 53.

بنعرف عن الأصول من حيث إن تركيبه أو بناءه لا يراضي القواعد التركيبية اللغوية<sup>(170)</sup>.

#### جـ. البنية العميقـة والبنية السطحـية / حذف المبتدـأ

يقيم لسانيو التراث ممائلة ظاهرة بين مفهوم البنية العميقـة والبنية السطحـية عند تشومسكي وبين ما يسميه سيبويـه حذف المبتدـأ، يقول رمضان عبد التواب: «وانظر إلى سيبويـه يتحدث عن حذف المبتدـأ فيقول: 'هذا بـاـب يـكـون المـبـتـداـ فيـهـ مـضـمـراـ، وـيـكـونـ الـمـبـنـيـ عـلـيـهـ مـظـهـراـ'، وـذـلـكـ أـنـكـ رـأـيـتـ صـورـةـ شـخـصـ، فـصـارـ آـيـةـ لـكـ عـلـىـ مـعـرـفـةـ الشـخـصـ، فـقـلـتـ: 'عـبـدـ اللـهـ وـرـبـيـ'، فـكـانـكـ قـلـتـ: 'ذـاكـ عـبـدـ اللـهـ، أـوـ هـذـاـ عـبـدـ اللـهـ'». فـجـملـةـ 'عـبـدـ اللـهـ وـرـبـيـ' هيـ التـركـيبـ الـظـاهـرـ، وـالـتـركـيبـ الـمـقصـودـ فـيـهاـ هوـ: 'ذـاكـ عـبـدـ اللـهـ وـرـبـيـ' تـعـامـاـ كـمـاـ يـرـىـ التـحـوـيلـيـوـنـ»<sup>(171)</sup>.

#### 3.3.3.4 الجاحظ (150 أو 158 - 255هـ/ نحو 775-868م)

لم يهتم الجاحظ - بحسب لسانـيـيـ التـرـاثـ - بمـوـضـوـعـاتـ عـلـمـ الـلـغـةـ الـتـيـ تـداـولـهـ الـلغـويـوـنـ فـيـ عـصـرـهـ، وـعـادـتـ الـدـرـاسـاتـ الـلـسـانـيـةـ لـتـكـشـفـ عـنـ أـهـمـيـتـهـاـ فـقـطـ،ـ بلـ اهـتـمـ أـيـضاـ بـبعـضـ فـرـوعـ عـلـمـ الـلـغـةـ الـتـيـ تـرـتـبـطـ بـفـرـوعـ لـغـوـيـةـ تـدـرـسـ فـيـ خـانـةـ الـدـرـاسـاتـ الـأـكـثـرـ حـدـائـةـ فـيـ عـلـمـ الـلـسـانـ كـالـسـوـسـيـوـلـسـانـيـاتـ؛ـ ذـلـكـ أـنـ كـتـبـ الجـاحـظـ وـرـسـائـلـهـ تـزـخرـ بـإـشـارـاتـ تـمـثـلـ فـيـ مـجـمـوعـهـاـ إـرـهـاصـاتـ لـهـذـاـ عـلـمـ مـنـذـ وـقـتـ مـبـكـرـ فـيـ تـارـيخـ الـحـضـارـةـ الـعـرـبـيـةـ»<sup>(172)</sup>.

إنـ ماـ بـهـ الجـاحـظـ فـيـ درـاسـاتـهـ مـنـ مـلـاحـظـاتـ،ـ تـؤـلـفـ فـيـ مـجـمـوعـهـاـ إـدـرـاكـاـ وـاضـحاـ لـلـبـعـدـ الـاجـتمـاعـيـ لـلـغـةـ،ـ وـعـلـاقـةـ الـلـغـةـ بـالـمـجـتمـعـ،ـ فـهـوـ يـتـحدـثـ عـنـ التـنـوـعـاتـ الـلـغـوـيـةـ *Varieties of language*ـ،ـ وـالـمـجـمـعـاتـ الـكـلامـيـةـ *Speech communities*ـ،ـ وـتـفـرعـ الـلـغـةـ إـلـىـ لـهـجـاتـ *Language and dialects*ـ،ـ وـالـلـهـجـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ *Social dialects*ـ،ـ وـالـلـغـةـ الـفـصـحـىـ *Standart language*ـ،ـ وـعـلـاقـاتـهـاـ بـالـعـامـيـاتـ *Colloquial*ـ،ـ وـالـلـكـنـةـ،ـ وـالـلـغـةـ الـفـصـحـىـ *Pidgin Arabic*ـ،ـ وـالـعـرـبـيـةـ الـهـجـيـنـ *Accent*ـ،ـ وـالـلـهـجـاتـ الـإـقـلـيمـيـةـ *Regional dialects*ـ.

(170) المرجع السابق، ص.53.

(171) رمضان عبد التواب، التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي، ص.108.

(172) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص.154.

وغير ذلك في إطار اللغة العربية وتنوعاتها المختلفة<sup>(173)</sup>. وبهذا الإدراك يكرون قد مهد لهذا الفرع من اللسانيات الذي يُعرف بالسوسيولسانيات، فنجح إلى حد كبير في أن يقدم أو ربما لأول مرة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني الأصول النظرية والتحليلية لعلم اللغة الاجتماعي *Sociolinguistics*، وهي لا تحتاج إلا إلى إعادة صياغتها في قالب منهجه أكثر دقة ووضوحاً مما صنع الجاحظ، الذي كان لا يلزم نفسه كثيراً بالصرامة المنهجية في أعماله، رغم وعيه الكامل بها، وهو لا يجد حرجاً من الاعتراف بوقوع هذا العيب في مؤلفاته<sup>(174)</sup>.

إن أهم الموضوعات ذات الصلة بعلم اللغة الاجتماعي التي تناولها الجاحظ يمكن اختزالها في: اللغة والاتصال، والتنوع اللغوي، واللهجات الاجتماعية، ثم لكتن الأعاجم.

### أ. اللغة والاتصال

استطاع الجاحظ أن يفك لغز العلاقة الفريدة بين إعجاز القرآن واستخدامه اللغة أداة للتواصل، فقاده منهجه العلمي القائم على استقصاء الفروع، ثم تجرييد الأصول العامة من خلال النظر العقلي وحكم العقل، وهو منهجه أصيل عند المعتزلة والجاحظ واحد منهم، إلى الكشف عن طبيعة اللغة الاتصالية، ووظيفتها الاجتماعية وصورتها الإعجازية في القرآن الكريم وصورتها التواصلية في المجتمع<sup>(175)</sup>.

### ب. التنوع اللغوي واللهجات الاجتماعية

من اهتمامات علم اللغة الاجتماعي دراسة «العلاقة بين اللغة والمجتمع أو - بعبارة أدق - مدى اتصال البنية اللغوية بالظروف والملابسات الاجتماعية التي تحيط بها قبل وقوعها»<sup>(176)</sup>. وبذلك فالتركيز على الدور الاجتماعي وجمع المادة اللغوية وتحليلها تبقى من أولويات السوسيولسانيات؛ وهذا ما لم يغب عن إدراك

(173) المرجع السابق، ص 155.

(174) المرجع السابق، ص 156.

(175) المرجع السابق، ص 159.

(176) المرجع السابق، ص 169.

الجاحظ، فقد كان قريباً من هذه الحقائق العملية والنظرية حول علاقة اللغة بالمجتمع ومظاهر التنوع اللغوي فيه، وذلك من خلال ملاحظاته الكثيرة حول اللغة، والبيان، والخطابة، والمواقوف الكلامية المختلفة، أو علاقة المقام بالمقابل بشكل عام. كما كان يدرك بصورة جلية طبيعة التركيب الظيفي والاجتماعي للمجتمع الإسلامي في عصره<sup>(177)</sup>.

### ج. لكتنات الأعاجم

كان لاختلاط المجتمع العربي بالأعاجم بعض مظاهر التغيير التي طالت المجال اللغوي، ولم يكن ذلك ليغيب عن نباهة الجاحظ الذي درس هذه التغيرات دراسةً ترتبط - في كثیر من جوانبها - بالسوسيولسانیات، ومن ذلك حديثه عن عيوب النطق كاللکنة، واللحن، واللغة، وإجاده التفصیل في هذه العيوب النطقية، والتمیز بينها تمیزاً دقیقاً<sup>(178)</sup>. بهذه المعطیات تمکن الجاحظ - في نظر لسانیي التراث - من تحقيق السبق إلى أهم منجزات السوسيولسانیات بصفتها فرعاً حديثاً من فروع الدراسة اللسانیة.

#### 4.3.3.4. قدامة بن جعفر (265-377هـ)

##### أ. البنية العمیقة والبنية السطحية عند قدامة

هو أبو الفرج قدامة بن جعفر، بؤانه جهوده اللغوية اطلیعه الباحثین في القرن الرابع الهجري. ولنظیرة قدامة اللغوية في صناعة الشعر قيمة علمیة هامة قدیماً وحديثاً ومستقبلاً تمتد بأصولها إلى أحدث النظیرات اللغوية المعاصرة<sup>(179)</sup>.

فمن أصول النظرية الحديثة التي أدركها: البنية العمیقة والبنية السطحية، إذ استطاع أن يتمیز بينهما تمیزاً دقیقاً، وذلك بتأکیده على أنّ المعانی هي أساس الدراسة اللغوية، حيث بحث «في بنية العبارة العمیقة الصانعة لبنية الجملة العمیقة والسطحية معاً بل وتساعدنا على تشكیل جمل جديدة، وخاصّة التفعیلة

(177) المرجع السابق، ص 170.

(178) المرجع السابق، ص 189.

(179) ولید محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، ص 66.

والشطر ثم البيت الشعري مع القصيدة تمشيا مع المعاني وحسب الغرض، وميزة هذه الطريقة أنها تنظم الخطوات التركيبية ريطاً منظماً، كل خطوة فيها تعتمد على خطوة سابقة لها ثم تعطينا صورة واضحة للتركيب الزمني الذي تتكون منه بنية العبارة [...] إن جهود قدامة هذه شبيهة بالقواعد التحويلية التوليدية عند اللغويين الغربيين <sup>(180)</sup> اليوم، فالتشابه والتماثل بين قدامة وتشومسكي واضح من ظاهر النص، وبناء عليه تكون أحد مبادئ النظرية التوليدية مألوفة عند العرب، وهي غير مقتصرة على مجال التركيب، بل تطول مجال الشعر، وبذلك يكون قدامة قد هيأ للمحدثين الطريق للوصول إلى هذا المبدأ، وسبق التوليديين إلى ذلك بزمن طویل.

#### 5.3.3.4. ابن حثي (321 أو 322 - 392هـ)

##### أ. جوانب صوتية

ابن حثي من علماء اللغة الأفذاذ الذين قدموا خدمات جليلة للدرس اللغوي العربي، وقد جاءت دراساته تحمل الكثير من ثيرون علم اللغة الحديث؛ إذ «تجد لابن حثي نظرات ثاقبة ومتهاجمة محكماً في البحث. فقد عمد إلى تنظيم الدراسة اللغوية تنظيماً دقيقاً معتمدًا على العقل والمنطق في التحليل، كما تطرق إلى جوانب متعددة من مستويات الدراسة اللغوية: صوتية، صرفية، نحوية، دلالية، بلاغية، عروضية... وهو في جل تجلياته ونظرياته يوافق إلى أبعد الحدود منهج اللسانيين المحدثين»<sup>(181)</sup>.

ومن أبرز مجالات الدرس اللغوي التي سطع فيها نجم ابن حثي، مجال الدراسات الصوتية، حيث اتسمت جهوده بالدقة والوضوح، واستطاع بعقله، ودراساته العلمية الصحيحة أن يقيم عمد الدراسة العلمية اللغوية، وأن يوطد أركان ‘علم اللغة’ بدراساته للصوتيات، وسبق الأوروبيين في ما وصل إليه من نتائج في هذا الباب، كأصوات اللين، ومقاييسها، التي جاء بها دانيال جونز الإنجليزي، ومعرفته للفوتيم ونظريته قبل هذا العالم الأوروبي، كما وصل إلى نتائج قيمة في دراسة اللهجات، وصراعها، وطرق انقسامها وأسبابها، ونتائجها، وحين يتلاقى العربي مع

(180) المرجع السابق، ص 72-73.

(181) بوشتى العطار، النظرية اللغوية عند ابن حثي في ضوء منهج اللسانيات الحديثة، ص 47.

أخيه، وحين تفرق بينهما عوامل البيئات الصحراوية والحضارية، وذلك واضح في  
أهم كتبه **الخصائص وسر صناعة الإعراب**<sup>(182)</sup>.

فما توصل إليه ابن جنبي، في نظر لسانوي التراث، يدعو إلى الفخر، لأنه يمثل من نواحٍ عدة أبحاث الصوتين المعاصرتين، وهذا ما حاول أن يثبته كمال بشر أيضاً، يقول: «ولسوف يفخر الإنسان حين يعلم أن ابن جنبي قد استعمل في كتابه سرُّ صناعة الإعراب المصطلح 'علم الأصوات' للدلالة على دراسة الأصوات والبحث في مشكلاتها المختلفة على نحو ما جاء في الترجم الصوتي الحديث»، يقول: «ولهذا العلم - علم الأصوات والحراف - تعلق ومشاركة الموسيقى لما فيه من صيغة الأصوات والنغم». وفي ظنتنا أن هذا المصطلح بهذه الصورة وهذا التركيب قد جاء سابقاً للمصطلح الأوروبي المقابل له وهو *Phonetics*<sup>(183)</sup>.

ولم يكن ما توصل إليه ابن جنبي بمحيض الصدفة التي تحدث في بعض مجالات البحث الإنساني، بل كان نتيجة لمنهجيته الدقيقة في البحث التي «لا تقل شأنها وسلوكها عن طريق المحدثين في دراسة اللغة، فهو يجمع بين المادة اللغوية ويداً في مناقشتها، ثم بعد استيفائه البحث فيها يستنتج منها القوانين التي تحكم الظاهرة اللغوية التي يتحدث عنها»<sup>(184)</sup>. كما أن طريقة ابن جنبي في معالجة الأصوات «تشبه إلى حد بعيد منهج اللسانيين المحدثين: فقد تطرق إلى مضمون عدة مصطلحات كالфонيتيك، والمورفونولوجي، والقونيم... بالتحليل والشرح، كما أن تحليلاته تنطبق على مجموعة من اللغات الإنسانية»<sup>(185)</sup>.

إلى جانب الاهتمام الذي أولاه ابن جنبي للدراسات الصوتية، يجد لسانيو التراث في بحوث أبي الفتاح أوجهاً آخرى للتماثل مع بعض فروع الدراسات اللسانية الأخرى، فقد تحدث عن اندماج علوم اللغة وامتزاجها في الباب الذي عقده لمقاييس العربية، فهو «يطبق المزج بين الحالات الصرفية، وال نحوية، حيث يقول: 'الآ تراهم [العرب] يعلون المصدر لإعلال فعله ويصححونه لصحته، وذلك

(182) عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 55.

(183) كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 229.

(184) عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 40.

(185) بوشنى العطار، النظرية اللغوية عند ابن جنبي...، ص 56.

نحو قوله: «قمت قياماً وقاومت قواماً». فإذا حملوا الأصل الذي هو الفعل فهل يبقى في وضوح الدلالة على إشارتهم تشبه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة»، والتدخل الأخير هو الذي يطلق عليه اللسانيون مصطلح *Morphosyntax*<sup>(186)</sup>.

#### 6.3.3.4 عبد القاهر الجرجاني (471هـ)

يُعد عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الجرجاني من كبار أئمة العربية في عصره، فكان من الطبيعي أن يكون من السباقين ومن اهتدوا إلى مبادئ اللسانيات. فما هي أهم التشاكلات المعرفية بين الجرجاني واللسانيات في نظر لساني التراث؟

##### أ. الجرجاني البنائي

لا يتردد لسانيو التراث في القول بوجود تماثل واضح بين «النهج الذي ارتأه دي سوسيرو وما جاء به عبد القاهر الجرجاني من أفكار رئيسية (... ) ذلك أن فكرة النظم هذه تعتمد في أساسها على اتباع قواعد النحو من حيث وضع الكلام في مواقعه ومن حيث النظر في العلاقات بين وحدات التركيب، ومدى موافقة ذلك لقواعد النحو، وهنا يبرز الشبه بين ما قرره عبد القاهر وما ارتأه دي سوسيرو من النظر الأنفي للتراكيب، أو النظر السانتاجماتيكي (... ) والنظر الرأسي أو الباراديجماتيكي عند سوسيرو يناظر فكرة «الاختيار» عند عبد القاهر التي هي جزء مكمل لفكرة النظم، حيث إن النظم الصحيح إنما يكون باختيار العنصر اللغوي (الكلمة، أو جزء الكلمة) المناسب لموقعه في التركيب»<sup>(187)</sup>.

ولا تقف المقارنة عند حدود التشابه والتناظر بين الجانبين، بل تجد من لساني التراث من يقول بتفوق الجرجاني على سوسيرو في فكرة «الاختبار» نفسها، فهي أوسع عند الجرجاني منها عند سوسيرو<sup>(188)</sup>، كما يظهر من استعمال اسم التفضيل «أوسع». ويكمّن تفوق الجرجاني في: ١. اختيار الصيغ المفردة المناسبة للتركيب المعين، وهذا هو ما يشبه النظر الرأسي عند دي سوسيرو.

(186) المرجع السابق، ص. 54.

(187) كمال بشر، *التفكير اللغوي بين القديم والمحدث*، ص. 107.

(188) المرجع السابق، ص. 107.

2. اختيار التراكيب؛ أي تفضيل تركيب على آخر (يؤديان معنى عاماً واحداً متقابلاً، ولكن أحدهما أفضل لملاءمته للمقام). وهذا النوع الثاني لا شأن لدى سوسيير به إطلاقاً، لأنّه من أعمال البلاغيين أو رجال الأسلوب. هذا بالإضافة إلى أن عبد القاهر (...) يختلف عن البيويين في اهتمامه بالعوامل الخارجية للنص، والمعتملة في السياق اللغوي أو المقام الذي يعد ركيزة البحث البلاغي عند العرب!»<sup>(189)</sup>، ولم تقتصر المقارنة على علاقة الجُرجاني بسوسيير، بل تعدّت ذلك إلى المدارس البنوية الحديثة كالبنيوية الوظيفية، فقد «أشار الجُرجاني إلى أن القصد من الكلام هو إعلام السامع شيئاً جديداً لا يعلمه، وتشير المدرسة البنوية الوظيفية إلى أن الجملة الخبرية كوسيلة للاتصال يجب أن تعلم السامع ما يعتبر بالنسبة له جديداً في الموقف أو المقام الراهن»<sup>(190)</sup>.

كما يلتقي الجُرجاني مع «حلقة براغ» من جهة اعتبار اللغة أداة للتواصل، فمن أبرز سمات هذه المدرسة الجديدة اعتبار اللغة أداة الاتصال في المجتمع والأدب، ولهذا نجدها قد وجّهت اهتماماً خاصاً للجانب الوظيفي من دراسة اللغة وتدوّيقها الأدبي<sup>(191)</sup>.

### ب. الجُرجاني التوليد

تحضر جوانب التماثل والتشابه بين عبد القاهر وتشومسكي في لسانيات التراث في جوانب كثيرة منها:

#### ب.أ. التوليد

تحدّث عبد القاهر عن «التلويد» عندما تطّرق إلى مسألة «النظم»، وهذا معناه أن تشومسكي لم يأت بفتح جديد في هذا المجال، كما يستفاد من قول رمضان عبد التواب: «أما فكرة «التلويد» وإنّما ينبع عدد غير متّفّق من الجمل، بناء على القواعد الراسخة في عقل الجماعة المتكلمة بلغة ما، فإنّها فكرة لم تكن غائبة عن فهن نحاة العربية القدامي. وهذا هو عبد القاهر الجُرجاني، صاحب «نظريّة

(189) المرجع السابق، ص 107-108.

(190) جعفر دك الباب، *الموجز في شرح دلائل الإعجاز*، ص 121.

(191) راجي رموني، «مصطلح التعليق للجُرجاني»، ص 234.

النظم‘ المعروفة في التراث الناطق العربي، يقول: ‘وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معانٍ نحو، وعلى الوجوه والفرق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفرق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها. ثم اعلم أن ليست المزيدة بواحدة لها في نفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعانٍ والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم يحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض’<sup>(192)</sup>.

### ب.ب. القدرة

اهتدى عبد القاهر إلى مفهوم «القدرة» *Compétence*، وكان ميّاناً إلى إبراز المقصود بهذا المفهوم، وأدركه على وجه الدقة إن القدرة اللغوية التي تمثلها الكفاءة الذاتية الكامنة، التي يمتلكها كل متكلم أو مستمع جيد للغته، والتي من شأنها أن تسمح لصاحبها بتوسيع عبارات وجمل لا نهاية والتي تعد من أساسيات النظرية التوليدية التحويلية: لم تكن هذه القدرة اللغوية بخافية – كذلك – عن إدراك عبد القاهر، أو عن إدراكه لمدى أهميتها، فهو يقول: ‘اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه، التي تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلي بشيء منه’<sup>(193)</sup>.

يعيل محمد عبد المطلب إلى الطرح نفسه حين يقول: ‘يكاد عبد القاهر وشومسكي يتفقان في أن المتكلم يمتلك قدرة لغوية – أتيحت له عن طريق النحو – تسمح بتوسيع عبارات لا نهاية. ذلك أن معانٍ نحو – عند عبد القاهر – تقوم على فروق ووجوه ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها، وكلها من إبداع صاحب اللغة، الذي يتوخى معانٍ نحو فيما يقول.

وبالمثل رأى شومسكي أن المنهج الرياضي الذي يؤكد ميكانيكية التركيب يساعد على وجود أنماط لا نهاية. ولبيت المسألة مجرد تلاحم بين الصريح أو

(192) رمضان عبد التواب، التراث العربي ومناهج المحدثين، ص 107-108.

(193) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 31.

رصد كلمات، وإنما يجب أن نضع في الاعتبار دائمًا الصلات المعقدة، متجاوزة كانت أو غير متجاوزة<sup>(194)</sup>.

إن الاختلافات النظرية والمتطلقات المنهجية، لم تكن لتجحّب، بحسب هذا الباحث، التمايل بين الرجلين والاتفاق في النتائج المتوصّل إليها، فقد «كان هم تشومسكي موجهاً إلى ربط اللغة بالجانب العقلي»، في محاولة توفيقية لحل الإشكال نفسه الذي سبق أن واجه عبد القاهر، وقد تبلور جهد كل منهما في إعطاء التحوّل إمكانات تركيبية مستمدّة من قواعده العقلية، بحيث أصبحت هذه الإمكانيات أشبه شيء بصنّدوق مغلق، له مدخل وخروج، تدخل فيه المفردات وتتفاعل، ثم تخرج على الصورة الناتجية، ونحن لا نلمس سوى المظهر العادي للعملية، أما الجانب العقلي فهو خفي داخل الصندوق<sup>(195)</sup>.

### ب.ج. التحوّل

نقلت النظرية التوليدية منهج الدراسة اللغوية من دراسة اللغة إلى دراسة التحوّل، فقد ركز تشومسكي على اعتبار اللغة كياناً ذهنياً، وهذا ما تتبّعه له الجرجاني، بحسب عبد المطلب الذي يرى أن «مفهوم التحوّل الجرجاني يأخذ شكلاً عقلياً – كما هو عند تشومسكي – وليس مجرد وسيلة اتصال تستعين بها اللغة في أداء وظيفتها الأساسية». وهذا الشكل العقلي هو الذي أتاح إمكان رصد الطاقات التحويّة الفعالة، ولوجاً إلى القيمة الحقيقة لعملية التوالي الججملي عند الرجلين، وإن كان تشومسكي قد بدأ بالجملة وصولاً إلى المفرد، في حين بدأ عبد القاهر بالمفرد وصولاً إلى الجملة<sup>(196)</sup>.

### ب.د. التفسير

لم تكن فكرة التفسير بعيدة عن إدراك عبد القاهر ووعيه، فقد نحا بمقواعد اللغة منحى عقلياً، شأنه في ذلك شأن النظرية التوليدية التحويّلية مع رائدتها تشومسكي، الذي يؤكد أن الشغل الشاغل هو تحديد صياغة القواعد اللغوية،

(194) محمد عبد المطلب، «التحوّل بين عبد القاهر وتشومسكي»، ص.34.

(195) المرجع السابق، ص.28.

(196) المرجع السابق، ص.33.

التي تمثل ذلك النظام النهني، فالقواعد - إذن - هي موضوع الدارسين والعلماء في هذه النظرية<sup>(197)</sup>.

### بـ. هـ الـبـنـيـةـ الـعـمـيقـةـ وـالـبـنـيـةـ السـطـحـيـةـ

أدرك عبد القاهر الجرجاني إدراكاً دقيقاً التمييز بين البنية العميقـةـ والبنية السـطـحـيـةـ، بل أجاد في ذلك «إما إجادة، عندما جمل النظم، وهو ما يطلق عليه البنية العميقـةـ في النظرية التوليدية التحويلية، جمله يقتضي في نظمـهـ آثارـ المعـانـيـ، وترتـبـهاـ عـلـىـ حـسـبـ المعـانـيـ فـيـ النـفـسـ»<sup>(198)</sup>.

ويؤكـدـ البـهـنـساـويـ أـسـاسـةـ هـذـاـ الرـأـيـ بـالـقـوـلـ: «الـقـوـاعـدـ التـحـوـيلـيـةـ، وـدـورـهـاـ الـهـامـ فـيـ إـلـقاءـ الضـوءـ عـلـىـ الـبـنـيـةـ السـطـحـيـةـ النـحـوـيـةـ الـمـنـطـوـقـةـ، تـلـكـ الـقـوـاعـدـ الـفـاعـلـةـ، وـالـتـيـ تـسـعـيـنـ فـيـ عـمـلـيـةـ التـحـوـيلـ لـلـبـنـيـةـ الـعـمـيقـةـ بـالـمـكـوـنـاتـ التـرـكـيـبـةـ، وـالـدـلـالـيـةـ، وـالـفـوـنـوـلـوـجـيـةـ، لـمـ تـكـنـ هـذـهـ الـقـوـاعـدـ بـعـيـدةـ عـنـ إـدـرـاكـ عـبـدـ القـاـهـرـ حـبـتـ عـرـضـهـ فـيـ كـتـابـهـ الـقـيـمـ دـلـائـلـ الـإـعـجازـ وـبـيـنـ دـورـهـاـ الـفـعـالـ فـيـ إـلـقاءـ الضـوءـ عـلـىـ التـرـاـكـيـبـ النـحـوـيـةـ»<sup>(199)</sup>.

وتزيد إحدى الباحثـاتـ هـذـهـ الفـكـرـةـ تـأـكـيدـاـ بـقـوـلـهـاـ: «الـقـدـ أـدـرـاكـ عـلـمـاؤـنـاـ، وـعـبـدـ القـاـهـرـ الـجـرجـانـيـ مـنـ بـيـنـهـمـ عـلـىـ وـجـهـ التـحـدـيدـ حـقـيـقـةـ الـمـسـتـوـيـ الـعـمـيقـ لـلـبـنـيـةـ الـلـغـوـيـةـ التـيـ أـوـلـاـ مـاـ نـقـومـ عـلـيـهـ هوـ مـيـدـاـ التـعـلـقـ بـيـنـ أـجـزـاءـ الـكـلـمـةـ، يـقـابـلـ ذـلـكـ مـاـ قـالـ بـهـ تـشـوـمـسـكـيـ بـالـبـنـيـةـ الـعـمـيقـةـ لـيـؤـكـدـ كـلـ مـنـهـمـ عـلـىـ وـجـوبـ اـمـتـلاـكـ الـمـتـكـلـمـ مـقـدـرـةـ لـغـوـيـةـ، يـكـسـبـهـاـ عـنـ طـرـيـقـ النـحـوـ تـسـمـعـ لـهـ بـيـانـهـ عـبـارـاتـ لـاـ مـتـنـهـيـ لـهـاـ عـنـدـ تـشـوـمـسـكـيـ، أـمـاـ عـنـدـ عـبـدـ القـاـهـرـ الـجـرجـانـيـ فـمـقـيـدـةـ بـمـعـانـيـ النـحـوـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ فـروـقـ وـوـجـوهـ كـثـيـرـةـ لـلـكـلـامـ بـتـحـكـمـ بـعـصـورـهـاـ، مـقـدـرـةـ الـمـتـكـلـمـ وـكـفـائـةـ الـلـغـوـيـةـ. وـيرـىـ كـلـاهـمـاـ أـنـ الـجـمـلـةـ التـيـ تـوـلـلـهـاـ الـقـوـاعـدـ النـحـوـيـةـ بـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ مـقـبـولـةـ مـنـ أـبـنـاءـ الـلـغـةـ»<sup>(200)</sup>. ويـكـلـ ذـلـكـ يـكـونـ «الـإـدـرـاكـ الـعـقـلـيـ الـمـعـمـلـ لـلـمـسـتـوـيـ الـعـمـيقـ عـنـدـ عـبـدـ

(197) حـامـ الـبـهـنـساـويـ، أـهـمـيـةـ الـرـبـطـ بـيـنـ التـفـكـرـ الـلـغـوـيـ عـنـدـ الـعـربـ، صـ31.

(198) المرجـعـ السـابـقـ، صـ36.

(199) المرجـعـ السـابـقـ، صـ43.

(200) هـدىـ مـحـمـدـ صـالـحـ الـحـدـيـثـيـ، جـوـاـبـ مـنـ النـظـرـيـةـ الـلـغـوـيـةـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ ضـوءـ الـدـرـاسـاتـ الـحـدـيـثـيـةـ، صـ53.

القاهر يقابل مستوى البنية العميق عند تشومسكي<sup>(201)</sup>.

إن الاتفاق بين عبد القاهر وتشومسكي لا يقف عند حدود تماثل مواقفهما في الكثير من قضايا اللغة، بل نجد أحياناً حيثماً وتفوقاً لعبد القاهر على تشومسكي، فقد تتبه الجرجاني لأهمية «الدلالة» في البحث اللغوي، وهذا ما لم يتتبه له تشومسكي إلا بعد الانتقادات التي وجهها إليه معارضوه، على خلاف عبد القاهر الذي حسم «قضية ربط النحو بالدلالة»، وبين أهمية هذا الربط، وضرورة اعتماد المكون الدلالي، تلك العلاقة التي تأخرت النظرية التوليدية التحويلية في إدراكها، ومعرفة أهميتها، إلى ظهور كتاب تشومسكي الثاني «ظواهر النظرية التحويلية» والذي ظهر بعد كتابه الأول بعشر سنوات حيث أدرك تشومسكي ضرورة إدخال المكون الدلالي، باعتباره مكوناً تفسيراً من أجل إلقاء الضوء على المكونات التركيبية التي يحدث فيها خرق في قواعد تصنيفها الجرجاني، بخروجها عن قواعدها المألوفة، وصورها البنائية المألوفة، من أمثلة التراكيب المجازة على شتى أنواعها، والتراكيب الملتبسة التي تحتمل أكثر من مدلول واحد في بنيتها السطحية. لقد حسم عبد القاهر هذه المسألة، كضرورة الربط بين النحو والدلالة<sup>(202)</sup>.

إن عبد القاهر بهذا الربط بين النحو والدلالة يقترب من «مدرسة المعاني المولدة» *«Generative semantics school»*، وهي مدرسة تجعل من صفاتها البارزة، «الاهتمام بالمعنى إلى جانب النحو في التحليل اللغوي»، مما مهد إلى قيام بعض اللغويين مؤخراً من أمثال «ماكولي» (*Macalay*) و«غريدي» (*Grady*) بتوجيهه نفس الدعوة التي وجهها الجرجاني، ألا وهي ضرورة المزج بين علم النحو وعلم المعاني في التحليل اللغوي وإعطاء المعاني أهمية بارزة أكثر مما يعطي لها في مدرسة المعاني المولدة. وقد أولى «غريدي» المعاني أهمية بالغة حتى أنه اقترح اسمًا جديداً للتحليل اللغوي أطلق عليه علم المعاني (*Semantex*) مما يزيد القرابة بينه وبين الجرجاني<sup>(203)</sup>.

(201) محمد عبد المطلب، «النحو بين عبد القاهر وتشومسكي»، ص 34.

(202) المرجع السابق، ص 37.

(203) راجي رموني، «مصطلح التعليق للجريجاني»، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية الإنسانية، ص 236.

#### 4.4. لسانيات التراث: محاولة للتقدير

انصب اهتمامنا في الفقرات السابقة على عرض بعض تجليات المماثلة والتقرير بين التراث اللغوي وبين اللسانيات في لسانيات التراث، بالتركيز على جوانب رأيناها ممثلة لما تؤدي الكشف عنه، وقد اعتمدنا في عرض تلك الآراء على الوصف والتحليل. وحتى تبين حقيقة المماثلة المزعومة التي يقيّمها لسانيو التراث بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، نرى أن نُردف جواب التحليل السابقة بقراءة تقدية نحاول من خلالها الوقوف على إشكالات التلقي في هذا الصنف من الكتابة اللسانية العربية.

تُصرّح لسانيات التراث بأهدافها من القراءة والمتمثلة في التقرير بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، وهذا ما تبيّنه من عنوانها وخطاب مقدماتها، غير أنّ ما يلاحظ بخصوص ذلك التقرير هو تغليبه اللسانيات على اللغويات، فلسانيو التراث لم يقربوا البحوث اللسانية من البحوث اللغوية، بل ما فعلوه هو العكس، والفرق بين الوجهين كبير، ففي الحالة الأولى يتّظر الباحث في العلمين ويسعى إلى تحديد وجوه التماثل بينهما، أما في الحالة الثانية فهو يتّخذ اللسانيات أصلًا اعتبارياً ويتغيّر تحديد ما يماثل بين هذا العلم واللغويات. وبذلك تكون القراءة في لسانيات التراث قائمة على نوع من الجذب الأصولي يكون المجنوب فيه هو التراث اللغوي العربي والمجنوب إليه هو اللسانيات<sup>(204)</sup>. ويتأسس هذا الإجراء على قاعدة «جذب الأصل إلى الفرع» وهو فیاس فاسد. فعلى أي أساس نجمع بين اللسانيات واللغويات وهما هويتان مختلفتان من جهة الظروف الزمنية والحضارية والإطار الفكري؟

إن الاختلافات بين الپيتيين مردودة إلى تباين الخلفيات الإستيمولوجية، وذلك كفيل بدرء كل إشكال المماثلة؛ وقد وقف فوكو على نظير ذلك في معرض حديثه عن علاقة النحو العام لبور رویال Port-Royal باللسانيات يقول: «يتعلق الأمر فعلًا بتشكّلين إستيمولوجييّين مختلفين ليس لموضوعهما التفصيل نفسه ولا لمتصوراتهما بالضبط المكان والدور ذاتهما»<sup>(205)</sup>.

(204) آنقة يوسف، المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات، ص 63-64.

Michel Foucault, *Introduction de «Grammaire Générale et Raisonnée»*, p.IV. (205)

على أساس هذا التمييز تكون المماثلة التي تكشف عنها لسانيات التراث قائمة على التأويل المفرط ولئن أعنق النصوص ويظهر ذلك مثلاً في المقارنة بين منهج النحاة - كما زعم ميشال زكرييا وحسام البهنساوي - فهل كان قصد شومسكي من تأليف كتابه اللسانيات الديكارتية هو قصد اللغويين؟

إنْ شومسكي لم يكن يرمي إلى التفريغ بين نظريته وبعض آراء ديكارت، وإنما كان يؤكد إمكان استلهام بعض الجوانب من التراث اللغوي لإنشاء نظرية لسانية. شومسكي، إذن، يعتبر النظرية اللسانية نتيجة في بعض جوانبها للنظر الفكري في التراث، وهي بذلك تالية له<sup>(206)</sup>.

ولا يراعي لسانيو التراث الحدود بين المدارس اللسانية والفرق القائمة بينها، فكثيراً ما يتم الجمع بين توجهين لسانيين عند لغوی واحد؛ كالجمع بين المنهج البنوي والمنهج التوليدى... دون الكشف عن الأمس التي يقوم عليها هذا الجمع، بل ما يدعوه إلى الاستغراب هو أن نجد من اللغويين من يتجاوز نفسه داخل إطار الاشتغال نفسه فيكون بنبيوياً وتوليدياً ووظيفياً في الوقت نفسه؟

ويظهر من خلال قراءة لسانيات التراث أنَّ ما تهتمي به من مماثلات لا يعود أن يكون ثقولاً على النصوص، ومن ثم إصدار الأحكام العامة التي تكون سبباً من أسباب سوء الفهم، وهذا ما نلمسه بوضوح عند الراجحي الذي حاول أن يثبت سبق النحاة العرب إلى الكثير من مبادئ النظرية التوليدية، ومما قرره في هذا الصدد: «كان النظر في "المعنى" ملازماً لهم [النحاة] هند النظر في "الأشكال والتركيب"»<sup>(207)</sup>، فإلى أي حد يصدق هذا التأويل على المدرسة التوليدية التحويلية التي تقوم على مبدأ استقلالية التركيب؟

من أوجه التقارب بين اللغويات واللسانيات على مستوى المفاهيم ما شمل البنية العميقية والبنية السطحية، والتوليد، والقدرة، والعامل... وتبين - من المقارنة بين هذه المفاهيم وبين ما يقابلها عند النحاة - أنَّ المماثلة قائمة على

M. Foucault, *Introduction de "Grammaire Générale et Raisonnée"*, Antoine Anould/ (206)  
Don Claude Lancelot, P.J.V.

(207) عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص157.

الكثير من التوسيع الذي يُخرج هذه المفاهيم عن معناها الأصلي، وهذا ناتج عن غياب تحديد واضح لماهية المفهوم، وإغفال تام لسماته التمييزية؛ فمفهوم البنية العميقه والبنية السطحية، عند شومسكي كما عبر عنه في كتاب *Aspects of the Theory of Syntax* تختلف عما قدره النحويون، لأنهم كانوا مدفوعين ببراعته نحوية محضية لا دخل للاعتبارات الدلالية فيها، فالعمل النحوي ليس له أساس دلالي بل عمل عنصر في عنصر آخر يتأسس على وجود علاقة دلالية بينهما، فالصلة بينهما تركيبية بحتة كما هو واضح. ويقال الشيء نفسه عن عمل الفعل بفاعله ومفعوله، أو عمل الحرف المتشبه بالفعل باسمه وخبره، أو الصفة بفاعلها، أو حرف الجر ومحروره، وهكذا<sup>(208)</sup>.

أما فيما يتعلق بمفهوم «التوليد» فإن شومسكي «يستعمله بمعنه الرياضي»، فقد شاع استعمال التوليد في مجمل الرياضيات، حيث يمكن أن تولد *Engendrer* مجموعة من القوانين أو العمليات أنواعاً غير محدودة من الخروج (*out-put*)<sup>(209)</sup>.

فالنحو عندما يستند إلى هذا المفهوم يدرك بوصفه آلية (أو حاسوب) مزودة بقواعد محدودة تعمل تكرارياً على متغيرات (مقولات) محدودة، وتعمل، كذلك، لتنتج جملة لا محدودة (اللغة) في حالة التركيب وتنتهي في إدراك المستمع بالقدر نفسه في حالة التحليل. وبذلك تضمن النحو التوليدي غاية من غاياته الأساس. فأين مفهوم التوليد عند الجرجاني من هذا التحديد؟!

وتُعقد المقارنة أحياناً على تعميمات لا تقيم حدوداً بين المدارس اللسانية، واحتلافاتها في تعريف المفاهيم. فعندما يقول لسانيو الترات باهتمامه القدماء إلى مفهوم «الفنون» مثلاً، ويتحدثون عن هذا المفهوم بهذا الإطلاق فذلك يعني أنهم لا يأبهون للاحتجاجات في التعريف، فهل يقيمون التماذل على أساس التعريف المادي للفنون الذي قال به دانييل جونز، أم على أساس التعريف الوظيفي كما جاء عند تروبيتسكوي، أم على أساس التعريف النفسي كما عبر عنه ديكورتوناي؟

(208) منuchi جواد باقر، «مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والفكر العربي الحديث»، ص 18.

(209) زكي مصطفى التونسي، «التدخل السلوكي للدراسة اللغة في ضوء الاتجاهات الحديثة في علم اللغة»، ص 65.

ولم تسلم لسانيات التراث من مزالق الترجمة وما ينبع عنها أحياناً من خلط مفاهيمي وسوء فهم؛ فقد لاحظ أحد الباحثين وجود تعامل بين ما جاء به عبد القاهر الجرجاني وما جاءت به مدرسة المعاني المولدة *Generative semantics* school. ويبدو أن المماثلة قائمة على خلط في الترجمة، فبدل أن تُترجم بمدرسة الدلالة، أو الدلاليات التوليدية تُرجمت بالمعاني المولدة، وعلى أساس هذا الالتباس يقيم المؤلف تعانياً بين التوجهين.

لهذه الاعتبارات، ولآخرى غيرها، يبقى التمايز الذي يقيمه لسانيو التراث قائماً على اعتبارات تأويلية عامة لما تقوم عليه من تفؤل وتمحُّل على النصوص، وبذلك تكون جوانب التمايز «قائمة بالقوة في الخلفية النهائية لمن يقيمه لا غيره»<sup>(210)</sup>.

من مظاهر الخلل في مقاربة لسانيات التراث الاتجاه نحو التصويب الكلى لمقولات التراث أحياناً ولمقولات اللسانيات أحياناً أخرى، وسواء أكان هذا أم ذلك فإن هذا يتعارض مع النظرية العلمية التي يبقى كل شيء فيها خاضعاً للنسبية.

إلى جانب ذلك ترکز القراءة في لسانيات التراث بشكل خاص على اتجاهين لسانيين كبارين هما الاتجاه الوصفي والاتجاه التوليدى، وفي أحياناً قليلة تعمد إلى الاتجاه الوظيفي؛ إذ تكشف المتابعة الدقيقة للدراسات والأبحاث التي تصنف في هذا الاتجاه (لسانيات التراث) عن المحودية الزمانية وخضوعها للمناهج السائدة، فأغلب الكتابات التي تراوح تاريخ صدورها بين الخمسينيات والسبعينيات ترکز على الاتجاه الوصفي، في حين تعمد الكتابات المتأخرة إلى تقويم بحوث اللغويات بالاستناد إلى المدرسة التوليدية. وهذا يعني أن هذا النوع من التقرير يبقى مفتوحاً وقابلًا للتغيير والتجاوز تبعاً لمستجدات البحث اللساني؛ لغاية إثبات مماثلة بحوث اللغويات أو مبتتها وتفوقها.

وقد استند لسانيو التراث إلى أفعال وعبارات تبرر زعمهم ذاك، كما يُظهر الجدول التالي:

(210) آنفة يوسف، المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات، ص55.

التماثل	السبق والتفوق
نماذل	اهتدى
يواافق	حفل
تشبه	فقط
لا تختلف	سبق
هذا ما قررته	عرف
يتحقق كثير	لحظ
نهجوا منهجه	
بعض ما استشعره	
ظاهر في كثير	
متحصل ضمنا	
مساواة	
هي هي	
لم يكن بعيداً	
المفروق بسيرة	
لا نقل شأننا	

والمحظوظ بالذكر أن الاختلاف القائم بين اللسانيات واللغويات لم يكن غائباً عن أفهام بعض لسانيي التراث، فقد أشار الكثير منهم إلى فساد المقارنة أو لنفلل صعوبتها، وهذا ما تفهمه من كلام نهاد الموسى، الذي يقول: «وأنا عارف بالمقارنة المستهজنة الناجمة عن المقابلة بين منهجه النظر التحوي عند العرب، ومناهج النظر اللغوي الحديث، لما اكتنف كل منهما من ظروف مغايرة وسباق تاريخي ثقافي خاص، ولكن لي في منهجه التحليل التقابلية الذي يجاذب بالمقابلة بين لغات لا تربطها علاقات الأسر اللغوية مستأنسا»<sup>(211)</sup>.

إن نهاد الموسى لا يراعي الفروق القائمة بين الأنساق النظرية، والمقارنة بين اللغات، فتشابه لغتين في بعض الأمور لا يعني مطلقاً توحدهما من جهة الأنساق النظرية.

لكن، وعلى الرغم من استئناس الباحث بالمنهج التقابلية، فإنه يدرك أنْ

(211) نهاد الموسى، نظرية التحوير العربي...، ص 29.

محاولته لا يمكن أن تخلو من مجازفة، ومع ذلك فهو يصرُّ على إقامة مقارنة ومماثلة بين ما هو قديم وما هو حديث<sup>(212)</sup>. وهو الرأي الذي نجده عند عبد الرحمن الحاج صالح الذي يرى «أن النحو العربي قد وضع على أساس إستيمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية وخاصة في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته (...). وليس الاختلاف متوقفاً على هذا الجانب بل هناك أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة»<sup>(213)</sup>.

إنَّ تأكيد لسانيات التراث وعزمها على المقارنة - على الرغم من إدراكتها لفسادها يؤكد أن الدافع إلى هذا النوع من المقارنة دافعٌ نفسيٌ بالدرجة الأولى، هدفه الاطمئنان إلى عصرية التراث اللغوي العربي، ومحاولة ربطه بالتيار اللساني العالمي. ولكن ما تتفاوت عنه القراءة أنَّ غضُّ النظر عن الاختلافات الزمنية والفارق الحضارية والثقافية وتجريد النتاج الفكري عن زمانه وعن الحضارة التي أنتجه، هو تجريد له عن جزءٍ من معناه ومغزاه. وهذا ما يقود إلى فهم جزئي إنَّ لم نقل إنه يقود إلى سوء فهم كلي له.

تساءل - بناءً على الاعتبارات السابقة - عن محل المفاهيم اللغوية التراثية التي لا نجد لها مقابلًا في اللسانيات، وبال مقابل تساؤل أيضًا عن بعض ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة ولا نجد ما يقابلها في التراث.

إنَّ القراءة في هذا الاتجاه تقوم على إعادة قراءة التراث اللغوي العربي ومقارنته بنتائج الدرس اللساني الحديث بغية إثبات التبُّق أو المماثلة أو التفوق. غير أنَّ الأساس الذي تقوم عليها القراءة في هذا الاتجاه لا تراعي الخلفيات الإستيمولوجية التي يجعل أسس البحث اللغوي ومنطلقاته مختلفة كلُّاً عن مثيلاتها في اللسانيات، وكل ذلك يجعل القراءة تقوم على أساس مفارقة، تحرّكها أسباب نفسية بالدرجة الأولى يمكن أن تلخصها فيما يلي:

(212) أكد لنا الدكتور نهاد الموسى في حديث خاص أنَّ كتابه: نظرية النحو العربي... ، كان وليد سياق خاص، وأنَّ معظم الأفكار الواردة فيه يجب أن تُفهم في ذلك السياق.

(213) عبد الرحمن الحاج صالح، «المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي»، ص. 3.

- عقدة التراث التي مازالت حاضرة بشكل قوي في ذاكرة الإنسان العربي ولا تفارقها،
- الصراع الذي كرسه بعض الوصفيين العرب (الصراع بين الوصفية والمعيارية)، بعد نقدتهم للتراث اللغوي العربي، ومحاولة إحلال المنهج الوصفي بدليلاً له،
- التهميش الذي طال التراث اللغوي العربي من بعض اللسانيين الغربيين الذين أرخوا للفكر اللغوي الإنساني، فلم ينل التراث اللغوي العربي حظه من تلك الكتابات<sup>(214)</sup>.

وعموماً فإنَّ لسانيات التراث لا تقيم وزناً للموضع الاستيمولوجي للقراءة؛ فهي تجمع بين خطابين متباينين متهدجين متهدجاً وغاية، وهذا ما يجعل القراءة تعانى خللاً في المنهج، وبالتالي فإنَّ النتائج المُتحصلة لا تمتُّ بصلة إلى البحث اللساني بمعناه العلمي الدقيق.

---

(214) استثرت اللغة العربية باهتمام الدراسات اللسانية المعاصرة، وللأطلاع على جوانب من هذا الاهتمام يمكن الرجوع إلى كتاب: التعليم اللغوي، لحمزة بن قيلان المزیني، فقد أفرد الكاتب فصلاً مطولاً لهذا الموضوع؛ كما يمكن الرجوع إلى كتاب نهاد الموسى، اللغة العربية في المرأة الغربية.

## **الفصل الخامس**

### **الترجمة اللسانية في الثقافة العربية**

0.5. توطئة

1.5. عقبات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية

1.1.5. العقبات الخارجية: سوسيولوجيا الترجمة

2.1.5. العقبات الداخلية: إبستيمولوجيا الترجمة

2.5. الترجمة اللسانية في الثقافة العربية: مؤشرات النجاح والإخفاق

1.2.5. مؤشرات الإخفاق: ترجمات كتاب سوسير في ميزان النقد

1.1.2.5. مراجعة حمزة بن قيلان المزیني

1.1.1.2.5. الترجمة المصرية

2.1.1.2.5. الترجمة اللبنانية

3.1.1.2.5. الترجمة التونسية

2.1.2.5. مراجعة عن الدين المجدوب

1.2.2.1.2.5. الترجمة السورية

2.2.2.1.2.5. الترجمة العراقية

3.2.2.1.2.5. الترجمة التونسية

3.1.2.5. مراجعة عبد السلام المسدي

2.2.5. مؤشرات النجاح: ترجمات المزييني

1.2.2.5. ترجمات المزييني

2.2.2.5. الكتب المترجمة

3.2.2.5. أهمية الترجمة ومحاسنها

1.3.2.2.5. الجوانب العامة

2.3.2.2.5. الجوانب الخاصة

## 0.5. توطئة:

لا نتوخى من خلال هذا الفصل الوقوف على المعايير اللسانية للترجمة، أو على القضايا اللسانية التي تسعى الترجمة إلى حلها، أو الحديث عن علاقة الترجمة باللسانيات، بما هي ممارسة لسانية بحثة، أو ممارسة لسانية تطبيقية على وجه التحديد، بل سنتهم أساساً بتأثير الترجمة على حركة الفكر اللسانى الحديث، بما هي أداة من أدوات تحديث الثقافة العربية، ومدخل مهم لتجاوز ذهنية ما كان إلى ذهنية ما هو كائن ناجز، وفتح المدخل إلى الإنجازات العلمية والمعرفية المعاصرة، التي تشكل مظهراً من مظاهر الوضعية المعرفية الحديثة.

لقد أدرك العرب منذ أمد بعيد مدى أهمية الترجمة، ودورها في الانفتاح على «الآخر»، وتعرف ثقافته وحضارته للتواصل معه؛ إذ ايدذكر مؤرخو نشأة العلوم الإنسانية وتطورها أنها بدأت في القرن الأول الهجري، ثم تطورت بعد ذلك نتيجة لعوامل متعددة، لتصل مداها إبان العصر العباسي، وبخاصة عهد المأمون...<sup>(1)</sup>.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه أهمية الترجمة العلمية تتعاظم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نتيجة للانفجار المعرفي الكبير، والتقدم التكنولوجي الهائل في جميع مجالات الحياة، تعيش حركة التعرية والترجمة في البلاد العربية تعثراً كبيراً، وهذا عكس ما يفرضه منطق العقل، الذي يحتم أن تُولى الترجمة أولوية خاصة في العالم العربي، لكونه متلقياً للمعرفة العلمية أكثر منه متوجهاً لها.

وللتدليل على تخلف الترجمة في ثقافتنا يكفي أن نشير هنا إلى أن بلدان

---

(1) عبد الرحمن حسن العارف، «حركة الترجمة اللغوية في المشرق العربي»، مصر أندوزجا، ص 308.

الوطن العربي، البالغ تعداد سكانها 250 مليون نسمة في العام 1992، قد أصدرت 6795 مطبوعة، تأليفاً وترجمة، بحسب إحصائيات 1992م. منها 548 مطبوعة فقط في العلوم. بينما دولة واحدة، كإسبانيا، مثلاً، البالغ تعداد سكانها 39 مليون نسمة فقط، أصدرت في العام نفسه 41816 مطبوعة، منها 2512 مطبوعة في العلوم. هذا يعني أن دول الوطن العربي مجتمعة، وتعداد سكانها ستة أضعاف تعداد سكان إسبانيا، تُصدر فقط سدس ما تُصدره إسبانيا وحدها، والتي تعتبر دولة متقدمة علمياً. كما أنَّ عدد عنوانين الكتب المترجمة، في كافة أقطار الوطن العربي، منذ ما بعد عهد الخليفة العباسي، المأمون، وحتى عقد التسعينيات من القرن العشرين المنصرم، لا يصل هذا العدد إلى 15 ألف عنوان. وهذا ما يساوي ما ترجمته دولة البرازيل وحدها، وهي من الدول النامية، في 4 سنوات<sup>(2)</sup>.

وإذا كان هذا هو وضع الترجمة عموماً في الثقافة العربية، فإنَّ وضع الترجمة اللسانية ليس أحسن حالاً، على الرغم من إدراك العرب لأهمية اللسانيات في القرن العشرين، وقدرتها الجبارة على صياغة المعرفة النقدية الحديثة، وخطرها في تشكيل الوعي المنهجي المتجدد في العلوم الإنسانية والاجتماعية<sup>(3)</sup>. وعلى الرغم، أيضاً، من أنَّ الترجمة اللسانية من أهم الأبواب التي بها يمكن، بل ينبغي للباحثين العرب أن يسهموا في نشر اللسانيات العامة الحديثة بربوعنا نشراً سليماً بعيداً عما يكتنف - مع الأسف - الكثير من أعمال التبسيط اللسانوي الصادرة بالعربية أصلاً من خلل وأضطراب<sup>(4)</sup>.

وتتحكم في تخلف الترجمة اللسانية في ثقافتنا العربية اعتبارات كثيرة، منها ما يرتبط بالسياق السوسيولوجي العام للمعرفة اللسانية في الثقافة العربية، ومنها ما يرتبط باللسانيات باعتبارها علمًا.

(2) حسن حسن، جريدة السفير، 29/03/2000م. في السياق نفسه أشار «تفير التنمية العربية» إلى أنَّ ما تُرجم إلى العربية منذ عصر المأمون يعادل ما تُرجم في اليونان في سنة.

(3) عبد السلام المصطفى، ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية، ص 27.

(4) من تقديم صالح القرمادي لترجمة الطيب البكوش لكتاب جورج مونان، مفاجع الأنسنة، ص 6.

## 1.5. عقبات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية

إن «مسار أي علم، في نشأته وتطوره، يتحدد بمجموعة من العوامل، بعضها يشكل بيئة العلم ذاته، أي مبادئه وقواعد الملازمة له والمساهمة في تطور مفاهيمه ومناهجه ونظرياته، والبعض الآخر يشكل شروطاً وأبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية... تسهم بشكل ما في تحريك ذلك النسق والدفع به، وهذا يعني، على مستوى التفسير، وجود مبدأين تفسيريين: مبدأ ينظر إلى العلم من الخارج (*Externaliste*) ويعتمد على إطار ما يسمى بالسوسيولوجيا العلم»، ومبدأ آخر ينظر إلى العلم من الداخل (*Internaliste*) ويعتمد على إطار ما يسمى بـ«إيستيمولوجيا العلم»<sup>(5)</sup>.

### 1.1.5. العقبات الخارجية: سوسيولوجيا الترجمة<sup>(6)</sup>:

من أهم العوائق السوسيولوجية التي تسهم في الوضع العام الذي تعشه الترجمة اللسانية في الثقافة العربية نذكر:

أ. تأخر البعثات اللسانية إلى الخارج، التي لم تعرف إلا في منتصف القرن العشرين، حينما أوفدت جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول سابقاً) عدداً من المعيدين بها إلى كل من إنكلترا، وألمانيا، وفرنسا، للتخصص في اللسانيات العامة *general linguistics*، أو اللسانيات المقارنة *Comparative Linguistics*، وما تبع ذلك من قيام حركة لسانية حديثة تأليفاً وترجمة<sup>(7)</sup>.

ب. غياب شرط التفاعل الحضاري، الذي يشجع على الإقبال على ترجمة الكتب اللسانية؛ فما تزال اللسانيات تعتبر من العلوم الكمالية عند شريحة عريضة من المثقفين، وهذا يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو الوضع الذي يبدو نتيجة طبيعية لملابسات التلقي؛ التي اعتبرت اللسانيات بموجبها علمًا غريباً لا يمكن أن يفيد الثقافة العربية في شيء.

(5) Cangilbem, G, *Etudes d'histoire de philosophie des sciences*, p.12.

(6) للاطلاع على تفاصيل ضافية حول هذا الموضوع ينظر: الفصل الأول من هذا الكتاب.

(7) عبد الرحمن حسن العارف، مرجع مذكور، ص310.

جـ. انعدام سوق لسانية، ارتباطاً بغياب شرط التفاعل الحضاري، نسجل عدم وجود سوق لسانية تدخل في عجلة الرواج. إن هذه السوق غير موجودة لدينا للأسف. وهذا عكس ما نجده في العالم المتقدم؛ فأي علم من العلوم كيما كان لا بد له من مؤسسات سواه على مستوى الإنتاج أم الاستهلاك.

دـ. وجود مجموعة من المدعين، فأصبح الخلط قائماً بين خطابات/ ترجمات لسانية، وخطابات/ترجمات محسوبة على اللسانيات لا تمت إليهاصلة. إن اللسانيات بوصفها علمًا من العلوم الإنسانية تقبل ما يمكن أن نسميه «الشمعة اللسانية أو الشمعة الأكاديمية». وهذا يجعل الكثير من الكتابات/الترجمات التي تحسب على اللسانيات، لا تساعد الناس على استيعاب اللسانيات استيعاباً صحيحاً.

#### 2.1.5. العقبات الداخلية: إسْتِيمُولُوجِيَا الترجمة

هذا النوع من العوامل تفرزه اللسانيات العربية من الداخل، ولعل أبرز تجلياته:

أـ. غياب التكامل: إن الثقافة العربية تفتقر بشكل ملحوظ إلى كل جوانب التكامل الذي يفرض تداخل الاختصاصات، حتى تكتمل الدورة ويتم بلوغ الأهداف المتتوخة، وما يؤسف له أن اللسانيات معروضة أكثر من غيرها لاعتراض الوضعية بسبب حاجتها الماسة إلى هذا التكامل. إن أي علم من العلوم سواء أكان رياضياً أم فيزيائياً أم لسانياً هو في حاجة ماسة إلى مؤسسات للإنتاج والترويج والاستهلاك، كما إن مجالات البحث تفرض هذا التكامل والتدخل.

بـ. عدم التنسيق بين الباحثين مما يؤدي إلى بعثرة الجهد وتكرار الأبحاث. وزيادة على ذلك، فإن عدم التنسيق هذا وراء عدم تراكم المعرفة التي لا غنى عنها لإرساء قواعد البحث العلمي الصحيح والانطلاق مما تم عمله إلى أعمال أخرى جديدة<sup>(8)</sup>.

(8) حمزة بن قبلان العزيزي، «ثلاث ترجمات لمحاضرات دي سوسير»، ضمن كتاب مراجعات لسانية، ص 93-94.

ج. نقص المعاجم اللسانية العربية: يمكن أن تلخص أهم جوانب النقص في المعاجم اللسانية العربية في النقط الآتية<sup>(9)</sup>:

#### ج.أ. من حيث الشكل:

- لم تتمكن معاجمنا من حل إشكالية التسمية؛ هل نحن بصدور قواميس أم معاجم. ما الفرق بينهما نظرياً ومنهجياً؟ هل هي مشكلة تسمية فقط؟
- لا تحدد معاجمنا وقواميسنا اللسانية طبيعة مستعملها: من هو القارئ المحتمل لهذه المعاجم؟

#### ج.ب. من حيث المادة:

نوعية المصطلحات المقدمة: إلى أي مجال لساني تنتمي؟ وما المفاهيم النظرية التي يتعين تقديمها؟ وعلى أي أساس يكون هذا الانتقاء وهذا التقديم؟

#### ج.ج. من حيث المنهجية:

- تفتقر كثير من معاجمنا اللسانية إلى التصور العام والدقيق حول البنية التصورية التي ينبغي أن يكون عليها المعجم، وكأن أصحاب المعاجم يكتبون لأنفسهم. كما أن معاجمنا لا تستحضر التجارب المتقدمة عليها، مما يجعلها تكرر الأخطاء نفسها. والسبب في ذلك عدم قيامها على أسس نظرية محددة.

#### ج.د. من حيث المضمون:

من المشاكل التي تُطرح على هذا المستوى:

- حشو المعاجم بالمفردات العامة؛
- العودة إلى الصفر، والمقصود بذلك استمرار كثير من المعاجم في اللجوء إلى الصيغ الأجنبية؛
- الخروج عن المألوف.

(9) للوقوف بتفصيل على هذه القضية الإشكالية المتعلقة بالمعاجم اللسانية، ينظر: مصطفى غلغان، المعاجم اللسانية في الثقافة العربية، واقع وتجربة، ص 89-90.

د. إشكالية المصطلح اللساني: إذا كانت مفاهيم العلوم مصطلحاتها حقيقة مقررة، فإنَّ ثابت أنَّ المصطلحات اللسانية العربية ما تزال تشكل موضوعاً سجالياً في الثقافة العربية، وتتفق إلى الصراوة الاصطلاحية الازمة، وتفقد عائقاً أمام تطور اللسانيات عوض أن تكون مساعدة يُقرِّرنا من هذا العلم الحديث؛ فكل مترجم يسعى إلى «اقتراح ما لديه من مقابلات عربية غير عاليٍ بمجهودات غيره سابقين ومعاصرين له حتى ولو كانت مقبولة ولا غبار عليها، والملاحظ في هذا الصدد أيضاً أنَّ المصطلح اللساني العربي انطلاقاً من هذه الفترة لم يعد نتاج أشخاص يمارسون الترجمة كجربة في دور النشر العربية كما هو الحال في كثير من المجالات المعرفية التي نقلت بتعسف كبير للعربية من قبل هؤلاء المترجمين الجرافيين، ومع ذلك فما يؤسف له هو أنَّ هذه الترجمات على الرغم من أهميتها الاصطلاحية ودورها في تنمية الدرس اللساني لم تتم على يد لسانين محترفين، أو تحت إشرافهم المباشر، إلا في حالات قليلة جداً، مما ساهم في تكريس التشتت المصطلحي من خلال الرغبة الفردية في وضع مقابلات عربية جديدة ومتغيرة لما سبق وضعه في العربية، كما أنَّ المعجم اللغوي العربي لم تقم بما كان يتمنى عليها القيام به من أجل توحيد المصطلح اللساني وتعزيز نشره في البقاع العربي»<sup>(10)</sup>. فترجمات المصطلحات اللسانية تختلف باختلاف الأقطار واختلاف الولايات، وهذا يعني أنَّ «ما وراء الثقافة ما زال يتحكم عدنا في المعرفة أكثر مما تتحكم المعرفة في الثقافة وفي ما وراء الثقافة، مثلما أنَّ ما وراء اللغة يظل مسيطرًا على اللغة لغبته على ما وراء الوعي»<sup>(11)</sup>.

هـ. غياب مؤسسة علمية: يزيد من تعميق الإشكالات المطروحة آنفًا غياب مؤسسة علمية تحكم في زمام الترجمة وتحل محل سلطة القرار، وصلاحية التنفيذ، ويعهد إليها الاهتمام بمراجعة ما يكتب وتقويمه قبل نشره.

وـ. غياب التنسيق بين المترجمين وهذا يسهم في استنزاف الجهد؛ إذ كثيراً ما نجد بعض الكتب اللسانية قد ترجمت أكثر من مرة، وهذا أحد المؤشرات على عدم التشقيق<sup>(12)</sup>.

(10) مصطفى عثمان، «المعاجم اللسانية في الثقافة العربية، الواقع وتجربة»، ص 89-90.

(11) عبد السلام المسني، «ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية»، ص 24.

(12) نذكر من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

ز. انعدام ضوابط التقييس والمواصفات<sup>(13)</sup> التي تساعد على كتابة أسماء الأعلام والأماكن بشكل موحد لا يطرح أي التباس بالنسبة إلى القارئ العربي . . .  
لهذه الأسباب، ولأخرى غيرها، تفتقر جل الترجمات العربية إلى المعايير المنهجية والعلمية الدقيقة التي تساعد على تحقيق أهدافها، ومن المؤسف حقاً أن تكون الترجمات اللسانية مظهراً من مظاهر تفشي داء اللاعلمية الخبيث في ثقافتنا.

وحتى لا يكون كلامنا عن واقع الترجمة نظرياً، فإننا سنحاول أن نكشف في الفقرات اللاحقة عن أهم تجليات العوائق السابقة، ومدى إسهامها في الإخفاق أو النجاح النسبيين الذي تعشه ترجماتنا اللسانية.

- ترجمة كتاب Chomsky لمؤلفه J. Lyons إلى اللغة العربية ثلاثة ترجمات:

- ترجمة حلمي خليل، 1985م.
- ترجمة محمد زياد كبة، 1987م.
- ترجمة يداه علي العلكاوي، 2001م.

كما ترجم كتاب Lyons *Language and Linguistics, An Introduction* وهو أيضاً لـ J. Lyons إلى اللغة العربية بصيغ مختلفة، فقد ترجم حمزة بن قبلان المزياني فصلين من الكتاب (الفصل الأول والثاني) سنة 1987م. وفي السنة نفسها ظهرت ترجمة أخرى للكتاب قام بها مصطفى التوني (دار النهضة المصرية)؛ وفي سنة 1991م. ظهرت ترجمة ثلاثة للكتاب (الأردن) قام بها محمد عناني.

\* ترجمة كتاب Schools of linguistics للغوبي البريطاني Geoffrey Sampson، وقد ترجمه أحمد نعيم الكراعيين، سنة 1993م، أما الترجمة الثانية ظهرت سنة 1997م، في بيروت، وقام بها زياد كبة، بعنوان، مدارس اللسانيات، التسابق والتطور، وصدر عن جامعة الملك سعود.

\* كتاب Knowledge of language لمؤلفه تشومسكي، وقد ترجمه إلى اللغة العربية محمد فتحي بعنوان المعرفة اللغوية، كما ترجم الكتاب نفسه محبي الدين حميدي.

\* وتجدر لكتاب F.R. Palmer الترجمات الآتية:

- ترجمة الماشطة، 1985م.
- ترجمة صبرى إبراهيم السيد، 1986م.
- ترجمة خالد محمود جمعة، 1997م.

(13) عبد السلام العتيقي، ما وراء اللغة، ص26.

## 2.5. القراءة اللسانية في الثقافة العربية: مؤشرات النجاح والإخفاق

### 2.5.1. مؤشرات الإخفاق: ترجمات كتاب سوسيير في ميزان النقد

تعني بالإخفاق أو الفشل هنا أنَّ ترجمة الكتب اللسانية إلى العربية تترجم ضعيفةً بشكل عام. ولعل وقوفنا على بعض النماذج من شأنه أن يسuff في إعطاء فكرة واضحة عن بعض مؤشرات الفشل في تلك الترجمات، ويمكن أن نكتفي هنا بترجمة كتاب سوسيير *Cours de linguistique générale* الذيحظى باهتمام خاص في الثقافة العربية بالنظر إلى الثورة التي أحدثها الكتاب في البحث اللساناني الحديث، غير أنَّ ما نعتبره غير طبيعي هو أن تتأخر ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية حوالي سبعين عاماً من صدوره<sup>(14)</sup>. والأغرب من ذلك أن نجد بين أيدينا اليوم خمس ترجمات للكتاب نفسه، أُنجزت في أقطار عربية مختلفة، وهي ترجمات تمثل بنصوصها، مجالاً ثرياً بالنسبة إلى الباحث، بل هو مجال غاية في الخصوبة والغزارة في الوقت نفسه، وذلك من الناحية اللسانية في مضمونها، ومن الناحية الأكاديمية في منهجها وطرائق تحقيقها. لكن هذه الترجمات تمثل بالنسبة إلينا الآن - وفي هذا السياق بالتدقيق - مادة غزيرة لمساءلاتنا الفكرية وحفرياتنا الثقافية<sup>(15)</sup>.

وهذه الترجمات هي:

- (1) محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، جونية، لبنان، دار نعمان للثقافة، 1984م.
- (2) دروس في الألسنة العامة، تعریب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجيبة، تونس وطرابلس ليبية، الدار العربية للكتاب، 1985م.
- (3) علم اللغة العام، ترجمة يونييل يوسف عزيز (عن الإنكليزية)، مراجعة مالك المطلاعي، دار آفاق عربية، 1985م.

(14) ظهرت أول ترجمة لكتاب سوسيير في الثقافة العربية سنة 1984م، بعد مرور حوالي سبعين سنة على ظهور الطبعة الأولى من الكتاب سنة 1916م، وقد ترجم الكتاب إلى اليابانية سنة 1928م، وإلى الألمانية سنة 1931م، وإلى الروسية سنة 1933م، وظهرت ترجمته الإسبانية سنة 1945م، ثم تُقلل إلى اللغة الإيطالية سنة 1967م.

(15) عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، ص 10.

- 4) فصول في علم اللغة العام، ترجمه (عن الإنكليزية) أحمد نعيم الكراugin، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985م.
- 5) محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنبي، دار أفريقينا الشرق، البيضاء، 1987م.

تعكس هذه الترجمات ما تحدّثنا عنه آنفًا من إنفاق الجهد وعدم التنسيق بين الباحثين وغياب مؤسسة علمية تمتلك الصلاحيات الكافية، ويعهد إليها بمتابعة ما يُترجم ونشر.

لقد خضعت هذه الترجمات لمراجعات عديدة، من قبل بباحثين مهتممين بالترجمة. وسنكتفي هنا بعرض ما جاء في ثلاثة مراجعات مهمة<sup>(16)</sup>، وهي:

- حمزة بن قبلان المزیني: «ثلاث ترجمات لمحاضرات دي سوسير»، مجلة عالم الكتب، المجلد الثامن، العدد الرابع، ربيع الآخرة، 1408هـ/1987م، ص477-486. وأعيد نشره في كتابه: مراجعات لسانية، الجزء الأول، العدد 79، حزيران/يونيو 2000م.
- عز الدين المجدوب: ثلاثة ترجمات لكتاب فردانان دي سوسير، «حوليات الجامعة التونسية»، العدد 26، السنة 1987م. (ص43-61).
- عبد السلام المسايدي: «فردانان دي سوسير والثقافة العربية»، ضمن كتاب ما وراء اللغة: بحث في الخلقيات المعرفية، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس.

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه المراجعات، فإنه «قلما يهتم الباحثون بمراجعة الكتب التي تصدر حديثاً، لذلك يظل كثير منها مجھولاً لا يصل خبره إلى المتخصصين ولا يعطى حقه من التنويه به إن كان جيداً، ومن الإشارة إلى ما فيه من النواقص إن كان شيئاً. وذلك ما يجعل إسهام الكتب المنشورة حديثاً في تطوير التخصصات المختلفة يكاد يكون معدوماً. وسبب عدم الاهتمام هذا إنما يكمن في

(16) نسوق هذه المراجعات الخاصة بترجمة كتاب سوسير، ونشير إلى أن الثقافة العربية لا تخلو من بعض المراجعات الأخرى.

نظر كثير من الباحثين إلى أن مراجعة الكتب عمل نافع لا يستحق أن يبذل فيه الجهد. لهذا فإنه لا لوم على من يصنف الثقافة العربية المعاصرة بأنها ثقافة ‘صامتة’، يكاد ينعدم فيها الحوار العلمي؛ إذ يكتفي القارئ، في أغلب الأحوال، بالاحتفاظ لنفسه باتطياعاته عما قرأ، ولا يشرك معه غيره فيها<sup>(١٧)</sup>.

ويمكن أن نفسر عدم الإقبال على مراجعة الكتب بطبيعة العقلية العربية التي لا تقبل إلا بالمجاملة، وهذا عكس ما هو موجود في الثقافة الغربية؛ حيث يجده المطلع على الدوريات العلمية، في الغرب، أن كثيراً من الباززين في التخصصات المختلفة لا يجعلون غضاضة في قراءة الكتب الصادرة حديثاً في تخصصاتهم، وفي غير تخصصاتهم، وكتابه المراجعات لها للتعبير، على، عن آرائهم فيها وتقويمها... كما نعرف جميعاً أن أحد أسباب شهرة اللسانى الأمريكى المعاصر نعوم تشومسكي هو كتابته مراجعة لأحد الكتب التي ألفها رائد المدرسة الملوکية في علم النفس بـ. فـ. سـكـتـر<sup>(18)</sup>.

و قبل أن نعرض لأهم ما جاء في تلك المراجعات نشير إلى أن مراجعة حمزة بن قيلان المزني تناولت الترجمة المصرية، والترجمة اللبنانية والترجمة التونسية، أما مراجعة عز الدين المجلوب فاهتمت بمراجعة الترجمة اللبنانية والترجمة العراقية والترجمة التونسية، في حين شملت مراجعة عبد السلام المثلوثي الترجمات الخمس<sup>(19)</sup>.

#### 1.1.2.5. مراجعة حمزة بن قيلان المزیني

#### **١.١.١.٢.٥ الترجمة المصرية<sup>(٢٠)</sup>:**

يمكن أن تُجمل ملاحظات المزيني على هذه الترجمة فيما يلى:

(17) حمزة بن قيلان المزني، مراجعات لـ*لائحة*، ص 7-8.

(18) المرجع السابق، ص. 8.

(19) جاءت مراجعة عبد السلام المسدي منآخرة زمانياً، وذلك ما سمع له بالاطلاع على الترجمات الخمس.

(20) أثروا الاحفاظ بالعناوين التي ادرجها كل مراجع تسهيلاً لاقتفاء خصوصيات تلك المراجعات في مطانها الأصلية.

- غياب الجانب التوثيقى للكتاب المترجم على أهميتها؛
  - عدم ترجمة تعليقات الناشرين، ولا تعليقات المترجم إلى الإنكليزية إلا بماماً؛
  - عدم الالتزام بتقسيم النص إلى فقرات، مما أثار الكثير من اللبس؛
  - عدم الالتزام بالكتابية الصوتية التي جاءت في الكتاب على الرغم من أهميتها؛
  - حرفيّة الترجمة؛
  - الترجمة القاموسية، وقد مثل المزيني لذلك، كما ساق بعض الفقراء التي تبيّن مصدر الخلل في الترجمة، واقتراح ترجمة بديلًا لها؛
  - عدم التمكن من لغة الكتاب المترجم (الإنكليزية).

وكل هذه الملاحظات تجعل من هذه الترجمة ترجمة «لا يصح الاعتماد عليها، وهي أبعد ما تكون عن النص الإنجليزي الذي نقلت عنه»<sup>(21)</sup>.

#### **2.1.1.2.5 الترجمة اللبنانيّة:**

تتلخص عيوب هذه الترجمة في:

- غياب ملحق للمصطلحات المترجمة، واختلاف هذه الترجمة عن ترجماتها الموجودة عند كثير من الباحثين المعاصرین؛
  - اختلاف كتابة اسم المؤلف بين الغلاف والمن؛
  - الهبات الأسلوبية. (وقد عرَضَ المُراجع لأمثلة كثيرة منها)؛
  - الافتقار إلى الصياغة الملائمة؛
  - الترجمة في عمومها ترجمة حرفية (ترجمة الكلمة بكلمة)، (وقد عرض لنماذج من تلك الترجمة، مع اقتراح ترجمة بديل)؛

ينتهي المزيني من كلّ ما سبق إلى النتيجة نفسها التي انتهى إليها بخصوص الترجمة المصرية، يقول: أن هذه الترجمة لا تستطيع الرزعم بأنها ترجمة صحيحة لكتاب دى سوسور وذلك لقصورها المتمثل في: الترجمة الحرفية، والخطأ في

(21) المرجع السابق، ص 105.

الترجمة، والأسلوب الركيك. ولهذا فلا يصح الاعتماد عليها هي الأخرى مع تقديرى لجهد المترجمين الكريمين<sup>(22)</sup>.

### 3.1.1.2.5. الترجمة التونسية

يستهل المزیني مراجعته لهذه الترجمة بعرض أهم محاسنها، المتمثلة فيما يلي:

- تضمنها لتوطنة تبيّن الظروف التي أحاطت بترجمة الكتاب؛
- اقتسام الباحثين للترجمة؛
- توضیح المترجمین لمنهجهما في ترجمة المصطلحات والشواهد والأمثلة؛
- وضع قائمة بالرموز الصوتية التي استعملت في الكتاب؛
- وضع بعض التعليقات؛
- ثبت المصطلحات المستخدمة في الكتاب؛
- وضع مدخلين للمصطلحات؛ أحدهما فرنسي والثاني إنكليزي؛
- تقسيم أغلب النص إلى فقرات؛
- صحة الأسلوب؛
- تجنب الترجمة الحرفة، واعتماد جمل عربية سليمة؛
- إيراد صفحات النص الأصلي في الهوامش.

وعلى الرغم من تعدد إيجابيات الترجمة التونسية فإنها لم تخُل كسابقاتها من

بعض الملاحظات يذكر منها<sup>(23)</sup>:

- 1 لم يورد المترجمون مقدمة ناشري الكتاب الأصليين<sup>(24)</sup>؛

(22) المرجع السابق، ص116.

(23) المرجع السابق، ص119-125.

(24) وكان الأجرى بإيرادها لأسباب عديدة منها: (1) أن هذه الترجمة تعطي صورة عن الظروف التي أحاطت بجمع مادة الكتاب أساساً، (2) أنها تبيّن بوضوح أن الكتاب لم يزل له ديوسسور، وهي حقيقة لا بد من إظهارها، (3) أن هناك بعض التعليقات التي تُرجمت وذُكِرت بعبارة (الناشران)، فلا بد من التعريف بهما وذكر مقدمتهم ولا يعني عن ذلك الإشارة العجلة الواردة في: حمزة بن قبان المزیني، المرجع السابق ص9.

- 2 لم يذكر المترجمون أية معلومات توثيقية عن الكتاب؛
- 3 لم يربط النص بعضه ببعض أحياناً ربطاً مُحكماً، وذلك ما يؤدي إلى اللبس؛
- 4 قد تؤدي الترجمة أحياناً إلى الغموض؛
- 5 تحتاج الترجمة في بعض المواضع إلى إعادة الصياغة طلباً للسهولة والوضوح؛
- 6 حبذا لو ضبط النص بالشكل في بعض المواضع، فكثيراً مما يمكن أن يُعد غموضاً في الترجمة لا سبب له إلا عدم الشكل في تلك المواضع؛
- 7 عدم الالتزام أحياناً بوضع علامات الترقيم (أي الفاصلة والفاصلة المتقوطة والنقطة في آخر الجملة) أو وضع علامات ترقيم خاطئة. والالتزام بعلامات الترقيم كفيل بإيضاح كثير من اللبس. فلthen كانت هذه العلامات ضرورية في النصوص جميعها فهي في النصوص العلمية الدقيقة مثل هذا أوجب؛
- 8 حبذا لو أكثر المترجمون من التعليقات التي تفسر بعض النقاط، وذلك ما يجعل فهم النص ميسراً؛
- 9 (ص 105)، التعليق رقم (4) وردت عبارة «الأوتار الصوتية» في النص الفرنسي في «صيغة» المثنى (المترجمون)، الواقع أنه ليس هناك إلا وتران صوتيان فيجب أن تترجم *Vocal cords* أو ما يقابلها في الفرنسية بـ: «الوترين الصوتيين». ذلك على الرغم من أنَّ معظم الذين يكتبون في الصوتيات من العرب يستعملون عبارة الأوتار الصوتية؛
- 10 التعليق رقم 6 في (ص 366) يقول: «تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الكتاب [محاضرات دي سوسور نفسها] لا يزال ينتظر من يترجمه إلى العربية». وهذه من الطرائف! وكذلك التعليق الذي يظهر في (ص 349) أعيد بنصه في هامش (ص 368)؛
- 11 وردت بعض الاستعمالات اللغوية التي يمكن أن تُعد خاطئة؛

12- حبذا لو التزم المترجمون بالمصطلحات الواردة في بعض القواميس المتخصصة مثل (المستدي، 1984م). وهناك اختلاف كبير بين ترجمتهم للمصطلحات وترجمة المستدي وهم في بلد واحد؛ بل لم يوافقه حتى في مسمى العلم نفسه فهو عنده اللسانيات وعندهم الألسنية<sup>(25)</sup>؛

13- تجد أحياناً أنَّ مصطلحَاً معيناً تُرجم في قائمة المصطلحات على شكل واستعمل أحياناً في النص بشكل آخر؛

إنَّ هذه الملاحظات لا تُنقص من أهمية الترجمة التونسية التي تبقى «هي الترجمة التي يجب اعتبارها وأن يتدارك ما فيها من نقص. أما الترجمتان الآخريان فلا قيمة لهما البتة»<sup>(26)</sup>.

ويخلص المزيني من مراجعاته السابقة إلى أنه «لا بد من التنسيق في عملية الترجمة حتى لا نكرر أنفسنا، وإذا ترجمنا أي عمل فلا بد أن نحاول قدر الإمكان أن نحسن فيما نقوم به».

ومن المسلم به أننا أمّة مستهلكة للعلم وليس صانعة له، وأول خطوات تأصيل العلم أن نقوم بترجمته ترجمة صحيحة القصد منها العلم لا الأغراض الأخرى التي يسعى الناس من أجلها دائمًا.

وعلى رغم تأخر ترجمة كتاب دي سوسور وسبق اللسانيات له سبقاً عظيمًا الآن إلا أن ترجمته إلى اللغة العربية ضرورية لقيمتها التاريخية، ويجب أن يقرأ هذا الكتاب الآن لهذا الغرض وحده»<sup>(27)</sup>.

#### 2.1.2.5. مراجعة عز الدين المجدوب

##### 1.2.1.2.5. الترجمة السورية:

من مآخذ المجدوب على هذه الترجمة أنها «أنجزت بسرع وعجلة تتناهيان مع ما يقتضيه عمل مثل هذا من توقف وثبت ودقة. فهذه ترجمة لم تكن تخلو فيها

(25) ينظر: المستدي، قاموس اللسانيات، ص 55-77.

(26) حمزة بن قيلان المزيني، مراجعات لسانية، ص 125.

(27) المرجع السابق، ص 125.

صفحة من عيب ولا سلمت من مأخذ»<sup>(28)</sup>.

ومن تلك العيوب والمأخذ:

- الفوضى في المصطلحات، وانعدام ثبت يوضح مقابلتها بالفرنسية؛
  - تحريفها للنص الأصلي ومناقبها معناه ومقصده في أبسط جوانبه؛
  - الأخطاء المطبعية التي يمنع من الوقوع فيها أدنى تأمل في النص<sup>(29)</sup>؛
- وقد عرض الكاتب لنماذج من تلك الأخطاء واقتصر تصويبات لها.

#### 2.2.1.2.5 الترجمة العراقية:

وهي ترجمة «أكثر جداً وأمانة من الترجمة السابقة وقد بذل صاحبها جهداً مشكوراً وراجع النص العربي عنه الدكتور مالك يوسف المطلكي إلا أنها لا تمثل أداة عمل يمكن الاطمئنان إليها لسبعين»:

أولاً: لأنها لم تنطلق من النص الفرنسي الأصلي لكتاب وإنما هي اعتمدت الترجمة الإنكليزية التي أنجزها وايد باسكن سنة 1959م. ويندhi أنه مهما بذل فيها صاحبها من جهد فإنها لن تغنى عن ترجمة أخرى تعمل انطلاقاً من النسخة الأصلية لكتاب وتنقّف على فكر دي سوسيير دون حاجز ولا واسطة.

ثانياً: لتضمنها بعض العيوب الواضحة وتفتقر على ظهورها لأنها لا تستطيع الجزم بمسؤولية الدكتور يوتيل عزيز فيها فقد تعذر علينا مكافحة ترجمته بالنسخة الإنكليزية التي اعتمدتها لعدم عثورنا عليها<sup>(30)</sup>. ومن تجليات ضعف الترجمة:

- الخطأ في نقل المصطلحات
- قلب معاني بعض المصطلحات
- قضايا منهجة كثيرة ...

(28) عز الدين المجدوب، «ثلاث ترجمات لكتاب فريديان دي سوسيير»، ص47.

(29) المرجع السابق، ص48.

(30) المرجع السابق، ص49.

### 3.2.1.2.5 الترجمة التونسية:

يعتبر المجدوب الترجمة التونسية «أكثر الترجمات وعيها بقيمة كتاب دي سوسير وأكثرها تقديرًا لصعوبة نقله إلى العربية». وقد توفر فيها من الإنقاذ ما يجعلها تمثل حدثا علميا في تاريخ اللسانيات العربية. وهي إذا قدر لها الرواج الذي تستحق تقرب بحق ذكر دي سوسير إلى القارئ العربي وتجعله مائلا بين يديه بدون واسطة»<sup>(31)</sup>.

وعلى الرغم من هذا الإطراء، فإن هذه الترجمة لم تسلم في نظره من مواطن نقص، منها:

- عدم ترجمة مقدمة الناشرين، وهي وثيقة أساسية؛
- غياب فهرس للأعلام والمفاهيم، وهي من الفهارس التي تيسر الانتفاع بالكتاب المترجم؛
- أما بالنسبة إلى المصطلحات فما يمكن أن تواخذ به هذه الترجمة حفاظها على مصطلح أنسنة مقابل *Linguistique* والحال أن ندوة عربية أقرت مقابلًا له مصطلح لسانيات، فكان من الواجب الإسهام في توحيد المصطلح اللسانى واستقراره في العالم العربي بالاستجابة إلى ما اتفق عليه. وقد وقف على مجموعة من الأمثلة التي تبيّن جوانب الإخفاق في ترجمة المصطلحات اللسانية.

### 3.2.5. مراجعة عبد السلام المسدي

جاء حديث المسدي عن هذه الترجمات الخمس مختصرًا، لكنه في الوقت نفسه جاء غنيًا بمجموعة من الإشارات القوية الدالة التي تستجلب واقع الترجمة اللسانية في الثقافة العربية، وتوكّد في الوقت نفسه ما ذهبنا إليه آنفاً.

إن هذه الترجمات الخمس تمثل بنصوصها مجالا ثريا بالنسبة إلى الباحث، بل هو مجال على غاية من الخطب والغزارة في نفس الوقت، وذلك من الناحية اللسانية في مضمونها، ومن الناحية الأكاديمية في منهجها وطراطق تحقيقها<sup>(32)</sup>.

(31) المرجع السابق، ص 51.

(32) عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، ص 10.

ومما يواحد على الترجمات الخمس:

- لم تتواءم أي واحدة من هذه الترجمات في صيغة العنوان مع أي واحدة من الباقيات: (دروس في الألسنة العامة) - (محاضرات في علم اللسان العام) - (فصل في حلم اللغة) - (محاضرات في الألسنة العامة) - (دروس في الألسنة العامة);
- لم يكتب أي مترجم من المترجمين اسم فردينان دي سوسيير بشكل يطابق الصورة التي كتبها بها أي مترجم من الباقيين: فردينان دي سوسيير - فردينان ده سومر - فرديناند دي سوسيير - فردينان ده سوسور - فرديناند دي سوسيير;
- تذكر هذه الترجمات لبعضها...<sup>(33)</sup>

#### خلاصات ونتائج:

يمكن أن نخرج من العرض السابق لتلك المراجعات بالخلاصات الآتية:

- لم تصل أي ترجمة من الترجمات السابقة إلى مستوى الكمال، ولعل إجماع الباحثين على تفرد الترجمة التونسية، إنما يرجع بالأساس إلى المعهد الذي بذل فيها قياساً إلى الترجمات الأخرى، ومع ذلك فإنها لم تبلغ الغاية؛
- إشكالية المصطلح اللساني الذي يورّق المترجمين، وتنظر الفوضى مائلاً في تلك الترجمات الخمس، وقد حاول كل مؤلف أن يقف على عينات منها، واقتراح البديل الذي يراه مناسباً؛
- الخلل المنهجي في الترجمة؛
- ضعف أسلوب الترجمة؛
- غياب الجوانب الفنية في الترجمة (جانب التوثيق - كشاف المصطلحات والأعلام - عدم وضع تقديم للترجمة...).

إنَّ هذه الملاحظات تقودنا إلى خلاصة أساسية مفادها أنَّ هذه الترجمات لم تحقق التراكم النفعي النافي أغراض التجميع الكمي<sup>(34)</sup>.

(33) المرجع السابق، ص 35-36.

(34) تجلِّ الإشارة هنا إلى أنَّ ترجمة كتاب دي سوسيير إلى اللغة الإنكليزية سنة 1959م. كانت حدثاً مهمًا وهي ما زالت إلى اليوم الترجمة الوحيدة المعتمدة لذلك الكتاب.

### 2.2.5. مؤشرات النجاح

بعد أن عرضنا لبعض عوائق الترجمة اللسانية في الثقافة العربية، ولبعض تجليات الإلخاق (النسيبي) اعتماداً على ثلاث مراجعات نقدية لترجمة كتاب سوسير، سنجاول في الفقرات اللاحقة الوقوف على بعض تجليات النجاح الذي راكمته بعض التجارب في مجال الترجمة اللسانية.

إذا كانت مؤشرات الفشل واضحة جلية في الترجمة العربية للكتب اللسانية، فإنَّ هذا لا يعني دائمًا أنَّ الترجمة مستحيلة، وأنَّ الثقافة العربية ظلت أرضاً مواتاً في هذا المجال، فقد كشفت بعض الترجمات بعمق عن إمكانية الترجمة إذا تهيأت الأسباب الكافية. وسنعرض في هذا السياق لنموذج نعتبره دالاً في مجال الترجمة اللسانية في الثقافة العربية، ونعني بذلك الترجمات التي قدمها حمزة بن قيلان المزیني.

#### 1.2.2.5. ترجمات المزیني<sup>(35)</sup>

تدين المكتبة العربية لحمزة بن قيلان المزیني بفضل إمدادها بعدد من الأعمال اللسانية المترجمة. ولقد اتخذت جهوده في هذا المجال ثلاثة صور هي<sup>(36)</sup>:

**أولاً:** ترجمة العمل ذي المؤلف الواحد، أنسجز من ذلك ترجمة الأعمال التالية:

1- كتاب اللساني الأميركي: *نوم شومسكي*:

*Language and the problems of knowledge: The Managua Lectures, 1988.*

- اللغة ومشكلات المعرفة، الدار البيضاء، دار توبيقال للنشر، 1990م.

(35) آثينا التركيز في عرضنا لترجمات المزیني على الجوانب الإيجابية على وجه التحديد، غير أنَّ ذلك لا يعني عدم وجود بعض المواخذات على تلك الترجمات، لكنها تبقى قليلة جداً في إطار إلى الجوانب الإيجابية، ويمكن الاطلاع على بعضها في مقال محبي الدين محسب الذي نتحليل عليه.

(36) محبي الدين محسب، «مع جديده حمزة المزیني في ترجمة الأعمال اللسانية»، جريدة الرياض السعودية.

2- ترجمة كتاب اللساني الأمريكي ستيفن بنكر :

*The Language Instinct: How Mind Create Language, 1994.*

- الغريرة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1420هـ/2000م.

3- ترجمة كتاب اللساني الأمريكي المستعرب ديفيد جستس :

*The Semantics of Form in Arabic in The Mirror of European Languages, 1987.*

- دلالة الشكل في العربية في مرآة اللغات الأوروبية المعاصرة أو «محاسن العربية في العيون الغربية»، 1987، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، الرياض، 2005م.

4- كتاب تشومسكي :

*New Horizons in the Study of language and mind. London: Cambridge University Press, 2000.*

- آفاق جديدة في دراسة اللغة والذعن، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة في مصر، كانون الثاني/يناير 2005م.

ثانياً: ترجمة عدد من البحوث تدور حول موضوع معين وإخراجها في إصدار واحد وهذه الصورة يمثلها الكتاب الصادر سنة 2000م. بعنوان: دراسات في تاريخ اللغة العربية، ويتضمن ترجمة المزياني لسبعة بحوث: ثلاثة منها وردت في دائرة المعارف الإسلامية، (نشرة 1986)، وأربعة أخرى هي «اللغة العربية العالمية المشتركة» لشارلز فيرجسون، 1959م، و«نشأة الازدواجية اللغوية في العربية» دراسة في أصول اللهجات العربية الحديثة لجاشوا بلاو، 1977م، و«العربية» لمايكل زويتلر، 1978م، و«طبيعة اللغة العربية القديمة وتغيرها إلى العربية الوسيطة ومن ثم إلى العربية المعاصرة» لأندرو فريمان، 1996م.

ثالثاً: ضم بحوث مترجمة إلى بحوث أخرى من وضع المؤلف، وهذه الصورة يجسدها كتاب: التحيز اللغوي وقضايا أخرى، الذي صدر سنة 2004م، وقد ضم إلى حوار أربعة بحوث من تأليف المزياني ترجمته للبابين: الأول والثاني من كتاب اللساني البريطاني: جون لاينز، اللغة واللسانيات: مقدمة، الصادر سنة

1981م، وكذلك ترجمته لمقالة صدرت سنة 1988م للساني الأمريكي: فيليب لييرمان، وعنوانها «صوت في الخلاء: كيف اكتسب الإنسان القدرة على الكلام».

#### 2.2.2.5. الكتب المترجمة

1- اللغة ومشكلات المعرفة: يتألف هذا الكتاب من خمس محاضرات ألقاها شومسكي في جامعة نيكاراغوا (Nicaragua) تتضمن إطلاًلةً موسعةً على النظرية اللسانية في أواخر الثمانينيات الميلادية. يقدم هذا الكتاب صورةً كليّةً عن أحدث التطورات التي تعيشها النظرية التوليدية. ويقدم الكتاب فكرةً مفضلةً عن الأسس الفلسفية التي تتعلق منها<sup>(37)</sup>.

2- الغريرة اللغوية: شُكِّل هذا الكتاب منذ ظهوره إلى الآن موضع اهتمام المتخصصين؛ فقد تُرجم إلى أكثر منأربعين لغة. وتناول فيه المؤلفصلة بين اللغة وعلم الأحياء مستعرضاً كثيراً من الأدلة التي تبيّن أنّ اللغة «جزءٌ مُميّز من التكوين العضوي لأدمغتنا». واللغة أداةٌ مُعَقدةٌ متخصصةٌ تتطور لدى الطفل بشكل فوريٌّ مُباغٍ من غير أي جهد واضح أو تعليم محدد، وتُستعمل من غيروعي بمنطقها الخفي، كما يتماثل فيها من حيث الكيف النامي جمِيعهم، وتتميز عن بعض القدرات الأخرى الأعم التي تُستعمل في معالجة المعلومات أو التصرف بذكاء. ولهذه الأسباب كلها وصف بعض علماء الإدراك اللغة بأنها قدرةٌ نفسية، وعضوٌ ذهنيٌّ، ونظامٌ عصبيٌّ، وقالت خوستيني<sup>(38)</sup>.

3- آفاق جديدة في دراسة اللغة والمعنى: يقول المؤلف عن هذا الكتاب: «وأنا أفهم هذا البحث على أنه يأخذ (ضمنياً في الغالب) أحد وجهات الأطروحة عن العقل/الدماغ التي أوردها توأم أمراً مسلماً، ويمكن أن تؤول بصورة معقولة على أنها جزءٌ من علم النفس أو جزءٌ من علم الأحياء البشري، بصورة أعم. وقد أطلق بعض الباحثين على هذا المنحى من البحث، بشكل مسُوَغٍ، مصطلحَ «اللسانيات الأحيائية» (Jenkins 1999). وموضوعها بعض الحالات المعيّنة للناس، ويعني غالباً حالات أدمغتهم: ولنسُمّها بـ«الحالات اللغوية». وتسعى [اللسانيات الأحيائية] إلى

(37) شومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة (كلمة المترجم)، ص. 6.

(38) ستيفن بنكر، الغريرة اللغوية، كيف يُدْعِي العقل اللغة.

كشف طبيعة هذه الحالات وخصائصها، وتطوراتها وأنواعها، والأسس التي تقوم عليها في الإعداد الأحيائي الفطري، ويبدو أن هذا الإعداد يحدد 'ملكة لغوية' مكوناً فريداً من مكونات الملكات العقلية العليا (ويمكن أن يكون للعناصر المكونة لها، بصفتها نظاماً، أنواع كثيرة من الوظائف)، وهي 'خاصية مقصورة على النوع' ومشتركة بين بني البشر تقريباً، مع بعض التنوعات العامة لها. والملكة اللغوية تطور أحيائياً حديثاً، وهي، على حد ما نعلم، قدرة معزولة أحيائياً عن غيرها من بعض الوجوه المهمة<sup>(39)</sup>.

4- دراسات في تاريخ اللغة العربية: وهو ترجمة لبعض المقالات المشهورة التي كتبها بالإنجليزية بعض المستعربين المشهورين عن تاريخ اللغة العربية. وكان آخرها فصل طويل كتبه المستعرب الأميركي المعاصر مايكل زويتلر ضمن كتابه الشهير التقليد الشفهي للشعر العربي القديم، (ص 97-188). وهو أوسع مراجعة لما كُتب عن القضايا اللغوية التي تتصل بتاريخ اللغة العربية ابتداءً بأراء اللغويين العرب القدماء وانتهاءً إلى ما انتهى إليه البحث في إطار نظرية «الأدب الشفهي»<sup>(40)</sup>.

5- معasan العربية في العيون الغربية: تكمن أهمية هذا الكتاب فيما يلي:

- أنه دراسة معمقة للدلالة في العربية مقارنة بما في اللغات الأوروبية القديمة والحديثة؛ إذ استقصى مؤلفه كثيراً من الظواهر اللغوية الشكلية التي تؤثر في التعبير عن الدلالة. وناقش نقاشاً مستفيضاً تلك العلاقة بين المعنى وشكل الكلمة وبينه وبين أشكال العبارات والتركيبات النحوية المختلفة. وقد تضمن الكتاب كثيراً من الآراء الجديدة في تحليل هذه العلاقة؛
- لا يندرج الكتاب في المسانيات المقارنة بالمعنى الدقيق للكلمة، فهو كإطار نظري ينضوي تحت لواء المسانيات التوليدية، فيجمع مؤلفه بين مناهج لسانية متعددة: علم التاريخ اللغوي، وعلم الاجتماع اللغوي، المسانيات الوصفية والمقارنة؛
- يوفر الكتاب للقارئ قاعدةً من المعطيات الصواتية والصرافية والتركيبية

(39) نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة واللغون.

(40) مجموعة من المؤلفين، دراسات في تاريخ اللغة العربية.

والدلالة التي يمكن أن تكون منطلقاً للباحث في دلالة الأشكال والبني. ويمكن إعادة صياغتها وتحليلها في نماذج لسانية معاصرة؛

● يُسْدِّد الكتاب الطريق على المزاعم التفاضلية التي تنطلق من فرضية المفاضلة بين اللغات، وهي أطروحة إيديولوجية أكثر منها علمية. ويمكن القول، إنَّ هذا الطرح حاضر في مرجعيتين ثقافيتين: مرجعية ثقافية عربية تمثلها لسانيات التراث، ومرجعية استشرافية متغصبة لأفضلية اللغات الأوروبية. في هذا الإطار يُقدِّم الكتاب قيمة مضافة إلى القارئ العربي تمثل في استحضار قراءة المستشرقين لعدد من الظواهر اللغوية وأرائهم من منظور المقارنة أو من منظور إعادة بناء تحاليل القدماء، أو أحياناً افتراح اجتهادات خاصة في تحليل الظواهر اللغوية العربية، ولا شك في أنَّ استحضار هذه المنظورات الاستشرافية في دراسة مظاهر الصرف والتركيب والدلالة تمكّن القارئ من الإلعام بمنظورات قرائية متعددة غير منحصرة في المرجعية التحوية التراثية؛

● يتميَّز الكتاب أيضاً بدفعه العلمي العميق عن العربية في مواجهة المنهج غير العلمي المأثور الذي يثار في بعض الكتابات المتحيز، ويتمثل في الإشارات الكثيرة إلى ما يزعم أولئك أنَّ فيه دلالة على عيوب تصور فصوص العربية وقصور العقلية العربية التي تتكلّمها. وقد بين المؤلف بتفصيل عميق أنَّ هذه المزاعم غير عادلة، بل سطحية، وهي تدلُّ على مدى جهل قائلها بطبيعة اللغات عموماً، كما أنها تدلُّ على أنَّ من يتفوهون بتلك المقولات يجهلون لغاتهم هم، حقيقة، لأنَّ تلك العيوب المزعومة (إنَّ كانت عيوباً بالمفهوم اللغوي المُحدِّض) موجودة في اللغات الأوروبية نفسها التي ينظرون إليها على أنها النوع الأرقى من اللغات. وبين أنَّ كثيراً من تلك الآراء ينطلق من مواقف مُسبقة غير موضوعية من اللغة العربية لأسباب ثقافية وإيديولوجية في الغالب، كما سنبين في عرضنا التفصيلي لمحتويات الكتاب. وبال مقابل، جاء الكتاب ردًا علمياً هادئاً على مجموعة من المغالطات والمزاعم المتحيزَة ضدَّ اللسانيات التي يُرِدُّها بعض الباحثين العرب، انطلاقاً من أنَّ البحث اللساني لا يمتُّ بصلة إلى الثقافة العربية واللغة العربية. فقد جاء كتاب جستس ليُفند هذه المزاعم من خلال محاولته إنصاف العربية، فهدفه، كما يقول، أن يجعل من دراسته: «أمراً لسانية متعاطفة مع العربية. وسوف تستقصي هذه الدراسة الاستراتيجيات والبني التي تبدو كأنها تميز هذه اللغة، وسوف تحاول أن

تجلي عنها الغموض بإبراد المشابهات الأساسية لها في اللغات الأوروبية المعروفة. وغرضي هنا ذو شقين: أن أكشف للقارئ الخصائص المتحققة في الفضاء اللغوي العربي، وأقصد بذلك الارتباط بين الوزن والمعنى الذي يمكن أن تُمْثِّل به العربية فحراً خاصاً؛ ثم أكشف، حين يكون ذلك ملائماً، الإجراءات الشكلية التي نستعملها نحن [يقصد متكلمي اللغات الأوروبية] في لغاتنا لتؤدي الأغراض الدلالية نفسها<sup>(41)</sup>.

### 3.2.2.5 أهمية الترجمة ومحاسنها

تكمِّل أهمية ترجمة هذه الكتب في مجموعة من الجوانب: عامة وخاصة.

#### 1.3.2.2.5 الجوانب العامة:

تعنى بها المؤشرات العامة البارزة التي تجعل من ترجمات المزیني نموذجاً يُحتذى في الترجمة اللسانية، ونذكر من ذلك:

أ. أهمية الحصيلة: ترجم المزیني حتى صدور هذا الكتاب أربعة كتب، وتنسَّع بحوث، وهي حصيلة مهمة جداً قياساً إلى ما ترجمه غيره، أو إلى ما تُرجم في مجال اللسانيات في الثقافة العربية بوجه عام.

ب. جملة الكتب المترجمة: ظهرت الترجمات بعد فترة قصيرة نسبياً من صدور أصولها في بيئاتها العلمية إذا استثنينا بحث تشارلز فيرجسون الذي صدر سنة 1959م.، ويشفع له أنَّ فيرجسون كان من أهم الباحثين في قضايا العربية، وبخاصة نظريته في «الازدواجية اللغوية (diglossia)»، التي درس من خلالها أربع لغات إحداها العربية، فإنَّ الأعمال الأخرى كلها صدرت في غضون الربع الأخير من القرن العشرين. وهذا يعني أنَّ المترجم يستهدف إيجاد «مواكبة معرفية» مع المنجز اللساني الغربي الذي نعرف مدى انطلاقته التي حفظها، وأفاقه التي يرتادها<sup>(42)</sup>، وهذا ما يبيّنه الجدول الآتي:

(41) للاستزادة في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: حمزة بن قيلان المزیني، *التعييز اللغوي*. وعلى وجه التحديد الفصل الثاني، «مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة»، 2005.

(42) سامي الدين محسوب، مع جلید حمزة المزیني في ترجمة الأعمال اللسانية.

عنوان الكتاب	تاريخ الطبعـة الأصلـية	التـرجمـة العـربـية	تـارـيخ الـاـنـهـاء مـن التـرـجمـة
اللغة ومشكلات المعرفة	1988	1990	1989
الغريبة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة	1994	2000	1998
دراسات في تاريخ اللغة العربية		2000	1986
دلالة الشكل في العربية في مرآة اللغات الأوروبية المعاصرة	1987	2005	2003
أفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن	2000	2005	2004
مدخل إلى اللغة واللسانيات	1981	1986	
صوت في الخلاء: كيف اكتسب الإنسان اللغة	1984	1990	

ج. مجالات الكتب المترجمة: تُوزَّع الأعمال المترجمة بين مجالين رئيسيين: يتعلق أولهما بمستجدات النظرية اللسانية، سواءً في أعمال تقدمها في صورة مدخل تأسيسي (كعمل جون لاينز)، أو في أعمال تخصصية معمقة (كأعمال: تشومسكي، وينكر، ولبيرمان)؛ ويتعلق ثانهما بقضايا تخصُّ اللغة العربية. وهذا يشير إلى أن ثمة إرادة معرفية تحاول أن تجمع بين المعنى اللساني النظري، بما هو معرفة تجريبية تفسيرية لظاهرة اللغة الإنسانية، والمعنى اللساني التطبيقي المعابن لمشكلات وقضايا محددة في لغة محددة هي اللغة العربية؛ أي اللغة الهدف في الرؤية الثقافية لدى المترجم<sup>(43)</sup>.

#### 2.3.2.2.5 الجوانب الخاصة:

##### أولاً. فئة الترجمة

تنصل بالترجمة باعتبارها فناً له أصوله في الممارسة، فإذا كانت «الترجمة فناً مبنياً على علم»<sup>(44)</sup>، فإنَّ الجوانب الفنية في ترجمات المزیني تظهر فيما يلي:

(43) محي الدين محب، مع جليل حمزة المزیني في ترجمة الأعمال الثانية.

(44) جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص. 63.

أ. وضع مقدمات تتحدث عن الكتب المترجمة ومدى أهميتها، ومواضيعها، وعن منهجيته في الترجمة.

ب. ضبط التوثيق: الجانب التوثيقي هو أول الخطوات التي يجب أن تسبق أي ترجمة؛ فقد نصت الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق التأليف والترجمة على أنها ملكية فردية لمنتجها لا يجوز لغيره استغلالها دون موافقتها<sup>(45)</sup>؛ لذلك لا غرابة أن يحظى هذا الجانب باهتمام المزیني الذي أولى حقوق النشر عنايةً واهتمامًا كبيرين يبيّنان مدى حرصه على هذا الجانب، وقد أوضح ذلك في مقدمات ترجماته.

ج. الإبارة اللغوية في الترجمة: صاغ المترجم ترجماته بأسلوب سلس لا تكُلُف في أدائه، بعيد عن العموض، قریب إلى الأفهام؛ مكنته من نقل أفكار الكتب المترجمة إلى القارئ العربي. فجاءت ترجمات المزیني وكأنها مكتوبة أصلًا باللغة العربية؛ إذ لا تبدو في الغالب عليها آية أمارة من أمارات الترجمة. وهذا ما جعل النصوص الناتجة تبدو أقرب إلى أن تكون تأليفاً جديداً. وتتميز لغة الترجمة بالسلامة والبراءة من الأخطاء اللغوية، كما يندر أن نجد في الكتب المترجمة أخطاء طباعية، وهي مزايا تضاف إلى المزايا السابقة كلها.

د. الإبارة المرجعية في الترجمة: حشد المترجم مجموعة من المرجعيات اللسانية الشارحة لمعطيات المتن، يتبدئ من خلالها ذكاء المترجم في انتقاء ما يتواافق أحياناً مع الآفاق التحليلية للمؤلفين، وفي طريقة معالجته لمعطيات، والهدف من حشد كل تلك المرجعيات مساعدة القارئ على إضاءة قضايا المتن المتواقة أحياناً مع أفق التحليل الذي يقدمه المؤلف والمعالجة التي يتبعها.

هـ التعليقات والشرح: مكنته تعليقات المترجم وشرحه من توضيح كثير من الأفكار، كما حاول في كثير من الأحيان أن يستدرك على المؤلفين بعض ما قالوه أثناء معالجتهم لبعض الظواهر. ونبذى المترجم معرفة لسانية دقيقة في المحواشي والتعليقات؛ بحسب لا يقتصر التعليق عنده على الإحالات على نصوص لسانية موازية للتعمر في القضايا المطروحة، وإنما يتجاوز هذا المستوى إلى افتراض

(45) دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، حركة الترجمة اللغوية في المشرق العربي (مصر أنموذجاً)، ص 329.

معطيات جديدة من اللغة العربية وبعض اللغات الأخرى (الإنكليزية خصوصاً) لتفسير قضايا المتن.

و. الإيابة المصطلحية: أعني المترجم الكتب المترجمة بكشافات مهمة: كشافات للغات، وكشافات للأحلام، وكشافات لأهم المصطلحات الواردة باللغة الإنكليزية ومقابلاتها العربية، والصفحات التي وردت فيها. وستركز بشكل خاص على الجاتب المصطلحي بالنظر إلى أهميته في الترجمة، وبالنظر أيضاً إلى الصعوبات الكثيرة التي تشيرها، والتي يترتب عليها نجاح الترجمة أو فشلها.

لقد أشرنا آنفأً إلى أنَّ المصطلح اللساني يبقى من المعرفات الكبرى التي تقف عقبة أمام اللسانيات العربية، غير أنها نقف على رأي آخر للمزياني في الموضوع؛ إذ يعتبر صوغ المصطلح جزءاً لا يتجزأ من العمل العلمي. إنَّ المصطلحات تُخلق نتيجة للمحاجة إليها أثناء البحث وليس عملاً مستقلاً؛ والصياغة (صياغة المصطلحات) عملية إبداعية يقوم بها المتخصص أثناء قيامه ببحثه حين تُلْجِئه الضرورة إلى ذلك، وتقوم هذه العملية على ثلاثة أركان أساسية هي:

\* المعرفة العلمية الدقيقة بالشيء المراد تسميه؛

\* القدرة اللغوية، وتحوي المعرفة بقواعين اللغة ومعجمها وطرائق التعبير عنها؛

\* سعة التخييل التي تجعل المتخصص قادراً في وقت وجيز على الربط بين الركنتين الأوليين.

فلا بد من توافر هذه الأركان الثلاثة لكي يتمكّن المتخصص من صوغ مصطلحات علمية ملائمة، لأنَّ معرفة الشيء المراد تسميه وحدتها ليست كفيلة للعنور على تسمية موفقة<sup>(46)</sup>. ويكون سر الإخفاق في صوغ المصطلحات العلمية، في نظر المزياني، في الاعتقاد بأنَّ هناك مناسبة بين الاسم والمسمى، لذلك فإنَّ كثيراً من المستغلين بهذا الاهتمام يوجبون أن يكون المصطلح دالاً على ما يطلق عليه من حيث الشكل أو الوظيفة أو غير ذلك<sup>(47)</sup>.

(46) حمزة بن فبلان المزياني، التخييل اللغوي، ص 210-212.

(47) المرجع السابق، ص 211.

ويرجع المزياني مصدر الخلل في الترجمات اللسانية العربية إلى أن كثيراً من المתרגمس ليسوا من المتخصصين في اللغة العربية، فأكثربم متخصص أساساً في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ومن هنا فإن المشكل يتمثل في عدم تعرس بعض هؤلاء المترغمس بالأساليب العربية وهو ما ينشأ عنه استغلاق تلك الترجمات وعجزتها. وإذا وجدنا من المترغمس متخصصاً في اللغة العربية، فإنه، في أغلب الأحيان، يفتقر إلى تعرس كافٍ باللغة المصدر، فيلجأ إلى القواميس لتدليل الصعوبات التي تواجهه أثناء عملية الترجمة. غير أن القواميس، في نظر المزياني، لا يمكن أن توفر معرفة وتعييماً للمصطلحات؛ لأن المصطلحات العلمية هي الأساسية ولبيبة لصفة الإبداع في اللغة.

إن مشكل الترجمة ليس مشكل مصطلحات، بل هو مشكل التعبير الدقيق عن مضمون تلك المصطلحات، وعلى هذا الأساس فإن المشكلات المرتبطة بالمصطلح هي مشكلات خارجية لا علاقة لها بالمصطلح، وأن الكثير منها لا يقتصر على الوضع في اللغة العربية بل هو شائع في اللغات الأخرى ولم يمنع من الإبداع العلمي فيها<sup>(48)</sup>.

ويظهر من ترجمات المزياني، التي يمكن أن تعتبرها نماذج تطبيقية لأفكاره السابقة، أن المترجم لم يجد صعوبات تذكر في استعمال اللغة العربية في التعبير عن الأفكار والمفاهيم اللسانية وصوغ المصطلحات المناسبة لها، ساعده على ذلك خبرته وتمرسه، وانخراطه في الترجمة منذ سنوات. لقد نجح المترجم بمهارة فائقة، وحنكة متميزة، واقتدار كبير، في سك المصطلحات المناسبة، وسيك العمل العربية بشكل مؤد<sup>(49)</sup>، على الرغم من صعوبة الجهاز الاصطلاحي للكتب المترجمة التي يتمنى معظمها إلى مستويات لسانية مختلفة (صوتية وصرفية وتركيبية).

(48) المرجع السابق، ص 214.

(49) يؤكد المزياني أن المشكل ليس مشكل اللغة العربية، يقول: «أكثر الإشكالات إشكالاً هي تعلل كثير من الناس بأن اللغة العربية ليست قادرة على التعبير عن الأفكار والمفاهيم العلمية الدقيقة في اللسانيات، وربما صع لزعم بأن ترجماتي تشهد بأن المشكل ليس في اللغة العربية بل في عدم قدرة بعض المترغمس على التعبير بها». من حوار أجربناه مع حمزة بن قبلان المزياني، وسينشر ضمن كتاب، أستلة اللغة أستلة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة.

ودلالية...) تُعد ثمرةً ل تاريخ طويل من التنظير اللساني الغربي.

### ثانياً. الذات المترجمة:

يظهر من الترجمة مدى وعي المترجم بقضاياها الترجمة بما هي قواعد وأسس ومشكلات قائمة، بالإضافة إلى فناعته بأن الترجمة الدقيقة أسهل السبل في تعريف القارئ العربي، عموماً، والمتخصص في اللسانيات خصوصاً، باللسانيات على طبيعتها الصحيحة بعيداً عن الابتسار والتشويه الذي ينتج عن التأليف في أكثر الأحيان<sup>(50)</sup>. وقد مساعدته على ذلك :

- تخصصه وكفاءته في اللسانيات وامتلاكه المهارات والخبرات العملية الكافية التي مكتنفه من الممارسة الذكية للترجمة.

- إلمامه بأسرار اللغة المصدر واللغة الهدف؛ مما أكسبه قدرةً عاليةً على استبطان دلالات المصطلحات المستخدمة استبطاناً عميقاً، ليدل على أصل الدلالة وتاريخيتها، وفهم النصوص والتعامل معها بذكاء ناقب، مع تتبع تفاصيل الأعمال المترجمة، وصياغتها بأساليب عربية جذابة وهذا ما نعتبره ثمرة من ثمار التخصص، وسعة الأطلاع.

- صبر المترجم<sup>(51)</sup> وتمرسه وتجربته الناجحة في مجال الترجمة.

- إحاطته الكبيرة بموضوع الكتب المترجمة، وبالقضايا المعروضة فيها للنقاش، ويظهر ذلك جلّاً في تعليقاته التي وضحت ما استغلق من عبارات الكتب التي اختارها المؤلف بانتقائية كبيرة. وكثيراً ما يتحول المترجم إلى لساني خبير، فهو يجتهد في التعليق على مجموعة من المعطيات الواردة في الكتب المترجمة، ويدخل بمعارفه وإمكاناته الثقافية واللسانية الواسعة لينقل وجهة نظره الخاصة في شرح قضایا متعددة، والتعليق عليها<sup>(52)</sup>...

- استعانته ببعض المترجمين لترجمة النصوص التي أوردها المؤلفون بلغات

(50) المرجع السابق نفسه.

(51) يظهر صبر المترجم وتقنه الطويل في ترجمته لمجموعة من الكتب اللسانية التي يتجاوز عدد صفحات كل واحد منها 500 صفحة.

(52) اشترط الجاحظ في المترجم شرطًا يمكن اختصارها فيما يلي :

لا يجيدها (اللغة الألمانية واللغة الفرنسية واللغة الإسبانية)، وقد ترك النصوص بلغاتها الأصلية إلى جانب ترجمتها العربية، كما استعان بعض المراجعين، وهذا يبيّن مدى وعيه بأهمية العمل الجماعي . . .

### خلصات ونتائج :

تُنمِّ اختبارات المزیني في الترجمة عن خلفيات معرفية، يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أ. ترجمة الكتب التي تمثل الأسس الفلسفية والمعرفية التي تبني عليها اللسانيات المعاصرة، فانشغل القارئ العربي - سواء أكان متخصصاً في اللسانيات أم غير متخصص - بالمسائل التقنية للنظرية التوليدية، قد يحول دون إدراك الأرضية الفلسفية للنظريات التي توسم النماذج التوليدية الحديثة. وبالتالي فإنَّ الكشف عن الأسس الفلسفية يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من تمثيل النظريات، ومن ثُمَّ فإنَّ الوعي الاستيمولوجي حاضر في اختبارات الترجمة.

ب. هاجس تطوير التنظير في اللسانيات العربية حاضر أيضاً في اختبارات الترجمة؛ فالمزیني يعي جيداً أهمية وصل التفكير اللساني العربي بأسئلة اللسانيات المعاصرة وضرورته في أفق تجديد مقاربة ظواهر اللغة العربية.

ت. الوعي بقضايا اللسانيات العربية؛ ذات البرنامج المتشعب، لأنَّه يحيل على قضايا متعددة منها:

**● أسئلة التاريخ، ووضع اللغة العربية الكلاسيكية تعليداً وتنتظيراً مقارنة بالعربية المعاصرة**

- = 1- أن يكون المترجم صاحب بيان؛
- 2- أن يكون عالماً بالموضوع الذي يترجمه علمًا في وزن بيانه؛
- 3- أن يكون عالماً باللغة التي يترجم منها؛
- 4- أن يكون عالماً باللغة التي يترجم إليها؛
- 5- أن يمتلك حتى الترجمة الذي تكون التربة والمعمارنة ركناً من أركانه وتبدو هذه الشروط مجتمعة متحققة في شخص المزیني بالنظر إلى ما أسلفنا الحديث عنه.

- أسئلة النمذجة والتظير واختبار النماذج الكافية وصفاً وتفسيراً لظواهر اللغة العربية
- أسئلة الوعي بأسس النظريات اللسانية المعاصرة وقضاياها المعرفية والفلسفية الكبرى.

إلى جانب ذلك اهتم المزيني بمراجعة ونقد العديد من الترجمات<sup>(53)</sup>.

إن ترجمات المزيني توفر أرضية معرفية صلبة لانطلاق تفكير لسانی جاد في أسئلة اللسانيات.

صورة القول، إن الترجمة في الثقافة العربية لا يمكن أن تسهم في تقدُّم البحث اللسانی في الثقافة العربية وأعْناته إلَّا إذا تحولت إلى حركة واسعة تتجاوز التجزيئية والارتجال والانتقام غير الواعي للنصوص وتوحيد المصطلح والاتفاق على معاجم لسانية موحدة... ولا يمكن أن يتحقق كُلُّ هذا إلَّا بوجود مؤسسة عربية يُعهد إليها بمراقبة ما يترجم وينشر، وتكون لها سلطة المتابعة والضبط والردع، وتتوفر لها الإمكانيات الكفيلة بتوحيد الجهد، حتى تتفادي ضياع الجهد وهدر الطاقة في بعض الترجمات المُعادَة المكررة...

(53) يُفسِّر المزيني اهتمامه ب النقد ومراجعة الكتب اللسانية المترجمة بقوله: « يأتي اهتمامي ب النقد بعض ما يكتب عن اللسانيات باللغة العربية مدفوعاً بما ألاحظه ، وبالاحظة غيري ، من شيوع الادعاء والزيف والضعف في كثير مما يكتب باللغة العربية في هذا التخصص أو يترجم إليها ، فهناك قدر هائل من الغثاء الذي يحجب الرؤية ولا يتورع كثير من العابثين عن زبادته ، ومن هنا فهي مسؤولة يجب حملها لحماية هذا التخصص من سوء الفهم ولحماية المستهلكين من الغش !

ومن المؤكد أن هذا النشاط الذي أرجو أن يهتم به المتخصصون يدخل في باب التاريخ لهذا التخصص ويدخل في رسم المنطلقات الفلسفية والعلمية التي يمكن أن يقوم عليها البحث اللسانی العربي المجاد». (من حوار مع المزيني ، مذكور).

## **الفصل السادس**

### **اللسانيات الوصفية**

#### **0.6. توطئة**

**1.6. اللسانيات الوصفية: بحث في خصوصيات التلقي**

**1.1.6. على المستوى النظري**

**2.1.6. على المستوى الإجرائي**

**1.2.1.6. أقسام الكلم**

**1.1.2.1.6. إبراهيم أنيس**

**2.1.2.1.6. عبد الرحمن أبوب**

**3.1.2.1.6. تمام حسان**

**2.2.1.6. نظرية الإعراب والعوامل**

**1.2.2.1.6. إبراهيم أنيس**

**2.2.2.1.6. عبد الرحمن أبوب**

**3.2.2.1.6. تمام حسان**

**2.6. اللسانيات الوصفية: محاولة للتقويم**



## ٥.٦. توطئة:

بدأت الإرهاصات الأولى لظهور اللسانيات الوصفية في بداية القرن العشرين، بعدما عرفت أنكار سوسير انتشاراً واسعاً في أوروبا. وقد تركّزت عناية الوصفيين على نقد وتجاوز نفاذ اللسانيات التاريخية، وتحويل مسار الدراسات اللغوية نحو دراسة اللغة على أساس «شكلي أو صوري ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أساس معينة ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في «الجملة» وصفاً موضوعياً»<sup>(١)</sup>. وبذلك تكون «الدراسة الوصفية» أساس كل بحث لدراسة اللغة بشكل علمي بحسب الوصفيين.

كان منطلق الوصفيين في الغرب نابعاً من قناعة أساس؛ مفادها أنَّ دراسة اللغة على أساس «المنهج الوصفي» يفرض بالضرورة تجاوز مبادئ «النحو التقليدي»، وإزالة بعض التقاليد التي رسختها في التقاليد اللغوية بسبب منطلقاته المنطقية والفلسفية كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان. ومن أهم جوانب الفقس التي رأها الوصفيون الغربيون في النحو التقليدي ذكر<sup>(٢)</sup> :

- تحديد قواعد اللغة بناء على فهم «المعنى»، وهذا يعني أن القواعد تتحدد تبعاً للدرس نفسه، مما يجعل النحو «ذاتياً» *Subjective*، هذا في الوقت الذي يجب أن يكون فيه «موضوعياً» *Objective*. والموضوعية لا يمكن أن تكون إلا بالتركيز على الجوانب الشكلية لسهولة رصدها ووصفها.

- التركيز على «التحليل» في جوانب التفسير والمفروض أن نفترس بناء على ملاحظاتنا.

(١) محمود السعريان، علم اللغة، ص270.

(٢) للتوضع أكثر يمكن الرجوع إلى كتاب عبد الرافي، النحو العربي والدروس الحديث، ص45-47.

- الاهتمام بالجملة الخبرية في البحث اللغوي، والانطلاق منها باعتبارها أساساً في تحديد أقسام الكلمة مما تسبب في تهميش أنماط أخرى، وتم اعتبارها أشكالاً «منحرفة»، وهذا أمر غير مقبول؛ لأنَّ التناول الصحيح يقتضي تدقيق النظر في كل «النطوق اللغوية» دون تمييز.
- عدم القدرة على التمييز بين «اللغة المنطقية» (أو التمثيل الصوتي) و«اللغة المكتوبة» (أو التمثيل الإملائي)، وهو تمييز ضروري لاختلاف نظامهما.
- الخلط بين مستويات التحليل، وعدم التمييز بين ما هو صوتي وما هو صرفي أو نحوِي ...

ويفسر الوصفيون جوانب النص تلك بتأثير النحو بالمنطق الأسطعي واهتمامه بالتحليل، والتقدير، والتأويل ...، وهي جوانب بعيدة كلياً عن الدراسة اللغوية.

وما إنْ عرف الاتجاه الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية حتى انبهر العديد من اللغويين العرب بالإنجازات التي حققتها الوصفية في الغرب، فكان ذلك حافزاً على تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية. ويمكن أن نميز في هذا التطبيق بين مرحلتين: مرحلة أولى، ترتكز فيها الاهتمام على التعريف بالمبادئ والأفكار اللسانية الجديدة على نحو ما نجد عند إبراهيم أنيس ومحمود السعران، وتمام حسان. ومرحلة ثانية، تميزت بمحاولة بعض الوصفيين الدفاع عن الفكر اللساني الحديث، والكشف عن إيجابياته نظرياً ومنهجياً، والمقارنة بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم.

وسيراً على نهج الوصفيين الغربيين في نقدتهم للنحو التقليدي، وجد الوصفيون العرب في ما صع من نقد الأوروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضاً على التراث النحوي العربي، كما صع عند الكثيرين منهم أن هذا التراث تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوروبي القديم<sup>(3)</sup>. ولم يستخدم هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضراً لديهم حضور البديهة، فكان منطلق كل دراستهم.

(3) هذه الملاحظة قصرها عز الدين المجدوب على إبراهيم أنيس، ورأينا نعديتها إلى اللسانين الوصفيين.

فما هي أهم جوانب النقد التي رثّر عليها الوصفيون العرب في نقدمهم للنحو العربي؟ وما هي المقترنات التي ارتفضوها بديلاً؟ وهل كانت اللسانيات فعلاً هي المرجع النظري المؤثر في نقدمهم والموجه له؟

### 1.6. اللسانيات الوصفية: بحث في خصوصيات التلقّي:

للإجابة عن التساؤلات السابقة سنعتمد مستويين في التحليل: أولهما نظري، وثانيهما إجرائي.

#### 1.1.6. على المستوى النظري:

اعتمد الوصفيون العرب في نقدمهم للتراث النحوي العربي، كما أشرنا، المNELقات والأمس النظرية التي اعتمدها الوصفيون الغربيون في نقدمهم للنحو التقليدي، ومن أهم ما أحذهم تسجل<sup>(4)</sup>:

- أ - أن النحو العربي قد تأثر بالمتطرق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثير صار طاغياً في القرنين المتاخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي «صورياً» وليس «واقعياً»، ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي «كما هو»؛
- ب - أن النحو العربي لم يقدر للغربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما لغوية مخصوصة تمثل في مستوى من الكلام هو الأغلب - شعر أو أمثال أو نص قرآني؛ أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنما قصره على اللغة الأدبية (...)، وقصر الدرس على هذا المستوى من اللغة أفضى به إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتراض التفسير؛
- ج - أن النحو العربي، مع تحديده لمستوى اللغة التي يقدر لها، حدد أيضاً

(4) عبد الرافعى، النحو العربي والدرس الحديث، ص 48-60.

بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتفعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجد، والمحجاز، وتهامة، ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو الاتصال ببيئات لغوية أخرى؛

د - أن النحو العربي لم يميز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي<sup>(4)</sup>، إنما اختلطت في هذه المستويات اختلاطا شديدا (...).

تكشف هذه الجوانب من نقد الوصفيين للنحو العربي عن تأثير واضح بنقد الوصفيين الغربيين للنحو التقليدي، وهي انتقادات الهدف منها تجاوز هذا النحو والاستعاضة عنه بالمنهج الوصفي. وهو النهج الذي سلكه الوصفيون العرب الذين دعوا إلى تبني هذا المنهج بدلاً عن النحو العربي؛ لأنَّ «فائدة كتب اللغة العربية التقليدية محلوبة (و) لأنَّ آراء الفلاسفة وعلماء الكلام والمنطق تشويها، وأنَّه مضى على وضعها زمن طويل أحل فيها السقم والعمق. فتقديم العلوم عامة والعلوم الألسنية خاصة أتاح للباحثين فرصة اتباع طرق علمية جديدة لوضع الكتب والمؤلفات القيمة ومن أهم هذه الظروف في عصرنا الحاضر البنائية»<sup>(5)</sup>، كما أنَّ صلة النحو العربي بغيره من أنحاء الأمم الأخرى يطمئن إلى أنَّ هذا النحو قد تأثر بالروح الهلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونمَا فيها، وأنَّ تأثيره بالمنطق البوناني قد قوى في بعض النواحي حتى أبعدهم عن النحو في تقدير إبناء زمنهم أنفسهم»<sup>(6)</sup>.

ولعل الهمومات التي طبعت النحو التقليدي هي التي دفعت الوصفيين إلى البحث عن أسس جديدة، وجدوها في المنهج الوصفي، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان الذي رأى أنَّ «الدراسات اللغوية الحديثة تجعل اللغة موضوعاً للوصف، وتستخدم الموضوعية النامية لهذا الوصف»<sup>(7)</sup>. فالعلم العصري استثمر البنائية في مختلف الحقول، حتى أنها أدخلت في العلوم اللسانية وأحرزت نتائج ملموسة، وقد آن للدراسات اللغوية أن تعتمد البنائية كعنصر تجديد سبکتب له البقاء

(5) ريمون طحان، الألسنة العربية، 1، ص 11-12.

(6) أمين الخولي، مناهج في تجديد النحو والبلاغة والتغيير والأدب، ص 72.

(7) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصيفية، ص 26.

والنじاج المستمر<sup>(8)</sup>. ويذهب بعض الوصفيين إلى حد اعتبار القرن العشرين عصر الوصفية بامتياز، ولذلك يحق تسميتها «في تاريخ علم اللغة القرن الوصفي (Descriptive) لأنه لا يعني بالناحية التطورية التاريخية، ولا يعني بالناحية البيكولوجية، بل تتركز الجهود في وصف اللغة وصفا علميا دقيقا سواء كان ذلك من جهة الصوت (Phonology) أم من جهة الشكل (Morphology) أم من جهة التركيب (Syntax)، وتمثل مدرسة لندن، قسم الفونيتيك وعلم اللغة، هذا الاتجاه أحسن تمثيل»<sup>(9)</sup>.

إن أي نهضة منشودة في مجال الدراسات اللغوية العربية، بحسب الوصفيين، تبقى رهينة بتطبيق هذا المنهج على اللغة العربية، لأنها «من أشد اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد؛ إذ إن نحوها يرجع اليوم إلى ما يتبين عن التي عشر قرنا ولم يكُد يعرف تغيرا جوهريا منذ نشأتها»<sup>(10)</sup>.

لكل هذه الاعتبارات ارتضى الوصفيون العرب المنهج الوصفي بدلاً عن النحو العربي.

#### 2.1.6. على المستوى الإجرائي :

ستحاول الكشف عن نقد الوصفيين للتراث النحوي العربي اعتماداً على نقطتين أساستين: تهم أولاهما نظرتهم لأقسام الكلم، وتحصص الثانية تقدمهم لبعض التفاسير التي قدمت إلى العلاقات بين تلك الأقسام (أقسام الكلم) كالعامل، والتقدير، والحدف، والقياس، والتعليل... وما أن تناول الوصفيين لهذه الأقسام يتنزل ضمن نسق فكري واحد، فقد اقتصرنا منها على مسألتين اعتبرناهما نموذجين ممثلين، وهما نظرية الإعراب والعوامل.

##### 2.1.6.1. أقسام الكلم.

عرض الوصفيون لأقسام الكلم، كما تداولتها النحاة، وانتقدوا قسمتهم

(8) ريسون طحان، المرجع السابق، ص.12.

(9) أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص.37-38.

(10) عبد السلام المذي والهادي الطراطليسي، الشرط في القرآن، ص.7-8.

الثلاثية المعروفة: اسم - فعل - حرف، بالنظر إلى أصولها المنطقية. وحاولوا، في الوقت نفسه، أن يستعفوا عن تلك القسمة بقسمة أخرى، على نحو ما نجد عند إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أبوب، وتمام حسان<sup>(11)</sup>.

#### 1.1.2.1.6. إبراهيم أنيس

طعن إبراهيم أنيس في مطابقة تقسيم القدماء لأنواع الكلم، لمعطيات اللغة العربية بسبب تأثير ذلك التقسيم بمنطق أرسطو، فقد «قنعوا اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم، وفعل، وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المشرق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم، والكلمة، والأداة، ولما حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم»<sup>(12)</sup>؛ وهذا ما جعل تعريفاتهم ناقصة في نظره. فتعريفهم «الاسم» بأنه «ما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه» لا ينطبق على الأسماء الدالة على الأوقات كالليوم والليلة، ولا على المصادر. أما تعريفهم «ال فعل» بأنه يفيد معنى كما تدل صيغته على أحد الأزمان الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال «لا يستقيم، ويشير في هذا الصدد إلى أن المستشرقين قسموا الحدث إلى فسمين: حدث تم وحدث لم يتم ولم ينته» وهو ما يقابل تقريراً الفرق بين الماضي والمضارع<sup>(13)</sup>. كما أن فكرة «الحرفيّة» كانت غامضة في أذهان النحاة «لأنهم يكافئون بجردونها من المعانى وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال»<sup>(14)</sup>. أما فيما يخص العلامات التي تسم هذه الأنواع، في نظر النحاة كقبول الاسم «الثنين» وقبول الفعل «قد» و«سوف»... فقد اعتبر إبراهيم أنيس لجوء النحاة إليها خيراً دليلاً على شعورهم بضعف التعاريف التي ارتكضوا بها<sup>(15)</sup>. فبعد أن عرض لجوانب الخلل في تعريفات القدماء للأسم والفعل والحرف اقترح أنساً جديدة بنى عليها تقسيمه للكلم، وهو تقسيم

(11) يرجع سبب اختيار هؤلاء الأعلام إلى مكانتهم وتمثيلية آرائهم للقضايا التي تعرض لها.

(12) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 279.

(13) المرجع السابق، ص 169.

(14) المرجع السابق، ص 280.

(15) المرجع السابق، ص 280.

حاول من خلاله تدارك التفص الذي شاب أعمال النحاة<sup>(16)</sup>. ويُحدّد أنس تقسيمه الجديد في:

- المعنى
- الصيغة
- وظيفة اللفظ في الكلام.

بني إبراهيم أنس تقسيمه الرباعي لـأقسام الكلم على هذه الأسس، التي يمكن إرجاعها إلى ثنائية اللفظ والمعنى، وهو تقسيم يستمدّ من المحدثين، يقول: «وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحبب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة»<sup>(17)</sup>. فما هي خصوصيات التقسيم الذي اقترحه بديلًا عن تقسيم القدماء؟

**أولاً: الاسم:** وأدرج ضمنه ثلاثة أقسام فرعية تشتّرط في المعنى والصيغة والوظيفة، وهذه الأقسام هي:

1- **الاسم العام:** من خصائصه قبول لام التعريف، وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي.

2- **العلم:** ويُحدّد بقوله: «يحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترط معها غيرها، وأن إطلاقه على علد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحنة، وليس بين من يسمون 'بأحمد' مثلاً صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة أطلق هذا 'العلم' عليهم!! ولذا وصف ستيفارت ميل 'العلم بأنه لا مفهوم له」<sup>(18)</sup>.

وقد انتهى إبراهيم أنس بعد مناقشته لموقف المناطقة إلى أن فصل الأعلام عن الأسماء العامة لا يبرره الاستعمال اللغوي ولا فهم الناس للألفاظ في حياتهم العادية.

3- **الصفة:** وقد اترتبط باسم الذات ارتباطاً وثيقاً من ناحية المعنى والصيغة

(16) المرجع السابق، ص 281.

(17) المرجع السابق، ص 282.

(18) المرجع السابق، ص 283.

فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر حيث إن إلا بالاستعمال اللغوي<sup>(19)</sup> ويمثل لها بـ: كبير وأحمر . . .

**ثانياً: الضمير:** ويفصله إلى أربعة أقسام:

1 - الضمير: أقرَّ إبراهيم أنيس بما خلفه القدماء بصدره، وخالف معهم في أنه أعرف المعارف ويشمل صفات التكلم والخطاب والغيبة بغيرها، وبذلك يستعمله على المعنى المأثور عند النحاة.

2 - ألفاظ الإشارة.

3 - الموصولات.

4 - العدد.

ويفسر جمعه بين هذه الأقسام بأنها من العناصر اللغوية العصبية عن التطوير، وبأنها جميعها بمثابة رموز يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة<sup>(20)</sup>.

**ثالثاً: الفعل:** رثى أنيس في تعريفه للفعل على وظيفة الإسناد التي يؤديها في الجملة، ولم ينفي ضرورة اعتماد العلامات اللفظية التي ذكرها القدماء كدخول قد وغيرها، وذلك بعدما قرر أن «ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرره الاستعمال اللغوي»<sup>(21)</sup>.

**رابعاً: الأداة:** وهو القسم الأخير لأجزاء الكلام، يتضمن ما يبقى من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف سواء كانت للجر كما يقولون، أو للنفي أو للاستفهام، أو للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية<sup>(22)</sup>.

بهذا التقسيم حاول أنيس تجاوز القسمة الثلاثية عند النحاة العرب، غير أن تقسيمه هذا لم يخرج، في إطاره العام، عما جاء عند النحاة من جهة، كما أنه لا

(19) المرجع السابق، ص 289.

(20) المرجع السابق، ص 293.

(21) المرجع السابق، ص 293.

(22) المرجع السابق، ص 294.

يصرّح بأصوله من جهة ثانية، وإن قال بأخذه عن المحدثين، وهي أمور ستعود إلى مناقشتها.

#### 2.1.2.1.6 عبد الرحمن أبوب

لم يشدُّ رأي أبوب عن آراء الوصفيين من جهة قوله قولهم بتأثير تقسيم النهاة بالفلسفة اليونانية، لكنه اختلف عنهم بعدم اقتراح تقسيم جديد، وإن كان قد أمعن إلى الأسس التي يجب أن يتبني عليها التقسيم. وما يميز أبوب عن غيره من الوصفيين قوله بتأثير النهاة في تقسيمهم للكلام بنظرية أفلاطون في الموجودات. حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع:

- ذات: وهي الأمور المادية كـ«الكرسي والحجرة»، أو المعنوية كـ«الحكمة والصبر».
- أحداث: تقع في زمن خاص كحضر وتكلم وـ«كلامما له وجود واقعي».
- علاقات: تربط بينهما، وتميز هذا الكيان الثالث بكونه مجرد اعتبار ذهني<sup>(23)</sup>.

اعتماداً على هذه النظرية الفلسفية في الموجودات «قسم أفلاطون الألفاظ (...) على أساس دلالتها على هذه الموجودات، فقال بأن الكلمة قسمان: اسم وهو يدل على ذات، وفعل وهو يدل على حدث، وهناك ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سعاه أفلاطون بالعلاقة»<sup>(24)</sup>.

واستناداً إلى الاعتبار نفسه فُسِّمَ النهاة، الكلمة إلى ثلاثة أقسام، فجاءت تعريفاتهم مطابقةً لأجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون، وهذا ما يستتبع من أقوال النهاة، فقد جاء عندهم أنَّ:

- الاسم وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن
- الفعل وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن.

(23) عبد الرحمن أبوب، دراسات تقييدية في التحو العربي، ص. 9.

(24) المرجع السابق، ص 9-10.

■ الحرف وهو الكلمة التي تدل على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن<sup>(25)</sup>.

لقد كان هذا التطابق بين التقسيم الأفلاطوني للموجودات وتقسيم النحاة لأقسام الكلم كافياً للطعن في صحة تعریفات القدماء التي أقاموها على أساس الدلالة المجردة. وهذا ما يجعلها لا تتصف بالكمال، لأنها وحدتها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لنفي جميع ماعداها من الدخول فيه<sup>(26)</sup>.

وإذا كان أيوب لم يقترح تقسيماً جديداً على نحو ما فعله أنيس، فإنه أشار إشارة واضحة إلى الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التقسيم، وهو ما سماه النحاة العلامات، فهي في نظره الكافية بإقامة حدود جامعة مانعة، يقول: «الما كانت العلامات هي التي تميز بين الأنواع وتحصرها فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة مانعة»<sup>(27)</sup>؛ وبهذا يكون الأساس الشكلي أساساً كل تقسيم صحيح في نظر أيوب<sup>(28)</sup>.

### 3.1.2.1.6 تمام حسان

لاحظ تمام حسان وجود خلل واضح في تقسيم القدماء للكلم، لذلك ارتأى اقتراح تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبني، وهو تقسيم يندرج ضمن مشروع طموح لوصف ظواهر اللغة العربية ومستوياتها.

لا يشك حسان في أنَّ القدماء اهتدوا، في تقسيمهم للكلم، إلى هذا التمييز، غير أنَّ ما يُؤخذ عليهم هو أنَّهم يبنون تمييزهم على أحد الاعتبارين، المبني أو المعنى، وكان الأجرد بهم، بحسب تمام حسان، أن يفرقوا بين أقسام الكلم على أساس الاعتبارين مجتمعين، وهذا ما سعى إليه. فبعد أن عرض لموقف ابن مالك، ولموقف نحاة آخرين، رأى أنَّ التفريق على أساس من المبني فقط، أو المعنى

(25) المرجع السابق، ص.8.

(26) المرجع السابق، ص.20.

(27) المرجع السابق، ص.21.

(28) أشار أيوب في أكثر من موضع من كتابه إلى مدرسة التحليل الشكلي، وإلى أهميتها، وتمثل لذلك بما جاء في الصفحات: ص. ٣، ٢١... .

فقط ليس هو الطريقة المثلثي التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فما مثل الطُّرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين؟ فيبني على طائفة من المبني ومعها (جنبًا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني.

ليس من الضروري، إذن، أن يتميز كلُّ قسم من أقسام الكلم عنا عداه بالعدد نفسه من خصائص المبني والمعنى، بل يكفي أن يتميز ببعض اعتبارات المعنى أو ببعض اعتبارات المبني، وبلخص حسان هذه المقاييس في:

1. الصورة الإعرابية

2. الصيغة الخاصة

3. قابلية الدخول في الجدول؛ والجدوال عنده ثلاثة أنواع:

■ جدول إلصاق

■ جدول تصريف

■ جدول إسناد

4. الرسم الالماني

5. من حيث الاتصال باللواصل

6. من حيث التضام و عدمه

7. من حيث الرتبة.

وهي المقاييس الشكلية (المعنى). أما الخصائص التي تتدرج ضمن اعتبار المعنى فهي عنده:

1. الدلالة على المسمى و عدمه

2. الدلالة على حدث وضنه

3. الدلالة على الزمن وضنه

4. الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كنهاية على أساليب التأكيد، والاستفهام والشرط.. إلخ

5. التعليق: ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد، والتخصيص، والتنمية، والتبسيط.. إلخ

فما هي أقسام الكلم عند تمام حسان؟

- الاسم: وهو عنده خمسة أقسام:

**الأول:** الاسم المُعَيْن وهو الذي يُسَمِّي طائفة من المُسَمَّيات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام، وكالأجسام، والأعراض المختلفة، ومنه ما أطلق النهاة عليه اسم الجهة وهو المعنى.

**الثاني:** اسم الحَدَث وهو يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرأة، واسم الهيئة، وهي جمِيعاً ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحَدَث، أو عدده، أو توعه، فهذه الأسماء الأربع تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

**الثالث:** اسم الجنس ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي واسم الجمع.

**الرابع:** ما يُسَمِّيه حسان «الميميات» اعتماداً على بداية صيغها بـميم زائدة وهي اسم الزمان، والمكان، والآلة، واستثنى منها المصدر الميمي.

**الخامس:** الاسم المبهم، ويقصد به طائفة من الأسماء لا تدل على معيَّن وتدل عادة على الجهات، والأوقات، والموازيين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تميز أو غير ذلك من أساليب التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي، لكن مُسماها غير معيَّن، وذلك مثل: فرق، وتحت، وقيل، وأمام، ووراء، وحين، ووقت، وأوان... إلخ.

- الصفة: وضمنها أدرج:

صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل، وكل صفة منها تختلف عن غيرها مبنياً ومعنى، وقد عرضَ بتفصيل لجوانب الاختلاف بين هذه الصفات.

- الفعل: أشار في البداية إلى تعريف النهاة للفعل بأنه ما دلَّ على حدث وزمن، أما هو فقد عرَّفه من حيث الدلالة بأمرَين:

أولهما: دلالته على الحَدَث لاشراكه مع المصدر في مادة واحدة.

ثانيهما: دلالته على الزمن دلالة صرفية من شكل صيغته، وميّز بين هذه الدلاله الصرفية للزمن، والدلالة التحويّة، التي يكتسبها الفعل من استعماله في سياق، وأبرز من ناحية المبني افتقار الفعل على وظيفة المستند وعرض الخصائص اللفظية المعهودة للفعل.

- الضمير: أدرج حسان ضمن هذا القسم ثلاثة أقسام فرعية:

- ضمائر الشخص
- ضمائر الإشارة
- ضمائر الموصول.

فهذه الضمائر جميعاً دلت على معانٍ صرفية عامةٍ مما يقول النحوة عنه إن «حقه أن يؤدي بالحرف».

أما من حيث المبني، فالضمائر ليست ذات أصول اشتراكية، كما أشار إلى أن دلاله الضمير بأسماه الفرعية دلالة وظيفية لا معجمية على خلاف دلاله الأسماء، وأشار - على مستوى التعليق - إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركبة<sup>(29)</sup>.

- **الخواقف**: وهي كلمات تُستعمل في أساليب إفصاحية، للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يُسمّونه في اللغة الإنكليزية *Exclamation*، وهذه الكلمات أربعة أنواع:

● **خالفة الإحالـة**: وهي ما يُسمّيه النحوة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطاً، ودون سند من المبني أو المعنى، إلى اسم فعل ماض كـ«هيـات»، واسم فعل مضارع كـ«ويـ»، واسم فعل أمر كـ«صـ».

● **خالفة الصوت**: وهي ما عُرف عند النحوة بـ(اسم الصوت) ويرى عدم قيام دليل على اسميتها، لا من حيث المبني، ولا من حيث المعنى، ويمثل لها بـ«هـلا لـجزـ الخـيلـ»، وـ«كـخـ» للطـفلـ، وـ«عـاهـ» للإـبـلـ، وـ«اهـجـ» للـغـنـمـ وـ«بسـ» للـقطـةـ . . .

(29) تمام حسان، نفسه، ص 109-110.

● خالفة التعجب: وهي عند النحاة صيغة التعجب.

● خالفة المدح: ويريد بها فعلٌ المدح والذم: يُفْمَ ويشَّ.

- الظرف: بدأ المؤلف بالإشارة إلى أن النحاة توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنىًّا ومبنيًّا، ويرى أن الظروف مبيانٌ تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفية، فتنفصل بأقرب الوسائل بالضماهر والأدوات، ويمثل لها بظروف الزمان: إِذْ، إِذَا، لِمَا، أَيَّان، مُنْتَهِي، وبظروف المكان: أَيْنَ، حَيْثُ، أَنَّى،

وقد أخرج حسان من هذا القسم الأسماء التي تؤدي نحوياً وظيفة الظرف والمفعول فيه وغيرها من الوظائف، ويمثل لذلك بالمصادر وأسماء الزمان والمكان، وبعض ضمائر الإشارة، وبعض حروف الجر ...

- الأداة: وهي مبنيٌ تقسيميٌ يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة، ويقسم الأداة قسمين كباريين:

**القسم الأول:** سمات الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنحو والطف.

**القسم الثاني:** وهو عنده الأداة المحولة، وقد تكون:

- ظرفية
- اسمية
- فعلية
- ضميرية

وتشترك الأدوات جميعها في أنها لا تدل على معانٍ معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالتفي، والتأكيد، وهُلْمٌ جزءاً، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملاً<sup>(30)</sup>.

(30) المرجع السابق، ص 125.

هذا هو التقسيم الجديد الذي يقترحه تمام حسان، وهو تقسيم يحاول من خلاله تدارك هفوات وأخطاء القدماء - على حد قوله - وهو تقسيم يجد فيه «مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنباً إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءاً من أولهما ولا متحداً مع ثانيهما (...). إن الصفة تختلف مبنياً ومعنى عن الأسماء، على رغم ما رأاه النحاة من أنها منها، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال. ومتى كذلك مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو الضمير، وقد عد النحاة الضمائر بين الأسماء أيضاً عند تقسيمهن للكلم، ولكننا سنرى ... أن إفراد الضمائر يقسم مستقلاً له ما يسوغه سواء من حيث المبني أو من حيث المعنى. وهذه الضمائر التي أفردناها بقسم خاص هي أعم من أن تكون شخصية فقط (...). ونجد في تقسيمنا الجديد مكاناً مستقلاً ثالثاً للخواص، وهي عناصر معيينة وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبني كل منها عن مبني الآخريات واختلاف معنى كل منها عن معناهن، ولكنهم غفلوا عمّا يجمع بينها جميعاً من عناصر يرجع بعضها إلى المبني نفسه، ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى»<sup>(31)</sup>.

وبذلك يطمس إلى قسمه السباعية التي تتجاوز مواطن الضعف في القسمة الثلاثية عند النحاة.

#### 2.2.1.6 نظرية الإعراب والعوامل

من المفاهيم النحوية الإجرائية التي أجمع الوصفيون على نقدها: نظرية الإعراب والعوامل، في محاولة جادة لتخلص النحو العربي منها بالنظر إلى مرجعيتها الفلسفية، وقد اجتهد الوصفيون اجتهادات مختلفة في استبدال فرضيات النحاة.

#### 1.2.2.1.6 إبراهيم أنيس

عرض إبراهيم أنيس لموقفه من نظرية الإعراب في كتابه: من أسرار اللغة تحت عنوان كبير «قضية الإعراب»، وملخص رأيه أنه: «ليس للحركة الإعرابية مدلول». يقول: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحديد المعاني في أذهان العرب

(31) تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، ص.88.

القدماء، كما يزعم النحاة، بل لا تندو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان وصل الكلمات بعضها ببعض (...). ويكتفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معانٍي الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالتحوٰل أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعددنا الخلط في إعراب كلماته برجوع المنصوب وتنصُّب المعرفوع أو جره»<sup>(32)</sup>.

وعلى هذا الأساس، لا يعتبر حركات الإعراب عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، ولا دلائل على المعانٍي، كما يظن النحاة، بل الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أم المعرف، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا وأضحة الصيغة لم تفقد من معانٍها شيئاً، وقد استدلّ أنيس على موقفه بحجج مختلفة منها:

- أن هناك من ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء (70-154هـ)، وهو أحد القراء السبعة، تسكيين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية، وهي حجة قوية؛ لأنه إذا صلح حذف الحركات الإعرابية في قراءة القرآن في غير الوقف لكان ذلك حجة على أن فهم القرآن غير متوقف على ضبط إعرابي.

- جواز سقوط الحركات في الوقف والضرورات الشعرية.

- بتغيير الحركة الإعرابية لاسم «إن» لا يتغير معناه تغييراً جوهرياً يميزه من الفاعل والمبتدأ المرفوعين، أو الفاعل الواقع مركباً بالجر في جملة التعجب. ومن ذلك أيضاً أن تغيير الحركة الإعرابية لبعض الكلمات من النصب إلى الجر لا يتغير معناها ونستدلّ على ذلك بالقول: «يكفي أن نذكر أن اسم إن وأخواتها لا يختلف في معناها عن أي مسند إليه كالفاعل والمبتدأ وغيرهما، وأن المسند إليه حقيقي في عبارتي التعجب»:

- ما أحسن محمدا!

- أحسن بمحمد!

قد انتهى بما لم نكن نتوقع من الحركات، وأن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل:

(32) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص 237.

قمت بهذا ابتغاء وجه الله، قمت بهذا لا ابتغاء وجه الله  
فلم كانت كلمة «ابتغاء» في الأولى منصوبة، والثانية مجرورة؟!  
ومثل: جامني من باع السمك، جامني باائع السمك  
لم كانت كلمة «السمك» في الأولى منصوبة، والثانية مجرورة؟!...<sup>(33)</sup>.

إن الإعراب بالحركات يُؤشر، في نظر أنس، بضرورة التخلص من النقاء الساكنين، فهو يرجح أن تحريرك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من الساكنين، إلا أن النحاة حين أعيتهم فواعده وشق عليهم استباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة... فحين وافقت الحركة ما استبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أتي بها للتخلص من النقاء الساكنين. الأصل، إذن، في جميع كلمات اللغة إلا تحريرها أواخرها إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا أو بعبارة أخرى حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحرير.<sup>(34)</sup>

أما الإعراب بالحروف فقد أثسّ أنس رأيه فيه على قولين:

أ - كل صورة من صور الإعراب بالحروف سواء كانت في المثنى، أم جمع المذكر المالي، أم الأفعال الخمسة، أم الأسماء الخمسة، تمثل نطقاً لهجياً كانت تلتزمه قبيلة من القبائل، ولم تكن تغير بحسب موقع هذه الكلمات من التركيب، بدليل أن أغلب اللغات السامية القديمة واللهجات العربية الحديثة لا تعرف أكثر من صيغة واحدة من صيغ الإعراب هذه.

ب - ما يسميه النحاة إعراباً بالحروف هو نتيجة خلطهم بين لهجات عربية مختلفة، وهو قول ينسجم مع زعمه أن الإعراب قضية اختلفتها النحاة<sup>(35)</sup>. مما الذي يحدد إذن، الوظائف التحوية كالفاعلية، والمفعولية، في نظر أنس؟

إن ما يحدد ذلك هو نظام الجملة ورتبة مكوناتها والسباق الذي يحيط بإنشاء الجملة وظروف قولها.

(33) المرجع السابق، ص 239-240.

(34) المرجع السابق، ص 254.

(35) المرجع السابق، ص 258-278.

وبناءً عليه، شكك أنيس في الروايات التي تواترت عن وضع قواعد النحو نتيجةً لأخطاء ناتجة عن تغيرات الحركات الإعرابية وأخطاء فيها.

#### 2.2.2.1.6 عبد الرحمن أيوب

طعن عبد الرحمن أيوب في نظرية الإعراب والبناء عند القدماء استناداً إلى حججتين:

- تقوم الحجج الأولى علىأخذ القدماء نظريتهم من نظرية أفلاطون في الموجودات، وهو التصور الذي حكم نقده لأقسام الكلم - كما رأينا - وتقوم تلك النظرية - بحسب تأويله - على «تقرير نوع الكلمة قوة وضعفها بالإعراب، وانفصالها الضعيفة بالبناء، وإذا حدث أن أثبتت كلمة قوية أخرى ضعيفة أثر ذلك في ميزتها الإعرابية فأضعفها على بناء أو إلى منع من الصرف على الأقل. ونكون علة الإعراب على هذا الفرع القوة الذاتية (كما في الاسم) أو المكتسبة (كما في الفعل المضارع)، وعلة البناء الضعف الذاتي»<sup>(36)</sup>.

وقد استدلّ أيوب على تفاهة نظرية الإعراب والبناء وعدم مطابقتها للواقع اللغوي بالمضارع المرفوع والمجزوم عند دخول نون التوكيد عليهما، فقد اعتبرهما النحاة مُغريتين بإعرابين مختلفين رغم تماثلهما في اللفظ، وعدم تغيير أواخرهما رغم تغيير التركيب.

- تقوم الحجج الثانية على تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها، والبناء بعدم حاجتها إليها، وهو ما قاد القدماء إلى القول إن الاسم يحتاج إلى العلامات الإعرابية لتحديد معناه، والمقصود بمعناه التمييز بين الفاعلية والمفعولية. أما بالنسبة إلى الفعل فقد مثل الباحث بالشواهد لدلالة الإعراب على المعاني، ليخلص بعد ذلك إلى القول: «إذا صعَّبَ أن الحاجة لعلامة الإعراب تكون سبباً في الإعراب فإن عدم الحاجة إليها تكون سبباً في البناء، والحرف، والفعل الماضي، و فعل الأمر لا يحتاجون لعلامة الإعراب لأن معانيها تتميز دون حاجة إليها»<sup>(37)</sup>.

(36) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص30.

(37) المرجع السابق، ص31.

لم يقبل أیوب، أيضاً، بقول القدماء إنَّ علامات الإعراب أعلام على معانٍ، واعتبر تبريرهم لـلإعراب الكلمات فاسداً؛ لأنَّه يستند إلى علل منطقية فاسدة، ودعا إلى تجنب التعليلات التي تخالف الواقع اللغوي والبحث عن تفسيرات ملائمة لظاهرة الإعراب والبناء. ومما اقترحه في هذا السياق ضرورة التمييز بين أربعة مفاهيم جمعها في ثنايتين هما: الإعراب والموقع الإعرابي، ويقصد بالإعراب تغيير أواخر الكلمات بتغيير التراكيب، وبناقصه البناء وهو عدم تغيير أواخر الكلمات بتغيير التراكيب، والإعراب أو البناء صفة ذاتية للفظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة<sup>(38)</sup>.

لذلك جاء نقد أیوب للإعراب والبناء حاصل نقاده لـلعلل المنطقية التي يبني عليها النحاة تفسيرهم.

### 3.2.2.1.6 تمام حسان

اعتمد تمام حسان في نقاده للمفاهيم الإجرائية للنحو العربي، ومنها نظرية الإعراب والعوامل، على النظرية السياقية للمعنى عند قيرت، ولعلَّ هذا ما جعله يرفض فكرة العامل رفضاً قاطعاً، يقول: «الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكملاً مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية المرتبطة بالمعنى اللغوي، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأنَّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه»<sup>(39)</sup>. فالحركات الإعرابية مصدرها العُرف لا غير، وليس لها أي مبرر منطقي.

إنَّ اعتماد حسان النظرية السياقية للمعنى جعله يعتمد في كتابه: اللغة العربية معناها وبناتها التشكيق الذي وضعه للمعنى فخنس لـلكل مستوى من مستوياته أحد فصول الكتاب. وينقسم المعنى عند حسان إلى ثلاثة فروع:

(38) عبد الرحمن أیوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص.44.

(39) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص.51.

■ أولاً: المعنى الوظيفي، ويشمل النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام التحوي.

■ ثانياً: المعنى المُعجمي.

■ ثالثاً: المعنى الدلالي أو الاجتماعي.

ونركز هنا بشكل أساس على النظام التحوي، لأنه يمكّننا من تثبيع نقد المؤلف لنظرية الإعراب والعوامل عند القدماء.

بني حسان تصوره لنظام التحوي على أساسين:

1) التمييز بين اللسان والكلام، وقد اشتمل كتاباً متاهج البحث في اللغة واللغة بين المعيارية والوصفيّة على ما يقصد بذلك التمييز.

2) تصوره لنظام اللغوي تصوّراً يجعل هذا النظام (صوتياً أو صرفاً أو نحوياً) يتّألف من مجموعة من المعاني والمباني، ومن طائفة من العلاقات التي تربط ربطاً إيجابياً، والفارق الخلافية التي تربط ربطاً سلبياً لإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين كل من المعاني، أو مجموعة المباني، وعلى الرغم من كون النظم الفرعية تزول في نهاية الأمر إلى ثنائية المعنى والمعنى، فإنّ هذا لا ينفي اختلاف دعائمها ومكوناتها<sup>(40)</sup>. ويحدّد دعائم نظام التحوي للغة في:

-1 طائفة من المعاني التحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد والطلب وفيه الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والتخصيص والشرط والقسم والتعجب والمدح والذم ...

-2 مجموعة من المعاني التحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية إلخ.

-3 مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، وتكون لها قرائن معنوية حتى تصلح عند تركيبها لبيان المراد منها، كعلاقة الإسناد والتخصيص والسبة والتبعية.

(40) المرجع السابق، ص 32-35.

4- ما يقدمه علم الصرف والصوتيات لعلم التحوّل من المبني الصالحة للتعبير عن معانٍ الآيوب، وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات.

ترجع هذه الدعائم الأربع إلى باب المعنى، وتضاف إليها دعامة خامسة هي من باب المبني. فالمبني الصرفي له أهميته في فهم المعانى الصرفية والمعانى التحوية على السواء، بل والمعانى المعجمية أيضاً، ويوضع مكان المبني في مجال خطة الكشف عن المعنى. ويبداً بنأكيد وضعمة ثلاثة في الاصطلاح لا بدّ من الاحتاطة بها.

وَمِمَّا يُنْبَغِي الإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّ حَسَانَ الْحُجَّةِ فِي مَوَاطِنٍ مُتَعَدِّدةٍ مِنْ كِتَابَاتِهِ عَلَى أَنَّ  
النَّحْوَ لَا يَتَخَذُ لِمَعَانِيهِ مِبَانِيَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ إِلَّا مَا يَقْدِمُهُ لِهِ الصِّرْفُ وَالْأَصْواتُ مِنْ  
المِبَانِيِّ، وَمِنْ هَذَا تَظَاهَرُ صِمَوَيْةُ الفَصْلِ بَيْنَ الصِّرْفِ وَالنَّحْوِ، وَقَدْ جَعَلَ هَذَا القَوْلُ  
أَصْلًا نَظَرِيًّا سَمَاءَ تَعْدُدَ الْمَعْنَى الوَظِيفِيِّ لِلْمَعْنَى الْوَاحِدِ. إِنَّ إِدْرَاكَ الْمَعْنَى الوَظِيفِيِّ  
النَّحْوِيِّ أَوْ تَحْلِيلَ نَصٍّ تَحْلِيلًا نَحْوِيًّا، وَإِدْرَاكَ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ وَحْدَاتِهِ<sup>(41)</sup> يَقتَضِيُ الْجَمْعَ  
بَيْنَ قَرَائِنَ مَعْنَوِيَّةٍ وَآخَرِيَّ لَفْظِيَّةٍ، وَهِيَ ثَانِيَةُ الْمَعْنَى وَالْمَعْنَى عِنْدَ حَسَانٍ.

**أولاً: القراءات المعنوية:**

وهي ما يسميه أيضاً قرائن التعليق، ويقصد بها أربع قرائن معنوية كبيرة تشمل كل منها على قرائن فرعية:

1) قرينة الإسناد: وأدرج ضمنها قرينة الإسناد الحاصلة بين طرفي الجملة  
الاسمية والفعلية وما سعاه الجملة الوصفية<sup>(42)</sup>.

2) التخصيص: وهو علاقة سباقية كبرى وشامل بها المفاسيل.

(3) فرينة النسبة: وهي فرينة كبيرة كالتحصيص، وتدخل تحتها فرائن فرعية، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها أيضاً. وقد شمل حسان بفرينة النسبة المجرورات، يقول: «المعانى التى تدخل تحت عنوان النسبة، وتدخل

(41) المرجع السابق، ص 178-181.

(42) المرجع السابق، ص [١٩٢-١٩٣]

فرائين في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي نسمية معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة<sup>(43)</sup>.

4) قرينة التبعية: وضمنها تجد أربع قرائن هي النعت والاعطف والتوكيد والإبدال، وهذه القرائن تتضاد معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة.

#### **ثانياً: القرآن اللفظية:**

يحصر تمام حسان القراءن اللفظية في:

2) الرتبة: بعد أن عرض للرتبة في بعض أبواب النحو، وبين الاختلاف القائم بين البلاغيين والنجاهة، ينتهي إلى القول:

١٤- إن الرتبة قريبة لفظية وعلاقة بين جزأين متبعين من أجزاء السياق يدل كموقع كل منهما من الآخر على معناه.

2- إن المرتبة أكثر وروداً مع المبنيات منها مع المعربات، وإن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطراداً منه مع غيرها.

3- إن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تتعكس الرتبة بين الجزأين المترتبين بها<sup>(45)</sup>.

(3) مبنی الصيغة

(43) المترجم السابق، ص 201.

(44) نمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصيفية، ص 205.

(45) المَرْجُمُ السَّابِقُ، ص 209.

4) المطابقة: ومسرّحها هو الصيغة الصرفية والضمائر وتكون بـ:

- العلامة الإعرابية
- الشخص
- العدد
- النوع
- التعيين

5) الربط.

6) التضام.

7) الأداة.

8) النغمة.

بعد أن تحدث حسان عن طبيعة القرائن المقالية؛ معنوية ولفظية، وبين دلالتها على المعنى الوظيفي التحوي رَأَى أنَّ فهم القرائن المقالية يُعني عن فكرة العامل التحوي الذي قال به النحاة، فقولهم بالعامل التحوي يتجه إلى قرينة لفظية واحدة فقط، هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب الموضع في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة، ويُفسِّر فصور الحركات الإعرابية عن تفسير المعاني بـ<sup>(46)</sup>: المعرفات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات. فهناك إعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2. إننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة، لم يكن هناك إعراب تقديرٍ ولا إعراب محلٍّ، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومنها تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع ليس<sup>(46)</sup>.

(46) المرجع السابق، ص 231-232.

على أساس الملاحظتين السابقتين وجد حسان في اتكال النحاة على العلامة الإعرابية واعتبارها كبرى الدوال، كثيراً من المبالغة وعدم التمحيص. إن العامل عاجز، في نظره، عن تفسير الظواهر التحوية والعلاقات السياقية عموماً، يقول: «إذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر اللغوية وال العلاقات السياقية جماعتها فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقضاء بين قرائن التعليق التحوي، معنويها ولفظيها، ولا تمطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على المعنى، وإنما تجتمع القرائن متضافة لتدل على المعنى التحوي، وتتجه لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات، بل كما يأتي المركب الكيماوي من عناصر مختلفة، أي أنه إذا صع أن تسمى مفردات القرائن عند إرادة التحليل، فإن الاستعمال اللغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئاً، ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسميها 'وضوح المعنى'، ويسميهما اللغويون 'أمن اللبس' ونقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيماوي من العناصر التي نتج عنها إذ لا يشبه منها واحداً بمفرده»<sup>(47)</sup>.

إن البديل الذي يقترحه حسان لتجاوز هفوات النحاة وجرده في اعتماد القرائن، والتي تظهر أهميتها في قلرتها على نفي: «أ- كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.

ب- كل جدل من نوع ما لبع في النحاة حول منطقية هذا 'العمل' أو ذاك، وحول أصلية بعض الكلمات في العمل، وفرعية الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله، أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته. وبكفي للاقتناع بحسن تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة أثنا نستطيع بواسطة ذلك أن نلمع الصلة أو الرابطة أو العلاقة إن شئت بين كل جزء من أجزاء السياق، وبين الأجزاء الأخرى من حيث المعنى ومن حيث المبني في الوقت نفسه»<sup>(48)</sup>.

(47) المرجع السابق، ص 232.

(48) المرجع السابق، ص 233.

كما أن القول بالقرائن واختيارها بدلاً عن العوامل يستتبع في نظر حسان الاكتفاء في تحليل الكلمات المعرفة بالقول مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط، دون القول مرفوع بـكذا، أو منصوب بـكذا ... زُد على هذا ما يترتب على «تضافر القرائن» من أمن الليس وهو غاية في كل اللغات؛ لأن اللغة الملية لا تصلح واسطة للإفهام والفهم<sup>(49)</sup>.

## 2.6. اللسانيات الوصفية: محاولة للتقدير

يظهر من عرضنا لنقد الوصفيين للتراث النحوي العربي على المستويين النظري والإجرائي، أنهم يبنون نقدتهم على تأثير النحاة العرب بالمنطق والفلسفة، ويحق لنا أن نتساءل: لم يركز الوصفيون على هذا الجانب؟ وإنما يهدفون من وراءه؟

إن ما علق بالنحو العربي من تأثيرات الفلسفة اليونانية في نظر الوصفيين جعله نحواً معيارياً، وهذا يتعارض مع منهجهم في التحليل، فقد لاحظ حسان أن النحو العربي «في عمومه نحو معياري لا نحو وصفي»<sup>(50)</sup>، وهذا ما ذهب إليه بدیع یعقوب أيضاً حين رأى «أن نظرة عجلی في كتب النحویین، وبخاصة المتأخرة منها، تظهر بوضوح أن المنهج اللغوي الذي انتهجه النحاة العرب منهج معياري صارخ»<sup>(51)</sup>. ومن هذا المنطلق سعى الوصفيون إلى ضبط مظاهر المعيارية في النحو العربي، فوجدوها في التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم كما بياناً، إذ رأى أنيس أن ذلك التقسيم كان على أساس «ما جرى عليه فللسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والفعل والأداة»<sup>(52)</sup>. وهو رأي آیوب أيضاً، الذي وجد في تقسيم القدماء تأثيراً للفلسفة الإغريقية عن الموجودات<sup>(53)</sup>.

ومن الوصفيين من وجد هذه المعيارية في التعليل، وهذا شأن يعقوب الذي

(49) المرجع السابق، ص 233.

(50) تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، ص 92.

(51) إميل بدیع یعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص 95.

(52) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص 279.

(53) عبد الرحمن آیوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 9.

اعتبر العلة أحد آثار الدراسات الفلسفية في النحو<sup>(54)</sup>، وتمام حسان الذي لا يحظى أن «أثر المنطق في النحو يبدو في التعليلات»<sup>(55)</sup>، كما وجد بعض الوصفيين المعيارية قائمة في تأثير نظرية العامل بالمنطق وبذلك تكون هذه النظرية «غير مثال على إفحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة»<sup>(56)</sup>، وأثبت محمد عبد ارتباط نظرية العامل بالمنطق واعتبرها دخلة على دراسة اللغة<sup>(57)</sup>.

ولنا أن نتساءل مرة أخرى: هل تأثير المنطق والفلسفة في التراث النحوي العربي بهذا الوضوح الذي يجمع عليه الوصفيون؟

لامرأة في أن الجواب سيكون بالتفوي بالنظر إلى ما أثاره ويشيره الموضوع من نقاش لم يُحسم في أمره إلى حدود وقتنا الراهن، وهذا ما نستنتج منه أن وراء جزم الوصفيين بهذا التأثير دوافع خاصة هي التي وجّهت بحوثهم ودراساتهم.

إن تأثير النحو العربي بالفلسفة والمنطق اعتبر في نظر الوصفيين حشراً لقضايا غير لغوية في دراسة اللغة، وهذا يتعارض مع استقلالية الدرس اللغوي، وهو ما عبر عنه تمام حسان بشكل صريح. يقول: «تبعد الحاجة ملحة، في أيامنا هذه، إلى بناء الدراسات اللغوية على منهج له فلسنته وتجاربه، إرضاء للروح العلمية الخالصة من جهة، وتوفيراً لجهود عشاق اللغة من جهة أخرى. فقارئ اللغة العربية يجد نفسه أمام أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق، والبعض الآخر من الميتافيزيقاً وبعض ثالث من الأساطير، ورابع من الدين، وهلم جرا. ومن هنا كانت الرغبة ملحة إلى تخليص منهج اللغة من هذه العدوى، حتى يسلم لقارئ اللغة نص في اللغة وللغة فحسب، غير معتمد على أنس من خارجها»<sup>(58)</sup>.

ويؤكّد تمام حسان ضرورة تخليص الدراسات اللغوية من كل البحوث الخارجية عن إطار اللغة، وهو نفسه رأي محمد عبد الذي يقول: «علم اللغة الحديث ترجمة الكلمة الإنكليزية *Linguistics*، ويحدّد دي سوسير موضوع هذا

(54) إميل بديع يعقوب، *فقه اللغة العربية وخصائصها*، ص.100.

(55) تمام حسان، *مناهج البحث في اللغة*، ص.24.

(56) إميل بديع يعقوب، *فقه اللغة العربية وخصائصها*، ص.103.

(57) محمد عبد، *أصول النحو العربي*، ص.32.

(58) تمام حسان، *مناهج البحث في اللغة*، ص.13-14.

العلم في كتابه *Cours in general linguistics* بأنه 'دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها'، ومعنى ذلك أنه منهج لغوي خالص يدرس اللغة نفسها، ولا هدف له إلا كشف العناصر التي تكون منها تلك اللغة المدرستة، فلعلم اللغة الحديث منهجه المستقل في تناول النص اللغوي، وتخلص هذا التناول من المناهج الدخيلة كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وغيرها، أدى إلى اضطراب هذه الدراسة وامتنانها بجهود علمية غريبة عنها<sup>(59)</sup>.

وإذا كان حسان يحيل على قول سوسيير بضرورة دراسة اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها إحالة ضمية، فإن محمد عبد يشير إلى ذلك بشكل صريح. وهذا يعني أن موقف الوصفيين تعبيرًا عن الاتمام صريح إلى الدرس اللسانى الوصفى، وتبين دعوته الرامية إلى استقلال الدرس اللغوى عن غيره من الدراسات الأخرى. ومن هنا يكون نقد الوصفيين للتراث النحوى العربى ولمفاهيمه الإجرائية نابعاً من رغبتهم في الاتمام إلى علم اللغة الوصفى بالدرجة الأولى. فجاءات انتقاداتهم تصريحًا بعدم مطابقة مفاهيم النحو العربى لمنهجهم وتصوراتهم؛ فهم يرثون منهجهم أكثر موضوعية، ويرمون ما سواه بالمتاهة. ولعل هذا ما يفهم من كلام كمال بشر، مثلاً، الذى وجد في أحد كتبه «ما يقود القارئ في النهاية إلى الوقف على معالم البحث اللغوي في صورته الحاضرة، تلك الصورة التي تعرف بالموضوعية والتخلص من تلك المنهجات الفلسفية... التي أنسدت الدرس اللغوي التقليدي»<sup>(60)</sup>.

ما يلاحظ على «المعيارية» التي يتحدث عنها الوصفيون أنها معيارية طارئة، وهذا ما تعبّر عنه بعض كتاباتهم، فهذا حسان يشير إلى أن «النحو كان سهلاً هنا وصفياً، فجعله النحو فلسفة وقضايا معيارية أيضاً، حتى أصبح الطابع العميّز للنحو العربي أنه لم يعد مجدهداً دراسياً لغوياً يقدر ما تحول إلى مجهود فكري من الطراز الأول»<sup>(61)</sup>. ويميل إميل بديع بعقوب إلى الرأى نفسه، إذ يقول: «إن نظرة عجلى في كتب النحويين، وبخاصة المتأخرة منها تظهر بوضوح أن المنهج اللغوى الذي

(59) محمد عبد، *أصول النحو العربي*، ص.59.

(60) كمال بشر، *دراسات في علم اللغة*، ص.50.

(61) نمام حسان، *اللغة بين المعيارية والوصفية*، ص.172.

انتهجه النحاة العرب ما لبث أن تحول إلى منهج معياري صارخ<sup>(62)</sup>. فقوله «المتأخرة» و«ما لبث أن تحول»، فيه إشارة واضحة إلى أن المعيارية طارئة على النحو العربي. غير أن الوصفيين لا يقيّمون وزناً لهذه الاختلافات، ويصفون النحو العربي برمته بالمعيارية. فهذا تمام حسان نفسه يعود في موضع آخر لينعت النحو العربي بكامله بأنه نحو معياري بناء على آراء جزئية. يقول: «أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول محمد بن مالك في ألفيته: 'فما أبىع أفعل و دع ما لم يبع'<sup>(63)</sup>. فكيف تكون المعيارية طارئة في أعمال النحاة، وعامة في الوقت نفسه في النحو العربي اعتماداً على رأي أحد المتأخرین؟

ويُظهر عرضنا لجوانب من نقد الوصفيين للتراث النحوي العربي، أنَّ هذا التراث، في نظرهم، قائم في أساسه على المعيارية، وهي نقىض الوصفية، لكن ما لا نعرف له جواباً هو: على أي أساس يجتمع الوصفيون بين معيارية النحو العربي والوصفية، على الرغم من أنهما مقولتان لا تنتهيان، على صعيد فلسفة المعارف، إلى منطلق مبدني واحد، ولا إلى نفس الحيز التصوري، فليسنا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى، فليس لزاماً أن تقوم بينهما علاقة ما: من تواز أو تصادم أو تطابق، فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاها عن الأخرى<sup>(64)</sup>. وإذا أمكن الطعن في صحة ما ذهب إليه الوصفيون، فإننا نتجاوز ذلك إلى طرح السؤال الآتي: هل وفق الوصفيون في تقويم التراث النحوي العربي باعتماد المنهج الوصفي؟

بالنظر إلى مواجهات الوصفيين على النحو في أبواب أقسام الكلم، والإعراب، والعوامل، والتحليل... تبيّن حقيقة ما ذهبا إليه، فقد أشرنا إلى أنهم ركزوا، في نقدهم، على جوانب محددة من التراث النحوي، فرموا هذا التراث بأحكام عامة، وهذا ما سيتأكد مما سنعرض له من آراء تزخر بها المؤلفات النحوية العربية، ولا تختلف في شيءٍ عما اتفق به الوصفيون النحاة العرب.

(62) أمير بدیع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص.95.

(63) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص.13.

(64) عبد السلام المذى، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص.15.

يَظْهُرُ الانتقائيةُ وَاضْحَىَ فِي الْفَضَايَا الَّتِي عَرَضَ لَهَا الْوَصْفِيُونَ كَمَا هُوَ وَاضْعَفَ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ أَنَّىسَ (حَدَّيْتُهُ عَنِ الْحَرْكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ)، كَمَا يَبْنُ الْوَصْفِيُونَ تَعْلِيلَاتَهُمْ عَلَى افْتِرَاضَاتٍ وَتَخْرِيجَاتٍ مُمْكِنَةٍ، لَكِنَّهَا لَيْسَ نَهَايَةً أَوْ مَحْسُومًا فِيهَا.

أَمَّا مَظَاهِرُ الاجْتِزَاءِ فَتَقَفُّ عَلَيْهَا فِي اسْتِقْرَاءِ الْوَصْفِيِّينَ النَّاقِصِ لِلتِّرَاثِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ، فَقَدْ اكْتَفَوْا فَقَطَ بِمَا يَسْوَغُ آرَاءَهُمْ، وَاهْمَلُوا الآراءِ الْأُخْرَى الَّتِي لَا تَخْتَلِفُ فِي شَيْءٍ عَمَّا انتَقَدُوا بِهِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ آرَاءَهُمْ لَمْ تَكُنْ فِي حَقِيقَةٍ أَمْرَهَا إِلَّا إِحْيَا لِبعْضِ جَوَانِبِ التِّرَاثِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ أَكْثَرَ مَا هِيَ نَقْدُ لَهُ.

لَقَدْ تَعْرَفْنَا إِلَى أَهْمَّ جَوَانِبِ نَقْدِ الْوَصْفِيِّينَ لِأَقْسَامِ الْكَلِمِ عِنْدَ النَّحَاةِ الْعَرَبِ، كَمَا تَعْرَفْنَا إِلَى بَعْضِ الْبَدَائِلِ الْمُقْتَرَنَةِ اعْتِمَادًا عَلَى آرَاءِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّىسَ، وَعِنْدَ الرَّحْمَانِ أَيُوبَ، وَتَمَامِ حَسَانٍ. وَيَظْهُرُ، بِالنَّظَرِ إِلَى تَلْكَ التَّقْسِيمَاتِ، أَنَّ الْوَصْفِيِّينَ يَجْتَرِئُونَ مِنْ كِتَابِ التِّرَاثِ مَا يَعْتَدُمُ نَظَرَتِهِمْ وَتَقْسِيمَهُمْ دُونَ الإِشَارَةِ إِلَى الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدُوهَا فِي التَّحْلِيلِ وَالنَّقْدِ، هَذَا مَا لَاحَظْنَا مُثْلًا عِنْدَ أَنَّىسَ وَأَيُوبَ فِي تَعْرِيفِهِمَا لِلْأَسْمَ وَالْفَعْلِ وَالْحَرْفِ، أَمَّا تَمَامِ حَسَانٍ فَقَدْ شَكَّلَ اسْتِئْنَاءَ بِإِحْالَتِهِ عَلَى الْفَقِيْهَ ابْنِ مَالِكَ (600-672هـ) وَهُوَ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ. يَبْدُ أَنَّ الْمَتَابِعَةَ الدَّقِيقَةَ لِلْفَضَايَا الْمُحَالِّ عَلَيْهَا سَابِقًا، تَكَشِّفُ أَنَّ تَلْكَ الْحَدُودَ مُتَأْخِرَةً بَدْلِيلٍ أَنَّا لَا نَجِدُهَا عِنْدَ سَبِيْبَوْنَيْهِ (976هـ-976هـ) وَالْمُبَرَّدِ (210-285هـ) وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُتَقْدِمِينَ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْوَصْفِيِّينَ قَدْ اعْتَمَدُوا، فِي نَقْدِهِمْ لِلْقُسْمَةِ الْثَّلَاثِيَّةِ عِنْدَ النَّحَاةِ، حَدُودًا مُسْتَخَدَّةً لِإِصْدَارِ أَحْكَامِ قِيمَةِ عَامَةٍ عَلَى التِّرَاثِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَهِيَ حَدُودٌ نَجِدُهَا عِنْدَ الزَّمْخَشْرِيِّ (467-538هـ)، وَهُوَ مِنْ نَحْوِيِّ الْقَرْنِ السَّادِسِ، وَعِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصِرِهِ وَكَافِيْهِ، وَبِذَلِكَ تَكُونُ اسْتِشَهَادَاتُ الْوَصْفِيِّينَ مُجْتَزَأَةً مِنَ التِّرَاثِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ، فَهِيَ بِالْتَّالِي غَيْرُ أَصِيلَةٍ، وَغَيْرُ مُمْثَلَةٍ لِلتِّرَاثِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ فِي كُلِّيْتِهِ.

وَالى جَانِبِ عَدْمِ تَمْثِيلِيَّةِ آرَاءِ الْوَصْفِيِّينَ الشَّامِلِ، يَظْهُرُ أَنَّ مَا خَذَهُمْ عَلَى قُسْمَةِ الْقَدَمَاءِ لَيْسَ جَدِيدًا، فَقَدْ بَيْنَ بَعْضِ النَّحَاةِ افْسَادَ الْحَدُودِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْمَعْنَى (بِصَفَةِ كُلِّيَّةٍ أَوْ جُزْئِيَّةٍ) لِعَدْمِ اسْتِيعَابِهَا لِكُلِّ أَفْرَادِهَا. بِذَلِكَ اسْتَدَلَ أَنَّىسُ عَلَى فَسَادِ حَدِ الْأَسْمَ وَالْفَعْلِ. وَبِذَلِكَمْ اسْتَدَلَ أَيُوبُ عَلَى فَسَادِ حَدِ الْحَرْفِ وَحَدْيِ الْأَسْمَ وَالْفَعْلِ لِدَلَالَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، حَسْبَ رَأْيِهِ، عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ. وَبِذَلِكَ

استدل تمام حسان<sup>(65)</sup>. كما أن جوانب النقد التي عابوا بها القسمة الثلاثية عند النحاة هي مما اهتمى إليه بعض النحاة أيضاً؛ فالرجوع إلى كتاب الإيضاح في علل النحو وتفصيل مناقشة أبي القاسم الزجاجي (ت337هـ.) لمختلف حدود الاسم القائمة على مقياس المعنى التي استعرضها، فلنا لم يترك القدماء للمحدثين ما ينقدون به التعريف بالمعنى<sup>(66)</sup>.

كما نبه الزجاجي أيضاً إلى قصور بعض المقاييس اللغوية عن استيعاب كافة أفراد بعض الأقسام. وذلك عند مناقشة حد المبرد للاسم القائم على أساس شكلي وهو إمكانية دخول حرف الجر عليه. يقول: «فاما حد أبي العباس المبرد للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب حين قال: ... كل ما دخل عليه حرف من حروف المخصوص فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم.

... وقد أخذ المبرد في هذا الحد ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع عنه فليس باسم، وقيل إن من الأسماء مala تدخل عليه حروف المخصوص،

(65) المرجع السابق، ص218.

(66) أورذ الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو ما يلي: «وكان الأخفش سعيد بن مسدة: الاسم ما جاز فيه نعمتي وضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق، وفساد هذا الحد بين، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومني وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلة في حدنا الذي فلمنا ذكره لأنها في حيز المفعول به لأن ‘كيف’ سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت، والوقت مفعول فيه». (أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص49-50). وقال أبو بكر بن السراج: «الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. وهذا أيضاً حد غير صحيح، لأن قوله الاسم ما دل على معنى يلزم منه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسمها نحو أن ولم وما أشبه ذلك. وليس قوله وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، بمخرج له عما ذكرنا، بل يؤكد عليه الإلزام، لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعاً على غير شخص فهو معنى المعني داخلة معه، وهذا لازم له. وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيران عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض التحويتين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معاناتها نحو: رجل وفرس، ثم قال: وهذا قول جامع. وعوار هذا الحد أظهر من أن تکثر الكلام فيه، لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها». (نفسه، ص50).

نحو: كيف، وصه، ومه، وما أشبه ذلك<sup>(67)</sup>. هذه التحديدات التي استقاها الزجاجي من بعض القدماء تظهر أنّ ما عاب به الوصفيون النحو العربي في أقسام الكلم هو مما عاب به بعض القدماء أيضاً تلك القسمة. كما أنّ انتقادات الوصفيين لنظرية العامل في التراث النحوي العربي، ليست جديدة، فقد عرفت مسيرة الدرس النحوي رفض فكرة العامل رفضاً لا يختلف عما يُبديه الوصفيون من نقد، ومن أشهر من عرّفوا بنقدهم لهذه النظرية: محمد بن المستير (قطرب) (ت206هـ) الذي رأى أنّ لا أهمية للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم، وأنّ الحركات ترجع لاعتبارات صوتية لا غير، وهذا ما عبر عنه: « وإنما أغربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون للوقف، فلو جعلوا وصلة بالسكون أيضاً لكان يلزم الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحرير، جعلوا التحرير معاقاً للإسكان، ليتعذر الكلام»<sup>(68)</sup>. لقد خالف قطرب أستاده سيبويه الذي اعتبر الحركات الإعرابية أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فرأى أنّ المتكلّم يعمد إلى الحركة الإعرابية في حالة صعوبة التسكين في الوصل، يقول: «الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومنحرفين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكتين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنّهم في اجتماع الساكتين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»<sup>(69)</sup>.

إلى جانب قطرب عرف ابن مضاء القرطبي (511-592هـ) أيضاً برفضه لنظرية العامل، فدعا إلى تجاوزها كما عبر عن ذلك في كتابه: الرؤى على النحو<sup>(70)</sup>.

(67) المرجع السابق، ص51.

(68) المرجع السابق، ص70.

(69) المرجع السابق، ص71.

(70) حيث يقول: «قصدني في هذا الكتاب أن أحذف في النحو ما يستغني النحويون عنه، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرا)، إنما أحدهما (ضرب)، ألا ترى أن سيبويه - رحمة الله - قال في صدر كتابه: 'إنما ذكرت ثمانية =

ويغض النظر عن المسألة الخلافية في العامل بين النحو، فإنَّ ما تخلص إليه أنَّ نقد نظرية العامل لم يكن أمراً جديداً كما قد يوهمنا نقد الوصفين. واهتم بعض النحواء كذلك بنقد جوانب من النحو وعلمه، ومن أشهر من عرَفوا بهذا النقد سليمان بن محمد الأندلسي المعروف بابن الطراوة (ت 528هـ)، الذي ذهب إلى أنَّ المعنى هو الأساس في لسان العرب، فرفض أي رابط بين المعنى وعلامات الإعراب<sup>(71)</sup>.

كما دعا ابن مضاء إلى إلغاء العلل، وخاصة الثنائي والثلاث منها<sup>(72)</sup>، كما رفض علة الفرق في رفع الفاعل، وتنسب المفعول لأنها غير منعكسة، ولا تزيد هذه العلة المتكلِّم على ما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهل ذلك لم يلحظه ضرر، فقد صَح رفع الفاعل بالاستقراء المتواتر<sup>(73)</sup>. ولا يكتفي ابن مضاء بنقد العلل، بل قدم معياراً يستعِض به عنها لدراسة النحو<sup>(74)</sup>.

---

مجار، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدُث في العامل، وليس منها شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد. إن القول بالعوامل النحوية، في نظر ابن مضاء، غير مقبول وأما العوامل النحوية فلم يفل بعملها عاقل، لا ألقاها ولا معانٍ لها لأنها لا تفعل برواية ولا بطبعه. نفسه، ص 88.

(71) يقول: «إذا فهم المعنى فارفع ما شئت واتصب ما شئت». ابن أبي الربيع، *البسيط في شرح الجمل*، ج 1، ص 262. (وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى محاولة حسن خميس الملحظ في كتابه: *العلاة النحوية*).

(72) غير ابن مضاء القرطبي عن موقفه هذا بشكل صريح عندما قال: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثنائي، والثلاث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولهنا 'قام زيد' لم رفع؟ فقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقَت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك، وبين من عرف أن شيئاً ما حرم بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استبطاط علة لنقل حكمه على غيره فيسأل: لم حرم؟ فإنَّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه». ابن مضاء، الرد على النحواء، ص 130.

(73) المرجع السابق، ص 130-131.

(74) «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً كاختلافهم - أي النحوة - في علة رفع الفاعل، وتنسب المفعول، وما تأثر ما اختلفوا فيه من العلل، وغيرها مما لا يفيد نطقاً كاختلافهم في رفع المبتدأ، وناسب المفعول... وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً». (المرجع السابق، ص 141).

وعلاوة على ما سبق يلاحظ أنَّ الوصفيين لم يبتعدوا عن حدود الأفكار التي صاحبت حركة الإحياء والتيسير في الثقافة العربية، فقد اهتمَّ التيسيريون بضرورة تيسير النحو وتسهيله لفهم النشرء منه، وذلك بتخلصه من الشوائب الفلسفية. من الذين حملوا لواء هذه الدعوة إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو. وهي الأفكار نفسها التي كررها الوصفيون. وإذا ما أقمنا مقارنةً بين ما جاء عند إبراهيم مصطفى وبين ما جاء عند الوصفيين لا نجد اختلافاً إلا من جهة عدم انبهار صاحب إحياء النحو بالمنهج الحديث، رغم تعرُّفه إليه، وانشداده إلى التراث اللغوي العربي على خلاف ما فعل الوصفيون. لقد كان يهدف إبراهيم مصطفى إلى التجديد بالأساس، لكنَّ الجديد الذي حملته دعوته لم يخرج عن حدود التراث، ولم يبرح الأفكار التي جاءت عند القدماء. أما الوصفيون فقد اتبهروا بالمنهج الحديث، وسعوا إلى تطبيقه على معطيات اللغة العربية لكنهم لم يستطيعوا التخلص من تحليلات النحو. ويبدو أنَّ النهج الذي سلكه الوصفيون هو النهج نفسه الذي سلكه قبلهم مهدي المخزومي تلميذ إبراهيم مصطفى، في نقده للنحو العربي، وهذا ما يمكن أن تستنتج منه أنَّ الاتجاه الوصفي لم يكن في حقيقته إلا امتداداً واستمراراً لاتجاهات سابقة، تغير شكلها ولم يتغيَّر مضمونها.



## الفصل السابع

### اللسانيات التوليدية

0.7. توطئة

1. النماذج التوليدية في الثقافة العربية

1.1. المحاولات الجزئية

1.1.1. النموذج المعياري والنموذج المعيار الموسع

1.1.1.1. داود عبد

1.1.1.1.1. الدراسات الصوتية

1.1.1.1.2. الدراسات التركيبية

1.1.1.1.3. ميشال زكريا

2. نحو الأحوال: محمد علي الغولي

3. نظرية الدلالة التصنيفية: مازن الوعر

2.1. المحاولات الشمولية: عبد القادر الفاسي الفهري

1.2.1. الرتبة في اللغة العربية

1.1.2.1. رتبة فعل فاعل مفعول

2.1.2.1. التقوسيط وأزدواجية الرتبة

3.1.2.1. التنميط المتعدد

- 2.2.1.7. البناء لغير الفاعل في اللغة العربية
- 1.2.2.1.7. نقد تصورات النحاة
- 2.2.2.1.7. نقد تصورات التوليديين
- 2.7. إشكالات التلقي في الكتابة التوليدية العربية
- 1.2.7. الكتابة اللسانية التوليدية والإشكال المنهجي
- 1.1.2.7. الكتابة التوليدية العربية تراكم أم طفرة؟
- 2.1.2.7. الكتابة التوليدية العربية والتراث النحوي العربي
- 3.1.2.7. الكتابة التوليدية العربية تكامل أم تجزيء<sup>19</sup>
- 2.2.7. الكتابة التوليدية العربية - قضايا إبستيمولوجية
- 3.2.7. البناء لغير الفاعل في الكتابة التوليدية: قراءة تفكيكية
- 1.3.2.7. تحليلات توليدية متنافسة
- 2.3.2.7. بين التحليل التوليدي وتحليل النحاة
- 3.3.2.7. البناء لغير الفاعل: مُعطيات مُفيّحة في التحليل التوليدي

## 0.7. توطئة:

نشأ الاتجاه التوليدى التحويلي على أنقاض اللسانيات البنوية، فقد كان من الطبيعي أن تقود الانتقادات التي وجهت إلى البنويين إلى البحث عن أنموذج جديد يحرب عن الأسئلة العالقة، وينحو بالبحث اللساني منحنى مغايراً. ولتحقيق هذا المسعى تغيرت وجهة البحث من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقراء للمادة اللغوية وتحليلها، إلى الوصف والتفسير في الوقت نفسه؛ والتفسير هنا يرتكز على اللغة من داخلها، وليس من خارجها، فانصب اهتمام التوليديين بعأا لذلك على صياغة قواعد عامة يمكن أن تشملسائر اللغات. وصياغة مثل تلك القواعد يفرض الاستناد إلى نماذج مفترضة مُستبطة وفقاً لمعايير منطقية ورياضية، والتغيير الذي طبع النظرية اللسانية مع تشومسكي لا يحجب عنا إفادته من مدارس لسانية سابقة كالتوزيعية (*Distributionalisme*) ممثلة فيما قدمه هاريس (*Harris*) الذي نحا نحواً مماثلاً لأستاذة بلومنفيلد (*L. Bloomfield*) وخصوصاً ما اعتمدته في وصف اللغة من طرائق تحويلية.

ومن الباحثين من لا يتوانى في ربط النظرية التوليدية بالبنوية، ويكتفي أن نشير في هذا الصدد إلى أنَّ جان بياجيه (*Jean William Piaget*) (1896-1980م.) يطلق على الاتجاه التوليدى «البنوية التحويلية» في إشارة واضحة إلى العلاقة بين الاتجاهين.

لقد انشدَ كثيئر من الباحثين إلى هذا التوجه الجديد الذي عرف طريقه إلى ثقافات عديدة، فكان للثقافة العربية نصيب منه، بحيث عرفت النظرية التوليدية طريقها إلى ثقافتنا في بداية السبعينيات من القرن العشرين، كما عرفت تطبيقات مهمة على اللغة العربية. بيد أنَّ السمة البارزة التي ظلت تطبع الكتابة اللسانية التوليدية العربية هي التفاوت:

1. من حيث قيمتها ومستواها العلمي.

2. من حيث النماذج التوليدية المؤطرة لها.

### 1.7. النماذج التوليدية في الثقافة العربية

إن المُسبّع لمسار الدرس التوليدي في المجال العربي لا يجد «إلا القليل من الدراسات العربية التي تقدم، فعلاً، افتراضات جديدة بشأن بناءات العربية من منظور توليدى»، وتعكس مجهوداً عربياً فيه أصالة وإبداع يضع الدرس اللساني العربي في إطار عالمي. ونکاد هذه المساهمات تحصر في بعض الأسماء العربية<sup>(1)</sup>، وفي بعض النماذج. وعموماً يمكن أن نميز في الكتابة التوليدية العربية بين:

- محاولات توليدية جزئية<sup>(2)</sup>: وهي المحاولات التي ركزت اهتمامها على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية وسعت إلى تطبيقه (ها) على اللغة العربية، ومن أهم النماذج التي استأثرت باهتمام التوليديين العرب: النموذج المعbar، والنموذج المعيار الموسع، ونحو الأحوال، والنظرية الدلالية التصنيفية.

- محاولات توليدية شاملة: وتنظر شموليتها في مواكبتها المستمرة للتغيرات المتلاحقة التي عرفتها النماذج التوليدية، مع تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، والانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي المعاصر، والتوليدي منه بشكل خاص.

#### 1.1.7. المحاولات التوليدية الجزئية

##### 1.1.1.7. النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع

تُمثل لحضور النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع في الثقافة العربية بشموجين دائمين هما داود عبد ويسايل زكريا.

(1) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص202.

(2) عندما نصف هذه المحاولات بالجزئية فإن ذلك لا يعني الانقصاص من جهود أصحابها أو القليل من أهميتها ومن عمقها التحليلي؛ فهذا الوصف اقتضته سلطقات متوجهة لا غير.

### 1.1.1.1.7 داود عبده

يعتبر داود عبده واحداً من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية، تشهد على ذلك مؤلفاته<sup>(3)</sup> التي تجمع بين الدراسة الصوتية والدراسة التركيبية، وهي دراسات ركزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتجاه الوصفي، يقول داود عبده: «ويخيل إلى أن عدداً من هؤلاء اللغويين المعاصرین قد بلغ في التعصب للمنهج ‘الوصفي’ حد التطرف، فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علمًا. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلا يصح أن نسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ [...] في اللغة نحن نحتاج إلى عالم لغوی لكي يذكر لنا ‘أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة: كـب، قـام، بـاع، مـد، قـضـى، غـزا، نـسـى، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته’، فـأـي عـرـبـي مـثـقـف يـسـطـعـ أن يـلـاحـظـ هـذـهـ ماـ نـحـاجـ إـلـيـهـ هوـ تـفـسـيرـ عـدـدـ منـ الـظـواـهـرـ الـلـغـوـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـهـلـهـ الـأـفـعـالـ»<sup>(4)</sup>.

إنَّ اعتماد التفسير في التحليل والاستعاضة به عن الوصف، يعني الانخراط في المنهج، وبدو ذلك واضحاً في دراسات داود عبده الصوتية والتركيبية.

### 1.1.1.1.7.1 الدراسات الصوتية

أفرد داود عبده كتاباً خاصاً لدراسة أصوات العربية، عنونه بـ دراسات في علم أصوات العربية، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الأهمية التي يوليهها للمجذوب الصوتى. وإذا كان عبده يدعو إلى تجاوز الوصف إلى التفسير دون إعلان صريح عن الانسجام إلى الاتجاه التوليدى، فإنَّ المتابعة الدقيقة لكتاباته تثُم عن انتفاء

(3) صدرت له العناوين التالية:

- أبحاث في اللغة العربية.

- دراسات في علم أصوات اللغة العربية.

- «التقدير وظاهر النقطة».

- الترتيب في التواعد الصوتية في اللغة العربية.

- البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية.

- «الماضي والمضارع أيهما متقد من الآخر؟».

(4) داود عبده، دراسات في علم أصوات اللغة العربية، ص 15.

صريح إلى المدرسة التوليدية، وفهم عميق لمبادئها. وقد استلهم الكثير من تلك المبادئ وخصوصاً ما جاء في النموذج المعياري، والنموذج المعيار الموسع.

أولى تشومسكي أهمية خاصة للمكون الترسيبي في لغائه، وركز فيه على القواعد الأساسية والقواعد التحويلية، فإذا كانت القواعد الأساسية تصنف البنية المكونية للجملة (البنية العميقة)، فإن المكون التحويلي يحتوي على قواعد تستقبل البنية العميقة وتُخضعها لبعض التغييرات (أو التحويلات) لتمررها بعد ذلك لمكونات لسانية أخرى، وقد بين تشومسكي في النموذج المعياري أن هناك أربعة أنواع من التحويل هي: الحذف، والتعويض، والإضافة، والقلب. وقد جاءت تحويلات داود عبد مُتضمنةً للمبادئ التي ركز عليها تشومسكي، ويظهر ذلك في توظيفه لمفهوم «البنية العميقة والبنية السطحية» في تفسير بعض قضايا اللغة العربية، يقول: «يتطلب التفسير الصحيح لكثير من قضايا اللغة العربية أن نرد كثيراً من الكلمات إلى أصل أو بنية تحتية *Underlying structure* تختلف عن ظاهر اللفظ (...). فال فعل رد، مثلاً، يجب اعتبار أصله رد، وكذلك يجب اعتبار البنية التحتية لكلمة يَرُد: يَرُدُّ، وأحس: أَحْسَنَ، وبحسن: يَحْسِنَ، واحتل: اَحْتَلَ، واستمر: اَسْتَمِرَ، وأسنة: أَسْنَةَ، ومفر: مَفْرَرٌ، ومعن: مَجْنَنٌ، وأعز: أَعْزَزَ... إلخ»<sup>(5)</sup>.

وقد وَظَفَ مفهوم «البنية العميقة، والبنية السطحية» أيضاً، في الفصل الرابع من كتابه المذكور أعلاه لدحض تصور بعض اللغويين العرب لحرف الألف<sup>(6)</sup>. وخلص من ذلك إلى طرح وجهة نظر مختلفة في الموضوع، إذ «الألف في الأفعال المزيدة واسم الفاعل والمثني، وكل ألف ليست بـ بدلاً من واو أو ياء بعامة، هي في الأصل همزة». أي أن البنية التحتية لصيغة فاعل: فاعل، ولصيغة افعال: افعال، ولصيغة يفعلن: يفعلن، وأن الهمزة سقطت من هذه الصيغ، وأطيلت الفتحة السابقة لها (كما سقطت الهمزة من مثل: المن، مثل، وأطيلت الفتحة السابقة

(5) المرجع السابق، ص 27-28.

(6) وذلك في صيغ الأفعال المزيدة، كسفر وتعاون واصفار، وفي اسم الفاعل: كاتب، وقاتل، وألف الاثنين في مثل: يضربان، ورجلان إذ كان اللغويون يسلمون بأن الألف في الأمثلة السابقة ليست بدلاً من شيء يخالف ما يذهبون إليه في مثل قال أو باع التي تعتبر بدلاً من واو في المثال الأول، وـ «بدلاً» من ياء في الثاني. (المرجع السابق، ص 77).

فاصبحت آمن، وكما سقطت الهمزة وأطبلت الملة السابقة لها في مثل راس وبر وشوم في اللهجات المحلية). فكانت الألف التي نجدها في هذه الصيغ<sup>(7)</sup>.

#### 2.1.1.1.7. النراسات التركيبية

إلى جانب اهتمام داود عبده بالدراسات الصوتية قدم مجموعه من البحوث التركيبية، حاول، من خلالها، استلهام بعض مفاهيم النظرية التوليدية لتحليل جوانب من التركيب في لغة الضاد. وقد استأثرت باهتمامه قضية تركيبية شكلت منطلق دراسات ويبحوث تركيبية عديدة في مرحلة السبعينيات، تعنى بذلك قضية الرقة.

يتبع عبده في مقارباته خطةً منهجيةً تسمّ بعرض التصورات المعروفة في الموضوع، وتقديم فرضيات حولها، قبل أن يعود إلى دحضها، وطرح التصور البديل عنها، وهذا ما يظهر من تحليله للرقة.

إذا كانت اللغات تختلف في ترتيب مكونات جملها، بالنظر إلى موقع الفعل، والفاعل، والمفعول، فإنَّ النظر في تراكيب اللغة العربية يُظهر أنها تجيئ الأنواع التالية من الترتيب في الجملة «ال فعلية»<sup>(8)</sup>:

1. فعل - فاعل - مفعول ← (قرأ الرجل الصحيفة).

2. فاعل (مبتدأ) - فعل - مفعول ← (الرجل قرأ الصحيفة).

3. فعل - مفعول - فاعل ← (قرأ الصحيفة الرجل).

4. مفعول - فعل - فاعل ← (الصحيفة قرأ الرجل).

5. مفعول - فاعل - فعل ← (الصحيفة الرجل قرأ).

وإذا كانت العربية تسمح بهذه الإمكانيات من الترتيب، فإنَّ الجمل السابقة تبقى «لها بنية داخلية» (أو عميقَة تحريكية) واحدة. وهناك قواعد تحويلية تعيد ترتيب المكونات الثلاثة في البنية الداخلية بطرق تؤدي إلى البنية الخارجية (أو السطحية)، أي ظاهر اللفظ<sup>(9)</sup>.

(7) المرجع السابق، ص 77-78.

(8) داود عبده، البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، ص 37.

(9) المرجع السابق، ص 37.

إنَّ معظم اللسانيين الذين تناولوا هذا الموضوع اعتبروا البنية الأصلية للجملة العربية هي: فعل - فاعل - مفعول، ومن هؤلاء عبد القادر الفاسي الفهري وميشال زكريا، وخليل عمairyة. إلا أنَّ باحثين آخرين، ومنهم داود عبده يميلون إلى اعتبار الترتيب الأصلي هو: فاعل - فعل - مفعول، وهذا ما سعى عبده إلى البرهنة عليه. حيث اهتمَّ بمراجعة الحجج التي يقدمها المدافعون عن تصور البنية الداخلية للجملة العربية: فعل - فاعل - مفعول. وانتهى إلى أنَّ القواعد التحويلية، التي تحتاج إليها إذا اعتبرنا تلك البنية انتسبع أكثر تعقيداً من جهة وتشمل قاعدة إزامية (وهي صفة غير مستحبة في القواعد التحويلية) من جهة أخرى<sup>(10)</sup>. ويستدلُّ لرأيه بمجموعة من الحجج منها:

### 1 - أن الفعل والمفعول مكون جملي واحد

فإنَّ اعتبار البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية: فعل - فاعل - مفعول يعني أنَّ الفعل والمفعول به ليسا مكوناً جملياً واحداً، فإذا تبين أنَّ هناك ما يدعو إلى اعتبارهما كذلك، فإنَّ افتراض أنَّ البنية الداخلية هي فعل - فاعل - مفعول ينهار من أساسه<sup>(11)</sup>.

### 2 - الأفعال التي تتعدى بحرف جر

لاحظ عبده وجود أفعال تتعدى بحرف جر، كما هو معروف، مثل أجباب عن السؤال، اعترف بذنبه، رغب عن الجائزة، وافق على القرار، إلخ. وحرف الجر في الأمثلة السابقة يشَّكل مع الفعل مكوناً جملياً واحداً، وهو يختلف اختلافاً جذرياً عن حرف الجر في مثل: جلس على الكرسي، أو بقي في البيت (لاحظ أنك تستطيع أن تقول: قعد على الكرسي، وقف على الكرسي، نام على الكرسي، إلخ. كما تستطيع أن تقول: جلس فوق الكرسي، جلس تحت الكرسي، إلخ. ولكنك لا تستطيع أن تقول: قبل على القرار، رفض على القرار، ولا وافق فوق القرار. فعلى مرتبطة «بـ(وافق)»، ولكنها ليست مرتبطة بـ«جلس» أو قعد أو نام أو وقف).

إذا اعتبرنا البنية الداخلية للجملة الفعلية: فعل - فاعل - مفعول فإنَّ أصل

(10) المرجع السابق، ص 50.

(11) المرجع السابق، ص 50.

الجملة مثل: وافق الرجل على القرار يصبح: وافق على الرجل القرار، ويعني هذا أننا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول:  
وافق على الرجل القرار ← وافق الرجل على القرار.

وهذه القاعدة تتصرف بصفتين غير مرغوب فيها: الأولى أنها إلزامية، والثانية أنها لا يحتاج إليها في غير هذا الموضوع<sup>(12)</sup>.

### 3 – الأفعال المساعدة

يُمثل الباحث للأفعال المساعدة بـ: أخذ وراح (أخذ يقرأ، راح يقرأ) وكان وأخواتها، وهي أفعال تُشكّل مع الفعل الذي يليها مُكوناً جملياً واحداً. ومن هذا المنطلق إذا تصورنا البنية الداخلية للجملة الفعلية هي فعل – فاعل – مفعول فهذا يعني أنّ أصل الجملة من قبيل:

6) أخذ الرجل يقرأ الصحفة

7) وكان الرجل يقرأ الصحفة

هو:

8) أخذ يقرأ الرجل الصحفة

9) وكان يقرأ الرجل الصحفة

أي أننا بحاجة إلى قاعدة إلزامية تنقل الفعل إلى يسار الفاعل (أو الفاعل إلى يمين الفعل) وهي قاعدة لا حاجة إليها. وعلى عكس ذلك إذا كانت البنية الداخلية هي فاعل – فعل – مفعول فإن كل ما نحتاج إليه هو قاعدة اختيارية تنقل الفعل إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد):

10) الرجل أخذ يقرأ الصحفة ← 11) أخذ الرجل يقرأ الصحفة.

12) الرجل كان يقرأ الصحفة ← 13) كان الرجل يقرأ الصحفة.

وبعد، في نظر عبده، أن المكوّن القاعدي والقاعدة التي تنقل الفعل دون حرف جر (أو الفاعل إلى يسار الفعل قبل حرف جر، قاعدتان لا يحتاج إليهما إلا

(12) المرجع السابق، ص 50.

في هذين الموقفين. ولكنهما في الحقيقة ليستا قاعدتين منفصلتين عن القاعدة العامة التي تنقل الفعل اختيارياً إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل). فالقاعدة العامة يمكن صياغتها بطريقة تطبق على الحالات الثلاث. فسواء أكان الفعل مؤلفاً من جزأين (فعل + حرف جر أو فعل مساعد + فعل) أم من جزء واحد (الفعل + لا شيء) فإن القاعدة تنص على أن ما يُنقل اختيارياً إلى يمين الفاعل هو الجزء الأول فقط، أي أول فعل (أو فعل مساعد) يقع إلى يسار الفاعل (أو أن الفاعل يُنقل على يسار الجزء الأول):

- (14) الرجل وافق + على القرار → (15) وافق الرجل على القرار
- (16) الرجل أخذ + يقرأ الصحفة → (17) أخذ الرجل يقرأ الصحفة.
- (18) الرجل يقرأ + (لا شيء) الصحفة → (19) يقرأ الرجل الصحفة<sup>(13)</sup>.

#### 4 – المساواة بين الجملة الاسمية والفعلية

يشير داود عبده إلى الإجماع الحاصل في كتب النحو على أنّ موقع المبتدأ يسبق الخبر، فيما أنّ الأمر كذلك فلماذا يختلف الأمر في جملة مثل:

- (20) وصل زيد أو (21) أقرأ زيد الصحفة؟

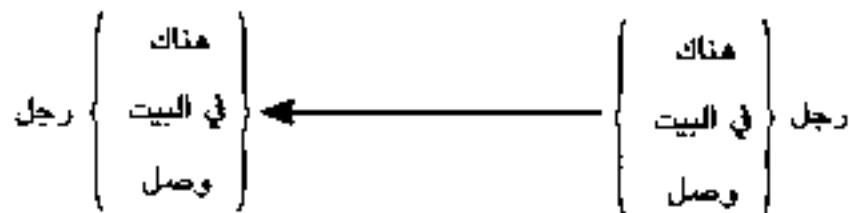
ويتساءل: «ليس الأصل في الجملتين السابقتين أن تخبر بالأول عن زيد بأنه وصل وبالتالي عن أنه قرأ الصحفة، تماماً كما أن أصل هناك رجل، مثلاً هو رجل هناك، وأصل في البيت رجل هو رجل في البيت؟ وكما أن هناك قاعدة نحوية تنقل المبتدأ إلى نهاية الجملة (لأنه نكرة) وكذلك في الجملة ‘الفعلية’ قواعد تنقل عناصرها من موقع إلى آخر لأسباب مختلفة»<sup>(14)</sup>.

إن اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل (بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجمل العربية نوعاً واحداً يتألف من مبتدأ وخبر، بدل نوعين: اسمية وفعلية. كما أنه يُؤخذ بين بعض الظواهر المتشابهة. فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل وصل رجل أو في البيت رجل، لا يختلف عن وجوب وقوع

(13) المرجع السابق، ص.52.

(14) المرجع السابق، ص.53.

الفاعل بعد الفعل في مثل وصل رجل فالسبب في الحالتين أنَّ الاسم تكررَ:



وينتهي داود عبده من خلال ما سبق إلى أنَّ الرأي الشائع حول البنية الداخلية للجملة التي تحتوي على فعل في العربية، وهي فعل-فاعل-مفعول، يقوم على أسس غير ثابتة، وأنَّ ثمة أدلة تكفي لترجيع الرأي الآخر القائل بأنَّ البنية الداخلية هي فاعل - فعل - مفعول<sup>(15)</sup>.

ويُظهر تحليل داود عبده، وتوظيفه لبعض المفاهيم مثل: البنية الخارجية، البنية الداخلية، قواعد تحويلية، قواعد اختيارية، قواعد إلزامية...، مدى تمثيله للنظرية التوليدية ولمفاهيمها الموظفة بشكل خاص في النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع.

#### 2.1.1.7. ميشال زكرييا

تتميز كتابات ميشال زكرييا<sup>(16)</sup> بعرضه المفصل للقواعد التوليدية والتحويلية والتمثيل لها من معطيات اللغة العربية، ومن أبرز تحليلاته ما تعلق بدراسة الجملة. فقد أشار إلى الأهمية البالغة التي تتحذّلها إعادة كتابتها (الجملة) بالقواعد التوليدية والتحويلية من حيث إنَّ للجملة بنية عميقة تشتعل عليها قواعد توليدية وتحويلية لاستفادة بيتها السطحية. فالجملة من هذه الزاوية، هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد<sup>(17)</sup>. كما أنَّ زكرييا أشار إلى مفهوم الجملة عند اللغويين العرب، وقد لخص نظرتهم إليها في التعريف الآتي: «الجملة هي اللفظ العقيد فائدة يحسن السكوت عليها». وقد تبئِّ في دراسته هذا التعريف الذي تبئِّ له ابن هشام

(15) المرجع السابق، ص.53.

(16) من أهم تلك المؤلفات:

- الألسنة (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها.

- الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (1. النظرية الألسنية).

- الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: (الجملة البسيطة)

(17) ميشال زكرييا، الجملة البسيطة، ص.23.

الأنصاري (707-761هـ/1308-1360م) في أوضح المسالك، ووُجد صورة مشابهة له عند اللسانيين المعاصرين، من أمثال هاريس<sup>(18)</sup> (Zellig S. Harris). وبعد أن عَرَضَ ميشال زكريا للعلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، انتهى إلى أنهما تشكلان، في الواقع، قسماً واحداً وهو الجملة الفعلية<sup>(19)</sup>.

من المسائل التي عالجها الباحث قضية الرتبة بعنوان كبير: «ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقه». وقد خلص إلى أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيباً حرراً بل ترتيباً محدوداً بصورة أساسية، ويستدل على صحة هذا النمط بمجموعة من الحجج<sup>(20)</sup>.

ونقوم مؤلفات الجملة عند زكريا على ركنتين: ركن الإسناد، وركن التكميلة. أما ركن الإسناد فتبيّنه القاعدة التالية:

ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي.

فعل + فاعل + مفعول + جار و مجرور

ويستدل في اعتماد قاعدة ركن الإسناد السابقة على القضايا التالية:

1) ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقه؛

2) العلاقات القائمة بين الفعل وفاعله؛

3) التقليد اللغوي العربي؛

4) الركن الحرفي المرتبط بصورة وثيقة بالفعل.

أما ركن التكميلة فيتكون من عناصر لا ترتبط مباشرة بالفعل، ولكنها تعود إلى الجملة كلها. وأما الاسم المجرور في ركن التكميلة فلا يمكن نقله إلى موقع الابتداء تاركاً وراءه ضميراً. كما يصف ميشال زكريا البنية العميقه للجملة العربية باستخدام سمات الركن الفعلي بين: زمنه، وتعديته، ولزومه، وما يتبع عنه...<sup>(21)</sup>.

(18) المرجع السابق، ص24. وينظر: أيضاً هامش 3 من الصفحة نفسها.

(19) المرجع السابق، ص25.

(20) إن إدراج حجج الباحث الذي استدل بها على الترتيب المذكور يحتاج إلى حيز كبير، لذلك نكتفي بالإشارة إليها في مصدرها المذكور أعلاه. (نفسه، ص23-44).

(21) المرجع السابق، ص65-77.

ويستخدم سمات أخرى للمركن الاسمي تبين: تعريفه وتنكيره، وإفراده وتشتيته وجمعه، وتنذيره وتأنيثه...<sup>(22)</sup>.

وقد تحدث زكرياء أيضاً عن سمات أخرى للحرف العربي، لا تبعد كثيراً عن معانٍ حروف الجر في النحو العربي<sup>(23)</sup>.

وفي ختام حديثه عن الجملة تناول موضوع «النعت»، ورأى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة<sup>(24)</sup>، ومثل لذلك بالجمل الآتية:

- 5) الرجل كريم.
- 6) الرجل جالس.
- 7) الرجل مضروب
- 8) الرجل قتال<sup>(25)</sup>.

توضح هذه الأمثلة، أن المورفيمات «كريم» «مضروب» «جالس» «قتال» يشبه عملها عمل الفعل، ودليله على ذلك أنه يُظهر التوزيع نفسه الذي يُظهره الفعل؛ إذ في الإمكان، في كل جملة من الجمل السابقة، استبدال النعت بفعل والحصول على جملة أصلية، كما نُظِّهر هذه الجمل:

- 9) الرجل كرم
- 10) الرجل جلس
- 11) الرجل ضرب
- 12) الرجل قتل

يُستفاد من تحليل ميشال زكرياء لمعطيات اللغة العربية مدى استفادته من معطيات النظرية التوليدية، وخصوصاً ما سطره تشومسكي في نماذجه الأولى، ويزخر ذلك بشكل جلي في تركيزه على عناصر التحويل، ودراسة البنية المكونية،

(22) المرجع السابق، ص 79-88.

(23) المرجع السابق، ص 165-174.

(24) المرجع السابق، ص 97.

(25) المرجع السابق، ص 97.

ومعالجة القواعد الأمساس بما فيها قواعد إعادة الكتابة لتنظيم المعطيات التركيبية... وعلى الرغم من التمثيل الدقيق لهذه العناصر، فإنّ ميشال زكريا أهمل عناصر أخرى، مما يسمح به عنصر التحويل مثلًا<sup>(26)</sup>.

### 2.1.1.7 نحو الأحوال: محمد علي الخولي

تبين لمحمد علي الخولي أنّ الفرضية التي أنشأها اللسانى الأميركي تشارلز فيلمور (C. Fillmore) لشرح العلاقات بين تركيب اللغة الإنكليزية، توافق فيها مزايا البساطة والعلمية، ولذا فإنه اعتبر هذه الفرضية أكثر الفرضيات ملاءمة للغة العربية، إن لم تكن أكثرها فعلاً<sup>(27)</sup>. وتتألف فرضية فيلمور كما عرضها الخولي من خمس قواعد:

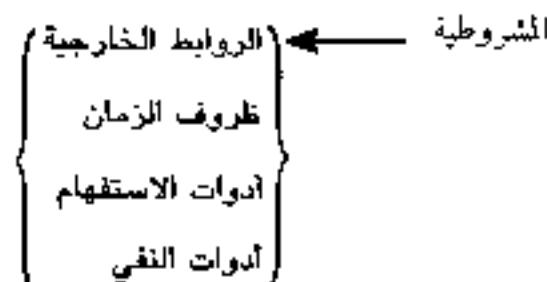
$$1) \text{ الجملة} \leftarrow (\text{مشروعية}) + \text{مساعد} + \text{جوهر}^{(28)}$$

(26) يلاحظ أنّ التمايز بين البني عند زكريا سطحي يستعمل فيه قواعد الاستبدال السياقية، كما تمثلها هاريس، ولا يستفيد من منجزات النحو التوليدى التي تبحث في آشكال التمايز بين البني في مستويات أعمق.

(27) محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص.62.

(28) في هذا القانون لا بد من الإشارة إلى ما يلى:

■ السهم يعني أنّ الجملة تساوى أو تعوض بما ينبع على الجانب الأيسر من السهم؛



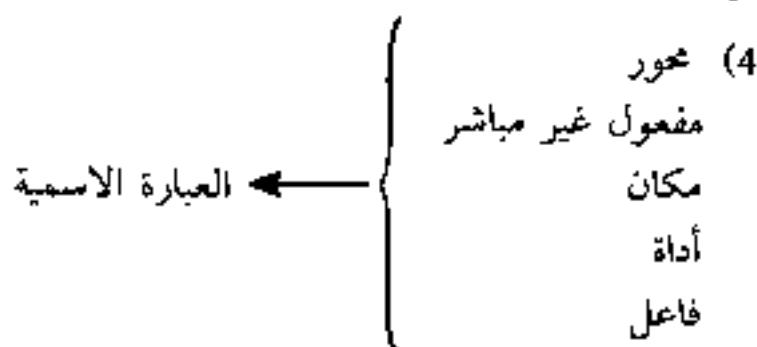
■ القوسان الهلاليان حول المشروعية يشيران إلى أنّ قسم المشروعية إلى الجملة أمر اختياري.  
 ■ مساعد: هذا الاصطلاح ليس موجوداً في القواعد العربية التقليدية، لكنه موجود في قواعد اللغة الإنكليزية ويشار إليها بـ (*auxiliary*).

■ جوهر: هذا الاصطلاح سوف يستعمل هنا للدلالة على صلب الجملة، أي على الجملة بدون المشروعية، وبدون أفعال مساعدة. وبعبارة أخرى، فإنّ جوهر الجملة هو ذلك الجزء الأساسي منها الذي يحمل معناها الرئيسي. (نفسه، ص.62-63).

وتجدر بالإشارة هنا إلى أنّ أ. المؤسسين الحاضرين {} يدلّون على إمكانية اختيار واحد =

2) المُشروعية ← روابط خارجية، ويقصد بها الكلمات التي تربط بين هذه الجملة وسابقتها، مثال ذلك قولنا: ولهذا، بناء على ذلك... وتشمل أيضاً ظروف الزمان وأدوات الاستفهام وأدوات النفي؛

3) الجوهر ← فعل + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل)؛



5) العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + اسم + جملة<sup>(29)</sup>.

بالنظر إلى هذه القواعد، نجد أنَّ أهمَّ ما يميِّز محاولة الخولي هو التعديل الذي أدخله على فرضية فيلمور، وعلى وجه التحديد على القانون الخامس الذي يقضي بتغيير موقع (جملة) ليصبح بعد (اسم)، ليصيِّر متوفقاً مع معطيات اللغة العربية.

فاعتماداً على فرضية فيلمور، والتعديل المقترن، قام الخولي بدراسة عينة من الجمل العربية حصرها في اثنين وخمسين جملة، ونورد في ما يلي تحليله للجملة التالية: ما أجمل البيت.

فقد وصف الخولي هذه الجملة على النحو الآتي:

ما + أجمل + البيت.

= أو أكثر من العناصر المذكورة داخل القوسين. بـ. الروابط الخارجية يقصد بها تلك الكلمات أو التعبيرات التي تأتي في أو الجملة عادةً لترتبط بين الجملتين. مثال ذلك قولنا في بداية الجملة «ولهذا»، و«بناء على ذلك»، و«على كل حال»، وبالرغم من ذلك»، واعتلاوة على هذا». (نفسه، ص 63).

(29) المرجع السابق، ص 62-65.

فاعل + مساعد، فعلية + محور.

ثم حدد للمفردات، اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفاً أو أداة، سمات معينة<sup>(30)</sup> فصاغ ستة وثلاثين قانوناً تحويلياً<sup>(31)</sup> منها:

القانون التحويلي الخامس: (إيجاري)، تقديم الفاعل أو المحور.

الوصف التركيبي ← : مساعد + فعلية + فاعل أو محور.

التغيير التركيبي ← : مساعد + فاعل + أو محور + فعلية.

مثلاً يكون + ضحوك + الولد.

يكون + الولد + ضحوك.

ثم تعقب ذلك تحويلات يُؤُولُ بواسطتها التركيب إلى: الولد ضحوك. ومن تلك التحويلات، حذف (يكون) وإدخال الحركات.

لقد استطاع الخولي من خلال تحليلاته أن يكشف الكثير من قواعد نظرية فيلمور مع معطيات اللغة العربية، ومع ذلك فإن ما قدّمه يبقى من الصعب تعميمه على كل معطيات لغة الضاد.

### 3.1.1.7. نظرية الدلالة التصنيفية: مازن الورعر

اعتمد مازن الورعر مبادئ النظرية الدلالية التطبيقية التي وضعها والتر كوك (W. Cook) سنة 1979م. تهدف هذه النظرية إلى تقديم جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمنون الدلالي للتراكيب. وهي عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنع من خلال اعتبار الفعل محوراً للعمليات الدلالية، وتمكن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصفات المميزة له.

في هذا الإطار يفرق مازن الورعر بين المُميّزات الدلالية المرتبطة بالفعل وبين الأدوار التي تحدث مع الاسم. والمميّزات الدلالية عمودية وأفقية؛ وتكون العمودية إما كونية وإما [جرائية وإما حرافية]. فالميّز [+كوني] يتطلب دوراً دلاليّاً يعبر عنه

(30) المرجع السابق، ص 83-110.

(31) المرجع السابق، ص 76-111.

بموضوع ثبوتي، أما الممizer الدلالي [+حركي] فيتطلب دورين دلاليين وظيفيين يعبر عنهما بالفاعل والموضوع. أما أفقيا فيتطلب الممizer الدلالي [+شعوري] دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالمحرك، بينما يتطلب الممizer الدلالي [+استفادة] دورا وظيفيا يعبر عنه بالمستفيد، ويتطلب الممizer الدلالي [+مكانى] دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالمكان<sup>(32)</sup>.

استناداً إلى التقسيم السابق تميّز النظرية الدلالية التصنيفية عمودياً بين ثلاثة أنواع من الأفعال: أفعال كونية، وأفعال إجرائية، وأفعال حركية، وأفقياً بين أربعة أنواع من الأفعال: أفعال أساسية، أفعال شعورية وأفعال استفادة وأفعال ظرفية (مكانية). أما الأدوار الدلالية الوظيفية المرتبطة بالاسم فهي نوعان: «الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة والبنية السطحية وجوباً، والأدوار الدلالية المستترة التي تحدث في البنية العميقة، ولكن يمكن أن تحدث في البنية السطحية ويمكنها أن لا تحدث»<sup>(33)</sup>.

ويقسم مازن الوعر التراكيب في العربية إلى قسمين هما: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وهو تميّز قائم على وجوه براغماتية - وظيفة دقيقة لتحديد المعنى<sup>(34)</sup>، وأن مفهوم المسند (م) والمسند إليه (م إ) والفضلة (ف) تمثل حجر الأساس في النظرة اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد (إس)<sup>(35)</sup>. إن انتظام هذه الأركان يُتّبع حاصلاً لغريباً هو الكلام (ك):

التركيب الفعلي (م... م إ... ف).

التركيب الاسمي (م إ... م... ف).

وئسند الحقيقة النظرية اللسانية العربية إلى مفهوم العامل والمعمول، فتحليل النحوة للتراكيب كان من «وجهة نظر علاقية وذلك لطبيعة العامل والمعمول»<sup>(36)</sup>.

(32) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 52-60.

(33) مصطفى غلقان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 220.

(34) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 32.

(35) المرجع السابق، ص 38-47.

(36) المرجع السابق، ص 43.

أما الوجوه الدلالية والوظيفية للتركيب فقد أغفلوها ولم ينافشوا «مناقشة مستفيضة»، وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشكل خاص بالتحليل البنوي الشكلي للغة العربية<sup>(37)</sup>، في حين تركوا أمر الدلالة والوظيفة للبلاغيين «الذين شرحوا بشكل مستفيض وموسع الوجه الدلالية والوظيفية للتركيب الأساسي في اللغة العربية»<sup>(38)</sup>.

وتبين إفادة مازن الوعر من نظريتي تشومسكي وكوك في عرضه لـ «الافتراضات التحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرة للتركيب العربي»<sup>(39)</sup>. وفي هذا الإطار يقدم رکنا آخر يمكن أن يحول التركيب الأساسي في العربية إلى تركيب مشتقة جديدة، ويُسمّى هذا الرکن الأداة (أد)، ويمكن أن يكون: أداة استفهام، أو أداة نفي، أو أداة شرط... أو نحو ذلك، ولذا تكون القاعدة التالية هي التي تولد التركيب الأساسي في اللغة العربية:

ك ← أد – إس

ويتمثل الإسناد (إس) في التركيبين: الفعلي والاسمي، ويضيف إلىهما ما يُسمّى التركيب الكوني، في نحو: زيد شاعر، زيد في المكتبة، زيد هنا. ويتالف هذا الصنف من التركيب:

[إس.....] م ..... م (X)

فالمقولة (X) قد تكون اسمًا أو صفة أو جاراً أو مجروراً أو ظرفًا، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (يكون) منه وجوهاً، إلا إذا كان في الزمن الماضي (كان) أو في الزمن المستقبل (سيكون)<sup>(40)</sup>، والتقدير في الأمثلة السابقة هو:

(37) المرجع السابق، ص43. يشير الوعر هنا إلى سرح الجرجاني لظاهرة التقديم والتأخير للأركان اللغوية سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم يساره. إن ظاهرة التقديم والتأخير سُتُّظر الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتركيب العربي، لقد اقترح الجرجاني نوعين اثنين لتقديم الأركان اللغوية في التركيب الأساسي، يدعى الأول تقديم على نية التأخير ويدعى النوع الثاني تقديم لا على نية التأخير. (مازن الوعر، نفسه، ص43-44).

(38) المرجع السابق، ص93.

(39) المرجع السابق، ص132-141.

- زيد يكون (هو) شاعر

- زيد يكون (هو) في المكتبة.

- زيد يكون (هو) هنا.

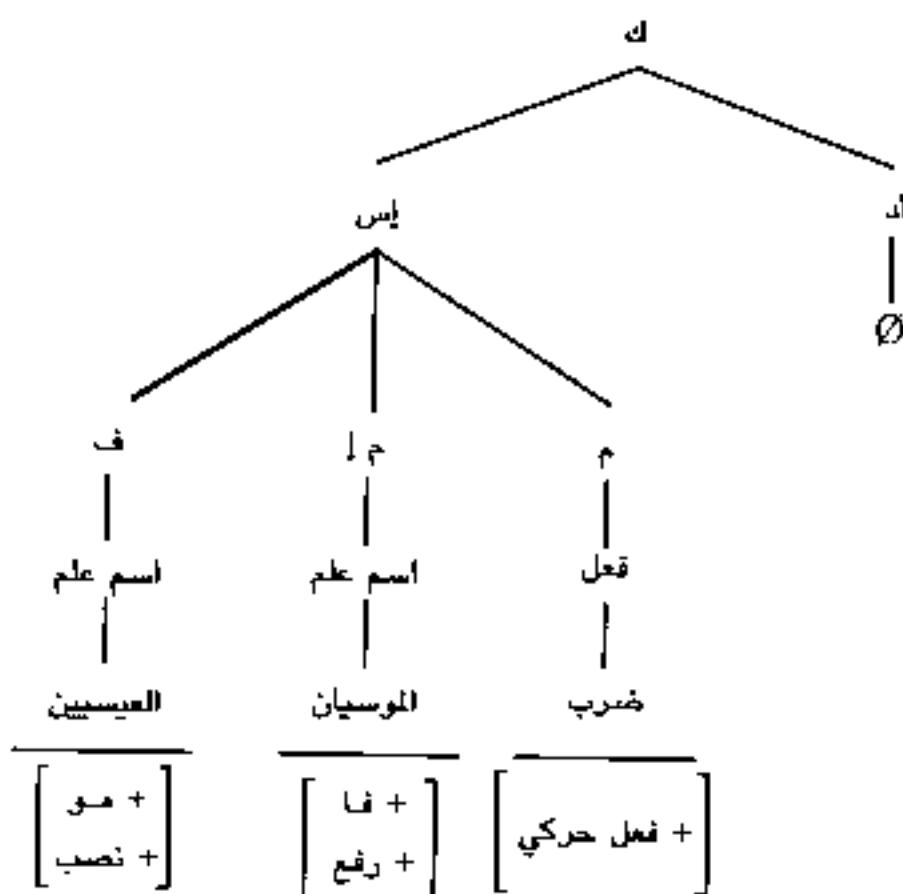
ويعلن الوعر أنه يصف البنية العميقة (**المُفْتَرِّة**) للتركيب العربي مستخدماً الأدوار الدلالية التي افترحها كوك في منهجه الدلالي التصنيفي، وهي: فاعل (فا)، مهرب (مج)، مستفيد (من)، مكان (مك)، موضوع (مو). بالإضافة إلى استخدامه للحركات الإعرابية: رفع، نصب، جر. في التطبيق المنهج المذكور على التركيبين:

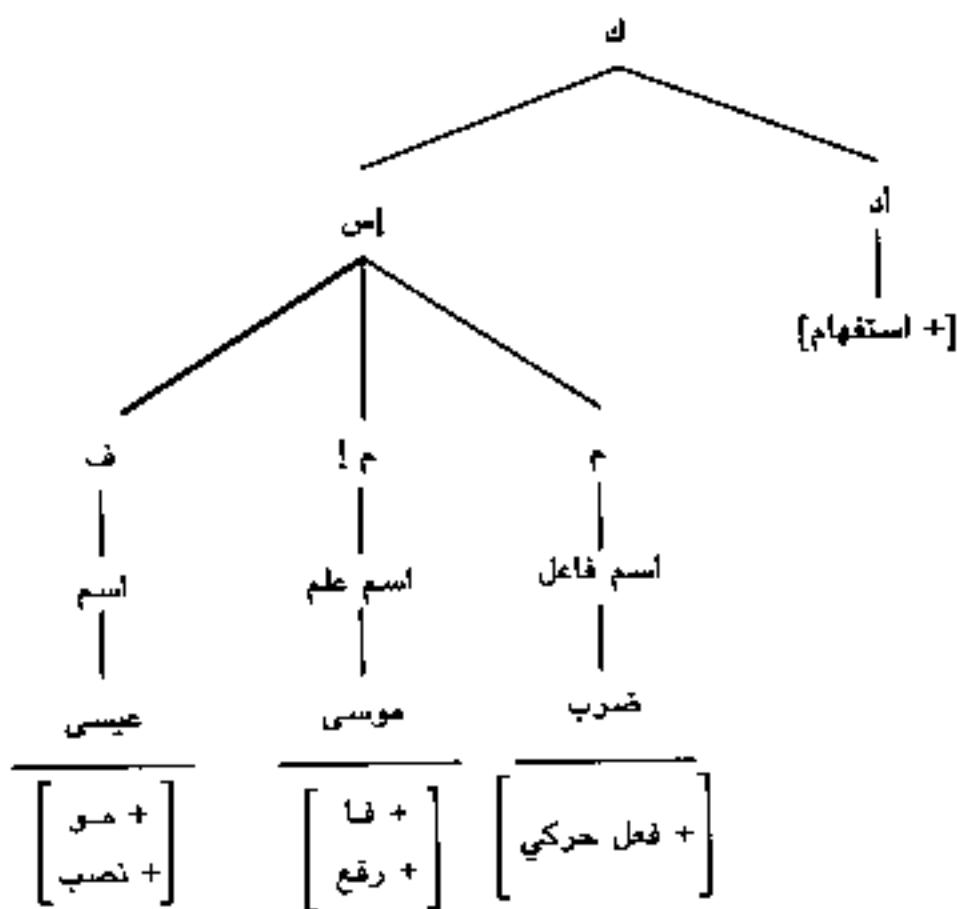
1) ضرب الموسى عيسى.

2) أصارب موسى عيسى؟

تكون البنية العميقة والسطحية لهذين التركيبين كما هي عليه في الشكلين

التاليين:





من القضايا التي عالجها الوعر في إطار هذا التصور أيضاً، قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية: الفعلية والاسمية والكونية.

يدل التركيب الفعلي على أن الحركة التحويلية للفعلة (ف) حركة مسروحة، إلى يمين الفعل أو إلى يساره، ضمن نطاق الإسناد (إس) مع الاحتفاظ بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرافية كما في الأمثلة التالية:

(3) ضرب زيد أخاه

(4) ضرب أخاه زيد

(5) أخاه ضرب زيد

تصبح هذه الحركة ممتنعة إذا تخلل التركيب لبساً دلائلاً، أو انتجت تركيباً غير نحوبي. أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها، لأن الفعل والفاعل يشكلان «وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها». وهذه الوحدة وكل من: الجر والمجرور، والنابع والمتبوع، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه، تُعدُّ مركبات متلازمة، تندرج تحت مبدأ عام يسميه «مبدأ المقولبة المتلازمة»، وينص

هذا المبدأ على وجوب نقل القاعدة التحويلية المتلازمة برمتها، أما الحركة التحويلية في هذه البنيات الجملية الاسمية ذات الخبر الفعلي (م إ - م - م إ - ف)، كما هو الحال في:

6) زيد ضرب عمراً.

و ذات الخبر الاسمي (م إ - م إ - م)؛ في نحو:

7) \* زيد أبوه شاعر.

فتكون ضمن تركيب الخبر، حيث يقال في الأول:

8) زيد عمراً ضرب.

وفي الثاني:

9) زيد شاعر أبوه.

فما يتعلّق بالتركيب، فإنَّ الذي يتحرك فيها هو الخبر أيضاً، كما يظهر من الجملة: شاعر زيد

والبنية العميقه للتركيب الكوني:

- شاعر زيد.

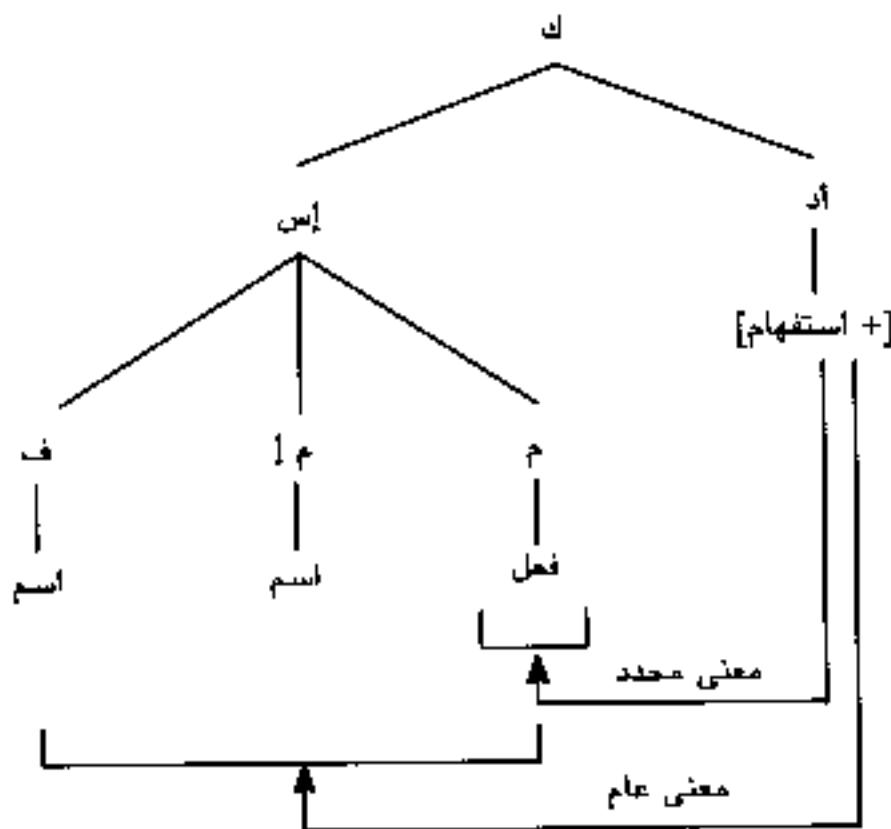
هي: (يكون) (هو) شاعر زيد.

إلى جانب هذه القضايا تطرق مازن الوعر إلى التركيب الاستههامية بقسمتها:

أ - التصديقي: الذي يحصل بواسطة (الهمزة) و(هل).

ب - والتصوري: الذي يكون بأدوات الاستفهام الأخرى.

فالدور الذي تقوم به أدوات الاستفهام يتمثل في تغيير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق، كما يُظهر الشكل التالي:



يوضح هذا الشكل، من خلال البنية العميقية، الدور الدلالي الذي تقوم به أدلة الاستفهام، حيث يظهر أن أدوات الاستفهام تؤدي دورين دلائليين:

- أ - تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.
- ب - تحديد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه، سواءً أكان فعلاً أم اسمًا. ومن كل ذلك يخلص الوعر إلى أن «أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل، ولها وظيفة دلالية بحثة»<sup>(40)</sup>.

يتحدث الباحث بعد ذلك عن الاستفهام التصدقي، فيذكر أن العربية تستعمل أدلة تحويليتين للتعبير عنه، هما: (الهمزة) و(هل)، ويدرك الصفات التحوية التي تشتراك فيها هاتان الأداتان والصفات التي تختلفان فيها. أما فيما يخص الاستفهام التصورى، الذي يحصل بأدوات أخرى، مثل: متى، أين، كيف، ماذا...، فيقترح لهما وضعين:

(40) المرجع السابق، ص 164.

1. وضع: م [مركب إمنادي)، ويتحقق في التركيب الاسمي، نحو: من جاء؟، والتركيب الكوني مثل: من في الدار؟. فالركن الاستهامي يقع تحت المستوى (م إ)، ولا تكون حاجة إلى حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستهامي.

2. وضع: ف، ويقع في مواضع مختلفة تحت المستوى (إس) ثم يتقلّل إلى المستوى [+استهام]، ومثاله: من ضرب زيد؟<sup>(41)</sup>

تلك مجمل اقتراحات مازن الوعر في إطار نموذج النظرية الدلالية التصنيفية كما هي قائمة في أعمال اللسانى والتر كوك.

إنّ تثبيت تحليلات مازن الوعر واقتراحاته، ثبّين أنه حاول أن يوائم بين الكثير من جوانب نظرية والتر كوك وبين معطيات اللغة العربية، ومع ذلك فإنّ بعض عناصر التحليل (الحذف، الزيادة...) التي تسمح بها نظرية الدلالة التصنيفية ظلت غائبة في تحليلاته.

إلى هنا تكون قد عرضنا للمحاولات الجزئية في الكتابة التوليدية العربية وقد وجدنا بعضها يفتقر إلى الشروط الإبستيمولوجية لصياغة القواعد كما هو معمول به في النظرية التوليدية. ونجمل أهم الإشكالات المطروحة في النقطة التالية:

- عدم تحليل معطيات اللغة العربية تحليلًا ضافيًّا؛
- التعامل مع المعطيات باتفاقية واضحة؛
- تمثيل الظواهر المدروسة بشكل سطحي؛
- إفراط بعض المصطلحات من حمولتها؛
- عدم تبني النموذج في كلّيته والاقتصار على مكون من مكوناته (المكون التحويلي أو البنية المكونية) . . .

(41) المرجع السابق، ص 181-184.

### 2.1.7 المحاولات التوليدية الشمولية: عبد القادر الفاسي الفهري

يعتبر الفاسي الفهري أهم من يمثل المحاولات الشمولية في الكتابة اللسانية التوليدية العربية، لاعتبارات يمكن أن تجملها فيما يلي:

أولاً: طرح قضائيا تحديداً الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، وذلك بالانحراف في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي، والتوليدي منه بشكل خاص.

ثانياً: الانطلاق من وعي إستيمولوجي يحرك البحث ويدفعه إلى تقديم الدرس اللساني، عربيه وغربية، ويتمثل في ضرورة الفصل بين صنفين من اللسانيات: لسانيات ظواهر؛ تفرز خصائص أنحاء اللغات الطبيعية، ولسانيات محاور تزخر لمنجزات الدرس النحوي القديم بتوظيف آليات نظرية وتحليلية فاضحة إستيمولوجي، حتى إذا طرحت قضائيا معيّنة لا تصاغ وفق مفاهيم واستدلالات القدماء وإنما تُطرح بجهاز استدلالي يستوفي شروط المعايير العلمية الكامنة في التنظير اللساني الحديث.

ثالثاً: وضعه لبرنامج عمل في الخطاب اللساني العربي يتجاوز الكلام الإيديولوجي المكرر للتدقيق في قضائيا تتوزع على قطاعات معرفية متداخلة (علم اللغة، علم الاجتماع اللغوي، اللسانيات التطبيقية، علم النفس اللغوي...)، وتكون الخطوط العريضة لهذا البرنامج فيما يلي:

- بناء نماذج آلية وحاسوبية لإدراك اللغة واستعمالها تسترشد بالنماذج النفسية في إطار إدراك آليات اكتساب اللغة وتعلمها؛

- التاريخ للنحو العربي القديم بتوظيف منهجية المعاور التي وظفها هولتون (*Holton, G*)؛

- استئمار نتائج اللسانيات النظرية في قضائيا تدريس اللغة العربية؛

وقد انخرط الباحث، عبر مشاريعه العلمية، في بناء أو صاف دقة لظواهر من اللغة العربية (صرفًا، وتركيباً، ومحاجماً، ودلالة). ولم يكتفي بالبحث في قضائيا اللغة العربية اللسانية، بل أثار قضائيا تهم التخطيط اللغوي، والتوظيف الحاسوبي للغة العربية.

إن متابعة دقيقة لما راكمته أبحاث الفاسي الفهري تُبيّن أنَّ معظم القضايا التي أثارها جاءت مواكبةً لتطورات الدرس التوليدي، وأيضاً للقضايا التركيبة والصرفية والمُعجمية التي شغلت الباحثين المنخرطين فيه، ومن ذلك:

أ - الاتساع بمسألة الرتبة من خلال النظرية الموسعة التي اقترحها تشومسكي في أواسط السبعينيات: الرتبة الأصلية: فاف مف، التقل، التبير، التفكك، بنية المركب الأسمي...؟

ب - قضايا الربط والضمائر التي شغلت برنامج الربط العاملِي الذي اقترحه تشومسكي سنة 1981م؛

ج - البحث عن اطرادات في المُعجم العربي وذلك بناء على مسلمات نظرية تهدف إلى الدفاع عن كون المُعجم ليس مجاله المخصص الفرادية غير المتنبأ بها، وإنما هو مجال لبناء تعميمات واكتشاف اطرادات تحتاج إلى نماذج نظرية واضحة، ومن ثم فإنَّ الاستغلال بتركيب وصرف الصيغ في اللغة العربية: البناء للمفعول، والمطاوعة والتعدِّي...، يُعدُّ مدخلاً لاستخلاص وفهم آليات اشتغال المُعجم؛

د - الدفاع، انطلاقاً من برنامج المبادئ والوسائل المقترحة في أواسط الثمانينيات من لدن تشومسكي، عن جعل اللسانيات ذات طبيعة مقارنة؛ ذلك أنَّ فهم خصائص لغة معينة لا يتم إلا بفهم خصائص لغات أخرى لاستخلاص ما تشتراك فيه اللغات، ومن ثم فإنَّ كتاب البناء الموازي يُعدُّ تعميقاً لقضايا أثيرت في الأبحاث السابقة كالرتبة والضمائر والبناء للمفعول...، من منطلق الوصول إلى عمق تفسيري لهذه الظواهر تسمح به نظرية الربط العاملِي؛

ه - يلاحظ المتبع لأبحاث الفاسي الفهري الصادرة في السنوات الأخيرة أنَّ القضايا ذات الطبيعة المُعجمية استأثرت باهتمام خاص، فالمعجم بالنسبة إليه لا يأخذ دلالة إلا داخل التركيب؛ لأنَّ مبادئ وقيود وتعليمات التركيب قادرة على تقييد المُعجم والكشف عن الجانب الاطرادي فيه، وهذا ما تبيّنه دراسات من قبل: تركيب الأحداث، التشجير والتعدِّي، المُعجم المولُد...

إن تأصيل دراسات من هذا القبيل يجعل الدرس اللساني ينزاح عن المقاربات القاموسية للمُعجم التي تكرس النظرة اللااطرادية له، بوصفه سجلاً للظواهر غير

القياسية، لتأصيل منظور جديد يجعل قضايا المُعجميات مدمجة في قضايا التركيب والصرف والدلالة. فالاهتمام ينبغي أن ينصب على المعجم الذهني؛ لأنَّ فهم آليات اشتغال المعرفة المُعجمية جزءٌ من فهم اشتغال المعرفة اللغوية في الذهن البشري.

ولا يخفي على المستمع لتطورات النظرية التوليدية أهمية النموذج الذي تشغله عليه حالياً وهو البرنامج الأدноي أو النظرية الأدnoية<sup>(\*)</sup>، وهو البرنامج الذي نجد له تطبيقات عملية على اللغة العربية عند المباحث.

هذه بعض الملاحظات حول المشروع اللساني للفاسي الفهري تكشف عن أهميته وجدوى البحث فيه. غير أنَّ المتابعة الدقيقة لكل جزئياته تتطلب بحثاً مستقلاً. لذلك سنتحصر على قضيتين أساسيتين يمكن أن تستشف من خلالهما خصوصيات التلقي في مشروعه اللساني، وتعني بذلك قضية الرتبة والبناء لغير الفاعل.

#### 1.2.1.7 الرتبة في اللغة العربية

يأتي اهتمام التوليديين بقضية الرتبة ضمن قضايا أخرى؛ ذلك أنَّ فهم هذه الظاهرة التركيبية يشكّل مفتاحاً ومدخلاً لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى. وتكمّن أهمية هذه الظاهرة، في إطار البرنامج التوليدي، في كونها المدخل لمعالجة مجموعة من القضايا، وأهمها:

- إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية؛
- إشكال الضمائر والمتصلات، بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعاً لترتيب المكونات داخل الجملة؛

(\*) والعناوين العالية هو عنوان كتاب شهير لشومسكي:

Chomsky, Noam (1995b), *The Minimalist Program*, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts.

وقد وسع شومسكي النظرية أكثر في كتاب:

Chomsky, Noam (2000), *Minimalist Inquiries: The Framework*, in Roger Martin, David Michaels & Juan Uriagereka (eds.), *Step by Step: Essays on Minimalist syntax in Honor of Howard Lasnik*. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts. 89-155.

- إشكال النقل؛ فالتركيز على الرتبة الأصلية وأدوات اشتقاقها يمكننا من فهم أدوات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انتظام القواعد؛

- يحرّكنا البحث عن الرتبة بين المكونات في الجملة، استناداً إلى مفهوم شجري معين يعتبر الفعل رأساً له مخصوص (الفاعل)، وفضلة اختيارية أو إجبارية (بحسب كون الفعل لازماً أو متعدياً)، إلى البحث عن إمكانات التوازي بين الرتبة التي تستند إلى مكونات الجملة، والرتبة داخل المركب الاسمي أو الحدي؛

لهذه الاعتبارات انشغل التوليديون ببحث قضية الرتبة، وفي هذا الإطار يأتى اهتمام تشومسكي بالبحث عن رتبة أصلية في اللغة الإنكليزية، وقد قادته تتابع البحث التي قام بها إلى اعتبار اللغة الإنكليزية من نمط : فاعل فعل مفعول

ويستدلّ تشومسكي على أصلية هذه الرتبة بقاعدة مقولية يراها صالحة لتأصيل الرتبة في جميع اللغات، يصوغها على هذا النحو:

جـ → مـ من صرفة      مـ فـ

يذهب تشومسكي، بموجب هذه القاعدة، إلى أنَّ كلّ اللغات من نمط فـ فـ مـفـ. بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين ينكر وجود لغات من نمط آخر، ومن ذلك رتبة فـ فـ مـفـ، كما هو الحال في اللغة العربية؛ إلا أنَّ تشومسكي لا يستدلّ على موقفه ذلك<sup>(42)</sup>.

ونقلاً لمذهب تشومسكي استدلّ الفاسي الفهري على أنَّ اللغة العربية من نمط فـ فـ مـفـ. غير أنَّ موقفه هذا عرف مراجعات متلاحقة جاءت نتيجة لتطور النماذج التوليدية وأدوات استدلالاتها، ويمكن أن تميّز في كتاباته بين ثلاثة مواقف أساسية، عبرت عنها كتبه: اللسانيات واللغة العربية، والبناء الموزاري، والمقارنة والتخطيط، على التوالي.

#### 1.1.2.1.7. رتبة فعل فاعل مفعول

عالج الفاسي الفهري ظاهرة الرتبة في اللغة العربية في كتابه اللسانيات واللغة

(42) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، جـ 1، ص 105.

العربية، وهي مقاربة مبنية على أساسيات البرنامج التوليدية، وبخاصة النحو المعجمي الوظيفي.

يرى الفاسي الفهري - خلافاً لما ذهب إليه تشومسكي - أن الرتبة في اللغة العربية من نمط: فـ فـ مـ فـ 2

وهي الرتبة التي تعبر عنها الجمل الآتية:

1) جاء الولد

2) أكل عمرو تفاحة

3) أعطى زيد عمراً هدية.

وللاستدلال على أصل هذه الرتبة يوظف الباحث تقنية الحجاج المستخدمة في اللسانيات التوليدية مع تبريرها، وهي حجاج من داخل اللغة، ومن ذلك<sup>(43)</sup>:

- أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلًا متعددياً، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول؛

- عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتواجد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز، مثل:

4) ضرب عيسى موسى

5) ضرب موسى عيسى.

فيعنى فاعل بالضرورة في الجملة (4)، وموسى فاعل بالضرورة في الجملة (5).

- بعض القيود على الإضمار، فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظاً كما في (6) أو رتبة كما في (7).

6) ابتلى إبراهيم ربه

7) دخل مكتبه زيد

(43) المرجع السابق، ص 106-107.

ولا يجوز أن يتأخر المفسر عن الضمير في الرتبة:

8) \*ابنلى رئي إبراهيم.

فإن صع قيد النهاة على الإضمار، وجب أن تكون الرتبة الأصلية كما ذكر.

- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يتطابق الفاعل جنساً وعدداً إذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يتطابقه في العدد:

9) جاء الأولاد

10) الأولاد جاؤوا

11) \*جاووا الأولاد.

وينتهي الفاسي الفهري من كُل ذلك إلى القول: «إن مثل هذه المعطيات يمكن أن تساهم في بناء الحججة على أن العربية من نمط ف ف مف»<sup>(44)</sup>.

أما فيما يخص الجمل الاسمية، التي لا يكون فيها المستند فعلاً، فيفترض فيها رابط مقدر هو (كان) مزود بسمة الجهة والزمن، والمركب الاسمي الذي يقع بعده فاعل، وليس مبتدأ كما نجد في تفسير بعض النهاة.

يهدف الفاسي الفهري من افتراضه أن يوحد بين الجمل الاسمية والفعلية ويردهما إلى بنية عميقة واحدة. وهذا ما يسميه «الافتراض الرباعي»، ويعني به «أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو جمل رابطية)، مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة»<sup>(45)</sup>، كما في الجمل التالية:

12) كان في الدار رجل.

13) كان الرجال مجتمعين.

14) كان حسين ملكاً.

15) كان زيد في الدار.

(44) المرجع السابق، ص 107.

(45) المرجع السابق، ص 134.

وفي إطار هذا التصور عرض لما يصطلح عليه التبئير (*Focalisation*) أو الموضعية (*Topicalisation*)، وهو عملية صورية يتم بمقتضها نقل مقوله كبرى كالمركيات الاسمية أو الحرفية، أو الوصفية... إلخ، من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)، أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة: ج ← (بـو) ج<sup>(46)</sup>.

ويتمثل لذلك بالأمثلة التالية:

16) إياك نعبد

17) الله أدعوه

18) في الدار وجدته

19) غدا سلتني

20) أمعنا كان؟

21) أما عن زيد فحدث ولا حرج

ومن خصوصيات التبئير أن العنصر المُبَأْر لا يترك أثراً خسيساً في موقعه السابق (داخل ج)، ويحتفظ باعتباره الذي كان قد أُسند إليه في ذلك الموقع.

إن عملية النقل تخضع لقيود استمد الباحث بعضها من تحليلات النحو، وببعضها الآخر على مبادئ افتراضها تشومسكي، من ذلك مبدأ «التابع السلكي» (*successive cyclicity*) الذي افترضه تشومسكي سنة 1973م. ويتم بموجبه النقل من المكان المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف، ومبدأ التحتبة (*subjacency*).

إذا أخذنا الجملة التالية:

22) من تريد أن أضرب؟

فإن التحويل الذي طرأ عليها يمكن رصده في السلسلة التالية:

(46) المرجع السابق، ص 114.

(23) ترید أن أضرب من

(24) ترید من أن أضرب

(25) من ترید أن أضرب

أما التغيير الذي يحدث محلّيًّا بعد الفعل مُعيّدًا ترتيب الفضلات فهو ما يسمّيه الزحلفة أو الخفق، كما يظهر من الجمل التالية:

(26) ضرب زيدَ الولدَ

(27) ضرب الولدَ زيدَ

(28) جاءَ البارحةَ كثِيرٌ من الرجالِ

(29) جاءَ كثِيرٌ من الرجالِ البارحةَ

(30)\* جاءَ كثِيرَ البارحةَ من الرجالِ

(31) كم تظنُّ أن زيدًا تزوجَ من النساء؟

(32)\*كم تظنُّ من النساء أن زيدًا تزوج؟

ويستهوي من تحليله إلى أن «الخفق» لا يؤثّر بشكل يُذكر في الصورة المنطقية للجمل، ولذلك يمكن اعتباره قاعدةً أسلوبيةً لا تحويلية.

كما يعالج أيضًا، ضمن قضية الرتبة، ظاهرة التفكيك (*Dislocation*)، وهو باعتبار الجهة نوعان:

- تفكيك إلى يمين الجملة

- تفكيك إلى يسارها.

كما يظهر في الجملتين على التوالي:

(33) زيد ضربته

(34) ضربته زيد.

إنّ البنى التفكيكية، شأنها شأن البنى التبشيرية، تولد في الأنساء التوليدية الأولى عن طريق تحويل نقل، بحيث ينقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي

إلى موقع خارجي، ويترك مكانه أثراً ضميرياً، ولاحظ روس (1967) أن التفكك، خلافاً للتبير، لا يخضع لقيود الجزيرة المبمية التي اقترحها؛ كما توضح الأمثلة:

(35) زيد لقيت الرجل الذي انتقد أبيه

(36) زيد هل تعرف من انتقد؟

(37) زيد رأيت عمراً والذي ضربه.

بناء على هذا اقترح روس (1967) أن تُصنف التحويلات إلى صفين: قواعد باترة، كالتبير، حيث لا نجد أثراً بارزاً، وقواعد ناسخة كالتفكك، حيث نجد نسخة أو أثراً ضميرياً للمقوله المتنقلة، والنوع الأول يخضع لقيود على التحويلات، والنوع الثاني لا يخضع لها<sup>(47)</sup>.

وقد بين الفاسي الفهري أن المقاربة التحويلية للتفكك غير لائقة لأسباب عديدة، ولذلك من الضروري وجود قواعد مقولية من قبيل: [ج ← (بـ) ج] لتوليد البنى السابقة بدءاً في البنية العميقه.

من القضايا الأساسية الأخرى التي تناولها الفاسي الفهري في إطار حديثه عن الرتبة، موضوع الاشتغال متسائلاً هل هو تفكك أم تبير؟

أول ملاحظة يسوقها في الموضوع أن الاشتغال لم يعد أسلوباً مستعملاً في العربية الحالية، وأن النحاة اعتبروا بين الابتداء والتقديم والاشتغال بين مختلفه اعتماداً على مقاييس عاملية محضه. ثم عرض لخصائص الاشتغال عند النحاة، فوجد أنه يماثل التبير من وجوهه، ويماثل التفكك من وجوه أخرى. كما حدد أهم خصائص الاشتغال كما وردت عند النحاة<sup>(48)</sup>.

واستناداً إلى هذه المعطيات يستدلُّ الفاسي الفهري على أن الرتبة الأصل في اللغة العربية هي ف فافتراض وجود رابطة في الجمل الاسمية، وافتراض

(47) المرجع السابق، ص 129.

(48) المرجع السابق، ص 143-142.

قواعد للتفسير والتبيير والزحلفة والخنق في بني أخرى، وهي افتراضات مؤسسة تركيبياً ودلالياً ولم تكن ذات قيمة تفسيرية فقط، بل ذات قيمة وصفية كذلك؛ لأنها تقدم وصفاً أمثل للغة العربية، وترتبطها بمثيلاتها من اللغات الطبيعية<sup>(49)</sup>.

وتجدر بالإشارة أن الفاسي الفهري استفاد الكثير من تحليلات القدماء في مواضع كثيرة، من ذلك مثلاً: فكرة التسوير، والمراقبة الوظيفية، وقيود التبيير، والبرهنة على صحة رتبة ف فـامـفـ. كما تشير إلى أنه أعاد النظر في الكثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكيفها مع مرونة النسق في العربية، كما راجع بعض الثوابت في التصوـيـعـيـ، كالتميـزـ بينـ الجـمـلـ الفـعـلـيـةـ والـجـمـلـ الـاسـمـيـةـ، ليثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية هي بنية الجملة الفعلية، وهي ذات نمط (ف فـامـفـ)، وهو التصور الذي حاول أن يبرهن عليه استناداً إلى مبادئ النظرية التوليدية، وبهدف التأكيد على أن اللغة العربية لغة طبيعية مثلها مثل اللغة الإنكليزية، وهذا ما سوف نناقشـهـ فيـ حـيـنهـ.

### **2.1.2.1.7 التوسيط وازدواجية الرتبة**

١٢ مقدّمات أساسية

يقوم كتاب الفاسي الفهرى البناء الموازى على مسلمة أساسية ضمنية هي مسلمة التوسيط الواحد، وهي فكرة مفادها أن اللغات تختلف بالنظر إلى إمكانية وجود تركيب معين أو غيابه تبعاً للقيمة التي يأخذها وسيط معين في اللغة، وهي قيمة إما موجبة وإما سالبة. ويمثل لذلك وسيط إسقاط خصم؛ فإذا أمكن أن نقول في اللغة العربية: أكلوا

*mangent* \*- فإنه من غير الممكن أن نقول:

في اللغة الفرنسية دون إظهار الفاعل؛ والسبب في ذلك أنّ العربية يمكن أن تستغني عن الفاعل الضميري أو غير الضميري؛ لأنّ صرفه الطابقية توسيع ظهور مقوله فارغة، وهي «ضم» تؤكّد مسأله الفاعل، وهذا ما لا يمكن للغة الفرنسية أو الإنكليزية أن تقوم به. المُسلمة الضمنية في هذا الاستدلال أنّ اللغة لا تمنع إلا

(49) المرجع السابق، ص 142-143.

قيمة واحدة لوسيط معين، فهو إما موجب وإما سالب.

باعتماد هذه المنطلقات الجديدة في التحليل حاول الفاسي الفهري مراجعة التصور الذي أثر عمله في اللسانيات واللغة العربية، الذي يستند إلى تصور وجود رتبة أصلية (ف فـ مف). في هذا الإطار لاحظ أن المركبات الضميرية – كما حددتها نظرية الربط العاملـي – تُركيـ ما ذهبـ إليهـ سابقـاً؛ إذ إن تأويل الضمائر يخضع لترتيب (فـ مفـ 1ـ مفـ 2) سواء أكانت الضمائر متصلة أم مزيجاً من المتصلات والمتصلات، كما يظهر في الجملتين (38) و(39) على التوالي:

(38) أعطيتني

(39) أعطتني إيه.

إن الضمائر المتصلة ضمائر يتم نقلها من موقعها الأصلي لتندمج في الفعل، وبذلك تقدم وقائع الاتصال الدليل على أصلية رتبة (فـ فـ مـ فـ)<sup>(50)</sup>. فـما الجديد الذي يقدمه في إطار «مبدأ التوسـيـط» إذن؟

خصص الفاسي الفهري الفصل الثالث من كتاب *البناء الموازي للحدث* عن: التطابق، والاتصال الضميري، والمبهمات؛ فلاحظ أن دراسة ظواهر التطابق والدور الذي تلعبه علاماته تظل فقيرة، وليسـ هناك نظرية شاملـة ومـقـنـعةـ للتطابقـ، وهوـ ماـ دفعـهـ إلىـ تقديمـ بعضـ العـناـصـرـ الأـسـاسـيـةـ فيـ سـبـيلـ بنـاءـ هـذـهـ النـظـرـيـةـ، وكـذـلـكـ إـلـىـ تـقـدـيمـ تـحـلـيلـ لـلـطـابـقـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ، معـ التـرـكـيزـ عـلـىـ التـطـابـقـ بـيـنـ الـمـرـكـبـ الـأـسـمـيـ وـالـحـمـلـ، عـلـمـاـ أـنـ نـسـقـ الـضـمـائـرـ يـتـفـاعـلـ مـعـ نـسـقـ التـطـابـقـ، وـلـاـ يـمـكـنـ درـاسـةـ وـاحـدـ مـنـهـماـ فـيـ مـعـزـلـ عـنـ الـآـخـرـ، بلـ إـنـ عـدـدـاـ مـنـ التـغـرـاتـ فـيـ النـسـقـيـنـ، وـعـدـدـاـ مـنـ الـأـسـنـلـةـ الـحـرـجـةـ، يـمـكـنـ الإـجـابـةـ عـنـهـاـ عـنـدـمـاـ يـدـرـسـ النـسـقـانـ درـاسـةـ مـواـزـيـةـ، وـهـذـاـ مـاـ يـمـكـنـ مـنـ الـوصـولـ إـلـىـ تمـثـيلـ أـمـثـلـ لـلـطـابـقـ<sup>(51)</sup>.

إن المقاربة التي يقترحها لـلـطـابـقـ مـتـعـدـدـ الـجـوـابـ، إـلـاـ أـنـاـ سـتـقـصـرـ اهـتـعـامـاـ عـلـىـ دـورـ صـرـفةـ التـطـابـقـ فـيـ تـحـدـيدـ رـتـبـةـ مـكـونـاتـ الـجـمـلـةـ.

(50) عبد القادر الفاسي الفهري، *البناء الموازي*، ص 56.

(51) المرجع السابق، ص 93.

يبني الفاسي الفهري تصوره على التمييز «بين نمطين شجريين أساسين من التطابق: التطابق بين الرأس والمخصوص (*Spec-head agreement*) والتطابق بين الرأس والفضلة (*Head-comp agreement*)، فهذا النمطان يظهران عادة في سياقات مختلفة، بحسب وجودهما في الجمل أو في المركبات، إلا أن هذين النمطين يظهران معاً في التراكيب المعجمة، ويكون رأس المركب محققاً للمشترك بين علامتهما»<sup>(52)</sup>.

لاشك في أنَّ هذا سيخلق مشاكل كثيرة تُحْسِم وضع افتراضات لتجاوزها، وهذا ما سعى إلى تحصيله. ومن الافتراضات التي يضعها:

- اختبار الضمائر المعنصلة أو المعرفطة، وعلامات التطابق متصلة إلى طبقة طبيعية واحدة هي طبقة العناصر الصرفية (أو الوظيفية) الاسمية، إلا أن هذه العناصر تختلف بالنظر إلى الإحالية. فإذا كان العنصر إحاليا فإنه يولد رأساً للمركب المحدى، وإذا كان غير إحاليا، فإنه يولد تحت عجرة صن (الصرف)، في المركب الصرفي (أو بصفة أكثر دقة تحت عجرة نطق (التطابق) في صن). وهكذا فإن إحالية الشكل أو عدمها تنتج عن افتراض التوليد تحت صرفة أو أخرى. وبهذا الافتراض، يمكن رصد الطبيعة المزدوجة (أو الاشتراك) للشكل الواحد<sup>(53)</sup>.

ويرى الفاسي الفهري أنَّ «الísticas وعلامات التطابق أشكال مربوطة صرفيًا، بمعنى أنها لا تستعمل بذاتها. وعلى هذا الأساس، فإن قيود السلامة الصرفية تضطرها إلى الاندماج أو الاتصال بعماد تلتصق به. وقد تشيع قاعدة انتقال رأس إلى رأس أن تتصل هذه اللواصق أو المربوطات بكلمة أخرى – ثم إن هذه الأشكال مكونة من سمات (الشخص، العدد، الجنس، إلخ). فبعض المجموعات من السمات تجتمع فيها جميع سمات الضمير (كالشخص والعدد). وبعض هذه الأشكال لا يجتمع فيها ذلك. وهناك مجموعة من السمات تجعل التطابق بمثابة اسم يتلقى إعراباً، ويُخضع للمعصفة الإعرابية، بينما هناك مجموعات من السمات لا تكتمل اسميتها، فلا تتلقى إعراباً. لئن هذا وسيط اسمية التطابق. وهذا الوسيط له انعكاس، ماشر على المترتبة، ويمكن اعتبار اسمية التطابق خاصية محددة للغات فا

(52) المجمع السادس، ص 94.

(53) المجمع السابق، ص 94-95

ف مف، بينما عدم اسميّة تط هي خاصيّة محددة للغات ف فا مف<sup>(54)</sup>. فكيف يوظف الافتراضات السابقة في تحليله للرتبة؟

### ب. وسيط الإحالية

لناخذ الجملتين التاليتين:

(40) جاءت

(41) جاءت البنات.

نلاحظ أن [ـت] في الجملة (40) هي ضمير متصل يحمل سمات الشخص والعدد والجنس، أما في الجملة (41) فإنها محدودة في سمة الجنس (مؤنث). من الأسئلة التي تطرح بناء على هذه الملاحظات:

- ما هي طبيعة الاشتراك، وكيف يمكن رصده؟

- هل الاشتراك محدود في الغائب(ة)؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يفترض الفاسي الفهري أن كل أشكال اللواصق يمكن أن تكون ملتبسة، ويرمز لكل منها بـ تط (التطابق).ويرى أن الالتباس في تط يمكن إرجاعه إلى كون الضمائر المربوطة وعلامات التطابق تتبع إلى الطبة النحوية الطبيعية نفسها، أي طبقة العناصر الاسمية في الصرفية التي دلل عليها بـ تط، وبذلك يجعل الاختيار الآتي مسؤولاً عن تحديد الاشتراك:

يمكون تط إحالياً أو غير إحالياً<sup>(55)</sup>.

ولتوضيح أكثر يفترض أن تط يولد في نوعين من المواقع:

أ - تحت إسقاط ص في الجملة (وتحديداً تحت عجرة تط في ص (الصرف)).

ب - تحت الإسقاط الصرفي في المركب الاسمي التقليدي، الذي أعاد تحليله كمركب حدي، والإسقاط الحدي هو حد (D)، كما هو عند أبني (Abney) (1987م)<sup>(56)</sup>.

(54) المرجع السابق، ص 94-95.

(55) المرجع السابق، ص 111.

(56) المرجع السابق، ص 111.

على هذا الأساس «إذا كانت تط مولدة تحت الحد، في المركب الحدي، فإن لها قدرة على ‘إشباع’ (*saturate*) الموقع الداخلي ‘المفتوح’ داخل المركب الحدي، عن طريق الربط، إذا ما اتبعنا نظرية هิกينبوثام (1985م) في *Higginbotham* في إشباع الأدوار الدلالية، أو ‘تحرييرها’ (*discharge*). فالمركب الحدي المشبع هو عبارة محلية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المركب الحدي الذي يحوي تط يسند إليه دور محوري، بمحض المقياس المحوري، ونتيجة لهذا، فإن تط في المركب الحدي (الذي يعتبر ضميراً مربوطة يمكن أن يشبع الموضع المحوري في الحمول، أما إذا ولد تط تحت الصرفة، فإنه لا يكون إحالياً. فإذا افترضنا أن الوسم الإعرابي لا يقع إلا في إسقاطات المقولات المعجمية، فإن كون تط يسند إليه دور محوري ينبع كذلك عن المقياس المحوري»<sup>(57)</sup>.

إن هذا التفريق السياقي الوظيفي للإحالية من شأنه أن يقدم رصداً للفرق بين تط في (40) و(41). ففي الجملة (40) تولد العجرة تط تحت المركب الحدي. أما في الجملة (41) فهي مولدة تحت صرفة الجملة (في تط رأس الجملة).

خلاصة التحليل السابق أن تط في العربية قد يكون إما [+ إحالياً] أو [-إحالياً]. وفي كلتا الحالتين فإن تط لاصقة مربوطة. ونتيجة لذلك، فإن شروط السلامة الصرفية تشرط اتصال تط بكلمة أخرى. «إذا كانت تط تحت حد، فإنه يتصل بالعامل فيه (ح، س، ف...) أما إذا كانت تحت ص، فإنه يتصل بالفعل الذي انتقل إلى ص (وكذلك بالزمن هناك). ويتم الاتصال بقاعدة ‘انقل رأس - إلى رأس’»<sup>(58)</sup>.

ويظهر الاختلاف بين اللغات بالنسبة إلى إحالية تط حيث لاحظ أن بعض اللغات ليس لها تط إحالياً كالإنكليزية مثلاً، بينما نجده في اللغة العربية. وبما أن الفرق بين اللغتين لا يمكن أن يعزى إلى مضمون المركب الأسماي (أو الحدي) في كل لغة، فإن الفاسي الفهرمي يقترح أن يكون وسيط الإحالية هو ما يجب أن يُسوّى بوجود أو عدم وجود قاعدة للاتصال. فإذا كانت العربية توفر على هذه القاعدة فإن الإنكليزية ليست كذلك. وتبعاً لوسيط الإحالية يقدم تصنيفًا للغات كما يلي:

(57) المرجع السابق، ص111.

(58) المرجع السابق، ص112.

- [-إحالى]: الإنكليزية، الفرنسية، الإيطالية، إلخ

- [+إحالى]: الإيرلنديّة، الويس، البربرية، إلخ

- [± إحالى]: العربية الفصيحة، إلخ.

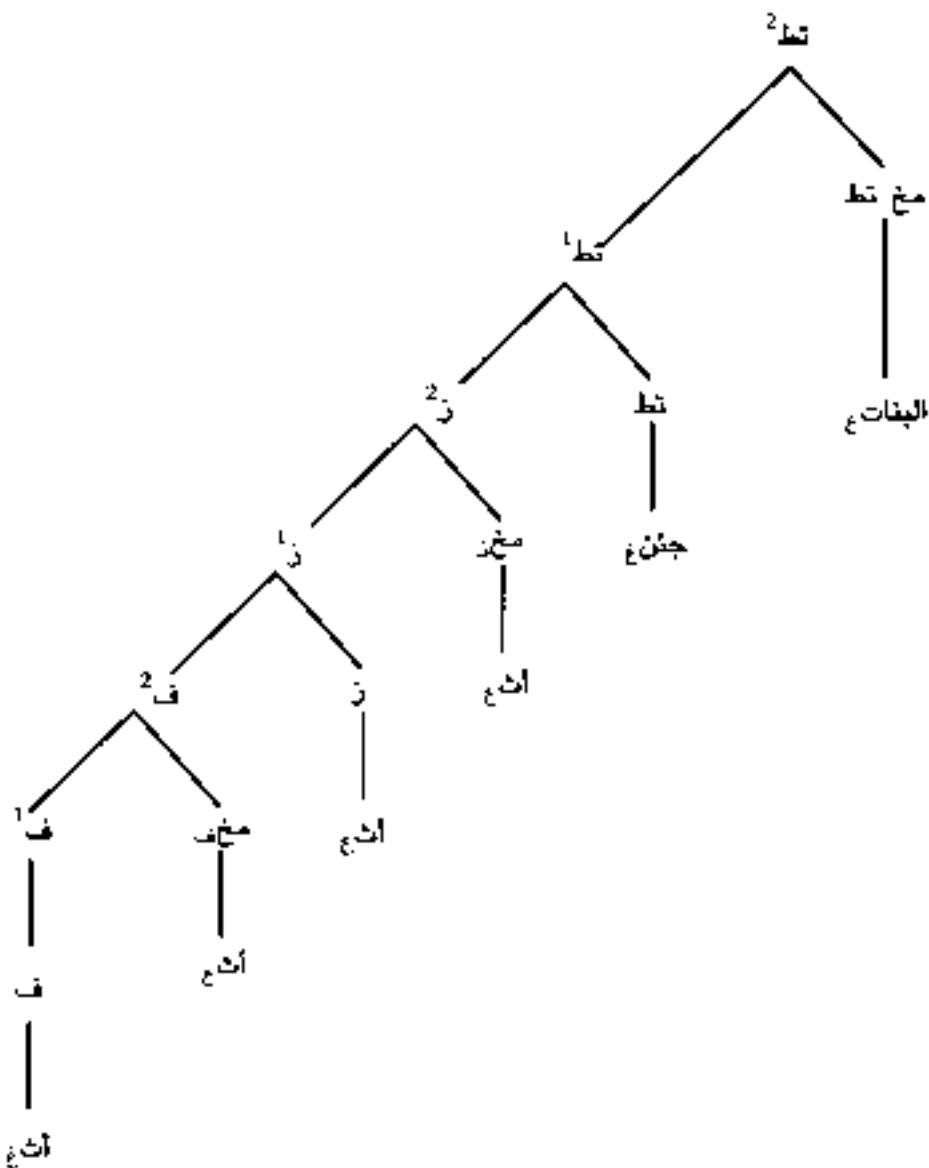
### ج. وسبيط الاسمية

إن التمييز بين اللغات اعتماداً على وسبيط الإحالية لا يمكن أن يحل كل الإشكالات المطروحة، ومن ذلك: لماذا ستحد الالتباس في الغائب(ة) المفرد(ة)? وعليه وجوب التمييز بين صفين من نطف غير الإحالى أو صفين من العلامات، كما لاحظنا بالنسبة إلى الجملتين السابقتين.

إن [-ت] في الجملة (40) لها كل السمات التي توجد في الضمائر، ولذلك من المعقول اعتبارها بمثابة «أسماء» (أو ضمائر)، في حين لا يمكن أن تكون العلامات الأخرى كذلك، لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين. وبناء على هاتين الملاحظتين يفترض الفاسي الفهري أن العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى (أو تطلب) إعراباً، بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقى إعراباً. وعلى هذا الأساس نلاحظ ارتباطاً بين اكتمال الاسمية في نطف وطلب الإعراب، وهو ما يمثله التضائف التالي: «إذا كان نطف اسمياً، فإن نطف يتلقى إعراباً وهذا التضائف (Correlation)، هو حالة خاصة، دون شك، للمصفاة الإعرابية التي تحتم أن يتلقى كل اسم إعراباً»<sup>(39)</sup>.

بعد هذه التوضيحات الضرورية يعود الفاسي الفهري إلى نوع التطابق بين المخصوص والرأس في الجمل الفعلية، فإذا كانت كل الأشكال مُلتبسة، كما يقترح، فإن ما يتبناه هو أن هذا التطابق ممكن في العربية، ولكن شريطة أن لا يمنعه مانع. إذا كان الأمر كذلك، فإن جملة من قبيل: البنات جهن، يمكن أن تؤخذ على أنها تمثل التطابق بين المخصوص والرأس:

(39) المرجع السابق، ص 113.



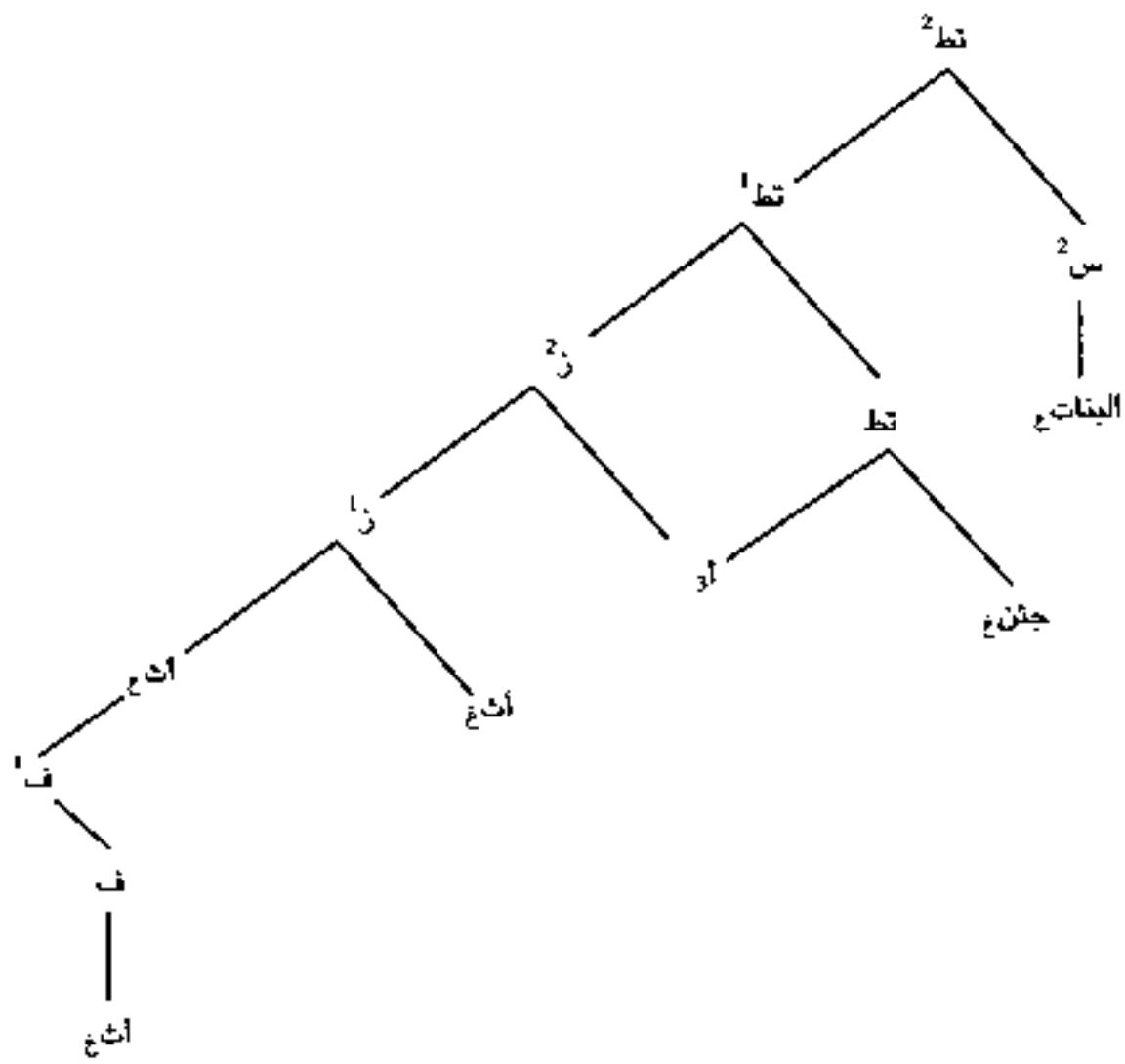
إن الأسئلة التي يمكن أن تُطرح بخصوص التحليل الذي يقدمه الفاسي الفهري تجد تفسيرها في وسيط الاسمية الذي يبيّن كيفية إسناد الرفع في بنى يتقدمها الفاعل (فـ - ف) في مقابل بني يتقدمها الفعل (فـ - فـ)، كما يبيّن هذا الوسيط مسوغات تنقل المركب الاسمي إلى مخصوص تط في البني فـ - ف، فإذا كان مـ.س الفاعل يستطيع تلقي الإعراب في بنية فـ - فـ، ثم يكشف عن الأسباب التي توجب اختلاف الإنكليزية عن العربية في هذا الصدد، ولماذا لا توجد في الإنكليزية رتبة فـ - فـ، إلى جانب رتبة فـ - فـ. وتتجدر الإشارة إلى أنه في المقاربة التي يقترحها الفاسي الفهري، ترتبط اسمية التطابق بإسناد الإعراب، وعن المتطلبات الإعرابية تتبع الرتبة<sup>(60)</sup>.

(60) المراجع السابق، ص 114.

اعتماداً على الملاحظات السابقة نسأله عن الكيفية التي علل بها الفاسي الفهري تمييزه بين بنية ف - فا وبنية فا - ف؟

أولاً - بنية ف - فا

لنلاحظ البنية الآتية:



في هذا التحليل ينتقل ف (الفعل) إلى ز (الزمان)، ثم إلى تط، ويقصد المركب الاسمي الفاعل من مخصوص ف إلى مخصوص ز، ويرسو هناك؛ أما عن الطريقة التي يتلقى بها المركب الاسمي الفاعل الرفع، فيفترض الفاسي الفهري أن يكون ز مستند للرفع إلى م.س (المركب الاسمي) الموجود في مخصوص ز، وإما أن يسند تط الإعراب إلى م.س هناك، مع تفضيل الحل الأول<sup>(61)</sup>.

(61) المرجع السابق، ص 114-115.

ويرجع أسباب هذا التفضيل إلى سببين اثنين:

- أ - التطابق ليس اسميا ولا يمكن أن «يتحمل» الإعراب ويستدئ بعد ذلك.
- ب - لو أُسند نط الإعراب هنا يكون مُسندًا له بصفة «استثنائية»، أي غير اعتيادية، لأن الإسناد الاعتيادي يكون بالعمل مباشرة في المركب الاسمي، كما يُعمل ز فيه، وإنما يُعمل عند تخطي حد الإسقاط الأقصى ز<sup>2</sup>، وهو ما يتعارف عليه بالوسم الإعرابي الاستثنائي (*Exceptional Case Marking*) الذي يبقى حلاً أقل طبيعية من الحل الذي لا يلتجأ إلى هذه الآلة الاستثنائية<sup>(62)</sup>.

### ثانياً - بنية فا ف مف

يُمثل الفاسي الفهرري لهذه الرتبة بالجملة التالية:

(43) البنات جن

ترتبط الرتبة في هذه البنية باسمية نط؛ حيث يلاحظ وجود ارتباط بين اكتمال الاسمية في نط وطلب الإعراب. وهو ما يُمثله التضایيف التالي:

إذا كان نط اسميا، فإن نط يتلقى إعرابا، وهذا التضایيف (*Correlation*) هو حالة خاصة، دون شك، للمصفاة الإعرابية التي تختبر أن يتلقى كل اسم إعرابا<sup>(63)</sup>.

إن صحة التضایيف السابق يعني أن الإعراب المُسند بواسطة ز (الزمان) يمتصه نط، وإنما الناتج تصفيه المصفاة الإعرابية. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن ز لن يُسند الإعراب ثانية إلى م.س (المركب الاسمي) في مخصوص ز، لأنه «أفرغ» إعرابه. وهذا يضطر م.س إلى الانتقال إلى موقع يتلقى فيه إعراباً. والموقع هو مخصوص نط، يتلقى فيه الإعراب من نط الذي عمل فيه بصفة اعتيادية. والملاحظ، بحسب الفاسي الفهرري، أن الترتيب ليس مهمًا في عملية إسناد الإعراب. لفترض أن ز أُسندت الإعراب، أولاً، إلى الفاعل م.س في مخصوص ز، فإن نط يُقطع بدون إعراب، لأنه ليس هناك مصدر آخر يمكن أن يتلقى منه الإعراب إذا أفرغت ز إعرابها في م.س، وعليه تكون البنية غير سليمة، فلا غرابة

(62) المرجع السابق، ص 115.

(63) المرجع السابق، ص 113.

أن لا يتوازد التطابق الاسمي والمُركب الاسمي الفاعل بعد الفعل، وأن يرودي تواردهما إلى تركيب موسوم باللحن كما في الجملة (44):

\*44) حثُّ البنات

ويرجع لحن هذا التركيب إلى فرضية سابقة يعتبر الفاسي الفهري بموجتها كل الأشكال المربوطة ملتبسة، وبذلك أصح في التركيب السابق تطابق اسمي. فإذا كان نطق إحالياً، فإن البنية تكون موسمة باللحن بموجب المقاييس المحوري، وإذا كان نطق غير إحالياً فإن البنية تكون لاحنة كذلك، إلا أن لحنها يعود إلى المصفاة الاعرابية.

ويمكن أن نلخص ما أنتهي إليه الفاسي الفهري من تحليله في نقطتين:

- أ- البن ف -** فا تظهر مع نظر غير الاسمي.  
**ب- البن ف -** ف تظهر مع نظر الاسمي.

وبناءً على ذلك، فإنّ نط يمتص الإعراب الذي يسنده ز في الرتبة فــفــ، مما يضطر المركب الاسعى الفاعل إلى الانتقال إلى مخصوص نط لتلقي الإعراب منه، لكن الأمر ليس كذلك في الرتبة فــفــ، التي لا يظهر فيها نط الاسمي. وبذلك فالمرتبتان معاً تتجانس بحسب نمط نط<sup>(64)</sup>.

إنَّ منطلق التحليل الذي يتبناه الفاسي الفهري، يدلُّ على أنَّ للعربية نطْ اسمِي ونطْ غير اسمِي، ومن غير الممحتمل أن يكون وسيط الاسمية مؤدياً إلى وجود قاعدة تركيبية أو عدم وجودها، ومن المعقول أن يربط هذا الأخير بالخصائص الداخلية لنظام العلامات؛ بمعنى أنَّ الوسيط مرتبط بما تتوافر عليه اللغة من علامات؛ فالإنكليزية اختارت العلامات الاسمية فقط؛ بينما العربية اختارت هما معاً، والإيرلندية اختارت العلامات غير الاسمية فقط<sup>(65)</sup>. فما هي، إذن، نتائج البحث المقدَّم أعلاه؟

يعتبر الفاسي الفهري تحليله السابق ذا نتيجة مباشرة بالنسبة إلى نظرية الرتبة،

(64) المجمع السابق، ص 116.

(65) المَرْجُمُ الْسَايِقُ، ص 116.

وما يتباين هو أن نمطية اللغات ستسغل وسيطر اسمية نطق محدداً أحياناً ثلاثة لغات.

أ - اللغات ذات الرتبة فـ-فـ فقط، مثل الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية، ولها نطق اسمي فقط؛

ب - اللغات المزدوجة الرتبة، ولها نطق اسمي ونطق غير اسمي، ومثالها العربية الفصيحة؛

ت - اللغات ذات الرتبة فـ-فـ فقط، وليس لها نطق اسمي، مثل الإيرلنديّة<sup>(66)</sup>.

ويتجه من تصوراته واقتراحاته السابقة إلى أن مقارنته لا تُسلم بوجود نمط واحد من اللغات فـ-فـ، كما أنها لا تُسلم بوجود نمط واحد من اللغات فـ-فـ. وبذلك فالرتبة في العربية يمكن أن تعتبر فـ-فـ، علاوة على رتبة فـ-فـ<sup>(67)</sup>.

### 3.1.2.1.7 التنميط المتعدد

شكلت مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم مرحلة أساسية في تدقير البحث في مكون الوسائط داخل البرنامج التوليدي، ولقد ساعده التغيرات الجديدة التي أدخلها تشومسكي على مكون (الوسائط) على ظهور مقاربات جديدة لكثير من القضايا. وفي هذا الإطار جاء كتاب الفاسي الفهري المعجمة والتوصيف ليقدم تصورات لم يكن في الإمكان رصدها من قبل. إن المقاربة المقترحة تسمح بإمكانية توسيط متعدد القيم، بمعنى أن الوسيط نفسه يمكن أن يأخذ قيمًا متعددة داخل اللغة وفي تراكيب متعددة.

على أساس هذا المعطى الجديد لم يعد التنميط في اللسانيات المعاصرة يبني على مقاربة فرادية بين اللغات الطبيعية، ولا على تصنيف اللغات إلى أسر

(66) المرجع السابق، ص117. للاطلاع على مزايا أخرى للمعلاقة بين التعليق والرتبة يُنظر: كتاب *البناء الموازي* (ص118) حيث عرض الفاسي الفهري لمزايا تصوره ونتائجها الهامة بالنسبة إلى نظرية سن؛ كما ينظر نقده لبعض الوسائط الأخرى المقترحة في الأدبيات التوليدية، ومن ذلك وسيط رتب الصرفات الذي يفضي إلى تنبؤات خاطئة بالنسبة إلى التعليق في اللغة العربية، إضافة إلى عدم كفايته نمطياً. (ص121).

(67) عبد القادر الفاسي الفهري، *البناء الموازي*، ص122.

وتطبيقات اعتماداً على أساس القرابة التاريخية، كما كان سائداً في اللسانيات المقارنة وخصوصاً بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، بل أصبح يرتكز على «التوسيط».

ترجع الأصول التاريخية «للتوسيط» بوصفه برنامجاً لسانياً إلى أعمال هنريولد (Humboldt) (1769-1859) ورومان جاكبسون، وهو برنامج يهدف إلى رصد الكلمات الجوهرية المميزة للغات الطبيعية. وقد طورت النظرية التوليدية هذا البرنامج بالبحث في مضمون الفرق بين الملكة اللغوية المحددة بيولوجياً، بصفتها ملكة خاصة بال النوع البشري، والملكة الخاصة بلغة بعينها، لهذا تقيم اللسانيات التوليدية تمييزاً بين النحو الكلي (*Universal Grammar*)، وهو مجموع المبادئ الكلية التي تحدد القدرة اللغوية، والنحو الخاص الذي يعتمد على ثبيت قيم الوسائل التي يتبعها النحو الكلي.

إن مناقشة الفاسي الفهري لمفهوم التوسيط يمكن رصدها من خلال التساؤلات التالية:

أ - هل هناك تلازُمٌ بين قيم الوسائل في كلِّ اللغات الطبيعية؟

ب - هل ينبغي أن يُحصر التوسيط في مكون معين من مكونات اللغة؟

ج - هل يمكن أن تكون قيم التوسيط متعددة في اللغة نفسها؟

بالنسبة إلى الإشكالية الأولى، أوضح ريديزي (Rizzi)، من خلال اشتغاله على الإيطالية، بأن هناك تلازماً بين إمكانية الاستغناء عن الفاعل وبين إمكانية قلب الفاعل بالنسبة إلى رتبة الفعل<sup>(68)</sup>.

أما بالنسبة إلى الإشكالية الثانية فمفadها أن التوسيط ينبغي أن يُحصر في المقولات الوظيفية الصرفية، أو ما يسمى كذلك بالمقولات التحوية؛ أي التطابق والزمن والجهة والبناء والحد، ولا يتعداها إلى المقولات المعجمية مثل الفعل والاسم والحرف وغيرها<sup>(69)</sup>.

(68) عبد القادر الفاسي الفهري، *المعجمة والتوسيط*، ص 34.

(69) المرجع السابق، ص 35.

لقد ركز الفاسي الفهري على الإشكالية الثالثة، على وجه التحديد، المتعلقة بوحدة قيم التوسيط أو تعددتها في اللغة الواحدة، واقتصر نصوصاً تجاهها يفترض أنّ اللغة الواحدة لا تختر بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة لنفس الوسيط، أو بمعنى آخر، أن كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات، بل أحياناً جميع اللغات<sup>(70)</sup>. وبيرر موقفه ذلك بعده الرتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول في اللغة العربية التي تتبع جميع الإمكانيات المنطقية التي يسمح بها التركيب الحسابي لهذه المكونات الثلاثة، كما يفهم من سلامة التراكيب التالية:

- (45) أكل زيد تفاحة
- (46) أكل تفاحة زيد
- (47) زيد أكل تفاحة
- (48) زيد تفاحة أكل
- (49) تفاحة زيد أكل
- (50) تفاحة أكل زيد

إن كون الجملة (45) هي الرتبة المحايدة أو غير المخصصة ذريعاً (Paragmatically unmarked)<sup>(71)</sup>، لا يمنع من اعتبار الرتب الأخرى ممكناً مبدئياً في اللغة العربية؛ وعليه فإن كل توسيط لرتبة مكونات الجمل في اللغات الطبيعية يعني أن يكون قادراً على رصد إمكانية تعدد هذه الرتب في اللغة الواحدة. ومن هذا المنطلق يشكك في العقارات النظرية التي قدمت في الأدبيات السانية المعاصرة، والتي تهدف إلى رصد رتبة الفعل بالنسبة إلى الفاعل، مثل مقترن ترافيس (Travis) (1984) الذي يقول بتوسيط هذه الرتبة بناءً على توسيط اتجاه إسناد الإعراب، ومقترن مكلوسكي (McCloskey) (1990) وروفر (Rouveret) (1990) القاضي بتوسيط هذه الرتبة على أساس توسيط وجود مخصص للفعل المتصرف ومقترن أوحلاً (Ouhalla) (1988) الذي يقول بتوسيط الاتقاء الصرفي<sup>(72)</sup>.

(70) المرجع السابق، ص.35.

(71) المرجع السابق، ص.37.

(72) يمكن الاطلاع على مواقف هؤلاء في كتاباتهم، كما يمكن الرجوع إلى كتاب =

حاصل ما ننتهي إليه أن الفاسي الفهري طور موقعه بخصوص الرتبة من القول برتبة أصلية في اللغة العربية إلى القول برتبة مزدوجة لينتهي إلى القول بالتنميط المتعدد، ويعتبر موقعه هذا نابعاً:

أولاً: من تتبعه الدقيق لمسار النموذج التوليدي؟

ثانياً: من إدراكه العميق للظروفات التوليدية المختلفة وتحليلها تحليلأً نقدياً يقوم على اختيار ما هو مناسب وإبعاد ما هو غير ممكן. وبذلك تتأتي الشمولية لبحوث الفاسي الفهري، والتي يفتقر إليها الكثير من البحوث التوليدية العربية كما سنتا سابقاً.

#### **2.2.1.7. النساء لغير الماء**

البناء لغير الفاعل (المبني للمجهول) من الظواهر الأكثر اطراداً في اللغات الطبيعية والأكثر اشتراكاً باهتمام اللغويين قديماً ومحديثين. لقد اهتم تشومسكي بالقوانين الضابطة له وطرق التحليل المتصلة به، وهذا حذوه مجموعة من المسانين التوليديين، حتى غداً تاريخ التركيب موسوماً في جوهره بالعلاقة بين البناء للفاعل والبناء لغير الفاعل<sup>(73)</sup>.

وقد قدم القامسي الفهري أهم معالجة للبناء لغير الفاعل في الثقافة العربية، وهي معالجة تستمد إطارها المرجعي من النظرية نفسها، وهذا ما سيمكننا من إقامة موازنة واردة بين بعض التحاليل التوليدية للبناء لغير الفاعل.

يمكن أن نميز في تحليل عبد القادر الفاسي الفهري للبناء لغير الفاعل، اعتماداً على نظرية الربط العاملني، بين مرحلتين أساستين:

**المرحلة الأولى:** تمثلت بعرض التصورات المنافسة ونقدتها.

**المرحلة الثانية:** حاول من خلالها بناء نظرية جديدة للبناء لغير الفاعل.

= المعجمة والتوصيف للوقوف على جوانب من تحليلهم كما وضّحها عبد القادر الفاسي النهري ، ص 33-34.

M. Galmiche: *Sémantique linguistique et logique*, un exemple: la théorie de R. (73)

وستهتمُ في التحليل بالمرحلة الأولى، لأننا نعتبرها كافيةً للكشف عن خصوصيات التحليلات التوليدية من جهة اتفاقها أو اختلافها، كما نهتمي من عرض انتقادات الفاسي الفهري لأراء النحاة إلى جوهر العلاقة بين تحليلات القدماء وتحليلات المحدثين (التوليديين) وجوانب التكامل أو القطعية بينهما.

#### 1.2.2.1.7 نقد تصورات النحاة

ارتبط نقد عبد القادر الفاسي الفهري لتصورات النحاة في البداية بحديثه عن نقص المعطيات، بل زيفها أحياناً، وقد عبر عن موقفه هذا في كتابه اللسانيات واللغة العربية؛ حيث أشار إلى بعض التراكيب التي اعتبرها، بعض النحاة، سليمة على الرغم من زيفها، ومثل لذلك بالترأكم التالي:

(1) كين قائم

(2) كين قيم

(3) اختيار الرجال زيداً

وقد علق عبد القادر الفاسي الفهري على هذه التراكيب بالقول: «إن غياب تأويلاً ممكناً لمثل هذه التراكيب ليدل بما يكفي على أنها مصطنعة. وإذا كانت هذه المعطيات وغيرها واضحة الزيف، فإن معطيات أخرى يتغير الفصل فيها بهذه السهولة، وفي غياب منهج نقدٍ دقيق، لاأمل في التوصل إلى تمييز المعطيات الفعلية عن المعطيات المكتوية»<sup>(74)</sup>.

لا يقف الفاسي الفهري عند حدود هذه الملاحظات الجزئية، بل سعى فيما يغدو إلى الاستعاضة عنها باقتراح تموضع بدليل، وهذا ما نقف عليه في كتابه البناء الموازي. فما هي أهم جوانب النقد التي رأها عبد القادر الفاسي الفهري في تحليلات النحاة؟

إن أول مراجعة نقدية نجدها عند الفاسي الفهري هي تلك المتعلقة بالتسمية. يقول: «إن التسمية غير موقعة، إذ المقصود بالمعجمون هنا الفاعل الأصلي للفعل،

(74) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 54.

وهو الذي يكون أو يصير مجهولاً في هذا البناء، وليس الفعل مبنياً لمجهول، وإنما هو مبني لمفعول معلوم<sup>(75)</sup>.

ويستعيض عن تسمية «المبني للمجهول» بعبارة فنية أخرى هي عبارة «البناء لغير الفاعل»، لاعتقاده أن ما يميز هذه التراكيب هو أن المحمول فيها سواء كان فعلًا أو اسم فاعل أو اسم مفعول (أو غير ذلك) يبنى على مكون غير المكون الذي يحتل دور الفاعل «المنطقي»، بل إن الفاعل الأصلي متزوع أو مزال<sup>(76)</sup>. كما قام الفاسي الفهري بمراجعة نقدية للخصائص الصرفية والخصائص التركيبية والدلالية للبناء لغير الفاعل:

#### أ. الخصائص الصرفية:

لاحظ الفاسي الفهري بخصوص الخصائص الصرفية أنه: «ليس للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل، فصيغة ' فعل' تستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، كالتراكيب المبنية للمتهم (impersonal) والتراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم (middles) وتراكيب أخرى تأتي منها ' فعل' دون أن تأتي ' فعل'»<sup>(77)</sup>. ويتجهي من تحليله إلى «أن صيغة ' فعل' ليست خاصة بالبناء لغير الفاعل، كما هو سائد عند أهل اللغة وال نحو، بل إنها تكون لمعان مختلفة، وعليه يحسن أن نبحث في معايير أخرى لتمييز معنى البناء لغير الفاعل، عن غيره من المعانى»<sup>(78)</sup>.

#### ب. خصائص تركيبية ودلالية:

تبين جمل النحوة - بحسب الفاسي الفهري - ثلاث أطروحتين في تحليلهم للبناء للمجهول، وهي:

- أ - أنه بناء لمفعول.

(75) عبد القادر الفاسي، *المعجم العربي* ، ص 61.

(76) المرجع السابق، ص 62.

(77) المرجع السابق، ص 63.

(78) المرجع السابق، ص 66.

ب - أن المفعول يحل محل الفاعل، وتجري عليه كثير من أحكامه.

ت - أن الفاعل لا يذكر في البنية المبنية للمجهول<sup>(79)</sup>.

إن الأصل في البناء لغير الفاعل، بحسب ما يذهب إليه النحاة، أن يبني الفعل فيه للمفعول به، كما يمكن أن يبني لأحد المفاعيل الأربع التي ذكروها وهي المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والجُرُّ والمجرور توسيعاً في البناء، ويتم الحصول على البناء لغير الفاعل باعتماد الخطوات الآتية:

- يرتقي المفعول إلى منزلة الفاعل، وبصير نائب فاعل؛

- يستند إليه إعراب الرفع؛

- يراقب الطابق الذي في الفعل؛

- يمتنع تقديمها على الفعل...

وقد لاحظ أن لتصور النحاة نتائج على مستوى التحليل وعلى مستوى المعطيات وانتقامتها<sup>(80)</sup>.

إن اشتراط النحاة لوجود مركب حرفي أو مركب ظرفي أو مصدر بصير بالضرورة فاعلاً عند بناء الفعل اللازم للمجهول جعلهم يرفضون البنى التي لا يوجد فيها مركب من هذا النوع بجانب الفعل، غير أنهم (النحاة) وجدوا أمثلة لا يتواافق فيها هذا الشرط، وذلك نحو:

4) وبعد أن ضمك ورقص، قام الناس واقرقوا.

وقد خرّج النحاة مثل هذه البنى على حلف المصدر أو إضماره، لكنه لا يوافق على أن تخرج الأمثلة السابقة كما في (4) و(5) على البناء للمبهم الذي لا يحتاج إلى هذا النوع من التقدير، والمبهم في تصور الفاسي الفهري ضمير فارغ دالياً هو ضم PRO<sup>(81)</sup>. كما لاحظ أن نظير «فِعْدَةٍ» أو «رُقصَ» في البنين السابقتين، الجمل التي لا يوجد فيها مركب حرفي، والتي اعتبروها مبنية للمفعول

(79) المرجع السابق، ص. 67.

(80) المرجع السابق، ص. 67.

(81) المرجع السابق، ص. 68.

على السعة، واعتبروا المركب الحرفي فيها نائباً عن الفاعل، وهذا تحليل لا يُبرّر له في نظره، كما تُظهر الأمثلة:

5) قُعد في المقهى.

6) سير بزید.

حيث يبني الفعل للضمير المبهم، أما «بزید»، فلا حجة في افتراضه فاعلاً، كما ادعى النحاة<sup>(82)</sup>.

إلى جانب رفضه لافتراضيات النحاة، بين الفاسي الفهري أنهم بنوا أحکامهم على معطيات لم تثبت صحتها، حيث منعوا تقديم الجَزْ وال مجرور على المبني لغير الفاعل، كما خطأوا جملة من قبيل:

7) بزید استهزى.

ويفسر النحاة لعن هذه الجملة بأن المركب الحرفي فيها بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يقدم على فعله، ولا يصح أن تكون (7) ابتداء، لعدم وجود رابط ضميري في الجملة المدمجة، غير أنه لا يخطئ مثل هذه الجمل المدمجة، ويعتبرها جملة فيها بناء للمبهم خلافاً لما ذهب إليه النحاة<sup>(83)</sup>.

من الأمور التي أشار إليها أيضاً، في إطار مناقشته لأراء النحاة وافتراضاتهم، اشتراطهم في الجَزْ وال مجرور أن لا يكون فيه الحرف حرف تعليل، غير أنه يؤكد عدم وجود أمثلة لهذه المركبات الحرافية التي لا يصح أن يرد معها الفعل المبني لغير الفاعل، ويمثل لذلك بالجملة:

8) جيء للتصالح.

إن العلة في رفض مثل هذه الجمل تبقى غير واضحة في نظره، فقد نزل النحاة هنا المركبات الحرافية منزلة المفعول له الذي منعوا أن يصيّر نائب فاعل، لذهب معنى العلة عند انتقاله إلى حكم الفاعلية، وفي هذا السياق يعلق على رأي

(82) المرجع السابق، ص. 68.

(83) المرجع السابق، ص. 69.

لابن السراج<sup>(84)</sup> (ت 163هـ) بالقول: «فالذى يفهم من هذا الكلام أن (8) ليست لاحنة، إذ بناء الفعل لغير الفاعل لم يفقد الجار والمحرر معنى العملة. وإذا صح أن تكون (8) غير لاحنة، صح أن تكون (9) أيضاً غير لاحنة، حيث المفعول له منصوب، والمركب برمته في محل رفع نائب فاعل»:

(9) جيء حبا فيك

إلا أنَّ كلام النحاة يوحي، في نظر الفاسي الفهري، بأنَّ كلاً من (8) و(9) لاحتان، لأنَّهم اشترطوا في الظرف والمصدر الاختصاص والتصرف، والمفعول له في (9) ليس مختصاً، فلما خرجوا الجار والمحرر عليه خطأوه كما خطأوا العجمل مثل (9)<sup>(85)</sup>.

ويستند في نقهه لأراء النحاة إلى كلام الأسترابادي (ت 686هـ)، حيث أقرَّ منع المفعول له والمفعول معه من النبأة عن الفاعل<sup>(86)</sup>. ويتعلق على ذلك الكلام بالقول: «فهذا الكلام وغيره يشكك في إثابة المفعول معه أو المفعول له عن الفاعل وتجريمه من الحرف أو الإهراط (النصب) الذي يدلُّ على المعنى الذي لا يمكن أن يقينه بدونه»<sup>(87)</sup>. كما أنَّ كلام الأسترابادي يبيّن أنَّ جملاً مثل:

(10) \*جيء التصالح.

(11) \*جيء حب فبك.

غير مقبولة إذا ما قورنت بالجملتين (8) و(9) السابقتين. وهذا لا يطعن بالضرورة في نحوية الجملتين الأخيرتين. ويختتم الفاسي الفهري حديثه عن هذه الجمل وتحليل الأسترابادي لها بالقول: إن رفض الأسترابادي لها حرْكته أصول

(84) يقول ابن السراج: «المصدر الذي يكون عملة لوقع الشيء نحو: جئتك ابتغاء الخبر، لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخبر، فإنْ أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى». الأصول، ج 1، ص 81.

(85) عبد القادر الفاسي الفهري، *الممعجم العربي*، ص 69. (يحمل الفاسي الفهري هنا على ابن عقيل، شرح الألفية، ج 1، ص 507 وما بعدها).

(86) عبد القادر الفاسي الفهري، *الممعجم العربي*، ص 69.

(87) المرجع السابق، ص 70.

«نظيرية» وأن المسألة لم تحدّد باعتبار المعطيات الفعلية<sup>(88)</sup>.

ويسترسل الباحث في سرد أمثلة أخرى تُناظر ما ذهب إليه النحاة، فيشير إلى أن رفضهم إثابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل لا يخرج عما ذهبا إليه، ومثل ذلك بالجملة:

12) جلس عندك.

إن النحاة يرفضون هذه الجملة، حتى لا يُخرج الظرف عما استقر له في لسان العرب، من لزوم التصب، إلا أنه يعتبر مثل تلك الجملة مقبولة وهي بنيّة للغبيّم. وفي مسألة بناء الظرف مع الفعل المبني لغير الفاعل يورد الجملتين:

13) سير يوم الجمعة.

14) سير يوم الجمعة إلى الصلوة.

يفترض النحاة أن التركيب لا يكون سليماً إلا إذا صار الظرف فاعلاً، ولذلك يحيزون الجملة (13)، لأن الظرف فاعل مرفوع، بينما يعتبرون الجملة (14) لاجنة، لأن الظرف لم يثبت عن الفاعل. وخلافاً لما ذهب إليه النحاة يعتبر الفاسي الفهري الجملة (14) أكثر استعمالاً، ومقبوليتها لا تطرح أي مشكل<sup>(89)</sup>.

يخلص الفاسي الفهري، بناء على الملاحظات السابقة، إلى أن الاضطراب الذي سقط فيه النحاة يفسر بقولهم إن البناء لغير الفاعل بناء للمفعول يحل محل الفاعل وتجرّي عليه كثير من أحكامه، إذ ليس كل فعل مبني لغير الفاعل بناء للمفعول، وليس كل مركب من بين المفاهيم الأربع التي اقترحها يمكن أن يصير نائباً عن الفاعل<sup>(90)</sup>.

أما عن افتراضات النحاة أن الفاعل لا يذكر في البنية المبنية للمجهول فهو أيضاً قيد غير صحيح، فالفاعل في المعنى يمكن ذكره، كما يمكن تجاهله، وليس شرطاً في هذا التركيب أن لا يذكر الفاعل، ويستدل على ذلك بأمثلة يوضع من

(88) المرجع السابق، ص 71.

(89) المرجع السابق، ص 71.

(90) المرجع السابق، ص 71.

خلالها إمكانية حذف الفاعل الأصلي، ويقائه مع ذلك حاضراً في التركيب بواسطة العرف:

15) فعلت ما أمرني.

16) فعلت ما أمرت منه.

17) أتعجبني موقفك.

18) أتعجبت بموقفك.

تدحض هذه الأمثلة افتراض النحاة الأخير، وبذلك تكون كل افتراضاتهم للبناء لغير الفاعل مدحوضة ومشكوكاً فيها<sup>(91)</sup>.

#### 2.2.2.1.7 نقد نصوصات التوليديين<sup>(92)</sup>

إلى جانب نقد الفاسي الفهري لتحليلات النحاة، عرض أيضاً البعض الإشكالات النظرية في نظرية الربط العامل والتحليل الإعرابي، والتحليل العلاقي...

ويظهر نقده لنظرية الربط العامل في تميزه للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول؛ حيث يلاحظ أن الأفعال المتعددة التي تُبنى على «فعل» تختلف عن مقابلاتها المبنية للمعلوم بثنين أساساً:

أ - يتزع الفاعل (يدخول الحرف عليه أو بتركه) *Subject demotion*;

ب - «يرقى» المفعول إلى درجة فاعل *Object promotion*

أما خاصية صيغة المبني للمجهول الأساسية في نظرية الربط، فهي انتصاق الإعراب (*Case absorption*) وتعني أن صيغة الفعل المجهول لا تسند إعراباً إلى مفعولها، ولذلك يضطر المفعول إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتى تُسند إليه

(91) المرجع السابق، ص.72.

(92) تعرض بعض القضايا التي تُعبّر عن نقد عبد القادر الفاسي الفهري لنصوصات التوليديين، وسنحتفظ ببعض الانفادات الأخرى التي رأينا من المناسب إدراجها في أماكن أخرى تقيّداً بمنهج التحليل الذي سلكناه.

الصرف إعراباً. فهذا ما يبهر وجود الخاصية (ب) أعلاه؛ لأنَّ المُركب الاسمي المفعول لا يتلقى إعراباً في ذلك المكان، ولا يمكن أن يبقى في مكانه بموجب المصفاة الإعرابية (*Case filter*) التي تشرط أن يكون لكل مُركب اسمي إعراباً، وبصفة أكثر دقة، فإنْ تشومسكي اعتبر أنَّ الأفعال المجهولة، في الإنكليزية على الأقل، لها خاصيَّتان هما:

(19) لا يُسند المجهول إعراباً.

(20) ليس للمجهول فاعلٌ محوري.

والمقصود بالفاعل المحوري الفاعل الذي يُسند إليه دور دلالي بحكم فاعليته، فالفاعل (الأصلي) في البناء للمجهول ليس له دور مع الفعل المبني للمجهول<sup>(93)</sup>.

اعتماداً على الملاحظات السابقة يشكك الفاسي الفهري في تحليل تشومسكي، وعلى وجه التحديد ما تضمنه أدبيات نظرية الربط العاملية. يقول: «إننا نشكك في النظرة الشائعة في أدبيات نظرية الربط العاملية»<sup>(94)</sup>. كما يعتقد تحليلات توليدية أخرى كالنحو العلاقي (*Grammar Relational*) الذي يُحلل المجهول باعتباره عملية ارتقاء أساساً (*Advancement*)؛ فهو يعتبر ترقية المفعول إلى درجة فاعل هي الخاصية الأساسية للمجهول، وأنَّ نزع الفاعل (بدخول الحرف عليه أو بتركه، حيث يترك الفاعل أو يصير متزوعاً) عاطلاً بواسطة المعرف، خاصية مشتقة من المبادئ العامة للنظرية؛ فهذا التحليل يطرح بدوره «مشاكل في تحليل البناء العيجم على الخصوص». فيرلموتير و بوستال (1983) (*Perlmutter and Postal*) يجعلان من البناء للمجهول بناء للمفعول بطريقة غير طبيعية، إذ يفترضان أن المجهول مشتق من فعل لازم له مفعول «دمية» (*dummy*) ينتقل إلى الفاعلية كما ينتقل المفعول العادي. إلا أنَّ افتراض هذه الدمعي في الواقع غير مقيدة بهدد بلفragt أحد القيود الأساسية في النحو العلاقي من محتواها، ويتعلق الأمر بـ «قانون البطالة المبرر»<sup>(95)</sup>، *The Motivated chômage law*.

(93) عبد القادر الفاسي الفهري، *المعجم العربي*، ص 72-73.

(94) عبد القادر الفاسي الفهري، *البناء المعازي*، ص 175.

(95) عبد القادر الفاسي الفهري، *المعجم العربي*، ص 78. يقصد بهذا القانون أنَّ العاطل

من التحليلات الأخرى التي ينتقدها الفاسي الفهري تحليل النحو المعجمي الوظيفي لبريزنان (Bresnan 1980)، فالبناء لغير الفاعل في هذا النحو يتم بواسطة قاعدة معجمية تُجري نوعين من التغييرات: تغيير وظيفي وتغيير صرفي. ويمكن للعلاقات أن تقنن في التركيب بطرق مختلفة باختلاف اللغات، والتغييرات الصرفية يمكن أن تختلف من لغة إلى أخرى، لكن الأساس في القاعدة هو التغيير الوظيفي. وتصاغ هذه القاعدة على النحو التالي:

تغيير وظيفي: (فاعل)  $\rightarrow \emptyset$

(مفعول)  $\leftarrow$  فاعل.

تغيير صرفي: ...

ويتطبق هذه القاعدة على العربية يمكن توليد البيانات المعينة لغير الفاعل دونما مشكلٌ:

(21) ظن زيد يلعب.

(22) قتل زيد.

أما الجزء الثاني من القاعدة فيبقى اختيارياً في العربية، فهو قابل للتطبيق في (22) حيث المفعول يصير فاعلاً، بينما لا يمكن ذلك في جمل أخرى مثل (23) حيث الفاعل لازم نحوياً:

(23) نيم في المسجد.

وإذا كان الفاسي الفهري قد استأنس في بعض تحاليله إلى معطيات اللغة العربية بالنحو المعجمي الوظيفي، فإنه يرى أنّ هذا التحليل يطرح مشاكل في التحليل، منها أنّ عمليات تغيير العلاقة بين الموضوعات ليست مقيدة بالنظرية، إذ ليس هناك ما يمنع وجود قواعد تغيير علاقات الموضوعات بصفة اعتباطية، كأن تكون هناك قواعد تقول:

= حدٌ يزعم ليحل محله حد آخر تتم ترقته ولا يمكن أن يكون العامل غير حدٍ في الطبيعة = العلاقة الأولى. الصفحة نفسها، هامش 29.

فـ → مف، أو مفـ → مف... الخ<sup>(96)</sup>.

هذه أهم الملاحظات التي يبني عليها الفاسي الفهري نقده لمختلف التحليلات التوليدية التي اهتمت بالبناء لغير الفاعل. ونلاحظ من عرضنا السابق لأهم تلك الانتقادات أنه لا يكتفي بمراجعة تحليل القدماء فحسب، بل يعيد النظر أيضاً في تحليلات بعض التوليديين، كما أوضحنا. غير أن ذلك لا ينبغي أن يحجب عنا اتفاقه مع تحليلات بعض النحاة، وتحليلات بعض التوليديين، وهي قضائياً ستفصل فيها لاحقاً<sup>(97)</sup>.

## 2.7. إشكالات التأقلي في الكتابة التوليدية العربية

أضحي التكامل والتدخل تقليداً علمياً راسخاً يطبع مسيرة العلوم في العصر الحديث، ولم تكن البحوث اللسانية، والتوليدية منها بشكل خاص، بمنأى عن هذا التقليد، بل كانت معنئة به بشكل أكبر؛ لأن النمذجة اللسانية تفرض خصوصيات لسانية لا يمكن الاهتداء إليها إلا بالاستعانة بالتطور الحاصل في مجالات معرفية أخرى. وقد ساعد على هذا التكامل «التطور الداخلي للسانيات نفسها، التي بلغت مستوى من النضج جعل منها علماً لا يقل أهمية ودقة عن العلوم الطبيعية». ولم يكن ليحصل هذا النضج لولا المراجعة التي قامت بها اللسانيات للأسس التي تهجمت عليها<sup>(98)</sup>. وعليه يكون التراكم أحد الشروط الأساسية لتقدم البحث اللساني وبلوغه شروط النمذجة.

لقد وعى تشومسكي أهمية هذا التكامل وضرورته في تقدم المعرفة اللسانية وصياغة نماذج لسانية تتسم بالدقة والوضوح، ويشهد على ذلك اهتمامه بالبحوث

(96) عبد القادر الفاسي الفهري، *المُعجم العربي*، ص.78.

(97) نشير إلى أن المعالجة التي قدمها الفاسي الفهري في كتابه *المُعجم العربي* يغلب عليها التحليل المعجمي الدلالي (الاستناد إلى سلسلة الأدوار الدلالية- مسألة الربط بين التحوي والدلالي)، بخلاف المعالجة التي تضمنها كتاب *البناء الموزاي* الذي رصد الظاهرة من منطلق تركيبية محض. ولتجاوز تفاصيل التحليلات السابقة افتتح الفاسي الفهري مقاربة جديدة اعتبر بموجبها البناء لغير الفاعل محمولاً جهيناً. (يمكن الاطلاع على تفاصيل تلك المقاربة في الفصل الرابع من كتاب *البناء الموزاي*).

(98) محمد الرحالي، «بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية»، ص.11.

الرياضية، والبحوث الحاسوبية. ويؤكد تشومسكي (1986) هذا الاتصال معتبراً نسق القواعد الذي يشكل بنية النموذج التوليدى التحويلي، نسقاً تضيّعه النظرية الحاسوبية. كما يعتبر النظرية اللسانية التي يقترحها مماثلة للنظرية الحاسوبية التي يقترحها مار Mar والعاملون معه<sup>(99)</sup>، كما تتميز النظرية التوليدية بتبنّي تشومسكي للأسلوب الغالييلي في البحث، إذ لا يمكن تطوير مفهوم دال لغة بوصفها موضوع بحث عقلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غاليلي (1564-1642م) في البحث<sup>(100)</sup>.

ويفسر هذا الاهتمام بالأهداف التي تروم اللسانيات التوليدية بلوغها، والتي تجعل منها نظرية متميزة عن غيرها من النظريات الأخرى، وذلك من جهتين على الأقل :

1- أنها نظرية تبني مفهوماً عقلانياً للمعرفة العلمية، يتجلّى في ضرورة انتقاد النظريات التي يبنيها العالم في ميدان تخصصه، وذلك بمواجهتها مع التجربة. وهذا هو الطريق الوحيد نحو التقدُّم العلمي، إذ المطلوب هو إبطال النظريات وليس البرهنة على صحتها أو إثباتها، وهذا ملمح إستيمولوجي في النظرية التوليدية.

2- أنها نظرية لا تعنى باللغة، وإنما بالنحو، أي بالآلية الصورية التي تمكّن من توليد عدد لا محدود من المتاليات التي تتعمّى إلى لغة بشرية معينة. فلم تعد مسألة البحث في اللغات مسألة خروج بـ «أفكار» عن طبيعة هذه اللغات، بل إن مضمون العمل التنظيري أصبح يقتضي بناء آلة ونماذج صورية، تنسب إليها خصائص تجريبية، بل يفترض فيها أن تكون ملية للحاجة التجريبية، إذ «تحاكى» خصائص اللغات البشرية، وتمثل بنية «العضو الذهني» الذي يتم بواسطته اللغو. وعاد ضمن البحث اللساني البحث في الخصائص الصورية لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات الطبيعية<sup>(101)</sup>.

(99) المرجع السابق، ص 20.

(100) للاطلاع على بعض ملامح الأسلوب الغالييلي في النظرية التوليدية، يُنظر : مقالنا، حافظ إسماعيلي علوى، وامحمد الملاخ، «الأسلوب الغالييلي في النظرية التوليدية».

(101) عبد القادر الفاسي الفهري، *المعجم العربي*، ص 5-6.

وعلاوة على اهتمام تشومسكي بجانب التكامل والتدخل بين القطاعات المعرفية، فقد أولى اهتماماً خاصاً للتكامل بين اللسانين، فمستويات اللغة متشعبية يصعب الإلمام بها إلماً يحقق الدقة المطلوبة، ولذلك فإنّ اللساني الذي يتوق إلى بلوغ الصورنة يجب أن يركّز على هذا الجانب.

### 1.2.7. الكتابة اللسانية التوليدية والإشكال المنهجي

إن الالتزام بالجانب المنهجي في مجال المعارف الإنسانية أمر ضروري، لأنّ تهيئة أرضًا صلبة يمكن الوقوف عليها للإسهام بشكل فعال في بلوغ الأهداف المنشودة، فهل التزمت الكتابة التوليدية العربية بهذا الجانب؟

#### 1.1.2.7. الكتابة التوليدية العربية تراكم أم طفرة؟

يُفضي النظر في البحوث والدراسات اللغوية في الغرب إلى أنّ نظورها قائمة على التراكم والتجاوز، ذلك أن «التراكم المعرفي في حقل اللغة يوجب التفكير في مختلف الأنظار للفحص والاختبار. وهو يدعو إلى إنشاء منهج للمعايرة، بتحدد كيفيات البحث في اللغة موضوعاً و يجعل من نقدنا هدفاً، حتى إذا ثأمت عناصره في بناء وانشقت اختبرت قدرته على تبيين ما قد يصدق من النظريات اللسانية وينبع»<sup>(102)</sup>. وما دمنا بقصد الحديث عن النظرية التوليدية وجبت الإشارة إلى أنّ ظهور هذه النظرية في الغرب لم يكن طفرة، بل كان حصيلة تطور طبيعي وتلقائي أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يعطي قسم منها ما يقارب ثلاثة قرون؛ شكلت أعمال نحاة القرون الوسطى، والنحو العام المعقلن ليور روبل، واللسانيات الديكارتية واللسانيات المقارنة، واللسانيات البنوية، أهم سماتها البارزة، وكان الشغل الشاغل لتشومسكي «هو تحديد طبيعة هذا 'الرأسمال الفكري' المترافق في المرحلة التي سبقت المرحلة المعاصرة، وتنمية قيمة هذا الإسهام، ووسائل استماره لتطوير دراسة اللغة»<sup>(103)</sup>.

(102) محمد الأوراغي، الكلمات والوساطة، ص.35.

N. Chomsky, *La linguistique Cartésienne, un chapitre de l'histoire de la pensée rationaliste.*

شكلت تلك الإسهامات إذن، أهم منطلقات النظرية التوليدية، وأهم مصادرها التاريخية، ولا يعني هذا أنْ تشوسمكي ظلَّ أسير ذلك «الرأسمال الفكري»، بل إنه سعى إلى وضع أهداف محددة لنظرية تستلهم وتستثمر من مبادئ التوجهات السابقة ما ينسجم مع نصوره الجديد، وتدحض ما يتعارض معه.

حاصل الأمر، أنَّ اللسانيات التوليدية كانت نتيجةً طبيعيةً لتراثات لغوية سابقة مهدت الطريق لتشوسمكي، وفسحت له المجال لاختبار أنظار سابقة كشف تاريخ البحث اللغوي عن عدم إجرائيتها. وعلى هذا الأساس يكون التراكم أساساً من أسس البحث اللساني السليم.

باعتبار ما سبق نتساءل: هل توافق هذا التراكم للكتابة التوليدية العربية؟ وهل وعي التوليديون العرب أهمية هذا التراكم دلالته؟

إذا كانت الثقافة العربية قد تعرَّفت إلى أهمَّ اتجاهات البحث اللغوي التي سادت في الغرب منذ المراحل الأولى من عصر النهضة، فإنها لم تستطع إفراز بحوث تصاهي نظيرتها في الغرب، وقد ارتبط ذلك بظروف قومية وحضارية بأساس، كما أنَّ الثقافة العربية لم تفرز اتجاهها بنويًّا يحمل كلَّ مقومات هذا الاتجاه وخصوصياته كما هي عليه في الغرب، فقد ظلَّ الاتجاه البنوي في الثقافة العربية أسير أعمال النحاة وتحليلاتهم على الرغم من سعي البنويين العرب إلى تجاوزها والبحث عن بدائل لها. لهذه الاعتبارات، ولآخر غيرها، فإنَّ الحديث عن اتجاه توليدي في الثقافة العربية يبقى مفتقداً إلى الشروط الحضارية والتاريخية (التراكم) التي على أساسها ظهر الاتجاه التوليدي في الغرب. وبذلك يمكن أن نقول إنَّ ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية كان طفراً، مما يجعله مفتقداً إلى الأساس الذي يفرضها تطور الاتجاهات اللسانية؛ وكل ذلك يعبر عن خُوب في المنهج.

لقد تنبأ أحد الباحثين لهذا الخلل المنهجي، فكتب متسائلاً: «هل الحكمة أن نبدأ - نحن العرب - بما انتهي إليه الغرب في هذا الميدان لنقول إننا التحقنا بالغرب، وأننا نسايره؟ هل من الصواب أن نولف بادئ ذي بدء في نحو الحالات الذي لم يظهر في أمريكا إلا سنة 1966م فقط بمقال Fillmore (... ) والحالَة أننا لم نمر كما مررنا من مراحل لغوية دقيقة هيأت نحو الحالات هذه؟ آن الحكمة أن ننشر دراسات حول النحو التوليدي التطبيقي الذي رأى النور أول ما رأه في حوالي

1962م؛ ونحن بعد مفتقرن إلى المؤلفات التي عنها نمحض هذا التيار؟ أم هل من الصواب أن نصنف في التحول التوقيدي الذي لم يظهر في أمريكا إلا سنة 1957م (...)، بعد أن هيأت ظهوره تيارات لغوية أخرى لازال ميدان التأليف العربي لا يعرف عنها إلا التزير القليل، الذي لا يفيد؟<sup>(104)</sup>.

يبني الباحث تساؤلانه على تصور واضح ومشروع يقوم على افتقاد الثقافة العربية إلى أساس منهجية سليمة توصل بالتاريخ إلى البحث اللساني المتوازن. هنا مكمن الاختلاف بين التأليف في اتجاه لساني معين، وبين التطور التدريجي القائم على أساس منهجية صلبة، إنّ ما يرمي إليه الباحث ليس صعوبة التحول التوقيدي، أو استحالة تقديمها إلى القارئ العربي، لكن مرامه أنّ البحث اللغوي مبني على تراكمات تستمد فاعليتها من اختلاف النظريات وبلغتها مرحلة العلم الشاذ بتعبير ترمس كون الذي يقوم على العلم الثوري والذي يؤسس بدوره لمرحلة جديدة، ومن ثم تكون النتائج مبنية على أساس ذات قيمة نظرية وعملية تراعي حصيلة الدراسات السابقة وتطوراتها، فتكون النظريات اللسانية بذلك مبنية على إستيمولوجيا جدلية بتعبير جولييا كريستيفا (J. Kristeva)<sup>(105)</sup>. وهذا ما يوضحه الباحث نفسه بالقول: «إنه من الحكم أن نبدأ من النقطة التي منها انطلقوا لنرسى هذا العلم الذي نريده عصرياً متظوراً على أساس الطبيعة السليمة. لاشك أن النقطة التي بدأوا منها هي قواعد دير Port Royal التي وضعها سنة 1660م الراهبان Lancelot Arnould والتي تعرف بـ«القواعد اللغوية العامة والمتعللة تعليلاً عقلياً». لا يخامرني شك في أننا إن بدأنا من هنا ثم تدرجنا مع التيارات والمعادن التي تلاحت دون انقطاع ما بين 1660 و1977م، نفهمها حق الفهم أولاً، ثم نعرب مصطلحاتها بعد ذلك مطبقين ما يمكن تطبيقه منها على لغتنا، وذلك بوضع الأمثلة الملائمة لكل قاعدة أصبحنا قادرين على مسايرة كل ما يوجد في علم اللغة بجميع فروعه، ونحن مع ذلك - مطالبون وقت قيامنا بكل هذا بوضع لغة واسقة متسجمة، نستعملها في محاضراتنا وندواتنا ومؤلفاتنا»<sup>(106)</sup>.

(104) التهامي الراجي، توطئة في علم اللسان، ص.66.

J. Kristeva, *Les épistémologies de la linguistique*, in: *Langages*, p.2-13.

(106) التهامي الراجي، توطئة في علم اللسان، ص.66.

إن الكتابة التوليدية العربية لا تعبر اهتماماً لهذا التطور التدريجي، وتتجاوز كلّاً الأصول العلمية والمعرفية لللسانيات الغربية. ويزداد الأمر استشكالاً عندما نجد اختلافاً واضحاً بين التوليديين العرب أنفسهم بخصوص التراث اللغوي العربي.

### 2.1.2.2. الكتابة التوليدية العربية والتراث النحوي العربي

يظهر من تحليلنا للكتابة التوليدية العربية وجود موقفين مختلفين من التراث اللغوي العربي:

أولاً. موقف يسعى إلى التوفيق بين فرضيات ومبادئ الدرس التوليدي، ومعطيات النحو العربي، وهو الموقف الذي يتبنّاه مازن الوعر في كتاباته مؤكداً أهمية وضرورة افتتاح البحث اللساني العربي على البحوث اللغوية التراثية، إذ هو أراد أن يتتجاوز كل المجادلات العقيمة التي تُعوق تقدّمه، ومن ذلك الصراع بين القديم والحديث، يقول مُشدداً على أهمية هذه المسألة: «إن أية نظرية لسانية عربية حديثة، تطمح لأن تكون علمية فاعلة ومتفاعلة في حقل التكوين اللساني المعاصر، لابد لها من أن تتجاوز المشكلات والمجادلات الزائفة التي تعمق البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة، تلك المشكلات الناتجة عن الصراع الذي مازال مستمراً بين أنصار القديم وأنصار الحديث، وبين أنصار القديم المتعلق بالبحوث اللغوية العربية التي وضعها العرب القدماء، وبين أنصار الحديث المتعلق بالبحوث اللسانية الغربية التي وضعها علماء الغرب المحدثون، وأسسوا من خلالها حلماً قاتماً برأسه دعوه علم اللسانيات»<sup>(107)</sup>.

وعلى هذا الأساس، فإن أي إغفال أو إهمال للنظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة سيؤدي إلى نقص وعدم كفاية في النظرية اللغوية الحديثة. أما جمعه بين القديم والحديث فلا يعني جهله بالمنظلمات الفلسفية والعلمية لللسانيات، والمنظلمات الإنسانية للتراث اللغوي العربي، فهو يقر بهذه الاختلافات، ولكنه يدرك في الوقت نفسه أن النظرية لا تكتمل وتتطور إلا من خلال مناهجها المتعددة<sup>(108)</sup>.

(107) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 514.

(108) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 36-37.

ثانياً. في مقابل هذا الموقف، نجد موقفاً آخر يرى أصحابه أنَّ معطيات التراث النحوي العربي ناقصة، ولا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية، نجد مثل هذا الموقف عند ميشال زكريا الذي يرى أنه لا نفع، بعد الآن، في أن تردد، بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمقاهيم التي تبنوها في المجالات اللغوية، وإن أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض. فهذه الدراسات وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي، في الحقيقة، في مجال تحليل اللغة. ففي هذا المجال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتقدمة التي تنسق بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها<sup>(109)</sup>.

إنَّ زكريا يُعبّر بشكل صريح عن عدم صلاحية الدراسات النحوية لدراسة اللغة، ويرى أنَّ النظريات اللسانية يمكن أن تُشكّل بديلاً عن النحو العربي. وفي إطار هذا التوجه أيضاً يمكن إدراج موقف الفاسي الفهري الرافض للنحو التقليدي. يقول: «على العكس من الفكرة الشائعة التي مفادها أن النحو التقليدي يزودنا بكل ما نحن في حاجة إليه، ينبغي أن تتوقع غياب المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضاتنا، أو تشويهاً أو إنكار بعض النعمة لها، أو اختلافها اختلاف مراحل تاريخ اللغة... على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتمميمات التي نعثر عليها»<sup>(110)</sup>.

إنَّ ما يدعوه إلى تجاوز النحو العربي من منظور هذا التوجه هو أنَّ القضايا اللغوية لم تعد تفي بالحاجة، وأنَّ معطيات اللغة العربية الحالية، ليست هي المعطيات التي وصفها النحاة، لأنَّ تحليلاتهم يجعل المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضات التوليديين غائبة، أو تشوهها أو تنكرها، وأنَّ البديل هو اللسانيات الحديثة، وعلى وجه التحديد اللسانيات التوليدية.

نتهي من الملاحظات السابقة إلى طرح التساؤلات الآتية:

(109) ميشال زكريا، *الা�لسنة العربية*، ص.5.

(110) عبد القادر الفاسي الفهري، *اللسانيات واللغة العربية*، ص.55.

• هل تُشكّل تحليلات التوليديين بديلاً عن النحو العربي؟

• هل استطاع التوليديون التخلص تماماً عن هذا النحو؟

### ٣.١.٢.٧ الكتابة التوليدية العربية تكامل أم تجزيء

إذا كان التكامل ضرورة علمية لا مناص منها في جميع العلوم، فإنَّ البحث اللساني لا يمكن أن يحيد عن هذا القانون العلمي، بل يبقى العمل الجماعي أكثر إلحاحاً وأكثر كثافة في اللسانيات منها في العلوم الأخرى، نظراً إلى أنَّ طبيعة اللسانيات متعدبة ومتداخلة إلى حد يصعب معه الإلمام بكل جوانبها. وقد أشرنا من قبل إلى تركيز تشومسكي على أهمية المجموعة العلمية. فهل وعى اللسانيون التوليديون العرب أهمية هذا الجانب التكامل في تقديم البحث اللساني؟

لتنَّ كان العمل الجماعي في الغرب ضرورة علمية - كما سبق أن أسلفنا - فإنه يتّخذ في الثقافة العربية بُعداً آخر، فهو «واجب قومي وضرورة ملحة جداً، ذلك أنه دون هذا العمل الجماعي لا نستطيع إدخال هذا العلم الطويل والعربيض إلى الثقافة العربية»<sup>(111)</sup>.

ويتبدئ من عرضنا للنماذج التوليدية في الثقافة العربية أنَّ أغلب تلك النماذج، وخصوصاً في المحاولات الجزئية، تتركز اهتمامها على مستويين أساسين هما المستوى التركيبية والمستوى الصوتية، وبدرجة أقل المستوى الدلالي غير آبهة بأهمية تداخل هذه المستويات وتكاملها في الدرس التوليدي خاصه وللساني عامه. والملاحظ كذلك أنَّ النتائج المترافقية لا يكمل ولا يُطُور بعضها البعض الآخر كما يحصل في الغرب؛ فإذا أخذنا - على سبيل المثال - قضية الرتبة نجد أنها شكلت موضوع اهتمام الكتابة التوليدية العربية، إلا أنَّ النتائج المترافقية لا يربط بينها رابط. صحيح أنَّ اختلاف النتائج يُفسّر باختلاف النموذج المتبَّى، غير أنَّ ما يُلفت النظر هو أنَّ الاختلاف يبقى قائماً حتى وإن كان النموذج المتبَّى في التحليل واحداً. ويُلاحظ بهذا الخصوص أنَّ المعطيات التي يتمُّ اعتمادها للاستدلال على رتبة معينة تأتي مُختلفة من باحث إلى آخر؛ هذا ما وجدناه عند الفاسي الفهري

(111) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص.40.

وخليل عمایرہ مثلاً؛ فاتفاقهما على أن الرتبة الأصلية هي ف فاف لم يمنع من اختلاف آليات الاستدلال التي يوظفها كلُّ واحد منها. والواقع أن الاختلافات بين التوليديين العرب كان في الإمكان أن تُوظف بشكل إيجابي لو تم الامتثال لنظام العمل الجماعي؛ فقد استدلَّ عدد من اللسانيين على أن الرتبة الأصلية في اللغة العربية هي ف فاف، ومنهم من وجد أن تلك الرتبة هي فاف مف، وهي استدلالات كان من الممكن أن توظف لاختبار قدرة النماذج التوليدية على تفسير معطيات اللغة العربية، لا العكس، كما كان في الإمكان الاستعانة بأراء النحاة وتحليلاتهم، ولو تحقق هذا المطلب لاحتدى التوليديون العرب إلى رتبة أصلية أخرى قال بها ابن جنبي هي رتبة مف ف <sup>(112)</sup> قبل أن يقول تشومسكي بالتنميط المتعدد <sup>(113)</sup>. فكان في الإمكان أن يهتم التوليديون العرب من خلال التحليلات المقدمة إلى ازدواجية الرتبة قبل أن يقول بذلك تشومسكي اعتماداً على مبدأ التوسيط. كما أن الاهتمام بالدرس النحواني العربي كان في الإمكان أن يمهّد للنقاش حول التنميط المتعدد. لكن النماذج اللسانية التوليدية العربية ظلتُ أسيرة سلطة النماذج التوليدية.

إن أبسط شروط التسويق بين التوليديين العرب شبه منعدمة بخصوص قضية واحدة، فما بالنا بالقضايا التي تُطرح على مستويات مختلفة؟! وبذلك يبقى غياب التكامل السمعة البارزة في بحوث التوليديين العرب، والاستثناء الذي يمكن أن نقف عليه بهذا الخصوص تمثله المدرسة التوليدية في المغرب التي استطاعت أن تُرسّخ اتجاهًا توليدياً يحملُ كثيراً من مقومات العمل المتكامل <sup>(114)</sup>. فإلى جانب أعمال الفاسي الفهري التي اهتمت بمستويات اللغة تركيباً ودلالةً ومعجمًا، اهتم باحثون توليديون آخرون بتعزيز البحث في المستويات السابقة أو البحث عن تطبيقات عملية للنتائج المُتحقّقة عبر أبحاث ودراسات منشورة <sup>(115)</sup>، أو عبر أبحاث جامعية.

(112) ابن جنبي، *الخصائص*، ج ١، ص 29.

(113) ليست غايتنا هنا المقارنة بين التراث اللغوي العربي، أو الحكم بأسبقية اللغويين العرب إلى بعض ما توصلت إليه اللسانيات كما يزعم بعض لسانين التراث.

(114) ما يُؤسف له أن نجد الجهود اليوم تتشتت، وأن يشتت الصراع بين مجموعة من الباحثين.

(115) لا يفوتنا هنا التنويع بعض الأبحاث التوليدية الجادة في الثقافة العربية، ومن ذلك بحوث الدكتور حمزة بن قيلان المزیني، وداود عبده، ومازن الوعر... .

فقد اهتم إدريس السغروشني بالمستوى الصواتي، ويظهر ذلك في مؤلفه مدخل للصواتة التوليدية الذي حاول من خلاله أن يطلع «القارئ على جانب آخر من النظرية اللسانية التوليدية»<sup>(116)</sup>، كما اهتم باحثون آخرون بالمجال الدلالي<sup>(117)</sup>. ولا تقل البحوث الجامعية أهمية في تطوير البحث التوليدى، وهي أعمال يطبعها النوع؛ إذ شملت كل مستويات اللغة: تركيباً ودلالة ومعجمًا وأصواتاً<sup>(118)</sup>. كما تستحضر في هذا السياق بعض الأعمال التوليدية التي صدرت في مؤلفات ودوريات مشتركة<sup>(119)</sup>. ورغم أهمية المجهودات المبذولة فإن البحث اللسانى التوليدى في الثقافة العربية ما زال يفتقد إلى الكثير من شروط الانسجام والتكامل.

#### 2.2.7. الكتابة التوليدية العربية: قضايا يستيمولوجية غير خافٍ على متنبئ الممارسة العلمية في الدول المتقدمة أن كل خطاب

(116) إدريس السغروشنى، مدخل للصواتة التوليدية، ص. 6.

(117) نشير هنا إلى كتاب عبد العميد جحنة، مدخل إلى الدلالة الحديثة؛ وكتاب محمد غاليم: التوليد الدلالي في البلاغة والمُعجم.

(118) محمد الشكري، بنيّة الفعل الوظيفية والاشتقاق في العربية، 1984م.

- عبد العميد جحنة، حروف الجر في اللغة العربية: بعض قضايا التركيب والدلالة، 1989م.

- محمد الرحالي، ظاهرة المطفف في اللغة العربية، قضايا تركيبة ودلالية، 1989م.

- محمد خامر، الفعل الرياعي، اطرادات صرفية ودلالية، 1990م.

- مصطفى حسونى، الخصائص الصرفية للأسماء في اللغة العربية، جموع التكسير سودجا، 1990.

- يوسف يаш، الزياحة في الفعل العربي، دراسة في الثلاثي المزدوج، 1990م.

- محمد الوادى، الإبدال في اللغة العربية، 1990م.

(استقيمنا هذه المعطيات من كتاب: ظواهر في اللسانيات العربية، إعداد: عبد الفتاح بن قدور، بمشاركة عبد العميد شوطة وعبد العميد جحنة، 1995م).

(119) نجد ذلك في «مجلة أبحاث لسانية» التي تصدر عن معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالإضافة إلى بعض الأعمال الأخرى التي نشرتها كلية الآداب بالرباط، ومن ذلك:

- «مجالات لغوية: الكلمات والوسائل»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ثeses ومناظرات، رقم 31، 1994م.

- «اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ثeses ومناظرات، رقم 51، 1996م.

- «الظروف والتحولات»، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 2001م.

معروفي في قطاعات المعرفة العلمية يستحضر كثيراً من التقنيات الاستدلالية والمفاهيم ذات الأصول المعرفية المتعددة، والمقذمات الفلسفية والطرق الاستكشافية، التي لا يُصرح بها لأنها جزء من تقليد علمي منغرس في آيات إنتاج المعرفة الاستدلالية، وبالتالي فهذه المعرفة ضمنية، توارثت بين الخطابات وتنقل بين القطاعات المعرفية. ويدرك المتبع لكتابه اللسانية العربية أنّ من بين ما يجعل انحرافنا في إنتاج المعرفة اللسانية انحرافاً سطحياً، كون السياق الميتودولوجي [المنهجي] والإستيمولوجي الذي يُؤطر إنتاج الأفكار وتبلیغها غير مؤسس في مؤسساتنا العلمية، وهذا ما منسّعى إلى الكشف عن بعض جوانبه.

معلوم أن النماذج التوليدية لها أصول رياضية ومنطقية، وهي أصول مضمرة في تقنيات الصورنة التي تشجّها، والتي تسعى من خلالها إلى صقل الآلة الواصفة، وتوفير شروط ممحكمة لآلات الوصف تتقاطع فيها مع العلوم الأخرى، وهي عبارة عن مبادئ ميتودولوجية، مثل البساطة والانساق والقدرة على اختزال التعميمات في مبادئ تفسيرية... إن الكثير من هذه الأصول لا يتم استحضارها في الدرس اللسانى التوليدى العربي، وهذا يعني أن جزءاً من سياق اللسانيات التوليدية غير الظاهر يتم تغبيه، مما يجعل تلقي اللسانيات في الثقافة العربية تلقياً مبتوراً. ومما لا شك فيه أنّ القدرة على التطوير تتأتى من القدرة على الامتلاك المعرفي للخلفيات الاستدلالية الكامنة وراء إنتاج الآلات الواصفة والنماذج الصورية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إقامة تخصصات تدرس هذه القطاعات المعرفية.

ويؤدي تغيب هذه الجوانب إلى عدم إدراك الأبعاد المختلفة لممارسة العلم؛ فالعلم له وجه فلوفي ووجه تقاني، ويظهر وجهه التقاني داخل المعرفة اللسانية في إطار النماذج الصورية التي تبنيها اللسانيات التوليدية، وتطورها بتعديلها وتكييفها مع أنظمة اللغة الطبيعية أو مع أنظمة الحواسيب، فهذا البعد يقترب العلم من مجالات تسعى إلى استثمار المعرفة استثماراً تطبيقياً ملموساً.

وبناء عليه، فإن كل حديث عن تطوير اللسانيات يظل حديثاً عاماً وفضفاضاً ما لم يدرك أهمية امتلاك المعرفة اللسانية في بعدها التقاني من ضمن أبعاد أخرى متعددة، إذ إنّ من بين خصائص العلم قدرته على تجاوز حدوده الخاصة ليقوم بأبعاد تطبيقية تمثل مجالات متباعدة. ويفتقر الانحراف في هذه الأبعاد امتلاك البعد

التقني للعلم، والتملك لا يمكن أن يحصل في غياب استحضار الأصول المنطقية والرياضية للصورة وأساليب بناء النماذج، وهذا ما لم يحصل فيه تقدُّم في اللسانيات التوليدية العربية بشكل خاص، مما قد يعتقد معه أنَّ اللسانيات غير فاعلة في محياطها الاجتماعي، ويظهر ذلك جليًّا في قطاعات دراسة اللغة وتعليمها والتخطيط اللغوي، وحوسبة اللغة... . وستعاض عن كل ذلك بتبني نماذج جاهزة.

ومما يقترن بما سقناه أعلاه أنَّ الكثير من القضايا التي يثيرها الدرس اللساني التوليدي العربي، والتي تبدو لأول وفَلَة ذات بُعد إِسْتِيمُولُوجِي مثل قضية الوضوح والملاعة والضبط، تُطرح خارج سياقها، لتغيب معها الأبعاد التقانية من داخل النماذج وتغيب معها الأبعاد الإِسْتِيمُولُوجِيَّة. إنَّ الكثير من القضايا التقانية التي تبني عليها الاستدلالات في إطار اللسانيات التوليدية، توجد في صلب تعريف النموذج كما هو واضح عند جان دوبوا (Jean Dubois) الذي يعتبر النموذج: «بنية منطقية أو رياضية تستعمل لرصد مجموعة من العمليات التي تملك فيما بينها علاقتين معينتين»<sup>(120)</sup>.

إنَّ محمل البحوث التوليدية العربية هي تطبيقات تتفاوت في درجة تمثيل النماذج التوليدية الحديثة، لكنها تشتراك في كونها تعزل اللسانيات التوليدية عن السؤال الكبير المُوَجَّه إلى البحث في اللغة الطبيعية وهو معرفة اشتغال الذهن البشري وعلى وجه التحديد اكتساب اللغة وتفسيير مُشكِّل أفلاطون: كيف للإنسان أن يكتسب معرفة لغوية منظمة بالرغم من فقر المنهج، وقصر العدة الزمنية التي حصل فيها الاكتساب؟

إنَّ تشومسكي ينخرط في البحث اللساني مستحضرًا هذا السؤال، بل يجعله المُوَجَّه في دراسته للغة الإنسانية، أما اللسانيات التوليدية العربية فإنها تبدو منعزلة لنفيتها السياق الميتودولوجي والتقاني والفلسفى والمعرفي، فيقع تجزيء المشروع التوليدي واحتزالة، لتحول بذلك اللسانيات التوليدية إلى نماذج صالحة للتطبيق على بعض ظواهر اللغة العربية بانتقاء مبادئ وعمليات الدرس التوليدي، وانتقاء الظواهر المناسبة لتمثيلها، وهي صورة ناقصة إذا ما قورنت بما يُنجز في العالم

الغربي داخل المشروع التوليدى، والذى يتحول إلى قطاعات معرفية جزئية تخدم الإطار العام للنظرية التوليدية، ومن ذلك البحث فى ظواهر اكتساب تراكيب فى إطار علم النفس اللغوى للبرهنة على صحة الاستدلالات التوليدية، ودراسة أساليب الصورنة والاستدلال فى النحو التوليدى لصقل النموذج فضلاً عن تنوع ظواهر تطبيق النموذج: الصرف والتركيب والدلالة والصياغة والمُعجم،... وقد تقدّم أنّ الأبحاث التوليدية العربية ترتكز اهتمامها على بعض الجوانب دون غيرها، ومن ذلك على وجه التحديد البحوث التركيبية والصياغية، بينما تتم الإشارة إلى المستويات الأخرى إشارات مُحتشمة، ويأنّ اللغة العربية غير معنية بها، والواقع أنّ الكثير من تلك القضايا التركيبية في اللغة العربية مرتبطة في جوانب كثيرة بمستويات اللغة وتدخلها، ولا يمكن أن نعزلها عن بعضها إلا لاعتبارات منهجهية ليس إلا.

لقد كان من النتائج العباشرة لغياب الانسجام بين البحوث التوليدية العربية: العجز عن تطوير أي نموذج من النماذج التوليدية، وأي ملمع إضافي لا يتجاوز اقتراح تعميمات جديدة لا تخرج عن إطار النظرية التوليدية العام.

كما يلاحظ على الكتابة التوليدية العربية أنها تكتفى ببعض الأوصاف المعروفة؛ ومرآكمة أوصاف محددة؛ مما يجعل الكثير من الأوصاف التوليدية العربية مكرورة لأنها تعالج القضايا نفسها، وهو ما لاحظناه بوضوح في عرضنا لبعض تلك النماذج؛ حيث استأثرت قضية الرُّتبة باهتمام خاص، وشكلت تيمة البحث التوليدى العربي، بينما خلَّ الكثير من قضايا اللغة العربية مُعَيَّنةً عن ذلك البحث، وهذا يتعارض مع القسمة العقلية التي تفرض على اللساني العالم ألا يقف عند حدود ما هو ملاحظ، بل أن يسعى إلى امتلاك الحاسة الاستكشافية التي تتمكن من استكشاف الظواهر ذات الدلالة بالنسبة إلى تطور النظرية أو النموذج.

### 3.2.7. البناء لغير الفاعل في الكتابة التوليدية: قراءة تفكيرية

#### 1.3.2.7. تحليلات توليدية متناسبة

يفترض في مبادئ النحو الكلى القدرة على احتواء كل مبادئ النحو الأخرى، سواء أتعلق الأمر بمبادئ الإنكليزية أم بمبادئ لغات أخرى، كما يفترض أن يحصل الإجماع على تلك المبادئ من اللسانين جميعهم توليديين كانوا أو غير

توليديين، وتكشف جوانب التحليل التي وقفنا عليها سابقاً عن وجود اختلافات واضحة بين التوليديين في قضايا كثيرة من بينها البناء لغير الفاعل.

لقد بَيَّنَا أَنَّ معالجة البناء لغير الفاعل في نظرية الربط العاملية، كما صاغها شومسكي (1981م)، تقوم أساساً على أَنَّ العلامة المصرفية في الفعل المبني لغير الفاعل هي التي تمنع الفعل من إسناد النصب إلى المفعول، والمُركب الفعلي من إسناد دور محوري إلى الفاعل، وهو التصور الذي شكك فيه الفامي الفهري حين اعتبر خصائص البناء لغير الفاعل خصائص للمحمول المبني لغير الفاعل، وأنَّ العلامة المصرفية في البناء لغير الفاعل محمول جهي.

أما النحو المعجمي الوظيفي، كما هو عند بريزنان، فيتبَيَّنُ معالجة تقوم على إجراء قاعدة معجمية تُجري نوحيين من التغيير أحدهما صرفي، والأخر وظيفي. كما تتفَق على وجود أُخْرٍ من الاختلاف في تحليلات التوليديين للبناء لغير الفاعل، وهي اختلافات تتعدد بتنوع اللغات أحياناً، والمرونة التي يسمح بها النسق التوليدي أحياناً أخرى، وهذا ما كشفنا على بعض جوانبه من خلال عرضنا لاختلاف تحليل الفامي الفهري عن تحليل شومسكي وتحليلات توليديين آخرين. وإذا كان الأمر كذلك حقًّا لنا أن نتساءل: ما هي أسباب تلك الاختلافات وما هي مسوِّغاتها؟

إنَّ تلك الاختلافات يمكن تفسيرها بأحد أمرين:

1- اختلاف الأُطْر النظرية

أو

2- اختلاف المُعْطيات

فإذا كان الاختلاف قائماً على (1) وعلم أَنَّ ممثلي هذه الاختلافات يعتقدون أنهم يعالجون الظاهرة نفسها، فإنَّ اختلافهم في الأمر الواحد دليل على فساد عملهم! وإذا كان التبرير قائماً على (2) سقطت دعواهم القافية بكلية معالجتهم. معنى هذا أَنَّ التعلل باختلاف الأُطْر النظرية غير مُتَّسِّعٌ، فالإطار النظري أَيُّا كان لا يكون موضوعه إلَّا موضوعاً مبنياً. وإذا كان كذلك، فليس ثمة شك في كون الأُطْر النظرية المختلفة تعالج الظاهرة نفسها. أي أنه لا يُجَيِّب إلَّا عن الأسئلة التي

يطرحها هو بنفسه لا كما تطرحها الظاهرة، أما القول باختلاف المعطيات فقول لا طائل تحته إذ الأمر ليس كذلك، لأن المسألة تهم في الحقيقة اختلاف خصوصيات اللغات.

### 2.3.2.7 بين التحليل التوليدية وتحليل النحوة

تبرز أول مظاهر الاختلاف بين الفاسي الفهري والنحوة بخصوص البناء لغير الفاعل، على مستوى التسمية، فقد لاحظ أن التسمة «البناء للمجهول» التي اختارها النحوة لم تكن موفقة، ولذلك حاول أن يستعيض عنها بعبارة فنية أخرى هي «البناء لغير الفاعل». بيد أن قول النحوة بـ«البناء للمجهول» لا يمكن أن يعتبر سبباً كافياً لدحض نصواتهم أو التشكيك فيها، دون معرفة الأسباب التي كانت وراء اختيارهم ذاك. فقد تداولت كتب التراث النحوي العربي، فعلاً، تسمية «البناء للمجهول»، غير أن الاطلاع على المصنفات النحوية يُظهر أن النحوة استعملوا عبارات فنية أخرى، تُظهر أنهم كانوا على وعي بالإشكالات المطروحة على مستوى التسمية<sup>(121)</sup>.

وقد أشار الفاسي الفهري نفسه إلى بعض تلك التسميات. بل الأكثر من هذا أن العبرة الفنية التي اختارها لا تختلف عن عبارات القدماء في شيء. ومهما يكن من أمر التسمية، فإن الأساس هو أن النحوة لم يُغفلوا وجود عبارات فنية أخرى، وقد آثروا التعبير بـ«المبني للمجهول» لاعتبارات كثيرة، منها: حصول الإجماع على عبارة تشير إلى ظاهرة محلدة، وهذا هو الاحتمال الوارد، وبخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن «استخدام المبني للمجهول في الجملة العربية ليس وفقاً على النحوة، وإنما يشترك فيه المفسرون وعلماء القراءات والبلاغيون وسواهم، حيث إنهم استخدموه أسباباً كثيرة تعلق هذا الاستخدام، وتشكل الإجابة عن هذا السؤال المطروح، وتدور تلك الأسباب في إطار الأصوات والتركيب والدلالة»<sup>(122)</sup>.

(121) عبد القادر الفاسي الفهري، *المعجم العربي*، ص 62. ينظر في هذا الخصوص أيضاً كتاب محمود سليمان باقوت، *المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم*، ص 11-16.

(122) المرجع السابق، ص 16.

إن الفاسي الفهري لم يقف عند حدود التسمية، بل شكل في كثير من جوانب التحليل كما وردت عند النحاة معتمداً، في ذلك، منطلقات توليدية توطرها نظرية الربط العاملية، إلى جانب مبادئ وتصورات تتسمى إلى معالجات معجمية ودلالية وصرفية وتركيبية. فما هي، إذن، أهم الجوانب التي انتقد فيها تحليلات النحاة؟ وهل يشكل ذلك التقد بديلاً عن آرائهم؟ وما هو الجديد الذي يقدمه إلى لغة الضاد؟ لقد وقفت في الفقرات السابقة على أهم جوانب نقد الفاسي الفهري لتحليلات القدماء، وخصوصاً ما تعلق من ذلك بالخصائص الصرفية، والخصائص التركيبية والدلالية للبناء لغير الفاعل.

على مستوى الخصائص الصرفية يعرض تصورات القدماء للكشف عن جوانب الاختلاف معهم. ولا ينفي ذلك اتفاقه مع بعض التحليلات كما هو الحال في تصويبه لرأي ابن بزير (499-582هـ/1106-1187م)، يقول: «وابن بري على صواب في أمر 'عني' و'شله' و'شفف' و'أغري بـ' وأمثالها، بهذه الأفعال قد ترد منها ' فعل' متعددة، ثم يقع نزع الفاعل بالباء عندما يبني الفعل إلى غير الفاعل، وإن تغير معناها شيئاً ما أحياناً، فالتحول الدلالي الذي يطرأ على هذه الصيغ (semantic drift) يكون متوقعاً في تحليل معجمي، لأن من خصائص الوحدات المعجمية أن يقع توسيع في معناها وابتعاد عن الأصل»<sup>(123)</sup>.

من الأمور التي يركز عليها في تحليله للبناء لغير الفاعل، أيضاً، أن في ذلك البناء نزع للفاعل المنطقي، وفرضية النزع هذه تمكّن من توحيد البناء للمفعول والبناء للمبهم في عملية واحدة هي ما يسميه البناء لغير الفاعل. وهو بذلك يحلل معطيات اللغة العربية بناء على فرضية النزع، وما يشير إليه أنه خصص فقرة مستقلة للحديث عن رأي ابن السراج في أصوله حول «زوال» الفاعل أو «إزالته» أو «الاستغناء عنه» في البناء لغير الفاعل، وعارض تلك الإزالة والنقصان من عدد المحلات بالإضافة أو بالإضافة التي تحدث في التعديل بالهمزة أو التضييف، وعلى هذا الأساس يكون ابن السراج بحسب الفاسي الفهري قد طرح مسألة من زاوية تغيير المحلات والزيادة أو النقصان أو عددها. وقد لاحظ أن الطريقة التي عرض

(123) عبد القادر الفاسي الفهري، *المجمع العربي*، ص. 64.

بها ابن السراج لمسألة نزع الفاعل لا تختلف في شيء عن الزاوية التي يطرح بها المشكك<sup>(124)</sup>. ويظهر هذا في نص طويل لابن السراج أثبته الفاسي الفهري كاملاً في كتابه *المُعجم العربي* ثم علق عليه بالقول: «والحق أنتي لم أجد عند غير ابن السراج تحليلاً مماثلاً لهذا، وهو يقترب [في] عدد من مناحيه العامة مما سأذكره هنا (أو في الفصل المتعلق بالتعدية)، وخصوصاً في شأن الزيادة والنقصان في محلات، وكذلك بقصد الإعراب»<sup>(125)</sup>.

كما يعتبر تصور النحاة بخصوص البناء لغير الفاعل محصوراً في البناء للمفعول، وذلك اعتماداً على التمييز الذي وضعه النحو الغربي بين المجهول المبني للشخص والمجهول المبني لغير الشخص، أو ما يقابل في اصطلاحه المبني للمفعول والمبني للمبهم ويستدرك عن ذلك بالقول: «نستثنى من ذلك الشيوطي الذي أقر بوجود «ضمير بهم مستتر في الفعل»، وجعل ضميراً بهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان، إذ لا دليل على تعين أحدهما»<sup>(126)</sup>.

وترتبط جوانب النقد الأخرى عند الفاسي الفهري لتحليلات القدماء بنقض المعطيات وعدم تمثيليتها، يقول: «والمعطيات التي نجدها عند القدماء ليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب، بل هي أيضاً معطيات زائفة في بعض الأحيان»<sup>(127)</sup>. لكننا نتساءل: ما معيار النقد والزيف الذي يتحدث عنه الفاسي الفهري في هذا النص؟

قد لا تحتاج إلى التأكيد مرة أخرى على استفادة الفاسي الفهري والتوليديين العرب عموماً، من آراء النحاة وتحليلاتهم، كما أثبتنا في الفقرات السابقة، وذلك ما لا ينكره الفاسي الفهري نفسه؛ الذي يقول: «وقد استقلنا في هذا التحليل من بعض آراء النحاة القدامي، إلا أنها خالفناهم في كثير من المسائل، سواء منها التحليلية أو التجريبية»<sup>(128)</sup>.

(124) المرجع السابق، ص. 80.

(125) المرجع السابق، ص. 80.

(126) عبد القادر الفاسي الفهري، *المُعجم العربي*، ص. 82.

(127) عبد القادر الفاسي الفهري، *اللسانيات ولغة العرب*، ص. 54.

(128) المرجع السابق، ص. 98.

ويذلك يكون الاتفاق والاختلاف واردين، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة أساسية، وهي أن النحو العربي لا يشكل مدونة متجانسة، أو نصاً واحداً، يجعل الحكم على آراء بعض النحاة سبباً كافياً للحكم على آراء النحاة جميعهم، سواء أكان الأمر تصويباً أم تحطيناً.

يرجع الفاسي الفهري اختلافه مع النحاة إلى المسائل التحليلية أو التجريبية؛ وهذا يعني أن المنطلقات التحليل هي التي تفرض الاختلاف، وهذا أمر تعتبره طبيعياً بالنظر إلى اختلاف المنطلقات والأهداف. وعلى هذا الأساس فإن الاختلاف يكون مشروعاً؛ غير أن ذلك لا يمكن أن يعتبر دليلاً على نقصان أو زيف تحليلات النحاة أو قوة تحليلات التوليديين.

إن الانطلاق من تصورات قليلة تفرض على الباحث التمسك بما يراه صالحًا وملائماً للتحليل الذي يتبنّاه، ولذلك لا نستغرب إذا وجدنا الفاسي الفهري يبني تصوراته على انتقائية واضحة. وهذا ما نفهمه من كلامه: «وستدّفع عن هذا التصور مقارنين إيه بالتحاليل المختلفة لهذه الظاهرة، وكذلك بما ورد عند القدماء من أفكار مماثلة، حيث ستنتهي منها ما نعتقد ملائماً لما ستدّفع عنه»<sup>(129)</sup>.

إن «الملاعنة» شرط «للانتقام» لكنها ليست شرطاً «للتعيم»، وإصدار أحكام مطلقة.

أما بخصوص اللغة الموصوفة ومشكل المُعَطيات، فإننا نقف على نص صريح للفاسي الفهري يشير فيه إلى طريقة تعامله مع أقوال النحاة جاء فيه: «ولن نعرض هنا لهذه الخلافات، وإنما نكتفي بإيراد بعض أقوالهم فيما تعتبره وارداً لوصف اللغة العربية الحالية»<sup>(130)</sup>. والأكيد أن ما سيعتبره الباحث وارداً هو ما يتفق مع أسس التحليل التي تؤطر عمله. فهل يعتبر ذلك معياراً للحكم على آراء النحاة وتصوراتهم؟ وهل من الضروري أن تكون أقوال النحاة واردة لوصف لغة لم يعلنوا لها<sup>(131)</sup>؟

(129) المرجع السابق، ص. 6.

(130) المرجع السابق، ص. 93.

(131) لم نستطع أن نثني في كتابات الفاسي الفهري اللغة الموصوفة التي يتحدث عنها: هل =

إن تفسير الظواهر نفسها لا يعني وجود تطابق كلي على مستوى التصور، أو على مستوى الخطوات الإجرائية المتبعة. إن التوليديين أنفسهم يختلفون رغم اعتمادهم منطلقات تفسيرية واحدة، إلا أن مرونة النسق تسمح بالاختلاف، فإذا كان هذا شأن التحليل التوليدي فما بالنا باختلاف تحليل النحاة عن تحليل التوليديين!

يؤكد الفاسي الفهري نفسه ما نزعمه هنا بالقول: «الفكرة السائدة التي تقر بأن التحاليل اللسانية – على اختلاف أزمانها ونماذجها – لها نفس المجال، ويمكن أن تتوصى، في إطارها، تفسير الظواهر نفسها... إلخ، فكرة خاطئة؛ فكل خطاب تفسيري بناء عقلي في كل مستوى من مستوياته، لا مجال فيه للمطلق، ولا لمعرفة يقينية، بل إن كل شيءٍ نسي»<sup>(132)</sup>.

وبناءً عليه، فإن النماذج التوليدية، أو غيرها من النماذج والنظريات الأخرى، حتى وإن سلمنا بصحة ما انتهت إليه، لا يمكن أن تعتبر ذلك كافياً لتجاوز تحليلات النحاة، كما أن عدم تبنّيه النحاة لبعض المعطيات التي نجدها في اللغة الحالية لا يمكن أن تعتبره مقياساً للتشكّك في النحو برمته، لأنه ليس من واجب النحوي أن يهتمّ بما هو موجود، وما هو غير موجود. وإذا كان التوليديون قد اهتموا بهذا الأمر واعتبروه أساساً من أسس نظرتهم، فإن ذلك يبقى اختياراً داخل مدارك النظر وحدوده ولا يمكن أن تعتبره قانوناً علمياً كلياً يحاكم به التصورات الأخرى.

بقي أخيراً أن نتساءل: إذا سلمنا بضعف تحليل النحاة وتصوره، ورؤيته، فهل يمكن أن يكون النحو التوليدي بدليلاً؟ وهل يمكن أن يحل كل القضايا والإشكالات التي بطرحها البناء وغير الفاعل في اللغة العربية<sup>(133)</sup>؟

= هي اللغة العربية المعاصرة؟ أم هي اللغة العربية الكلasicية؟ فإذا كان موضوع الاشتغال هو اللغة العربية المعاصرة فإنه لا مسوغ في نظرنا للتشكّك في تحليلات النحاة استناداً إلى لغة لم يعرفوها حتى يقدّموا لها. أما إذا كان تحليله مُنضباً على اللغة العربية الكلasicية فإنه من غير المقبول أن يطعن في تحليلات النحاة اعتماداً على تحليله لمعطيات اللغة العربية المعاصرة.

(132) عبد القادر الفاسي الفهري، «عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني»، ص 49.

(133) لشير هنا إلى أن تحليلات الفاسي الفهري للرثبة ووجهت ب النقد لاذع من قبل مجموعة

### 3.3.2.7. البناء لغير الفاعل: معطيات مُعَيّنة في التحليل التوليدى

يعتمد البناء لغير الفاعل في اللغة العربية على أسس صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وتداوية تكون نظرية له في النحو العربي، وهي أسس متكاملة ومتداخلة يصعب الفصل بينها. وإذا نحن نظرنا إلى التحليل التوليدى للبناء لغير الفاعل نجد أنه لا يعني بهذا التكامل ولا يغيره أهمية تذكر مما يجعل أحد أسس هذه الظاهرة اللغوية مُعَيّنة.

يشير الفاسي الفهري إلى المُسلمة التي ينطلق منها النحويون في تحليلهم لبناء الفعل للمجهول، وما يقتضيه ذلك بالقول: «... عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه وتغيير الفعل على صيغة فعل»<sup>(134)</sup>.

إن التحليل الذي نجده عند النحاة لا يقف عند حدود ما أشار إليه، ولنأخذ على سبيل المثال التعريف الذي يعطيه ابن عُصفور (597-669هـ/1200-1271م): «حكم ما لم يسم فاعله أن يبني الفعل للمفعول، ويحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه. فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء. وهي: السبب الذي لأجله حذف الفاعل، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها للمفعول، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت، فعل فعل المفعول ناه برأسه أو غيره من فعل الفاعل»<sup>(135)</sup>.

يضيف تعريف ابن عُصفور معطيات جديدة لم يشر إليها الفاسي الفهري وخصوصاً ما تعلق من ذلك بالمعطيات المقامية/التداوية.

إن البناء لغير الفاعل في اللغة العربية يفرض تلاحم وتكامل مستويات اللغة:

= من الباحثين، ونذكر في هذا السياق: أحمد العلوي، *لسانيات هبل* (مطبوع مرقون). جورج بوهاس وأحمد القادري، «علم الفاسي»، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، أيلول/سبتمبر 1992. كما تقف على جوانب مُهمة من تقد الطروحات التوليدية («البناء لغير الفاعل») في كتاب: محمد الأوراغي، *الوسائط اللغوية*، 11، أقول *اللسانيات المكلية*.

(134) عبد القادر الفاسي الفهري، *المُعجم العربي*، ص. 61.

(135) ابن عُصفور الإشبيلي، *شرح جمل الرجاعي بباب ما لم يسم فاعل*، ج 1، ص. 534.

الصوتي<sup>(136)</sup>، والصرف<sup>(137)</sup>، والنحوي<sup>(138)</sup>، والدلالي<sup>(139)</sup>... وارتباطاً بهذه الجوانب يحضر الجانب التداولي بقوة؛ فحذف الفاعل من تركيب معين يعني الانتقال من بنية إلى بنية؛ والبنية عناصر وعلاقات. ومادام كل حذف لا يسُرّغ إلا بدليل فإن حذف الفاعل يكون لغایات تواصيلية متعددة يمكن الرجوع إليها في كتب النحو.

إن البناء لغير الفاعل في اللغة العربية يخضع لشروط تداولية قائمة على أصلِي الإفادة والخففة، وهي شروط تُمْكِن من التمييز بين البنيات المُمكَنة، والبنيات غير المُمكَنة، وعلى هذا الأساس يكون الجانب التواصلي من الأهداف الأساسية التي ركز عليها النحاة في تحليلاتهم، وقد حظي هذا الجانب باهتمام بعض اللسانيين المُحدِثِين كما هو الحال عند أندريل مارتينيه (André Martinet) من خلال حديثه عن الاقتصاد في اللغة *Economie de la langue* أو الجهد الأدنى<sup>(140)</sup>. وبذلك يكون الهدف التواصلي حاضراً بقوة في التراكيب المبنية لغير الفاعل. وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً على التحاليل التوليدية التي ترى أن «اختبار اللغة أداة للتواصل لا يوحى به إلا الحس المشترك السطحي». وأن من يتأمل اللغة ليجد أنها لا تسهم في التواصل أكثر من مساهمتها في عدم التواصل، وأن

(136) «بناء الفعل للمفعول من الحالات التي تتعلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في الحركات داخل مادة الكلمة، فكأن بعض الحركات يوحى بالغموض، وحسبك أن نعلم أن أوزان الكلمة الثلاثة عشرة قد تجتذب تابعاً ثقلياً هو القسمة والكسرة في مقطعين متواлиين *t-u-u*». عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية؛ رؤية جديدة في الصرف العربي، ص 94.

يُنظر أيضاً: محمود سليمان باقوت، المعنى للمجهول في الدرس النحوي، ص 87.

(137) «حيث إن التحويل في «العمارات الفصيرة» يؤدي إلى التحويل في «الوزن الصرفي للفعل أيضاً». محمود سليمان باقوت، المعنى للمجهول في الدرس النحوي، ص 90.

(138) «في «الإحلال replacement» فالفاعل يحذف، ويقام غيره تابعاً عنه وقد حدد النحاة ما يصلح لأن يكون تابعاً عن الفاعل ويحل محله». نفسه، ص 91.

(139) «وهذا ما نجد في الجانب الدلالي من نظرية المعنى للمجهول في النحو العربي»، حيث بين النحاة أسباب ذلك الحذف، وكلها معنوية، وقد سبقت الإشارة إليها، وما يتصل بالدلالة عدم بناء الفعل الأمر للمجهول، لأننا لا نستطيع أن نأمر مجهولاً، بل لا بد أن يكون من يوجه إليه الفعل حاضراً». محمود سليمان باقوت، المعنى للمجهول في الدرس النحوي، ص 92.

A. Martinet, *Eléments de linguistique générale*, p.176-177.

(140)

التفاهم بواسطة اللغة حالة خاصة لعدم التفاهم بها<sup>(141)</sup>.

وإذا رجعنا مرة أخرى إلى التحليل الذي يقدمه الفاسي الفهري، وعلى وجه التحديد إلى الخصائص الصرفية للبناء لغير الفاعل، نجد أنه ركز على عدم وجود صيغة خاصة بالمبني لغير الفاعل، وقد حاول أن يستدل على رأيه بصيغة « فعل » التي وجدتها تُستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، كالتراكيب المبنية للمجهول، والتراكيب الوسيطة بين الفعل للبناء للمجهول والبناء للمعلوم وتراكيب أخرى تأتي منها: « فعل » دون أن تأتي « فعل »<sup>(142)</sup>.

إن ما ذهب إليه الفاسي الفهري لا يقلل من أهمية تحليلات النحواء، بل يعوضها؛ إذ لا نعرف من النحويين من قال إن للمبني للمجهول صيغة خاصة، أو أن « فعل » قد لا تأتي للدلالة على تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، ودليلنا على ذلك أن الفاسي الفهري نفسه استدل بآراء بعض النحواء ومنهم ابن بري الذي يشير إلى وجود معانٍ كثيرة لصيغة ( فعل ). أما عن صيغة المبني للمجهول عند النحواء فهي كثيرة تختلف باختلاف الأفعال من جهات عديدة<sup>(143)</sup>.

(141) عبد القادر الفاسي الفهري، *اللسانيات واللهجة العربية*، ج 1، ص 41-42.

(142) عبد القادر الفاسي الفهري، *المعجم العربي*، ص 62-63.

(143) يُضمُّ أول الفعل المبني للمفعول مطلقاً كان ماضياً أو مضارعاً، ويكسر ما قبل الآخر في الماضي ويفتح في المضارع.

- يُضمُّ معه ثانٍ ذي ناء أصلية أو مزيدة للمطاوعة حذراً من الالتباس نحو: تَكْبِرُ وَتَخْبِرُ وَتَعْلَمُ وَتَوْعِدُ وَتَذَخِّرُ.

- يُقلب ثالث ذي تاء أو واء لوقوعها بعد ضمة كما في تَوْعِيدٍ من تواعد.

- يُضمُّ مع الأول أيضاً ثالث ذي همزة الوصل لثلاً يتبع بالأمر في بعض أحواله نحو استخرج وأستحلبي.

- الماضي المجرد المعتل:

أ- المعتل الفاء بالوار: يجوز قلبها همزة كان الفعل مضيقاً نحو ود واد من ود أم لا نحو: وَعَدْ وَأَعْدَ من وَعَدْ، أو معتل الفاء واللام نحو: رَفِيْ وَأَفِيْ من وَفِي.

ب- المعتل العين بالألف: في نحو قال وباع وفيه القلب واواً أو ياء وفيه ثلاث لغات:

- إخلاص الضم ( قول وبُوْع ).

- الكسر ( قبل وبِعْ ) .

- الإشمام ( قبل وبِعْ ) .

إن مقارنة بسيطة بين ما ورد في المعالجات السابقة لظاهرة البناء لغير الفاعل، وعلى الخصوص معالجة نظرية الربط العاملية التي تؤكد على أن البناء لغير الفاعل لا يغير الشبكة المحورية التي تلازم الرأس الفعلي، بل يغير محلات تحقق الموضوعات المتعلقة بذلك الرأس فقط، تُظهر أنّ مثل ذلك التحليل قد يصدق على لغة من قبيل الإنكليزية أو الفرنسية، إلا أنّه لا يصدق على اللغة العربية، فالبناء للمفعول لا يغير محلات تتحقق الموضوعات التي تلازمها، لأنّ الفاعل يحذف ويقام المفعول مقامه، ولا ينتقل إلى آية جهة مادام أنّ الواضع اختيار في العربية وسيط الإعراب لتحرير المركبات ولو تحريف الترتيب المعنى لغابات تواصيلية. مفاد هذا أنّ تصوير البناء لغير الفاعل في اللغة العربية يجب أن يختلف عن تصوير الظاهرة نفسها في لغات أخرى، بسبب اختلاف الأصول الوضعية.

من القضايا الأساسية الأخرى التي يتبعها أنّ تئيده لأهميتها في كلّ تنظير ما يتعلّق بطبيعة النسق العام للغة، والذي يطبعها بخصوصيات قد لا تكون في لغة أخرى غيرها. وكل إغفال لخصوصيات النسق قد يفضي إلى استحداث معطيات جديدة دخلة. لاحظنا ذلك في تحليل الفاسي الفهري لمعطيات اللغة العربية، وهو تحليل تسمح به مرونة الدرس التوليدية؛ ومن ذلك حديثه عن الفاعل المنطقي الذي يظهر أحياناً بعد أداة تُسند إليه «حالة الفاعل» مثل (روا) في الإنكليزية و(par) في الفرنسية، وهو ما يقابل - بحسب ما يذهب إليه الفاسي الفهري - «من لدن» أو «من قبل» أو «من طرف»<sup>(144)</sup>، وهي تراكيب بعضها دخيل على اللغة العربية تبيّن أنّ لكل لغة خصوصياتها التي تتعاشى مع نفسها

= جـ- المعنل اللام (معنى بالألف، تقلب الألف ياء وإن كانت متقلبة عن واو: غَزِيٌّ من غَزَا وَهُدِيٌّ من هُدِيٍّ).

- المضارع المعنل العين: تقلب في الجميع ألفاً: يُقال وَيُبَاع إذ الأصل يقول وَيَبْعَثُ.  
- الماضي المزيد (على وزن اتفعل وافتغل) المعنل العين وفيه تلات لغات: (انقيد والفرد وانقيد) و(اختير واحتور واحتثير).

- المضارع المزيد المعنل العين، يُقلب ألفاً: يُفَاد وَيَخْتَار.  
- المُضْعُفُ الصَّحِيحُ، مجرد أو مزيد، تُضمُّ الفاء عند الجمهور (حَبَّ وَشَدَ وَرَدَ). «هَذِهِ وَيَعْتَصِمُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا» [يوسف: 65]. وأجاز قوم الكسر وكذلك الإشمام (رُدَّتْ).

(144) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموزاي، ص 181.

العام، وهذا يعني أنه لا سبيل إلى إحداث لغة في لغة مقررة بين أهلها<sup>(145)</sup>. إن الملاحظات التي وقفنا عليها بخصوص البناء لغير الفاعل في اللغة العربية، لا تعني أن هذه اللغة وحدها تخرق قواعد النحو الكلبي، فلو كان الأمر كذلك لاعتبرناه شذوذًا ينقض الأطراد<sup>(146)</sup>، لكننا نقف على انتقادات أخرى عند لسانين آخرين.

فقد لاحظ روينسون (Robinson)، وهو من الباحثين الذين انتقدوا النحو التوليدى<sup>(147)</sup>: «أن الحصر الذي قدمه شومسكي للتحويل عن طريق المبني للمجهول قد نال استحسان أتباع النحو التقليدي، دون جدل أو مناقشة من جانبهم، ولكن هذا الحصر غير مفيد، لأنه فصل بين «التركيب» و«الدلالة»، بالإضافة إلى إعاقته للوضع المنطقي للمبني للمجهول. وهناك بعض التحويلات الذي يتصل بالاستفهام ومعناه السؤال، والنفي ومعناه النفي، وقد أوضح أن التحويل يجب أن يقدم علاقات تركيبية يمكن تحديدها دلاليًا، كما قال ذلك أيضًا كيتز Katz، ولكن هذا لم يتحقق في المبني للمجهول، فقدم شومسكي وكيس أمثلة، واستعمل التقديرات، لأن المبني للمعلوم والمبني للمجهول لهما مجرور مختلف يكتفي بنفسه»<sup>(148)</sup>.

ومن أمثلة ذلك:

- a) Few books are read by many men.
- b) Many men read few books.

وهما جملتان لهما المعنى نفسه، ويمكن وضع كل منها مكان الأخرى<sup>(149)</sup>.

(145) هذا من الحقائق المقررة عند القدماء؛ يمكن أن نقف على ذلك في المعاشرة التي كانت بين أبي سعيد السيرافي ومثى بن يونس، يراجع كتاب: الامتناع والمؤانسة لأبي حيّان التوحيدى.

(146) هذا بمنطق التوليديين لا غير، لأنه ليس من الواجب أن نحاكم معطيات لغة ما ونعيها، ونرميها بالرثى والقصور إذا لم تستجب قواعدها لنحو مستحدث يدعى الكلبية. الواقع أن ذلك النحو لا يمكن أن تتحقق كلته إلا باحتواء معطيات كل اللغات. فمعيار التقويم يجب أن يكون باللغة لا بالنظرية.

The new grammarians Funeral. A Critic of Noam Chomsky's. (147)

(148) محمود سليمان ياقوت، المبني للمجهول في الترس النحوي، ص.72.

(149) المرجع السابق، ص.72.

وقد ترجع الانتقادات التي وجهها روينسون إلى النظرية التوليدية إلى المراحل الأولى التي تميزت بغياب عنصر الدلالة، وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن الانتقادات السابقة يمكن أن تكون مقتصرة على نموذج 1957م. إن روينسون يعتقد شومسكي من جهات أخرى لا يمكن أن تُحدَّد بحدود نموذج من النماذج، بل تبقى مشروعةً إلى يومنا هذا، يقول: «إن كل ما فعله شومسكي هو تقديم التحديد المركبي للمبني للمجهول دون الاهتمام باستخدامه، ومنى يكون هذا الاستخدام؟ إن الاختلاف المهم بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول بعد تقسيمهما لما يتصل بكل منهما»<sup>(150)</sup>، ويستدلُّ الباحث على قصور النظرية التوليدية بمجموعة من الجمل منها:

1. *John is boiling the eggs.*  
*The eggs are being boiled by John.*
2. *John is growing yak trees.*  
*Yak trees are being grown by John.*
3. *John is growing a beard.*  
*A beard is being grown by John.*
4. *John has taken some hard knocks.*  
*Some hard knocks have been taken by John.*
5. *John has caught a cold.*  
*A cold has been caught by John.*

تدلُّ الجملة الأولى على أن «John» تدخل في الأفعال الخاصة بجعل البيض صلباً، أي مسلوقة، إلا أننا نجد أن للماء والموقد دورهما في ذلك. أما كلمة «by» الموجودة مع المبني للمجهول، والتي تفيد معنى «بواسطة» فإنَّ هذا المعنى الخاص بها لا حسم في تحديد من قام بالحركات أو الأفعال<sup>(151)</sup>.

أما الجمل (2-5) فقد اشتغلت على أفعال تُستخدم على الخصوص في المبني للمعلوم مع المفعول المباشر، لكنها لا تدلُّ على أنَّ المفعول نتيجة لحركة الفاعل نفسه، أو أنَّ الفاعل هو المسؤول على نحو ما نجد في (growing)، ولأنه

(150) المرجع السابق، ص.72.

(151) اعتمدنا في استخراج هذه المقطوعيات مقال موريس غروس، «حول فشل النحو التوليدي»، ص.96-132.

لم يفعل شيئاً لأشجار السنديان سوى الغرس والاعتناء والرعاية، ولا دخل له في عملية النمو.

ويمكن أن نضيف إلى انتقادات روينسون للمبني للمجهول (البناء لغير الفاعل) انتقادات موريس غروس (<sup>(152)</sup> M. Gross)، الذي لاحظ وجود مشاكل جوهرية للمبني للمجهول تتعلق بوجوده وتعكس مدى استعصاء تشكييل قاعدته ولا تسمح بعمريمهها، بالنظر إلى الصعوبات التي تطرحها بعض الأفعال، ويمثل لذلك بالأفعال توصل «to receive».

-received our parcels.

(توصيل ماكس بطرودنا).

6) *Our parcels were received by Max.*

(توصيل بطرودنا من طرف ماكس).

7) *All possible guarantees were received by Max.*

(توصيل بكل الضمانات الممكنة من طرف ماكس).

توضح هذه الأزواج بأن المبني للمجهول لكل فعل رهين بالاستعمال المجازي أو الحقيقي للفعل، كما أن كل استعمال مرتبط بأزواج المركبات الأساسية. ويفتقر كذلك أن التصور المجازي صعب الصياغة<sup>(153)</sup>.

ونخلص من عرضنا لأهم القضايا المرتبطة بالبناء لغير الفاعل إلى الاستنتاجات الآتية:

- وجود اختلافات ظاهرة بين التوليديين في تحليل هذه الظاهرة اللغوية؛ يبدو ذلك في تشكيك بعضهم في تحليل البعض الآخر، واختلاف النتائج المُتحصلة.

(152) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(153) يخلص غروس من ملاحظاته إلى أن البناء لغير الفاعل يطرح مشاكل جوهرية تتعلق بوجوده وتعكس مدى استعصاء تشكييل قاعدته، وأن بعض الانتقادات الأساسية الموجهة إلى النحو التقليدي تطبق كذلك على النحو التوليدي. موريس غروس، «حول فشل النحو التوليدي»،

ص 121.

- لا يشكل التحليل التوليدى بديلاً عن تحليلات النحاة، وقد ظهر ذلك جلياً في عرضنا؛ فالانتقادات التي يمكن أن توجه إلى النحاة تفتقر في كثير من الأحيان إلى دلائل ملموسة، بل الأكثر من هذا أن التحليل التوليدى يستند في كثير من جوانبه إلى تحليلات النحاة، كما يظلُّ الكثير من أسس التحليل التي يجب مراعاتها مُعَيّنة.

إن الكتابة التوليدية العربية يطبعها التفاوت من جهة أهميتها وجديتها؛ فالتوليديون العرب يسلكون طرائقَ قدَّما في تحليلاتهم وطروحاتهم وأدبيات استدلالهم الموظفة في القضية الواحدة، ويفى الاختلاف بينهم فائماً حول الكثير من القضايا.

إن هذه الملاحظات تجعل المطلع على خريطة البحث اللساني التوليدى يحسُّ وكأنه أمام توليديات لا أمام توليدية واحدة، مما يطرح أكثر من إشكال بالنسبة إلى نظرية توق إلى تحقيق الكلية والصورة والتجريد ...

## **الفصل الثامن**

### **اللسانيات الوظيفية**

0.8. توطئة

1.8. اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية

1.1.8. النحو الوظيفي: المبادئ المنهجية العامة

1.1.1.8. مفهوم اللغة ووظيفتها

2.1.1.8. مجال البحث اللساني ومنهج العمل

3.1.1.8. مهام اللساني

2.1.8. اللسانيات الوظيفية عند أحمد المتوكل

1.2.2.1.8. الإطار النظري العام

2.2.1.8. أهداف المشروع اللساني المتوكلي

3.2.1.8. نحو اللغة العربية الوظيفي عند أحمد المتوكل

1.3.2.1.8. التحليلات المعجمية

2.3.2.1.8. التحليلات التركيبية

3.3.2.1.8. التحليلات التداوilyة

4.2.1.8. من تمظهرات تعامل المتوكل مع التراث اللغوي العربي

3.1.8. إسهامات المتوكل في إغناء التمودج الوظيفي

1.3.1.8. نموذج 1978

2.3.1.8. نموذج 1989

2.8. اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية: محاولة للتقسيم

2.8.1. اللسانيات الوظيفية العربية ومشروعية القراءة

2.2.8. قضايا اللغة العربية في تحليلات المتوكل

3.2.8. بين التحليل الوظيفي والتحليل اللغوي

4.2.8. اللسانيات الوظيفية: قضايا إبستيمولوجية

1.4.2.8. النحو الوظيفي بين الكلية والنمطية

2.4.2.8. القالية في النحو الوظيفي

3.4.2.8. اللسانيات الوظيفية و«النموذج الحاسوبي»

## 0.8. توطئة:

يُعدُّ الاتجاه الوظيفي ثالث اتجاهات البحث اللساني المعاصر. تعود أصول هذا الاتجاه إلى جملة من الأعمال اللسانية الحديثة كـ«مدرسة براغ»، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة، والمدرسة النسقية (لندن). وقد شَكَلت اللسانيات الوظيفية أحد أشكال التطورات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة البنوية مُمثلة بالأب الروحي سوسير الذي ركز على وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهو الجانب الذي أولاًه أهمية خاصة من خلال دراساتهم للغة والبحث عن الوظائف التي تؤديها عناصرها وأدواتها التعبيرية. بيد أن أبرز الدراسات والتطورات التي عرفها هذا الاتجاه، شَكَلتْها «حلقة براغ» بفضل أعمال تروبيتسكوي (*Troubetzkoy*)، ومارتينيه (*A. Martinet*)، وجاكوبسون (*Jakobson*) وغيرهم، فكانت مفاهيم وبحوث هذه المدرسة منطلقاً لبحوث ودراسات أخرى استمرت مفاهيم هذا الاتجاه. ومن أبرز من سار على هذا النهج دانيس (*Danés*) وفيرباس (*Firbas*) وسغال (*Sgall*)... وغيرها الذين عُرِفوا بوجهتهم الوظيفية للجملة، وأكَدوا على مفهوم مركزي يتمثل في ما أسموه بـ«динамиکية التواصل». إن التواصل في لحظة معينة ليس شيئاً ثابتاً كما قد يوحى إلى ذلك نموذج جاكوبسون حول وظائف اللغة. التواصل حرکية وديناميكية مستمرة تحمل بنية اللغة آثارها الواضحة. إن الجملة ليست كلمات فحسب، بل هي فعل لغوي و موقف إزاء واقع معين؛ إنها تنقل تجارب المتكلمين، وتتموضع هذه التجارب في عملية التواصل بالقياس إلى التجارب الأخرى المعروفة لدى السامع، أو التي يمكن إدراكتها في إطار العلاقة التي تربط بين المتكلم والسامع. إن التحليل الملائم للجملة هو التحليل القادر على تبيان مقدار هذه الديناميكية التي تسهم مع كل جملة في عملية التواصل<sup>(1)</sup>.

(1) مصطفى غلامان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 253.

بينما اتجه مالينوفسكي (Malinowski) وفيirth (Firth) وهاليداي (Halliday) اتجاهها آخر تميّز بالاستقلال عن «مدرسة براغ»، والانحراف في ما أصبح يُعرف بالمدرسة النسقية التي شيد صرحها فيirth (Firth) الذي اعتبر اللغة أهم سلوك في نشاط الإنسان، ورفض الاكتفاء بتحليلها إلى مستويات جزئية صرفية وتركيبية دلالية مستقلة، لأن ذلك يفقدها طابعها الخاص بها. ودعا إلى دراسة اللغة في بعدها الثقافي والاجتماعي والنفسي؛ أي دراسة اللغة في الإطار الذي يقتضيه التواصل من معطيات مادية ومعنوية، والرجوع إلى ما تجلى عليه اللغة من قواسم ثقافية واجتماعية مشتركة بين المتكلم والمستمع يجعل عملية التواصل اللغوي اليومي ناجحة<sup>(2)</sup>.

وقد سعى هاليداي إلى تعميق أطروحتات فيirth، والذهب ببعضها إلى نهاياتها الممكنة من خلال تركيب جملة من الأفكار اللغوية وإعادة صياغتها في شكل متسلسلي، وهي أفكار مستوحاة من «الأبحاث الأنثوغرافية»، ومن سوسير وهلمسييف وماتيزوس، ومدرسة براغ ومالينوفسكي وفيirth وبواس وسايبر وورف ومن أفكار المعاصرين أمثال لايف ويرنشتدين وبازل<sup>(3)</sup>.

### 1.8. اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية

انتهى بما سبق التحليل إلى تعرّف ملابسات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، وقد أثبتنا أنّ البداية الفعلية لتعرف ثقافتنا إلى اللسانيات كان على يد بعض اللسانيين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية، وبصفة خاصة الجامعات البريطانية، فكان بدھيًّا أن يتأثر اللسانيون العرب بالأراء الوظيفية التي قعَّد لها اللسانى الإنكليزي فيirth (Firth) مؤسس المدرسة النسقية. وقد ظهرت ملامح هذا التأثير بشكل خاص عند تمام حسان الذي وظَّف ما يُعرف عند فيirth بالسياق «الحال» *Context of situation*<sup>(4)</sup> وأطلق عليه «المقام» وجعل السياق اللغوي موازيًّا له، وأطلق عليه «المقال»<sup>(4)</sup>. وعلى الرغم من ادعاء حسان تبنّي الاتجاه الوصفي، فإنَّ تأثيره بنظرية فيirth جعل منهجه وصفياً وظيفياً<sup>(5)</sup>.

(2) المرجع السابق، ص 257.

(3) المرجع السابق، ص 257.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معاها وميناها، ص 372.

(5) المرجع السابق، ص 10.

إلى جانب اهتمام أتباع فيرث ومربيده من اللسانيين العرب باللسانيات الوظيفية ظهرت ملامح التأثر بالاتجاه الوظيفي واضحة عند لسانيين آخرين في إطار ما يُعرف بلسانيات التراث؛ وتجلّى ذلك في البحث عن أوجه للتماثل بين المنهج الوظيفي وبعض الأصول اللغوية العربية، كما نشط الاهتمام بوظيفية براغ ترجمة وتعريفاً بشكل خاص في تونس، غير أن كل تلك المحاولات لم تستطع أن تشر أتجاهها بحمل كل مقومات اتجاه وظيفي عربي<sup>(6)</sup>.

على هذا الأساس فإنَّ الوظيفية التي مستحدث عنها هنا هي وظيفة اللسانى الهولندي سيمون ديك، التي شكلت اتجاهها قائم الذات في البحث اللسانى العالمى كان للثقافة العربية حظها الأولى منه بفضل جهود أحمد المتوكل الذى سمعتم كتاباته نموذجاً في هذا الاتجاه.

#### 1.1.1.8 النحو الوظيفي : المبادئ المنهجية العامة

يركز الوظيفيون على جملة من المبادئ التي تشكل النواة النظرية الصلبة لاتجاههم، ومن أهمها:

##### 1.1.1.8.1 مفهوم اللغة ووظيفتها

تقوم اللغة، في نظر الوظيفيين، بوظائف متعددة، لا بوظيفة واحدة، وهذا ما نجده عند جاكبسون الذي حصر وظائف اللغة في ست وظائف، وهاليداي الذي لاحظ أنَّ الأغراض التي يمكن أن تستعمل اللغة في تحقيقها غير متناهية، وتخالف باختلاف العوامل اللغوية والأنماط الثقافية، وعلى الرغم من تعدد هذه الوظائف فإنَّ ما يهمُّ دارس اللغة منها يبقى محدوداً؛ لذلك يجمع الوظيفيون على أنَّ اللغة أداء للتواصل بين الكائنات البشرية، فهي ظاهرة تداولية بامتياز. صحيح أنَّ الواقع لانهائي، ومع ذلك فإنَّ كل لغة تمتلك إمكانية التعبير عن هذه الواقع لتحقيق التواصل.

##### 2.1.1.8 مجال البحث اللسانى ومنهج العمل

إذا كان الوظيفيون يجمعون على أنَّ الوظيفة الأولى للغة هي التواصل، فإنه

(6) مصطفى غلقان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 243-277.

من الطبيعي أن يتجاوز البحث اللساني في إطاره الوظيفي القدرة التحويلية للغة إلى القدرة التداولية، ففهم اللغة فهماً عميقاً لا يمكن أن يكون إلا عن طريق ربطها بمحفل الأهداف التداولية التي تُستعمل من أجلها. وبناءً عليه لا يخرج النسق اللغوي عن الاستعمال اللغوي - على الرغم من اختلاف النسق وتميُّزه عن الاستعمال - إذ لا يمكن تجريد اللغة عن أخص خصائصها.

### 3.1.1.8. مهام اللساني

تكمِّن مهام اللساني، في هذا التصور، في بناء نسقين من القواعد كلاهما يكتسي طبيعة اجتماعية:

- أـ نسق القواعد التداولية التي تحكم التفاعل الكلامي باعتباره نشاطاً تعاوِيْتاً مُبْنياً.
- بـ نسق القواعد الدلالية والتركيبية والصوتية التي تحكم العبارات اللغوية المستعملة بصفتها أدوات لذلك النشاط.

وهو مطالبٌ أيضاً، بأن لا يقف عند وضع القواعد فقط، بل عليه أن يفسرها من خلال وظيفتها، وذلك بالنظر إلى الطرق التي تُستعمل بها العبارات اللغوية، وأهداف تلك الاستعمالات. أما المُعطيات التي ي العمل عليها اللساني فهي المفروضات المُلاخِظة في النصوص الشفوية أو المكتوبة، إذ تزوده «بأفضل صورة للكيفية التي يستعمل بها الناس فعلياً لغاتهم في ظروف الحياة اليومية»؛ وفي إطار انشغاله ببناء الأنحاء عليه أن يراعي في تنظيم مكوناتها المبادئ العامة التي تفرضها اللسانيات الوظيفية، حيث يعتبر التداول إطاراً شاملاً ينبغي أن يدرس داخله كل من التركيب والدلالة<sup>(7)</sup>.

تعطي اللسانيات الوظيفية الجانب التداولي الأولوية، على الرغم من إقرارها بأهمية الجانبين التركيبية والدلالية؛ إذ تعتبرهما آليات لخدمة الجانب الأول، ولتحقيق التواصل. ومن المهام التي ينابط باللسانوي القيام بها أيضاً، إذ هو أراد استكمال البحث في القدرة التواصلية، ضرورة الكشف عن «نسق النحو الكلوي الذي يضمن نمطين من الكليات: كليات صورية، وكليات وظيفية، كما عليه أن

(7) البوشيخي عز الدين، النحو الوظيفي وأشكال الكفاية، ص.33.

يربط بينهما مفسراً هذه الكلمات من خلال:

أ - أهداف التواصل.

ب - والتكوين النفسي والبيولوجي لمستعملي اللغات الطبيعية.

ج - والمقامات التي يتم فيها استعمال اللغة.

ويشترط في أنحاء اللغات الخاصة أن تتوافق المبادئ والتعليمات الوظيفية التي يقرها النحو الكلبي بصفته نظرية تستهدف تحديد مفهوم «النسق اللغوي التواصلي الممكن». كما أن اللساني مطالب بتفسير ظاهرة الاكتساب اللغوي لدى الطفل، إذ يفترض الوظيفيون أن الطفل مدحوم بدخل واسع ومبني من المعطيات اللغوية الموجودة في المقامات الطبيعية، يكشف النسق التحتي للغة ولاستعمال اللغة»<sup>(8)</sup>. ويستطيع هذه الأهداف يكون الوظيفيون قد رسموا معالم جديدة للنظرية اللسانية.

### 2.1.8. اللسانيات الوظيفية عند أحمد المتوكل

#### 2.1.8.1. الإطار النظري العام

إن أي باحث ملزم بتبني إطار نظري يشكل بكل خلفياته وفرضياته مرجعاً أساساً له. يتبنى أحمد المتوكل النحو الوظيفي إطاراً نظرياً، وهو اختيار تحكمه مجموعة من المسئّعات عبر عنها بالقول: «يعتبر النحو الوظيفي (*Functional Grammar*)، الذي اقترحه سيمون دوك في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمتضيّفات ‘النمذجة’ للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بتنوعه مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مفترحات نظريات لغوية: (النحو العلاقي) (*Relational Grammar*)، نحو الأحوال (*Case Grammar*) الوظيفية (*Functionalism*)، ونظريات فلسفية: (نظرية الأفعال اللغوية) (*Speech Act theory*) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوّغ حسب متضيّفات النمذجة في التنظير اللساني الحديث»<sup>(9)</sup>.

(8) المرجع السابق، ص.37.

(9) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص.7.

### 2.2.1.8. أهداف المشروع اللساني المتوكلي

إنَّ المتبع لكتابات المتوكلي منذ 1982م إلى يومنا هذا، يلاحظ بوضوح أنه يهدف إلى تأسيس «نحو وظيفي للغة العربية»، نحو في إمكانه رصد كل الفضائل المتعلقة بهذه اللغة، أو لنقل بمعنى أكثر دقة، القيام بمشروع لسانيات اللغة العربية في كل مستوياتها. يقول عن أهداف هذا المشروع: «حاولنا جهذا، في هذه المجموعة من الدراسات أن تشارف هدفين التبين: إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر نعدها مركبة بالنسبة للدلاليات وتركيبيات ومداوليات هذه اللغة وتطعيم النحو الوظيفي، كلما مسَت الحاجة إلى ذلك بمعاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك»<sup>(10)</sup>.

فإذا تقضينا مؤلفات أحمد المتوكلي منذ بداية الثمانينيات، وحاولنا البحث في إشكالية إستيمولوجية الانتقال في الفكر المتوكلي؛ أي البحث في الظروف التي تمت فيها صياغة مفاهيمه وتصوراته، سنجد أنه في البداية حاول وضع لِبنة أولى لإعادة قراءة التراث العربي القديم (التليد)، في محاولة جادة لإبراز أصالة هذا التراث مع تبني فكرة إمكانية استغلاله وترجمته، في نماذج حديثة لا رفضه تماماً، أي أنَّ المشروع كان الهدف منه «درء التعارض بين لسانيات الأداة ولسانيات التراث»<sup>(11)</sup>.

كما أنَّ المتتابعة تجعلنا نكتشف أنَّ هذا المشروع ليست غايته دراسة اللغة العربية دراسة وظيفية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تعطيم النحو الوظيفي بمجموعة من المعطيات الواردة في اللغويات العربية التليدة، وإضافة ما يمكن إضافته من آليات وتقنيات تحليل تسهم في تطور هذا النموذج، كل هذا يجعل من هذا المشروع مشروعًا مُعتدلاً به، ليس بالنسبة إلى لسانيات الوظيفية العربية فقط، بل إلى النظريات اللسانية الوظيفية بوجه عام. فما هي أهم خصوصيات نحو اللغة العربية عند أحمد المتوكلي؟

(10) المرجع السابق، ص 14.

(11) مصطفى علقان، «لسانيات الأداة ولسانيات التراث».

### 3.2.1.8 نحو اللغة العربية الوظيفي عند أحمد المتوكل

قدم أحمد المتوكل في كتاباته وصفاً وتفسيراً لمجموعة من قضايا اللغة العربية من وجهة نظر النحو الوظيفي. ويمكننا إجمال تحليلاته فيما يلي :

- تحليلات معجمية
- تحليلات تركيبية
- تحليلات تداولية

#### 1.3.2.1.8 التحليلات المعجمية

تنطلق تحليلات المتوكل المعجمية من فرضية أساس، يعتمدتها في تحديد المفردات الأصول في اللغة العربية، وتقوم هذه الفرضية على فكرة أن الأصول مفردات متحففة، وأن الأفعال مصوغة على أحد الأوزان الثلاثية: « فعل » و« فعل » و« فعل ». وأن باقي المفردات، سواء كانت أفعالاً أم أسماءً أم صفات، مفردات مشتقة عن طريق أوزان معينة<sup>(12)</sup>. ولكي يبين المقصود بالمفردات المشتقة، يُميّز بين الاشتقاق المباشر، والاشتقاق غير المباشر. فإذا كانت المفردة «قاتل» مشتقة مباشرة من «قتل» فإن المفردة «قاتل» مشتقة من «قاتل»، وبالتالي فهي مشتقة بكيفية غير مباشرة من «قتل». وهذا يعني أن الاشتقاق يقوم في اللغة العربية على مفردات أصول بالنسبة إلى (فعل و فعل و فعل). ومفردات مشتقة من هذه الأصول تصبح هي بدورها أصولاً بالنسبة إلى مفردات أخرى مشتقة منها ويسمي هذه الظاهرة بـ «السلسلة الاشتقاقية».

واستناداً إلى التحليل السابق استطاع المتوكل أن يكشف عن النسق الاشتقافي في اللغة العربية، وأن يحدد خصائصه المتمثلة في الاشتراك<sup>(13)</sup> وفي الأوزان وترادفها<sup>(14)</sup>، مع وجود ثغرات في هذه السلسلة الاشتقاقية. كما يُبَيَّن «كتابات

(12) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 199.

(13) يقصد بالاشتراك أن المبني الواحد يمكن أن تكون له أكثر من دلالة، كما هو الحال بالنسبة إلى الوزن «أفعال» الذي يرد للدلالة على التعليل والتعريف والمدخول في الزمان والمكان، و«أفعال» التي تدل على «الاتبعاك والمطاوعة».

(14) يظهر الترداد في دلالات أوزان مختلفة على المعنى نفسه كما هو الحال بالنسبة إلى =

المتوكل الوظيفية الكيفية التي يتم بها تطبيق قواعد تكوين المحمولات الفعلية في اللغة العربية سواء في صورتها العامة أم من حيث التغيرات الصرفية والدلالية التي تحدثها. ومظاهر الاختلاف والاختلاف بين قواعد تكوين المحمولات التي توسيع من محلات المحمول بالإضافة في عدد موضوعاته كما هو شأن بالنسبة إلى قاعدة تكوين المحمولات العلية وقاعدة تكوين المحمولات الطلبية وقواعد تكوين المحمولات الدالة على المشاركة. ومقابل هذه القواعد الموسعة، توجد القواعد التي تخلص محلاتي المحمول بحذف موضوعاته، كما هو شأن بالنسبة إلى قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية والعكسية، وقاعدة تكوين المطاوعة وقاعدة تكوين المبني للمجهول، وقاعدة تكوين المحمولات الانصهارية<sup>(15)</sup>.

#### 2.3.2.1.8 التحليلات التركيبية

عرض المتوكل بالوصف والتحليل للوظيفتين الفاعل والمفعول في اللغة العربية، واستدل على ورود هاتين الوظيفتين باعتبارهما تحددان وظيفياً مستوى المنظور المنطلق منه لتحديد الواقعية التي يدل عليها المحمول. كما بين التحليل الوظيفي الذي قام به أن الوظيفة التركيبية «الفاعل» تستند في اللغة العربية للحدود الحاملة للموظائف الدلالية «المنفذ» و«المتقبل» و«المكان» و«المتموضع» و«الحائل». كما توضح الأمثلة التالية:

- انطلاق خالد (منفذ)
- دوى الرعد (قوة)

= « فعل » و«أفعال » للدلالة على التعليل والدخول في الزمان والمكان. كما أن «فاعلاً» و«تفاعلاً» قد تردد للدلالة على المشاركة. كما تشارك صيغة «الفعل» و«تفعل» في الدلالات على المطاوعة. وتشير هنا إلى أن اختلاف الصيغ العربية، ينفي ما ذهب إليه عبد الله العلايلي حين دعا إلى تخصيص الصيغ، كما أن تعدد الصيغ في اللغة العربية لا يعني أن اللغة العربية تمتلك نسقاً صيغياً يسد كل التغيرات، فهناك مجموعة من التغيرات الاستئنافية (يقصد بها الحلقات الفارغة). ويعني ذلك أن بعض الأوزان لا تتحقق بالنسبة إلى بعض الجذور؛ إذ لا نجد صيغة انكتب أو كتب من العادة كـ ثـ بـ مثلاً. يُنظر: كتاب أسد علي، تهذيب المقدمة للعلايلي، ص 207-237.

(15) مصطفى غلغان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 269.

- اتكأت هند (متموضع) على الأريكة
- هزلت زينب (حائل)
- بنت الدار (متقبل)
- سلبت زينب (مستقبل) أملاكها
- سير سير حديث (حدث)
- صييم يوم الاثنين (زمان)
- سير أربعة فراسخ (مكان)<sup>(16)</sup>.

أما الوظيفة «المفعول» فتسند إلى الحد المستقبل والحد المتقبل، ثم أحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المكان» أو «الزمان» أو «الحدث». كما حذّد المتكلّم سلمية إعراب هاتين الوظيفتين التركيبتين والقواعد المتحكمة في موقعتها والقيود التي تخضع لها عملية الموقعة في اللغة العربية، وقد خصص الفصل الأول من كتابه دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي لـ«مناقشة الفاعل». كما طرح إشكالية العلاقة بين البنية الحاملة (بنية الأدوار الدلالية)، والبنية الترکيبية الصرفية متسائلاً: هل يتم الربط بين البنيتين بكيفية مباشرة، أم يتم عبر ثالثة... بنية الوظائف أو العلاقات التحوية؟ (الفاعل، المفعول...)<sup>(17)</sup>

كما استدلّ في تحليله الترکيبي - الوظيفي على أنَّ التمييز بين «المفعول المباشر» و«المفعول غير المباشر» غير وارد بالنسبة إلى اللغة العربية، وأنَّ فرضية «المفعول المزدوج» القائمة على أنَّ الوظيفة المفعول تسند في تراكيب مثل: «أعطت هند خالدا قلماً» إلى مركبين اسميين اثنين باعتبار ما لهما من خصائص بنوية متماثلة، تعترضها في اللغة العربية صعوبات نظرية ومنهجية<sup>(18)</sup>. وتبقى الفرضية الأكثر ملاءمة بالنسبة إلى اللغة العربية (...). هي فرضية المفعول الواحد التي لا تخرق قيد أحادية الإسناد في التحوّل الوظيفي، وهو القيد الذي ينص على

(16) أحمد المتكلّم، اللسانيات الوظيفية، ص 199.

(17) أحمد المتكلّم، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 203.

(18) أحمد المتكلّم، من البنية الحاملة إلى البنية المُكونة، ص 99-100.

أن لا وظيفة تستند إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل نفسه، وبذلك تُعتبر فرضية المفعول الواحد كافية لرصد البيانات التعليلية والبيانات التقييدية في اللغة العربية والإشكالات التي تطرّحها.

### 3.3.2.1.8 التحليلات التداولية

اهتم المشروع المتوكلي بتحديد طبيعة الوظائف التداولية في اللغة العربية. فماذا يقصد في النحو الوظيفي بهذه الوظائف؟

يُميّز النحو الوظيفي بين نوعين من الوظائف: داخلية وخارجية؛ فالوظيفتان الخارجيتان هما: المبتدأ والذيل، وأما الداخليتان: غالبورة والمحور. ويتم تحديد هذه الوظائف على الشكل الآتي:

**المبتدأ:** «هو المكوّن الذي يدل على مجال الخطاب الذي يهدى العمل المولى وارداً بالنسبة إليه»

كقولنا: زيد، قرأت كتابه.

**الذيل:** «هو المكوّن الذي يوضح أو يعدل أو يصحّح معلومة واردة في العمل»

كما في: قرأت كتابه، زيد.

**ال غالبنة:** «وتستند إلى المكوّن العامل للمعلومات الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة» بحسب مقترح د. 1978م. نحو قولنا:

- البارحة، أتممت كتابة المقال (لا اليوم).

**المحور :** وهي الوظيفة التي تستند إلى «المكوّن الدال على الذات التي تشكل محطة الحديث داخل الحمل»

كقولنا: متى أتممت المقالة؟

### 4.2.1.8 من تظاهرات تعامل المتوكل مع التراث اللغوي العربي

بدأ أحمد المتوكل مشروعه اللساني بمحاورة النتاج اللغوي العربي القديم، وهي محاورة اتسمت بعلاقتين:

## أ - علاقة العارض المقوم المقارن

ب - علاقة المفترض، وكان ذلك في مراحلتين اثنتين:

اهتم في المرحلة الأولى باستئثار النظرية الثانوية خلف ما ورد في التراث، نحوًا وبلاعنة وأصولاً ومتطرقاً وتفسيراً، في باب الدلالة بأنماطها، فحاول إعادة تنظيم ما توصل إليه، وإعادة صياغته صياغة تقرّبه مما يقابله في الفكر اللساني الحديث، وأن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤثره من حيث الموضوعات المبحوث فيها، ومن حيث نمط المقارنة المعتمدة.

أما في المرحلة الثانية، فقد مدّ بين الفكر اللغوي العربي القديم ونموذج النحو الوظيفي جسراً مكّنه، وهو بقصد معالجة قضايا تداولية في اللغة العربية، أن يستعير من مؤلفات اللغويين القدماء ما مست الحاجة إليه وما رأه وارداً مناسباً<sup>(19)</sup>.

ويمكن أن نهتدي إلى بعض مظاهر تعامل المتوكّل مع التراث اللغوي من خلال دراسته للمكوّنات التي تُسند إليها الوظائف التداولية: البتّأ، الذيل، المحور، العنادي، بالإضافة إلى بعض القضايا الأخرى.

## أ. البّورة:

بيان المتوكّل في إطار الحديث عن «البّورة»، وعلى وجه التحديد «بّورة الجديد» الجمل الاستفهامية المصدرة بأداة استفهام، والجمل الحصرية الداخلة عليها أداة الحصر «إنما»؛ ومما انتهى إليه أنّ أداة الاستفهام «الهمزة» تدخل على الجملة المستددة إليها «بّورة المقابلة» ولا تدخل على الجمل المنسددة إليها «بّورة الجديد»، وتكون «بّورة المقابلة» في الجمل المصدرة بأداة الاستفهام الهمزة مبنية إما إلى مكوّنات الجملة، كما يظهر من الجملة (1) أو إلى الجملة برمتها، كما هو شأن بالنسبة إلى الجملة (2).

(1) - أَغْدَى أَلْقَاك؟ (أم بَعْدَ غَد؟)

(2) - أَحْضَرَ الصَّبِيُوفَ (أم لا).

(19) أحمد المتوكّل، استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة، ص 49-50.

إن ما انتهى إليه المتكلّم يراه مُتفقاً مع ما قصده النحاة العرب القدماء حين قالوا إن «الهمزة» تستعمل لطلب «التصور» كما تستعمل لطلب «الصدق»<sup>(20)</sup>.

أما بخصوص أداة الاستفهام «هل»، فإنها تدخل على الجُمل التي تكون فيها البُؤرة «بُؤرة جديـد» من حيث نوعها و«بُؤرة جُملة» من حيث مجالها. وهذه الأداة، بعبارة أخرى لا تدخل على الجُمل التي تحتوي على مُكون مُبار، وعلى الجُمل التي تكون البُؤرة المستندة فيها إلى الجملة برمتها بُؤرة مقابلة، كما في الجملتين:

(3) \* هل زيداً قابلت أم خالد؟

(4) \* هل سافر زيد أم لا؟

فالجملتان لاحتنان؛ لأن الأولى تحتوي على مُكون مُبار، ولأن الثانية تحمل باعتبارها كُلـاً «بُؤرة مقابلة».

لقد لاحظ النحاة أن أداة الاستفهام «هل» لا تدخل على جملة فعلية مُصدرة باسم كالجملة (3)، غير أن هذه الملاحظة لا تُعتبر واردة إلا إذا كان المُكون المُصدر في هذا الضرب من الجُمل مُكوناً مُباراً، ويعني ذلك أن «هل» تصلح للدخول على جملة استفهامية مُصدرة بمُكون يحمل وظيفة المبتدأ أو وظيفة «المحور»، كما يظهر من المثالين:

(5) هل زيد قابله؟

(6) هل زيداً قابله؟

ويشير المتكلّل إلى أن «هل» لا تدخل على الجُمل التي يكون أحد مكوناتها مسندة إليه وظيفة البُؤرة مسوأً أكان هذا مُصدراً في الجملة (أي حاملاً لوظيفة البُؤرة المقابلة كما هو الشأن بالنسبة إلى الجملة (3)) أم كان غير مُصدر (أي حاملاً لبُؤرة العـديد) كما يظهر من لحن الجملة الآتية:

(7) \* هل قابلت زيداً أم عمر؟

(20) أحمد المتكلّل، *الوظائف التسلوـلية في اللغة العربية*، ص 33.

ويستخلص مما سبق أن استعمال أدائي الاستفهام «الهمزة» و«هل» خاضع للقواعدتين الآتىتين:

- تدخل «همزة الاستفهام» على بؤرة المقابلة سواء أكانت بؤرة مُكون أم كانت بؤرة جملة.
- تدخل «هل» على بؤرة الجديد المُسندة إلى الجملة<sup>(21)</sup>.

أما بخصوص أداة الحصر «إنما» فقد أشار إلى رأي اللغويين بصددها، فهي تدخل على الجمل لتؤكد مضمونها أو «التقوية المحكم»، وهي إشارة تفيد أن هذه الأداة تدخل على الجمل المُبارة، كما تدخل على الجمل المبار أحد مكوناتها، كما تُظهر الجملة:

#### (8) \* إنما زيد شاعر

فالجملة مُلتبسة من حيث مجال البؤرة، ولذا تحتمل قراءتين اثنتين: قراءة على أساس أن البؤرة مسندة إلى المكون الواقع في آخرها وقراءة أخرى على أساس أن هذه الوظيفة مسندة إلى «زيد شاعر» ككل.

#### ب. المحور:

يعتبر النحاة العرب القدماء المكون المتتصدر للجملة (1) «مبتدأ» يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفة الابداء.

#### (1) ما أعطيت الكتاب إلا زيداً.

وبخلاف ما ذهب إليه النحاة في هذا الشأن أثبت المتكلّم في تناوله موقع المحور، أن المكون المتتصدر لهذا النمط من البيانات مُكون داخليٌّ تُسند إليه بهذا الاعتبار، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، ويأخذ وبالتالي، حاليه الإعرابية الرفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إليه. ولا يمكن أن يُماثل هذا المكون خلافاً لما ذهب إليه النحاة، من حيث الوظيفة «الابداء» وبالتالي الإعراب، بالمكون المتتصدر للجمل الذي هي من قبيل:

(21) المرجع السابق، ص 33-34.

(2) زيد، علمت أنه عاد من السفر.

(3) زيد، أخوه متوفى في الدراسة.

فالملكون زيد في الجملتين ملكون «خارجي» بالنسبة إلى الحمل لا يحمل، بهذا الاعتبار، وظيفة دلالية أو وظيفة تركيبية، وإنما يحمل وظيفة تداولية فحسب (وظيفة المبتدأ) ويأخذ، وبالتالي، حالته الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها<sup>(22)</sup>. كما عرض المتوكل أيضاً لموقع المحور الفاعل وخلاص من خلال الأمثلة والقواعد التي ساقها أنَّ ما انتهى إليه «يتناهى وما ذهب إليه النهاة العرب القدماء في أنَّ ما أسموه بالمبتدأ في هذا النمط من البنيات اسم معرف بالضرورة»<sup>(23)</sup>.

### ج. المبتدأ:

أشار المتوكل، في إطار حديثه عن المبتدأ، إلى المقولات التي يمكن أن تتحقق بها هذه الوظيفة في اللغة العربية، ومن ذلك: المركب الاسمي، كما في الجمل (1-2-3-4-6)، والجملة (5).

-1 - أ - زيد، أبوه مريض

ب - زيد، قام أبوه

-2 - أ - السمن، منوان بدرهم

ب - البر، الكريستين

-3 - أ - زيد، هل لقيت أباه؟

ب - زيد، إن تكرمه يكرمهك

-4 - أ - أما زيد، فأخوه شاعر

ب - أما خالد، فلم يهتم بقدومه أحد

-5 - أ - أما أنت قد نجحت في الامتحان فذلك ما كنت أتوقع

(22) المرجع السابق، ص78.

(23) المرجع السابق، ص92.

ب - أما أنك تمتاز في كتابة الأقصوصة فذلك ما لا يقنع به أحد.

6- أ - زيد، سافر إلى الجنوب

ب - الجنود، رجعوا من الحرب متصررين

وقد سجل بخصوص ما سبق الملاحظات الآتية:

أشار النحاة العرب القدماء إلى أن جملة من قبيل:

7- هو زيد قائم

يمكن اعتبار الضمير فيها مبتدأ، إلا أن ذلك يخالف التعريف الذي أعطاه للمبتدأ، من حيث إنه يحيل على مضمون الجملة المحمولة عليه نفسها كما يظهر من تسمية النحاة له «ضمير القصة» وتساؤل: هل يمكن اعتبار عبارة ما مبتدأ إذا كان مجال الخطاب المفروض فيها أن تحدده هو الخطاب نفسه؟

يرد المبتدأ في اللغة العربية المعاصرة خاصة في تراكيب من قبيل:

8- فيما يتعلق بزيد، فقد سافر إلى الجنوب

9- أما فيما يخص زيدا، فإنه شاعر دون شك

يسبعد المتوكلا أن تكون هنا أمام مبتدأتين جمل، ويقترح أن نعتبر المبتدأ في هذا النمط من الجمل واردا في تراكيب «جاهزة» معناها الإجمالي هو معنى: «أما (زيد)، ف...»<sup>(24)</sup>.

أما فيما يتعلق بحالية المبتدأ فيشترط فيه أن يكون معرفاً كما يدل على ذلك لحن الجمل التالية:

(10) أ - \* رجل رأيت أباه

ب - \* فتاة خطبها زيد.

(11) أ - \* فتاة، هل لقيت أباها؟

(24) المرجع السابق، ص 118.

ب - \* رجل إن تكرمه يكرمك.

لا يعتمد المتكلّل في تحديد معرفية المبتدأ المعيار التركيبي المعروف (دخول الألف واللام، الإضافة...) بل يعتمد معياراً تداولياً، وهو «إحالية» المبتدأ<sup>(25)</sup>. وما يؤكد تداولية معرفية المبتدأ أن إحالته مرتبطة بالمقام أو على وجه التحديد بما يُسمّيه بـ«الوضع التخابري» بين المتكلّم والمخاطب<sup>(26)</sup>.

وقد عَرَضَ المتكلّل، وهو بقصد الحديث عن الوظائف التي تلبّس المبتدأ، لآراء النحاة العرب القدماء؛ إذ يُطلق في الفكر العربي القديم مصطلح المبتدأ على مفاهيم متباعدة تكشف عن عدم تمييز النحاة بين وظائف العركبات الاسمية، كما يُظهر في الجمل (12) :

(12) أ - زيد، أبوه مريض

ب - زيد قام أبوه

(13) أ - زيد، منطلق

ب - محمد مسافر

(14) أ - عندي كتاب

ب - في الدار رجل

(15) أ - أبوه قائم، زيد

ب - لقيت أبيه، زيد

(25) تعتبر عبارة ما «إحالية» إذا كان المخاطب قادرًا على التعرف إلى ما تُحيل عليه العبارة، أي إذا كانت المعلومات التي تحصلها العبارة كفيلة بجعل المخاطب يهتدي إلى المعال على المقصود، سواءً أكان هذا المعال عليه فرداً معيناً من مجموعة أم مجموعة برمتها؛ وينزل المتكلّل للحالة الأولى بـ: زيد، قام أبوه، وللحالة الثانية بـ: الإنسان قد نأى من ضعفه. ينظر: أحمد المتكلّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 119.

(26) يقصد بذلك أنه بالقدر الذي يتقاسم فيه المتكلّم والمخاطب «معرفة مشتركة» فالعبارة نفسها تكون كافية إحالياً في وضع تخابري، وتكون غير كافية في وضع تخابري آخر. للمزيد من التفصيل، ينظر: أحمد المتكلّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 119.

(16) أ - في الدار زيد

ب - اليوم اللقاء

فهذه المركبات في رأي النحاة مركبات اسمية تحمل جميعها وظيفة واحدة هي وظيفة المبتدأ.

وقد لاحظ المتوكل أنَّ ما يقارب بين المبتدأ والمحور ويُسْهِل عدم التمييز بينهما:

1) تشابه تعريفيهما كوظيفتين تداوليتين؛ إذ إنَّ المحور يقوم بتعريفه على فكرة أنه «مُتَحَدث عنه»؛

2) تجاورهما من حيث الموضع حيث يتتصدر المحور الجملة (...);

3) تماطل إعرابيهما إذ يُرْفع المحور في غالب أحواله؛

4) افتضاؤهما معاً للمعرفية (خضوعهما معاً لشرط الإحالية) وذلك في حالة تصدر المحور الجملة (...)، غير أنَّ هذا الاختلاف لا ينفي وجود خصائص أخرى تفرض الاختلاف<sup>(27)</sup>.

#### ج. 1. المبتدأ/ الذيل:

يتفق النحاة العرب القدماء على أنَّ الجمل (17) (18) مبتدأ سواء جاء المبتدأ في أول الجملة أو في آخرها ويميزون بين النوعين بقولهم (مبتدأ مؤخر).

(17) أ - زيد، قام أبوه

(18) ب - زيد، أبوه مريض

(19) أ - قام أبوه، زيد

(20) ب - أبوه مريض، زيد

إلا أنَّ المتنوكل، وخلافاً لما ذهب إليه النحاة، يعتبر (زيد) في الجملتين الأخيرتين يؤدي وظيفة «ذيل» التي تختلف عن وظيفة «مبتدأ». ويرجع سبب هذا

(27) لمعرفة الفرق بين المبتدأ والمحور، ينظر: أحمد المتنوكل، الوظائف التدلولية في اللغة العربية، ص 132-133.

الالتباس إلى التشابه الذي يمكن أن يحصل بين الوظيفتين<sup>(28)</sup>. غير أن المتوكل يقْدِم فروقاً تمكن من استجلاء الاختلاف بين الوظيفتين اعتماداً على الآليات التي يضمنها إنتاج الكلام<sup>(29)</sup>.

### ج. ب. المبتدأ/البؤرة:

يُميّز المتوكل بين **ابورة الجملة** و**بورة المكون**<sup>(30)</sup>: تحدث عن النوع الأول عندما تكون الجملة برمتها مبارةً، وعن النوع الثاني عندما يكون أحد مكونات الجملة فقط مبارةً. وتستخدم اللغة العربية في تبشير المكون وسائل منها:

- النبر

- تصدير المكون المبأر

- الحصر

- الزحلقة

فالبؤرة يمكن أن تلتبس بالمبتدأ في بعض الحالات<sup>(31)</sup> غير أن ذلك لا يخفي وجود اختلاف كامن بين الوظيفتين، يجعل من الوظيفة البؤرة وظيفة قائمة الذات<sup>(32)</sup>.

وكمثال في الاستشهاد بأراء النحاة العرب القدماء، اتفاقاً أو اختلافاً، عَرَضَ المتوكل لرأيهم فيما يخص تجويزهم لتنكير ما أسموه بالمبتدأ الذي اعتبره المتوكل «محوراً» في حالة تصريح الجملة، ومن بين ما يُسْرُغُ به النحاة ذلك:

- أن يسيقه نفي

(19) ما رجل في الدار

- أن يسيقه اسفهام

(28) لمعرفة هذا التشابه، ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص 135.

(29) المرجع السابق، ص 135.

(30) المرجع السابق، ص 138.

(31) المرجع السابق، ص 138.

## (20) أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ؟

فهذا المثالان يستدعيان الملاحظات الآتية: «-لا يمكن اعتبار الاسم المتضمن فيها 'مبتدأ' بالتحديد الذي أعطيناه هذه الوظيفة.

- ولا يمكن أن يعتبر محورا لأن المحور - كما أسلفنا - يشترط فيه حين يتضمن الجملة أن يكون محيلا

- يحمل 'رجل' في المثاليين المعلومة 'الجديدة' (ما لا يتقاسمه المتكلم والمخاطب) فيكون، لهذا، بؤرة»<sup>(32)</sup>.

إذا صح هذا الافتراض فإن تكثير الاسم المتضمن في الجملتين يصبح أمراً طبيعياً، في نظر المتوكل؛ إذ المكون المبادر لا يخضع لشرط الإحالية<sup>(33)</sup>.

## د. الذيل:

اقترح المتوكل تعريفاً جديداً لـ«الذيل» تدارك به عن قصور التعريف الذي قدّمه سيمون ذلك لهذه الوظيفة. إن ما قدّمه المتوكل، بخصوص هذه الوظيفة التداولية، مستمدٌ من مفترضات النحو العربي القدماء، وإلى هذا يشير بالقول: «يُواافق التحليل الذي اقترحناه، من حيث الفكرة الأساسية، ما ذهب إليه النحو العربي القدماء حيث ميزوا 'البدل' عن باقي 'التوابع' (النعت، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق) باعتباره جزءاً ليس من جملة المبدل منه»، ومعمولاً لنفس العامل في المبدل منه، لكن 'على نية تكرير هذا العامل'... فالنحو يعتبرون أصل الجملة (1) هو الجملة (2):

(1) ساعني زيد سلوكه

(2) ساعني زيد، ساعني سلوكه

ويخالف رأي النحو من جهة طبيعة التحليل، فهو لا يقدر «عاملًا مكررًا» لتفسير إعراب الذيل، لأن النحو الذي يعتمد نحوً غير تحويلي، ولذلك لا يقبل

(32) المرجع السابق، ص142.

(33) المرجع السابق، ص142.

(34) المرجع السابق، ص152.

تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجملة. وبذلك فموافقة المتوكل لرأي النحاة من جهة التحليل لم يتب مخالفتهم من جهة التفسير.

#### هـ. المُنادى:

اقترح المتوكل إضافة وظيفة «المُنادى» إلى الوظائف التي اقترحها ذلك لتصبح الوظائف التداوily خمس وظائف يدل أربع. وقد علل هذه الإضافة بكون المُنادى لم يأخذ قسطه من الدرس في اللسانيات الحديثة كباقي مكونات الجملة الأخرى، إذ نكاد لا نعثر على دراسة متخصصة لوصف خصائص هذا المُكون في إطار النظريات اللغوية الصورية، ولا في إطار النظريات اللغوية التداوily<sup>(35)</sup>. ويُزكي اقتراح المتوكل هذا كون الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل هذا المُكون لوروده فيسائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعض اللغات كالعربية.

وما يهمنا هنا على وجه التحديد، بخصوص ما قدّمه المتوكل، أنه ينطلق مما ورد في كتب النحو العربي القديم حول المُنادى مع اعتماده إطار النحو الوظيفي.

لقد ميّز النحاة بين «المُنادى» و«المُندوب» و«المُستغاث»، وهو تمييز يعتبره المتوكل وارداً، لأنَّ لكل من المكونات الثلاثة خصائص ينفرد بها، وإن كان لا يعتبر «المُنادى» و«المُندوب» و«المُستغاث» وظائف مختلفة بل يعتبرها أنواعاً ثلاثة للوظيفة ذاتها، وظيفة «المُنادى»؛ وهو بذلك يميل إلى تقليل عدد الوظائف إلى أقل عدد ممكن ليرقى بالنحو إلى «الكفاية النمطية». ويصلطح على «المُنادى» و«المُندوب» و«المُستغاث»: «منادي النداء» و«منادي النداء» و«منادي الاستغاثة». وقد عني المتوكل بشكل خاص بـ«منادي النداء»، وعرض لرأي النحاة فيه؛ فهم يعتبرون المُنادى منصوباً في الحالات الآتية:

- إذا كان نكرة غير مقصودة:

(1) - يا قاسيما، ارفق بي.

(2) - يا صديق خالد، ساعد صديقك

(35) المرجع السابق، ص160.

(3) - يا طالعا جيلا، احضر

- إذا كان مضافاً:

(2) - يا صديق خالد، ساعد صديفك

- أو شبيهاً بالمضاف:

(3) - يا طالعا جيلا، احضر

ويني على ما يرفع به إذا كان:

- نكرة مقصودة:

(4) يا رجل حان وقت الذهاب

- أو معرفة:

(5) زيد لا تغتر

إن المُنادى منصوب في الأمثلة السابقة تقديرأ، ويفسر نصبه بكونه مفعولاً به لفعل محدوف تقديره: «أدهوه» أو «أنادي».

ويرافق المتنوكل النحاة العرب القدماء في اعتبارهم الحالة الإعرابية التي يأخذها المُكُون المُنادى هي النصب، سواء تحقق النصب سطحاً أو لم يتحقق، لكنه يخالفهم من جهة اعتبارهم المُكُون المُنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب، لا بمقتضى تقدير فعل ناصب، بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طبقاً للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية كما تنص على ذلك مبادئ التحوير الوظيفي<sup>(36)</sup>.

و. التقديم والتأخير:

وصف الجُرجاني ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية<sup>(37)</sup>، وقد ركز

(36) المرجع السابق، ص 175-177.

(37) يقول الجُرجاني: «واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء، وتأخيره على قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعنابة وأخرى بأنه نوسة على الشاعر والكاتب، حتى نطرد لهذا فوائبه ولذلك سجعه، ذلك لأن من بعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمعنى ثبت في تقديم =

بشكل خاص على مبدأ العناية والاهتمام<sup>(38)</sup>. وتعقيباً على رأي الجرجاني يستخلص المتوكل أنّ للتقديم أثناً كان دلالة، وأنه ليس هناك تقديم «مفيد (ذو دلالة)» وتقديم «غير مفيد» وهذا يعني بلغة المتوكل أمرين:

- ترتيب المكونات داخل الجملة محكم دلالياً (اقرأ: إخبارياً)،

- ليست هناك قواعد تقديم «النحوية» وقواعد تقديم «أسلوبية» (إذا استثنينا عمليات التقديم التي يتضمنها الإيقاع<sup>1</sup> في النصوص الشعرية مثلاً)<sup>(39)</sup>.

ويعتبر المتوكل المبدأ الذي ينطلق منه الجرجاني في وصفه، لظاهرة التقديم، سليماً في عمومه إلا أنه، مع ذلك، يقى في حاجة إلى ايضاحين:

1- بناء على التمييز الذي سبق أن أشرنا إليه بين البنية الدلالية والبنية الإخبارية للجملة، نقول إن التقديم لا يؤثر في البنية الدلالية (بالمعنى الضيق الذي أعطينا له هذا المفهوم) وإنما يؤثر في «البنية الإخبارية» للجملة. فنحن نتبئ أن مبدأ الجرجاني شرطته أن تفهم العبارتين «مفيد» و«ابدل» على أنهما حاملتان لمفهومين «بلغابين» مرتبطان بعلاقة «المقال» - «المقام» وأنهما تعنيان بلغتنا: «مؤثر في البنية الإخبارية للجملة».

= المفعول، مثلاً، على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد يخص بغاية لا تكون تلك الغاية مع التأثير، فقد وجب أن تكون تلك الفضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال فأما أن يجعله بين وبين فيزعجم أنه للغاية في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فعما ينبغي أن ير غب عن القول به. (الجرجاني: دلائل الإعجاز، القاهرة، د. ت، ص 83).

(38) يفسر الجرجاني ما ذهب إليه بهذاخصوص (العناية والاهتمام) بقوله: قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعلى، وإن كان جميعاً يهمانهم ويعتباً لهم» ولم يذكر في ذلك مثلاً، وقال النحويون: «إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعيته ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيحيث في الأرض ويفسد فيكثر منه الأذى، أنهم يربدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه. فإذا قتل وأراد مرید الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: «قتل الخارجي زيد» ولا يقول: «قتل زيد الخارجي» لأنه يعلم من حالهم أن الذي هم متوجهون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي...». (نفسه، ص 80).

(39) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 72.

2- يعلل الجرجاني التقديم انطلاقاً من المفهوم العام «العناية والاهتمام»، وهذا المفهوم غير كاف في وصف هذه الظاهرة، إذ يؤدي إلى عدم التمييز (كما نبه لذلك د. الفاسي الفهري) بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل والتقديم في المجال الذي يسبق الفعل وإلى الخلط، وبالتالي، بين جمل ذات خصائص متباعدة<sup>(40)</sup>. ويمثل لهذا الخلط بالجملتين الآتى:

- قابل هندا خالد

- هندا قابل خالد

وفي تحليله للتفسير الذي يُبَرِّز به الجرجاني تقديم المفعول على الفاعل حين يُراد الاهتمام والعناية به يلاحظ المتوكل أنَّ المفهوم الذي يمكن أن يقابل مفهوم «الاهتمام» هو مفهوم «البُورَة»، غير أنه عدل عن هذا التأويل بعد إعادة النظر فيما ذهب إليه الجرجاني وتديُّره، فقاده ذلك إلى التأويل الآتي، يقول: «يفهم من النص أنَّ «المهتم به» هو ما يتقاسم المتكلم والمخاطب معرفته ويشكل محطة اهتمامهما. هاتان الخاصيتان من مقومات التعريف الذي يعطى في درس الحديث للوظيفة التداولية المحور»<sup>(41)</sup>.

وينتخلص مما سبق أنَّ الموضع الذي يتوسط موقع الفعل والفاعل (أي الموضع س في البنية الرتيبة ف س ف) موقع غير محايد تداولياً، وأنَّ المُكَوْن الذي يحتله (المُكَوْن المفعول أو غيره) يحمل وظيفة تداولية، وأنَّ هذه الوظيفة هي الوظيفة «المحور»، وهذا ما ساق له المتوكل أدلة للاحتجاج، فاده إلى استنتاج أن الموضع س، في البنية الرتيبة ف س ف، لا يحتله المكون المbar سواء كان بُورَة جديد أم كان بُورَة مقابلة<sup>(42)</sup>.

لقد انطلق المتوكل من رأي الجرجاني وبين جوانب الاتفاق والاختلاف معه، ثم استدل بالملاحظات التي ساقها على أنَّ المُكَوْن الذي يتوسط في اللغة العربية الفصحى، بين الفعل والفاعل، مُكَوْن يحمل، بالإضافة إلى وظيفته الدلالية

(40) المرجع السابق، ص.73.

(41) المرجع السابق، ص.73.

(42) المرجع السابق، ص.73-74.

(أو وظيفته الدلالية والتركيبية) الوظيفة التداولية «المحور». وعلاوة على هذا الاستدلال يورد عامل آخر يوجب توضيـط مـكون ما بين الفعل وفـاعله، وهو عـامل التعـيـد المـقولـي (*Complexity Categorical*)، الـذـي يـلـعـب دورـاـ في تـرـيـب المـكونـات دـاخـل جـمـلـ اللـغـات الطـبـيعـة، فـالـمـكونـات الأـبـسـط مـقولـياـ الضـمـائـر، والـمـركـبـات الـاسـمـيـة، تـنـزـع إـلـى أن تـقـدـم عـلـى المـكونـات الأـعـقـد مـقولـياـ (المـركـبـات الـاسـمـيـة الـمـعـقـدة، الجـملـ) وـيـتـجـلـيـ هـذـاـ المـبـداـ في سـلـمـيـةـ منـ النـوـعـ الآـتـيـ:

ضمير لاصق < ضمير منفصل > مركب اسمي < مركب حرفي > مركب  
اسمي معقد < جملة<sup>(43)</sup>.

تـظهـرـ الأمـثلـةـ السـابـقةـ أـنـ المـتوـكـلـ، فـيـ حـدـيـثـهـ عـنـ ظـاهـرـةـ التـقـديـمـ وـالتـاخـيرـ، قـدـ انـطـلـقـ مـنـ رـأـيـ الـجـزـجـانـيـ، ثـمـ استـدـلـ عـلـىـ صـحـةـ بـعـضـ ماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ هـذـاـ التـحـويـ، وـبـعـضـ ماـ أـخـفـقـ فـيـهـ، ثـمـ عـرـضـ لـلـجـواـنـبـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ نـتـدـارـكـ بـهـاـ تـصـورـاتـ الـقـدـماءـ مـسـتـلـهـمـاـ، فـيـ ذـلـكـ، مـعـطـيـاتـ النـحـوـ الـوـظـيفـيـ، كـمـاـ هـوـ الشـأنـ بـالـنـسـبةـ لـمـقـولـةـ «ـالـتـعـيـدـ المـقولـيـ»ـ، وـيـكـلـ ذـلـكـ يـبـنـيـ اـسـتـدـالـالـهـ عـلـىـ الـجـمـعـ بـيـنـ مـاـ هـوـ قـدـيمـ وـمـاـ هـوـ حـدـيـثـ.

#### زـ. الاستـلـازـامـ التـخـاطـبـيـ :

سـعـيـ المـتـوـكـلـ فـيـ كـتـابـاتـهـ أـيـضاـ إـلـىـ اـخـتـبـارـ درـجـةـ كـفـاـيـةـ بـعـضـ ماـ اـفـتـرـحـهـ المـفـكـرـونـ الـلـغـويـونـ الـعـربـ الـقـدـماءـ فـيـ مـجـالـاتـ مـتـعـدـدـةـ، وـإـلـىـ أـيـ حدـ يـمـكـنـ الـأـخـذـ بـمـاـ اـفـتـرـحـهـ. وـمـاـ عـرـضـ لـهـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ ظـاهـرـةـ «ـالـاستـلـازـامـ التـخـاطـبـيـ»ـ الـتـيـ نـظـرـ فـيـهاـ مـنـ خـلـالـ اـفـتـرـاحـاتـ السـكـاكـيـ (555-626هـ/1160-1229مـ)، فـحاـوـلـ أـنـ يـواـزنـ بـيـنـهاـ وـيـبـنـ بـعـضـ الـافـتـرـاحـاتـ الـمـعـاـصـرـةـ بـغـيـةـ تـقـوـيـمـهـاـ. فـبـعـدـ أـنـ عـرـضـ لـاقـتـرـاحـ

(43) المرجع السابق، ص.77.

(44) يرى غرايس «أن كل حوار يقوم على مبدأ عدم بخضـعـ لهـ كـلـ منـ الـمـتـحـاـرـيـنـ إـسـهامـهـ فـيـ الـحـوارـ، وـهـوـ مـاـ يـسـمـيـ بـ«ـمـبـداـ التـعـاـونـ»ـ (*Cooperative principle*)»ـ.

وـيـتـغـرـعـ عـنـ هـذـاـ المـبـداـ الـعـامـ فـوـاـعـدـ أـرـبعـ (ـقـاعـدـةـ الـكـمـ، وـقـاعـدـةـ الـكـيـفـ، وـقـاعـدـةـ الـوـرـودـ، وـقـاعـدـةـ الـكـيـفـيـةـ)ـ تـضـبـطـ التـخـاطـبـ فـيـ الـمـقـامـاتـ الـعـادـيـةـ. وـيـفـتـرـحـ غـرـاـيـسـ أـنـ تـوـصـفـ ظـاهـرـةـ الـاسـتـلـازـامـ التـخـاطـبـيـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ مـبـداـ التـعـاـونـ وـالـفـوـاـعـدـ الـمـغـرـعـةـ عـنـهـ باـعـتـيـارـ أـنـ مـصـدـرـ الـاسـتـلـازـامـ هـوـ الـخـرـقـ الـمـفـصـودـ لـإـحـدىـ الـفـوـاـعـدـ مـعـ =

غرايس<sup>(44)</sup> في الموضوع، واقتراح سيريل<sup>(45)</sup>، وغوردن ولاكوف<sup>(46)</sup>، وجد أن تلك الاقتراحات تظهر أن اللغويين العرب اتبهوا لظاهرة الاستلزم التخاطبي في كل من علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول، فتناول منها اقتراحات السكاكي حيث وجدتها تمتاز «عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنها تجاوز الملاحة الصرف، وتحمل أهم بنور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى ‘الصريح’ بالمعنى المستلزم مقامياً، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني وضع قواعد استلزمية واضحة». هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقييد السكاكي لاستلزم التخاطبي وارد مؤطر داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو معاني، بيان...)<sup>(47)</sup>.

لقد انطلق السكاكي من الشائبة الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم بوجه

= احترام المبدأ العام، مبدأ التعاون». (ينظر مقاله: Grice: *Logic and Conversation in P.Cole and J.Morgan, 1975.* نفلاً عن أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص95).

(45) يصنف سيريل «الأفعال اللغوية» صنفين: أفعالاً لغوية «المباشرة»، وأفعالاً لغوية «غير مباشرة»، ويقترح انطلاقاً من هذا التصنيف تسعّاً من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج وإدراك الفعل غير المباشر المنجز في مقام معين أو في طبقة مقامية معينة (J.Searle: *Indirect Speech Acts in P.Cole and J.Morgan, 1975.*). نفلاً عن أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص95.

(46) يقترحان قواعد مصوّرته أسمياها بـ«مسلمات الحوار» لضبط ظاهرة استلزم قضية ما قضية أخرى في طبقة من المفاهيم معيّنة، وتتركز مسلمات الحوار هذه على «شروط صدق» المتكلّم أو المخاطب، كما يحدّدها سيريل في تصوره لنظرية «الأفعال اللغوية». ومن الأمثلة التي أورداها للمسلمات الحوارية القاعدة الضابطة لاستلزم «الالتحام» حوارياً والتي تقول: «يمكن إنجاز معنى الالتحام»:

1- بيانات أحد شروط صدق المتكلّم

2- أو بالاستفهام عن أحد شروط صدق المخاطب.

ويعتبران، مثلاً، أن استلزم الجملة: «هل تستطيع أن تناولني الملح؟» معنى الالتحام خاضع لهذه القاعدة، إذ إن الجملة عبارة عن استفهام حول أحد شروط صدق المخاطب، أي قدرته على تلبية رغبة المتكلّم (Gordon and Lakoff: *Conversation Postulates in P.Cole and J.Morgan, 1975, 76*). نفلاً عن أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص96.

(47) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص96.

عام؛ والتي ينقسم الكلام بمقتضاهما إلى «خبر» و«إنشاء»، وقد اقتصر بالنسبة إلى الشق الثاني من تلك الثنائية على «الطلب» الذي يضعه مقابل «الخبر»، فيفرغ كلاً من القسمين إلى أنواع يضع لكل نوع منها شروطاً مقامية تتحكم في إنجازه، أي في أجزائه مطابقاً لمقتضى الحال. ويترفع من هذه الأنواع نفسها أغراض «اتولدة» في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقال.

عرض المتوكل لاقتراحات السكاكي بخصوص أنواع الطلب الأصلية، وأغراضه الفرعية (مع تركيزه بشكل أساس على نوع أصلي واحد: الاستفهام)، ثم خلص إلى تقويم اقتراحاته، واستخلص أن قيمة ما يقترحه بالنسبة إلى الوصف الكافي لظاهرة الاستلزم التخاطبي (ولكل ظاهرة لغوية على الإطلاق)، يقتضي أن يستجيب التحليل لمجموعة من الشروط النظرية والتجريبية، غير أنه يكتفي من تلك الشروط بشرط ضروري يمكّن من الإجابة عن السؤالين:

1. كيف تتم عملية الاستلزم في حد ذاتها؟ أي كيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المدلول عليه بصيغتها معنى آخر؟
2. ما هو بالضبط المعنى المستلزم؟ أو بعبارة أخرى، كيف يمكن التبيؤ بماهية المعنى الذي تستلزم الجملة تخاطيباً؟<sup>(48)</sup>

خلص المتوكل من مقارنته بين تحليل السكاكي وتحليل غرايس على مستوى المبدأ العام إلى ما يلي: تمتاز اقتراحات السكاكي:

- أولاً، بدقتها.

- ثانياً، بقدرتها التبيؤية.

تمتاز بالدقة لأن الشروط المؤدية خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط تهم فصيلة معينة من الجمل وهي الجمل الطلبية، بل تهم كل معنى يعنيه من معانٍ الطلب الخمسة؛ وهذه الدرجة من الدقة لا نجد لها فيما نظن في اقتراحات غرايس التي ركز فيها، رغم ما تطمح إليه من عموم، على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح وبالتالي، إلا لوصف الاستلزم

(48) المرجع السابق، ص 100.

عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري. وتمتاز بقدرة مُعْبَّنة على التنبؤ، من حيث إنها تمكّن انتلاقاً من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزم؛ أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام، وتمكّن وبالتالي من تلافي إمكانية «إلغاء» الاستلزم، التي تشكّل بالنسبة إلى غرایس إحدى خصائص الاستلزم والتي يجب اعتبارها من قوادح التقدّم لهذه الظاهرة<sup>(49)</sup>.

وجواباً عن السؤال الثاني (أي كيفية ضبط المعنى المستلزم) أشار المتكلّم إلى رأي غوردن (*Gordon*) ولاكوف (*Lakoff*)، ثم إلى رأي سيرل (*Searle*)، وهي آراء تستهدف الوصول إلى الغاية نفسها<sup>(50)</sup>، ليصل إلى عرض موقف السُّكاكِي في هذا الشق من الإشكال، فاستنتج أنه «يكفي في الغالب الأعم من الأحوال، بذكر المعاني المتفرعة عن المعانٍ الظرفية الأصلية، زجر، إنكار، وعي، تهديد، استبطاء... إلخ) مع إعطائِها أو صافاً عامة مثل 'ما يناسب المقام' أو 'ما يتولَّد بمعونة قرائن الأحوال'».

إن تحديد السُّكَاكِي هذا، المرتكز على معلومات المقامات المختلفة (أو قرائن الأحوال)، لا يمكن من الوصول إلى القواعد أو التعميمات المنشودة التي تكمن أهم مبررات وضعها في الاستغناء بالذات عما يسمى بـقرائن الأحوال، غير مضبوط، إلا أن اقتراحاته «لا تخلو من إرهادات تمكّن من الاستغناء عن قرائن الأحوال (أو على الأقل في تقليل دورها) في تحديد المعنى المنتقل إليه. فنثمة أمثلة يشير السُّكَاكِي أثناء تحليلها على أن المعنى المتولد هو المعنى الذي يقابل أحد شروط إجرائه شرط المعنى الأصلي المخروق»<sup>(51)</sup>.

اعتداه بإشارات السكاكيني هذه يمكن الوصول إلى وضع قواعد انتلافاً من «عميمات» من النوع الآتي:

**تعليم 1:** انتقال الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى آخر (ص)  
بالانتقال، خرقاً، من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابلها من شروط إجراء

(49) المرجع السابق، ص 101.

(50) المِرْجُمُ السَّابِقُ، ص 101.

(51) المرجع السابق، ص 102.

(ص). ويمكن اشتقاقاً من هذا التعميم الكلي، صوغ تعميمات جزئية تخصل الانتقال من معنى معين إلى معنى مُعین نورده منها، على سبيل المثال، التعميم الآتي:

تعميم 2: «تنفل الجملة الاستفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على التمني بالانتقال، خرقاً، من شرط 'طلب ممکن الحصول' إلى شرط 'طلب غير ممکن الحصول'»<sup>(52)</sup>.

إن هذه التعميمات المُهندى إليها من إشارات السُّكاكى تبدو في مرحلة أولية من الفحص معقولة، في نظر المتوكل، ومع ذلك فإنه يقترح إعادة النظر فيها على النحو التالي:

«أولاً: أن يعاد النظر في شروط إجراء المعانى على الأصل خبرية كانت أم طلبية:

- بإضافة شروط أخرى إلى ما يقترحه السُّكاكى بالنسبة لبعض المعانى (معانى الطلب على الخصوص).

- ووضع شروط لإجراء بعض المعانى التي لم يدقق السُّكاكى في قواعد إجرائها (كالزجر، والوعيد، والتهديد، والاستبطاء وغيرها) حتى يتسمى ضبط عملية الانتقال بين معنى وأخر بضبط الشرط المنتقل منه إلى الشرط المستقل إليه.

ثانياً: تمحيص كفاية هذه التعميمات في وصف الظاهرة لا باعتبارها ظاهرة من ظواهر اللغة العربية فحسب، بل باعتبارها كذلك ظاهرة كلية.

ثالثاً: أن يوازن بينها وبين التعميمات الحديثة التي عرضنا لبعضها باقتضاب، بكيفية أدق، ليتبين على أي حد يمكن طرح الأولى بدليلاً للثانية»<sup>(53)</sup>.

ينتصر المتوكل في تحليله لظاهرة الاستلزم التخاطبى لبعض مواقف السُّكاكى على غرائب، ثم يعود لثبت في مكان آخر أن تحديد السُّكاكى لبعض القضايا «غير مضبوط»، ثم يهتم مجدداً بأراء السُّكاكى إلى وضع تعميمات يُقْعَدُ بها

(52) المرجع السابق، ص102.

(53) المرجع السابق، ص103.

للظاهرة عينها (الاستلزم التخاطبي) ليقترح، في الأخير، بعض الخصائص التي تقتضيها خصائص اللغات الطبيعية، وهذا يكشف عن مجادلة عميقة ومحاورة علمية دقيقة في تحليل المتكلّم.

#### ح. فضلياً أخرى:

يُظهر اهتمام المتكلّل أيضًا بالتراث اللغوي العربي في عرضه لترتيب المكوّنات داخل الجملة، حيث يتم الترتيب بمقدّسي العوامل الآتية:

- الوظائف التركيبة
- الوظائف التداولية
- حجم المكوّنات.

غير أنه لاحظ أهمية دور الوظائف الدلالية في الترتيب، كما تنص على ذلك إشارات النحاة يقول: «إن إشارة النحاة القدماء إلى إسهام الوظائف الدلالية كوظيفة الزمان والمكان وغيرهما في تحديد رتبة المكوّنات لا تخلو، حسناً، من ورود»<sup>(54)</sup>. كما لاحظ بخصوص سلبيّة إسناد وظيفة المحور (الشكل 1) أن فرضية أسبقية المكوّن الفاعل على غيره من المكوّنات فيأخذ الوظيفة التداولية المحور يزكيه حصر النحاة العرب القدماء لعلاقة ما أسموه بالإسناد بين الفعل (أو ما يقوم مقامه) والفاعل (أو نائه) مصطليحين على تسمية الأولى «مسنداً» والثانية «مسنداً إليه»<sup>(55)</sup>.

الشكل (1) سلبيّة إسناد وظيفة المحور



(54) أحمد المتكلّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 21.

(55) المرجع السابق، ص 75.

فيما يتعلّق بالمكوّنات التي يمكن تبشيرها، تطرّق المتكلّل إلى بؤرة المقابلة ولا يلاحظ أنّ ثمة قيدين اثنين يضطّطان إسناد هذه الوظيفة في البنيات الموصولة، ويُشترط حسب هذين القيدين أن يكون المبّار، في هذا النمط من البنيات، قابلاً لأخذ الحالة الإعرابية «الرفع»، وأن يكون قابلاً للإضمار، ويستعير المتكلّل هذين القيدين مما ورد في كتب النحو العربي القديم حول شروط ما أسماه التحاة بالزحلقة أو الإخبار بالذى<sup>(56)</sup>.

### 3.1.8. إسهامات أحمد المتكلّل في إغناء النموذج الوظيفي

#### 1.3.1.8. نموذج 1978<sup>(57)</sup>:

قدم المتكلّل مجموعةً من الاقتراحات والمرجعات لما تضمّنه نموذج سيمون دك 1978م، وهو ما أسهم في إغناء النموذج وتطويره ومن ذلك:

##### أ. إسناد الوظائف: قيد أحادية الإسناد:

وضع سيمون دك 1978م. بالنسبة إلى إسناد الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية القيد الآتي: «تسند إلى موضوعات البنية الحاملة الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية، شريطة أن لا يسند لكل موضوع أكثر من وظائف ثلاثة: وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية».

يُستفاد من هذا القيد الذي وضعه دك، في نظر المتكلّل، أنه لا يمكن أن يحمل مكوّن واحد أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من أنواع الوظائف الثلاث: الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية؛ فلا يمكن أن يحمل مكوّن واحد وظيفي «الفاعل» و«المفعول»، كما لا يمكن أن يحمل الموضوع نفسه وظيفي البؤرة والممحور.

ولتنبيّم القيد الذي اقترحه سيمون دك اقترح المتكلّل قبل آخر مستوحى من

(56) المرجع السابق، ص.42.

(57) عرض سيمون دك لهذا النموذج في كتابه:

في «أحادية الإسناد»، الذي اقترحه بريزنان (بريزنان 1980م)، يقول المتكلّم: «التحمل موضوعات البنية الحاملة وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس أنّ»:

1 - لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس العمل،

2 - لا وظيفة تستند إلى أكثر من موضوع داخل نفس العمل»<sup>(58)</sup>.

يُصْدِقُ القيد المقترن من لَدُنِ المتكلّل بشُقْنِيه على الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، إلا أنه لا يُصْدِقُ على الوظائف التداولية إلا بالنسبة إلى الشق الأول<sup>(59)</sup>.

#### ب. مستوى الوظائف التداولية:

اقتصر ذلك بالنسبة إلى المستوى الوظيفي الثالث، مستوى الوظائف التداولية، أربع وظائف: المبتدأ، والذيل، والبؤرة، والمحور، وقد اعتبر الوظيفتين الأوليين وظيفتين خارجيتين بالنسبة إلى العمل، واعتبر الوظيفتين الثانيةتين وظيفتين داخليتين<sup>(60)</sup>. وقد اقتصر المتكلّل أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة أخرى هي وظيفة «المنادي»<sup>(61)</sup>، التي يعتبرها واردةً بالنسبة إلى نحو وظيفي كافٍ لا لوصف اللغة العربية فحسب، بل لوصف اللغات الطبيعية عامة، يقول: إنرى أن من الوارد أن تضاف إلى الوظائف التداولية الأربع المقترنة، في إطار النحو الوظيفي وظيفة خامسة: وظيفة المنادي. ويزكي اقتراحتنا إضافة هذه الوظيفة أن الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادي لوروده في سائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربية، على سبيل المثال<sup>(62)</sup>.

(58) أحمد المتكلّل، *الوظائف التداولية في اللغة العربية*، ص 40-41.

(59) المرجع السابق، ص 41.

(60) معنى ذلك أن الوظيفتين الأوليين تستندان إلى مكونين لا يُعتبران خرائين من العمل ذاته.

(61) يُعرَفُ أحمد المتكلّل وظيفة «المنادي» كالأني: «المنادي وظيفة تستند إلى المكون الدال على الكائن المنادي في مقام معين الوظائف». (المرجع السابق، ص 161).

(62) المرجع السابق، ص 160.

على أساس هذا الاقتراح أصبحت الوظائف التدائية خمساً: التنان داخليتان: **البورة والمحور، وثلاثة خارجية: المبتدأ والذيل والمُنادي.**

ولم يكتف المتكلم باقتراح وظيفة المُنادي، بل اقترح أيضاً التمييز داخل البورة نفسها بين «بورة الجديد» وبورة مقابلة من حيث نوعية البورة، وبين «بورة المكون» و«بورة العمل» من حيث مجال التأثير.

إن التمييز بين «بورة الجديد» وبورة مقابلة كافٍ لوصف البنية المعيارية في اللغة العربية، وفي عدد كبير من اللغات الطبيعية، وبذلك يتسع تحقيق «الكافية النمطية»، وهي من الأهداف التي يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيقها<sup>(63)</sup>.

#### ج. الوظيفة (الذيل):

تعتبر وظيفة الذيل في النحو الوظيفي وظيفة تداولية شأنها في ذلك شأن وظائف أخرى كالمبتدأ، والبورة والمحور، ويمثل المتكلم لهذه الوظيفة بالجمل الآتية:

1) أ - أخوه مسافر، زيد.

ب - قابلت أخيه، عمرو.

2) أ - نجحا، الطالبان.

ب - تغبوا، الطلبة.

3) أ - ساعني زيد، سلوكه.

ب - فرأت الكتاب، تصفه.

ج - أعجبت بخالد، علمه.

4) أ - قابلت اليوم زيدا، بل خالدا.

ب - زارني خالدا، بل عمرو.

5) ج - سافر زيد هذا الصيف، بل مكث في البيت.

(63) المرجع السابق، ص 28.

وقد اعتمد المتكلّم في تحليله لخصائص الوظيفة التداولية «الذيل» على ما ورد في كتاب سيمون دك (1978).

بحخصوص المكوّنات المتشدّدة، في الجمل السابقة، يعتبرها النحوة القدماء تحمل وظائف مختلفة (وظيفة «المبتدأ المؤخر»، ووظيفة «البدل»، ووظيفة «المضارب به»)، غير أنّ المتكلّم يعتبر تلك العبارات، على خلاف خصائصها البنوية حاملة لوظيفة تداولية واحدة هي وظيفة الذيل، ويرجع الاختلاف البنوي إلى اختلاف الأدوار التي يقوم بها المكون على مستوى البنية الإخبارية للجملة.

للاعتبارات السابقة يرى أنّ التعريف الذي اقترحه دك<sup>(64)</sup> يحتاج إلى تعديل لوجود حالات في اللغة العربية (البنيات الإضاربية المُمثّلة لها بالجمل السابقة مثلاً) يقوم فيها المكوّن الذيل بدور التصحّح، ولذلك يقترح أن يصبح التعريف على النحو التالي: «يحمل الذيل المعلومة التي توضع معلومة داخل العمل أو تعدلها أو تصحيحها»<sup>(65)</sup>.

تصبح الوظيفة الذيل بمفهومي هذا التعديل المقترن ثلاثة أنواع: «ذيل التوضيح» و«ذيل التعديل» و«ذيل التصحّح»، ويتّسّكي التمييز بين هذه الأنواع:

- أنها تطابق نّلات عمليات إنتاج خطاب مختلفة
- أنها تظهر في بنيات متمايزّة<sup>(66)</sup>.

#### 2.3.1.8. نموذج 1989م<sup>(67)</sup>:

##### أ. القوالب ونموذج مستعمل اللغة الطبيعية:

من أهمّ الاقتراحات المُتّبعة في بناء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية افتراض

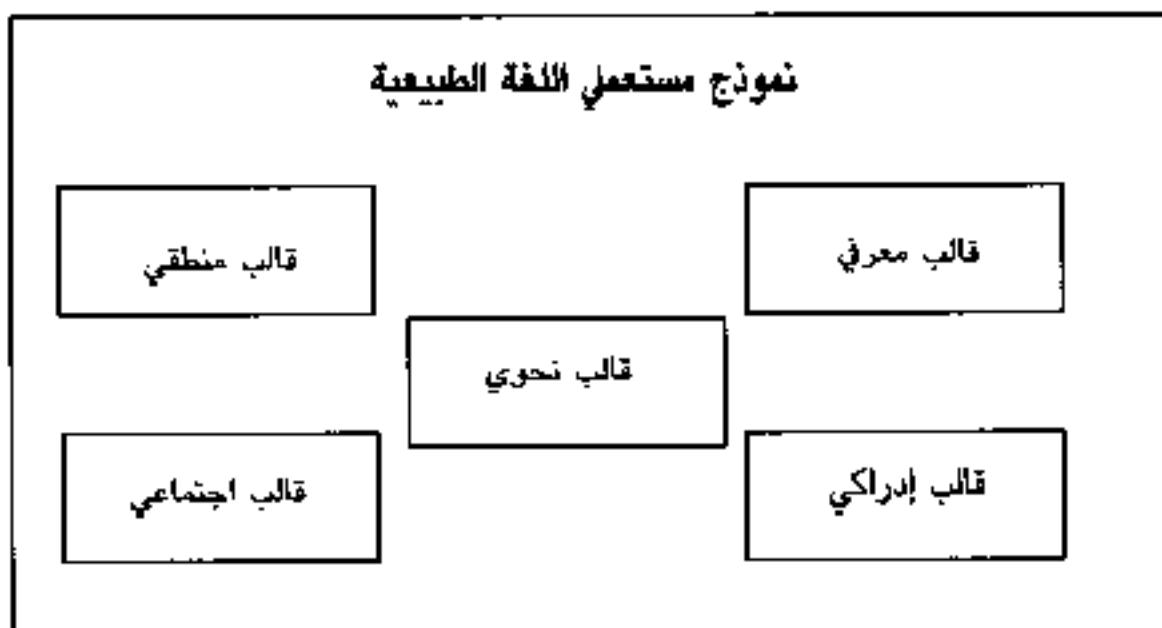
(64) «يحمل الذيل المعلومة التي توضع معلومة داخل العمل أو تعدلها». يظهر من هذا التعريف أنّ المكوّن الذيل يقوم على مستوى البنية الإخبارية للجملة بدورتين، دور توضيح ودور تعديل.

(65) أحمد المتكلّم، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 147.

(66) المرجع السابق، ص 147.

(67) عرض سيمون دك لهذا النموذج في كتابه:

القابلية. وقد تضمن اقتراح ذلك (1989م) خمسة قوالب هي: القالب النحوي القالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي. وهذه القوالب تتضطلع بوصف الملكات الخمس التي تتألف منها القدرة التواصلية لمستعملية اللغة الطبيعية، ويمثل لتلك القوالب على النحو الآتي:



تشتغل مكونات هذا النموذج بشكل فاليبي، كما تدل على ذلك تسميتها حيث يستقل كل مكون عن المكونات الأخرى، من حيث مبادئه وأولياته، لكن هذه المكونات جميعها تتفاعل فيما بينها حيث يمكن أن يكون «خرج» كل مكون «دخولًا» لغيره. وتتكون كل قالب من «قويلبات» يتکفل كل منها بفرع من فروع الملكة التي هو مرصود لوصفها. مثل ذلك أن ذلك (1989ب) يقسم القالب المنطقي إلى قوالب فرعية أو قوبلبات، حسب طبقات الجملة الأربع، فيميز بين المحمولات ومنطق الحدود ومنطق المحمول ومنطق القضايا ومنطق القوى الإنجازية. في هذا التصور للقالب المنطقي، ترصد، مثلاً، عملية «الاستلزم الحواري»، أي الانتقال من قوة إنجازية حرفية إلى قوة إنجازية أخرى يحكمها المقام، في قوبلب منطق القوى الإنجازية<sup>(68)</sup>.

(68) أحمد المتوكلي، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 38.

إن قائمة القوالب التي تتضمنها نموذج مستعملٍ للغة الطبيعية عند ذلك بقيت مفتوحة، وهذا ما قاد إلى افتراحات أخرى تكفل برصد ملكات أخرى لها دور في عملية التواصل اللغوي. في هذا الإطار يندرج افتراح المتنوكل إضافة «قالب شعري»<sup>(69)</sup>، وظيفته رصد الملكة الشعرية لدى مستعملٍ للغة الطبيعية، ويمكّنهم من إنتاج وفهم ما يسمى «الخطاب الشعري» (أو الفني بوجه عام). ويقوم هذا الافتراح على افتراض أن الملكة الشعرية ليست إلا فرعاً من فروع القدرة التواصلية، تتوافر بالقوة لدى جميع مستعملٍ للغة الطبيعية، وإن كان «تفعيلها» يتم حسب سلبيّة تفاوت درجاتها بين المتكلّم «العادي» و«الأديب» ليست وليد قدرة أخرى غير قدرة التواصل المشتركة، وأنه تصبح، وبالتالي، جزءاً من موضوع النظرية اللسانية ذاتها.

من مزايا هذا الافتراض، إن صع، أنه يوفر علينا وضع نظرية (أو نظريات) تخص هذا النمط الخطابي بعينه، حيث يصبح من الممكن أن تضطلع نفس النظرية اللسانية (نظرية النحو الوظيفي) بوصف الخطاب الطبيعي بجميع أنماطه بتشغيل معين لقوالب التي تتضمنها<sup>(70)</sup>.

وقد اقترح المتنوكل، في إطار الاهتمام بالقوالب دائمًا، تزويد القالب المنطقي بقالب فرعي سمّاه «المنطق النصي»، وحدّد وظيفته في رصد العلاقات الاستدلالية التي يمكن أن تقوم لا بين جملة وأخرى، بل بين نصٍّ ونصٍّ أو قطعة وقطعة أخرى من النص نفسه<sup>(71)</sup>. كما يفترض المتنوكل كذلك أن القالب الاجتماعي يتضمن أنواع المعلومات التي توفرها الملكة الاجتماعية، وهي ثلاثة قوالب فرعية: قالب العناصر الاجتماعية - الثقافية الكلية، و قالب العناصر الاجتماعية - الثقافية العامة، و قالب العناصر الاجتماعية - الثقافية الخاصة. ويرجح أن تكون القوالب الأخرى قابلة للتفرع نفسه، بحيث يشمل كلُّ قالب منها قوالب فرعية تتفاعل فيما بينها للاختلاط بمهمة القالب ككل.

(69) ضمن هذه الافتراحات تشير إلى افتراح عز الدين اليوشبيخي إضافة قالب تخيلي... .

(70) أحمد المتنوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى الصن، ص39.

(71) المرجع السابق، ص39.

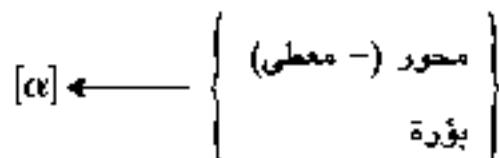
### بـ. اشتغال القوالب:

تحدّث دك في عرضه لتكوين نموذج مستعملٍ للغة الطبيعية، وللقوالب التي يتضمنها، عن كيفية اشتغال النموذج وعن نوع العلاقات التي تربط بين مختلف قوالبه أثناء عملية إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، وقد لاحظ المتكلم أنَّ دك لم يُفصل في كيفية اشتغال هذا النموذج. ولسدّ هذا الفراغ قدم تصورات ل العلاقة الناظمة لتفاعل بين القوالب أثناء عملية التأويل<sup>(72)</sup>.

### جـ. إسناد النبر والتنعيم:

قدم دك (1989م) اقتراحات لصياغة القواعد الصرفية وقواعد الموقعة، كما تناول مسطرتي إسناد النبر والتنعيم بالتفصيل. غير أنَّ ما اقترحه لا يُقدم صياغة صورية للقواعد المسؤولة عن إسناد هاتين السمتين، وفي هذا الصدد اقترح المتكلم أن تصاغ قواعد النبر والتنعيم طبقاً للفكرة العامة التي اقترحها دك لصياغة القواعد الصرفية، وقد قدم هذا الاقتراح مستندًا إلى التماثل في كون القواعد التطريزية تقوم أيضاً على فكرة أنَّ مخصوصاً ما<sup>(73)</sup> إذا اتُخذ مجالاً له مكوناً من مكونات الجملة، أو الجملة كاملة أخذ المكون النبر والجملة التنعيم، على أساس صحة هذا الافتراض، ويصوغ قاعدتي إسناد النبر والتنعيم على النحو التالي:

#### قاعدة إسناد النبر



#### قاعدة إسناد التنعيم

- أ - خب/أمر [ج] = ج
- ب - سه[ج] = ج

(72) للاطلاع على اقتراحات المتكلم، يُنطر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنيَ الخطاب من الجملة إلى النص، ص 62-63.

(73) يقصد إحدى الوظائف التداولية بالنسبة إلى النبر والقوة الإنجازية بالنسبة إلى التنعيم.

تفيد القاعدة الأولى أن أي مكون يحمل وظيفة البُؤرة أو إحدى الوظائف الممحورية ما عدا المعطى المحور يستند إليه النبر، أما القاعدة الثانية فمفادها أن الجمل الخبرية والأمرية تأخذ تنفيذاً متزالاً في حين أن الجمل الاستفهامية تأخذ تنفيذاً منصاعداً<sup>(74)</sup>.

#### د. صيغة التعجب:

خالف المتوكل ذلك في تحليله للجمل التعجبية، فليس التعجب نمطاً جملياً يقابل الخبر والاستفهام والأمر، ولا هو قوة إنجازية يقابل السؤال والوعد والوعيد والإذار وغير ذلك، بل التعجب، وجه من الوجه الفضوية يعبر به المتكلم عن موقفه من فحوى القضية، كأن يستحسن أو يستفique أو يندهش. أما الجملة التعجبية فهي جملة خبرية<sup>(75)</sup>.

فقد يتحقق التعجب في شكل عبارات دالة على التعجب، كما في الجملة (1):

(1) عجباً، صافع خالد خصمه!

ويمكن أن يعبر عن التعجب بفعل مستعمل استعملاً إنجازياً، كما هو شأن في الجملة (2):

(2) أَعْجَبَ أَنْ صَافَعَ خَالِدَ خَصْمَهُ!

لكن التعبير عن التعجب يكون غالباً بواسطة صيغ معلومة بالصيغة المُمثل لها بالجملة الآتية:

(3) مَا أَجْعَلْتَ هَذَا!

(4) أَعْظَمْتَ بِخَالِدَا!

(74) للأطلاع على القضايا التي يعرض لها أحمد المتوكل يمكن الرجوع مثلاً إلى كتابه: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بُنيَة التحْتَيَة أو التَّمثيل الدلالي التَّداولي، ص 43-46.

وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بُنيَة الخطاب من الجملة إلى النص، ص 59.

(75) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بُنيَة التحْتَيَة أو التَّمثيل الدلالي التَّداولي، ص 179.

(5) إن هذا الشاي ممتاز!<sup>(76)</sup>

إن استدلال المتوكل على خلافه مع ذلك، قاده إلى إدراج التعجب فئة ثالثة من فئات السمات الوجهية الذاتية، على أساس أنّ التعجب وجه ذاتي وليس قوة إنجازية، كما درج على اعتباره في أدبيات النحو الوظيفي (ذلك 1989-1997م). واعتماداً على اقتراح المتوكل تكون الجمل (6) (7) (8) جُملًا خبرية من حيث القوة الإنجازية تعجبية من حيث الوجه:

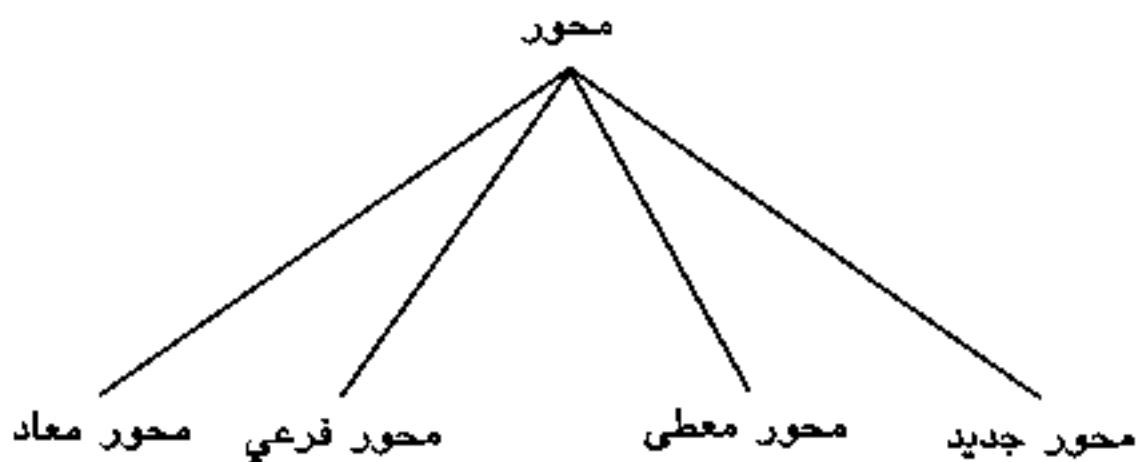
(6) ما أجمل عيون هندا!

(7) أعظم بذلك الرجل!

(8) كم ذا أريد وما أراد!<sup>(77)</sup>.

### هـ الوظائف التداولية:

يُميّز في أدبيات النحو الوظيفي (ذلك 1989م) بين أربعة أصناف من المحاور: «محور جديد» و«محور معطى» و«محور فرعي» و«محور معاد». يوضح هذه الأصناف الأربعة من المحاور الشكل التالي<sup>(78)</sup>:



(76) المرجع السابق، ص 179-180.

(77) أحمد المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ببنية الخطاب من الجملة إلى النص*، ص 91.

(78) المرجع السابق، ص 112.

وقد أشرنا آنفًا إلى أن دك (1978) اقترح وظيفة بؤرة واحدة تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة «الجديدة»، أي المعلومة غير المُدرجة في مخزون المخاطب، غير أنَّ استدلالات المتوكل<sup>(79)</sup> أثبتت أنَّ وظيفة واحدة لا تكفي لرصد كل خصائص التراكيب البؤرية في اللغة العربية أو في لغات أخرى، فالرصد الكافي لهذا النوع من التراكيب يستوجب التمييز بين بؤرتين رئيسيتين اثننتين «بؤرة جديدة» و«بؤرة مقابلة»، وهو الاقتراح الذي تبناه دك (1989) وهذا ما حدا به إلى تقسيم وظيفة بؤرة المقابلة إلى وظائف فرعية. ثم استدرك المتوكل<sup>(80)</sup> على ما اقترحه دك بإضافة وظائف فرعية أخرى خاصة ما سماه «بؤرة الجحود»، كما استدلَّ على ضرورة التمييز داخل «بؤرة الجديدة» نفسها بين وظيفتين فرععيتين «بؤرة الطلب» و«بؤرة التتميم»، وهو الاقتراح الذي تبناه دك فيما بعد<sup>(81)</sup>.

## 2.8. اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية: محاولة للتقييم

قدمنا في المباحث السابقة قراءة في اللسانيات الوظيفية عند أحمد المتوكل. والملحوظ أن القراءة المقدمة هي قراءة وصفية تحليلية، وقد تعتمدنا اعتماد هذا النوع من القراءة حتى يكون ذلك المبحث إطاراً مرجعياً للاستناد بعملية التقييم.

إنَّ حديثنا عن اللسانيات الوظيفية ليكشف عن الإشكالات المنهجية نفسها التي وقفنا عليها لما كنا بصدد الحديث عن النظرية التوليدية؛ فقد اهتدينا من تتبعنا لمسيرة البحث اللساني التوليدى في الثقافة العربية إلى أنَّ ظهور اللسانيات التوليدية لم يكن نتيجة طبيعية لتراتبات في البحث اللغوي العربي، لكنه كان ظهوراً طفرياً. فإذا علمنا أنَّ اللسانيات الوظيفية جاءت تالية للنحو التوليدى، ترتب على هذا القول إنَّ الاتجاه الوظيفي كان ظهوره طفرياً أيضاً، ويزيد من تعزيز مثل هذا الطرح:

(79) من تلك الاستدلالات ما قدمه في كتابه: الوظائف التداولية في اللغة العربية واللسانيات الوظيفية. وكتابه: الوظيفة والبنية: مقاريات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية.

(80) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية: مقاريات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية.

(81) هذا ما يشير إليه أحمد المتوكل في كتابه: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بٍنة الخطاب من العملة إلى النص، ص 119.

- 1) كون الثقافة العربية لم تعرف بعد رسوخ اتجاه توليدى عربى له من المقومات ما لاظيره في الغرب على الرغم من بعض المحاولات الجادة.
- 2) إننا نجد من اللسانيين من يعتبر الاتجاه الوظيفي استمراً للاتجاه التوليدى .

وما يهمنا من هذا على وجه التحديد أن الإشكالات المنهجية التي وقفتا عليها خلال عرضنا للاتجاه التوليدى تبقى واردة بالنسبة إلى الاتجاه الوظيفي. وما نسجله من اختلاف بين الاتجاهين هو أن إشكال التراث والحداثة اللسانية غير مطروح بالنظر إلى طبيعة المقاربة الوظيفية التي تعتمد其 المقاربة الوظيفية ممثلاً بأعمال أحمد المتوكل، وهي مقاربة تقوم على التوفيق بين القديم والحديث. كما أن الاختلاف بين الوظيفيين على مستوى الرؤية والمفاهيم غير مطروح بالنظر إلى محدودية المحاولات الوظيفية في اللغة العربية، عكس ذلك ما نجده عند التوليديين، غير أن إشكالات أخرى تطرح بحدة على اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية، وهذا ما سننبع إلى الكشف عنه اعتماداً على نقطتين أساستين؛ تخصص أولهما للحديث عن أهم القضايا التي تطرحها تجربة أحمد المتوكل من جهة، وتخصص ثانيهما لنقيمة مقارنة بين الأصول النظرية والمنهجية في النحو الوظيفي من خلال مقتراحات دك ومقترحات المتوكل، ثم نخلص بعد ذلك إلى قضايا أخرى نهم المرتكزات الاستيمولوجية للسانيات الوظيفية.

#### 1.2.8. اللسانيات الوظيفية العربية ومشروعية القراءة

إن المتتبع لخريطة البحث اللساني العربي الحديث يلاحظ اختلاف الاتجاهات وتعددتها بخصوص أوجه العلاقة المعكضة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات. في هذا الصدد يُميّز المتوكل بين ثلاثة اتجاهات أساسية:

«ولى فريق وجهه شطر الغرب فأخذ آراء لغوئيه ونماذج منظريه وطبق يبلو مقدرتها الوصفية والتفسيرية تطبيقاً على اللغة».

« واستمر فريق يرتل قواعد النحو العربي وخاصة ما وضع منها في عصور الجمود اللغوي متعمماً متصاماً عما يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث».

«وارتأى فريق ثالث إلى إيجاد نظريات ونماذج لغوية صالحة لوصف اللغة»

العربية انطلاقاً من النظريات اللغوية الغربية وترميها لها على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة»<sup>(82)</sup>.

يُصنف المتوكل جهوده ضمن الاتجاه الثالث الذي يروم التوفيق بين القديم والحديث، وهو الاتجاه الأقرب، في نظره، لدراسة معطيات اللغة العربية. ونكمّن أهمية هذا الاتجاه في قدرته على بلوغ ثلاثة أهداف متكاملة:

«- صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.

- تعليم النظرية اللسانية الحديثة وال العامة بروافد نظرية جديدة قد ثبتت ما اتفق عليه في الغرب، وقد تدحضه.

- خلق نموذج لغوي عربي (أو نماذج عده) يضطلع بوصف اللغة العربية انطلاقاً من النظريات اللغوية القديمة بعد أن تقولب وأن تمتص في إطار النظريات الحديثة اللسانية، وأن تحتك بما تفرع، وما يتفرع عنها من نماذج لغوية»<sup>(83)</sup>.

إن تحقيق هذه الأهداف هو الكفيل بخلق حوار علمي جاد بين التراث اللغوي العربي واللسانيات. ومن إيجابيات مثل هذا التحليل الذي ينشئه المتنوكل قدرته على تجاوز كل نظرة مذهبية تعطي التراث اللغوي العربي قدرأً فوق قدره، أو تبخسه حقه ومكانته. فهو تحليل يقوم على «دمج البحث اللساني العربي القديم في البحث اللساني العربي الحديث، مع الإبقاء على هوية البحث اللساني العربي القديم وكيانه كبحث يمثل نظرية لسانية ذات خصائص متميزة»<sup>(84)</sup>.

إن المسلك المنهجي الذي تهجه المتنوكل مؤسس على تصوراً ينطلق من موقف إستيمولوجي مقاده أن الخطاب العلمي يتصف بنوحله وكونيته، فهو خطاب يتجاوز السياق التاريخي ليدخل في علاقة تواصل وتفاعل مع الخطاب العلمي الحديث. ولذلك فإن الخطاب اللساني العربي القديم جزء من الخطاب العلمي حول اللغة وأشكال الدلالة وليس عالماً منفصلاً بتاريخه منقطعاً عن الفكر الألسي

(82) أحمد المتنوكل، « نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني»، ص.91.

(83) المرجع السابق، ص.92.

(84) مازن الوعر، فضلياً أساسية في حلم اللسان الحديث، ص.516.

الحدث. وهذه الخصائص التي يتصف بها الخطاب العلمي ناتجة عن اتصاف الكائن المبدع للعلم وهو العقل البشري بالوحدة والكونية<sup>(85)</sup>.

لقد استوحى المتوكل هذا الموقف الإبستيمولوجي من غريماس<sup>(86)</sup> (Greimas)، وهو موقف يستمد خصوصيته من اعتبار المقارنة أمراً مسروعاً لعدم وجود حدود زمانية ومكانية في الخطاب العلمي. وهذا ما حدا بالمتوكل إلى بحث قضايا اللغة العربية على أساس تداولي متبرأ «النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة) نظرية تداولية وأنها وبالتالي قادرة على التحاور (بمعنى الفرض والافتراض) مع النظريات التداولية الحديثة بما فيها نظرية النحو الوظيفي»<sup>(87)</sup>.

إلى هنا تكون قد وقفنا على أبرز تجليات الفرض والافتراض في قراءة المتوكل، سواء كان ذلك بطبعيم البحث اللغوي العربي القديم بمعطيات لسانية أم العكس، وحق لنا أن نتساءل بعد هذه الملاحظات: ما هي مشروعية المقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، علمًا أنها يمثلان خطابين مختلفين موضوعاً ومنهجاً وغاية؟

إذا كان موضوع اللسانيات الوظيفية هو «القدرة التواصيلية» فإنّ موضوع النظرية اللغوية العربية هو اللغة في مظهرها الكلبي. ولما كانت «طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج»، أمكن القول إنّ منهج اللسانيات مختلف عن مناهج النحو<sup>(88)</sup>. كما أنّ الاختلاف قائم بين التفكيرتين من جهة الغاية؛ فإذا كانت غاية الوظيفيين هي التوصل إلى بناء نموذج حاسوبي يحاكي قدرة المتكلم المستمع على استعمال اللغة، فإنّ هدف النحو هو فهم كتاب الله وخدمته. هذا ما يجعلنا أمام

(85) على العشي، «مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي وما يتعلق به من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج»، ص 137.

(86) تشير إلى أنّ أحمد المتوكل أنسج أطروحته لنيل الدكتوراه بإشراف غريماس: *Théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*.

(87) أحمد المتوكل، «الوظائف التداولية في اللغة العربية»، ص 10.

(88) استعملنا المنهج بصيغة الجمع لصعوبة الفول بمنهج واحد في البحث اللغوي العربي القديم.

هدفين أو غايتين مُتباينتين على أساسهما يقوم الاختلاف بين النظرية اللغوية العربية واللسانيات، وإلى هذا يشير مازن الوعر بقوله: «إن اللسانيات الحديثة كنظرية تختلف في منطلقها الفلسفى تماماً عن منطلق النظرية اللغوية القديمة بمتاهجها المتعددة، ذلك لأن اللسانيات انطلقت من علوم دقيقة صارمة لتبني مبادئها وأنظمتها وقوائينها، أما التراث اللغوي العربي فقد كانت منطلقاته إنسانية فقط. وكما نعلم هناك فرق بين ما هو ‘علمي’ وما هو ‘إنساني’»<sup>(89)</sup>.

وحتى وإن ظهر الاتفاق من جهة الموضوع، على اعتبار أن «القدرة التواصلية» تدخل ضمن اهتمامات اللغويين من خلال اهتمامه بظروف إنتاج القول، وربط المقال بالمقام وما إلى ذلك، فإن الاختلاف بين موضوع النظرية اللغوية والنظرية اللسانية يبقى قائماً. وذلك استناداً إلى رأي ابن سينا الذي تتبه «الاختلاف العلوم المنفقة في الموضوع الواحد» بحيث يمكن «أن يكون أحد الموضوعين أعم والأخر أخص... وإنما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر... وإنما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحداً، ولكن أحد باعتبارين مختلفين، فصار باعتبار موضوعاً لهذا، وباعتبار موضوعاً للذاك»<sup>(90)</sup>.

وباعتبار ما سبق يكون الجمع بين التراث اللغوي العربي واللسانيات جمعاً مفتقداً إلى الشروط الإبستيمولوجية المطلوبة؛ صحيح أنَّ الجمع غير قائم على المفاضلة، ومع ذلك فإنه غير ممكن استناداً إلى معيار اللامقايصة كما هو متداول في الأدبيات الإبستيمولوجية. وهو ما يعني عدم قابلية النظريات العلمية للقياس المتكافئ للحكم عليها بالمقاييس نفسها وتقويمها بالمعايير نفسها؛ لأنَّ لكل نظرية إطارها ومفاهيمها وعالمها، حتى إن الحوار بين نظريتين في مرحلتين مختلفتين، أي في نموذجين إرشاديين متعاقبين، هو بمثابة حوار بين الصم لن يسمع أحدهم الآخر<sup>(91)</sup>.

إن النظريات تبقى عرضة للاختلاف بحكم السيرورة التاريخية التي تعترف بها، والتي تقود إلى قطاع إبستيمولوجية، وليس المقصود بالقطيعة أكثر من ذلك، أنه

(89) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص.36.

(90) ابن سينا، البرهان، ص.111.

(91) يُعنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، ص.418.

لا يمكن أن نجد أي ترابط أو اتصال بين القديم والجديد. إن ما قبل، وما بعد، يشكلان عالمين من الأفكار، كل منها غريب عن الآخر<sup>(92)</sup>. وعليه فإن كل نظرية تفهم فقط في إطار سياقاتها المرجعية لا غير.

ولو سلمنا مبدئياً بإمكان الجمع بين التراث اللغوي العربي واللسانيات لتساءلنا: هل نجحت اللسانيات الوظيفية في بلوغ أهدافها؟

### 2.2.8. قضايا اللغة العربية في تحليلات المتوكل

يتوجه أحمد المتوكل من خلال مشروعه تأسيس «نحو وظيفي للغة العربية» من خلال تقديم أوصاف وظيفية يعدُّها مركبة بالنسبة إلى دلالات وتركيبات وتداليل هذه اللغة، وقد عرضنا سابقاً لأهم تحليلاته المعمجمية والتركيبية والدلالية، وهي تحليلات تعتمد آليات استدلالية وظيفية. غير أنَّ أهم ما يمكن أن يلاحظ بخصوص تلك التحليلات أنها لا تعرض لكل معطيات اللغة العربية، بل تقصر على نماذج تمثيلية لا غير. فإذا استثنينا ما كتبه حول بعض القضايا النظرية والمنهجية، فإنَّ مجلمل كتاباته مخصصة لظواهر لغوية محلدة، ترتبط بشكل خاص بالقضايا التي تتفاوض مع التحليلات الوظيفية التي اهتم بها ذلك. وذلك ما يمكن أن يستتجه من عناوين مؤلفات المتوكل.

لا يراء في أنَّ تلك المؤلفات تعبِّر عن غنى التجربة اللسانية الوظيفية عند المتوكل، ومع ذلك فإنها لم تبرح حدود النحو الوظيفي؛ إذ ظلَّ المتوكل في أغلب تحليلاته وفيها لتحليلات ذلك. والسؤال الذي يُطرح هو: ما موقع قضايا اللغة العربية التي لم تخل حظها من تحليلات المتوكل في النحو الوظيفي؟

إنَّ كل مقاربة للغة العربية يجب أن تراعي خصوصيات هذه اللغة وتميزها وأن تقوم على اختبار ملاءمة النموذج المُتبنَّى لمعطيات اللغة لا العكس؛ فمن غير المقبول اعتماد آليات ومبادئ مستحدثة في نموذج من النماذج واختبار مدى ملاءمة معطيات اللغة لها، بل ما يجب أن يكون هو العكس؛ أي أن تكون معطيات اللغة هي الأساس لاختبار نجاح أو فشل هذا النموذج أو ذاك.

Suzan Bachelard, *Epistémologie et histoire des sciences*.

(92)

تملاً عن: الجايري: مدخل إلى لغة العلوم.

### 3.2.8. بين التحليل الوظيفي والتحليل اللغوي

اهتمَّ أحمد المتوكل بمراجعة تحليل القدماء لبعض القضايا اللغوية، استناداً إلى معطيات ونتائج اللسانيات الوظيفية. وإذا سلمنا بامكانية إقامة مثل هذه المراجعة فإنَّ ما يهمُّنا هو معرفة جوهر الاختلاف بين ما انتهى إليه القدماء وبين ما جاءت به التحليلات الوظيفية.

تكشف التحليلات السابقة عن وجود وجوه للاتفاق وأخرى للاختلاف بين التحليلات اللغوية والتحليلات الوظيفية؛ فالمتوكل يقبل بعض المفاهيم التحوية، ويوظفها في تحليله لمعطيات اللغة العربية وظيفياً، ومن ذلك مفهوم «المبتدأ» و«المُنادي»...، غير أنَّ الكيفية التي يوظف بها هذه المفاهيم تجعلها منعزلة عن سياقاتها المرجعية. فالمبتدأ في النحو العربي لا يمكن أنْ ينفصل عن دلالاته العاملية، وعن الإطار العام الذي وضع فيه النحو العربي. كما أنَّ مفهوم «المُنادي» والاستغاثة» و«الندبة» لا يراعي الفروق بين هذه المفاهيم، كما هي مفضلة في كتب النحو. أما بخصوص الاختلاف بين التحليلات الوظيفية والتحليلات التحوية، فإنها تهمُّ بعض قواعد النحو العربي التي رأى المتوكل أنها في حاجة إلى مراجعة اعتماداً على معطيات النحو الوظيفي. ومن بين ما لاحظه بهذه الخصوص رفض النحو الابتداء بالنكرة، إلا إذا عَمِّت أو خَصَّت، لذلك لم يقبلوا بحمل من قبل:

- كتاب عندي.
- رجل في الدار.

غير أنَّ المتوكل يعتبر الجملتين صحيحتين، فهما فاعلان أستندت إليهما «بُؤرة مقابلة» كوظيفة تداولية<sup>(93)</sup>. الواقع أنَّ ما ذهب إليه المتوكل لا يطعن في تفسيرات النحو، لأنَّ منهجه في التحليل هو الذي فرض عليهم عدم الخلط بين باب الابتداء وباب الفاعل. وبختلف المتوكل مع النحو من جهة تحديدتهم للمبتدأ في بعض الجمل، فيما اعتبره النحو مبتدأ يعتبره محوراً<sup>(94)</sup>.

من جوانب الاختلاف بين المتوكل والنحو يمكن أن نشير أيضاً إلى ما يلي:

(93) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 91-92.

(94) المرجع السابق، ص 113.

- أخوه مسافر زيد.
- ساعئتي زيد سلوكه.
- قابلت اليوم زيداً بل خالداً.

إن المكونات الاسمية «زيد» «سلوكه» «خالداً» هي على التوالي مبتدأ وبدل ومصدر به. غير أن المتوكلا يعتبرها على اختلاف خصائصها البنوية حاملة لوظيفة واحدة هي وظيفة الذيل<sup>(95)</sup>.

تلك بعض جوانب الاتفاق والاختلاف بين تحليلات النحوة وتحليلات المتوكلا. وقد فصلنا ذلك في موضعه، وكل ما يهمنا من الملاحظات التي سقناها هنا، هو أن نبين أن تحليلات المتوكلا لا تختلف عن تحليلات النحوة إلا من جهة الترجمة المصطلحية وللغة الواصفة وأدبيات التفسير.

إن الوقوف على تفسيرات النحوة وأوصافهم وتحليلاتهم تكشف أن لا تناقض ولا اختلاف. لكن عندما يتم الاستناد إلى معطيات النحو الوظيفي يتبدى الاختلاف واضحاً، وهذا طبيعي ما دامت أمس التحليل ومنطلقاته متباعدة. وعليه فإن كل اتفاق بين التحليل النحوي وبين التحليل الوظيفي لا يعدو أن يكون بالأصدفة أو تأويلاً. كما أن كل اختلاف يبقى مشروعاً ولا ينال من تحليلات النحوة في شيء؛ إذ لا فرق بين أن يقول النحوة: هذا قاعل، وذاك مفعول به، وذلك مبتدأ.. وأن يقول الوظيفيون: هذا محور، وتلك بؤرة، وذلك ذيل. ومن ثم لا يصح أن تندى تحليلات الوظيفيين اعتماداً على تحليلات النحوة، فإنه لا يجوز التشكك في تحليلات النحوة، اعتماداً على أدبيات الاستدلال الوظيفية، لأن التحليلين لا يقعان في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغهما ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاء بهما نفس اللسان، بل قل ليس الذي يصوغهما هو نفس المنظار<sup>(96)</sup>. إن مفاهيم النحو العربي تشكل منظومة مرجعية خاصة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة، إنها تدخل ضمن نسق فكري وضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معينة، وقام على أمس فكرية معينة باعتبارها جزءاً من بنية ثقافية

(95) المرجع السابق، ص 144.

(96) عبد السلام المسني، اللسانيات وأسها المعرفية، ص 15.

عامة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية: فكرية، واجتماعية، ودينية، وسياسية<sup>(97)</sup>.

وبناءً عليه، فإنه لا مسوغ يدعو إلى انتباس المفاهيم وعزلها عن سياقاتها المرجعية. ويزيد إلحاح التمييز أن «كل مفهوم له خصوصيته الإستيمولوجية وأبعاده الخاصة به، المفهوم ليس معطى ولكنه بناء نظري من شبكة تصورية عامة»<sup>(98)</sup>. وكل ذلك يجعل المقارنة بين القديم والحديث مفتقرة إلى الكثير من مقومات التحليل الإستيمولوجي السليم.

#### 4.2.8. اللسانيات الوظيفية: قضايا إستيمولوجية

##### 1.4.2.8. النحو الوظيفي بين الكلية والنمطية

اهتمت اللسانيات التوليدية التحويلية بالدفع عن مشروعية «نحو كلي» يمثل المملكة اللسانية العامة، وهو نحو تشتهر به كل اللغات. والملاحظ في أدبيات النحو الوظيفي أنَّ بلوغ «نحو كلي» من الأهداف التي يتrocون الوظيفيون أيضاً إلى بلوغها، وإنْ تمَّ التعبير عن ذلك بمفاهيم معايرة كالقول بـ«النموذج مستعمل اللغة الطبيعية» أو القول بـ«الكافية النمطية». إنَّ «النظرية اللسانية الكافية نعمياً»، بحسب ذلك، هي تلك التي يفترض فيها أن تكون قادرة على بناء أنساخ متباعدة نمطياً، وعلى إبراز ما يؤالف وما يختلف بين اللغات، كما تستلزم أن تتطور النظرية انطلاقاً من معطيات مستعملة من عدة لغات، وأن تجرب انتظامية فرضياتها على معطيات لغات أخرى<sup>(99)</sup>.

إنَّ وضع نحو كلي يلائم سائر اللغات الطبيعية يُحتمَّ وضع مستويات للتمثيل ترقى إلى مستوى الكافية النمطية، وتعكس مبادئ النظرية وفرضياتها. ومن مستويات التمثيل التي اهتمَّ بها الوظيفيون البنية الحاملة والبنية المكونية... وتتضمن هذه البنيات تمثيلات تحتية لمجموعة من الوظائف الدلالية والوظائف

(97) مصطفى غلغان، *اللسانيات العربية الحديثة*، ص. 157.

(98) مصطفى غلغان، «النحو واللسانيات، آية علاقة؟»، ص. 3.

Dik, *The Theory of Functional Grammar*, p.14.

(99)

التركيبية والوظائف التداولية التي تضيّعها سُلْميات يفترض أن تنطبق على لغات متباينة نمطياً... .

### أ. الوظائف الدلالية

يكمن الدور الأساس الذي تقوم به الوظائف الدلالية في تعين مختلف الأدوار التي تقوم بها الحدود في بناء الواقع. ويلاحظ بخصوص الوظائف الدلالية تفاوتها بالنسبة إلى الحمل، حيث يبقى بعضها أكثر مركزية قياساً إلى البعض الآخر. واستناداً إلى وسيط المركزية وضع ذلك سُلْمية للأدوار الدلالية على النحو التالي:

منف < منق > مستق < مستق > أد < مك > زم

إن سُلْمية من هذا القبيل من المفترض أن تكون كافية وقدرة على تفسير سُلْمية الوظائف الدلالية في كل اللغات، وبالتالي المساعدة على تحقيق الصورنة وتسييل بلوغ «النموذج الحاسوبي». غير أن هذه السُلْمية لا يمكن أن تكون نهائية؛ لأن الواقع التي تُعبر عنها تبقى مفتوحة، وهذا يفتح المجال لإضافة حدود أخرى تختلف وتتعدد باختلاف اللغات وتنوعها.

وقد قام المتوكل بمراجعة السُلْمية التي اقترحها ذلك اعتماداً على معطيات اللغة العربية. فإذا كان ذلك يضع الوظيفة «منفذ» على رأس السُلْمية ويبعها بالوظيفة «مستقبل» ثم «مستقبل»... فإن المتوكل لا يوافق على هذه السُلْمية، حيث يستدل على أسبقية ورود الوظيفة الدلالية «مستقبل» قبل الوظيفة الدلالية «منقبل». فقد أثبتت مجموعة من الدراسات أن ثمة اتجاهها عاماً، في اللغات الطبيعية، يقضي بأسبية المكون الدال على «إنسان» فيأخذ وظيفة المفعول على غيره، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين:

أ) أهدى خالد زبيب باقة ورد.

ب -؟ أهدى خالد باقة الورد زبيب.

ويمّا أن «المستقبل» يكون عادة إنساناً فإن المكون العامل لهذه الوظيفة الدلالية يحظى بالأولوية فيأخذ وظيفة المفعول<sup>(100)</sup>.

(100) أحمد المتوكل، من البنية العملية إلى البنية المكونية، ص. 97.

ويقترح المتوكل صياغة هذه الأسبقية في شكل السلمية الآتية:

إنسان > غير إنسان

+ + مف

واستناداً إلى الملاحظات السابقة أعاد المتوكل صياغة السلمية التي اقترحها دُك على النحو الآتي:

منفذ > مستقبل > مقبل > أداة > مكان > زمان

إن الاختلاف بين دُك والمتوكل واضح بخصوص السلمية التي يقترحها كل واحد منهما، وهو ما يدلّ على أن الاهتداء إلى حصر نهائى لسلمية الأدوار الدلالية يبقى أمراً صعباً. وبناء عليه، تبقى هذه السلمية مفتوحةً، كما تبقى إمكانية تغييرها خاضعةً لنعدد اللغات واختلافها. ويزداد الأمر استشكالاً إذا علمنا أن السلمية المقترحة لا تضم إلا بعض الوظائف الدلالية.

لقد تنبه المتوكل، في كتابه (*الوظيفية بين الكلبة والنقطية*) إلى هذا الإشكال فحاول أن يجد له تفسيراً مناسباً، يقول: «يتسم مجتهزاً بعض اللغات بمعنى ملحوظ في الوظائف الدلالية المعروفة كالمنفذ والمستقبل والمقبل والأداة وغيرها، وظائف خاصة كوظائف «التمييز» و«المشتوى» و«المحدث» (المفعول المطلق)، وقد ترد هذه الوظائف في لغات أخرى، لكنها في اللغة العربية (وما ينامطها من اللغات) تتميز بسمتين: أولاهما اطراد ورودها، وثانيهما اختصاصها بتركيب معينة مرصودة لها»<sup>(101)</sup>. ولهذا يقى الاهتداء إلى سلمية للأدوار الدلالية أمراً في غاية الصعوبة.

### بـ. الوظائف التركيبية:

ترتبط الوظائف التركيبية بالوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ارتباطاً مباشراً؛ إذ يقوم تعريف الوظائف التركيبية على أساس دلالي. وقد اقترح دُك 1978 سلمية لضبط العلاقة بين الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، وعدّها صالحةً بالنسبة إلى كافة اللغات الطبيعية.

(101) أحمد المتوكل، *الوظيفية بين الكلبة والنقطية*، ص 171.

منف <	مقد <	مستق <	مستف <	أد <	مك <	زم
+	+	+	+	+	+	قا
+	+	+	+	+	-	مف

### شُلْمَيْهُ بِإِسْتَادِ الْوَظَائِفِ التَّرْكِيَّةِ

يفهم من هذه السلمية أن الوظيفة «الفاعل» تستند إلى أي مكون حامل لوظيفة دلالية داخل السلمية، ويصدق الأمر نفسه على إسناد وظيفة «المفعول»، غير أن المفعول لا يستند إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ.

إن كل مكون يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركية، فإذا كان لا يحمل وظيفة تداولية تخوله موقعها معيناً. كما أن للوظائف التركية دورها في تحديد الحالات الإعرابية كما تبرز سلمية تحديد الإعراب:

الوظائف التركية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية

### شُلْمَيْهُ تَحْدِيدُ الْحَالَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ

والإشكال الذي يطرح بخصوص سلمية الوظائف التركية تدخله في السؤالين التاليين: هل تخضع كل اللغات لهذه السلمية المقترنة؟ وهل تحتاج إليها كلها؟

لا شك أن اللغات تختلف في ترتيب مكوناتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الوظيفتان الفاعل والمفعول وارديتين في كل اللغات، كما أنه ليس من الضروري أن يأتي الفاعل قبل المفعول، بل يمكن أن نجد لغات يسبق فيها المفعول الفاعل، وهذا الإشكال تحديداً هو الذي دفع بذلك إلى اقتراح فرضية الذيل؛ إذ يعتبر الفاعل المتأخر عن المفعول ليس، في أغلب الأحوال، إلا ذيلاً، كما توضح البنية التالية:

[ف - ضمير ، (قا) مف] ، ذيل ،

ويعني ذلك أن المكون الواقع بعد المكون المرموز إليه بـ مف ذيل وأن الفاعل هو الضمير اللائق بالفعل<sup>(102)</sup>، نحو:

(102) أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص. 66.

1) حضر المدرس زيد

غير أنَّ المُتوكِّل لا يشاطر ذلك الرأي في هذا الاقتراح؛ لأنَّه لا يتوافق ومعطيات اللغة العربية، كما تبيَّن الأمثلة أدناه:

2) شرب الشاي خالد

3) تغيب اليوم طالبان

4) سافرت إلى فاس هند

5) جاء باسمها عمرو

6) وقف احتراماً لأبيه زيد

7) سار والنيل خالد

إنَّ الأخذ بفرضية الذيل، كما هو عند ذلك يجعل الجمل السابقة جملًا ذاتية تتكون من حمل متضمن لفعل وضمير فاعل لاصق به ومُكوَّن مفعول (أو مُكوَّن حامل لإحدى الوظائف الدلالية) ومن مُكوَّن حامل للوظيفة التداوِلية الذيل «يعاول» (*coreférence*) الضمير الفاعل الاصغر بفعل العمل. وعلى هذا تكون البنية الوظيفية للجملة:

شرب الشاي خالد

هي الآتية:

[مضى شرب ف (مس<sup>1</sup>: (=)(مس<sup>1</sup>)) منف فا مع (مس<sup>2</sup>: شاي (مس<sup>2</sup>)) متن  
مف] يتوَّجُّ جد خالد ذيل، حيث يشكُّل المُكوَّن (خالد) ذيل الجملة واللاصقة (=)  
ضميراً فاعلاً للفعل (شرب).

وخلالصَّة رأي المُتوكِّل أنَّ الاقتراح الذي قدمَه ذلك غير صالح لوصف  
البنية السابقة؛ لأنَّها ليست بنية ذاتية بل بنية من قبيل: ف مس فا، وقد  
استدلَّ على ذلك بمعطيات كثيرة من اللغة العربية. ويُعتبر بنية ذاتية ما يماثل  
البنية التالية:

8) قابلاً عمراً، صديقاً

9) تغرين اليوم، الطالبات

9) لم يحضروا في الوقت المناسب، الضيوف

إن المكونات: صديقاء والطالبات والضيوف، لا يمكن اعتبارها إلا «ذيلًا»؛ إذ إن فاعل الجملة هو الضمير اللائق بالفعل؛ لأنه يمكن حذفها دون أن تخل ب تمام الجملة:

10) قابلاً عمرا

11) تغرين اليوم

12) لم يحضروا في الوقت المناسب

تعتبر البيانات السابقة لاحنة إذا أُولِّت على أساس أن المكون الواقع في آخرها فاعل، وأن اللاصقة الفعلية مجرد علامة مطابقة، وذلك طبقاً لقاعدة المطابقة في اللغة العربية التي تقضي بـألا يطابق الفاعل فعله من حيث العدد:

13) \* قابلاً عمراً صديقاء

14) \* تغرين اليوم الطالبات

15) \* لم يحضروا في الوقت المناسب الضيوف

وهذا لا يصدق على البيانات (2) (7). ويكمِّن الفرق في نوع اللاصقة الفعلية<sup>(103)</sup>.

### ج. الوظائف التداولية:

الوظائف التداولية هي أساس تميُّز النحو الوظيفي عن غيره من الأنواع الأخرى، وهذا ما جعلها تحظى بعناية الوظيفيين؛ حيث انصبَّت جهودهم على تحديد قائمة هذه الوظائف تحديداً دقيقاً بغية بلوغ «الكفاية النمطية».

حضرَ ذلك الوظائف التداولية في أربع وظائف هي: المبتدأ والذيل والبورة والمحور، ووُجد أنَّ المتكلِّم يُسند هذه الوظائف لتخصيص الوضع التخابري

(103) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص. 61.

للمكونات التي تحمل المعلومات التداولية بين المتكلم والمخاطب وتحدد مختلف العلاقات القائمة بينها وترصد في الوقت نفسه الفروق الواردة في العبارة اللغوية نفسها<sup>(104)</sup>.

باختصار، فإنّ مهمة الوظائف التداولية تكمن في: «تحديد الوضع التغابري للمكونات داخل المحیط التواصلی الذي تستعمل فيه. ويشکل الموقف التواصلی من الخلیفیة الإخباریة لدى المتكلم والممخاطب، والخلیفیة الاجتماعیة - الثقافیة التي تحکم عملیتی الانتاج والفهم، ويشکل الكل ما أسماه ذلك بـ«المعلومات التداولیة» التي تضمن مكونات ثلاثة»<sup>(105)</sup>. ويمكن تلخیص تلك المكونات في:

أ- معلومات عامة تشتمل ما يعرفه المتكلم والم amatrطb عن العالم أو العوالم الممکنة؛

ب- معلومات مقامیة تستنبط من الموقف التواصلی الذي تتم فيه عملیة التواصل الاجتماعی عبر اللغة؛

ج- معلومات سیاقیة تستفاد من العبارات اللغوریة التي تم تداولها بين المتكلم والممخاطب أثناء عملیة التفاعل اللغوری<sup>(106)</sup>.

إنّ السؤال المطروح هنا هو الآتي: إذا كانت الوظائف التداولية تشكل بؤرة النحو الوظيفي، فهل وصل الوظيفيون إلى تحديد کلي ونهائي لهذه الوظائف يلخص كيفية حضورها في كل اللغات؟<sup>(107)</sup>

#### 2.4.2.8. «القالبیة» في النحو الوظيفي:

يرجع الفضل في إدخال طریقة الاشتغال القالبی للمسانید إلى شومسکی، حيث يبدو الطابع القالبی في النحو التولیدی منذ نماذجه الأولى سواءً أكان حضوره صریحًا أم ضمیئاً. إنّ تبیشی مبدأ القالبیة ينسجم مع أساسیات النحو التولیدی التي

(104) ينظر: «الفصل السادس» من كتاب بل 1978.

(105) نعیمة الزهری، الأمر والنهی في اللغة العربية، ص 226.

(106) المرجع السابق، ص 226.

(107) ينظر بهذا الخصوص الاختلافات الواردة بين ذلك والمتوکل والتي أشرنا إليها سابقًا.

تهدف إلى بلوغ تمثيل للملائكة اللغوية؛ وهذا يفرض أن تكون الملائكة العقلية قالية.

لقد دافع تشومسكي، في دراسته للقدرات المعرفية البشرية، عن المقاربة القالية التي مفادها أن نسق الذهن البشري يضم قدرات (أو أنساقاً فرعية) معرفية مستقلة لها بناءاتها ومبادئها الخاصة ولكنها مترادفة. وقد أسقط تشومسكي المقاربة القالية للذهن البشري على بنية النحو كذلك. وبهذا أصبح النحو مكوناً من قوالب فرعية مستقلة ومتداخلة في الوقت نفسه. وكل قالب له مباديء تميزه عن القوالب الأخرى، مثل القالب الإعرابي، والقالب المحوري، والقالب العامل<sup>(108)</sup>. كما اهتم فودور (Fodor) بالقابلية في النموذج الذي اقترحه للجهاز المعرفي البشري حيث لاحظ أن هذا الجهاز يحتوي على ثلاثة أنماط من المكونات<sup>(109)</sup>. ونستحضر في السياق نفسه موقف سبيز (Speas) الذي تعتبر النسق اللساني قالباً معرفياً مستقلاً تبعاً لتشومسكي<sup>(110)</sup>. أما جاكندوف (Jackendoff) فقد دافع عن تصور قاليبي للمعرفة البشرية<sup>(111)</sup>.

وسيراً على نهج تشومسكي والتوليديين حاول ذلك أن يجعل بناء النحو الوظيفي قاليبياً بغية التمثيل للقدرة التواصلية.

يُميز المتكلّم بين حالة بسيطة لا يحتاج تأويلها إلى «قالب نحو» وحالة معقدة يستدعي تأويلها قوالب أخرى إلى جانب هذا القالب. وعليه، يخلص إلى أن كلّ عبارة لغوية تستدعي من القالب ما يحتاج إلى تأويلها. ويبقى القالب نحو منطلق عملية التأويل؛ إذ «لا يتصور أن يستغني عن هذا القالب إذا تعلق الأمر بانتاج أو تأويل عبارة لغوية ما»<sup>(112)</sup>، مع ضرورة الاستعانة بالقوالب الأخرى عند

(108) ينظر: في هذا الصدد كتاباً تشومسكي:

N.Chomsky, *Rules and Representations*, 1980.

*Lectures on Government and Binding*, 1981.

J.A.Fodor, *The Modularity of Mind*. The MIT Press, 1983.

(109)

Speas, *Phrase Structure In Natural Language*, 1990.

(110)

R. Jackendoff. *The Languages of Mind*, 1990.

(111)

(112) أحمد المتكلّم، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية الصحيحة أو التمثيل الدلالي، الناطولي، ص.30.

الاقتضاء كالاستعانة بالمعلومات المتوافرة في «ال قالب الإدراكي » في تفسير بعض الجمل، من قبيل:

لقد حان وقت منحك ما تستحق إلى الحصول عليه

إن هذه الجملة يمكن أن تؤول على أساس ما تحمله تعابير وجه المتكلّم حين التلفظ بها، على أساس أنها: «وعده» أو «وعيده» أو مجرد إخبار<sup>(113)</sup>. ومن أمثلة ما يستوجب التفاعل بين «ال قالب النحوي » والقالبين المنطقي والمعرفي، استيقاف القوة المستلزمة في تراكيب من قبيل:

- عد النجوم وأوراق الشجر وحيات المطر!

إن من شروط إنجاز الأمر في اللغة العربية «أن يكون المأمور قادرًا على تحقيق الواقع المأمور بها»<sup>(114)</sup>. وهو القيد الذي تخرقه البنيات السابقة. وعلى هذا الأساس، يرى المتكلّل أن القوة الملائمة للجملة السابقة ليست الأمر وإنما التعبير أو التحدّي<sup>(115)</sup>.

إن طريقة اشتغال القوالب في النحو الوظيفي تثير أكثر من سؤال من جهة كثرتها وطريقة اشتغالها وأولويات عملها وصيغ التفاعل بينها. فإذا كان الإطار الاستدلالي لافتراض القالية في النحو التوليدي واضحًا، فإن الإطار الاستدلالي النفسي يبقى ضعيفاً جداً في النحو الوظيفي؛ إذ من المفترض أن يكون الاستدلال على وجود هذه القوالب مبرهناً عليه وهذا غير حاصل، وهذا يجعل فرضية ورود القالية غير مدرومة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بادعاء محاكاة القوالب لمودج مستعمل اللغة الطبيعية، كما أن الإكثار من القوالب يضعف من مصداقية النظرية.

#### 3.4.2.8. اللسانيات الوظيفية و«المودج المعاسوري»

إن العمليات التي يقوم بها المتكلّم، في نظر الوظيفيين، تحاكها مكوّنات القوالب المدمجة في النحو الوظيفي، مما يعني أن مكوّنات نموذج النحو الوظيفي

(113) أحمد المتكلّل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص.46.

(114) المرجع السابق، ص.47.

(115) المرجع السابق، ص.47.

تعكس بعض الملوكات العاملة في الذهن، ويفترض أنها تقوم ببناء تمثيلات شبيهة بتلك التي يرسمها هذا الإطار.

يقوم النحو الوظيفي، كما بيئنا سابقاً، على تصور للقدرة التواصلية لدى «مستعمل اللغة الطبيعية» على أساس أنها تفاعل بين خمس ملوكات يُصاغ وفقها النموذج المذكور في خمسة قوالب يتكلّل كلُّ قالب برصد ملكة من الملوكات. غير أنَّ طريقة اشتغال القوالب تكشف عن اختلافات وأوضاعٍ بين الوظيفيين، فطريقة اشتغال القوالب عند ذلك ليست هي نفسها عند المتكلم، ومردُّ هذا إلى اختلاف نمطية اللغات. وكلُّ ذلك يطرح إشكال الكفاية النمطية التي تبقى أحد الأهداف المنشودة في اللسانيات الوظيفية. كما يطرح إشكال التمثيل لتلك القوالب في «النموذج الحاسوبي» الذي يفرض التحلّي بالدقة على مستوى الصورنة.

لقد سبق أنْ بيئنا أنَّ مستويات التمثيل التي يعتمدها الوظيفيون (الكفاية الدلالية، والكفاية التركيبية، والكفاية التداولية) تشكّر من ثغرات بسبب اختلاف اللغات؛ وبالتالي إلى معطيات اللغة العربية وحدها عرفت سُلْميات التمثيل تلك تغييرات جوهريّة، فما باتنا بالختال لاختلاف اللغات الأخرى وصعوبات حصرها. والأمر نفسه لاحظناه فيما يتعلق بمبدأ القالية وطريقة اشتغال القوالب فالاختلافات بهذا الخصوص لا تقلُّ شأواً. وكلُّ ذلك يؤثّر على الكفاية النمطية للنحو الوظيفي، وعلى إمكانية بلوغ «النموذج الحاسوبي»، وخصوصاً أنَّ الهدف من افتراض القالية في النحو الوظيفي هو بلوغ «النموذج الحاسوبي» والاهتداء إلى نموذج يحاكي مستعمل اللغة الطبيعية، ويكون في مقدوره فهم الطريقة التي تعمل بها الأنماط البشرية، كما يساعد على فهم بنيتها الداخلية باللغة التعقّيد<sup>(116)</sup>.

لقد حاول الوظيفيون التمثيل «النموذج الحاسوبي» اعتماداً على الإمكانيات المتاحة في النموذج المعروف بنموذج «بروف كلوت الحاسوبي»، غير أنَّ هذا النموذج بقي محدوداً ولم يبلغ الأهداف المتوقعة بحسب المشغلين بالنحو الوظيفي أنفسهم، وتظهر محدوديته في<sup>(117)</sup>:

Dik, 1989, G.

(116)

(117) عز الدين البشخي، النحو الوظيفي وأشكال الكفاية، ص 258.

- أ - عدم شمولية التمثيل لل قالب المعرفي وال قالب النحوي وال قالب المنطقي، حيث اقتصر على تمثيل المعرفة المعجمية فقط دون باقي مكونات القالب المعرفي، وحيث لم يمثل في القالب النحوي للمعلومات السياقية التي تضبط جزئياً بالوظائف التداولية كالمحور والبؤرة والمبدأ والذيل، وحيث لم يتم الكشف عن الكيفية التي ينجز بها القالب المنطقي عملياته حاسوبياً؛
- ب - غياب التمثيل لل قالب الإدراكي وال قالب الاجتماعي، وبالتالي عدم بيان كيفية تعاقهما مع القوالب الأخرى؛
- ج - القصور عن معالجة العبارات اللغوية التي يتطلب توليدها وتحليلها تدخل القالبين الإدراكي والاجتماعي؛
- د - القصور عن معالجة العبارات اللغوية التي يتطلب توليدها وتحليلها تدخل القالب التخييلي لعدم التمثيل له في النموذج الحاسوبي؛
- ه - القصور عن معالجة الكلام المنطوق لعدم التمكن من بناء معالج صوتي ينقل الكلام-الدخل إلى تمثيلات صوتية، ويحوّلها إلى تمثيلات كتابية أو العكس. ومع التسليم بإمكانية سد الثغرات المطروحة، وإمكانية بلوغ «النموذج الحاسوبي»، سنحاول الوقوف على مدى توافق وانسجام طروحات الوظيفيين مرتكزين في هذا الصدد على منطلقاتهم وأسسهم النظرية والمنهجية وأهدافهم المتواخدة.

يعتبر النحو الوظيفي التواصل الوظيفة الأولى للغة؛ إذ تشكل بنية اللغة وخصائصها تعبيراً عن تجليات الأهداف التواصلية المتواخدة، وبناء عليه، فإن رصد خصائص العبارات اللغوية يجب أن يتم في ضوء وظائفها في المقام حيث يخضع استعمال اللغة لأغراض التفاعل الكلامي السائد في مجموعة لغوية ما. وبذلك تكون اللغة بحسب ذلك<sup>(118)</sup> وسيلة للتفاعل الاجتماعي، وكونها كذلك يعني أنه لا توجد في ذاتها ولا بذاتها باعتبارها نسقاً اعتباطياً، بل إنها توجد مستعملة لأغراض ما، وهذه الأغراض تختص التفاعل الاجتماعي بين الكائنات البشرية.

إن قول الوظيفيين بالنموذج الحاسوبي، يعني الجمع بين الوظيفية والصورية؛ وهو جمع بين مقاربتين مختلفتين كما يؤكد على ذلك ليتش (Leech) وبخصوص ذلك على هذا النحو<sup>(119)</sup>:

1 - فالصوريون (تشومسكي مثلاً) يعتبرون اللغة ظاهرة ذهنية في المقام الأول، أما الوظيفيون (هالبدي مثلاً) فيميلون إلى النظر إلى اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية في المقام الأول.

2 - يميل الصوريون إلى تفسير الكلمات اللغوية باعتبارها مشتقة من عدة لغوية وراثية مشتركة بين الأجناس البشرية، أما الوظيفيون فيميلون إلى تفسيرها باعتبارها مشتقة من كلية الاستعمالات التي تخضع لها اللغة في المجتمع الإنسانية؟

3 - يفسر الصوريون اكتساب اللغة بواسطة قدرة بشرية فطرية لتعلم اللغة، أما الوظيفيون فيفسرونها بواسطة تطور الحاجات التواصلية للطفل والمهارات المكتسبة في المجتمع؛

4 - وفوق ذلك كله يدرس الصوريون اللغة باعتبارها نسقاً مجرداً، في حين يدرسها الوظيفيون في علاقتها بوظيفتها الاجتماعية؛

كما نشير إلى أن صورنة اللغة وحوسبتها تتعارضان مع الأساس الذي قامت عليه التداوليات، إذ يعود طرح مسألة التداوليات، كما هو معروف، إلى النقاش الذي دار حول الوظيفة التواصلية للغة، ويرجع الفضل إلى لوسيف فيشنستاين (Wittgenstein) (1889-1951) في الكشف عن بعض مظاهر الممارسة التخاطبية، وفي النفي على قصور المنطق الرياضي الذي كان يصدر عن مبدأ يقضي بأن وظيفة اللغة التعبير عن الفكر أو تمثيله.

إن هذين النموذجين يبدوان متعارضين جذرياً، فوجهة النظر التي يموج بها تصبح ماهية «اللغة» موجودة في بنيتها العميقه لا ترى في اللغة إلا تعبيريتها، أما وجهة النظر الفيشنستاينية التي ترى أن الصورة المنطقية لا يمكن الوصول إليها

وأنها وهم، تؤسس التنوع اللانهائي للاستعمالات على تواصليات اللغة. ويلزم عن هذا التمييز بين نموذج التواصلي ونموذج التعبيرية تمييز بين نموذج الوظيفة ونموذج الصورية<sup>(120)</sup>.

ونقف على جوانب أخرى من الاختلاف بين الوظيفيين، وبعض الأصول التي اعتمدوها منطلقاً في أبحاثهم؛ ومن ذلك ما نجدته عند هاليداي الذي يقول: «إننا لستا بحاجة إلى نظرية متخصصة إلى حد كبير بحيث يستطيع المرء أن يفعل القليل بها»<sup>(121)</sup>.

إن طبيعة التواصيل تفرض مرونة كبيرة تستوجبها طبيعة الكلام البشري الذي يحتاج إلى شكل مرن وليس إلى بناء جامد من التمثيل الصوري<sup>(122)</sup>.

وعلاوة عن تقيد مرونة النسق تفضي صياغة اللغة صياغة حاموية إلى إقصاء مفهوم السياق عن المجال اللغوي، وهذا يطرح إشكالاً بالنسبة إلى النحو الوظيفي الذي يعني الكثير من تفسيراته على مبدأ الإحالية المرتبطة بالمقام أو بالوضع التخابري. كما أن تهميش السياق يطرح إشكال الجانب التداولي في النحو الوظيفي، وخصوصاً إذا علمنا أن مفهوم السياق يعد مهماً حاسماً في التداوليات؛ إذ عليه استند هانسون في تصنيفه للدرجات الثلاث للتداوليات<sup>(123)</sup>. كما تتبدى

H.Pareet, Connaissance et contextualité. In H.Parret et Al. Le langage en contexte, étude philosophiques et linguistiques de pragmatique, 1980, p.50.

M. Halliday. An Introduction to functional grammar, p.19.

*Ibid.*, p.8.

(123) آ. نهتم تداوليات الدرجة الأولى بدراسة الأمور الإشارية أي العبارات الملتبة نسبياً، التي يتغير معناها وحالتها تبعاً للسياق الإحالى؛ المتكلم واحداثية الزمان والمكان؛ بـ- تداوليات الدرجة الثانية، و موضوعها دراسة الكيفية التي ترتبط بها القضية المعبر عنها بالجملة المبتندة، حيث يجب التمييز بين الدلالة المراد [إبلاغها] والدلالة الحرافية (اظهارني الاقتضاء والاستلزم). أما السياق فهو ذو طبيعة معرفية ويشمل الاعتقادات التي تتقاسمها الذوات التي تصبح مشتركة شيئاً فشيئاً، ويتدخل السياق ليرفع الالتباسات عن الجمل التي لا تحتوي الإشاريات بل الجمل التي تعبر عن القضايا المتناقضة؛ جـ- تداوليات الدرجة الثالثة، وهي نظرية الأفعال اللغوية، وتتميز باعتبارها موسومة لسانياً، إن تعين ما تم إنجازه في وضعي ما يتطلب سياقاً أكثر غنى.

F. Jaques. Article: La pragmatique In *Encyclopédia Universalis*.

مظاهر الاختلاف جلية بين الوظيفيين وبين فيرث الذي يقترح أن «تدرس اللغة كجزء من المنظومة الاجتماعية»<sup>(124)</sup>، وسيرل الذي يلح، في إطار تحليله لظاهرة الأفعال اللغوية، على الاهتمام بالظاهرتين القصدي والعرفي في الوقت نفسه، وعلى الاهتمام بالعلاقة القائمة بين هذين المظاهرتين، فالدلالة بالإضافة إلى كونها تتعلق بالقصد تتعلق بالأعراف أيضاً<sup>(125)</sup>.

وعموماً، فإن اللسانيات الوظيفية تبقى مقاربة للإنجذاب بالدرجة الأولى مما يوجب الاعتناء بالمعطيات المقالية والمقامية، ما دامت اللغة وسيلة تواصل اجتماعية تستعمل لأداء وظائف متعددة، غير أن رغبة الوظيفيين في بلوغ «النموذج الحاسوبي» يتعارض كلياً مع منطلقاتهم لأن ذلك يمكن أن ينجم عنه:

- عزل الخطاب عن السياقات الفعلية التي تستخدم فيها اللغة؛
- إضفاء طابع مثالي على اللغة بتجاهل قضايا اللبس والخروج على المواقف اللغوية؛
- تجاهل الأصول التخاطرية المفسرة لمقاصد المتكلمين . . .

وبناءً عليه، يمكن أن نتساءل: كيف يمكن للسانيات الوظيفية أن تربط ربطاً محكماً بين موضوع اللغة الذي هو «القدرة التواصيلية» وبين «الحوسبة والصورنة»، أو لنقل بتعبير أدق: كيف يمكن أن تكون اللسانيات الوظيفية نظرية وظيفية وصورية في الوقت نفسه؟

Firth, *Personality and language in society*, p.181.

(124)

J.Searle, *Les actes de langages*.

(125)

## خلاصات واستنتاجات

قدمت اتجاهات البحث اللساني الحديث في الثقافة العربية أوصافاً وتفسيرات جديدة ساعدت على فهم الكثير من قضايا اللغة العربية، وأسهمت بشكل كبير في الوقف على بعض وجوه القصور في التحليل اللغوي التقليدي<sup>(١)</sup>. لكن ما غاب عن هذه الاتجاهات، أن الأوصاف والتفسيرات الجديدة المقدمة، لا يمكنها بأي حال من الأحوال، أن تدعى امتلاك فصل الخطاب؛ لأنها محكومة بمنطق النسبة العلمية واللسانية التي يبقى كل شيء فيها تجاوزاً، وهذا يحثّم القبول بالاختلاف طالما أن الآلة الواقصة متعددة أبداً. إن إغفال هذا الجانب المهم هو ما جعل السجال بين علماء اللسان في الثقافة العربية مشدوداً إلى «السابق السوسيولوجي العام»، و«الوعي الشعبي السادس»، الذي يكرّس الصراع بين «القدامة والحداثة» أو «الأصالة والمعاصرة».

للاعتبارات السابقة لا نفهم على أي أساس يحاول اللسانيون العرب أن يتزروا أو صافهم وتفسيراتهم منزلة لا تقبل الملاحظة والنقد؛ على الرغم من تعارض ذلك مع السنن العلمية والمعرفية ومع الأصول الإبستيمولوجية التي تقوم عليها النماذج المتبناة نفسها. وهذه مصيبة اللسانيات في الثقافة العربية، فاللسانيون العرب انخرطوا في اللسانيات عن وعي واقتضاء بأهمية هذا العلم ودوره في تشكيل المعرفة الإنسانية بوجه عام، لكن ما يثير التساؤل والاستغراب أن يتأثر هذا الانحراف بسياق سوسيونقافي عام يكرّس بعض مظاهر التخلف والتبعية. ويكتفي للتدليل على ما نزعمه هنا أن نجد ما عرضنا له من مواقف وآراء وقضايا وتحليلات على مدار هذا العمل لا يخرج في مجمله عن الإطار العام الذي حكم الفكر العربي منذ مرحلة

(١) نستعمل هنا «اللغويات العربية التقليدية» بدل «القديمة»؛ لما يثيره لفظ القديمة من ظنون فلسفية حول القدم والحدث، والقديم بذاته وبغيره والأيدي والأزلي وغيرهما... لهذا نستخدم «التقليدية» لأنّ هذا اللفظ محايد.

عصر النهضة حتى اليوم، حيث طرح السؤال الإشكالي الكبير: لماذا تقدم الغرب وتتأخرنا نحن، وما هو السبيل للحقائق به؟

لقد تعددت الإجابات واختلفت، لكنها بقيت محصورة في ثلاثة مواقف أساسية: موقف ترالي، وموقف حداثي، وموقف توفيقى.

ولا ريب أن هذه المواقف نفسها هي ما يتحكم في الخريطة اللسانية في الثقافة العربية اليوم باتجاهاتها جماعات، التي تقوم على:

1. استحسان التراث اللغوي وإلباسه زعي المحدثة وبعض المعاصرة، والتسليم بما جاء فيه جملة وتفصيلاً، مع ادعاء سبق لغويينا إلى كل جديد لساني (اللسانيات التراث وبعض الكتابات اللسانية التمهيدية)

2. تقد هذا التراث إلى حد الاستهجان، والدعوة إلى المحدثة والتتجدد (معظم الوصفيين وبعض التوليديين)

3. محاولة التوفيق بين القديم (التراث اللغوي) والجديد (البحث اللسانى)  
(اللسانيات الوظيفية)

أليست هذه المواقف هي الإجابات نفسها التي قدمت عن السؤال الإشكالي السابق؟!

إن الانخراط في البحث اللسانى انخراطاً يستحضر هذه الإجابات يفرغ المعرفة اللسانية من محتواها، ويجعلنا ندور في حلقة مفرغة يصبح معها حسم الأمور من الغايات البعيدة المنال، والحال أن بلوغ معرفة لسانية سليمة لا يمكن أن يكون إلا بترسيخ قيم معرفية تقوم على أرضية صلبة تؤسس لانطلاق تفكير لساني جاد في ثقافتنا، حيث تستند البداءيات إلى وعي أمس النظريات اللسانية المعاصرة وقضاياها المعرفية والفلسفية الكبرى، وهو وعي نلقيه قائماً في كتابات لسانية عربية كثيرة، لكنه، ومن عجب، يتجاوز أو ينسى. ولو تمسك اللسانيون العرب بمنظلماتهم النظرية والمنهجية التي تفصح عنها بعض كتاباتهم لتجنبنا كثيراً من الكلام المعاد المكرر الذي لا يسهم في تقدم البحث اللسانى في ثقافتنا.

يندرج الأنموذج اللسانى في الغرب ضمن فلسفة تحديد طرائق الاشتغال وبناء الفرضيات، وهذا ما يتم استحضاره في مراحل التحليل جميعاً. فلا مراء أن الغرب

يتناول على تراث لغوي، له أهميته ومتزنته، ولو انخرط اللسانيون الغربيون في القضايا والاشكالات التي انخرط فيها اللسانيون العرب، ما كانت اللسانيات لتبلغ ما بلغته اليوم. فقد وعى اللسانيون أهمية الجانب التاريخي في البحث، وهو وعي مكثفهم من تجاوز القديم إلى الجديد بسلامة، هذا ما تستشفه من قول هلمسليف (Hjelmslev): «**التاريخية للأبحاث تهمتنا مادامت تفتح المجال لأعمال جديدة، ولتسجيل الاتصال أو القطعية فسندرسها لهدف مزدوج الفهم والمعارضة**»<sup>(2)</sup>. وعلى الأساس نفسه قامت المقدّمات الإبستيمولوجية في النحو التوليدي لتحديد اطبيعة هذا الرأسمال الفكري المتراكم في مرحلة ما قبل المعاصرة، وتشخيص قيمة هذا الإسهام، ووسائل استئماره لتطوير دراسة اللغة»<sup>(3)</sup>.

ثمة سيرورة إذن، لعمل التغيرات في التشكيلات اللسانية المعاصرة تقوم على التثمين والفهم والمعارضة؛ إذ تجد مجموعة من المفاهيم منضوية إلى أساق نظرية تقليدية، ولكن ي يتم استئمارها في النسق الحديث يفترض أن تفرغ من محتوياتها، وتُصاغ وفق متظور جديد.

فكان يفترض أن ت نحو الثقافة العربية في اللسانيات هذا المنحى من الوعي، وتكون بمنأى عن أشكال الصراع غير المتمر، وتفادي التشريع بنظرية من النظريات قديمة كانت أو حديثة، والقبول بالتنوع والاختلاف.

وعموماً فإنّ عرضنا لأهم تجلّيات تلفي اللسانيات في الثقافة العربية، مكثنا من الاهتمام إلى مجموعة من النتائج بعضها عام وبعضها الآخر خاص.

#### 1. النتائج العامة:

نهتم هذه النتائج المشهد اللساني في الثقافة العربية في مظهره العام، ويمكن أن نجمل أهمها فيما يأتي:

- لم تأت النماذج اللسانية في الثقافة العربية حصيلة تطور طبيعي وتلقائي،

L.Hjelmslev, *Prélogomènes à une Théorie du langage*, traduis du Danois par (2)  
Michel Olsen, les Editions Minuit, 1966.

N. Chomsky, *Linguistique cartésienne*, traduction de N. Delanoé et D.sperber, (3)  
éditions du seuil, Paris, 1986.

بل كانت انتقالاً طفرياً/عشوائياً، لم تدعُ إليه الحاجة، ولم تقتضه تطورات حاصلة أو تراكمات منجزة، وهذا يعني أنَّ الانتقال كان بداعِ التقليد ومواكبة آخر مستجدات البحث اللساني، فجاء هذا الانتقال أشبه ما يكون بمتابعة مستجدات «الموضة».

- إنَّ التحليلات - إجمالاً - مجترأة، لم تتناول التراث اللغوي العربي تناولاً كلياً، بل تناولت قضايا معينة تستجيب لطبيعة الأنموذج المُتبَّى بالدرجة الأولى، فيقيت النماذج اللسانية في الثقافة العربية خاضعة لسلطة الأنموذج التراثي أو الأنموذج المعاصر.
- تقوم اتجاهات البحث اللساني في ثقافتنا على نسخ علاقة مع التراث؛ اتفاقاً أو اختلافاً، لكنها لم تفلح في خلق «نظرية لسانية عربية» بدليل.
- تعدد المنهاج واحتلافها في الثقافة العربية، وهذا يوحي إلى عدم إجرائية هذه النماذج وعدم الاقتضاء بها.
- نجحت هذه المنهاج في تقديم أوصاف وتفسيرات جديدة، لكنها لم تفلح لحد الآن في أن تصُّحّ وضعاً أو تجُدُّ منهجاً أو تُقدم بدليلاً عملياً، لاعتبارات كثيرة ترتبط بخصوصيات المقام، وقفنا عليها بالشرح والتحليل.
- ظلَّ الدرس اللساني في الثقافة العربية بعيداً عن الإشكالات المعرفية التي تمَّس جوهر اللغة من حيث طبيعتها وبنيتها وهندستها نحوها ومستويات التمثيل داخلها ومنهجية التعامل مع المعطيات، كما أنَّ هذا الدرس لم يُقدم تحليلاً نسقياً لبنية اللغة العربية من منظور لساني متَّكاملاً.
- لا يُضمِّر الاختلاف بين علماء اللسان في الغرب عداءً أيَّ اتجاه للاتجاه الآخر، وهذا عكس ما نجده في الثقافة العربية التي اشتَدَ فيها الصراع وتحول من صراع فكري إلى صراع شخصي، تجاوز اللسانيات، في أحياناً كثيرة، إلى التلاسن، ويكتفي أن نستحضر هنا أوصافاً من قبيل: لسانيات هَبَلْ، اللسانيات السريعة، اللسانيات العجيبة، لسانيات الاشتراك إلى المتناسب، لسانيات التهافت... .
- إنَّ النحو العربي بناءً متماسك، إما أنْ يُقوَّض من أساسه ونقيمه على

أنفاسه صرخ منهج بديل، وإنما أن يحافظ عليه في كلية ونسقيه وانسجامه.

- لم ينزل علماء اللسان من بروجهم العاجية، فلم يهتموا بتأصيل البحث اللساني في الثقافة العربية بتقديمه إلى القارئ العربي بالشكل المطلوب، بل ظلوا يخوضون في قضايا تضمن لهم التمييز والتفرّد، وتجعل المعرفة اللسانية معرفة نخبة الأساسية.

- إنّ محمل التحليلات لا تسلك مسلك التحقيق في مسائل كثيرة منتراث، بل تجزئ منه قضايا كثيرة تقطعها من سياقاتها المرجعية، كما إنّ محمل تلك التحليلات تنقصها المعرفة الشاملة بمناهج القدماء في بناء معارفهم واستدلالاتهم؛ ومن ثمّ نعتقد أنّ التأويل المعقول للغويات العربية، ينشأ حينما يستحضر التحليل الشرط التاريخي والمعرفي العام الذي انبثقت منه التأليف القديمة.

## 2. النتائج الخاصة: تختص هذه النتائج أحد الاتجاهات السائلة دون سواه:

### أ. اللسانيات التمهيدية:

- أغلب المؤلفات اللسانية التمهيدية قدمت اللسانيات إلى القارئ العربي بشكل مُخلٍّ، ولهذا فإنها تحمل مسؤولية الالتباس والفهم المغلوط الذي يشوب اللسانيات في ثقافتنا.

### ب. لسانيات التراث:

- يقدّم التحليل المُنجز في هذا الاتجاه بعض الاطمئنان النفسي والمعرفي إلى أصحابه، لكنه في الوقت نفسه يرسّخ الكسل الفكري ولا يفيد فائدَةً كبيرةً في حل المشكلات المستعصية أو يسهم في تقدُّم البحث، كما يكرِّس الصراع بين القديم والحديث.

- يضطّلع هذا الاتجاه بعرض الأفكار دون تحليل نقدِي مقارن عميق، كما يقوم على إفراط المصطلحات من محتوياتها ومضمونتها الحقيقة، وبذلك لا تتعدى المقارنة هنا حدود الفهم البسيط والساذج والمغلوط في الكثير من السياقات.

- إن المقارنة المُعتمدة غير مُسوغةٍ يستيمولوجياً؛ فمن المقبول أن تقارن

بين مفاهيم محددة، كما يحصل في كل مجالات العلم (فيزياء وكميات وبيولوجيا ورياضيات...) غير أنه من المفترض أن تكون المقارنة مبنية على التعسف في التأويل، بل يجب أن تكون المقارنة لفهم الفوارق. وعند الاعتداء إلى اتفاق حاصل بين اللغويين واللسانيين، فلا يجب أن نقف على حدود القول إنهم يتحدثون عن شيء نفسه، بل ما هو أهم أن نعرف أن لكل واحد طريقة الخاصة، وأن كل واحد من هؤلاء عاش في مرحلة ما من تاريخ العلم... وأن ما تحدث عنه سيبوئه أو غيره من القدماء ليس هو ما يتحدث عنه تشومسكي أو غيره من المحدثين، فتحليلاتهم ليست هي نفسها البتة، على الرغم من التشابهات الممكن رصدها، والتي تستحضر الأفكار عادةً، وتغيب التفاصيل.

● يعكس هذا الاتجاه بعمق التناقض والفووضى التي يتخطى فيها الفكر العربي منذ قرون.

لذلك يبقى هذا الاتجاه (اللسانيات التمهيدية) والاتجاه الذي قبله (لسانيات التراث) على هامش اللسانيات.

وقبل أن نعرض للنتائج المُتحصلة من متابعتنا لأهم اتجاهات البحث اللساني الحديث (البنيوي، والتوليدي، والوظيفي)، نشير إلى أن الثابت في كل أنموذج يزعم لنفسه تجاوز باقي النماذج المنافسة، ومن ثم تبرير مشروعية وجوده، ضرورة ارتكازه في إظهار قدرته على معالجة ظواهر لغوية معينة عجزت الأشكال الأخرى عن رصدها أو قصرت عن وصفها وتفسيرها بصورة كافية، ومن هنا نتساءل: ما هو الجديد الذي تقدمه النماذج اللسانية في علاقتها بالنحو العربي؟ ونتساءل في الوقت نفسه: ما هي المعالجة التي يقترحها كل منهج من مناهج البحث اللساني الحديث، ويتجاوز بها المنهج الذي سبقه؟

#### ج. المنهج البنوي الوصفي:

● تسليم الوصفيين بمنظلمات المنهج الوصفي الغربي دون البحث عن مسوّغات تبرّر منظلماتهم تلك، وتنكشف عن منهجهم في التحليل والنقد وهذا ما وسم أيحاثهم بشيء من التمحل والتعسف.

● على الرغم من هذا التسلیم فإن الوصفية العربية لم تكن وصفية خالصة

موحدة؛ فكثيراً ما نقف في بحوث الوصفيين على جوانب معيارية، وجوانب مقارنة.

● حضور الجانب الذاتي في مجمل انتقادات الوصفيين العرب للنحو العربي. هذا ما لاحظناه في الاختلافات التي طبعت أعمالهم رغم صدورهم عن المنطلقات النظرية نفسها؛ فمنهم من ظلّ متشبّهاً بالتراث، ومنهم من حمل عليه حملة شعواء، ومنهم من بقي في منزلة بين المترددين؛ وفيما لتحليلات النحوة منافحاً عنها طوراً، ومتقدداً مهاجعاً لها طوراً آخر. وهذا قد يتعارض مع الفلسفة الوضعية التي انطلق منها الوصفيون، كونها تقوم على إقصاء الذات والقيام بدراسة الظواهر بمعزل عنها.

● ظلت تحليلات الوصفيين في مجملها تدور في فلك كلام النحوة. وهذا يفسر عجز الوصفيين عن الإتيان بالجديد الذي يستعيضون به عمّا عنّ لهم من نقائص في تحليلات القدماء. وحتى من نجح منهم في تقديم مفترحات بديلة، فإنّ الجديد الذي يقدمه لم يتعدّ حدود اللغة الواصفة، وإعادة تبويب ما جاء في كتب النحوة وفق تصور مختلف شكلاً لا مضموناً.

● لا تراعي الوضفيّة العربية مبدأً مهمّاً من مبادئ التحليل البنائي، فاللسانيات البنائية، كما هو معروف، تقوم على أساس مقاده أنّ تحليل أي عنصر من عناصر اللسان لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن بقية العناصر السانية الأخرى.

#### د. المنبع التوليدى التحويلي:

أسهمت النظرية التوليدية في بلورة نظرة مغايرة للغة وللنحو وبروز إيمانولوجيا مفارقة...، لكن كل ذلك لم يتعدّ حدود الشعارات التي ينقصها التطبيق العملي. ومن الملاحظات التي نسجلها على هذا الاتجاه:

+ تطريع بعض فضايا النحو العربي لجعلها تستجيب لقواعد النحو التوليدى، وهذا فيه بعض التعسف الواضح على معطيات اللغة العربية وتحليلات النحوة. فالنظرية التوليدية، مثلاً، تدرس اللغة في إطار فهم الطبيعة العامة للعقل البشري، من خلال دراسة الطاقات المعرفية البشرية والبنيات الذهنية التي تعمل كوسائل لممارستها. فالدراسة المجردة للطاقات الثقافية البشرية ولوظائفها هي دراسة للعقل.

وبناءً عليه نتساءل: هل يحضر هذا البُعد في تحليلات التوليديين العرب، وإذا افترضنا حضوره فهل من المقبول أن نطلق من هذا البُعد الفلسفى للنظرية التوليدية لنجاكم أبحاث النحوة وقد اختلفت هنا جهة المقاربة وأهدافها وغاياتها؟

- القضايا التي عالجها التوليديون مجتزأة، ولذلك لا مسوغ، في نظرنا، للحديث عن النحو العربي بهذه العمومية المطلقة، التي ترمي النحو بالقصور في عمومه. وما نستغربه أن نجد بعض استدلالات التوليديين تستند إلى تحليلات النحوة، وهذا يعني أنه لا مبرر لهذه الطريقة البروكتستية (نسبة إلى أسطورة بروكست (Proust) التي يتعامل بها بعض التوليديين مع التراث النحوي العربي.

- تحليلات التوليديين في مجملها تحليلات مُغفرة في الصورنة والتجريد والانشغال بالعلامات الرياضية المفسرة لميكانيكية اللغة، وهذه الأمور، تشکك في جدواها<sup>(4)</sup>.

- تعدد النماذج التوليدية وتشتت النتائج المُتوصل إليها، وهذا يجعلنا أمام أكثر من أنموذج، ويجعل الاطمئنان إلى أنموذج نهائي جدًا مستبعد، وهو ما يشكك في نتائج البحث التوليدي وفي إجرائيته وقدرته على بلوغ الأنماذج المنشود.

#### هـ الاتجاه الوظيفي :

استطاع الاتجاه الوظيفي تجاوز الصراع المفتعل بين التراث اللغوي واللسانيات، وتجاوز إشكالية عوائق المصطلح اللساني وعوائقه في الثقافة العربية، فاهتدى إلى حلول عملية لبعض القضايا والإشكالات المطروحة، غير أن هذا الاتجاه ظلّ يراوح مكانه.

(4) شُكك مجموعة من الباحثين المهتمين بجدوى الصورنة والتجذر في النحو التوليدي، ونجعل هنا على:

Jean Claude Milner, *De l' Inutilité des arbres en linguistique*, Collection ERA 642(UA04 1028), Université Paris 7/1985.

Paolo Ramat, *Vers une crise du formalisme: Théorie de la grammaire et données empiriques*, in, *Modèles Linguistiques*, Revue publiée avec le concours de l'E.R.A.831 Du C.N.R.S. Tome 3, fascicule/1981.

- إن النظرية الوظيفية نظرية تداولية بامتياز تقوم على التوفيق بين المقال والمقام، وهذا يجعل النظرية أمام معطيات تستعصي على الضبط في الكثير من الأحيان، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بضبط وظائف مختلفة (نركيبية ودلالية وتداولية)، لم يحسم في ضبط سُلْمَياتها إلى الآن.
- لا يراجع الوظيفيون قضايا اللغة العربية في إطار النحو الوظيفي من منطلق الأسس الفلسفية والاستدلالية، بل من منطلق اللغة الواصفة، وهذا اختيار وجيه، لكنه لا يضيف جديداً إلى تحليلات القدماء إلا من جهة الوصف، ولا يمكن أن يكون بديلاً من النحو العربي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللسانيات التوليدية والوظيفية ظلت محكومة بالشرط الاستيمولوجي للنموذج المُتبَّىء، وينسق استدلالي يُؤطره مبدأ عام يتأسس على لسانيات الظواهر، وبالتالي ينتهي في إطار هذا الشرط الرعم بإمكانية بناء أنحاء تستعيض عن النحو العربي في كليته طالما أن المقاربة الظواهرية ترسم حدوداً معرفية لمقاربة النحو العربي تنتفي معها المقاربة الشمولية .

**أنا بعده**

فسيئي القارئ فهم ما نرمي إليه من تأليف هذا الكتاب إذا فهم أنها نشكك في قيمة اللسانيات وأهميتها، فما عرضنا له لا يعني أن المشكل مشكل لسانيات، بل هو مشكل في الفهم والتطبيق والرؤى والمحددات الفكرية والإيديولوجية التي حكمت اللسانيات في ثقافتنا، ولا يخامرنا أدنى شك أنه لو توافر للسانيات في المجال التداولي العربي، ما توافر لنظيرتها في السياق الغربي لاستطاعت أن تخرط في المشاكل والصعوبات التي تتخطى فيها ثقافتنا انحرافاً واعباً يحجب عن الكثير من الأسئلة والإشكالات العالقة منذ أمد بعيد<sup>(5)</sup>.

إننا لا ندعى لهذا الكتاب أكثر مما له، فهو ليس سوى مقدمة لأعمال أخرى ت نحو المنحى نفسه، أو لعله يُنبئ بعض اللسانيين لخطرة الوضع الذي تعشه

---

(5) تقف على بعض مظاهر التأثير الإيجابي للسانيات في العديد من المجالات منها: تطوير النقد الأدبي، ودىالكتيك اللغة، ونظميغ بعض المعارف... وهذه بعض المؤشرات على إمكانية الاستفادة من اللسانيات.

اللسانيات في الثقافة العربية اليوم فيوقطهم من غفوتهم ويرثّهم على مراجعة الذات أولاًً وقبل كل شيء.

وكيفما كانت ردود الفعل فإن ما يهمنا بالأساس هو أن تكون هذه المحاولة تمهدأ ضرورياً يساعد على وعي الإشكالات والعوائق المطروحة على اللسانيات في ثقافتنا. وبذلك تَعُد هذه المحاولة مقدمةً ضرورية لثورة حقيقة في مجال اللسانيات لا يمكن أن تتحقق إلا بالمراجعة النقدية والتقييمية التي نراها ضرورة معرفية لإرساء أسس فكر لساني حديث ينأى عن الصراعات الفكرية المفتعلة التي كان من تداعجها اعتبار اللسانيات ترفاً فكريأ، وهذا يتعارض مع القسمة العقلية التي تجعل هوية العلم كونية تأبى الانغلاق والانحسار والخنوع والخضوع للأحكام المسبقة التي لا طائل منها، لأنها تكرّس الإقليمية الضيقة في البحث<sup>(6)</sup> وتسيء إلى المعرفة والعلم الذي هو صالة الإنسان.

(6) سيلاحظ القارئ الكريم أننا نستعمل في معظم فصول الكتاب عبارة «اللسانيات في الثقافة العربية» بدلاً من: «اللسانيات العربية»، لعدم جدواه هذا النوع من التمييز، إذ من غير المقبول أن تتحدث عن: «اللسانيات عربية» و«اللسانيات فرنسية» و«اللسانيات أميركية»... نظراً إلى أن اللسانيات علم كوني، شأنه في ذلك شأن كل العلوم، ومعلوم أنه من غير المقبول أن تتحدث عن «فيزياء فرنسية» أو «رياضيات ألمانية» أو...

## بِبِلِيوغرَافِيَا

### القرآن الكريم

#### الكتب العربية:

- إبراهيم السيد، حركة تجديد النحو وتبسيره في مصر الحديثة، دراسة تحليلية نقوسية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، 2004.
- ابن رشد، المعتمد، وخرص، محمد، مدارس علم اللغات، مكتبة المعرفة، 1993.
- إسماعيلي علوى، حافظ، وامحمد الملاخ، قضايا لاستيمولوجية في اللسانيات، (كتاب قيد الطبع).
- ألفة، يوسف، المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرین، الطبعة الأولى، دار سحر للنشر، 1997.
- الأنصاري، محمد، الوجيز في فقه اللغة، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، 1969.
- أنس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.
- . في اللهجات العربية، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965.
- . من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.
- الأوراغي، محمد، الوسائل اللغوية 1-أقول اللسانيات الكلية، ط١، دار الأمان، الرباط، 2001.
- أوبليل، علي، في التراث والتجاوز، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 1990.
- أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957.
- بدران، إبراهيم، والخماس سلوى، دراسات في العقلية العربية، الخرافة، دار الحقيقة، بيروت، 1979.
- بركة، بسام، علم الأصوات العام، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1989.
- بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، قسم 1 وقسم 2، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1971.
- بلال، عبد الرزاق، مدخل إلى عيّن النص، دراسة في مقدمات النقد العربي القديم، دار أفريقيا الشرق، 2000.

- بناني، محمد الصغير، *النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب*، الطبعة الأولى، دار الحداقة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.
- بنكراد، سعيد، *السيميانيات السردية*، مدخل نظري، منشورات الزمن، العدد 29، السنة 2001.
- البهنساوي، حسام، *أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث*، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ / 1994م.
- التونسي، زكي مصطفى، *المدخل السلوكي للدراسة اللغة في ضوء الاتجاهات الحديثة في علم اللغة*، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، 1988م.
- الجابري، محمد عايد، *إشكالية الفكر العربي المعاصر*، المركز الثقافي العربي، 1989م.
- . *تكوين العقل العربي*، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1984م.
- . *مدخل إلى فلسفة العلوم*، الجزء الأول، اتطور الفكر الرياضي والمقلالية المعاصرة، مطبعة دار النشر المغربية، (د.ت).
- . *نحون والتراث*، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفى، الطبعة السادسة، المركز الثقافي العربي، 1993م.
- جحافة، عبد المجيد، *مدخل إلى الدلالة الحديثة*، ط1، دار نوبقال للنشر، 2000م.
- الجزار، محمد فكري، *العنوان وسيميويطيقا الانصال الأدبي*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.
- الجمالى، فاضل، *دقاعاً عن العربية*، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1996م.
- جرجي زيدان، *الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية*، الطبعة الثانية، مراجعة وتعليق مراد كامل، دار الحداقة، 1982م.
- . *اللغة العربية كائن حي*، دار العجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1988م.
- حجازي، محمود فهمي، *علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م.
- . *مدخل إلى علم اللغة*، الطبعة الثانية، دار الثقافة، القاهرة، 1978م.
- حرب، علي، *أصنام النظرية وأطياق (نقد بورديو وتشومسكي)*، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 2001م.
- . *الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي*، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 1988م.
- حسام الدين، كريم زكي، *أصول تراثية في علم اللغة*، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1985م.
- حسان، تمام، *اللغة العربية، معناها ومبناها*، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت).

- . اللغة بين المعيارية والوصفيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م.
- . مناهج البحث في اللغة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1955م.
- . حسین، محمد محمد، مقالات في الأدب واللغة، مذكرة الرسالة، بيروت، 1986م.
- . حلمی، خلیل، التکیر الصوتی عند الخلیل، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1988م.
- . العربية وعلم اللغة البنیوی: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
- . دراسات في اللسانیات التطبيقیة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1420هـ / 2000م.
- . حلیلی، عبد العزیز، اللسانیات واللسانیات العربية، الطبعة الأولى، منشورات دراسات سال، 1991م.
- . المحماوی، رشاد، العربية والحداثة، المعهد القومي للتربية، تونس، 1982م.
- . الحناش، محمد، البنیویة في اللسانیات ۱، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980م.
- . حنون، مبارک، دروس في السیمیاتیات، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، 1987م.
- . مدخل للسانیات سوییر، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، 1987م.
- . خرما، غایف، «أصوات على الدراسات اللغوية المعاصرة»، مسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ۹، السنة 1978م.
- . الخواپی، محمد أمین، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المریخ، الرباط، 1402هـ/1981م.
- . دک الباب، جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز: نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث، مطبعة الجليل، دمشق، الطبعة الأولى، 1400هـ/1980م.
- . الراجحي، عبد، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1406هـ/1986م.
- . فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.
- . المراجي، التهامي الهاشمي، توطئة في علم اللغة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1977م.
- . رفاعة رافع الطھطاوی، الأعمال الكاملة، الجزء الأول: «التمدن والحضارة والعمان»، دراسة وتحقيق محمد عمارة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973م.
- . زکریا، میشال، الألسنة (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزیع، 1407هـ/1987م.
- . الألسنة التولیدیة والتحويلیة وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، الطبعة

- الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1403هـ/1983م.
- \_\_\_\_\_. الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، دراسة أنسية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1403هـ/1983م.
- زهران، البدراوي، مقدمة في حلوم اللغة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1999م.
- الزين، عبد الفتاح، بين الأصلة والحداثة، قسمات لغوية في مرآة الأنسية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1419هـ/1999م.
- \_\_\_\_\_. قضايا لغوية في ضوء الأنسية، الطبعة الأولى، الشركة العامة للكتاب، 1987م.
- السامرائي، إبراهيم، اللغة والحضارة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977م.
- سامي، عياد حنا والراجحي، شرف الدين، مبادئ علم اللسانيات الحديث، دار المعرفة الجامعية، 1991م.
- السعراي، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 1962م.
- السغروشني، إدريس، مدخل للصواتية التوليدية، الطبعة الأولى، دار توبيقال للنشر، 1987م.
- شاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/1980م.
- شاهين، محمد توفيق، علم اللغة العام، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م.
- طحان، ريمون، الأنسية العربية، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981م.
- طريف الخولي، يمنى، «فلسفة العلم في القرن العشرين»، سلسلة عالم المعرفة، العدد 264، كانون الأول/ديسمبر 2000م.
- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومتاهج البحث فيه، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1983م.
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز، المفاهيم النحوية بين الدرسین العربي التراثي والتراثي المعاصر، مكتبة التنمية المصرية، 1988م.
- عبد، داود، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.
- \_\_\_\_\_. دراسات في علم أصوات اللغة العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979م.
- العروي، عبد الله، ثقافتنا في ضوء التاريخ، الطبعة الرابعة، المركز الثقافي العربي، 1997م.
- العلوى، أحمد، الطبيعة والتمثال، الشركة المغربية للناشرين المتعددين، الرباط، 1988م.
- علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 265، السنة 2001م.
- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، 1993م.
- عياشي، منذر، قضايا لسانية وحضارية، الطبعة الأولى، دار طлас للدراسات والترجمة والنشر، 1991م.

- عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، الطبعة السادسة، عالم الكتب، 1979م.

- غاليم، محمد، **التوسيع الدلالي في البلاغة والمعجم**، ط١، دار توبقال للنشر، 1987م.

- غلقان، مصطفى، **اللسانيات العربية الحديثة**، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحة رقم 4 ، 1998م.

—. **اللسانيات العربية في الثقافة العربية الحديثة**، المدارس للنشر والتوزيع، 2007م.

- فاخوري، عادل، **اللسانيات التوليدية التحويلية**، منشورات لبنان الجديد، بيروت، 1980م.

- الفاسي الفهري، عبد القادر، **البناء الموارزي**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990م.

—. **اللسانيات ولغة العربية (في جزئين)**، الطبعة الثالثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1993م.

—. **المعجم العربي**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986.

—. **المعجمة والتوضيـط**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 1997م.

—. **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998م.

- فريحة، أليس،  **نحو عربية ميسرة**، دار الثقافة، بيروت، 1955م.

—. **نظريات في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981م.

- فريحة، نمر،  **بصورة الغرب في الكتب المدرسية اللبنانية**، ضمن كتاب باحثات، إصدار تجمع الباحثات اللبنانيات، «الكتاب ٥: الغرب في المجتمعات العربية: تمثيلات ونفاعلات»، 1998 – 1999م.

- قاسم، رياض، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (في جزئين)**، الطبعة الأولى، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982م.

- فدور، محمد، **مبادئ اللسانيات**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1416هـ/1986م.

- القرطبي، ابن مضاء، **الرُّدُّ على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، (د.ت).

- القضاني، رضوان، **علم اللسان**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتاب الحديث، لبنان، 1984م.

- قناوي، محمد صلاح الدين، **التفكير الصوتي عند العرب بين الأصلة والتحديث**، دار الكتب، القاهرة، 1987م.

- الكتاني، محمد، **العلوم الإنسانية بين واقعها الإشكالي وأفاقها المرجوة**، مسلسل الدراسات الافتتاحية، الدراسي 15، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1999م.

- الكشو، صالح، **مدخل في اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، 1985م.

- مبروك سعيد عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، 1985م.
- المتوكلي، أحمد، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، كلية الآداب الرباط، 1993م.
- \_\_\_\_\_. اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، 1989م.
- \_\_\_\_\_. الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
- \_\_\_\_\_. الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضایا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993م.
- \_\_\_\_\_. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.
- \_\_\_\_\_. قضایا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995م.
- \_\_\_\_\_. قضایا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبية، دار الأمان، الرباط، 1996م.
- \_\_\_\_\_. قضایا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من العملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001م.
- \_\_\_\_\_. قضایا مُعجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، الشركة المغربية للناشرين المستعدين، الرباط، 1988م.
- \_\_\_\_\_. من البنية العملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987م.
- المجدوب، عز الدين، المتناول النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب - موسعة، دار محمد علي الحامبي، الطبعة الأولى، 1998م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيقات على المنهج العلمي الحديث، الطبعة الثالثة، 1985م.
- \_\_\_\_\_. في النحو العربي، تقدّم وتوجيه، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.
- \_\_\_\_\_. ملخص الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى الباجي العلبي، مصر، 1985م.
- مذكور، عاطف، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1987م.
- مرعي العلي، الخليل عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، الطبعة الأولى، جامعة مؤتة، 1993م.
- المزینی، حمزة بن فبلان، ا لمراجعات لسانية، الجزء الثاني، سلسلة كتاب الرياض، العدد 75، شباط/فبراير 2000م.
- \_\_\_\_\_. ا لمراجعات لسانية، الجزء الأول، سلسلة كتاب الرياض، العدد 79، حزيران/يونيو 2000م.

- «التعزيز اللغوي وقضايا أخرى»، سلسلة كتاب الرياضي، العدد 125، الطبعة الأولى، 1425هـ/ حزيران/ يونيو 2004م.
- المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، الدار العربية للمكتاب، تونس، 1984م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للمكتاب، تونس، 1981م.
- اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار الوطنية للنشر، الجزائر - تونس، 1997م.
- ما وراء اللغة، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994م.
- مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1997م.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة، 1992م.
- مصلوح، سعد، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1410هـ/ 1989م.
- الملغى، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2002م.
- رؤى لامية في نظرية النحو العربي، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2007م.
- المهيري، عبد القادر، نظارات في التراث اللغوي العرب، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1400هـ/ 1980م.
- اللغة العربية في مرآة الآخر: مثل من صورة العربية في اللسانيات الأمريكية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
- التجار، نادية رمضان، قضايا في الدرس اللغوي، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1999م.
- نور الدين، عصام، علم الأصوات اللغوية: الفونيتكا، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، 1992م.
- هلال، عبد الغفار حامد، علم اللغة بين التقديم والحديث، الطبعة الثالثة، 1409هـ/ 1989م.
- وافي، علي عبد الواحد، حلم اللغة، دار النهضة المصرية، القاهرة (د.ت).
- الودغيري، عبد العلي، اللغة والدين والهوية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1420هـ/ 2000م.
- الوعر، مازن، هواشات لامية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار طلاسم للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989م.
- نحو نظرية لامية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، الطبعة الأولى، دار طلاسم للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، دمشق، 1987م.

- باقوت، محمود سليمان، الكتاب بين المعيارية والوصفية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، 1989م.
- \_\_\_\_\_. المبني للمجهول في الدرس التحوي والتطبيق في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.
- يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للعلابين، بيروت، 1982م.

### **الدوريات:**

- إسماعيلي علوى، حافظ، والملاخ، احمد، «الأسلوب الغاليلى فى النظرية التوليدية: مقارنة إيستيمولوجية بين غاليلى وتشومسكي»، مجلة فكر ونقد، العدد 30، السنة 2000م.
- \_\_\_\_\_. «قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية»، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 2، السنة 2004.
- \_\_\_\_\_. «التحو العربي واللسانيات الوصفية: فرامة تحليلية نقدية»، مجلة فكر ونقد، العدد 72، السنة 2005.
- \_\_\_\_\_. «عوائق الدرس اللساني في الثقافة العربية الحديثة: تأملات إيستيمولوجية»، مجلة فكر ونقد، العدد 96، السنة 2008.
- \_\_\_\_\_. «بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم النظريات اللسانية: مقاربة إيستيمولوجية»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 101، السنة 26، شتاء 2008م.
- \_\_\_\_\_. دفاع غربي عن العربية، وجهات نظر، السنة التاسعة، تشرين الثاني/نوفمبر 2007م.
- الأعرجي، محمد حسين، «أهداف الاستشراق ما لها وما عليها»، مجلة المدى، العدد 31، سوريا، السنة التاسعة، 2001م.
- باقر، مرتضى جواد، «مفهوم البنية العميقية بين تشومسكي والدرس التحوي العربي»، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 34، السنة 1410هـ/1990م.
- بوخلخال، عبد الله، «الدعوة إلى العامة أصولها وأهدافها»، مجلة الأداب، الجزائر، العدد 1، السنة 1994م.
- الجابري، محمد عايد، «لأن العقلانية ضرورة (حوار)»، مجلة الثقافة الجليلة، المحمدية، العدد 21، السنة 1981م.
- حجازي، محمود فهمي، «اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة»، ضمن: ندوة «اللسانيات واللغة العربية» الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، سلسلة اللسانيات، عدد 4، 1978م.
- حرب، علي، «الحقيقة والمجاز، نظرية لغوية في العقل العربي والدولة»، مجلة دراسات عربية، عدد 6، أبريل 1986م.

- حسان، تمام، «اللغة العربية والحداثة»، مجلة فصول (المحدثة في اللغة والأدب)، الجزء الأول، المجلد 4، العدد 3، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 1984م.
- \_\_\_\_\_. «تعليم النحو بين النظرية والتطبيق»، مجلة المناهل، وزارة الثقافة، الرباط، العدد 7-8، السنة 1977-1976م.
- حسن حسن، جريدة السفير 29/03/2000م.
- حليم، لطيفة، «الاتجاه البراغماتي»، مجلة الفكر العربي، المجلد 17، العدد 1، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 1986م.
- الحمامي، مُنْبَهَة، «التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة»، مجلة التواصل اللساني (المغرب)، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1990م.
- حمداوي، جميل، «السببيوطبا والعنونة»، مجلة عالم الفكر، المجلد 25، العدد 3، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 1997م.
- حنون، مبارك، «اللسانيات والعلوم»، مجلة فكر وتقد، العدد 24، المغرب، كانون الأول/ديسمبر، 1999م.
- داود، عبد، «البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية»، مجلة الأبحاث، عدد 31، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، 1983م.
- البراجحي، عبد، «النحو العربي واللسانيات المعاصرة»، أعمال ندوة البحث اللساني والسياسي، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1984م.
- الرحالي، محمد، «بعض الخصائص الصورية للنجدية اللسانية»، ضمن كتاب: قضايا في اللسانيات العربية، الطبعة الأولى، إعداد عبد الطيف شوطا وعبد المجيد جحمة وعبد الفادر كنكاي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن ميك، الدار البيضاء، 1992م.
- رموني، راجي، «مفهوم التعليق للجرجي»، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية الإنسانية، مجلة الفكر العربي، السنة الثانية، العدد 16، 1980م.
- صالح، حاج عبد الرحمن، «المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي»، ندوة اليونسكو حول اللسانيات وتطورها في الوطن العربي، الرباط، 1987م.
- الصالح، صبيحي، «أصول الألسنة عند النحاة العرب»، مجلة الفكر العربي، العدد 9-8، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1979م.
- العارف، عبد الرحمن حسن، «حركة الترجمة اللغوية في المشرق العربي»، مصر أندوفاجا، ضمن كتاب: عبد بدوي شاهراً ونائلاً، بأقلام مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، إشراف وتقديم: الدكتورة سعاد عبد الوهاب، شباط/فبراير 2007م.
- عبد المطلب، محمد، «النحو بين عبد القاهر وتشومسكي»، مجلة فصول، المجلد 5، العدد 1، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 1984م.

- العبيدي، رشيد عبد الرحمن، «الأكسيون المعاصرة والعربيّة»، مجلة النحائز، العدد الأول - السنة الأولى، شتاء 1420/2000م.
- عشاري، محمود أحمد، «أزمة اللسانيات في العالم العربي»، بحث أُلقي في ندوة اللسانيات وتطورها في الوطن العربي، الرباط، نيسان/أبريل 1987م.
- العشي، علي، «القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي وما يتعلّق بها من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج»، مجلة الحياة الثقافية، عدد 44، تشرين الأول/أكتوبر، تونس 1987م.
- عمايرة، خليل، الرأي في بعض آنماط التركيب الجعلوي في اللغة العربية المعاصرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 8، مجلد 2، 1983م.
- عمر، أحمد مختار، «المصطلح العربي وضبط المنهجية»، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، العدد 2، 1989م.
- غفان، مصطفى، «النحو العربي واللسانيات، آية علاقة؟»، مجلة فكر ونقد، العدد 72، السنة 2005م.
- \_\_\_\_\_. «المعاجم اللسانية في الثقافة العربية الحديثة، واقع تجربة»، مجلة الدراسات المعجمية، العدد السادس، ذو الحجة - محرم 1428هـ/كانون الثاني/يناير 2007م.
- \_\_\_\_\_. «لسانيات الأداة ولسانيات التراث»، أنوال الثقافي، عدد 24، 1986م.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، «عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني»، ضمن كتاب: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية لمجموعة من الكتاب، ط١، دار تويق للنشر، الدار البيضاء، سلسلة معلم ١، 1986م.
- \_\_\_\_\_. «لسانيات الظواهر وباب التعليق»، ندوة البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الأداب، الرباط، 1984م.
- \_\_\_\_\_. «ملاحظات حول الكتابة اللسانية»، مجلة تكامل المعرفة، العدد 9، 1984م.
- فيصل، شكري، «قضايا اللغة العربية، بحث في الإطار العام للموضوع»، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعرّيف، العدد 26، السنة 1407هـ/1987م.
- كريديه، هيا، «مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث»، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد 9-8، 1979م.
- المتوكل، أحمد، «استئمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة: الوظيفة تموزجا»، مجلة العناية، العدد 6، كانون الأول/ديسمبر 1987م.
- المجدوب، عز الدين، ثلاث ترجمات لكتاب فريدنان دي سوسيير، حوليات الجامعة التونسية، العدد 26، السنة 1987م.
- «مدخل للسانيات العامة والعربيّة، المنهج الوصفي والوظيفي»، مجلة الموقف الأدبي، (دمشق)، العدد 135-136، تموز/يوليو 1982م.

- المصري، عد الفتاح، «التفكير اللساني في الحضارة العربية»، مجلة الموقف الأدبي، العددان 135-136، تموز/يوليو - آب/أغسطس 1982م.
- المنصف، عاشر، «مساهمات اللسانيات العربية في الدراسات المعاصرة بين القراءة والكتابية»، مجلة الحياة الثقافية، عدد 24، السنة 7، 1982م.

### **الكتب المترجمة:**

- أركون، محمد، «الإسلام عالم وسياسة»، ترجمة هاشم صالح، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 47، السنة 1987م.
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة إحسان عباس وناصر الدين الأسد، دار العلم للملائين، بيروت - نيويورك 1966م.
- بارت، رولان، مبادئ علم الأدلة، ترجمة محمد البكري، الدار البيضاء، 1987م.
- برجشتراسير، النظور النحوية للغة العربية، تصحيح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م.
- بنكر، ستيفن، الغربة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة؟، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزیني، دار المريخ للنشر، 1420هـ/2000م.
- بوهاس، جورج، والقادري، أحمد، علم الفاسي، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، أيلول/سبتمبر، 1992م.
- نشومسكي، نعام، اللغة ومشكلات المعرفة، ط١، ترجمة حمزة بن قبلان المزیني، دار تويفال للنشر، 1990م.
- ، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، الطبعة الأولى، ترجمة حمزة بن قبلان المزیني، المجلس الأعلى للثقافة، 2005م.
- داسكار، مارسيلو، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة مجموعة من الباحثين، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987م.
- روينز، ر.-هـ، «موجز تاريخ علم اللغة في الغرب»، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، العدد 227، الكويت، السنة 1997م.
- فولفغانغ إيزر، «نقد استجابة القاريء»، ترجمة أحمد بوحسن ومراجعة محمد مفتاح، ضمن، «من نقاشات التلقي والتأنيل»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 36، 1995م.
- ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ط١، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، 1985م.

### **بحوث جامعية:**

- البوشيخي عز الدين، «النحو الوظيفي وأشكال الكفاية»، بحث (مرقون) لتأهيل دبلوم الدراسات

- العطيا، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1990.
- . «قلرة المتكلم التواصيلية وإشكال بناء الأنجام»، بحث (مرقون) لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1998.
- حسين السوداني، «أثر فرديناند دو سوسير في البحث اللغوي العربي»، (مرقون) بحث لنيل الكفاءة في اللسانيات بإشراف الدكتور عبد السلام المصدي، بجامعة تونس للأداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، السنة الجامعية، 1996-1997.

### الكتب الأجنبية:

- Autoux, S. *La place de la science de la linguistique parmi les sciences empirique, Fondement de la linguistique, Perspectives épistémologique*, éd. par M. Mahmouddian, Cahiers de l'I L S, N°6.199.
- Bach, E, *Introduction aux grammaires transformationnelles*, éd. Armand Colin, 1971.
- Bachelart, G, *Formation de l'esprit scientifique, contribution à une psychanalyse de la connaissance objective*. Librairie J. Vrin, 8<sup>e</sup> éd., 1972.
- Cangilhem, G, *Etudes d'histoire de philosophie des sciences*, Vrin, Paris, 1975.
- Chomsky, N, *Aspects de la théorie syntaxique*. Seuil, Paris, 1971.
  - . *MIT press*, Cambridge, Massachusetts.
  - . *Knowledge of language: Its Nature, Origin, and Use*. Preager, New York, (1986- a).
  - . *La linguistique Cartésienne*, Traduction de N. Delanoë et D. Specer, Editions seuil, 1969.
  - . *Lectures on Government and Binding*. Foris, Dodrecht, 1981.
  - . *Règles et représentations*. éd. Propositions, 1981.
  - . *Structures syntaxiques*. Seuil, Paris, 1957.
  - . *The Minimal Program..* MIT press, 1995.
- Dik, S, *Functional Grammar*, North-Holland, Amsterdam, 1978.
  - . *The Theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause* Dordrect Foris, 1988.
  - . *The Theory of Functional Grammar. Part 2: Complex and derived construction*, Edited by Kees Hengeveld. Berlin: Mouton de Gruyter, 1997 b.
- Foucault, M, *Les mots et les choses*, Gallimard, Paris, 1966.
- Genette, G, *Introduction à l'Architexte*, éd. Seuil, Paris, 1982.
- Granger, G, *langage et épistémologie*, éd. Klincksiek, 1979.
- Greimas, A. Courtés, J, Sémiotique, *Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, Tome I, ed Hachette, (1979-1986).
- Grice, H.P, "Logic and conversation", in: Cole-Morgan, 1975.

- Grivel, C., *Introduction à l'architexte*, éd. Seuil, Paris, Halliday, M.A.K., 1982.
- Hjelmslev, L., *Le Langage*, traduit du Danois par Michel Olsen, les Editions Minuit, 1966.  
—, *Problémogènes a une théorie du langage*, Paris, éditions de Minuit, 1968.
- Jakobson, R., *Essais de Linguistique Générale*, Traduit de l'anglais et préface par Nicolas Ruwet, éd. Minuit.
- Kristeva, J., *Recherches pour une sémanalyse*, Paris, 1959.  
—, "Les épistémologies de la linguistique", in: *Languages*, 24 Décembre, 1971.
- Martinet, A., *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, 1980.
- Miller, P et Tortis, Th. -*Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel*, Hermès, 1990.
- Milner, J.C., *Introduction à une science du langage*, Paris, Seuil, 1989.  
. *Ordres et raisons de langue*, éd. Seuil, 1982.
- Nique, Ch., *Initiation Méthodique à la grammaire générative*, Éd Armand Colin, 1978.
- Parcet, H., Connaissance et contextualité, in H. Parret et al: *Le langage en contexte: Etudes philosophiques et linguistiques de pragmatique*. Amsterdam, John benjamins, 1980.
- Piaget, J., Logique et connaissance scientifique, Gallimard 1967, In Encyclopédie de la Pléiade.
- Popper, K., *Logique des découvertes scientifiques*. Paris, Payot, 1978.
- Ronat, M. et Couquaux, D., *L grammaire Modulaire*, éd. de Minuit, 1986.
- Searle, J., *Indirect Speech Acts*, in P.Cole and J.Morgan. 1975.  
—, *Les actes de langage*, Tr Fr par Pauchard berman, Paris, 1972.
- Todorov, T., *La connaissance d'autre*; In *Les morales de l'histoire*, éd. Hachette; Paris, 1997.  
—, *Nous et les Autres. La réflexion Française sur la Diversité Humaine*, éd. Seuil, Paris, 1989.
- Toulmin, S., *L'explication scientifique*, éd. Armand Colin, Traduction J.Jacques le cercle, 1973.



## فهرس الأعلام

- أبي مالك 234  
أبن المستير، محمد 41، 255  
أبن مضاء القرطبي 256-255  
أبن هشام الأنصاري 270  
أبن يعيش 161  
باذل 344  
باشلار، غاستون 59  
برجشتايسر 45، 43، 33-32، 44، 232-230، 234، 226، 232-230  
برنشتien 344  
برهومة، عيسى 102  
بروكمان 33  
بريزنان 327، 313، 327  
البستاني، بطرس 24  
بشر، كمال 44، 155، 159-158، 177، 151  
بلومفيلد 261  
بناني، محمد 135  
بنكر 216  
البهنساوي، حسام 135-136، 143، 154، 185، 182، 169  
بواس 344  
بور، فرانز 36، 43، 46  
بونابرت، نابوليون 22  
بياجيه، جان 261  
ترويتسكوي 46، 186، 186  
تشومسكي 46، 86، 91-90، 110، 133، 170-169، 165، 158، 146، 143-142  
186-185، 183-179، 176، 173-172  
264، 261، 216، 212، 210، 202  
أبني 294  
أبو الفرج، محمد أحمد 135  
أركون، محمد 65  
الأسترابادي 309  
الأعرجي، محمد حسين 70  
أفلاطون 233  
الأنطاكي، محمد 156  
أثيس، إبراهيم 44، 226، 232-230، 234، 253، 242-241، 239  
أومليل، علي 88  
أبيوب، عبد الرحمن 44، 234-233، 230، 243-242، 249، 253  
الإبراهيمي، خولة طالب 103  
الإسفرايني 146-145  
لوزر، فولفغانغ 117  
إيكو 117  
أبن يزي 329  
أبن چني 144، 147، 155، 147، 159، 155، 161، 163، 163، 177-176، 167-166  
أبن الحاجب 253  
أبن خلدون 147-144  
أبن رشد، المعتمد 103  
أبن السراج 330-329  
أبن سيدنه 146-145  
أبن الطراوة 256  
أبن عصفور 333  
أبن العلاء، أبي عمرو 149  
أبن فارس 162



- فاحوري، عادل 102  
 الفارابي 157  
 الفراهيدي، الخليل بن أحمد، 159، 169، 170-171  
 فريحة، أليس 50، 52  
 فضل، عاطف 102  
 فندرس 163  
 الفهري، عبد القادر الفاسي 84، 86، 266، 282، 283، 284-285، 290، 314-320، 322-320، 336-335، 333-327  
 فيريام 343  
 فيرت 42، 43، 243، 345-344، 402  
 فيرجسون، تشارلز 215  
 فيشر 33  
 فيلمور، تشارلز 274-272  
 قدامة بن جعفر 176-175  
 قدور، أحمد محمد 102، 114  
 القرمادي، صالح 200  
 فطرسب 41  
 قناري، صلاح الدين 136، 162  
 قنيني، عبد القادر 201  
 الكراعين، أحمد نعيم 201  
 كريديه، هيام 135  
 كريستينا، جوليا 133، 318  
 الكشو، صالح 102  
 كوك 277-276  
 كون 59-58  
 كيس 337  
 لاسكن 43  
 لاكوف 369، 367  
 لايف 344  
 لايتر، جون 211، 216  
 لفسون 33  
 لوروا 133  
 نيشي 133  
 ليرمان، فيليب 212، 216  
 ليتش 400  
 سيريل 367، 369  
 الشيوطي 22، 146، 330  
 شاده 33  
 شاميليون، جان فرانسوا 22  
 شاهين، توفيق محمد 102، 124  
 شاهين، عبد الصبور 102، 119  
 الشاوش، محمد 200  
 الشدياق، أحمد فارس 24  
 الشرتوني، أحمد 24  
 شلاپشر 38  
 الصالح، صبحي 135، 141-140، 160  
 الطهطاوي 25-26، 28، 35-36  
 عبد التواب، رمضان 102، 136، 173، 179  
 عبد الدايم، محمد عبد العزيز 136  
 عبد المطلب، محمد 135، 181-180  
 عبد الرحيمي 135، 139، 142، 263، 265، 266-268، 269-270  
 عبده، داود 262-262  
 العبيدي، رشيد 70، 136  
 عجيبة، محمد 200  
 العروي، عبد الله 64  
 عزيز، يونيل يوسف 200، 207  
 العطار، بوشتي 135  
 العطار، حسن (الشيخ) 25  
 العلوبي، أحمد 79  
 عدابرة، خليل 135، 266، 322  
 عمر، أحمد مختار 119، 126  
 عياشي، منذر 68  
 عيد، محمد 251-250  
 غازى، يوسف 200  
 غرائب 367-367  
 غروس، موريس 339  
 غريدي 183  
 غلغان، مصطفى 20، 51، 131  
 غوردن 367، 369

- مولر، ماكس 43  
 مونان، جورج 133  
 ميل، ستيفارت 231  
 عيّه، أنطوان 43  
 النصر، مجید 200  
 نور الدين، عصام 125  
 تتشه 67  
 نيلسن 33  
 هاريس 261، 270، 345-344، 401-400، 401  
 هاليدي 345-344  
 هانسون 401  
 علال، عبد الغفار حامد 136  
 هلمستيف 405  
 هنفورد 302  
 هولتون 282  
 هيكتوبت 295  
 وافي، علي عبد الواحد 43، 102، 110، 126-125  
 والتر كوك 274، 281  
 وايد يامسكن 207  
 ورف 344  
 الوعر، مازن 59، 85، 280-274، 319  
 الياجي، إبراهيم 24، 32، 35-34  
 ياقوت، أحمد سليمان 170  
 جاكسون، رومان 101، 302، 343، 345  
 يعقوب، إميل بدیع 149، 155، 249، 251  
 فينكشتاين، لودفيغ 400  
 ليتمان، إلمر 32-33  
 ماتيزوس 344  
 مار 315  
 ماريبيه، أندريه 334، 343  
 ماكولي 183  
 مالينوفسكي 101، 344  
 مبارك، علي باشا 25  
 المبارك، محمد 136، 155  
 المنوكل 87، 103، 345، 352، 366-347، 375-368  
 -390، 388-386، 384-377  
 398-396، 393، 391  
 المجدوب، عز الدين 201، 202، 206، 208  
 المخزومي، مهدي 41  
 مذكور، عاطف 135  
 مرناض، عبد الجليل 135  
 المزصفي، حسين 28-26  
 المزيني، حمزة بن قبلان 110، 201-202، 204-202، 219-215، 211-210  
 222-221  
 المسني، عبد السلام 69، 73، 132، 135، 208، 202، 202-201  
 مشتل، عبد الرحمن علي 136  
 مصطفى، إبراهيم 31-28، 41-39، 46، 50، 257  
 المطلي، مالك يوسف 207  
 مکلوسکی 303  
 موسى، سلامة 64  
 المرسى، نهاد 135، 143، 151-150، 188

## فهرس المصطلحات

- إحياء النحو 45  
الأشكال المنهجي 125  
الأشكال الموضوعي 119  
أشكالات التأثي 62 ، 80 ، 83 ، 116 ، 118  
الاصلاح اللغوي 23  
الاضافة 264  
الإنجاز 146  
ابن بزى 335  
الاتجاه 36  
الاتجاه البنوى 118 ، 142-141 ، 317  
الاتجاه التاريخي - المقارن 41-42 ، 43-42 ، 45  
الاتجاه التاريخي 34 ، 39-39 ، 40-40  
الاتجاه التوليدى 187 ، 263 ، 317  
الاتجاه التوليدى التحويلي 261  
الاتجاه المقارن 37-36 ، 40  
الاتجاه الوصفي 40-42 ، 118 ، 142 ، 187 ،  
344 ، 226  
الاتجاه الوظيفي 345  
استجابة القارئ 100  
الاستشراق اللغوي 34  
الاسترام التخاطي 366-367 ، 367-370 ، 370-371  
اصطلاح إيستيمولوجي 60  
الاعتباطية 145-146  
الافتراض الرباطي 287  
البؤرة 352-355 ، 360 ، 365 ، 372-374  
379 ، 399  
بزرة التصميم 381  
بزرة الجمود 381
- الأبعاد الإبستيمولوجية 325  
أحادية الإسناد 373  
الأحكام المسقة 64  
الأدوار الدلالية 275 ، 277  
الأدوار الدلالية الوظيفية 275  
الأزمات 59  
أزمة 60-57 ، 62  
أزمة انطلاق 62  
أزمة المسانيات 57  
أزمة النفسية 85  
أزمة نمو 62  
الأسس الفلسفية 221  
الاسلوب الغالبى 315  
أشكال التأثي 88 ، 116  
الأصلة 71 ، 85  
الأصلة الملغوية 85  
الأفعال اللغوية 347  
افق انتظار 65 ، 73 ، 77  
افق انتظار المتألق 118 ، 124  
أنسам الكلم 231-229 ، 234-235 ، 249 ،  
252-253  
الأسماء التوليدية 289  
أنموذج إرشادى 58  
الإبستيمولوجي 149 ، 315  
الإبستيمولوجيا الجدلية 318  
إبستيمولوجيا العلم 195  
الإبستيمولوجية 93-94 ، 59  
الإحياء 31

- تحويل 165، 264، 271، 289  
التحولات 264، 274، 290  
التحويلي 108  
التدابير 348  
الدولية 99  
التراث 72، 86، 226  
تراث اللغوي العربي 34، 71  
تراث النحو 226، 250، 252، 255  
التراث 317-316، 314، 80، 72، 61-58  
تراكم المعرفة 196  
تراكمات 89  
تراكم متشقة 276  
تركيب الأحداث 283  
التركيب الأساسي 276، 279  
التركيب الفعلي 278  
التركيبيات 348  
التصوير 291  
التشجير والتعدى 283  
تضافر القرآن 249  
التطابق 292-293  
التعريض 264  
التفاعل الكلامي 346  
التفكير النهضوى 21  
التفكيك 289-291  
التلفي 62، 65، 79، 85، 284  
تلقي اللسانيات 20، 42، 51، 66، 73، 77، 344، 324، 88-87، 80  
التبسيط المتعدد 322  
التواصل 377، 395، 399، 401  
التوزيع 150  
التوزيعية 261  
التبسيط 303-302  
التلويد 165  
تبسيط العلوم 82  
جماليات التلفي 99  
الحداثة 72-71، 86  
بورة الجديد 353-355، 365، 374، 381  
بورة جملة 355-354، 360  
بورة العمل 374  
بورة الطلب 381  
بورة المقابلة 353، 355، 365، 374، 381  
بورة مكون 355، 374  
البحث العلمي 57  
البرنامج الأدبي 284  
البرنامج التوليدى 284، 286، 301  
بيسيكوسوبولوجية 79  
البناء غير الفاعل 284، 304، 307-306، 310، 314-326، 330-326  
البناء لغير الفاعل 339، 337-336  
البنى التبشيرية 289  
البنى التفكيكية 289  
البنى العميقه 264  
البنية الخارجية 269  
البنية الداخلية 269  
البنية السطحية 173، 175، 182، 185-186، 275، 264  
البنية العميقه 153، 173، 175، 182، 185-186  
البنية المكونية 264، 271، 281  
بور رويدال 316  
البنير 288، 290-291  
التابع السلكي 288  
تجاوب القارئ والنص 104  
التحديث 72  
التحديث اللغوي 32  
التحليل الإعرابي 311  
التحليل إلى المؤلفات المباشرة 150  
التحليل العلاجي 311  
تحليلات تداولية 349، 352  
تحليلات تركيبية 349  
تحليلات معجمية 349

- صورة الغرب 63 ، 66  
 الصيغة الثورية 59  
 ضمير الفضة 357  
 عصر العولمة 72  
 عصر النهضة 21 ، 42 ، 72  
 العقل العربي 66  
 العلاقات السياقية 248  
 علم الاجتماع اللغوي 43  
 علم الدلالة 119  
 علم الدلالة البنيري 119  
 العلم الشاذ 318  
 علم اللغة التاريخي 33  
 العلوم الإنسانية 55 ، 57 ، 80 ، 109  
 العلوم اللغوية 36  
 المواقف 62-63 ، 80  
 المواقف الإبستيمولوجية 82  
 عوائق التألفي 63 ، 80 ، 89 ، 119  
 العوائق الذاتية 63 ، 80  
 المواقف السوبولوجي 80  
 المواقف الموضوعية 63 ، 94  
 الغاية التعليمية 99 ، 108  
 الغاية التعليمية التبصعية 106  
 الغرب 63 ، 66  
 غير إنسان 391  
 المفاعل الضميري 291  
 المفاعل المحوري 312  
 قصورة الغرب 88  
 الفقر المعرفي 60  
 الفكر العربي 65 ، 71  
 القاري المبتدئ 108 ، 113 ، 118  
 القاعدة الأسلوبية 289  
 القاعدة الاختبارية 267  
 القاعدة التحويلية المتلازمة 279  
 القاعدة المقولية 285  
 القافية 395-396 ، 398  
 القدامة 71  
 الحدادة اللسانية 85  
 الحدف 264  
 الحركة التحويلية 279-278  
 العقل الدلالي 168  
 الخانية 151  
 الخصائص الصرفية 306  
 الخطاب اللساني 19  
 خطاب المقدمات 106  
 الدال 146  
 الدراسات الاستشرافية 33-32  
 الدراسات التاريخية - المقارنة 34  
 الدراسات التحويلية التقليدية 33  
 الدرس التوليدي 283  
 الدرس اللغوي الحديث 41  
 الدلالة التصعيفية 281  
 دلائليات 348  
 الدور الدلالي 280  
 ديناميكية التواصل 343  
 الذيل 352-353 ، 359 ، 361 ، 375-373 ، 388 ، 399 ، 393-392  
 الربط العاملبي 327  
 الرتبة 284  
 ركن الإسناد 270  
 ركن التكملة 270  
 الرحلقة 289 ، 291  
 السلسلة الاستشفافية 349  
 السلطة التحويلية 93  
 سوبولوجي العلم 195  
 سياق العنان 166-168 ، 344  
 السياق السوبولوجي 194  
 السياق الميتودولوجي 324  
 سيميائيات النص 99  
 الصواعة التوليدية 108-107  
 صور التألفي 19  
 الصورة 64-63 ، 66  
 صورة الآخر 65

- الفداء والعدالة 85  
 القدرة 146  
 القدرة التداولية 346  
 القدرة التواصلية 346، 377-376، 385-384، 402، 398، 396  
 القدرة المنحوية 346  
 القراءة الشمولية 136، 140  
 القراءة القطاعية 136-137، 143  
 قراءة النموذج الواحد 137-136  
 قرائن الأحوال 369  
 قرائن التعليق 245  
 قرائن معتبرة 245  
 القرائن المقالية 247  
 القطعية 61  
 القلب 264  
 القواعد الأساسية 264، 272  
 قواعد إلزامية 269  
 قواعد اختيارية 269  
 القواعد التحويلية 264-266، 269  
 القواعد التوليدية 269  
 القواعد الدلالية 346  
 قواعد مقولية 290  
 قيم التوسيط 302  
 الكتابة التمهيدية 99  
 الكتابة التوليدية العربية 281، 317-316  
 الكتابة اللسانية التمهيدية 99، 107-103، 110-111، 119-115، 124، 127  
 الكتابة اللسانية التوليدية العربية 282، 324  
 كشف علمي 58  
 الكفاية النمطية 362، 394  
 الكلمات الجغرافية 302  
 كليات صورية 346  
 كليات وظيفية 346  
 اللاوعي الجماعي 66  
 اللسانيات 42، 46، 57-55، 61-60، 65، 66، 67، 69، 71-69، 95-79، 99، 113-105  
 المبادئ والوسائل 283  
 المبتدأ 352، 354، 360-356، 360-356، 373، 375-373  
 مبدأ التخيّة 288  
 المُتخيّل 65-66  
 المُتخيّل العربي 63، 66  
 مُتخيّل المُتلقّي 63

- المقياس المحوري 300  
 المكون التحريلي 264 ، 281  
 ملابسات التلقى 19-20 ، 195  
 الملكة اللغوية 302  
 النادي 353 ، 363-362 ، 374-373  
 المنابع الحديثة 41  
 المنهج 263  
 المنهج البنائي 33 ، 185  
 المنهج التاريخي - المقارن 36-35  
 المنهج التاريخي 33 ، 35 ، 43-42  
 المنهج التحريلي 152-154 ، 165  
 المنهج التوليدى 151 ، 185  
 المنهج المقارن 43  
 المنهج الوصفي 33 ، 43-44 ، 149 ، 225 ، 228  
 الموضعية 288  
 الموقف التواصلى 395  
 نحر الأحوال 272 ، 347  
 النحو التوليدى 86 ، 108 ، 225 ، 228  
 النحر الخاص 302  
 النحو العلافى 312 ، 347  
 النحر الكلبى 302 ، 326 ، 337  
 النحر المعجمي الوظيفى 286 ، 313 ، 327  
 النحو الوظيفى 44 ، 345 ، 349-347  
 ، 351 ، 377 ، 374-373 ، 363-362 ، 366 ، 384 ، 386 ، 389-386  
 ، 391 ، 399-394  
 ، 401  
 النسق التاريخي 59  
 النصوص الموازية 99  
 النظمية 33 ، 43  
 النظريات الدلالية 119  
 نظريات العلم 58  
 النظريات العلمية 62  
 نظريات القراءة 99  
 نظرية الإعراب 242-243  
 نظرية الإعراب والعوامل 239  
 المتلقي 62-63 ، 100  
 المتلقي العربي 73  
 المثاقفة 65 ، 89  
 المجال الدلالي 168  
 المحاكاة الثقافية 72  
 المحوّر 352 ، 356-359 ، 361 ، 365 ، 366-367 ، 369 ، 371  
 ، 374-379  
 المخيال 65  
 المدرسة التوليدية 142 ، 149  
 المدرسة النسفية 344  
 المدرسة الوصفية 149  
 المدرسة الوظيفية 149  
 المدلول 146  
 المذهب الطبيعي 38  
 المراقبة الوظيفية 291  
 المرحلة الاستشرافية 20  
 المركب الصرفي 293  
 مركبات متلازمة 278  
 مستعمل اللغة الطبيعية 398  
 المستوى التركيبى 321  
 المستوى الدلالي 321  
 المستوى الصواتى 323  
 المستوى الصوتى 321  
 المصفاة الإعرابية 312 ، 300  
 ، 312  
 المعاصرة 71 ، 85  
 المعاصرة الأسانية 85  
 المُعجم الذهنى 284  
 المُعجم المولد 283  
 المعرفة الاستدلالية 324  
 المعرفة العلمية 59  
 المغالطات 85  
 المقاربة التاريخية 19  
 المقارن 34 ، 36 ، 40-39 ، 43-42 ، 47-45  
 المقولات المعجمية 302  
 المقولات الوظيفية الصرفية 302  
 المقولبة 64

- النمودج الناجح 59  
النهضة العربية 21  
النهضة الفكرية العربية 20  
الوجهة التاريخية 32  
الوجهة التاريخية المقارنة 32  
الوجهة الناظمة 33-32  
الوجهه الدلالية 276  
الرسم الإعرابي الاستثنائي 299  
وسبط الإحالية 296-295  
وسبط الاسمية 296  
الوظائف الستدارية 353-352، 356، 362، 395-394، 374-371  
الوظائف التركيبية 355-356، 373-371، 391-392  
الوظائف الدلالية 99، 356-355، 371، 373-371  
وظائف اللغة 345  
الوظيفة الإخبارية 115  
الوظيفة الإيديولوجية 103، 114  
الوظيفة الانفعالية 104، 106، 127  
الوظيفة التحريرية 103  
الوظيفة التعليمية 108، 116  
الوظيفة التعبوية 103  
الوظيفة التواصلية 103  
الوظيفة المرجعية 103، 105، 113، 124  
الوظيفة الندانة 103  
وظيفة براغ 345  
وعي الإبستيمولوجي 221
- النمودج التوليدية 44، 109، 221، 263، 265، 269، 271، 281، 284، 291، 302، 309، 315  
نظرية الدلالة التصنيفية 274  
النظرية الدلالية 274  
النظرية الدلالية التصنيفية 262، 281، 283، 292، 304، 309، 311، 312  
نظرية الربط العامل 30-29، 246، 250، 256-255  
نظرية اللغوية التقليدية 31  
نقد التحرر 28  
النماذج 61  
النماذج التوليدية 221، 262، 285، 321، 322-321  
النماذج الصورية 324  
النمودج 58، 62، 325  
النمودج الأكفي 59، 61  
النمودج الإرشادي 60-60  
النمودج التوليدى التحويلي 315  
النمودج الجديد 59-58  
النمودج الحاسوبي 402، 390  
النمودج السادس 58  
النمودج العلمي 58  
نموذج مستعمل اللغة الطبيعية 389، 375  
النموذج المعيار 262، 264، 269  
النموذج المعيار المروض 262، 264، 269

## فهرس الكتب

- التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني 136  
توطئة لدراسة علم اللغة 102  
الجاسوس على القاموس 24  
جوانب من النظرية اللغوية العربية في ضوء  
الدراسات الحديثة 136  
الخصائص 155  
دراسات في تاريخ اللغة العربية 211  
دراسات في علم أصوات العربية 263  
دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي 351  
دروس في الألسنية العامة 200، 209  
دروس في السيمبائيات 102  
دفعاً عن العربية 75  
دلالة الشكلي في العربية في مرآة اللغات  
الأوروبية المعاصرة أو 'محاسن العربية'  
في العيون الغربية 211  
الرُّد على النحو 255  
السلique اللغوية بين ابن جنْي وتشومسكي 136  
سوسي 200  
صوت في 212  
علم الأصوات اللغوية 126  
علم الدلالة 119، 126  
علم اللسان 111  
علم اللسانيات الحديث 114  
علم اللغة 43، 102  
علم اللغة بين التراث والمعاصرة 135  
علم اللغة بين التراث والمناجح الحديثة 136  
علم اللغة بين القديم والحديث 136  
علم اللغة العام 102، 200  
أفاق جديدة في دراسة اللغة والنون 211  
أنصار اللغة 239  
أصول اللغات السامية 34  
أصول الألسنية عند النحاة العرب 135، 140  
أصول تراثية في علم اللغة 136  
الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ 102  
الألسنية الديكارتية 133  
الألسنية المعاصرة والعربية 136  
أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب  
ونظريات البحث اللغوي الحديث 136  
أوضح المالك 270  
إحياء النحو 28، 30، 31-30، 257  
الإيقاع في علل النحو 254  
البناء الموازي 283، 285، 291-291، 305  
البني التركيبة 110  
البني التحتية بين عبد القاهر الجرجاني  
وجروم斯基 135  
بوادر الحركة اللسانية عند العرب 135  
التحفة المكتبة 25  
التراث العربي ومناجح المحدثين في الدرس  
اللغوي 136  
التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث 135  
التطور النحوي للغة العربية 32  
التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة  
والتحديث 136  
التفكير اللساني في الحضارة العربية 135  
التفكير اللساني في رسائل إخوان الصفا 136

- |   |                   |
|---|-------------------|
| علم اللغة عند ابن جئي في ضوء منهج اللسانيات الحديثة               | 135               |
| علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي                                    | 102               |
| الغريزة اللغوية   | 211               |
| فصول في علم اللغة   | 209               |
| فصول في علم اللغة العام   | 201               |
| الفلسفة اللغوية   | 48                |
| الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية                                  | 36                |
| في علم اللغة العام  | 102               |
| الكتاب بين المعيارية والوصافية                                    | 170               |
| اللسانيات التوليدية والتحويلية                                    | 102               |
| اللسانيات الديكارتية  | 185               |
| اللسانيات العامة واللسانيات العربية                               | 103               |
| اللسانيات واللغة العربية  | 285-286، 292، 305 |
| اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري                                     | 103               |
| اللغة بين المعيارية والوصافية                                     | 244               |
| اللغة العربية كائن حي   | 38                |
| اللغة العربية معناها وبناؤها                                      | 243               |
| اللغة ومشكلات المعرفة   | 210               |
| مبادئ اللسانيات   | 102-103           |
| مبادئ اللسانيات البيورية  | 103               |
| محاضرات في الألسنة العامة   | 200، 209          |
| محاضرات في علم اللسان العام                                       | 201، 209          |
| مدارس علم اللغات  | 103               |
| مدخل إلى علم اللغة  | 102               |
| المدخل إلى علم اللغة ومتاهج البحث فيه                             | 102               |
| مدخل في اللسانيات   | 102               |
| مدخل للسانيات سوسي  | 102               |
| مدخل للصواتية التوليدية   | 102، 323          |
| المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي      | 135               |
| المصطلح التعليق   | 135               |
| المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر | 136               |
| المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث                    | 135               |
| المعجم العربي   | 330               |
| المعجمة والتوضيـط   | 301               |
| المعاهيم التحويلية بين الترمذين العربي التراثي والغربي المعاصر    | 136               |
| مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية                                  | 135               |
| المقارنة والتخبط  | 285               |
| مقدمة في علوم اللغة   | 102               |
| مقدمة في اللسانيات  | 102               |
| مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث              | 135               |
| ملامع لغوية تحويلية عند العرب                                     | 136               |
| مناهج البحث في اللغة  | 244               |
| النحو العربي والدرس الحديث  | 135، 151          |
| النحو العربي واللسانيات المعاصرة                                  | 135               |
| النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب                             | 135               |
| نظرية التحوير العربي في ضوء مناهج النظر                           |                   |
| اللغوي الحديث   | 135               |
| الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية                                | 26                |
| الوظيفية بين الكلبة والنمطية                                      | 391               |

## فهرس المحتويات

7	تقديم
11	المقدمة
17	<b>الفصل الأول: اللسانيات في الثقافة العربية: ملابسات النشأة</b>
19	0.1. توطئة
20	1.1. يوادر الحركة اللسانية في الثقافة العربية
20	1.1.1. النهضة الفكرية العربية
21	1.1.1.1. المشكلة اللغوية في المرحلة العثمانية
22	2.1.1.1. إرهاصات التغير
23	3.1.1.1. جوانب من تمظهرات الإصلاح اللغوي النهضوي
32	2.1.1.2. المرحلة الاستشرافية
34	3.1.1.3. إرهاصات تشكُّل الخطاب اللساناني الحديث
34	1.3.1.1. الاتجاه التاريخي - المقارن
42	2.3.1.1. الاتجاه الوصفي
45	2.1. من أسباب إخفاق تجربة التحديث في الثقافة العربية
53	<b>الفصل الثاني: نحن واللسانيات: بحث في خصوصيات التلقّي</b>
55	0.2. توطئة
57	1.2. حول أزمة اللسانيات في الثقافة العربية
62	2.2. اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي
63	1.2.2. العائق الموضوعية: عوائق التلقّي، عواملها النفسية الحضارية
63	1.1.2.2. صورة الغرب في المُتَّهَيِّل العربي
66	1.1.1.2.2. صورة الغرب الفكري في المُتَّهَيِّل العربي وتلقّي اللسانيات

67	..... 1.1.1.1.2.2
71	..... 2.1.1.1.2.2
80	..... 2.2.2 العوائق الذاتية: اللسانيات واللسانيون وتكرис الوضع القائم
80	..... 1.2.2.2 اللسانيات وعوائق التلقي
80	..... 1.1.2.2.2 العوائق السوسنولوجية
82	..... 2.1.2.2.2 العوائق الإبستيمولوجية
85	..... 2.2.2.2 اللسانيون والتلقي
87	..... 3.2 تلقي اللسانيات في الثقافة العربية: محاولة للتقسيم
88	..... 1.3.2 نحن والأخر: من أجل مراجعة الذات
89	..... 2.3.2 نظرة غير موضوعية إلى اللغة العربية
93	..... 3.3.2 في علاقة التحو باللسانيات
97	الفصل الثالث: اللسانيات التمهيدية
99	..... 0.3 توطئة
102	..... 1.3 قراءة في عيوب الكتابة اللسانية التمهيدية
102	..... 1.1.3 العناوين
103	..... 1.1.1.3 وظائف العناوين
103	..... 1.1.1.1.3 الوظيفة التواصلية
104	..... 2.1.1.1.3 الوظيفة الانفعالية/التأثيرية/الإغرائية
105	..... 3.1.1.1.3 الوظيفة المرجعية/الإحالية
106	..... 4.1.1.1.3 الوظيفة الإيديولوجية
106	..... 2.1.3 خطاب المقدمات
106	..... 1.2.1.3 وظائف المقدمة
106	..... 1.1.2.1.3 الوظيفة الانفعالية/التأثيرية/الإغرائية
106	..... 2.1.2.1.3 الغاية التعليمية التيسطعلية
113	..... 3.1.2.1.3 الوظيفة المرجعية/الإحالية
114	..... 4.1.2.1.3 الوظيفة الإيديولوجية
115	..... 5.1.2.1.3 الوظيفة الإخبارية/التقويمية/النقدية
116	..... 2.3 إشكالات التلقي في الكتابة اللسانية التمهيدية

117	1. أي قارئ لأي كتابة لسانية تمهدية؟	1.2.3
118	2. الكتابة اللسانية التمهيدية وأفق انتظار الملتقي	2.2.3
119	3. الإشكال الموضوعي	3.2.3
123	4. إشكالية التأصيل	4.2.3
125	5. الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء	5.2.3
129	<b>الفصل الرابع: لسانيات التراث</b>	
131	0. توطئة	0.4
132	1. لسانيات التراث ومسوغات القراءة	1.4
132	1.1. السُّبقُ التاريخيُّ والحضارِيُّ للعرب في مجال الدراسات اللغوية	1.1.4
132	2. العامل الديني	2.1.4
133	3. الأصول التراثية للسانيات	3.1.4
135	2.4. لسانيات التراث وأهداف القراءة	2.4
135	1.2.4. قراءة في العناوين	1.2.4
138	2.2.4. خطاب المقدمات	2.2.4
140	3.4. لسانيات التراث وتجليات التغريب	3.4
140	1.3.4. القراءة الشمولية	1.3.4
141	1.1.3.4. أصول بنوية في التراث اللغوي العربي	1.1.3.4
142	2.1.3.4. أصول توليدية في التراث اللغوي العربي	2.1.3.4
143	2.3.4. القراءة القطاعية	2.3.4
143	1.2.3.4. الأصول الإستيمولوجية	1.2.3.4
143	1.1.2.3.4. تعريف الموضوع	1.1.2.3.4
149	2.1.2.3.4. المنهج	2.1.2.3.4
155	3.1.2.3.4. الفروع	3.1.2.3.4
158	2.2.3.4. البحوث التطبيقية	2.2.3.4
158	1.2.2.3.4. دراسات صوتية	1.2.2.3.4
164	2.2.2.3.4. دراسات تركيبية	2.2.2.3.4
166	3.2.2.3.4. دراسات دلالية	3.2.2.3.4
169	3.3.4. النموذج الواحد	3.3.4

169	1. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 أو 175 هـ)	1.3.3.4
170	2. سيبويه	2.3.3.4
173	3. الجاحظ (150 أو 158 - 255هـ/نحو 775-868م)	3.3.3.4
175	4. قدامة بن جعفر (377-265هـ)	4.3.3.4
176	5. ابن حثي (321 أو 322 - 392هـ)	5.3.3.4
178	6. عبد القاهر الجرجاني (471هـ)	6.3.3.4
184	4. لسانيات التراث: محاولة للتقيم	4.4
191	<b>الفصل الخامس: الترجمة اللسانية في الثقافة العربية</b>	
193	0.5. توطئة	0.5
195	1.5. عقبات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية	1.5
195	1.1.5. العقبات الخارجية: سوسيولوجيا الترجمة	1.1.5
196	2.1.5. العقبات الداخلية: إستيمولوجيا الترجمة	2.1.5
200	2. الترجمة اللسانية في الثقافة العربية: مؤشرات النجاح والاخفاق	2.5
200	1.2.5. مؤشرات الإخفاق: ترجمات سوسير في ميزان النقد	1.2.5
202	1.1.2.5. مراجعة حمزة بن قبلان المزني	1.1.2.5
202	1.1.1.2.5. الترجمة المصرية	1.1.1.2.5
203	2.1.1.2.5. الترجمة اللبنانية	2.1.1.2.5
204	3.1.1.2.5. الترجمة التونسية	3.1.1.2.5
206	2.1.2.5. مراجعة عز الدين المجدوب	2.1.2.5
206	1.2.1.2.5. الترجمة السورية	1.2.1.2.5
207	2.2.1.2.5. الترجمة العراقية	2.2.1.2.5
208	3.2.1.2.5. الترجمة التونسية	3.2.1.2.5
208	1.3.2.5. مراجعة عبد السلام المسملي	1.3.2.5
210	2.2.5. مؤشرات النجاح	2.2.5
210	1.2.2.5. ترجمات المزني	1.2.2.5
212	2.2.2.5. الكتب المترجمة	2.2.2.5
215	3.2.2.5. أهمية الترجمة ومحاسنها	3.2.2.5
215	1.3.2.2.5. الجوانب العامة	1.3.2.2.5

216	2.3.2.2.5
223	<b>الفصل السادس: اللسانيات الوصفية</b>
225	0.6. توطئة
227	1.6. اللسانيات الوصفية: بحث في خصوصيات التلقي
227	1.1.6. على المستوى النظري
229	2.1.6. على المستوى الإجرائي
229	1.2.1.6. أقسام الكلم
230	1.1.2.1.6. إبراهيم أنيس
233	2.1.2.1.6. عبد الرحمن أيوب
234	3.1.2.1.6. تمام حسان
239	2.2.1.6. نظرية الإعراب والعوامل
239	1.2.2.1.6. إبراهيم أنيس
242	2.2.2.1.6. عبد الرحمن أيوب
243	3.2.2.1.6. تمام حسان
249	2.6. اللسانيات الوصفية: محاولة للتقسيم
259	<b>الفصل السابع: اللسانيات التوليدية</b>
261	0.7. توطئة
262	1.7. النماذج التوليدية في الثقافة العربية
262	1.1.7. المحاولات التوليدية الجزئية
262	1.1.1.7. النموذج المعيار والمنموذج المعيار الموسع
263	1.1.1.1.7. داود عبده
263	1.1.1.1.7. الدراسات الصوتية
265	2.1.1.1.1.7. الدراسات التركيبية
269	2.1.1.1.7. ميشال زكريا
272	2.1.1.7. نحو الأحوال: محمد علي الخولي
274	3.1.1.7. نظرية الدلالة التصيفية: مازن الوعر
282	2.1.7. المحاولات التوليدية الشمولية: عبد القادر الفاسي الفهري

284	1. الرتبة في اللغة العربية ..... 1.2.1.7
285	1. رتبة فعل فاعل مفعول ..... 1.1.2.1.7
291	2. التوسيط وازدواجية الرتبة ..... 2.1.2.1.7
301	3. التنميط المتعدد ..... 3.1.2.1.7
304	2. البناء لغير الفاعل ..... 2.2.1.7
305	1. نقد تصورات النحاة ..... 1.2.2.1.7
311	2. نقد تصورات التوليديين ..... 2.2.2.1.7
314	2. إشكالات التلقي في الكتابة التوليدية العربية ..... 2.7
316	1. الكتابة اللسانية التوليدية والإشكال المنهجي ..... 1.2.7
316	1. الكتابة التوليدية العربية تراكم أم طفرة؟ ..... 1.1.2.7
319	2. الكتابة التوليدية العربية والتراث النحوي العربي ..... 2.1.2.7
321	3. الكتابة التوليدية العربية تكامل أم تجزيء؟ ..... 3.1.2.7
323	2.2. الكتابة التوليدية العربية: قضايا يستيمولوجية ..... 2.2.7
326	3.2. البناء لغير الفاعل في الكتابة التوليدية: قراءة تفكيكية ..... 3.2.7
326	1.3. تحليلات توليدية متافسة ..... 1.3.2.7
328	2.3. بين التحليل التوليدي وتحليل النحاة ..... 2.3.2.7
333	3.3. البناء لغير الفاعل: معطيات معيّنة في التحليل التوليدي ..... 3.3.2.7
341	<b>الفصل الثامن: اللسانيات الوظيفية ..... 0.8</b>
343	0. توطئة ..... 0.8
344	1. اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية ..... 1.8
345	1.1. النحو الوظيفي: المبادئ المنهجية العامة ..... 1.1.8
345	1.1.1. مفهوم اللغة ووظيفتها ..... 1.1.1.8
345	2.1.1. مجال البحث اللساني ومنهج العمل ..... 2.1.1.8
346	3.1.1.8. مهام اللساني ..... 3.1.1.8
347	2.1.8. اللسانيات الوظيفية عند أحمد المتوكل ..... 2.1.8
347	1.2.1.8. الإطار النظري العام ..... 1.2.1.8
348	2.2.1.8. أهداف المشروع اللساني المتوكلي ..... 2.2.1.8
349	3.2.1.8. نحو اللغة العربية الوظيفي عند أحمد المتوكل ..... 3.2.1.8

349 .....	1.3.2.1.8
350 .....	2.3.2.1.8
352 .....	3.3.2.1.8
352 .....	4.2.1.8
372 .....	3.1.8
372 .....	1.3.1.8
375 .....	2.3.1.8
381 .....	2.8
382 .....	1.2.8
386 .....	2.2.8
387 .....	3.2.8
389 .....	4.2.8
389 .....	1.4.2.8
395 .....	2.4.2.8
397 .....	3.4.2.8
403 .....	خلاصة واستنتاجات
413 .....	ببليوغرافيا
427 .....	فهرس الأعلام
431 .....	فهرس المصطلحات
437 .....	فهرس الكتب